



جمهورية مصر العربية

مَحْكَمَةُ النِّقَضِ
المكتب الفني

مَجْمُوعَتُهَا

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية
ومن الدوائر المدنية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة السادسة والثلاثون

الجزء الثاني

من مايو الى ديسمبر ١٩٨٥

القاهرة

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / مصطفى سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابل ، شمس ماهر وأحمد زكي غرابة .

(١٤٩)

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ القضائية

(١ : ٢) حكم « الطعن في الحكم » • نقض « الأحكام غير الجائز الطعن فيها » •

١ - الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها على إستقلال . الا إستثناء . م ٢١٢ مرافعات .

٢ - الحكم المبنى للخصومة ماهيته . الحكم الذى ينتهى به موضوع الخصومة الأصلية برمته بالنسبة لجميع أطراف وليس الحكم الذى يصدر فى شق منها أو فى مسألة عارضة عليها أو فرعية متعلقة بالإثبات فيها . مثال .

(٣) عمل « اصابة العمل » • تأمينات اجتماعية « المعونة المالية » •
إستحقاق المؤمن عليه المصاب للمعونة المالية فى ظل قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
شرطه . الحد الأقصى لمدة سنة واحدة . مدة ذلك .

١ - يدل نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه المذكورة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التى تصدر فى شق منها وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدى إلى تعويق الفصل فى موضوعها وما يترتب على ذلك حتماً من زيادة نفقات التقاضى .

٢ - الحكم المنهى للخصومة فى مفهوم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات هو الحكم الذى ينهى النزاع برمته بالنسبة لجميع أطرافه ولا يعتد فى هذا

الخصوص بإنهاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف وإنما الخصومة التي ينظر إلى إنتهاؤها إعمالاً لهذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفي التداعى ، والحكم الذي يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامي الذي ينهى به موضوع هذه الخصومة برمته وليس الحكم الذي يصدر في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو فرعية متعلقة بالإثبات فيها . لما كان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ قد قضى برفض الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية وبندب خبر لتحقيق طلبات الطاعن قبل المطعون ضدها الأولى ، فإنه لا يكون حكماً منهيّاً للخصومة ، ولا يجوز إستئنافه على إستقلال طالما أن الخصومة فيما بين الطاعن والمطعون ضدهما واحدة ، ولا يدخل الحكم ضمن الأحكام المستثناة بموجب المادة ٢١٢ من قانون المرافعات من القاعدة العامة التي أوردتها ، ويكون الحكم الصادر بتاريخ ... في الاستئناف رقم بعدم جواز استئناف ذلك الحكم غير قابل للطعن بطريق النقض إلا مع الحكم المنهى للخصومة برمتها .

٣- لما كان مؤدى نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذي وقعت الإصابة في ظله - أنه إذا أصيب المؤمن عليه بإصابة عمل في ظل العمل بهذا القانون فإن على مؤسسة التأمينات - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - أن تؤدي إليه معونة مالية تعادل ٧٠٪ من أجره لمدة تسعين يوماً إعتباراً من اليوم التالي لإصابته تزد بعدها إلى ٨٠٪ من الأجر بشرط ألا تقل عن الحد الأدنى للأجر اليومي المقرر قانوناً أو الأجر الفعلي للمصاب إن قل عن ذلك ويستمر صرفها طوال مدة عجزه عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة أو انقضاء سنة من تاريخ إستحقاقها أيها أسبق ، وفي حالة عدم إستقرار حالته يجرى تقدير درجة العجز المتخلف عن الإصابة بعد انقضاء سنة من تاريخ وقوعها . يصرف له معاش أو تعويض من دفعة واحدة بحسب الأحوال طبقاً للمواد من ٢٩ إلى ٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه وهو ما مفاده أن لحد الأقصى لمدة إستحقاق المعونة المالية هو سنة واحدة ، وكان الثابت ، الدعوى أن الطاعن اقتضى المعونة المالية مدة تزيد على سنة ، ثم صرف

له معاش العجز ، ومن ثم لا يحق له من بعد أن يقتضى معونة العجز عن ذات الإصابة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل نى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤٦ سنة ١٩٧٥ عمال كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهما (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والشركة ...) وطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٨٤٠ ج وما يستجد والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ رفع الدعوى وقال بياناً لها إنه كان يعمل كهربائياً على إحدى سفن المطعون ضدها الثانية بأجر شهرى مقداره ٥٨ ج ، وبتاريخ ١٥/٥/١٩٦٢ أصيب أثناء العمل بإصابة نشأ عنها عجز جزئى قدر بنسبة ٨٠٪ ، وإذ كان يحق له إقتضاء أجره حتى يتم شفاؤه طبقاً لما تقتضى به المادة ٧٨ من القانون البحرى فقد أقام الدعوى بطلبه السالف البيان . وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية وبندب خبير وبعد أن قلم تقريره حكمت فى ١٧/٥/١٩٧٧ بسقوط حق الطاعن فى المطالبة بمستحققاته قبل المطعون ضدها الأولى بالتقادم الخمسى . إستأنف الطاعن هذين الحكمين بالاستئناف رقمى ٨١٩ سنة ٩٣ ق ، ٩٣٩ سنة ٩٤ ق القاهرة وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافى حكمت فى ٢٧/١١/١٩٧٧ بعدم جواز الاستئناف رقم ٨١٩ سنة ٩٣ ق القاهرة فى الاستئناف رقم ٩٣٩ سنة ٩٤ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبندب خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره وعدل الطاعن طلباته إلى طلب الحكم بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع له مبلغ ٥٧٤٢ ج قيمة أجر الإصابة حتى تاريخ الحكم ، حكمت المحكمة فى ١٠/١٢/١٩٧٨

برفض الدعوى . طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض ودفعت الشركة المطعون ضدها الثانية بسقوط حق الطعن في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧ وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الطعن في الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٨١٩ سنة ٩١ ق القاهرة أن هذا الحكم منه للخصومة وأن الطعن فيه رفع بعد ستين يوما من تاريخ صدوره في ١٩٧٧/١١/٢٧ .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى » ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ « الجبرى » يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى أو التي تصدر في شق منها وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم مما قد يؤدي إلى تعويق الفصل في موضوعها وما يترتب على ذلك حتما من زيادة نفقات التقاضى وكان الحكم المنهى للخصومة في مفهوم تلك المادة هو الحكم الذى ينهى النزاع برمته بالنسبة لجميع أطرافه ولا يعتد في هذا الخصوص بإنهاء الخصومة حسب نطاقها الذى رفعت به أمام محكمة الاستئناف وإنما الخصومة التى ينظر إلى إنهاؤها إعمالا لهذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفى التداعى ، والحكم الذى يجوز الطعن فيه هو الحكم الختامى الذى ينتهى به موضوع هذه الخصومة برمته وليس

الحكم الذى يصدر فى شق منها أو فى مسألة عارضة عليها أو فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وكان الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٧ قد قضى برفض الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية وبندب خبر لتحقيق طلبات الطاعن قبل المطعون ضدها الأولى ، فإنه لا يكون حكماً منهيّاً للخصومة ولا يجوز استئنافه على إستقلال طالما أن الخصومة فيما بين الطاعن والمطعون ضدهما واحدة ، ولا يدخل الحكم ضمن الأحكام المستثناة بموجب المادة ٢١٢ من قانون المرافعات من القاعدة العامة التى أوردتها ، ويكون الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧ فى الاستئناف رقم ٨١٩ سنة ٩٣ ق القاهرة - بعدم جواز إستئناف ذلك الحكم غير قابل للطعن بطريق النقض إلا مع الحكم النهى للخصومة برمتها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٠ فى الاستئناف رقم ٩٣٩ سنة ٩٤ ق القاهرة ، وإذا أقيم الطعن فى الحكمين خلال ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم فى الاستئناف رقم ٩٣٩ سنة ٩٤ ق القاهرة فإنه يكون قد رفع فى الميعاد المقرر قانوناً ويكون الدفع المبدى من المطعون ضدها الثانية بسقوط الطعن فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٨١٩ سنة ٩٣ ق القاهرة لرفعه بعد ستين يوماً من تاريخ صدوره ، غير سديد .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إنه لما كان قضاء الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٧ برفض الدعوى قبل المطعون ضدها الثانية منهيّاً للخصومة ويجوز استئنافه على إستقلال فإن الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٨١٩ سنة ٩٣ ق القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٧ بعدم جواز إستئناف ذلك الحكم يكون قد خالف القانون :

وحيث إن هذا النعى مردود بما سلف بيانه بصدد الرد على الدفع السابق فى أن الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٧ غير منه للخصومة ولا يجوز إستئنافه على إستقلال .

وحيث إن الطاعن بنى بالسبب الثانى للطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه لما كان الحكم قد قضى بعدم أحقيته للمعونة المالية إعتباراً من تاريخ فصله من عمله لدى المطعون ضدها الثانية فى ١٩٦٧/٨/٣٠ على أساس أن معاش إصابة العمل يستبدل بهذه المعونة إعتباراً من تاريخ إنتهاء علاقة عمل المؤمن عليه ، فى حين أن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لم يشترط إستمرار علاقة العمل لصرف معونة الإصابة للمؤمن عليه ، وأن المعاش الذى تصرفه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون تعويضاً عن إصابته أثناء العمل ولا يحول دون إقتضائه المعونة المالية حتى تستقر حالته ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذى وقعت الإصابة فى ظله - أنه إذا أصيب المؤمن عليه بإصابة عمل فى ظل العمل بهذا القانون فإن على مؤسسة التأمينات الاجتماعية - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - أن تؤدى إليه معونة مالية تعادل ٧٠٪ من أجره لمدة تسعين يوماً إعتباراً من اليوم التالى لإصابته ، تراد بعدها إلى ٨٠٪ من الأجر بشرط ألا يقل عن الحد الأدنى للأجر اليومى المقرر قانوناً أو الأجر الفعلى للمصاب إن قل عن ذلك ، ويستمر صرفها طوال مدة عجزه عن أداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة أو إنتضاء سنة من تاريخ إستحقاقها أسبق ، وفى حالة عدم إستقرار حالته يجرى تقدير درجة العجز المتخلف عن الإصابة بعد إنتضاء سنة من تاريخ وقوعها ، ويصرف له معاش أو تعويض من دفعه واحدة بحسب الأحوال طبقاً للمواد من ٢٩ إلى ٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ، وهو ما مفاده أن الحد الأقصى لمدة إستحقاق المعونة المالية هو

سنة واحدة ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن إقتضى المعونة المالية مدة
تزيد على سنة ، ثم صرف له معاش العجز ، ومن ثم لا يحق له من بعد أن
يقتضى معونة العجز عن ذات الإصابة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى
هذه النتيجة فإن النعي عليه بهذا السبب يكون غير مديد :

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن :

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنقى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد وحسين محمد حسن .

(١٥٠)

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٤ القضائية « أحوال شخصية » .

(١ - ٣) أحوال شخصية ولاية على المال « أموال القصر » .

نقض « المواد الجائز الطعن فيها » . استئناف .

(١) الحكم بتعديل شروط إستغلال أموال القاصر ، ليس من المواد الجائز الطعن فيها بالنقض والواردة على سبيل الحصر في المادة ١٠٢٥ مرافعات .

(٢) القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحساب الذى يقدمه الوصى عن إدارته مال القاصر . الطعن فيها جائز .

(٣) رفع إستئناف عن قرار صادر في مسألة معينة ، وجوب تصدى محكمة الاستئناف للمادة كلها كأصل . الاستثناء . المنازعة المتعلقة بالحساب . م ١٠٢٢ مرافعات .

١ - لما كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات قد بينت على سبيل الحصر المواد التى يجوز الطعن بالنقض فى القرارات الانتهائية الصادرة فيها ، وكان الحكم بإلزام الطاعن بتعديل شروط إستغلال بعض أموال القاصر لم يصدر فى مادة من هذه المواد فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

٢ - لما كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً فى المادة فى القرارات الانتهائية الصادرة فى مواد الحساب ، وكان الحساب الذى يقدمه الوصى عن إدارته مال القاصر ما هو إلا بيان لعناصر الإيرادات وما يقابلها من عناصر المصروفات مما يقتضى من المحكمة الوقوف عند كل من هذه العناصر وتحقيق أية منازعة بشأنه وصولاً إلى غاية الأمر من ذلك وهو تحديد الباقي فى ذمة الوصى والزامه بأدائه أو إيداعه خزانة المحكمة فى ميعاد تحدده طبقاً لنص المادة ١٠١٤ من قانون المرافعات ... فإن الطعن بطريق النقض فى هذا الشق من الحكم يكون جائزاً .

٣ - المادة ١٠٢٢ من قانون المرافعات وإن جازت للمحكمة الاستئنافية إذا رفع إليها إستئناف عن قرار صادر في مسألة معينة أن تتصلبى للمادة كلها إلا أنها إستثنت من ذلك المنازعات المتعلقة بالحساب :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٨ صدر قرار محكمة الجيزة الابتدائية فى القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٨ أحوال شخصية (ولاية على المال) بتثبيت الطاعن وصياً مختاراً على القاصر ... ابن المرحوم ... وقررت المحكمة فى ١٩٧٨/٧/٢ الإذن للطاعن بتأجير الشقتين رقمى ١١ و ١٢ بالعقار رقم ٢٢ شارع الدكتور طه حسين بالزمالك المستغلتين حال حياة المورث مكتباً للمحاماه للأستاذ ... شريكه فى المكتب بأجرة شهرية قدرها ١٢٠ جنيهاً ، ولم تصدر المحكمة قرارها فى شأن طلب الطاعن الإذن له بتأجير الشقة رقم ٧ بالعقار المذكور مفروشة بأجرة شهرية قدرها ٣٠٠ جنيه ، وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٢ تقدمت والدته القاصر (المطعون عليها الأولى) بشكوى إلى النيابة العامة أتبعنها بشكويين أخيرين فى ١٩٨١/١/٢٢ و ١٩٨٢/٢/١٤ طالبة عزل الطاعن من الوصاية على القاصر وتعيينها وصية بدلاً منه ناسبة إليه اساءة التصرف فى التركة والتسبب فى ضياع جانب منها وإخفاء بعض عناصرها عند الحصر مع تعطيله إتمام الجرد وعدم تقديمه حساباً عن إدارته أموال القاصر منذ توليه الوصاية فضلاً عن إستغلاله بعض من هذه الأموال لحسابه الخاص ومن ذلك الشقتان ١١ و ١٢ المشار إليهما وكذا الشقة رقم ٧ التى قرر الطاعن أنه شغلها بمكتبه بعد أن أخلاها مستأجرها وتبين من معاينة النيابة لها أنها مشغولة بمكتب المحاماه والاستشارات القانونية الخاصة به والذى يشاركه فيه آخرون منهم الأستاذ

... مستأجر الشقتين رقمي ١١ ، ١٢ . وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٦ أصدرت المحكمة عدة قرارات منها أولاً : تعيين المطعون عليها وصية بلا أجر على إبنها القاصر « ... » منضمة إلى الطاعن ثانياً : تعيين ... وصى خصومة بلا أجر لمباشرة إجراءات الدعوى المدنية رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ عابدين الجزئية ممثلاً للقاصر ثالثاً : التصريح للوصيين (الطاعن والمطعون عليها) بتأجير الشقة رقم ... بالعقار رقم ... شارع ... بمفروشاتها بأجرة شهرية لا تقل عن ألف جنيه رابعاً : رفض طلب بيع موجودات الشقتين ١١ و ١٢ بالعقار المذكور . خامساً : تكليف الوصى المختار (الطاعن) بتقديم كافة كشوف ومستندات الحساب عن فترة إنفراده بالوصاية حتى يوم صدور القرار وذلك خلال ثلاثين يوماً . إستأنف الطاعن القرارات الأربعة الأولى بالاستئناف رقم ١٦ لسنة ١٠٠ ق القاهرة كما إستأنفت المطعون عليها القرارين الأول والثالث بالاستئناف رقم ١٧ لسنة ١٠٠ ق القاهرة طالبة عزل الطاعن من الوصاية وإنفرادها بتأجير الشقة رقم ٧ . أمرت المحكمة بضم الاستئناف الثاني إلى الأول وحكمت في ١٩٨٤/٦/٢١ قبل الفصل في موضوع طلب العزل بإلزام الطاعن بأن يودع لحساب القاصر مبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه حسابه بذلك مصر فرع الجيزة وبتعديل شروط إستغلال الشقق الثلاث على النحو الوارد بالأسباب . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون عليها والنيابة العامة بعدم جواز الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه فصل في منازعة خاصة بكيفية إدارة الطاعن لأموال القاصر وهي ليست من المسائل التي يجوز الطعن في القرارات الصادرة فيها بطريق النقض والتي أوردتها على سبيل الحصر المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات :

وحيث إن الدفع في محله بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من إلزام الطاعن بتعديل شروط إستغلال الشقق الثلاث ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٢٢ من قانون المرافعات قد بينت على سبيل الحصر المواد التي يجوز الطعن بالنقض في القرارات الإنتهائية الصادرة فيها ، وكان الحكم بإلزام الطاعن بتعديل شروط إستغلال بعض أموال القاصر لم يصدر في مادة من هذه المواد فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

وحيث إن الدفع في خصوص قضاء الحكم بإلزام الطاعن بأن يودع لحساب القاصر مبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه غير مسديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المشار إليها قد أجازت الطعن بالنقض للنيابة العامة ولمن كان طرفاً في المادة في القرارات الإنتهائية الصادرة في مواد الحساب ، وكان الحساب الذي يقدمه الوصي عن إدارته مال القاصر ما هو إلا بيان لعناصر الإيرادات وما يقابلها من عناصر المصروفات مما يقتضي من المحكمة الوقوف عند كل من هذه العناصر وتحقيق أية منازعة بشأنه وصولاً إلى غاية الأمر من ذلك وهو تحديد الباقي في ذمة الوصي وإلزامه بأدائه أو إيداعه خزانة المحكمة في ميعاد تحدده طبقاً لنص المادة ١٠١٤ من قانون المرافعات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعن بإيداع مبلغ ٨٤٠٠٠ ج لحساب القاصر بالبنك على سند من أن تقدير أجرة الشقة رقم ٧ مفروشة في عقد إيجارها المبرم بواسطة الطاعن مع الغير بواقع ٣٠٠ جنيه شهرياً هو تقدير غير مناسب إذ لا يجب أن تقل أجرتها عن ١٠٠٠ جنيه شهرياً وأن تقدير أجرة الشقتين رقمي ١١ و ١٢ معاً بمبلغ ١٢٠ جنيه شهرياً على أساس أنهما خاليتان غير مناسب كذلك لوجود منقولات بهما تقتضي تأجيرهما مفروشتين بما لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه شهرياً لكل منها مما يستتبع إلزام الطاعن بأجرة الشقق الثلاث مقدرة بهذه القيمة عن ثلاث سنوات من ١٩٨١/٦/١ بالنسبة للشقة الأولى وعن سنتين من ١٩٨١/٦/١ بالنسبة للشقتين الأخريين ، كان هذا من الحكم لا يعدو أن يكون في حقيقته تصدياً للفصل في صميم الحساب عن إدارة الطاعن لأموال القاصر وذلك فيما يختص بتحديد قيمة العائد من إستغلال الشقق الثلاث كعنصر من

عناصر الإيراد مما يلزم به الطاعن عند فحص الحساب الشامل الذي يقدمه عن تلك الإدارة ، وبالتالي : فإن الطعن بطريق النقض في هذا الشق من الحكم يكون جائزاً ويكون الدفع المبني من النيابة والمطعون عليها في هذا الخصوص على غير اساس .

وحيث إن الطعن بالنسبة لهذا الشق من الحكم قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على هذا الشق من الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف تصدت لمنازعة متعلقة بالحساب وألزمته بإيداع مبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه لحساب القاصر بإعتبار أن هذا المبلغ هو الأجرة المناسبة للشق الثلاث دون أن يكون قد صدر من محكمة أول درجة في هذا الشأن قضاء صريح أو ضمني ، فخالفت بذلك المادة ١٠١٢ من قانون المرافعات والتي لا تجز لها أن تتصدى لمسائل الحساب التي لم تفصل فيها محكمة أول درجة مما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي في محله : ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٢٢ من قانون المرافعات وإن أجازت للمحكمة الاستئنافية إذا رفع إليها إستئناف عن قرار صادر في مسألة معينة أن تتصدى للمادة كلها إلا أنها استثنت من ذلك المنازعات المتعلقة بالحساب ، وكان القرار المستأنف قد صدر في مادة طلب عزل الطاعن عن الوصاية وتعيين والدة القاصر المطعون عليها وصية عليه ولم يفصل في حساب الإيراد العائد من إستغلال كل من الشق أرقام ٧ و ١١ و ١٢ من العقار رقم ... شارع ... ولا في مقدار ما في ذمة الطاعن للقاصر من ذلك العائد ، ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ تصدت لهذه المسألة ابتداء وفصلت فيها رغم تعلقها ببعض عناصر الحساب - على ما سلف بيانه في الرد على الدفع - فلأنها بذلك تكون قد خالفت حكم المادة المشار إليها فونت على الطاعن إحدى درجتي التقاضي مما يبطل الحكم في هذا الخصوص ويوجب نقضه .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٨٥.

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة و عضوية السادة المستشارين :
محمد إبراهيم خليل ، عبد المنصف هاشم ، أحمد شلقو و محمد عبد الحميد سند .

(١٥١)

الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ - ٣) دعوى « دعوى المسؤولية » . اتفاقيات « اتفاقية فارسوفيا »

تقديم . نقل جوى . نظام عام .

(١) موافقة مصر على إتفاقية فارسوفيا بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ وعلى بروتوكول لاهى المعدل لمسا بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ . أثره . وجوب تطبيق أحكام الإتفاقية فى دعوى المسؤولية عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة الراكب أو إصابته .

(٢) تحديد المشرع مدداً لرفع الدعاوى . لا مخالفة فيه للنظام العام . علة ذلك .

(٣) المدة التى يجب رفع دعوى المسؤولية خلالها قبل النقل الجوى . سنتان . م ٢٩ إتفاقية فارسوفيا . سقوط الحق فى رفع الدعوى بانقضائها ، عدم ورود الوقف عليها .

١ - الاستفادة من نصوص المواد ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران المعدلة بروتوكول لاهى أنه لا يجوز رفع دعوى المسؤولية فى أية صورة كانت عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة الراكب أو إصابته إلا بالشروط وفى الحدود المقررة فى الاتفاقية ويتعين إقامة دعوى المسؤولية فى بحر سنتين اعتباراً من تاريخ الوصول أو اليوم الذى كان يتعين وصول الطائرة فيه أو من تاريخ وقف النقل وإلا سقط الحق فى رفع الدعوى ، وكانت مصر قد وافقت على هذه الاتفاقية بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ كما وافقت على بروتوكول لاهى بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هى الواجبة التطبيق فى هذا الخصوص .

٢ - للمشرع أن يحدد مدداً يتعين على أصحاب الحقوق رفع دعاوهم خلالها ولا يعد ذلك مخالفاً للنظام العام فهو لا يمس كيان الدولة ولا يتعلق بمصلحة عامة وأساسية للمجتمع »

٣ - نص المادة ٢٩ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للتفسير أن آتفة الذكر قد جرى بأن تقادم دعوى المسئولية في بحر سنتين إعتباراً من تاريخ الوصول أو من اليوم الذي كان يتعين وصول الطائرة فيه أو من تاريخ وقف النقل وإلا سقط الحق في رفع الدعوى ، مما مفاده بلا ريب أن تلك المدة يجب أن يتم خلالها استعمال الحق في رفع الدعوى وإلا سقط ذلك الحق فهي مدة يسقط بإنقضائها الحق في رفع الدعوى المذكورة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦١٢٦ سنة ١٩٧٨ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا لها مبلغ ٦٠٠٠٠ ج ، وقالت بياناً للدعوى إن مورثها المرحوم كان ضمن ركاب الطائرة التابعة للمطعون عليه الأول والتي سقطت بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢١ بصحراء سيناء وأحترقت بمن فيها نتيجة خطأ قائدها وقد أصابها أضرار مادية وأدبية نتيجة الحادث تقدر التعويض عنها بالمبلغ آتف الذكر ويسأل عنه المطعون عليهما فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفه البيان . دفع المطعون عليهما يسقوط الحق في إقامة الدعوى لرفعها بعد الميعاد . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٨ حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع وبسقوط حق الطاعنة في إقامة الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥١٧ سنة ٩٦ ق مدني . وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرتين أبدت فيهما الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بسقوط حق الطاعنة في إقامة الدعوى لرفعها بعد الميعاد إعمالاً لنص المادة ٢٩ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران التي حددت مدة سنتين لإقامة الدعوى أثناءها ، في حين أن تحديد تلك المدة وسقوط الحق في إقامة الدعوى إن لم ترفع خلالها مخالف لمبدأ عدم جوار تحديد المسؤولية لمخالفته للنظام العام ، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المستفاد من نصوص المواد ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران المعدلة بروتوكول لاهاي أنه لا يجوز رفع دعوى المسؤولية في أية صورة كانت عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة الراكب أو إصابته إلا بالشروط وفي الحدود المقررة في الاتفاقية ويتعين إقامة دعوى المسؤولية في بحر سنتين إعتباراً من تاريخ الوصول أو من اليوم الذي كان يتعين وصول الطائرة فيه أو من تاريخ وقف النقل وإلا سقط الحق في رفع الدعوى ، لما كان ذلك وكانت مصر قد وافقت على هذه الاتفاقية بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ كما وافقت على بروتوكول لاهاي المعدل لها بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ ، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق في هذا الخصوص ، وكان للمشرع أن يحدد مدداً يتعين على أصحاب الحقوق رفع دعاوهم خلالها ولا يعد ذلك مخالفاً للنظام العام فهو لا يمس كيان الدولة ولا يتعلق بمصلحة عامة وأساسية للمجتمع. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير أساس.

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أن المدة المحددة في المادة ٢٩ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران سالفة الذكر هي مدة تقادم وليست مدة سقوط فيسرى عليها الوقف ، وإذا أقامت الطاعنة الدعوى عن نفسها وبصفقتها وصية على إبنتها القاصرة فإن

المدة تقف بالنسبة للقاصرة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن نص المادة ٢٩ من إتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران آنفة الذكر قد جرى بأن تقام دعوى المسئولية في بحر سنتين اعتباراً من تاريخ الوصول أو من اليوم الذي كان يتعين وصول الطائرة فيه أو من تاريخ وقف النقل وإلا سقط الحق في رفع الدعوى ، مما يفاده بلا ريب أن تلك المدة يجب أن يتم خلالها استعمال الحق في رفع الدعوى وإلا سقط ذلك الحق فهي مدة يسقط بإنقضائها الحق في رفع الدعوى المذكورة ، فلا محل للنحدي بما ورد بالنعي من أنها تقف في تلك الحالة ويكون هذا النعي لا أساس له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٨٥ .

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد مختار منصور ، محمود لبيب البناوى ، أحمد نصر الجندي ود . محمد بهاء الدين باشات .

(١٥٢)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) ملكية « انتقال الملكية » • تسجيل •

التصرف في العقار . لا ينقل الملكية إلى المتصرف إليه إلا بالتسجيل .

(٢) دعوى « الدفاع في الدعوى » • محكمة الموضوع « مدى التزامها
بالرد على دفاع الخصوم » • حكم « تسبيب الحكم » •

محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد إستقلالاً على كل دفاع للخصم طالما أن الحقيقة التي
اقتنت بها وأوردت دليلها فيها الرد الضمني المسقط له .

(٣) ايجار « تأجير وبيع الأماكن » • بيع « بيع الأراضي » •

حظر التصرف في العقار على خلاف عقد سابق . م ٨٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والأوامر
العسكرية السابقة عليه . إقتضاه على بيع الأماكن المعدة للسكنى . لكرار بيع الأرض ليس
بمحرمة لصب طالما كانت الملكية باقية للبائع وقت صدور التصرف .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التصرف في العقار ليس من شأنه
أن ينقل الملكية إلى المتصرف له طالما أنه لم يسجل .
٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد
إستقلالاً على كل دفاع للخصم طالما أن الحقيقة التي اقتنت بها وأوردت
دليلها ، فيها الرد الضمني المسقط له .

٣ - حظر التصرف الوارد في المادة ٨٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، والأوامر
العسكرية السابقة عليه ، قاصر على بيع الأماكن المعدة للسكنى وبيع الأرض

أكثر من مرة فلا يكون جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات طالما أن الملكية كانت باقية للبائع وقت صدور هذه البيوع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدها الأولي أقامت الدعوى رقم ١٩٧٢/٥/١ مدني كلى القيوم على مورث المطعون ضدهم من الثاني للأخيرة طالبة الحكم لها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/١٠/٢٧ والمتضمن بيعه لها ١ ف ١٢ ط أرضاً زراعية . تدخل الطاعن في الدعوى طالباً رفضها على سند من ملكيته للمبيع . بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧ قضت المحكمة برفض طلب الطاعن وبالحاق الصلح بين المطعون ضدها الأولي وباقي المطعون ضدهم بمحضر الجلسة . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بني سويف - مأمورية القيوم بالإستئناف رقم ٩/٥٩ ق طالباً الغاءه والحكم برفض الدعوى . تددبت المحكمة خبيراً قدم تقريره وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٨ قضت بالتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأنه يمتلك القدر محل النزاع بموجب عقد صلح مؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢ أبرمته الوصية عليه - وقت أن كان قاصراً - إلا أن الحكم رفض الأخذ به على سند من أن محكمة الأحوال الشخصية لم توافق عليه ، وإذا كان البطلان المترتب

على عدم موافقة محكمة الأحوال الشخصية على العقد نسبياً مقررراً لصالح القاصر فإن الحكم إذ لم يأخذ بهذا العقد - رغم ذلك - يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التصرف في العقار ليس من شأنه أن ينقل الملكية إلى المتصرف له طالما أنه لم يسجل ، وكان سند الطاعن في ملكيته للعقار محل النزاع مجرد عقد صلح مؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢ غير مسجل وهو ما ليس من شأنه نقل الملكية إليه فإنه لا يعيب الحكم التفاته عنه ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بكسبه ملكيته الأرض موضوع النزاع بالتقادم الطويل . وقدم تدليلاً على وضع يده عقد إيجارة لها لآخر ، وإذ لم يعرض الحكم إلى دلالة هذا العقد ، وأقام قضاءه على مجرد القول بعجزه في الإثبات بالبينة يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد إستقلالاً على كل دفاع للخصم طالما أن الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيها الرد الضمني المسقط له ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على تقرير الخبير الذي انتهى إلى أن الطاعن لم يضع اليد على الأرض موضوع النزاع ، وهو ما يكفي رداً ضمناً على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن البيع الصادر للمطعون ضدها الأولي بيع قال للبيع الصادر له وهو ما يكون جريمة وفقاً للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والأوامر العسكرية مما يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان حظر التصرف الوارد في المادة ٨٢ من القانون ١٩٧٧/٤٩ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة

بين المؤجر والمستأجر والأوامر العسكرية السابقة عليه قاصراً على بيع الأماكن المعدة للسكنى ، وكان بيع الأرض أكثر من مرة لا يكون جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات طالما أن الملكية كانت باقية للبائع وقت صدور هذه البيوع ، لما كان ذلك وكان عقد البيع الصادر إلى الطاعن قد انصب على أرض زراعية ، ولم يسجل هذا العقد ، لرفقت الملكية للبائع له حتى صدر البيع الثاني للمطعون ضدها الأولى فإن هذا البيع الأخير لا يكون مكوناً لجريمة ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائبي رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : سعد حمدين بدر ، سعيد صقر نائبي رئيس المحكمة ، طلعت أمين
صادق وعبد الفتاح عوض .

(١٥٣)

الظعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٩ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام » تسوية : تقييم المؤهلات الدراسية •

مؤهل التجارة التكميلية العالية . إعتباره مؤهلاً عالياً . قانون المعادلات الدراسية ٣٧١
لسنة ١٩٥٣ . الاحتجاج بما ورد بمرسوم ٦ أغسطس من تقدير الدرجة السابعة بالكادر
المتوسط لهذا المؤهل لا محل له . حلة ذلك .

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاصة
بالمعادلات الدراسية تنص على أن يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول
المرفق له في الدرجة وبالمهية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وكان الجدول
المرفق لهذا القانون قد نص في البند ٣٣ منه على تقدير مؤهل التجارة
التكميلية العالية - الذي حصل عليه الطاعن في الدرجة السادسة بمرتبة ١٠ جنيه
و ٥٠٠ مليم أى في ذات الدرجة وبذات المرتبة اللذين كانت تمنحها لحامل
هذا المؤهل قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨/١٠/١٩٥٠ و ٢
و ٩/١٢/١٩٥١ قبل الغائها بموجب المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية
المشار إليه وكانت قوانين الدولة السارية وقت صدور تلك القرارات وهذا
القانون تشترط للعاملين في الدرجة السادسة الحصول على مؤهل عال ، فإن
مقتضى ذلك إعتبار مؤهل التجارة التكميلية مؤهلاً عالياً ، ولا ينتقص من
مستوى هذا المؤهل أن بداية مرتبة التعيين في الدرجة السادسة بالنسبة لحملته
هو ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم أو ما نصت عليه المادة السادسة من قانون المعادلات
الدراسية سالف الذكر بشأن الأقدمية الاعتبارية لحملة المؤهلات الجامعية ،
لما كان ذلك ، وكان لا يحتاج بما ورد في المرسوم الصادر من بعد بتاريخ

١٩٥٣/٨/٦ من إعتناء مؤهل التجارة التكميلية لصلاحيه الترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط أو بما جاء بمذكرة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة إستناداً إلى هذا المرسوم ذلك أن المشرع قد أصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ الذي نص على أن تنقل إلى الكادر العالي (الفني والإداري) جميع الدرجات السادسة فما فوقها في الكادر المتوسط (الفني والكتابي) التي يشغلها موظفون حصلوا في نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدر لها الدرجة السادسة قبل العمل بمرسوم ١٩٥٣/٨/٦ . ثم صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادتيه الأولى والثانية على منح حاملي المؤهلات المحددة بالجدول المرافق له - ومنها مؤهل التجارة التكميلية العالية - الدرجة والمهنية المحددة في الجدول المرافق بالقانون رقم ٣٧١ ، لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ، وأن تتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس وذلك وكما جاء في مذكرته الإيضاحية - رغبة من المشرع في إزالة التفرقة وإعمال المساواة بين من انتفعوا بأحكام قانون المعادلات الدراسية وبين من عينوا في الدرجة السابعة طبقاً لمرسوم ١٩٥٣/٨/٦ من حملة المؤهل الدراسي الواحد وهو ما يكشف بوضوح عن إتجاه المشرع منذ سنة ١٩٦٤ إلى إقرار الوضع السابق لحملة هذا المؤهل . ظل قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وبالتالي استمرار اعتبار مؤهلهم عالياً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعى - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - ... - الدعوى

رقم ١٣١٨ لسنة ١٩٧٣ عمال كلى الإسكندرية بطلب الحكم أولا : بإعتبار مكافآته الشهرية مبلغ ٧٩ ج فى ١٦/١١/١٩٦٦ . ثانياً : بإلزام المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ٢٩٤٠ جنهياً ، وقال بياناً للدعوى أنه التحقق بخدمة المطعون ضدها فى ذلك التاريخ بمكافأة شهرية قدرها ٤٤ ج على أساس تطبيق لأئحتها الداخلية فى حين أنه حاصل على مؤهل عال سنة ١٩٥٢ وله مدة خبرة قدرها ١٦ سنة من تاريخ التحاقه بالعمل وإذ قضت اللائحة الداخلية لها فى المادة ٢٢ منها أن المرتبات تحدد وفقاً لجداول المرتبات وكانت هذه الجداول تحدد له مكافأة شهرية قدرها ٧٩ ج عند التحاقه بالعمل فإن الشركة تكون قد إنتقصت من مكافآته الشهرية مبلغ ٣٥ ج وتجمد له بذلك لديها مبلغ ٢٩٤٠ ج عن المدة من أول تعيينه بالشركة حتى ١٥/١١/١٩٧٣ نذبت المحكمة خبيراً لأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت برفض الدعوى استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٢٥٧ لسنة ٣٤ قضائية ، وبتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب "ينعى" بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه برفض الدعوى على أن مؤهل الطاعن (دبلوم الدراسات التكميلية التجارية) ليس مؤهلاً عالياً على سند من أنه لم يرد ذكره ضمن المؤهلات العالية التى حددتها القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ فى حين أن هذين القانونين لم يفرقا بين مؤهله والمؤهلات العالية وأن القرار الجمهورى رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ قد اعتبر مؤهله مؤهلاً عالياً بما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله .

حيث إن هذا النعى فى جملته سديد ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية تنص على أن

يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجداول المرافق له في الدرجة وبالمهية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وكان الجدول المرافق لهذا القانون قد نص في البند ٣٣ منه على تقدير مؤهل التجارة التكميلية العالية - الذي حصل عليه الطاعن - في الدرجة السادسة بمرتب ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم أى في ذات الدرجة وبذات المرتب اللذين كانت تمنحها لحامل هذا المؤهل قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨/١٠/١٩٥٠ و ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ قبل الغائها بموجب المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية المشار إليه ، وكانت قوانين الدولة السارية وقت صدور تلك القرارات وهذا القانون تشترط للعاملين في الدرجة السادسة الحصول على مؤهل عال ، فإن مقتضى ذلك إعتبار مؤهل التجارة التكميلية مؤهلاً عالياً ، ولا ينتقص من مستوى هذا المؤهل أن بداية مرتب التعيين في الدرجة السادسة بالنسبة لحملة هو ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم أو ما نصت عليه المادة السادسة من قانون المعادلات الدراسية سالف الذكر بشأن الأقليمية الاعتبارية لحملة المؤهلات الجامعية ، لما كان ذلك وكان لا يحتاج بما ورد في المرسوم الصادر من بعد بتاريخ ٦/٨/١٩٥٣ من إعتداد مؤهل التجارة التكميلية لصلاحيه الترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط أو بما جاء في مذكرة اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة وإستناداً إلى هذا المرسوم ذلك أن المشرع قد أصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ الذي نص على أن تنقل إلى الكادر العالي (الفني والإداري) جميع الدرجات السادسة فما فوقها في الكادر المتوسط (الفني والكتابي) التي يشغلها موظفون حصلوا في نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدر لها الدرجة السادسة قبل العمل بالمرسوم ٦/٨/١٩٥٣ ثم صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادتيه الأولى والثانية على منح حاملى المؤهلات المحددة بالجدول المرافق له ومنها مؤهل التجارة التكميلية العالية الدرجة والمهية المحددة في الجدول المرافق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أقرب ،

وأن تتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس وذلك - وكما جاء في مذكرته الإيضاحية - رغبة من المشرع في إزالة التفرقة وإعمال المساواة بين من انتفعوا بأحكام قانون المعادلات الدراسية وبين من عينوا في الدرجة السابعة طبقاً لمرسوم ١٩٥٣/٨/٦ من حملة المؤهل الدراسي الواحد وهو ما يكشف بوضوح عن اتجاه المشرع منذ سنة ١٩٦٤ إلى إقرار الوضع السابق لحملة هذا المؤهل في ظل قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وبالتالي استمرار اعتبار مؤهلهم عالياً ، وقد أخذت بهذا النظر المحكمة الدستورية العليا في قرارها الصادر في ١٩٨١/٤/٤ في طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ قضائية ، وقد انتهى القرار إلى أن المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العالية ، ومؤدى ذلك كله أن مؤهل الطاعن (دبلوم التجارة التكميلية العالية) يعتبر مؤهلاً عالياً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدعوى على أن مؤهله ليس من المؤهلات العالية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه على أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد المرمي محمد فتح الله نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين : ولیم رزق بدوی ، عبد السلام خطاب ، محمد لطفي السيد وعبد الله حنفي .

(١٥٤)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٢ القضائية :

هبة • بطلان •

الهبة الباطلة لعيب في الشكل ترد عليها الإجازة بالتنفيذ الاختياري لما فقط طالما كان الواهب عالماً ببطلان الهبة لهذا العيب . أثر ذلك . إنقلاب الهبة صحيحة دون اشتراط الرسمية . المادتان ٤٨٨ / ١ ، ٤٨٩ مدني .

الأصل طبقاً لنص المادة ١/٤٨٨ من القانون المدني في هبة العقار أن تكون بورقة رسمية حتى تتوافر للواهب أسباب الجدية في عقد ينزل به عن ماله دون مقابل وإلا وقعت الهبة باطلة بطلاناً مطلقاً لا تصححها الإجازة غير أن المشرع خرج على هذا الأصل العام في حالة التنفيذ الاختياري للهبة بما أورده بنص المادة ٤٨٩ من القانون المدني والتي تنص على أنه « إذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعيب في الشكل فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه » يدل على أن الهبة الباطلة لعيب في الشكل ترد عليها الإجازة بالتنفيذ الاختياري لها دون غيره من طرق الإجازة فلا تجاز بالقول أو بالتصرف أو بغير ذلك من طرق التعبير عن الإرادة الصريحة والضمنية ، ولكي تنتج هذه الإجازة آثارها يشترط أن يكون الواهب عالماً بأن الهبة باطلة لعيب في الشكل ومع ذلك قام بتنفيذها لتسليم المال الموهوب للموهوب له قاصداً بذلك إجازة الهبة وعند ذلك تنقلب الهبة صحيحة ولا يشترط فيها الرسمية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ١٣٠ سنة ١٩٧٩ ملى كلى الزقازيق على المطعون ضدهما للحكم أولاً : بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٢/٢٦ والمتضمن بيع المطعون ضده الثانى للمطعون ضده الأول مساحة ٦ قراريط مبينة بالعقد وبالصحيفة مقابل ثمن قدره ١٢٠٠ جنيه . ثانياً : بصحة ونفاذ عقد الهبة المؤرخ ١٩٧٨/٢/٢٦ والمتضمن تبرع المطعون ضده الأول للطاعن بصفته المساحة الواردة بعقد البيع سالف الذكر . وقد بيانا لها إن المطعون ضده الأول تبرع له بصفته بمساحة ٦ قراريط لإقامة وحدة صحية عليها وتنفيذ العقد إختياراً بتسليم الأرض وأقام عليها هو الوحدة الصحية كشرط الواهب ، وكان القدر الموهوب قد آل للواهب شراء بموجب عقد بيع إبتدائى من المطعون ضده الثانى فأقام دعواه بطلباته سالفه البيان . حكمت المحكمة أولاً - بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ البيع . ثانياً - برفض دعوى صحة ونفاذ عقد الهبة لإفتقاره للشكلية . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٩ سنة ٢٣ ق المنصورة - مأمورية ازقازيق - واتى قضت بتاريخ ١٩٨١/١١/١٢ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بسبب طعنه ، مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبيانا لذلك يقول - إن عقد الهبة قد تنفذ إختياراً من الواهب - المطعون ضده الأول - بتسليم العقار الموهوب له - أى للطاعن -

وقام ببناء الوحدة الصحية عليه ومن ثم لا يشترط الشكلية لصحة العقد وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان عقد الهبة لأنه لم يفرغ في ورقة رسمية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه ولئن كان الأصل - طبقاً لنص المادة ١/٤٨٨ من القانون المدني - في هبة العقار أن تكون بورقة رسمية حتى تتوافر للواهب أسباب الجدية في عقد ينزل به عن ماله دون مقابل ، وإلا وقعت الهبة باطلة بطلاناً مطلقاً لاتصححها الإجازة . غير أن المشرع خرج على هذا الأصل العام في حالة التنفيذ الاختياري للهبة بما أورده بنص المادة ٤٨٩ من القانون المدني والتي تنص على أنه « إذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعيب في الشكل فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه » يدل على أن الهبة الباطلة لعيب في الشكل ترد عليها الإجازة بالتنفيذ الاختياري لها دون غيره من طرق الإجازة ، فلا تجاز بالقول أو التصرف أو بغير ذلك من طرق التعبير عن الإرادة الصريحة أو الضمنية - ولكي تنتج هذه الإجازة آثارها يشترط أن يكون الواهب عالماً بأن الهبة باطلة لعيب في الشكل ومع ذلك قام بتنفيذها لتسليم المال الموهوب للموهوب له قاصداً بذلك إجازة الهبة - وعند ذلك تنقلب الهبة صحيحة ولا يشترط فيها الرسمية ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى أن الواهب - المطعون ضده الأول - قد قام مختاراً بتنفيذ عقد الهبة بأن سلم العقار الموهوب للموهوب له وقام هذا الأخير ببناء الوحدة الصحية عليه ، فإن عقد الهبة ينقلب صحيحاً بالتنفيذ الاختياري لها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان عقد الهبة لعيب في شكله فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : د. أحمد حسنى ، يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة ، محمد طوموزكى المصرى .

(١٥٥)

الطن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ ، ٢) شركات « شركات التضامن : ادارة الشركة » . حراسة .
افلاس . اعلان .

(١) عدم تعيين مدير لشركة التضامن . مؤداه . لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها
أمام القضاء . عدم تقديم الطاعن ما يثبت أن للشركة المذكورة مديراً أجنبياً عنها . أثره . ثبوت
صفته - كـ شريك متضامن - في تمثيلها أمام القضاء في الدعوى المرفوعة بطلب إشهار إفلاسها .
لا يغير من ذلك تعيين حارس قضائى عليها . علة ذلك .

(٢) إختصام الطاعن بصفته الشريك المتضامن وإعلانه بصحيفة الدعوى . كاف لصحة
إختصام الشركة حتى ولو ثبت عدم صحة إعلان الشريك المتضامن الآخر مادام الطاعن لم يتسلم
ما يثبت الاتفاق على عدم انفراده بإدارتها .

(٣) افلاس . نقض « أسباب الطعن : ما لا يصلح سبباً للطعن » .

القبض بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بشهر أفلاس الطاعن وآخرين . إقامته على سند من
توقف الشركاء عن دفع دين آخر خلاف الذى استند إليه الحكم الابتدائى . النعى بأن الدين الذى
استندت إليه محكمة أول درجة قد ثبتت عدم إستحقاقه . غير مقبول . علة ذلك .

(٤) نقض « أسباب الطعن : السبب الموضوعى » .

إستخلاص المحكمة إستخلاصاً سائلاً من أوراق الدعوى أن الدين سند حكمها محقق الوجود
وحال الأداء . مجادلة الطاعن في صحة هذا الدين . جدل موضوعى تنحصر عنه ساطة محكمة النقض .

(٥) نقض « أسباب الطعن : السبب المجهل » .

عدم بيان الطاعن في صحيفة الطعن أوجه البطلان ومخالفة القانون التى أثارها أمام محكمة الموضوع
وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها وأثر ذلك في قضائه . نعى مجهل وغير مقبول .

١ - إذ كان يبين من ملونات الحكم المطعون فيه أن شركة شركة تضامن ، وأن الطاعن وآخرهما الشريكان المتضامنان فيها ، وكان من المقرر أنه إذا لم يعين مدير لشركة التضامن - سواء في عقد تأسيسها أو في اتفاق لاحق - كان لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها أمام القضاء وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن للشركة المذكورة مدير أجنبياً عنها ، فإن الطاعن بصفته الشريك المتضامن فيها تكون له صفة في تمثيلها أمام القضاء في الدعوى المرفوعة بطلب إشهار إفلاسها ولا يغير من ذلك تعيين حارس قضائي على أموال الشركة إذ أن ذلك لا يعلو أن يكون إجراء وقتياً اقتضته ظروف الدعوى ينوب فيه الحارس عن ذوى الشأن في مباشرة أعمال حفظ الأموال المعهودة إليه حراستها وأعمال إدارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التي تلحق بها بالضرورة . أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما في حكمها التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تلك الأموال ومقوماتها فلا يكون للحارس صفة في مباشرتها بل تظل لنوى الشأن أهليتهم كاملة في القيام بها ، ولما كان طلب إشهار إفلاس شركة التضامن من شأنه تصفية أموالها وتوزيعها على الدائنين ، وهو بطبيعته إجراء يعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة فإنه لا تكون للحارس القضائي على الشركة صفة في تمثيلها أمام القضاء في هذه الدعوى ويكون إختصاص الشريك المتضامن فيها صحيحاً .

٢ - النعى - بعدم صحة إعلان الشريك المتضامن الآخر - غير منتج ذلك أنه بفرض عدم صحة إعلانه فإن إختصاص الطاعن بإعتباره الشريك المتضامن وإعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة إختصاص الشركة مادام الطاعن لم يقدم ما يثبت الاتفاق على عدم إنفراده بإدارتها .

٣ - إذ كانت محكمة الاستئناف - وعلى ما يبين من حكمها المطعون فيه حينما أبدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إشهار إفلاس شركة والشريكين المتضامين فيها لم يستند في ذلك إلى توقفهم عن دين المطعون ضده الأول الذي زال سنده ، وإنما استندت إلى توقفهم عن دفع دين

محكوم به على الشركة المذكورة لصالح الشركة المطعون ضدها الثالثة بموجب الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشق - على الدين الأول - يكون موجها الى الحكم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه .

٤ - إذ كان من المقرر أن الشريك المتضامن مسئول في ماله الخاص عن ديون الشركة ، وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت من الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة المشار إليه ومن انشهادة المقدمة بعدم حصول إستئناف عنه ومن عدم منازعة الطاعن فيما قضى به ذلك الحكم أن الدين المحكوم به على شركة ... دين يحقق الوجود وحال الأداء ، وكان ما استخلصته المحكمة في هذا الشأن يدخل في حدود سلطتها التقديرية وله أصل ثابت في الأوراق فإن مجادلة الطاعن في صحة ذلك الدين وثبوته لا يعدو أن تكون جدلا موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

٥ - إذ كان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه البطلان ومخالفة اتقانون التي أثارها أمام محكمة الموضوع وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها وأثر ذلك في قضائه ومن ثم يكون نعيه مجهولا وغير مقبول .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٥ أمام أفلاس كلى القاهرة على شركة والطاعن وآخر بصفتهما الشريكين المتضامنين فيها بطلب الحكم بإشهار افلاسهم وإعتبار يوم ١٩٥٨/١٢/٨ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع إستناداً إلى توقفهم عن دفع دين له عليهم قدره ٥٥٣٨ ج و ٤٣ م مستحق بموجب الحكم رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية بإشهار افلاس الشركة المذكورة والشريكين المتضامنين فيها وبإعتبار يوم ١٩٦٥/٩/٧ تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع وبتعيين المطعون ضده الثانى وكيلًا للدائنين استأنف الطاعن والحارس القضائى على شركة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٦٩ لسنة ٨٦ ق القاهرة وإذ قدم المطعون ضده الثانى قائمة بالديون متضمنة ديناً للشركة المطعون ضدها الثالثة فقد أمرت محكمة إستئناف القاهرة بإدخال هذه الشركة وبعد إدخالها وتقدير سند دينها قضت المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٧ بتأييد الحكم المستأنف : طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والبطلان وفى بيان ذلك يقول إنه وإن كان هو والمهندس شريكين متضامنين فى

شركة إلا أنهما لم يكونا يمثلانها وقت طلب إشهار إفلاسها لأنها كانت في هذا الوقت تحت الحراسة القضائية ويمثلها الحارس القضائي المعين لإدارتها مما كان يتعين إختصاصه وإذا اعتد الحكم المطعون فيه بصفتهما في تمثيل هذه الشركة ورتب على ذلك إشهار إفلاسهما تبعاً لإشهار إفلاس تلك الشركة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . كما يكون الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بقضائه في الدعوى رغم عدم صحة إعلان الشريك الآخر قد شابه البطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول ذلك أنه لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن شركة شركة تضامن وأن الطاعن وآخرهما الشريكان المتضامنان فيها وكان من المقرر أنه إذا لم يعين مدير لشركة التضامن سواء في عقد تأسيسها أو في إتفاق لاحق كان لكل شريك متضامن حق إدارتها وتمثيلها أمام القضاء وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت أن للشركة المذكورة مديراً أجنبياً عنها فإن الطاعن بصفته الشريك المتضامن فيها تكون له صفة في تمثيلها أمام القضاء في الدعوى المرفوعة بطلب إشهار إفلاسها ولا يغير من ذلك تعيين حارس قضائي على أموال الشركة إذ أن ذلك لا يعلو أن يكون إجراء وقتياً اقتضته ظروف الدعوى ينوب فيه الحارس عن نوى الشأن في مباشرة أعمال حفظ الأموال المعهودة إليه حراستها وأعمال إدارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التي تلحق بها بالضرورة أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما في حكمها التي تعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تلك الأموال ومقوماتها فلا يكون للحارس صفة في مباشرتها بل تظل للنوى الشأن أهليتهم كاملة في القيام بها — ولما كان طلب إشهار إفلاس شركة التضامن من شأنه تصفية أموالها وتوزيعها على الدائنين وهو بطبيعته إجراء يعلو على مستوى أعمال الحفظ والإدارة فإنه لا تكون للحارس القضائي على الشركة صفة في تمثيلها أمام القضاء في هذه الدعوى ويكون إختصاص الشريك المتضامن فيها صحيحاً . والنعي في شقه الثاني غير منتج ذلك أنه بفرض عدم صحة إعلان الشريك المتضامن الآخر فإن إختصاص الطاعن بإعتباره الشريك المتضامن

وإعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة إختصاص الشركة مادام الطاعن لم يقدم ما يثبت الاتفاق على عدم إنفراده بإدارتها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في فهم الواقع وفي بيان ذلك يقول إن الدين الذي إستندت إليه محكمة أول درجة في قضائها بإشهار الإفلاس قد ثبت عدم إستحقاقه بموجب الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٧ لسنة ٨٥ ق القاهرة كما أن الديون الأخرى التي إستندت إليها محكمة ثاني درجة في تأييد الحكم المستأنف لا سند لها وليست حجة على الطاعن .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول في شقه الأول ذلك أن محكمة الاستئناف وعلى ما يبين من حكمها المطعون فيه حينما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إشهار إفلاس شركة ... والشريكين المتضامنين فيها لم يستند في ذلك إلى توقفهم عن دفع دين المطعون ضده الأول الذي زال سنده وإنما إستندت إلى توقفهم عن دفع دين محكوم به على الشركة المذكورة لصالح الشركة المطعون ضدها الثالث بموجب الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشق يكون موجهاً إلى الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه والنعى في شقه الثاني أيضاً غير مقبول ذلك أنه لمسا كان من المقرر أن الشريك المتضامن مسئول في ماله الخاص عن ديون الشركة وكانت محكمة الاستئناف قد إستخلصت من الحكم رقم ١٩١ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى جنوب القاهرة المشار إليه ومن الشهادة المقدمة بعدم حصول إستئناف عنه ومن عدم منازعة الطاعن فيما قضى به ذلك الحكم أن الدين المحكوم به على شركة ... دين محقق الوجود وحال الأداء وكان ما إستخلصته المحكمة في هذا الشأن يدخل في حدود سلطتها التقديرية وله أصل ثابت في الأوراق فإن مجادلة الطاعن في صحة ذلك الدين وثبوته لا يعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجتها. ببطلان الإجراءات ومخالفة القانون على النحو الوارد بمذكراته وقد التفت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن أوجه البطلان ومخالفة القانون التي أثارها أمام محكمة الموضوع وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها وأثر ذلك في قضائه ومن ثم يكون نعيه مجهلاً وغير مقبول

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور . سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : د . أحمد حسنى ، يحيى الرفاعى نائبى رئيس المحكمة ، محمد طوموم ومدير توفيق .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ القضائية :

(١) تأميم •

تأميم المنشأة . أثره . مسئولية المشروع المؤتم مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة
على التأميم . لا يغير من ذلك أيلولة أسهم المشروع المؤتم إلى الدولة مع تحديد مسئوليتها في
حدود ما آل إليها . علة ذلك .

(٢) شركات • ادماج • دعوى « الصفة فى الدعوى » •

إدماج شركة فى أخرى . مؤداه . خلافة الشركة الأخيرة لها خلافة عامة فيما لها من
حقوق وما عليها من التزامات . أثر ذلك . وجوب إختصاص الشركة الداخلة دون غيرها فى خصوص
هذه الحقوق والإلتزامات .

(٣) دعوى « الطلبات فى الدعوى » •

طلب المطعون ضدهم الحكم لهم أصلياً بالمبلغ المخصص بقرار التقييم للوفاء بالمكافأة المستحقة
لمورثهم نظير الإدارة على أساس نسبة من صافي الأرباح محدة فى عقد الشركة قبل التأميم . اضافتهم
أمام محكمة الموضوع طلباً لإحتياطياً يشمل قيمة هذه المكافأة مخفضة طبقاً للنسبة التى حددتها القانون
مضافاً إليها ما يستحقه المورث فى الفرق بين الأرباح باعتبارها أرباحاً مستحقة للمساهمين إعتبار
هذا الطلب - ف . شقة الخصم بالمكانة - داخل فى الطلب الأصلى ومندرجاً فى مفهومه ، وفى
شقة الخصم بطلب حصة المورث فى باقى المبلغ إضافة سبب آخر للدعوى مما يجوز للمدعى تقديمه
كمطلب عارض .

(٤ ، ٥) تأميم •

(٤) تأميم المنشأة . وروده على رأس مالها دون الأرباح التى حققتها قبل التأميم .

(٥) تحديد التعويض المستحق لكل من أصحاب الشركات والمنشآت المؤتم بما لا يجاوز مبلغ
معين . ق ١٣٤ لسنة ٦٤ قبل القضاء بعدم دستوريته . انصرف إلى صافي رأس المال دون الأرباح .

(۶) شركات • وكالة • عمل • حكم • عيوب التلليل : الخطأ في القانون •

مدير شركة التوصية بالأسهم • وكيل عنها وليس حاملاً لديها • مؤدى ذلك • ما يتقاضاه من مكافأة يعتبر حصة في الربح وليس اجرا • أعمال الحكم المطعون فيه قواعد التقادم السنوى الخاصة بال دعاوى الناشئة عن عقد العمل في شأن هذه المكافآت • مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه •

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع لم يشأ إلتقاء المشروع المؤمم بمقتضى قوانين التأمين بل رأى - مع الاحتفاظ له بشخصيته - ودمته المستقلين عن شخصية الدولة ودمتها ، ومع إستمراره في ممارسة نشاطه - إخضاعه للجهة الإدارية التى يرى الحاقه بها وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له شخصيته المعنوية التى كانت له قبل التأمين ودمته المالية المستقلة بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات فيسأل المشروع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأمين كنتيجة حتمية لإستمرار شخصيته المعنوية • ولا يغير من ذلك أيلولة أسهم المشروع المؤمم إلى الدولة مع تحديد مسئوليتها عن التزاماته السابقة في حدود ما آل إليها من أموال وحقوق في تاريخ التأمين ذلك أن مسئولية الدولة وقد أصبحت المالك الوحيد لجميع الأسهم لا تعلو أن تكون تطبيقاً للقواعد العامة في مسئولية المساهم الذى لا يسأل أثناء قيام الشركة عن التزاماتها وإنما تتحدد مسئوليته عند التصفية بما يملكه من أسهمها •

٢ - لما كانت شركة ... المؤممة كشركة توصية بالأسهم لم تزايلها شخصيتها الاعتبارية أو تنفرط ذمتها المالية ، وكان ادماجها هى وغيرها في الشركة الطاعنة مؤداه أن هذه الأخيرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكون خلفاً عاماً لها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات فتتغلبوا هى الجهة التى تختصم وحدها دون غيرها في خصوص هذه الحقوق والالتزامات ومن ثم فإن إختصاصها في الدعوى موضوع الطعن يكون إختصاصاً لذى صفة •

٣ - لما كان الطلب الأصيل للمطعون ضدهم قد انصب على المبلغ

المخصص بقرار التقييم للوفاء بالمكافأة المستحقة لمورثهم بنسبة ٢٧٪ من صافي الأرباح التي حققها الشركة في المدة السابقة على التأميم - وكان الطلب الاحتياطي قد انصب على ما يخص المورث في باقي ذلك المبلغ إذا رأت المحكمة موافقة مصلحة الشركات على حساب تلك المكافأة بنسبة ١٠٪ فقط من الأرباح المشار إليها إعتباراً بأن الفرق بين النسبتين يكون في هذه الحالة من الأرباح المستحقة للمساهمين وكان الطلب الاحتياطي يعتبر تبعاً لذلك - في شقه الخاص بالمكافأة - داخلاً في الطلب الأصلي ومندرجاً في مضمونه ، وفي شقه الخاص بطلب حصة المورث في باقي المبلغ منطقياً على إضافة سبب آخر للدعوى مما يجوز للمدعى أن يقدمه كطلب عارض طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ من قانون المرافعات ولا مخالفة فيه لنص هذه المادة .

٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التأميم يرد على رأس مال المنشأة المؤممة دون الأرباح التي حققها قبل التأميم .

٥ - تحديد التعويض المستحق لكل من أصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بما لا يتجاوز ١٥٠٠٠ ج وفي صورة مسندات على الدولة - تطبيقاً للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى . وخرأ بعدم دستوريته كان ينصب على صافي رأس مال المنشآت المؤممة ولا يشمل الأرباح التي حققها قبل التأميم .

٦ - إذ كان مفاد نص المادة ٥٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ - الذي كانت الشركة المؤممة تباشر نشاطها في ظله - أن مدير شركة التوصية بالأسهم ليس أجنبياً عن الشركة وإنما هو أحد الشركاء المتضامنين فيها ويجب ذكر اسمه في عقد تأسيس الشركة ونظامها وأنه وكيل عنها وليس عاملاً فيها ، فإن ما يتقاضاه من مكافأة مقابل عمله يعتبر حصه في الربح مستحقة لشريك نظير هذه الوكالة والإدارة ، ومن ثم يستمد حقه

في هذه الحصة من عقد الوكالة الذي تضمنه عقد الشركة ولا يستمد هذا الحق من عقد عمل وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أعمل في شأن المكافأة المستحقة للمورث عن المدة السابقة على التأميم قواعد التقادم السنوي الخاصة بالدعوى الناشئة عن عقد العمل - والتي نصت عليها المادة ٦٩٨ من القانون المدني - مشترطاً لبدء سريان التقادم أن تكون بإعتبارها رب عمل سلمت هذا المدير بياناً بما يستحقه من مكافأة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير انتهى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٧٥٩ لسنة ١٩٧٤ كلى جنوب القاهرة وانتهوا فيها إلى طلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لهم - أصلياً - مبلغ ١٣٢٣٩٥ ج و ٧٣٥ م والفوائد القانونية - وإحتياطياً مبلغ ٨٥٨٠٠ ج و ٢٨١ م مع الفوائد القانونية ... وقالوا بياناً لذلك أن مورثهم المرحوم ... كان قد أسس في عام ١٩٣٦ شركة توصية بالأسهم لصناعة الزجاج ثم أسس في عام ١٩٤٥ شركة أخرى ممثلة ، وبموجب عقد ثابت التاريخ في ١٩٥١/١٢/٤ تم إدماج الشركتين في شركة واحدة سميت ... ونص في المادة التاسعة من ذلك العقد على أن يكون مورثهم المذكور مسئولاً في ماله الخاص عن كافة التزامات الشركة الجديدة وأن يتولى إدارتها مقابل مكافأة تحسب بنسبة ٢٧٪ من أرباحها بمحد أدنى قدرة عشرة آلاف جنيه سنوياً ، وقد أتمت هذه الشركة نصفيها بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ وتضمن قرار تقييمها تخفيض مبلغ ٧٣٥ م و ١٣٢٣٩٥ ج في باب المحسوم للوفاء بقيمة المكافأة المستحقة لمورثهم بالنسبة المشار إليها عن

المدة من ١٩٦٠/٥/١ حتى ١٩٦١/٧/١٩ وهو اليوم السابق على تأميم الشركة وتنحيته عن إدارتها ، ولما كانت الشركة قد أدمجت مع شركتى ... ومصنع ... وتكونت منها شركة مساهمة واحدة باسم شركة ... (الطاعنة) وصدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ فى ١٨/٨/١٩٦٣ بتأميم الشركة الأخيرة تأمياً كاملاً وكانت مصلحة الشركات قد طلبت تحديد مكافأة مورثهم عن مدة إدارته سالفة الذكر بنسبة ١٠٪ فقط تطبيقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وكان مؤدى هذا الطلب أن تنخفض قيمة المكافأة خلال الفترة المشار إليها إلى مبلغ ٤٩٠٣٥ ج و ٤٥٨ م وأن يرد الفرق بين المبلغين إلى المساهمين ، وإذ كان يخص مورثهم في هذا الفرق بقدر أسهمه بالشركة بمبلغ ٣٦٧٦٤ ج و ٨٢٣ م فقد أقاموا دعواهم وإنهاء فيها إلى طلباتهم السابقة . دفعت الشركة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، كما دفعت الطلب الأصيل بالتقادم الخمسى طبقاً لنص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى بإعتبره أجر وكالة وبعدم قبول الطلب الاحتياطي لعدم ارتباطه بالطلب الأصيل وقدمت خطاباً صادراً إليها من المورث بتاريخ ١٦/٧/١٩٦٢ يطلب إليها فيه تلبية المكافأة المستحقة له عن المسدة من ١/٥/١٩٦١ حتى ١٩/٧/١٩٦١ ومجموعها حوالى ٤٠٠٠٠ ج بالأمانات تحت التسوية وأن تحتفظ بالسند الحكومى الصادر له تعويضاً عن أسهمه التى آلت إلى الدولة بقيمتة ١٤١٣٢٥ ج و ٨١٠ م وذلك إلى حين الفصل فى مدى أحقية مصلحة الشركات فى مطالبته برد فروق المكافات التى تقضاها فى السنوات من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٨ مقابل قيامه بأعمال الإدارة. تمسك المطعون ضدهم بأن المبلغ المطالب به هو أجر وكالة لا يخضع للتقدم الخمسى بل يخضع للتقدم الطويل ، وبأن التقدم أى كان نوعه لا يسرى فى حقهم لعدة أسباب منها عدم إخطار مورثهم بمستحقاته ، ومنها الظروف الاستثنائية التى كانت تمر بها البلاد آنذاك والتى منعت مورثهم من المطالبة القضائية حتى لاتتناوله إجراءات فرض الحراسة والإضرار به فى نفسه وماله ومحكمة أول درجة ندبت فى الحراسة والضرر ١٢/١١/١٩٧٧ خبيراً لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها ، ثم أعادت المهمة

إليه في ١٩٧٩/١٢/٢٩ لإستكمالها . وبعد أن قدم تقريره التكميلي حكمت في ١٩٨١/١/٢٤ بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم الخمسى فاستأنفوا هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨٢٨ لسنة ٩٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف تأسيساً على عدم سقوط المطالبة بالتقادم ثم قضت في ١٩٨٣/٤/٢٦ بالطلبات الاحتياطية المشار إليها . طعنت الشركة الطاعنة في هذين الحكمين بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضهما وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكمين المطعون فيهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من أربعة وجوه وتقول في بيان الوجه الأول منها إن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أن ملكية المنشأة المؤممة تؤول إلى الدولة ومن ثم تصبح هي المسئولة وحدها عن جميع ما ينشأ عن التأميم من منازعات أيأ كان نوعها وأيأ كانت طبيعتها إذ أن الدولة أصبحت بمقتضى قانون التأميم المالكة للمنشأة المؤممة وآلت إليها جميع حقوقها في تاريخ التأميم وبذلك لا تسأل المنشأة المؤممة عن أى التزام من التزاماتها السابقة على التأميم ، وهو ما كان يتعين معه على المطعون ضدهم توجيه مطالبتهم - إن صحت - إلى الدولة بإعتبارها المسعولة الوحيدة عن التزامات المنشأة المؤممة وإذا اختصموا الشركة الطاعنة فإن مطالبتهم إياها تكون قد وجهت إلى غير ذى صفة ، وهو ما تمسكت به أمام محكمة الموضوع إلا أنها أعرضت عنه ورفضته فجاء حكمها مخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشارع لم يشأ إنقضاء المشروع المؤمم بمقتضى قوانين التأميم بل رأى - مع الاحتفاظ له بشخصيته وذمته المستقلين عن شخصية الدولة وذمتها ومع إستمراره في ممارسة نشاطه إخضاعه للجهة الإدارية التى يرى الحاقه بها ،

وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له شخصيته المعنوية التي كانت له قبل التأميم وذمته المالية المستقلة بما عساه يكون عالقاً بها من التزامات فيسأل المشروع مسئولية كاملة عن جميع التزاماته السابقة على التأميم كنتيجة حتمية لإستمرار شخصيته المعنوية . ولا يغير من ذلك أيلولة أسهم المشروع المؤمم إلى الدولة مع تحديد مسئوليتها عن التزاماته السابقة في حدود ما آل إليها من أمواله وحقوقه في تاريخ التأميم ، ذلك أن مسئولية الدولة - وقد أصبحت المالك الوحيد لجميع الأسهم لا تعدو أن تكون تطبيقاً للقواعد العامة في مسئولية المساهم الذي لا يسأل أثناء قيام الشركة عن التزاماتها وإنما تتحدد مسئوليته عند التصفية بما يملكه من أسهمها ولما كانت شركة ... المؤممة كشركة توصية بالأسهم لم تراو لها شخصيتها الاعتبارية أو تنفرط ذمتها المالية وكان إدماجها هي وغيرها في الشركة الطاعنة مؤداه أن هذه الأخيرة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكون خلفاً عاماً لها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات فتعدو هي الجهة التي تختص وحدها دون غيرها في خصوص هذه الحقوق والالتزامات ومن ثم فإن إختصاصها في الدعوى موضوع الطعن يكون إختصاصاً لذى صفة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجهين الثاني والرابع من السبب الأول أن المطعون خدعهم أضاعوا إلى طلبهم الأصلي المرفوعة به الدعوى - وهو طلب المكافأة المستحقة لمورثهم - طلباً إحتياطياً جديداً منبت الصلة به وهو المطالبة بنصيب مورثهم - كمساهم في الشركة - في الفرق بين المبلغ المخصص كمكافأة له بنسبة ٢٧٪ من صافي الأرباح وبين المكافأة التي يستحقها إذا حسبت تلك المكافأة بنسبة ١٠٪ من هذه الأرباح ، وأن هذا الطلب يخالف نص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات ، ولما كانت الشركة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بعدم قبول هذا الطلب ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيجابته دون أن يرد على هذا الدفع الجوهري ، وبالرغم من

حصول المورث على الحد الأقصى للتعويض وقدره ١٥٠٠٠ ج طبقاً للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكرن قد خالف القانون وأخل بحقوقها في الدفاع .

وحيث إن هذا النعي بشقيه غير سديد ، ذلك أنه لما كان الطلب الأصلي للمطعون ضدهم قد انصبت على المبلغ المخصص بقرار التقييم للوفاء بالمكافأة المستحقة لمورثهم بنسبة ٢٧٪ من صافي الأرباح التي حققتها الشركة في المدة السابقة على التأمين ، وكان الطلب الاحتياطي قد انصب على ما يخص المورث في باقي ذلك المبلغ إذا رأت المحكمة موافقة مصلحة الشركات على حساب تلك المكافأة بنسبة ١٠٪ فقط من الأرباح المشار إليها باعتباراً بأن الفرق بين النسبتين يكون في هذه الحالة من الأرباح المستحقة للمساهمين ، وكان الطلب الاحتياطي يعتبر تبعاً لذلك ، في شقيه الخاص بالمكافأة داخلاً في الطلب الأصلي ومتدرجاً في مضمونه وفي شقه الخاص بطلب حصة المورث في باقي المبلغ منظوياً على اضافة سبب آخر للدعوى مما يجوز للمدعى أن يقدمه كطلب عارض طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ من قانون المرافعات ولا يخالفه فيه نص هذه المادة ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه بإجابة المطعون ضدهم إلى طلبهم الاحتياطي فيه الرد الضمني على ما دفعت به الشركة الطاعنة في هذا الخصوص ، إذ أقام قضاءه على أن النص المادة ٢٤ من انقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ قصر تلك المكافأة على نسبة ١٠٪ من تلك الأرباح وأن مؤدى ذلك أن الباقي من المبلغ الذي خصصته لجنة التقييم لحساب مكافأة المورث لا تزول عنه صفته كأرباح محققة قبل التأمين ومن حق كل مساهم أن يقتضى نصيبه فيها بنسبة أسهمه في الشركة ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التأمين يرد على رأس مال المنشأة المؤممة دون الأرباح التي حققتها قبل التأمين ، وأن تحديد التعويض المستحق لكل من أصحاب الشركات والمنشآت المؤممة بما لا يجاوز ١٥٠٠٠ ج وفي صورة سندات على الدولة - تطبيقاً للقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ الذي قضى مؤخراً بعدم

دستوريته - كان ينصب على صافي رأس مال المنشآت المؤممة ولا يشمل الأرباح التي حققها قبل التأميم فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر نتيجة لا يكون قد خالف القانون ولا أدخل بحق الشركة الطاعنة في الدفاع ، ومن ثم يكون النعي عليه بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم الصادر في ١٩٨٢/١/٢٨ بالوجه الثالث من السبب الأول للطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منها بسقوط حق المطعون ضدهم في المكافأة موضوع النزاع بالتقادم الخمسي على أن مدة هذا التقادم لم تبدأ لأن الشركة الطاعنة لم تسلم المطعون ضدهم ولا مورثهم بياناً بما يستحقه من مكافأة وبذلك يكون الحكم قد أعمل أحكام التقادم السنوي الذي نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني بالنسبة للدعوى الناشئة عن عقد العمل على المكافأة المطالب بها في هذه الدعوى في حين أن هذه المكافأة لا تعدو أن تكون أجر وكالة ودعوى المطالبة بهذا الأجر لا تعتبر ناشئة عن عقد عمل ومن ثم لا يسرى في شأنها نص المادة ٦٩٨ المشار إليها .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ الذي كانت الشركة المؤممة تباشر نشاطها في ظله تنص على أنه « يعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم إلى شريك متضامن أو أكثر ، ويعين عقد تأسيس الشركة ونظامها أسماء من يعهد إليهم بالإدارة وسلطانهم فيها » ، وكان مفاد هذا النص أن مدير شركة التوصية بالأسهم ليس أجنبياً عن الشركة وإنما هو أحد الشركاء المتضامنين فيها ويجب ذكر اسمه في عقد تأسيس الشركة ونظامها ، وأنه وكيل عنها وليس عاملاً فيها ، فإن ما يتقاضاه من مكافأة مقابل عمله يعتبر حصة في الربح مستحقة لشريك نظير هذه الوكالة والإدارة ، ومن ثم يستمد حقه في هذه الحصة من عقد الوكالة الذي تضمنه عقد الشركة ولا يستمد هذا الحق من عقد عمل ،

ولإذ كان الحكم المطعون فيه قد أعمل في شأن المكافأة المستحقة للمورث عن المدة السابقة على التأمين قواعد التقادم السنوي الخاصة بالدعوى الناشئة عن عقد العمل - والتي نصت عليها المادة ٦٩٨ من القانون المدني - مشروطاً لبدا سرعان التقادم أن تكون الشركة بإعتبارها رب العمل قد سلمت هذا المدير بياناً بما يستحقه من مكافأة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما حجبه عن بحث أوجه دفاع المطعون ضدهم التي طلبوا على أساسها رفض الدفع بالتقادم .

وحيث إنه لما كانت الشركة الطاعنة قد تمسكت بالتقادم أمام محكمة الموضوع بدرجتها بالنسبة للطلب الأصلي وهو طلب المكافأة ، ولم تتمسك بأي نوع من أنواع التقادم بالنسبة للشق الثاني من الطلب الاحتياطي وهو طلب حصة المورث في باقي الأرباح المستحقة للمساهمين وكان نعي الشركة في الوجه المتقدم من الطعن منصرفاً إلى ما قضى به الحكم المطعون فيه من مكافأة نظير الوكالة والإدارة ولا يمتد إلى ما قضى به من الأرباح المحقة قبل التأمين لئلا تستحقها المورث كمساهم في الشركة ، فإنه يكون من المتعين نقض الحكمين المطعون فيهما نقضاً جريئاً في خصوص تلك المكافأة ، دون حاجة لمناقشة باقي أوجه الطعن في هذا الخصوص .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور / سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : د. أحمد حسي ، يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ، محمد طه وموزكى المصطفى .

(١٥٧)

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) نقض « الخصوم فى الطعن » •

إختصاص الشركة المطعون ضدها الثانية للحكم فى مواجهتها . تقديمها مذكرة أمام محكمة
الاستئناف بطلب رفض الاستئناف . أثره . قبول إختصاصها فى الطعن بالنقض .

(٢) دعوى « سبب الدعوى » • مسئولية • تعويض •

دعوى التعويض عن المسئولية . للمعركة من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس القانونى الصحيح
للدعوى . لا يعد ذلك تغييراً للسبب فيها .

(٣) مسئولية « المسئولية الشئئية » •

مسئولية حارس الشئ . أساسها . إستبعادها متى قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضروب .

(٤) مسئولية « المسئولية العقدية » • إيجار « إيجار الأماكن » •

مسئولية المؤجر عن هلاك العين المؤجرة بغير خطأ المستأجر . عدم مسئوليته عما يحدث
هذا الهلاك من ضرر بالمستأجر إلا إذا ثبت قوع خطأ منه . لا محل لتطبيق مسئولية المستأجر
المفترضة عن حريق العين المؤجرة . م ٨٤ مدنى . علة ذلك .

١ - البين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها الثانية
قدمت مذكرة أمام محكمة الاستئناف طلبت فيها رفض الاستئناف ومن ثم
فهمى لم تقف من الخصومة موقفاً سلبياً وإنما أبدت فيها طلبات أجيببت إليها فى
الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها الأولى ولم تجب إليها فى الاستئناف
المرفوع من الطاعنة - محل الطعن - ومن ثم يكون إختصاصها فيه مقبولا .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي استند إليها المضرور في طلب التعويض أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك إذ أن هذا الاستناد يعتبر من مسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلزم به المحكمة بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس القانوني الصحيح للمسؤولية وأن تتقصى الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ولا يعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها .

٣ - من المقرر أن مسؤولية حارس الشيء تقوم على أساس خطأ مفترض في جانبه وهي تتطلب أساساً أن يقع الضرر بفعل الشيء ذاته أي بتدخله تدخلاً إيجابياً بحيث يكون الفعل المسبب للضرر متصلاً بدخله وتكرينه ، ويجب إستبعاد هذه المسؤولية الشبيهة متى قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضرور .

٤ - من المقرر أنه إذا هلكت العين المؤجرة - بعد الإيجار - بغير خطأ المستأجر فلإنها تهلك على المؤجر سواء حدث الهلاك قبل التسليم أو بعده ، ولا يكون المؤجر مسئولاً عما يحدثه هذا الهلاك من ضرر بالمستأجر إلا إذا ثبت وقوع خطأ منه لأن مسؤولية المؤجر في هذه الحالة مسئولية عقدية مصدرها عقد الإيجار ، ولا محل لتطبيق مسؤولية المستأجر المفترضة عن حريق العين المؤجرة المنصوص عليها في المادة ٥٨٤ من القانون المدني في حق المؤجر إذا حدث الحريق أثناء وجود العين المؤجرة في حيازته قبل تسليمها للمستأجر فعلياً ، ذلك أن هذا النص إنما يورد حكماً خاصاً بمسؤولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة لا يجوز القياس عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ،

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى الجيزة بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة - وفي مواجهة الشركة المطعون ضدها الثانية بأن تدفع لها مبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل التعويض وبيانا لذلك قالت أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/٥/٢٣ استأجرت منها الشركة الطاعنة ... بقصد إستعمالها فندقاً وملهى سياحياً واتفق فى العقد على التزام الشركة الطاعنة بالتأمين على الباخرة المؤجرة لدى الشركة المطعون ضدها الثانية لصالح المطعون ضدها الأولى تأميناً بحرياً شاملاً ضد الحريق والغرق وجميع الحوادث من أى نوع كانت وذلك بمبلغ ٣٠ ألف جنيه ، وبتاريخ ١٩٧٣/٨/٢ وقع حريق بتلك الباخرة وإذا تبين عند الرجوع بمبلغ التأمين على الشركة المؤمنة أن الشركة الطاعنة لم تقم بالتأمين على الباخرة لصالح الشركة المطعون ضدها الأولى فلها تكون قد أخلت بالتزامها لذا فقد أقامت عليها الدعوى بطلباتها السابقة . أقامت الشركة الطاعنة على الشركة المطعون ضدها الأولى دعوى فرعية طلبت فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٥٠ ألف جنيه تعويضاً لها عما قامت به من إصلاحات وتجهيزات فى الباخرة اتلفها الحريق تأسيساً على أن الباخرة المؤجرة كانت وقت وقوع الحريق بها فى حراسة الشركة المطعون ضدها الأولى مما يفترض معه قيام الخطأ فى جانبها. وبتاريخ ١٩٧٨/١/٢٧ قضت محكمة الجيزة الابتدائية برفض الدعوى الأصلية ، وبعدم قبول الدعوى الفرعية لسابقة الفصل فيها فى طلب التحكيم رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٧٣ عام وزارة العدل . استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩٤ لسنة ٩٦ ق القاهرة كما استأنفته الشركة الطاعنة فى خصوص ما قضى به فى الدعوى الفرعية بالاستئناف رقم ١٩٥ لسنة ٩٦ ق القاهرة وبعد ضم الاستئنافين قضت محكمة إستئناف القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٧ برفض الاستئناف رقم ١٩٤ لسنة ٩٦ ق وفى الاستئناف رقم ١٩٥ لسنة ٩٦ ق بإلغاء للحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الفرعية لسابقة الفصل

فيها في طلب التحكيم رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٧٣ عام وزارة العدل وبرفض هذه الدعوى ، طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض قدمت الشركة المطعون ضدها الثانية مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة لها وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها قبول هذا الدفع وقبول الطعن بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى ورفضه موضوعاً وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى الشركة المطعون ضدها الثانية أنها لم تنازع الطاعنة أمام محكمة الموضوع ولم توجه منها أو إليها أية طلبات فلا تكون للشركة الطاعنة مصلحة في إختصاصها أمام محكمة النقض .
وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون ضدها الثانية قدمت مذكرة أمام محكمة الاستئناف طلبت فيها رفض الاستئناف ومن ثم فهي لم تقف من الخصومة موقفاً سلبياً وإنما أبدت فيها طلبات أجبت إليها في الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها الأولى ولم تجب إليها في الاستئناف المرفوع من الطاعنة محل هذا الطعن ومن ثم يكون إختصاصها فيه مقبولا .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنمى بهما الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول لأنها أقامت دعواها على أساس مسئولية حارس الشيء عملاً بالمادة ١٧٨ من القانون المدني بإعتبار أن الباخرة المؤجرة كانت وقت وقوع الحريق بها في حراسة الشركة المطعون ضدها الأولى مما يفترض معه قيام الخطأ في جانبها ومن ثم قسأل عن تعويض الضرر الذي أصابها نتيجة الحريق الذي شب بالباخرة كما أنها بإعتبارها المؤجرة لتلك الباخرة تتحمل تبعه هلاكها وما نجم عن هذا الهلاك من ضرر للشركة الطاعنة وإذ نرى الحكم المطعون فيه مسئولية تلك الشركة تأسيساً على عدم وقوع خطأ منها فإنه لا يكون قد واجه دفاع الشركة

الطاعنة بشأن مسئولية الشركة المطعون ضدها الأولى عن تحمل التبعة بما يكفي للرد عليه كما يكون قد غير من تلقاء نفسه سبب الدعوى من مسئولية قائمة على أساس خطأ مفترض إلى مسئولية قائمة على أساس خطأ واجب الإثبات مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب :

وحيث إن هذا النعى مردود في جملته ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسئولية التي إستند إليها المضرور في طلب التعويض أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك إذ أن هذا الاستناد يعتبر من مسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلزم به المحكمة بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس القانوني الصحيح للمسئولية وأن تتقصى الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ولا يعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها لما كان ذلك وكان من المقرر أن مسئولية حارس الشيء تقوم على أساس خطأ مفترض في جانبه وهي تتطلب أساساً أن يقع الضرر بفعل الشيء ذاته أى بتدخله تدخلاً إيجابياً بحيث يكون الفعل المسبب للضرر متصلاً بداخله وتكوينه ويجب إستبعاد هذه المسئولية الشبيهة متى قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضرور وإذ كان من المقرر أنه إذا هلك العين المؤجرة بعد الإيجار بغير خطأ المستأجر فلإنها تهلك على المؤجر سواء حدث الهلاك قبل التسليم أو بعده ولا يكون المؤجر مسئولاً عما يحدث هذا الهلاك من ضرر بالمستأجر إلا إذا أثبت وقوع خطأ منه لأن مسئولية المؤجر في هذه الحالة مسئولية عقدية مصدرها عقد الإيجار ولا محل لتطبيق مسئولية المستأجر المفترضة عن حريق العين المؤجرة المنصوص عليها في المادة ٥٨٤ من القانون المدني في حق المؤجر إذا حدث الحريق أثناء وجود العين المؤجرة في حيازته قبل تسليمها للمستأجر فعلياً ذلك أن هذا النص إنما يورد حكماً خاصاً بمسئولية المستأجر عن حريق العين المؤجرة لا يجوز القياس عليه وإذ كانت محكمة الاستئناف وعلى ما يبين من حكمها المطعون فيه بعد أن عرضت الواقعة على نحو يدل على أن الباخرة محل النزاع كانت مؤجرة من الشركة المطعون

ضدها الأولى للشركة الطاعنة وأن الحريق وقع بها قبل تسليمها خلصت إلى نفي مسئولية الشركة المؤجرة عما أحدثه هلاك الباخرة من ضرر للشركة المستأجرة تأسيساً على عدم قيام الدليل على وقوع خطأ منها وهو ما يفيد أن المحكمة اعتبرت مسئولية الشركة المطعون ضدها الأولى في هذه الحالة مسئولية قائمة على أساس خطأ واجب الإثبات وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وهي تمارس حقها في تكييف الدعوى غير ملزمة بتنبية الخصوم إلى الوصف الصحيح الذي انتهت إليه وكان تكييفها للدعوى على الأساس المتقدم متفقاً مع واقعها ويتضمن الرد على ما أثارته الشركة الطاعنة من تحمل الشركة المطعون ضدها الأولى تبعة الهلاك ويكفي لحمل قضائها فلانها لا تكون بعد ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالاً إذ أن قيام الحقيقة التي استخلصتها واقتنعت بها الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ومن ثم فإن النعي على حكمها المطعون فيه بما ورد في سببي الطعن يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
ناصر قلاوذه واصف ، مصطفى زعزوع ، حسين علي حسين و حمدي محمد علي .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥١ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن الامتداد القانوني : استيلاء » .

إعتبار الأماكن المستولى عليها مؤجرة للجهات التي تم الاستيلاء لصالحها . ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م ، ٢/٣ ق ، ٥٢ لسنة ٦٩ ، م ٢/٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وجوب الإلتزام بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن تحديد مدة الاستيلاء المؤقت وإستيفاء أحكام قانون إيجار الأماكن الخاصة بالامتداد القانوني .

إن نص المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وتقابلها المادة ٢/٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على أن « الأماكن الصادر في شأنها قرارات إستيلاء يعتبر ما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها » إلا أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ... وضع قواعد خاصة بالنسبة لمدة الاستيلاء فجعلها محدودة بحد أقصى لا يتجاوز ثلاث سنوات يتعين بعدها إنهاء الاستيلاء وما يتبعه من إعتبار العين مؤجرة ، ما لم يتم قبل ذلك اتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ، وإذا كانت تلك القواعد تغاير الأحكام التي شرعتها قوانين إيجار الأماكن بخصوص الامتداد القانوني بعقد الإيجار ، وأن المستفاد مما تقدم أن العقارات المستولى عليها كما استثنيت بموجب نصوص القوانين التي أجازت الاستيلاء عليها من أحكام قانون إيجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة ، فإنها قد استثنيت أيضا بمقتضى المادة ١٨ سالفه الذكر من أحكام ذلك القانون المتعلقة بامتداد الإيجار امتداداً قانونياً إلى أجل غير مسمى ، لما كان ذلك فإنه يتعين

الإلتزام بما جاء بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن تحديد مدة الاستيلاء المؤقت ، وإستبعاد ما ورد بقوانين إيجار الأماكن من أحكام خاصة بالإمتداد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٧٥ لسنة ١٩٧٩ ملنى طنطا الابتدائية بطلب الحكم بطرد المطعون ضده بصفته من العين التى إستولى عليها بموجب قرار الاستيلاء الذى أصدره بصفته ٤٧٤ سنة ١٩٧٢ والتسليم . تأسيساً على أنه بموجب القرار سالف الذكر تم الاستيلاء على الفيلا والشقة المملوكتين له ، وأن هذا القرار موقوف بثلاث سنوات إنتهت عام ١٩٧٥ ، أصبح بعدها وضع يد المطعون ضده بصفته على العين بغير سند ، لذلك أقام دعواه بطلباته سالفه البيان . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٨ لسنة ٣٠ ق طنطا . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٣ حكمت محكمة الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه استند فى قضائه برفض طلب إخلاء المطعون ضده من العين المستولى عليها إلى القول بأن مؤدى الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، أن المطعون ضده يعد فى حكم المستأجر ويتمتع بالتالى بإمتداد العقد الذى قرره

هذا القانون ، وذلك رغم أن المادة ١٨ من قانون نزع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ حددت مدة الاستيلاء المؤقت بحيث لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي ، وأنه إذا دعت الضرورة إلى مد هذه المدة وجب على المصلحة المختصة أن تتخذ قبل إنتهاؤها بوقت كاف إجراءات نزع الملكية ، فإن لم تتخذ هذه الإجراءات وجب إعادة العقار لمالكه في نهاية مدة الثلاث سنوات ، وإلا كان وضع يدها بغير سند ، وعلى ذلك فإن مدة الاستيلاء المؤقت لا تمتد بمقتضى أحكام قوانين الإيجار الاستثنائية بل تنهى بانقضائها وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بما يخالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد . ذلك أنه وإن نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وتقابلها المادة ٢/٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على أن « الأماكن الصادرة في شأنها قرارات إستيلاء تعتبر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون «مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها إلا أن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، نص في مادته الثامنة عشرة على أن « تحدد مدة الاستيلاء المؤقت على العقار بحيث لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الاستيلاء الفعلي ، ويجب إعادته في نهايتها بالحالة التي كانت عليها وقت الاستيلاء مع تعويض كل تلف أو نقص في قيمته .. وإذا دعت الضرورة إلى مد مدة الثلاث سنوات المذكورة وتعدر الاتفاق مع ذوى الشأن على ذلك وأصبح العقار غير صالح للإستعمال الذي كان مخصصاً له وجب على المصلحة المختصة أن تتخذ قبل مضي الثلاث سنوات بوقت كاف إجراءات نزع ملكيته .. » ، وإذا وضع هذا القانون الأخير قواعد خاصة بالنسبة لمدة الاستيلاء فجعلها محدودة بمحد أقصى لا يتجاوز ثلاث سنوات يتعين بعدها إنهاء الاستيلاء وما تبعه من إعتبار العين مؤجرة ، ما لم يتم قبل ذلك اتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة ، وكانت تلك القواعد تغاير الأحكام التي شرعتها قوانين إيجار الأماكن بخصوص الامتداد القانوني لعقد الإيجار ،

وأن الاستفادة مما تقام أن العقارات المستولى عليها كما إستثنيت بموجب نصوص القوانين التي أجازت الاستيلاء عليها من أحكام قانون إيجار الأماكن المتعلقة بتحديد الأجرة ، فإنها قد إستثنيت أيضاً بمقتضى المادة ١٨ سالفه الذكر من أحكام ذلك القانون المتعلقة بإمتداد الإيجار إمتداداً قانونياً إلى أجل غير مسمى ، لما كان ذلك فإنه يتعين الإلتزام بما جاء بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن تحديد مدة الاستيلاء المؤقت وإستبعاد ما ورد بقوانين إيجار الأماكن من أحكام خاصة بالإمتداد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل أحكام الإمتداد المنصوص عليها من قوانين إيجار الأماكن على غير النزاع ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ عضوية السادة المستشارين :
محمد مختار منصور ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندي ود . محمد بهاء الدين باشات .

(١٥٩)

الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٤٩ القضائية :

تأميم . ملكية « انتقال الملكية » ، « ملكية الدولة للمشروعات » .

التأميم . ماهيته . انتقال ملكية المشروعات الخاصة الى الدولة .
شرطه . وجود المشروع المراد تأميمه عند العمل بالقانون المؤمم له .
هلاك المطنع هلاكاً كلياً بزوال مبانيه ومقوماته قبل صدور القانون . مؤداه . عدم إنتقال
ملكيته بالعامين إلى شركة المطنع الطاعنة .

التأميم — وعلى ما جرى قضاء هذه المحكمة — إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى الدولة لتصبح ملكاً للجماعة تحقيقاً لضرورات اجتماعية أو إقتصادية يقتضيها الصالح العام وذلك مقابل تعويض أصحاب هذه المشروعات ، لما كان ذلك ، فإن التأميم لا ينتج أثره في نقل الملكية إلى الدولة إلا إذا كان المشروع المراد تأميمه موجوداً عند العمل بالقانون المؤمم له . لما كان ذلك وكان الحكم المطنعون فيه قد استخلص سائغاً من الواقع المطروح في الدعوى — ويغير نعى من الطاعن في هذا الخصوص — أن المطنع موضوع النزاع كان قد هلك هلاكاً كلياً بزوال مبانيه ومقوماته قبل صدور القرار بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ فإن الحكم إذ رتب على ذلك عدم إنتقال الملكية إلى الطاعن وقضى برفض دعواه يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المفوض على شركة مطاحن مصر الوسطى — الذى حل محله رئيس مجلس إدارتها الطاعن بصفته — أقام الدعوى رقم ٢٦٤ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى أسيوط على المطعون ضدهم من الأولى إلى الثالثة ومن الخامسة إلى التاسعة والمطعون ضدهم الخامس عشر والآخرين وعلى المرحومة ... مورثة المطعون ضده الخامس عشر والمرحوم ... مورث المطعون ضدها الرابعة والمرحومة ... مورثة المطعون ضدهم من السادسة عشر إلى الحادية والعشرين والمرحومين ... و... مورثي المطعون ضدهم من العاشر إلى الرابعة عشرة وعلى آخر هو ... طالباً الحكم بإبطال عقود البيع المشهرة بأرقام ١١٨٢٢ ، ١١٨٢٣ ، ١٣٤٣٠ ، ١٣٤٣١ ، ١٣٤٣٢ سنة ١٩٦٥ أسيوط وبإزالة المباني القائمة على أرض مطحن ... والتسليم ، وقال بياناً لها أن ذلك المطحن أمم نصفياً بالقرار بقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ ثم أمم كلياً بالقرار بقانون رقم ٥١ سنة ١٩٦٣ فألت بذلك ملكيته والأرض الفضاء التابعة له للمؤسسة العامة للمطاحن ، وإذ باع المطعون ضدهم — عدا الآخرين — ومورثوهم سالفوا البيان هذه الأرض بموجب تلك العقود المشهرة رغم زوال ملكيتهم لها بالتأميم وأقيم بناء على جزء منها فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلانها ، أقام المطعون ضدهم — عدا الآخرين — ومورثوهم سالفوا البيان دعوى فرعية على الطاعن ليحكم لهم بتثبيت ملكيتهم للأرض المبينة بصحيفة دعواهم والتسليم على سند من أن قرار التأميم لم يصادف محلاً لزوال المطحن قبل صدور هذا القرار فلا تنتقل به الملكية إلى الطاعن وأنهم إشتروا هذه الأرض من مالكيها بعقود بيع مسجلة ، ندبت المحكمة خبيرين وبعد أن أودع كل منهما تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٢ برفض الدعوى الأصلية وإجابة المدعين في الدعوى الفرعية إلى طلبهم ، إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالاستئناف رقم ١٧٣ سنة ٥١ ق طالباً الغاءه والحكم له بطلانها بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٥ قضت المحكمة بتأييده ، طعن الطاعن في

هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن ملكية المطحن موضوع النزاع آلت إلى الدولة منذ تأميمه بالقانونين رقمي ٤٢ سنة ١٩٦٢ ، ٥١ سنة ١٩٦٣ فأصبح مالا عاما لا يجوز التعامل فيه وهو ما مؤداه بطلان البيوع الصادرة من ملاكه السابقين لورودها على مال عام ولصورها من غير مالك ، وإذ لم يلتزم الحكم هذا النظر يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان التأميم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى الدولة لتصبح ملكاً للجماعة تحقيقاً لضرورات إجتماعية أو إقتصادية يقتضيها الصالح العام وذلك مقابل تعويض أصحاب هذه المشروعات فإن التأميم لا ينتج أثره في نقل الملكية إلى الدولة إلا إذا كان المشروع المراد تأميمه موجوداً عند العمل بالقانون المؤمم له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص سائغاً من الواقع المطروح في الدعوى - وبغير نعى من الطاعن في هذا الخصوص - أن المطحن موضوع النزاع كان قد هلك هلاكاً كلياً بزوال مبانيه ومقوماته قبل صدور القرار بقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٦٢ ، فإن الحكم إذرتب على ذلك عدم إنتقال الملكية إلى الطاعن وقضى برفض دعواه يكون قد التزم صحيح القانون ومن ثم فإن النعى بهلين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور وفي بيانه يقول أن ملكية المطحن قد آلت إلى الدولة بقررة القانون منذ صدور القانون المؤمم له ولا يغير من ذلك عدم صرف التعويض إلى مستحقيه ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بخصوص عدم صرف التعويض يكون منه خلطاً بين الواقع والقانون وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن ما خلص إليه الحكم - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السيين الأولين - من عدم إنتقال ملكية المطحن إلى الدولة ، يكفي وحده لحمل قضائه ، فإن ما إستطرد إليه الحكم بعد ذلك - رداً على دفاع الطاعن - من مجرد إثبات اقراره بعدم صرف التعريض عن هذا المطحن دون أن يعول عليه في قضائه ، يكون منه إستطراداً زائداً عن حاجة الدعوى إذ يقوم الحكم بدونه ، ومن ثم فإن النعى بهذا الوجه - أيّاً كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور وفي بيانه يقول إن الحكم رفض الدفع المبدي منه بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى على مجرد القول بأن الأمر يتعلق بتطبيق القانون دون بيان الأساس الذي خلص منه إلى ذلك مخالفاً بذلك القواعد الواجب إتباعها في تكييف الدعوى وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن البين من ملونات الحكم المطعون فيه أنه أورد قوله « إنما الخلاف بينهما فيما إذا كان التأميم قد صادف محلاً بأن كان مطحن ... قائماً وقت صدور القانونين الخاصين بتأميمه وبذلك يكون التأميم قد صادف محلاً أم أن المطحن المذكور لم يكن قائماً وأزيل قبل صدور القانونين بتأميمه وبذلك لا يكون قد صادف محلاً » ثم أقام قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى على قوله « وبما أن الدعوى الماثلة سواء الدعوى الأصلية أو الدعوى الفرعية لم تتضمن طلبات المدعين فيها شيئاً يتصل بإلغاء أو تعديل القوانين الخاصة بالتأميم وإنما الجدل في الدعويين قائم بشأن تطبيق تلك القوانين وفي حدود ما اشتملت عليه نصوصها وبذلك يكون الاختصاص معقوداً للقضاء المدني » وهو ما يكفي بياناً لجوهر النزاع بين الخصوم يقوم على أصل ثابت له بالأوراق ويؤدي إلى التكييف الذي أسبغه الحكم على هذه المنازعة وبما يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ، فإن النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

ولما تقسّم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد غنياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدوي ، سعيد أحمد صقر ، نائب رئيس المحكمة ، طلعت أمين صادق
وعبد الفتاح عوض .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) نقض « الصفة في الطعن » • وكالة •

جهاز تصفية الحراسات الذي حل محل إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة .
عتباره أحد الأجهزة الإدارية للدولة . إنابة إدارة قضايا الحكومة في الطعن بالنقض في قضية
خاصة به . جاز م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .

(٢ - ٣) اختصاص • عمل « علاقة العمل » « العاملون بجهاز

تصفية الحراسات » • أجر : مكافآت • موظفون •

(٢) الجهاز الإداري للحراسة العامة منذ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده
جهاز تصفية الحراسات . أحد الأجهزة الإدارية للدولة . العاملون به ، موظفون عموميين .
علاقهم بالجهاز علاقة تنظيمية .

(٣) المكافآت المستحقة للعاملين بالجهاز الإداري للحراسة العامة منذ العمل بالقانون ١٥٠
لسنة ١٩٦٤ ومن بعده جهاز تصفية الحراسات . المنازعة بشأنها . من اختصاص القضاء الإداري .
م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

١ - جرى - قضاء هذه المحكمة - على أن جهاز تصفية الحراسات
الذي حل محل إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة ،
يعد بحسب طبيعته وبحكم الغرض الذي أنشئ من أجله أحد الأجهزة الإدارية
للدولة ومن ثم تنوب عنه وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥
لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة ، تلك الإدارة فيما يرفع
منه أو عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

٢ - مفاد المواد الأولى والثانية والسادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص الذى عمل به اعتباراً من ١٩٦٤/٣/٢٤ ونصوص أمرى رئيس الوزراء رقمى ١٣٥ و ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين الحارس العام مديراً لإدارة الأموال والممتلكات التى آلت ملكيتها إلى الدولة وتحويله حق تمثيل الدولة بالنسبة لكل ما يتعلق بإدارة تلك الأموال والممتلكات فى صلاتها بالغير وأمام الهيئات القضائية ومباشرة جميع التصرفات التى ترد عليها أثناء خضوعها للحراسة ، ونص المادتين الأولى والثانية عشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ونص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً لقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء الجهاز الإدارى للحراسة العامة ونقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة ، أن الجهاز الإدارى للحراسة العامة منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده جهاز تصفية الحراسات إذ يقوم على إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة وتعويض أصحابها عنها وتصفية الحراسات بعد إنتهاؤها بوصفها عملاً مغايراً لنيابة الحراسة العامة عن أصحاب الأموال أبان خضوعهم للحراسة ، إنما يؤدي مهمة عامة لحساب الدولة طبقاً للنظام القانونى الموضوع له وتحت اشراف السلطة الإدارية التى يتبعها فيعتبر بحسب طبيعته وكيفية أدائه المهام الموكولة إليه والغرض الذى أنشئ من أجله أحد الأجهزة الإدارية للدولة ويكون العاملون به بحكم تبعيتهم لشخص من أشخاص القانون العام موظفين عموميين وعلاقتهم به علاقة تنظيمية .

٣ - لما كانت العبرة فى تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع هى بتحديد صفة المدعى - كعامل أو موظف عام - وقت نشوء الحق الذى يطالب

به وكانت المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالمنازعات الخاصة ... والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » وكان لفظ المكافآت الوارد فى هذا النص قد جاء عاماً مطلقاً بحيث يشمل المكافآت بكافة أنواعها ، وكان الثابت بالأوراق أن المنازعة بين المطعون ضدها الأولى والطاعنين تدور حول مدى أحقية المطعون ضدها للمكافأة موضوع النزاع إبان فترة إعارتها من جهة عملها الأعمالية بالقطاع العام لجهاز تصفية الحراسات ، فإن جهة القضاء الإدارى وحدها دون غيرها تكون هى المختصة بالفصل فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٨٠ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنين بصفاتهم طالبة الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لها قيمة باقى المكافآت التى صرفها جهاز تصفية الحراسات لأقرانها من المعارين للجهاز من مصلحة الضرائب ، وقالت بياناً لدعواها أنها أعيرت من عملها الأسمى بشركة ... إلى الإدارة القضائية بجهاز تصفية الحراسات ، وإذ قام الجهاز بصرف مكافآت للمعارين لديه من مصلحة الضرائب لتعويضهم عن ميزات يتمتع بها أقرانهم بالمصلحة ، وقصر هذه المعاملة على المعارين إليه من مصلحة الضرائب دون سواهم فإنها يحق لها إستناداً لقاعدة المساواة المنصوص عليها فى المادة ٥٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ رفع الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، دفع الطاعنون الدعوى بعدم الاختصاص الولائى وأن الاختصاص بها ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ، وبعد أن نذبت محكمة أول درجة خبيراً أودع تقريراً

قضى بإلزام الطاعنين متضامين بأن يدفعوا للمطعون ضدها مبلغ ٦٨٢ ج عن الفترة من ١٩٧٨/١٠/١ وحتى ١٩٨٠/٩/٣٠ استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٥ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها ببطلان الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض هذا الدفع وبتقضى الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع - المبني من المطعون ضدها - أن إدارة قضايا الحكومة لا تنوب إلا عن الأشخاص العامة في القضايا والطعون التي ترفع منها أو عليها وإذ كان جهاز تصفية الحراسات ليس جهة إدارية وإنما هو مجموعة نيابات قانونية عن أموال الأشخاص الخاضعين للحراسة فإن إدارة قضايا الحكومة لا تنوب عن هذا الجهاز ، ومن ثم يكون التوقيع على صحيفة الطعن من أحد أعضاء هذه الإدارة صادراً عن غير ذي صفة وإذ دخلت الصحيفة من توقيع محام آخر مقبول أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون باطلاً عملاً بالمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع - وهو في حقيقته دفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة - في غير محله ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن جهاز تصفية الحراسات - الذي حل محل إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة - يعد بحسب طبيعته وبحكم الغرض الذي أنشئ من أجله أحد الأجهزة الإدارية للدولة ومن ثم ينوب عنه وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة - تلك الإدارة فيما يرفع منه أو عليه من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ويكون الدفع على غير أساس متعيناً ورفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون ضدها كانت تعمل لدى جهاز تصفية الحراسات طوال فترة إعارتها في المدة من ١٠/١/١٩٧٨ وحتى ٣٠/٩/١٩٨٠ فتكون علاقتها بهذا الجهاز لائحية تنظيمية فتعتبر من الموظفين العموميين خلال هذه الفترة فلا يختص القضاء العادي ولائياً بطلبها المكافأة موضوع النزاع وإنما يختص به القضاء الإداري ، بمجلس الدولة عملاً بالمادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإذ قضى الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - برفض الدفع المبدي منهم بعدم الاختصاص الولاقي للقضاء العادي ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن مفاد نص المواد الأولى والثانية والسادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص الذي عمل به اعتباراً من ٢٤/٣/١٩٦٤ ونصوص أمرى رئيس الوزراء رقمي ١٣٥ ، ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ بتعيين الحارس العام مديراً لإدارة الأموال والممتلكات التي آلت ملكيتها إلى الدولة وتخويله حق تمثيل الدولة بالنسبة لكل ما يتعلق بإدارة تلك الأموال والممتلكات في صلاتها بالغير وأمام الهيئات القضائية ومباشرة جميع التصرفات التي ترد عليها أثناء خضوعها للحراسة ، ونص المادتين الأولى والثانية عشر من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، ونص المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص المادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ سنة ١٩٧٢ بإلغاء الجهاز الإداري للحراسة العامة ونقل اختصاصاته إلى وزارة الخزانة ، إن الجهاز الإداري للحراسة العامة منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده جهاز تصفية الحراسات إذ يقوم على إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة

وتعويض أصحابها عنها وتصفية الحراسات بعد إنتهاؤها بوصفها عملاً مغايراً
لنيابة الحراسة العامة عن أصحاب الأموال وإبان خضوعهم للحراسة ، إنما
يؤدي مهمة عامة لحساب الدولة طبقاً للنظام القانوني الموضوع له وتحت
إشراف السلطة الإدارية التي يتبعها فيعتبر بحسب طبيعته وكيفية أدائه المهام
الموكولة إليه والغرض الذي أنشئ من أجله أحد الأجهزة الإدارية للدولة
ويكون العاملون به بحكم تعيينهم لشخص من أشخاص القانون العام موظفين
عموميين وعلاقهم به علاقة تنظيمية لما كان ذلك وكانت العبرة في تعيين
الجهة المختصة بنظر النزاع هي بتحديد صفة المدعى - كعامل أو موظف عام -
وقت اشراء الحق الذي يطالب به ، وكانت المادة العاشرة من قرار
رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على
أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالمنازعات الخاصة بالمرتبات
والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ... وكان لفظ المكافآت
الوارد في هذا النص قد جاء عاماً مطلقاً بحيث يشمل المكافآت بكافة أنواعها
لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن المنازعة بين المطعون ضدها
الأولى والطاعنين تدور حول مدى أحقية المطعون ضدها للمكافأة موضوع
النزاع إبان فترة إعارتها من جهة عملها الأصلية بالقطاع العام لجهاز تصفية
الحراسات خلال المدة من ١/١٠/١٩٧٨ وحتى ٣٠/٩/١٩٨٠ فإن جهة
القضاء الإداري وحدها دون غيرها تكون هي المختصة بالفصل فيها وإذا
لم يلتزم الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض
الدفاع المبدي من الطاعنين بعدم الاختصاص الولائي للقضاء العادي فإنه
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقض الحكم المطعون
فيه لهذا الوجه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم بتعين القضاء في
موضوع الاستئناف رقم ٤١٥ سنة ١٠٠ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف
وبعدم اختصاص القضاء العادي ولائياً بنظر الدعوى :

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى سليم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ، محمود مصطفى سالم ، أحمد طارق الهابل وشمس ماهر.

(١٦١)

الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٤ قضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : بدلات » . نظام الحقل . محاماه
« محامو شركات القطاع العام » .

النظم المالية المقررة بلائحة نظام العاملين بشركة مصر للتأمين الصادرة لقانون ١٠/١٩٨١ .
عدم جواز الجمع بينهما وبين بدل للتفرغ المقرر للمحامين بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ . علة ذلك .

لما كان الشارع قد لاط في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر بمجالس إدارة شركات التأمين إصدار النظم واللوائح المالية المتعلقة بمرتبات العاملين وأجورهم ومكافآتهم والمرايا والبدلات الخاصة بهم في الداخل والخارج وتحديد فئات بدل السفر ونظم الحوافز دون التقيد بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وكانت لائحة نظام العاملين بالشركة الطاعنة التي أصدرها مجلس إدارتها نقاداً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ قد نظمت أحكام العلاوات والبدلات والمكافآت التشجيعية وحوافز الإنتاج والأجور الإضافية التي تصرف للعاملين بالشركة ، وولمعت جدولاً أساسياً للدرجات الوظائف وفئات الأجور والعلاوات التي تقرر نقاهم إليها بهدف زيادة أجورهم ، ونصت المادة ١٢٨ منها على أن يصرف للعاملين بدل طبيعة العمل والحوافز والزيادة في الأجور المشار إليها أو بدلات التفرغ والبدلات المهنية والمزايا المقررة بقوانين أخرى أيهما أفضل ، وكانت الشركة

الطاعنة قد طبقت في شأن المطعون ضدهم النظم المالية التي تضمنتها لوائحها الداخلية بإعتبار هذه النظم هي الأفضل فإنه لا يحق لهم من بعد أن يقتضوا بدل التفرغ الذي كان مقرراً لهم بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوصافه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنة - شركة ... - الدعوى رقم ٨٨٩ سنة ١٩٨٣ عمال كلي الإسكندرية وطلبوا الحكم بأحقيتهم في صرف بدل تفرغ بواقع ٣٠٪ من بداية ربط فئاتهم الوظيفية إعتباراً من ١٩٨١/٧/١ ، وقالوا بياناً لها إنهم يعملون لدى الطاعنة محاسبين بإدارة الشؤون القانونية ، وإذا كانوا يتقاضون بدل تفرغ بواقع ٣٠٪ من بداية ربط فئاتهم الوظيفية طبقاً للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وإمتنت الطاعنة عن صرفه لهم إعتباراً من ١٩٨١/٧/١ فقد أقاموا الدعوى بطلبهم آنف البيان ، في ١٩٨٤/٢/٢٦ حكمت المحكمة بأحقية المطعون ضدهم في إقتضاء بدل تفرغ بواقع ٣٠٪ من بداية ربط فئاتهم الوظيفية إعتباراً من ١٩٨١/٦/١ ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٧ سنة ٤٠ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجلدت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق

القانون وفى بلفن ذلك ققول فنه لما كان الحكم قد أفد الحكم الالبفءافى فف قضاؤه للمطعون ضفهم بفءل الففرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بفأن الإءارات القانونية بالمؤسسات العامة ، والهفئات العامة والوحدات التابعة لها على أساس أن اللائمة الءافلفة للشركة الطاعنة لا فملك فففر العاملفن بفن هذا البءل وبفن النظام المالى الذى إستفءفئه بفءبارها أءنى مرتبة من القانون ، فف ففن أن هذه اللائمة صءفرت ففبءاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بفإصدار قانون الإشراف والرقابة على الفأمن فف مصر ، وففرى العاملفن بفن النظام المالى الذى إستفءفئه وبفن ذلك الذى كان مقررأ من قبل فف شأن بءلات الففرغ وسائر البءلات المهنية والمزايا الأفرى وإفءار المطعون ضفهم النظام المستفءف بفءباره الأفصل ، فإن الحكم فكون قد أءطأ فف فطففق القانون بما فسفوجب فقضفه .

ووفف إن هذا الففى سفبء ، ذلك أنه لما كان الشارع قد لاط فف المادة ٢٠ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بفإصدار قانون الإشراف والرقابة على الفأمن فف مصر - بمجالس إءارة شركات الفأمن لإصدار النظم واللوائف المالية المتعلقة بمربفات العاملفن وأفورهم ومكافأفهم والمزايا والبءلات الخاصة بفهم فف الءافل والءارج وففءبء فئات بءل السفر ونظم الفوافز ءون فقفء بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١ بفإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القفطاع العام والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بفإصدار نظام العاملفن بالقفطاع العام ، وكانت لائمة نظام العاملفن بالشركة الطاعنة الفف أصءرها مجلس إءارفها ففاذاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ قد نظمت أحكام العلاوات والبءلات والمكافآت الفشفففة وفوافز الإنتاج والأفور الإضاففة الفف فصرف للعاملفن بالشركة ووضعت ءءولا أساسفا للرفءات الوظائف وفئات الأفور والعلاوات الفف فقرز فقلهم إليها بفءف زفاة أفورهم ، ونصت المادة ١٢٨ منها على أن فصرف للعاملفن بءل طففة العمل والفوافز والزفاة فف الأفور المشار إليها أو بءلات الففرغ والبءلات المهنية والمزايا المقررة بقوائفن أفرى أفهما أفصل ، وكانت الشركة الطاعنة قد طبقت فف شأن المطعون ضفهم

النظم المالية التي تضمنتها لاثمتها الداخلية بإعتبار هذه النظم هي الأفضل فإنه لا يحق لهم من بعد أن يقتضوا بدل التفرغ الذي كان مقررأ لهم بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن صالح للتعميل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ١٥٧ سنة ٤٠ ق الإسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى :

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم ، أحمد طارق الهابيل ، شمس ماهر و أحمد زكى غرابه .

(١٦٢)

الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٠ القضائية :

- (١) عمل « العاملون بالقطاع العام : معاش العامل . مكافأة زيادة الإنتاج .
نقص « النعى غير المنتج » .

مكافأة زيادة الإنتاج للعاملين بالقطاع العام . ماهيتها - إختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع
النظام الخاص بها . م ٢٢ ق ١٩٧١/٦١ . عدم وضع الشركة نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب
احتسابها في معاش الطاعن - تعيب الحكم فيما انتهى إليه من عدم أحقية الطاعن في عدم مكافأة زيادة
الإنتاج المرتب في حساب المعاش أي كان وجه الرأي فيه . غير متبع .

- (٢) حكم « منطوق الحكم » « أسباب الحكم » .

ما يرد في الحكم من قضاء قطعي . إعتباره كذلك بهر ف النظر من مكان وروده في المناطوق
أو الأسباب .

١ - لما كانت مكافأة زيادة الإنتاج التي تستحق للعامل بالقطاع العام
هي المبالغ التي تؤدي إليه نظير ما يبذله من جهد إضافي وعناية وكفاية
في التهور بعمله وذلك بالتطبيق لنظام مستقر يضعه مجلس الإدارة المختص
إعمالاً لسلطته المخولة له بمقتضى المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة الدعوى وكان الثابت
في الأوراق أن الشركة المطعون ضدها الأولى لم تضع نظاماً مستقراً للمستحقات
المطلوب احتسابها في معاش الطاعن فإن النعى بهذا السبب وأياً ما كان وجه
الرأي فيه يكون غير متبع وبالتالي غير مقبول .

٢ - لما كان ما يرد في الحكم من قضاء قطعي يعتبر كذلك بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو الأسباب ، وكانت أسباب الحكم المطعون فيه والمرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً أفصحت عن أن طلب الطاعن إعادة تسوية معاشه على غير أساس من القانون بما يفيد رفض الدعوى فإن النعي على الحكم بأنه لم يتضمن في منطوقه قضاء في الموضوع يكون ولا أساس له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٣٦٧ سنة ١٩٧٨ عمال كلي بنها طالباً الحكم بتسوية معاشه على أساس أجره شاملاً المتوسط الشهري لحوافز الإنتاج التي تقاضاها عن التشغيل الآلي وعملية دمياط خلال السنتين السابقتين على إحالته للتقاعد وقال بياناً لها إنه كان يعمل لدى الشركة المطعون ضدها الأولى وأحيل إلى التقاعد في ١٩٧٧/١٠/٥ وكان قد حصل على حوافز إنتاج عن التشغيل الآلي وعملية دمياط إلا أن الشركة المذكورة لم تسدد عنها أقساط التأمين وأنه لما كانت حوافز زيادة الإنتاج تعتبر عنصراً من عناصر الأجر الذي يربط عليه المعاش فقد أقام دعواه بطلبه سالف البيان وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى قضت بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩ بإعادة تسوية معاش الطاعن إلى مبلغ ٦٠ ج ٣٤٤ م . استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا مأمورية بنها بالإستئناف رقم ٢٦٣ لسنة ١٢ ق ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة

مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى
غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالأول منهما على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك أنه لما كانت مكافأة
زيادة الإنتاج والى يرتبط منحها بما يؤديه العامل من عمل يزيد عن المعدلات
القياسية للإنتاج وفقاً للنظام الذى تضعه الشركة - بالتطبيق لنص المادة ٢٢
من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
تعتبر من عناصر الأجر الذى يحسب فى المعاش طبقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر حوافز الإنتاج من قبيل المكافآت التشجيعية
التي لا يجوز ضمها للمرتب فى حساب المعاش فإنه يكون قد خالف القانون
وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كانت مكافأة زيادة
الإنتاج التى تستحق للعامل بالقطاع العام هى المبالغ التى تؤدى إليه نظير
ما يبذله من جهد إضافى وعناية وكفاية فى النهوض بعمله وذلك بالتطبيق
لنظام مستقر يضعه مجلس الإدارة المختص اعمالا لسلطته المخولة له بمقتضى
المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
المنطبق على واقعة الدعوى وكان الثابت فى الأوراق أن الشركة المطعون ضدها
الأولى تضع نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب احتسابها فى معاش الطاعن
فإن النعى بهذا السبب وإيا ما كان وجه الرأى فيه يكون غير منتج وبالتالي
غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم لم يتضمن فى منظوره قضاء فى الموضوع
الذى يعتبر مطروحاً عليه بعد الغاء الحكم المستأنف بما يستوجب نقضه
لهذا السبب .

أوضح إن هذا النعي غير مُسَدِّد ذلك أنه لما كان ما يرد في الحكم من قضاء قطعي يعتبر كذلك بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو الأسباب وكانت أسباب الحكم المطعون فيه والمرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً أفصححت عن أن طلب الطاعن إعادة تسوية معاشه على غير أساس من القانون بما يفيد رفض الدعوى فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون ولا أساس له ويتعين مع ما تقدم رفض الطعن ؟

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار د / جمال الدين . محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم ، أحمد طارق البابل ، شمس ماهر وأحمد زكي فراهه .

(١٦٣)

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية « المعاش : معاش الإصابة ، معاش العجز » حكم
« تسببيه : ما يعد قصورا » .

معاش الإصابة ومعاش الشيخوخة والعجز والوفاء لمن إنتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ .
جواز الجمع بينهما بما لا يتجاوز الأجر الأكبر الذى سوى على أساسه أيهما . شرطه . تقديم
طلب بذلك في ميعاد أقصاه ١٩٨٢/١٢/٣١ . إستحقاق الفروق المالية من أول الشهر التالى لتقديم
الطلب . المواد ٢٠ ، ٧١ ، ١٦٧ ق . التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل . مثال .

لما كان المشرع قد أورد فى الباب الرابع من قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الأحكام
المنظمة لتأمين إصابات العمل ، وحدد فى الباب السابع من ذات القانون
الأحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاء والتأمين الإضافى ضد
العجز والوفاء ، ورنخص فى المادتين ٧١ ، ١٦٨ من القانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥
لسنة ١٩٧٧ لأصحاب المعاشات الذين إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١
أو المستحقين عنهم الجمع بين معاش الإصابة والمعاش المنصوص عليه فى
تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء بما لا يتجاوز أجر نسوية المعاش أو الأجر
الأكبر الذى سوى على أساسه أى المعاشين وبما لا يتجاوز الحد الأقصى
المنصوص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) بالنسبة لمجموع المعاشات
المستحقة عن الأجر الأساسى ، على أن يقدموا طلباً بالجمع بين المعاشين

في ميعاد أقصاه يوم ١٩٨٢/١٢/٣١ ويتم صرف الفروق إعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدهم بمعاش الإصابة ومعاش العجز إعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ دون أن يبين سنده في ذلك من أحكام القانون ، ومدى توافر شروط إستحقاق كل من المعاشين في حقهم وأحققتهم في الجمع بينهما ، فإنه يكون قد شاب القصور في التسبيب :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنة الدعويين رقمي ١٥٠ ، ١٦٨ سنة ١٩٧٧ عمال كلي طنطا وطلبوا الحكم بإلزامها بأن تؤدي إليهم المعاش والتأمين الإضافي المستحقين لهم إعتباراً من شهر يناير سنة ١٩٧٤ . وقالوا بياناً للدعويين أن مورثهم المرحوم كان يعمل سائقاً بمرفق الأوتوبيس الداخلي بمدينة طنطا منذ سنة ١٩٦٠ وفي ١٩٧٢/١٢/٣١ أنهيت خدمته بسبب عجزه عن العمل أثر إصابته بمرض مهني ، وإذ امتنعت الطاعنة عن صرف المعاش والتأمين الإضافي المستحق لهم فقد أقاموا الدعويين بطلباتهم آنفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٨/١/٩ قضت المحكمة بتدب خبير في الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، حكمت في ١٩٧٨/١٠/٢٣ بإلزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضدهم معاشاً شهرياً مقدار ٢٣ ج و ٦٥٢ م إعتباراً من ١٩٧٤/١/١ يزداد إلى مبلغ ٢٩ ج و ٥٦٦ م من ١٩٧٥/٩/١ وإلى مبلغ ٣٢ ج و ٥٢٣ م من ١٩٧٧/١/١ ، وتأميناً إضافياً بمقداره

١٠٦ ج و ٤٣٧ م ، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٤ سنة ٣٨ ق طنطا ، وفي ١٣/١١/١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا ،

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدهم بمعاش الإصابة ومعاش العجز إعتباراً من ١/٩/١٩٧٥ دون أن يبين سنده في ذلك ومدى توافر شروط إستحقاق كل من المعاشين في حقهم وأحقيتهم في الجمع بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان المشرع قد أورد في الباب الرابع من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الأحكام المنظمة لتأمين إصابات العمل ، وحدد في الباب السابع من ذات القانون الأحكام الخاصة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الإضافي ضد العجز والوفاة في ورخص في المادتين رقمي ٧١، ٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ لأصحاب المعاشات الذين إنتهت خدمتهم قبل يوم ١/٩/١٩٧٥ أو المستحقين عنهم الجمع بين معاش الإصابة والمعاش المنصوص عليه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بما لا يجاوز أجر نسوية المعاش أو الأجر الأكبر الذي سوى على أساسه أي المعاشين وبما لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (٢٠) بالنسبة لمجموع المعاشات المستحقة عن الأجر الأساسي ، على أن يقدموا طلباً بالجمع بين المعاشين في ميعاد أقصاه يوم ٣١/١١/١٩٨٢ ، ويتم صرف الفروق إعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تقديم الطلب ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد

بالحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضدهم بمعاش الإصابة ومعاش العجز اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ دون أن يبين سنداً في ذلك من أحكام القانون ، ومدى توافر شروط إستحقاق كل من المعاشين في حقهم وأحقيتهم في الجمع بينهما ، فإنه يكون قد شاب القصور في التسيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق الهائل ، شمس ماهر وأحمد زكي فراهه .

(١٦٤)

الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٥٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية « معاش العامل : المدة السابقة » .

أصحاب المعاشات ممن إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو تركوا الخدمة حتى يوم
١٩٨٠/٥/٤ . حقهم في حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن
العشرين ضمن مدة إشتراكهم فى التأمين . شرطه . المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ ، ١٧٠ ق ١٩٧٥/٧٩ المعدل
بق ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ١/٧ ، ٢ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .

مؤدى نص المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
بإصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧
والمادة ١/٧ ، ٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لأصحاب المعاشات
ممن إنتهت خدمتهم قبل يوم ١٩٧٥/٩/١ أو ممن تركوا الخدمة حتى يوم
١٩٨٠/٥/٤ حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط
بعد سن العشرين ضمن مدة إشتراكهم فى التأمين إذا قدموا إلى الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية طلباً بذلك فى موعد أقصاه ١٩٨٢/١٢/٣١ وأدوا المبالغ
المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعة
واحدة نقداً خلال فترة ابداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل
إبتداء من تاريخ إستحقاق الزيادة فى المعاش .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٤٩ سنة ١٩٧٥ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما - شركة ... والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وطلبت الحكم بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع لها مبلغ ١١٨٦ ج و ٨٥١ م ، والمطعون ضدها الثانية بأن تؤدى إليها تعويض البطالة ومقداره ٨١ ج و ٧٣٢ م ، وحساب معاشها بعد ضم المدة من ١٩٤٠/٦/٢٤ إلى ١٩٥٥/١٢/٩ إلى مدة خدمتها وعلى أساس أن الأجر الشهري ٢٦ ج و ٣٦٣ م وقالت بياناً لها إنها التحقت بالعمل لدى المطعون ضدها الأولى فى سنة ١٩٥٦ وفى ١٩٧٥/٦/٢ . فصلت من عملها دون مبرر وإذا كانت تستحق مبلغ ١١٨٦ ج و ٥٨١ م قيمة تعويض الفصل التعسفى والمهلة وأجر الفترة من ١/١/١٩٧٥ إلى ٣٠/٦/١٩٧٥ ومبلغ ٨١ ج و ٧٣٢ م قيمة تعويض البطالة وحساب معاشها بعد ضم مدة خدمتها لدى البنك ... الفترة من ١٤/٦/١٩٤٠ إلى ١/١٢/١٩٥٥ إلى مدة خدمتها لدى المطعون ضدها الأولى على أساس أن أجرها الشهري ٢٦ ج و ٣٦٣ م فقد أقامت الدعوى بطلباتها آنفة البيان وبتاريخ ٢٧/١٠/١٩٧٥ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وبطلب خبير وبعد أن سمعت شهادة الشهود وقدم الخبير تقريره حكمت فى ٢٩/٢/١٩٧٦ بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعنة مبلغ ١٥٠ ج و ١٢٠ م قيمة أجرها عن الفترة من ١/١/١٩٧٥ إلى ٣٠/٦/١٩٧٥ ومبلغ ٥٠٠ ج تعويضاً عن الفصل التعسفى ورفض باقى الطلبات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٢٥ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، كما استأنفته المطعون ضدها الأولى بالاستئناف رقم ٧٥٨ سنة ١٦ ق القاهرة . وبعد ضم

الاستئناف حكمت المحكمة في ١٩٨٠/١/٢٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم ضم مدة خدمتها لدى البنك ... خلال الفترة من ١٩٤٠/٦/٢٤ حتى ١٩٥٥/١٢/٩ إلى مدة خدمتها لدى المطعون ضدها الأولى عند حساب المعاش ، ولم يرد على ما أبدته من أحقيتها في حساب المدة الأولى ضمن مدة إشراكها في التأمين لتقدمها بطلب في هذا الشأن إلى المطعون ضدها الثانية خلال الميعاد الذي نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان مؤدى نص المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والمادة ١/٧ ، ٢ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ أنه يحق لأصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل يوم ١/٩/١٩٧٥ أو ممن تركوا الخدمة حتى يوم ٤/٥/١٩٨٠ حساب أي عدد من السنوات التي قضاها في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم في التأمين إذا قدموا إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طلباً بذلك في موعد أقصاه ١٩٨٢/١٢/٣١ وأدوا المبالغ المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه دفعة واحدة نقداً خلال فترة ابداء الرغبة أو بالتقسيط لمدة خمس سنوات تحصل ابتداء من تاريخ استحقاق الزيادة في المعاش ، وكان الثابت في الأوراق أن الطاعنة لم تؤد إلى الهيئة

المطعون ضدها الثانية هذه المبالغ ومن ثم لا يكون لها الحق في طلب حساب مدة عملها لدى البنك ... وهي الفترة من ١٩٤٠/٦/٢٤ إلى ١٩٥٥/١٢/٩ ضمن مدة إشتراكها في التأمين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويضحي النعي عليه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٨٥

بإدارة السيد المستشار / جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة ؛ والسادة المستشارين :
هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد وحسين محمد حسن .

(١٦٥)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ القضائية « أحوال شخصية » .

(١ - ٣) حكم « نسخة الحكم الأصلية » « بيانات الحكم » « مسودة

الحكم » .

اثبات • تزوير « الطعن بالتزوير » .

(١) نسخة الحكم الأصلية. عدم توقيعها من رئيس الجلسة وكاتبها في الميدان المتخصص عليه،
في المادة ١٧٩. مرافعات . لا بطلان .

(٢) المبررة بالحكم ، عند التعارض بين ما أثبت بمحضر الجلسة .

(٣) جدد الثابت بورقة الحكم أو مسودته من بيانات ، بطريق الطعن بالتزوير .

(٤) نقض « أسباب الطعن بالنقض » .

أسباب الطعن بالنقض ، وجوب بيانها بصحيفة الطعن بكيفية واضحة كاشفة عن المقصود
منها .

(٥) أحوال شخصية « الشهادة » .

الشهادة في الفقه الهنئ . شرط قبولها .

(٦) دعوى « الدفاع » • معاماة • وكالة •

الزام المحكمة بتأجيل الدعوى في حالة تنازل المأوى عن التوكيل . إنهاء حكمه إذا كان الخصم
قد وكل محامياً آخر وباتر الدعوى بالفعل .

(٧) حكم « الإعادة للمرافعة » .

إعادة الدعوى للمرافعة . إعتقال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجد فيه .

١ - المادة ١٧٩ من قانون المرافقات وإن نصت على أن يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية وتحفظ في ملف الدعوى خلال أربع وعشرين ساعة من إيداع المسودة في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا الأخرى إلا أنها لم ترتب البطلان جزاءً على مخالفة ذلك .

٢ - العبرة بما أثبت بالحكم عند قيام تعارض بينه وبين ما أثبت بمحضر الجلسة .

٣ - لا يجوز للخصم أن يجمد ما أثبت بورقة الحكم أو مسودته من بيانات الا بطريق الطعن عليها بالتزوير ، لا يجدى الطاعن التمسك بالشهادة الصادرة من قلم الكتاب في ١٩٨١/٢/٨ في إثبات عدم صحة ما إشتملت عليه النسخة الأصلية للحكم الابتدائي من بيانات مخصوص صلوره في جلسة علنية وبعدم تمام المداولة بين أعضاء الهيئة التي أصدرته ، كما لا يجديه إثبات أن توقيع رئيس تلك الهيئة على مسودة الحكم جاء لاحقاً على تاريخ النطق به .

٤ - المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضوعه منه وأثره في قضائه .

٥ - المقرر في المذهب الحنفي أن الشهادة على ما يثبت حكمه بنفسه من قول أو فعل تقبل ممن عاينه سمعاً ومشاهدة متى وافقت الدعوى .

٦ - مفاد نص المادة ١٣٥ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مناط تأجيل نظر الدعوى لتغير المحامي الموكل قاصر على حالة تنازل المحامي عن التوكيل وذلك لتمكين الخصم من توكيل محام آخر للدفاع عن مصلحته فيها أما إذا كان قد وكل محامياً آخر بالفعل وبأمر الحضور عنه في الدعوى فلا موجب للتأجيل .

٧ - طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابته
إليه بل هو متروك لمحكمة الموضوع التي تستقل بتقدير مدى جدية

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة

ومن حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر الأوراق
تتوصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ كلى
أحوال شخصية دمنهور ضد الطاعن بطلب الحكم بتطبيقها عليه طلاقه
بأثنية ، وقالت شرحاً لها إنها زوجته بصحيح العقد في ١٩٧٦/٨/٢٠ وإذ
اعتدى عليها بالقول والفعل والسبب في إثارة منازعات قضائية بينهما
كما تضررت منه واستحال معه دوام العشرة الزوجية فقد أقامت الدعوى
أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت
في ١٩٨٠/١٢/٢٣ بتطبيق المطعون عليها على الطاعن طلاقه بأثنية : إستأنف
الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم (١) لسنة ١٩٨١ شرعى الاسكندرية
«مأمورية دمنهور» وفي ١٩٨٢/٥/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
فيها رأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة
فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأوجه الثانى
والثالث والرابع من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في
تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع في
مذكرته المقدمة للجلسة ١٩٨١/١١/٢٢ أمام محكمة الاستئناف ببطلان
الحكم الابتدائى من ثلاثة أوجه أولها عدم التوقيع عليه من رئيس الهيئة

التي أصدرته في الميعاد المتخصص عليه في المادة ١٧٩ من قانون المرافعات ، وثانيها لأنه لم ينطق به علناً والثالث لعدم تداول القضاء في أسبابه ، وإستدل على الوجه الأول بشهادة من قلم كتاب محكمة دمشق الابتدائية بأن الحكم لم يوقع عليه حتى تاريخ تحريرها في ١٩٨١/٢/٨ ، وعلى الوجه الثاني بخلو محضر الجلسة وروايات القضاء ومسودة الحكم مما يشير إلى النطق به في جلسة علنية مما لا ينفيه إثبات هذا البيان في نسخة الحكم الأصلية المودعة بعد تحرير شهادة قلم الكتاب المشار إليها ، واستند في الثالث إلى أن الثابت - وطبقاً لتلك الشهادة - أن رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم لم يوقع على مسودته مما ينفى إشراكه في المداولة ولا يغير من ذلك توقيعه فيها بعد على المسودة لأن العبرة هي بتمام المداولة قبل النطق بالحكم وليس بعده . غير أن الحكم المطعون فيه أطرح الوجه الأول من الدفع على سند من قوله إن عدم التوقيع على نسخة الحكم الأصلية في الموعد المحدد لا يترتب عليه البطلان وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، وأغفل الرد على الوجهين الثاني والثالث مما يعيبه كذلك بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ١٧٩ من قانون المرافعات وإن نصت على أن يوقع رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية وتحفظ في ملف الدعوى خلال أربع وعشرين ساعة من إيداع المسودة في القضايا المستعجلة وسبعة أيام في القضايا الأخرى إلا أنها لم ترتب البطلان جزاءً على مخالفة ذلك ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في طرح الوجه الأول من الدفع المبدي من الطاعن فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت صحيحة وعلى من يدعى مخالفتها إقامة الدليل على ذلك ، وكانت العبرة بما أثبت بالحكم عند قيام تعارض بينه وبين ما أثبت بمحضر الجلسة ولا يجوز للخصم أن يحدد ما أثبت بورقة الحكم أو مسودته من بيانات إلا بطريق الطعن عليهما بالتزوير ، فإنه لا يجزى الطاعن التمسك بالشهادة الصادرة من قلم الكتاب في ١٩٨١/٢/٨ في إثبات عدم صحة ما اشتملت عليه النسخة الأصلية للحكم الابتدائي من بيان بخصوص

صلوره في جلسة علنية وبعد تمام المداولة بين أعضاء الهيئة التي أصدرته ، كما لا يجدي في إثبات أن توقيع رئيس تلك الهيئة على مسودة الحكم جاء لاحقاً على تاريخ النطق به وإذا كانت المحكمة لا تلتزم بالرد على ما كان من أوجه الدفاع ظاهر البطلان فإنه لا تريب على محكمة الاستئناف إذ هي لم ترد على هذين الوجهين ، ويكون النعي في وجوهه الثلاثة على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجهين الأول والخامس من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أورد في صحيفة الاستئناف عشرة أسباب للطعن على الحكم الابتدائي فلم تعرض محكمة الاستئناف للسبب الأول منها إلا إلى مطلعته - وهو ليس بلدى أهمية - وتجاهلت باقي عناصره مع أنها تتضمن دفاعاً جوهرياً حاصله التمسك بسقوط حكم التحقيق الصادر من محكمة أول درجة لإنهاء أجله وعدم تمكنه من مناقشة شأهلى المطعون عليها وعدم سماع شأهليه بذات الجلسة وارجاء سماعهما لأجل بعيدة بغير مبرر ، كما حجبت المحكمة نفسها عن بحث وتمحيص أسباب الاستئناف من الرابع إلى العاشر وما قدمه تأييداً لها من مستندات منها أحكام قضائية نهائية وذلك رغم ما تنطوى عليه من أوجه دفع جهرية ، واكتفت في الرد عليها بقولها أنها ليست إلا نعياً منه على تقدير محكمة أول درجة للأدلة وأنها ليست ملزمة بتعقيب كل ما يثيره من حجج مما يصيب حكمها المطعون فيه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً تافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضوعه منه وأثره في قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً في صحيفة الطعن مما لا يغنى عنه الإحالة في بيانه إلى أوراق أخرى لما كان ذلك

وكان الطاعن وإن أشار في صحيفة الطعن إلى الإجراءات التي تمت أمام محكمة أول درجة والتي نعى عليها بالبطلان إلا أنه لم يبين في الصحيفة ما أبداه من دفاع في هذا الخصوص أمام محكمة الاستئناف ووجه قصور الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاع وموضعه من قضاائه وأثره فيه ، فإن النعي بوجهه يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على سند من أن الشقاق بينه وبين المطعون عليها قد طال لمدة وتعدّر معه مواصلة الحياة الزوجية وأنه أساء إليها بأن جرى خلفها في الطريق وهي بملابس النوم وجلبها من شعرها في حين أن الثابت من مستنداته أنها هي المتسببة في الشقاق ، هذا إلى أن شهادة شاهدها التي عول عليها الحكم في ثبوت واقعة الاعتداء غير صحيحة فضلاً عن أنها شهادة سماعية لا تقبل في إثبات الضرر الموجب التفريق مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في المذهب الحقني أن الشهادة على ما يثبت حكمه بنفسه من قول أو فعل تقبل ممن عاونه سماعاً ومشاهدة متى وافقت الدعوى ، وكانت شهادة شاهدي المطعون عليها - كما يبين من أقوالهما في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة قد انصبت على وقائع حدثت في حضرتهما وعابنها كل منهما ممعاً ومشاهدة مما تكون معه شهادة مباشرة وليست سماعية ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتد بهله الشهادة لا يكون قد خالف المنهج الشرعي السليم . لما كان ذلك وكان استخلاص الواقع في الدعوى والرجوع بين البينات مما يستقل به قاضي الموضوع مادام استخلاصه سائغاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بتطبيق المطعون عليها على الطاعن على سند مما شهد به شاهدها من أنه أساء إليها بأن جرى وراءها في الطريق وهي بملابس النوم وجلبها من شعرها مما عده الحكم لإضراراً بها من شأنه استحالة دوام

العشرة الزوجية بينهما ، وكان هذا من الحكم إستخلاصاً سائفاً مما له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى ما انتهى إليه في قضائه فإن النعى عليه ترجيحه بنية الإثبات على بنية النعى لا يعدل أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع ، ذلك أنه بجلسته ١٩٨٢/٤/٢١ حضر عنه أمام محكمة الاستئناف محام موكل حديثاً في الدعوى وطلب أجلاً للإطلاع والاستعداد إلا أن المحكمة لم تستجب لطلبه وقررت حجز الدعوى للحكم كما رفضت طلبه إعادة الدعوى للمرافعة رغم إرفاقه به المستندات المؤيدة له مما يصيب حكمها بالإخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك أن مفاد نص المادة ١٣٥ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مناط تأجيل نظر الدعوى لتغير المحامي الموكل قاصر على حالة تنازل المحامي عن التوكيل وذلك لتمكين الخصم من توكيل محام آخر للدفاع عن مصلحته فيها أما إذا كان قد وكل محامياً آخر بالفعل وبأمر الحضور عنه في الدعوى فلا موجب للتأجيل ، وإذا كان الثابت أن الأستاذ ... المحامي كان يحضر عن الطاعن أمام محكمة الاستئناف بموجب توكيل خلت الأوراق بما يفيد تنازله عنه فإنه لا على المحكمة إذ هي لم تستجب إلى طلب الأستاذ ... الحاضر عنه في الجلسة الأخيرة للمرافعة من تأجيل نظر الاستئناف للإطلاع والاستعداد . لما كان ذلك وكان طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم يتحكم إجابتهم إليه بل هو متروك لمحكمة الموضوع التي تستقل بتقدير مدى جديته وإذا رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية عدم جدية طلب محامي الطاعن إعادة الدعوى إلى المرافعة فإن النعى يكون على غير أساس .

ولما قد سلم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين
عبد المنصف هاشم ، أحمد شاي ، محمد عبد الحميد سند ومحمد جمال شلقاني .

(١٦٦)

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥١ القضائية :

(١) دعوى « الصفة في الدعوى » • اصلاح زراعى •

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . هو وحده صاحب الصفة في تمثيل
الهيئة أمام القضاء في الدعاوى التى ترفع منها أو عليها .

(٢) حكم • نقض • نقض الحكم •

نقض الحكم . اثر .

١ - مؤدى النص في المادة ١١ من القرار الجمهورى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بأن رئيس مجلس الإدارة هو الذى يمثل تلك الهيئة أمام القضاء ، أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هو وحده صاحب الصفة في تمثيلها في الدعاوى التى ترفع منها أو عليها .

٢ - المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الأحكام اللاحقة للحكم المتقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٢٧٥ سنة ١٩٧٨
مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى بطلب الحكم
في مواجهة الطاعن - بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٢ الذى
باع له المطعون عليه الثانى بموجبه الأرض القضاء المبينة بالأوراق لقاء
ثمن قدره ٣٢٠ ج وإذ لم يسلمها البائع مستندات الملكية وطلبت مأمورية
الشهر العقارى إدخال الطاعن في الدعوى بإعتباره شريكاً على الشيوع
فقد أقامت الدعوى بطلبها سالف البيان . وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١٧ حكمت
المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع . المستأنف الطاعن هذا الحكم لذى
محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٧٤ سنة ٩٦ ق مدنى ، وبتاريخ
١٩٨٠ / ٣ / ٢٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وبندب مكتب
خبراء وزارة العدل بالقاهرة لبحث ملكية المطعون عليه الثانى لأرض النزاع
وهل هى ملكية شائعة أم لا ، وإذ لم تسدد أمانة الخبر حكمت المحكمة بتاريخ
١٩٨٠ / ١١ / ٢٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في الحكمين الصادرين
من محكمة الاستئناف بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها
الرأى بنقض الحكمين المطعون فيهما ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة
مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٠ / ٣ / ٢٦
الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى
لرفعها على غير ذى صفة على سند من القسول بأنه أقام الاستئناف بإعتباره
مديراً للإصلاح الزراعى فتكون الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هى المقصودة
بالخصومة في حين أنه لا صفة له في تمثيل تلك الهيئة قانوناً أمام القضاء وإنما
يمثلها رئيس مجلس الإدارة طبقاً للقرار الجمهورى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣
بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، فأخطأ بملك في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن مؤدى النص فى المادة ١١ من القرار الجمهورى رقم ١٥٨٧ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بأن رئيس مجلس الإدارة هو الذى يمثل تلك الهيئة أمام القضاء، أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هو وحده صاحب الصفة فى تمثيلها فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع المبلى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن . ولما كان من المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم الغاء جميع الأحكام اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها فإن نقض الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٦ يترتب عليه نقض الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ بإعتباره لاحقاً له ومؤسساً عليه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة للطاعن مع الزام المطعون عليها الأولى بالمصروفات عملاً بالمادتين ١٨٤ و ٢٤٠ من قانون المرافعات .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٥

بإدارة السيد المستشار / أحمد صبرى أحمد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو ، محمد حسن العفيق ، محمود السعيد ولطفى عبد العزيز .

(١٦٧)

الظعن رقم ١٦١ لسنة ٥١ القضائية :

تحكيم « التحكيم الإجبارى » • بطلان • دعوى •

التحكيم الإجبارى . نطاقه . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . اختلافه عن نصوص التحكيم الواردة فى قانون المرافعات . أثر ذلك . عدم جواز رفع دعوى مبتدأ أمام القضاء العادى ببطان أحكام هيئات التحكيم الإجبارى .

— نص المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ — والى تسرى على واقعة النزاع — يدل على أن المشرع أجاز لأشخاص القانون الخاص سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو أشخاصاً اعتباريين اللجوء إلى طريق التحكيم المنصوص عليه فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تخفيفاً للعبء عن كاهل القضاء وسرعة الفصل فى القضايا ، مما مفاده أن هيئات التحكيم الإجبارى خصها المشرع دون غيرها بالفصل فى منازعات محددة لظروف معينة خاصة بالنزاع ، وذلك بنصوص آمرة فى القانون المذكور ، وهى نصوص تختلف عن نصوص التحكيم الواردة فى قانون المرافعات الناشئة عن اتفاق جميع أطراف النزاع والذى وضع له المشرع قواعد خاصة به ، ومن ثم فإن إختصاص هذه الهيئات المشار إليها بالفصل فى المنازعات المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يكون قد سلب جهة القضاء العادى أى إختصاص بالنسبة لهذه المنازعات ، آية ذلك أن المادة ٧٠ من القانون المذكور أسندت إلى تلك الهيئات جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها ، وبالتالي فلا يجوز

رفع دعوى مبتدأة أمام القضاء العادى بىطلان أحكام هیئات التحکیم الإجبارى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه سائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ۲۶۹۹ سنة ۱۹۷۳ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب القضاء بىطلان حكم هيئة التحکیم الصادر بتاريخ ۱۹۷۳/۶/۵ فى طلب التحکیم رقم ۳۴۹ سنة ۱۹۷۳ ، وقالت بياناً لها أنها سبق وتقدمت بطلب إلى مكتب التحکیم بوزارة العدل والتست فيه عرضه على إحدى هيئات التحکیم لتصدر حكماً بعدم المساس بشخصيتها الاعتبارية ، غير أن هيئة التحکیم حكمت برفض دعواها ، وإذ خرجت هذه الهيئة عن حدود وثيقة التحکیم ويجوز طلب بطلان حكمها عملاً بالمادتين ۵۲۱ ، ۵۱۳ من قانون المرافعات فقد أقامت الدعوى الماثلة بطلبها سالف البيان ، وبتاريخ ۱۹۷۹/۱۱/۲۹ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ۵۰۰ سنة ۹۶ قى مدنى ، وبتاريخ ۱۹۸۰/۱۱/۲۶ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره . وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم الابتدائى المؤيد

بالحكم المطعون فيه لأسبابه أقام قضاءه برفض دعواها على أنه لا يجوز طلب بطلان أحكام هيئة التحكيم الإجباري المنصوص عليه في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بدعوى مبتدأه في حين أن التحكيم الاتفاقي المنصوص عليه في قانون المرافعات وإن اختلف عن التحكيم الإجباري إلا أن أحكامه تجيز ذلك وهي قسرى على التحكيم الإجباري ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه على النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٦٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة : وشركات القطاع العام وقبل تعديلها بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ والتي قسرى على واقعة النزاع على أن تختص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية : ١ - المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام ، ٢ - كل نزاع يقع بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية أو محلية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة . ويجوز لهيئات التحكيم أن تنظر أيضاً في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية وطنيين كانوا أو أجانب إذا قبل هؤلاء الأشخاص وبعد وقوع النزاع إحالته على التحكيم ، يدل على أن المشرع أجاز لأشخاص القانون الخاص سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو أشخاصاً اعتباريين اللجوء إلى طريق التحكيم المنصوص عليه في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ تخفيفاً للعبء عن كاهل القضاء وسرعة الفصل في القضايا ، مما مفاده أن هيئات التحكيم الإجباري خصها المشرع دون غيرها بالفصل في منازعات محددة لظروف معينة خاصة بالنزاع ، وذلك بنصوص آمرة في القانون المذكور ، وهي نصوص تختلف عن نصوص التحكيم الواردة في قانون المرافعات الناشئة عن إتفاق جميع أطراف النزاع والذي وضع له المشرع قواعد خاصة به ، ومن ثم فإن إختصاص هذه الهيئات المشار إليها بالفصل في المنازعات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ يكون قد سلب جهة القضاء العادي

أى إختصاص بالنسبة لهذه المنازعات ، آية ذلك أن المادة ٧٠ للقانون المذكور أسندت إلى تلك الهيئات جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها ، وبالتالي فلا يجوز رفع دعوى مبتدأه أمام القضاء العادى بىطلان أحكام هيئات التحكيم الإجبارى ، وإذ خلص الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه إلى هذه النتيجة فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور / سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : د. أحمد حسن نائب رئيس المحكمة ، محمد طوم ، زكى المصرى ومدير توفيق .

(١٦٨)

الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٠ القضائية :

ضرائب « رسم الأيلولة على التركات » •

الاحتجاج في مواجهة مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات
السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً له بسبب من أسباب الأوث كان متوافراً وقت حصول
التصرف . مناطه . إقامة صاحب الشأن الدليل أمام القضاء على دفع المقابل سواء إنتقلت الملكية
أو لم تنتقل ، أو إنتقلت الحيازة إلى المتصرف إليه أم ظلت في يد المتصرف . م ٣/٤ ق ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ .

المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة
على التركات المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ إذ نصت في فقرتها الأولى
على أنه « يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من
المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً له
بسبب من أسباب الأوث كان متوافراً وقت حصول التصرف أو الهبة سواء
تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص
المذكور بالذات أو بالواسطة » وفي فقرتها الثالثة على أنه « إذا كان التصرف
بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لكي يقيم الدليل على
دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه » فقد دلت
على أن مناط الاحتجاج في مواجهة مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة
من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى أحد الأشخاص
المشار إليهم في المادة المذكورة أن يقيم صاحب الشأن الدليل أمام القضاء على

دفع المقابل سواء انتقلت الملكية بمقتضى هذه التصرف أو لم تنتقل ، وسواء انتقلت الحيازة إلى المتصرف إليه أم ظلت في يد المتصرف .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساير أه راق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده ووالدته أقاما الدعوى رقم ١٦٩ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى دمنهور على مصلحة الضرائب - الطاعنة - بطلب الحكم بإعتبار التصرف الصادر من المرحومة ... إلى المطعون ضده بمقتضى العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٥٩/١/١٥ والمسجل برقم ٧٩١ سنة ١٩٧٥ ببيع ٢٤ فدانا تم مقابل عوض مدفوع وقالوا بياناً لذلك إنه بمقتضى ذلك العقد اشترى المطعون ضده من جدته المذكورة ٢٤ فدانا تبين أن حقيقة مساحتها ٢٣ ف و ٢ ط وإذ توفيت البائعة فى سنة ١٩٦٣ قبل إنقضاء خمس سنوات على هذا التصرف فقد أدخلت مصلحة الضرائب هذه الأطنان ضمن عناصر التركة بإعتباره شخصية مستعارة لوالدته وهى من الورثة : ولما كان هذا التصرف قد تم بعوض مدفوع للبائعة فقد أقاما هذه الدعوى لإثبات دفع للعوض : وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٦ قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن هذا التصرف تم مقابل ثمن مدفوع وبعد تنفيذ حكم التحقيق حكمت المحكمة بإجابة المطعون ضده إلى طلباته . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩ سنة ٣٤ ق الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٧ قضت محكمة استئناف الإسكندرية بنذب خير لبيان الحائر الفعلى للأطيان موضوع التصرف منذ ١٩٥٩/١/١٥ حتى تاريخ وفاة البائعة وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٩٨٠/٦/٨ بتأييد الحكم المستأنف : طعنت

الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على ما ثبت من تقرير الخبير من أن المطعون ضده هو الحائز للأطيان موضوع التصرف ، في حين أن مناط عدم استحقاق رسم الأيلولة على التصرفات الصادرة في فترة الريبة على شخص أصبح وارثاً أن يثبت صاحب الشأن دفع المقابل في هذا التصرف وهو ما لم يتناوله الحكم المطعون فيه رغم تمسك الطاعة في صحيفة الاستئناف بأن هذا التصرف في حقيقته هبة مسترة .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ سنة ١٩٥١ إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه « يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً له بسبب من أسباب الإرث كان متوفراً وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة ، وفي فقرتها الثالثة على أنه « إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه » فقد دلت على أن مناط الاحتجاج في مواجهة مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة المذكورة أن يقيم صاحب الشأن الدليل أمام القضاء على دفع المقابل سواء إنتقلت الملكية بمقتضى هذه التصرفات أو لم تنتقل ، وسواء إنتقلت الحيازة إلى المتصرف إليه أم ظلت في يد المتصرف لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم

يتضمن في أسبابه أو منطوقه ما يفيد تأييده لقضاء محكمة أول درجة الذي أقيم على ما ثبت من أقوال الشهود بأن التصرف تم لقاء مقابل مدفوع ، وإنما أسس قضاءه على أسباب خاصة حاصلها إنتقال ملكية الأطنان موضوع التصرف إلى المشتري - المطعون ضده - وحيازته لها قبل وفاة المورثة التي قصرفت له دون أن يتناول واقعة دفع المقابل ويرد على دفاع الطاعنة بأن التصرف تم دون مقابل مدفوع فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور / سعيد عبد الماجد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : د. أحمد حسنى ، يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة ، محمد طوموم ومدير توفيق .

(١٦٩)

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) ادث • تركة • تجزئة • استئناف • رفع الاستئناف • نقض •
« أسباب الطعن » « السبب غير المنتج » •

إنفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . دفع الطلبات الموجهة إلى التركة
في شخص الورثة . غير قابل للتجزئة . يمكن أن يبدى بعض الورثة لىستفيد منه البعض الآخر .
إستئنافاً أحد الورثة للحكم الا ابتدائى الصادر ضد التركة . إستفاده الورثة الآخرين من الحكم الصادر
فيه . قبول الحكم المطعون فيه إستئناف أحد الورثة الذين لم يصدر الحكم الابتدائى ضده . النعى
عليه بمخالفة القانون لقبوله هذا الاستئناف . غير منتج . حلة ذلك .

(٢) دعوى « نظر الدعوى : شطب الدعوى » •

شطب الدعوى جوازى للمحكمة . م ٨٢ مرافعات . تخلف طرق الدعوى أو أحدها من
المضور . غير مانع من نظرها والحكم فيها .^٢

(٣) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » •

النعى بأن التوكيل الذى حضر به محامى المطعون ضدها الثانية أمام محكمة الموضوع مزور .
دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٤) دعوى « قبول الدعوى : الصفة » • نظام عام • نقض « أسباب
الطعن • السبب الجديد » •

النزاع حول بلوغ سن الرشد . ماهيته . نزاع حول الصفة . غير متعلق بالنظام العام .
مؤدى ذلك . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥) خبرة • نقض • أسباب الطعن : السبب الجديد •

اللقى بطلان عمل الخير رغم عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز الصلح به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٦) اثبات « القرائن القضائية » • محكمة الموضوع « مسائل الإثبات » •

لمحكمة الموضوع استنباط القرائن القضائية التي تأخذ بها من وقائع الدعوى مادامت مؤيدة عقلا إلى النتيجة التي انتهت إليها . عدم التزامها بتبني الخصوم في مخلف أقوالهم وحججهم .

١ - إذ كان الثابت أن الطاعن قد أقام الدعوى ابتداء ضد المطعون ضده الأول والمطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها قصر المرحوم ... بطلب الزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم مبلغ ٩٥٥ جنيا إلا أن محكمة أول درجة قصرت قضاءها على الحكم بإلزام المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفقتها بأن تدفع المبلغ المطالب به من تركة مورثها ، وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ويكفي أن يبيده البعض ليستفيد منه البعض الآخر ، فإن ورثة المدين باعتبارهم شركاء في تركة كل منهم بحسب نصيبه إذا أبدى أحدهم دفاعاً مؤثراً في الحق المدعى به على التركة كان في إبدائه نائباً عن الباقيين فيستفيدون منه وذلك لأن التركة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة لما كان ذلك فإن استئناف المطعون ضدها الثانية للحكم الابتدائي الصادر ضد التركة يعتبر مرفوعاً منها بصفقتها نائبة عن باقي الورثة الذين لم يشتركوا في الاستئناف بحيث يفيدون من الحكم الصادر فيه برفض الدعوى الموجهة إلى التركة ، وإذ كان المطعون ضده الأول وارثاً فإنه يفيد من هذا الحكم ويكون النعي عليه بمخالفة القانون لقبوله الاستئناف المرفوع من المطعون ضده الأول - أياً كان وجه الرأي فيه - نعيّاً غير منتج إذ أنه لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة :

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شطب الدعوى طبقاً للمادة ٨٢

من قانون المرافعات جوازي للمحكمة فلا بطلان إذا لم تقض به إذ يحق لها رغم تخلف الطرفين أو أحدهما أن تستمر في نظر الدعوى والحكم فيها .

٣ - ما يثريه الطاعن بشأن تروير التوكيل الذي حضر به محامي المطعون ضدها الثانية بجلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ فإنه - فضلا عن إفتقاده للدليل - دفاع بخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٤ - النزاع حول بلوغ سن الرشد هو نزاع حول الصفة وهو بهذه المثابة لا يتعلق بالنظام العام ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - عدم التمسك ببطلان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع يعد سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة إستنباط القرائن القضائية التي تأخذ بها من وقائع الدعوى ما دامت مؤدية عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا معقب عليها في ذلك متى كان إستنباطها سائغاً ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم مادام في قيام الحقيقة التي أقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن طلب إستصدار أمر أداء بإلزام المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها قصر المرحوم بيب بيب بأن

تؤدي له من تركة مورثها مبلغ ٩٥٥ جنبها تأسيساً على أنه كان يدين المورث بهذا المبلغ بموجب إيصال مؤرخ ١٩٦٩/١/٥ ثابت به إستلامه المبلغ على سبيل الأمانة وبعد الامتناع عن إصدار الأمر قيدت الدعوى برقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢١ قضت محكمة أول درجة للطاعن بطلانته . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٩١٠ سنة ٩٢ ق وطعن الأول بالتزوير على سند المديونية وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٥ قضت محكمة إستئناف القاهرة قبل الفصل فى موضوع الإدعاء بالتزوير بنذب مدير المعمل الجنائى بالقاهرة لمضاهاة التوقيع المنسوب لمورث المطعون ضدهما على السند المؤرخ ١٩٦٩/١/١٥ وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٤ فى موضوع الإدعاء بالتزوير برد وبطلان السند المشار إليه كما قضت بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٦ بإستجواب المطعون ضدهما فيما أثاره الطاعن من قيام شركة واقع بينه وبين المورث المذكور . وبعد تنفيذ حكم الاستجواب قضت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٢ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعت الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينمى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائى لم يلزم المطعون ضده الأول بشئ ومن ثم ما كان له أن يستأنفه وإذ قبلت محكمة ثانى درجة الاستئناف المرفوع منه رغم أنه غير محكوم عليه فإن حكمها يكون مخالفاً لنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ..

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعن قد أقام الدعوى إبتداء ضد المطعون ضده الأول والمطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفتها وصياً على أولادها قصر المرحوم ... بطلب الزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم مبلغ ٩٥٥ جنباً إلا أن محكمة أول درجة قصرت قضاءها على الحكم بإلزام المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفتها بأن تدفع المبلغ

المطالب به من تركة مورثها ، وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دفع المطالب الموجهة إلى التركة في شخص الورثة غير قابل للتجزئة ، ويمكن أن يبيد البعض ليستفيد منه البعض الآخر فإن ورثة المدين باعتبارهم شركاء في تركته كل منهم بحسب نصيبه إذا أبدى أحدهم دفاعاً مؤثراً في الحق المدعى به على التركة كان في إبدائه نائباً عن الباقيين فيستفيدون منه وذلك لأن التركة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة ، وأموالهم الخاصة لما كان ذلك فإن استئناف المطعون ضدها الثانية للحكم الابتدائي الصادر ضد التركة يعتبر مرفوعاً منها بصفتها نائبة عن باقي الورثة الذين لم يشركوا في الاستئناف بحيث يفيلون من الحكم الصادر فيه برفض الدعوى الموجهة للتركة ، وإذ كان المطعون ضده الأول وارثاً فإنه يفيد من هذا الحكم ويكون النعي عليه بمخالفة القانون لقبوله الاستئناف المرفوع من المطعون ضده الأول - أياً كان وجه الرأي فيه - نعيّاً غير منتج إذ أنه لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية محته .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الأول وبالوجه الثاني من السبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والبطلان في الإجراءات وبياناً لذلك يقول الطاعن إن المطعون ضده الأول حضر عن المطعون ضدها الثانية بتوكيل رقم ٩٥٠ لسنة ١٩٧٤ مصر الجديدة صادر منها له ولحاميه عن نفسها دون صفتها مما كان يتعين معه شطب الدعوى بالنسبة لصفقتها فضلاً عن أن التوكيل رقم ١٨٥٦ لسنة ١٩٧٤ شمال القاهرة الذي حضر به وكيلها بجلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ مزور ، ولما كان المطعون ضده الأول قد حضر بجلسة ١٩٧٩/٦/٩ ولم تحضر المطعون ضدها الثانية أو ممثل عنها كما لم يحضر الطاعن فقد كان يتعين شطب الدعوى طبقاً للمادة ٨٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي في شقيه غير سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شطب الدعوى طبقاً للمادة ٨٢ من قانون المرافعات جوازي للمحكمة فلا بطلان إذا لم تقضى به إذ يحق لها رغم تخلف الطرفين أو أحدهما أن تستمر في نظر الدعوى والحكم فيها ، أما ما يثيره الطاعن بشأن تزوير

التوكيل الذى حضر به محامى المطعون ضدها الثانية بجلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ فإنه - فضلا عن إفتقاده للدليل - دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون النعى بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وبيانا لذلك يقول إن المحامى الذى حضر جلستى ١٩٧٥/٧/٣ و ١٩٧٥/٨/٢٣ قرر أنه حاضر بتوكيل ثابت رغم عدم إثبات أى توكيل من قبل وفى هذا مخالفة لنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن البين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف المرفقة بملف الطعن أن الأستاذ ... المحامى حضر بجلسة ١٩٧٥/٥/٢٤ نيابة عن الأستاذ ... المحامى عن المستأنفين (المطعون ضدهما) توكيل رقم ١٨٥٦ لسنة ١٩٧٤ عام شمال القاهرة ، وبجلسة ١٩٧٥/٧/٣ حضر الأستاذ ... عن المستأنفين بتوكيل ثابت وبجلسة ١٩٧٥/٨/٢٣ حضر الأستاذ ... عن الأستاذ ... عن المستأنفين لما كان ذلك وكان من المقرر أن للمحامى أن ينيب عنه محامياً آخر لتمثيله فى الخصومة دون توكيل خاص وحسب المحكمة أن يقرر المحامى أمامها وتحت مسئوليته نيابته عن زميله الغائب فإن ما يثيره الطاعن بوجه النعى من عدم قانونية حضور المحامى بجلستى ١٩٧٥/٧/٣ و ١٩٧٥/٨/٢٣ يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالأوجه الأول والثالث والرابع من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان فى الإجراءات وفى بيان ذلك يقول إن الحكم صدر على المطعون ضدها الثانية عن نفسها وبصفتها وصياً على أولادها القصر ومن بينهم ... فى حين أنهما كانا قد بلغا سن الرشد ولم يمثلوا فى الدعوى ، كما أن حكم الإثبات الصادر بجلسة ١٩٧٦/٤/٢٥ نذب مدير المعمل الجنائى لتحقيق التزوير فى حين أن الذى قام بالمأمورية مساعد المدير وهو شخص

يغايير من انتدبته المحكمة مما يترتب عليه بطلان في الإجراءات وهو بطلان يشوب كذلك الطعن بالتزوير ذاته الذي قرر به المطعون ضده الأول كما يشوب حضوره عن المطعون ضدها الثانية أمام الخبير إذا أنه لم يكن يمثلها بصفتها .

وحيث إن النعي في شقيه الأول والثالث غير مقبول ذلك أن النزاع حول بلوغ سن الرشد هو نزاع حول الصفة وهو بهذه المثابة لا يتعلق بالنظام العام ولا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما أن عدم التمسك ببطلان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع يعد سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم يسبق أن تمسك أمام محكمة الاستئناف ببلوغ القاصرين المشار إليهما سن الرشد كما أنه لم يتمسك ببطلان أعمال الخبير لعدم صحة تمثيل المطعون ضده الأول للمطعون ضدها الثانية أمامه فإنه لا يجوز له التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة والنعي في شقه الثاني غير صحيح ذلك أن البين من الصورة الرسمية لحضر إدارة المعمل الجنائي المرفقة بأوراق الطعن أن الذي باشر المأمورية هو العميد الخبير مدير إدارة المعمل الجنائي بوزارة الداخلية وهو الذي انتدبته المحكمة ومن ثم يكون النعي برمته على غير أساس ؟

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب الثالث والرابع والسادس على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب وذلك من عدة أوجه حاصلها أنه طلب من المحكمة مناقشة المطعون ضدها الثانية ، كما طلب استجوابها إلا أن المحكمة التفتت عن ذلك ، كما طلب إحالة الدوى إلى التحقيق لإثبات قيام شركة الواقع ، وبجلسة ١٩٧٩/٤/٢٥ طلب إعادة المأمورية إلى الخبير لتحقيق دفاعه أو التصريح له بتقديم تقرير الخبير استشاري ثم قدم مذكرتين بجلستي ١٩٧٩/١/٢٧ و ١٩٧٩/٤/٢٥ ضمتهما مطاعن على تقرير الخبير من بينها أن الخبير لم يبحث أمر التوقيع على التوكيل الذي أشار إليه والمودعة صورته بضرائب مصر الجديدة كما أجرى المضاهاه على أوراق غير معاصرة في

توارىخها ولم يطلع على توقيع المورث ببطاقته العائلية واعتمد في بحثه على الأوراق المقدمة من الخصم ومع ذلك لم تستجب المحكمة لشيء من ذلك مما بعد إخلالا بحق الدفاع فضلا عن القصور في التسبيب .

وحيث إن النعي في شقة الأول غير سديد ذلك أن الثابت من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحاضر الجلسات المرفقة بأوراق الطعن أنه بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بإستجواب المطعون ضدهما وبجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧ حضر المطعون ضده الأول وقدم شهادة مرضية تفيد مرض والدته - المطعون ضدها الثانية - فقامت المحكمة بإستجوابه وعقب ذلك طلب محامي الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق ولم يتمسك بإستجواب المطعون ضدها الثانية ومن ثم فلا على المحكمة أن تلتفت عن طلب لم يصمم عليه صاحبه ، والنعي مردود أيضاً في شقيه الثاني والثالث ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق أو طلب إعادة المأمورية للخبير أو طلب تقديم تقرير من خبير إستشاري متى وجدت في أوراق الدعوى وتقرير الخبير المنتدب ومن القرائن الأخرى ما يكتفي لتكوين عقيدتها وإقتناعها بالرأى الذى إنتهت إليه ، والنعي في شقه الأخير مردود ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن رأى الخبير لا يخرج عن كونه دليلاً في الدعوى لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها في ذلك ولا تنفزم بالرد على الطعون التى يوجهها الخصم إلى تقرير الخبير إذ في أخذها بما ورد فيه محمولاً على أسبابه الساقفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليها وهى في تقديرها ذلك لا سلطان عليها من محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة اطمأنت إلى النتيجة التى إنتهى إليها تقرير الخبير المنتدب من أن التوقيع المنسوب إلى مورث المطعون ضدهما لم يصدر منه وأنه مزور عليه وذلك لسلامة الأسس الفنية التى بنى عليها التقرير ولأن الخبير أجرى المضاهاة على الورقة العرفية التى قدمها له الطاعن والمؤرخة ١٩٦٦/١٠/٢٥ والتى أقرها المطعون ضدهما كما أجرى المضاهاة على أوراق رسمية تحمل توقيع المورث وأن الخبير رأى كفاية تلك الأوراق من الناحية الفنية لإجراء المضاهاة المطلوبة لتوافر عنصر

المعاصرة الزمنية بين هذه الأوراق والتوقيع موضوع الفحص وكان إستخلاص الخبر لهذه النتيجة سائفاً وله أصل ثابت في الأوراق فإن ما يشره الطاعن بهذا الوجه من النعى من مطاعن على تقرير الخبر لا يعلو أن يكون جسداً موضوعياً في تقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الخامس الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك بقول إن القرائن التي استند إليها الحكم في تقرير عدم جدية دفاعه بشأن قيام شركة واقع بينه وبين مورث المطعون ضدهما ، تستند إلى إستنباط غير سائغ يقوم على غير مقتضى العقل والمنطق وبياناً لذلك يقول إن الحكم أسس قضاءه على أن الطاعن أقام دعواه ابتداءً إستناداً إلى إيصال أمانة ثم ادعى بعد ذلك أن المبلغ الثابت بالإيصال يمثل حصة في رأس مال شركة الواقع ولم يبد هذا الدفاع إلا مؤخراً ، وأنه كان في إمكانه أن يحصل من مورث المطعون ضدهما على ورقة ضد فضلاً عن أنه قرر ابتداءً أنه سلم المورث المذكور مبلغ ٩٥٥ جنيهاً ثم عاود قرر بأنه سلمه ٨٠٠ جنية فقط يضاف إليها مبلغ ١٥٥ جنيهاً كان يدين بها المورث ، ولما كانت هذه القرائن لا تؤدي عقلاً إلى ما استخلصه الحكم من عدم جدية ما تمسك به الطاعن من قيام شركة واقع بينه وبين مورث المطعون ضدهما فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه ؟

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة إستنباط القرائن القضائية التي تأخذ بها من وقائع الدعوى مادامت مؤدية عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا معقب عليها في ذلك متى كان إستنباطها سائفاً ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم مادام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ، وكان البين

من مدونات المحكم المطعون فيه أنه قرر عدم جدية ما زعمه الطاعن من قيام شركة واقعة بينه وبين مورث المطعون ضدهما واستند في ذلك إلى أربع قرائن أولها أن الطاعن ادعى أولاً أن المورث المذكور تسلم منه المبلغ موضوع النزاع على سبيل الأمانة ثم عاد فقرر أن المبلغ يمثل نصيبه في رأس مال شركة الواقع والثانية أنه كان في إمكان الطاعن أن يحصل من المورث على ورقة ضد يذكر فيها حقيقة قيام شركة الواقع بينهما والثالثة هي تخطيط الطاعن في رواياته إذ يقرر تارة أنه سلم المورث ٩٥٠ جنياً ثم يعود فيقرر أنه سلمه ٨٠٠ جنيه فقط بالإضافة إلى مبلغ ١٥٥ جنياً كان يداينه بها بموجب سند لم يذكر تاريخه والقرينة الرابعة أن الطاعن لم يثر مسألة قيام شركة واقع بينه وبين مورث المطعون ضدهما إلا مؤخراً بعد أن قضت المحكمة في ١٩٧٩/٢/٢٤ بتزوير السند موضوع النزاع ، لما كان ذلك وكانت هذه القرائن مستمدة من وقائع الدعوى ولها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإن ما يثبته الطاعن بهذا السبب لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة في تقدير الدليل وهو مالا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٨٥

بإدارة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ والسادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد سندو محمد جمال شومان .

(١٧٠)

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٥١ القضائية :

ملكية « نزع الملكية للمنفعة العامة » .

للمواطنين مشاركة الحكومة في تنفيذ المشروعات التي تعود عليهم بالنفع بتقديم الأموال
أو الأراضي المملوكة لهم لتنفيذ المشروع دون مقابل أو الالتزام بما قد تدفعه الحكومة إليهم تعويضاً لهم .
شرطه . أن يكون التصرف قد صدر عنهم طواعية واختياراً دون قهر أو إكراه .

ليس في الدستور أو قانون نزع الملكية للمنفعة العامة - ما يمنع المواطنين
أو غيرهم من مشاركة الحكومة في تنفيذ المشروعات التي تعود عليهم أو على
الناس بالنفع سواء بتقديم الأموال أو الأراضي المملوكة لهم التي يحتاجها
تنفيذ المشروع أو بالتعهد بالحصول على موافقة ملاك هذه الأراضي بالتنازل
عنها للجهة صاحبة المشروع دون مقابل أو الالتزام بما قد تدفعه الحكومة
إليهم تعويضاً لهم عن الاستيلاء عليها أو نزع ملكيتها منهم لهذا الغرض
مادام ذلك التصرف قد صدر منهم طواعية واختياراً دون قهر أو إكراه وهم
أهل له قانوناً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١١٣٢ سنة ١٩٦٦ مدنى طنطا الابتدائية ضد الطاعن وآخرين بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا إليه متضامين مبلغ ٢٦٠٠ ج وقال بياناً للدعوى أن المذكورين طلبوا تنفيذ مشروع الرى رقم (٢) لخدمة أراضيهم مقابل تنازلهم عن الأطيان المملوكة لهم التى يستلزم التنفيذ الاستيلاء عليها مع تعهدهم - بالحصول على موافقة مماثلة من باقى الملاك الذين سيمر المشروع بأراضيهم وأن يدفعوا إلى المطعون عليه ما قد يلتزم بدفعه إليهم تعويضاً عن الاستيلاء على أرضهم لهذا الغرض . وإذ عجز الطاعن وباقى المتنازلين عن الحصول على موافقة باقى الملاك واضطر المطعون عليه لأداء التعويضات المستحقة لهم عن نزع ملكية أطيانهم للمشروع ورفض الأول أداء هذه التعويضات إليه فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٥ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بطنطا لبيان ما دفعته الحكومة إلى الذين نزعت ملكيتهم لتنفيذ المشروع . وبتاريخ ١٩٧١/١/١٤ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن وباقى المدعى عليهم بأن يدفعوا متضامين إلى المطعون عليه مبلغ ٢٣٧٧ ج و ٦٠٧ م استأنف الطاعن وباقى المحكوم عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٠٣ سنة ٢١ ق مدنى طالبين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى كما استأنفه المطعون عليه بالاستئناف رقم ١٢ سنة ٢٦ ق طنطا وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ إعتد بإقرار التنازل الصادر من الطاعن وآخرين عن أطيانهم التى يمر فيها مشروع الرى والتزامهم بالحصول على موافقة باقى ملاك الأراضي التى يمر فيها المشروع على التنازل عنها دون مقابل أو دفع التعويضات التى قد يستحقونها عن ذلك رغم مخالفة هذا الإقرار للسعور الذى يحرم نزع الملكية الخاصة إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل.

وحيث إن هذا النعي غير سديد . ذلك أنه ليس في الدستور أو قانون نزع الملكية للمنفعة العامة ما يمنع المواطنين أو غيرهم من مشاركة الحكومة في تنفيذ المشروعات التي تعود عليهم أو على الناس بالنفع سواء بتقديم الأموال أو الأراضي المملوكة لهم التي يحتاجها تنفيذ المشروع أو بالتعهد بالحصول على موافقة ملاك هذه الأراضي بالتنازل عنها للجهة صاحبة المشروع دون مقابل أو الإلتزام بما قد تدفعه الحكومة إليهم تعويضاً لهم عن الاستيلاء عليها أو نزع ملكيتها منهم . لهذا الغرض ، مادام ذلك التصرف قد صدر منهم طوعية وإختياراً دون قهر أو اكراه وهم أهل له قانوناً . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن وآخرين طلبوا من الحكومة تنفيذ مشروع رى يفيد أطيانهم مقابل تنازلهم عما يتطلبه تنفيذ هذا المشروع أو تعديله من الاستيلاء أو نزع ملكية أطيان مملوكة لهم أياً كانت مساحتها والتزامهم ضامين متضامين بالحصول على موافقة جميع ملاك الأراضي التي يستلزم تنفيذ المشروع الاستيلاء على جزء منها على التنازل عنها إلى الحكومة وفي حالة رفضهم ذلك أو مطالبتهم بقيمة ما نزعت الحكومة ملكيته منها فلأنهم يلتزمون بكافة تلك التعويضات وأن للحكومة حق الرجوع عليهم بها وكان الطاعن لم ينع على هذا الإقرار ما ينال من صحته فإنه لا يكون مخالفاً للدستور أو القانون ويكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبين الثاني والثالث مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق وإخلاله بحق الدفاع ذلك أن الإقرار الصادر من الطاعن وآخرين والمتضمنين تنازلهم عن القدر من أطيانهم اللازم لتنفيذ المشروع والتزامهم بالحصول على موافقة باقي الملاك الذين سيمر المشروع بأراضيهم على مثل تنازلهم المذكور كان مشروطاً بأن لا يمر المشروع وسط أطيانه ولكن المطعون عليه نفذ المشروع على خلاف ما تم الاتفاق عليه كما أن هذا الإقرار وإن تضمن التزامهم متضامين بالحصول على تلك الموافقة إلا أن هذا التضامن لم ينص عليه في حالة التزامهم بدفع التعويضات التي صرفت إلى هؤلاء الملاك .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح في شقه الأول ذلك أن البين لمن ملونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما ورد بالإقرار الصادر من الطاعن وآخرين إلى أنه جاء مطلقاً غير معلق على شرط ، وكان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه له أصله الثابت بالأوراق وقد أقام قضاءه على ما يكفي لحمله فإن هذا النعي يكون في غير محله . وهو في شقه الثاني غير مقبول إذ يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد صبرى أحمد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زفر ، محمد حسن المنفي ، دوح السعيد ، و لطفى محمد العزيز .

(١٧١)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ القضائية :

بنوك • حجز • قانون •

اتفاقية تأسيس المصرف العربى الدولى لتجارة الخارجية والتنمية ونظامها الاساسى .
صيورتها من قوانين الدولة بموافقة مجلس الشعب عليها وصدر القرار الجمهورى رقم ٥٤٧
لسنة ١٩٧٤ . تسميتها النص على حظر اتخاذ إجراءات الحجز القضائى أو الإدارى على حسابات
المودعين بالمصرف المطعون عليه . مفاده . خروج المشرع عن الأحكام العامة فى قانون المرافعات
فى هذا الشأن . ملة ذلك .

الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة
الجمهورية العربية الليبية وسلطنة عمان بشأن الموافقة على إتفاقية تأسيس
المصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية والنظام الاساسى الملحق
بها والى تم التوقيع عليها بالقاهرة بتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٢ أصبحت بصدر
القرار الجمهورى رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ وبعد الموافقة عليها من مجلس الشعب
قانوناً من قوانين الدولة ، ولما كان الأصل أن أموال المدين جميعها على
ما جاء بنص الماد ٢٣٤ من التقنين المدنى ضامنة للوفاء بديونه ، وقد شرع
القانون إجراءات تحفظية وأخرى تنفيذية وكفل إستعمالها للدائنين تحقيقاً
لهذا الغرض بعد أن نص عليها فى تقنين المرافعات فتسود أحكامه فى شأن
ما يتم توقيعه من حجوز ، بحيث تعتبر النصوص المنظمة للإجراءات
سالفة الذكر هى الواجبة التطبيق أصلاً ما لم تطرأ ظروف معينة يرى المشرع
معه ضرورة تعطيل بعض أحكامه أو إحلال تشريعات خاصة بديلاً عنها ،

وكان القرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ سالف الذكر تشريعاً خاصاً في طبيعته ونطاقه إذ خرج به المشرع عن الأحكام العامة في شأن إتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري على حسابات المودعين بالمصرف المطعون عليه الأول ، ووضع لها أحكاماً خاصة ، فرض بمقتضاها عدم إجازة إتخاذ تلك الإجراءات على هذه الحسابات وإذ نص في المادة ١٣ منه على أن « حسابات المودعين والتي توحد في بلد العضو سرية ولا يجوز الاطلاع عليها ولا يجوز إتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها » ، وكان من المقرر قانوناً أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ، فلا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعة أعمال قاعدة عامة لمسا في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتجه ل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٠٢ سنة ١٩٧٩ ملنى عابدين بطلب الحكم بإلزام المطعون عليه الأول (المصرف العربي الدولي) في مواجهة [المطعون عليه الثاني بأن يدفع إليها مبلغ ١٨٦١ ج و ٧٤٠ م ، وقالت شرحاً لها أنها تدانين هذا الأخير في المبلغ المذكور قيمة نفقتها الشرعية بموجب الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٧٧ أحوال شخصية عابدين ، وقد أوقعت بتاريخ ١٩٧٩/٧/١٦ حجزاً تنفيذياً على ما لمدينها المذكور لدى المطعون عليه الأول وفاء للمبلغ سالف الذكر ، وإذ أمتنع المحجوز لديه عن التقرير بما في ذمته وكانت المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات تجيز لها الحصول

على حكم عليه بالمبلغ المحجوز من أجله فقد أقامت الدعوى بطلبها سالف البيان وبتاريخ ١٩٨٠/١١/١٨ حكمت المحكمة في مادة تنفيذية موضوعية بإلزام المطعون عليه الأول في مواجهة المطعون عليه الثاني أن يدفع إلى الطاعنة من ماله الخاص مبلغ ١٨٦١ ج و ٧٤٠ م ، استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة إستئنافية بالإستئناف رقم ٢٨٦ سنة ١٩٨٠ مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٤ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الاستئناف وبإحالة إلى محكمة إستئناف القاهرة حيث قيد برقم ٥٠٠٨ سنة ٩٨ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨١/١١/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل النعمى بها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ، ذلك أنه يحق للطاعنة الحجز على أموال مدينها لدى المطعون عليه الأول طالما حصلت على حكم نهائى بالمديونية اعمالا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى الذى صدر لاحقا للقرار الجمهورى رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ بالموافقة على إتفاقية تأسيس المصرف العربى الدولى ، وإذ أعمل بالحكم المطعون فيه أحكام هذا القرار الجمهورى بحجة أنه في ذات مرتبة قانون المرافعات والتفت عما تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الموضوع من أنه لا يجوز مخالفة أحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أن الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية العربية الليبية وسلطنة عمان بشأن الموافقة على إتفاقية تأسيس المصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية والتنمية والنظام الاساسى الملحق بها والتي تم التوقيع عليها بالقاهرة بتاريخ ١٩٧٣/٨/٢٢

أصبحت بصلور القرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ وبعد الموافقة عليها من مجلس الشعب قانوناً من قوانين الدولة ، ولما كان الأصل أن أموال المدين جميعها على ما جاء بنص المادة ٢٣٤ من التقنين الملتقى ضامنة للوفاء بديونه ، وقد شرع القانون بإجراءات تحفظية وأخرى تنفيذية وكفل استعما لها للدائنين تحقيقاً لهذا الغرض بعد أن نص عليها في تقنين المرافعات ، ففسد أحكامه في شأن ما يتم توقيعه من حجوز ، بحيث تعتبر النصوص المنظمة للإجراءات سالفة الذكر هي الواجبة التطبيق أصلاً ما لم تطرأ ظروف معينة يرى المشرع معها ضرورة تعطيل بعض أحكامه أو إحلال تشريعات خاصة بديلاً عنها ، وكان القرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ سالفة الذكر تشريعاً خاصاً في طبيعته ونطاقه إذ خرج به المشرع عن الأحكام العامة في شأن اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري على حسابات المودعين بالمصرف المطعون عليه الأول ، ووضع لها أحكاماً خاصة ، فرض بمقتضاها عدم جواز اتخاذ تلك الإجراءات على هذه الحسابات ، إذ نص في المادة ١٣ منه على أن « حسابات المودعين والتي توجد في بلد العضو مربية ولا يجوز الاطلاع عليها ولا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري عليها » ، وكان من المقرر قانوناً أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ، ولا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعة أعمال قاعدة عامة لمسا في ذلك من مناقاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٧ وعمل به من تاريخ نشره ، في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٧٤/٧/٤ وعمل به اعتباراً من

١٩٧٤/٧/١ وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على عدم جواز اتخاذ إجراءات الحجز القضائي والإداري على حسابات المودعين لدى المصرف المطعون عليه الأول إعمالاً لأحكام القرار الجمهوري آنف الذكر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً وواجه دفاع الطاعنة وبالتالي يكون هذا النعي برمته على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسه ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد مختار منصور ، محمود خليل الهناوى ، أحمد نصر الجندى ود. محمد بهاء الدين باشات .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) نقض « اجراءات الطعن : صحيفة الطعن » .

صحيفة الطعن بالنقض . وجوب إثباتها على طلبات الطاعن دون إستلزام ورودها في موطن معين منها . م ٢٥٣ من القواعد .

(٢) اثبات «القرائن» . حكم «تسبب الحكم» «الفساد في الاستدلال» .
صوره .

إقامة الحكم قضاءه على قرائن متسلسلة لا يبين أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة . فساد إحداها .
أثره . يردى بالدليل المستمد من تسالدها . مثال : في صورته .

١ - مفاد نص المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات ان المشرع اكتفى
بوجوب إثبات صحيفة الطعن على طلبات الطاعن ولم يستلزم ورودها في
موطن معين منها .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقام الحكم قضاءه على
قرائن متسلسلة دون أن يبين أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة فإن فساد
إحداها يردى بالدليل المستمد من تسالدها ، وإذا كانت الطاعنة قد تمسكت
أمام محكمة الموضوع بدرجتها بأن مورثها والمطعون ضدهم إشتري الأعيان
موضوع الدعوى لنفسه مستخدماً أولاده المطعون ضدهم أسماء مستعارة وبأن
ذلك ينطوى في ذات الوقت على الإيحاء لهم بتلك الأعيان حين وفاته
وكان الحكم الابتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه قد استعمل على عدم

صحة الصورية المدعى بها بقرائن متساندة من بينها أن التسجيل وتراخيص البناء وتكليف المباني والاقتراض بضمائها قد تم جميعه بأسماء المطعون ضدهم ، لما كان ذلك وكانت تلك الأمور لا تؤدي إلى ما إستخلصه منها الحكم من إنتفاء الصورية إذ هي من مستلزمات إخفاء التصرف المراد ستره ، فإن إستدلال الحكم بها يعيبه بالفساد في الاستدلال بما ينهار معه الدليل المستمد منها ومن باقى القرائن التى أوردتها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة وأخت أخرى لها أقامت الدعوى رقم ٣٨٨٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدهم ومورثيهم بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لحصة مقدارها ٣ ط و ١٦ مس من ٢٤ ط شيوعاً فى العقارات المينة بصحيفة الدعوى ومحو كافة التسجيلات الواقعة عليها لصالح المطعون ضدهم وإعتبار هذه العقارات مملوكة لوالدهما مورث الطرفين وإسليمهما نصيبهما المذكور وقالتا بيانا لها إن والدهما آثر بتركته المطعون ضدهم أولاده من الزوجة الأخرى بأن إشتري قطع الأرض محل التداعى بصفته ولياً شرعياً عليهم بعقدين مسجلين وأقام عليها مبان بإسمائهم وإذا كان هذان العقدان صوريين إذ انشترى الحقيقى فيهما هو المورث لنفسه دون المطعون ضدهم قاصداً بذلك أن تؤول الملكية لهم عند وفاته لحرمان الطاعنة وأختها الأخرى من الأثر فقد أقامت الدعوى للحكم لها بطلباتهما . بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٤٧٥ لسنة ٩١ ق طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها . بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٩ قضت المحكمة بالتأييد . طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض أودعت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأى برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن المطعون ضدهم دفعوا ببطلان الطعن على سند من خلوصهم من الطلبات .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات أن المشرع اكتفى بوجوب إشتال صحيفة الطعن على طلبات الطاعن ولم يستلزم ورودها فى موطن معين منها، وكانت الطاعنة قد ختمت اسباب الطعن بأن الحكم المطعون فيه يكون نتيجة لهذه الأسباب خليقاً بالنقض فإنها تكون قد طلبت نقض الحكم ويكون الدفع على غير أساس .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة فى الأسباب الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بلزجتها بأن المورث إشتري الأعيان موضوع الدعوى لنفسه مستخدماً أولاده المطعون ضدهم أسماء مستعارة له بما ينطوى فى ذات الوقت على الإيحاء لهم بتلك الأعيان حين وفاته ولما كان من شأن الصورية بالتسخير أن تتم إجراءات البيع وتنفيذ ما يترتب عليه من تسجيل أو ترخيص بناء أو غير ذلك بتلك الأسماء المستعارة بما لا يصلح معه أى من هذه الأمور قرينة على عدم صحة هذه الصورية فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ استدل بهذه الأمور على عدم صحة الإدعاء بالصورية وأقام عليها قضاءه برفض الدعوى يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقام الحكم قضاءه على قرائن متساندة دون أن يبين أثر كل منها فى تكريم عقيدة المحكمة فإن فساد إحداها يودى بالدليل المستمد من تساندها وإذا كانت

الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بالدرجتها بأن مورثها والمطعون ضدهم اشترى الأعيان موضوع الدعوى لنفسه مستخدماً أولاده المطعون ضدهم أسماء مستعارة وبأن ذلك ينطوي في ذات الوقت على الإيحاء لهم بتلك الأعيان حين وفاته ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إستدل على عدم صحة الصورية المدعى بها بقرائن متساندة من بينها أن التسجيل وتراخيص البناء وتكليف المباني والاقتراض بضمائها قد تم جميعه بأسماء المطعون ضدهم ، لما كان ذلك وكانت تلك الأمور لا تؤدي إلى ما استخلصه منها الحكم من إنتفاء الصورية إذ هي من مستلزمات إخفاء التصرف المراد ستره فإن إستدلال الحكم بها يعيبه بالفساد في الاستدلال بما ينهار معه الدليل المستمد منها ومن باقي القرائن التي أوردها ويوجب نقضه دون حاجه لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد مختار منصور ، أحمد نصر الجندى ، د . محمد بهاء الدين باشت وريمون فهم إسكندر .

(١٧٣)

الطعن رقم ١٧٦٦ و ١٨٦٠ لسنة ٥١ القضائية :

جبانات • ملكية « أملاك الدولة العامة » • أموال « أموال عامة » •

الجبانات . من أملاك الدولة العامة . ق الجبانات ه لسنة ١٩٦٦ ولائحة الجبانات
لسنة ١٨٧٧ وديكريتو سنة ١٨٨٧ . علم زوال هذه الصفة عنها إلا بزوال تخصيصها بقرار
أو بالفعل .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن الجبانات – في ظل العمل بأحكام
القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الجبانات ولائحة الجبانات لسنة ١٨٧٧
وديكريتو سنة ١٨٨٧ – تعتبر من أملاك الدولة العامة ، ولا تزول عنها هذه
الصفة إلا بزوال تخصيصها بقرار أو بالفعل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل في أن وقف ... أقام الدعوى رقم ٣١٥ لسنة ١٩٧٤ ملنى كلى
بها على شركة ... وكلا من رئيس مدينة ... ومحافظ ... ووزير
الحكم المحلى بصفتهم طالبا في طلباته الختامية الحكم بتثبيت ملكيته لقطعة الأرض
المبينة بصحيفة الدعوى ومساحتها ٥٣٨ م و ٧٦ م ونمباني المقامة عليها مع

تسليمها بالمباني مستحقة الإزالة وأداء ريعها حتى التسليم الفعلي ، وقال بياناً لها إن الوقف يمتلك هذه الأرض ويضع اليد عليها بموجب حجة الوقف المشهورة بقلم رهون محكمة مصر المختلطة برقم ٢٣٧٧ بتاريخ ٢٦ يونيو ١٨٩٧ وقد نازعه المجلس المذكور في ملكيته فأقام دعواه بطلباته ، كما أقامت الشركة المذكورة الدعوى رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى بنها على ذات المدعى عليهم في الدعوى الأولى طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى الذى أبرمته مع المجلس سالف الذكر وتضمن شرائها الأرض والبناء المبينة بالصحيفة مقابل ثمن مقدار ٢٠٨٢٣ ج و ٥٥١ م . أمرت المحكمة بضم الدعوى الأخيرة للأولى وبعد أن نذبت خبير أودع تقريره قضت بتساريخ ١٩٧٩/١/٢ في الدعوى الأولى بطلبات وقف ... وفى الدعوى الأخيرة برفضها . إستأنفت الشركة هذا الحكم بالإستئناف رقمى ٨٤ لسنة ١٢ ق و ١٩٣ السنة ١٣ ق لدى محكمة الاستئناف طنطا كما إستأنفه الوزير والمحافظ ورئيس المدينة سالف الذكر بالإستئناف رقمى ١٠٣ السنة ١٣ ق و ٢٠٢ السنة ١٣ ق لدى ذات المحكمة بطلب الغاءه والحكم بالطلبات . وأمرت المحكمة بضم الاستئنافات الثلاث الأخيرة للأول ثم قضت بتاريخ ١٩٨١/٥/٥ بالتأييد . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق التقض بالطعن رقم ٥١/١٧٦٦ ق كما طعن فيه المحافظ ورئيس المدينة بذات الطريق بالطعن رقم ٥١/١٨٦٠ ق أمرت هذه المحكمة بضم الطعن الأخير للأول وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعنين . عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان في السبب الأول من أسباب الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥١ ق على الحكم المطعون فيه القصور وفي بيانه يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف أن الأرض محل النزاع مملوكة لها ملكية عامة بحكم تخصيصها وإستعمالها جبانة لدفن الأقباط وطلبا نذب خبير لتحقيق ذلك لاؤاذا رفض الحكم المطعون قيد هذا الدفاع على سند من أن تقرير الخبير المنتدب خلا من إشارة إلى تخصيص هذه الأرض للمنفعة العامة بإستعمالها جبانة

للأقباط رغم أن هذا التقرير لم يبحث هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه ؟

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الجبانات فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الجبانات ولائحة الجبانات لسنة ١٨٧٧ وديكريتو سنة ١٨٨٧ - تعتبر من أموال الدولة العامة ولا تزول عنها هذه الصفة إلا بزوال تخصيصها بقرار أو بالفعل ، وإذ كان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن الأرض محل النزاع كانت مخصصة جبانة لدفن موتى الأقباط وطلبا نديب خبير لتحقيقه وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن تحقيق هذا الدفاع -- الذى قد يتغير به أن صح وجه الرأى فى الدعوى - على سند من مجرد خلو تقرير الخبير من إشارة إلى وجود هذه الجبانة وهو ما لا يجابه هذا الدفاع ولا يصلح رداً عليه فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن

جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى محمد فتح الله نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين : وايم زوق بدوى ، عبد السلام خطاب ، محمد لطف السيد و عبد الله حنق .

(١٧٤)

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ القضائية :

١ - آثار • ملكية • اموال عامة •

إعتبار الأرض أثريه ومن ثم أخراجها من ملك الحكومة الخاصة إلى الأملاك العامة للدولة .
شرطه . صدور قانون أو مرسوم أو على الأقل قرار من وزير المعارف . المواد ٢ و ٤ و ١٣٧ ق ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

٢ - اموال عامة « اموال الدولة الخاصة » • تقادم « تقادم مكسب » •
قانون « تشريع تفسيري » •

الأراضي الغير مزروعة والتي لا مال لها . إعتبارها من اموال الدولة الخاصة . مواد .
خضوعها لقواعد التقادم المكسب حتى تاريخ العمل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي حظر
ملكيتها أو كسب أى حق عين عليها بالتقادم . لا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من اموال
الدولة الخاصة قبل العمل به .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الأولى من
المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ - والذي يحكم واقعة الدعوى -
على أن « يعتبر في حكم الآثار الأراضي المملوكة للدولة التي أعتبرت أثرية
بمقتضى أوامر وقرارات أو بمقتضى قرار يصدره وزير المعارف العمومية
بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطنى » والنص في المادة الرابعة منه على
أن « تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع الآثار العقارية والمنقولة والأراضي
الأثرية عدا ما كان وقفاً أو ملكاً خاصاً طبقاً لأحكام هذا القانون » واضحاً

الدلالة على أن الأرض لا تعتبر من الأراضي الأثرية إلا إذا تقرر ذلك من قبل الحكومة بموجب قانون أو مرسوم أو على الأقل بقرار يصدر من وزير المعارف المكلف بتنفيذ هذا القانون طبقاً لنص المادة ١٣٧ منه ، فكل ورقة أو مخاطبة إدارية ليست قراراً من هذا القبيل فلا يمكن - في علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لوصف الأراضي ومخرجه لها من ملك الحكم الخاص إلى ملكيتها العامة

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٨٧٤ من القانون المدني تقضى بأن الأراضي الغير مزروعة التي لا مالك لها تعتبر ملكاً للدولة ، وكانت هذه الأراضي تدخل في عداد الأموال الخاصة للدولة لا العامة لأنها ليست مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم فإن تلك الأراضي كغيرها من أموال الدولة الخاصة كانت تخضع لقواعد التقادم المكسب شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٩٧٠ من القانون المدني القائم وأضاف حكماً جديداً يقضى بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم ، وهذا القانون يعتبر منشأً لحكم مستحدث ولا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ،

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .:

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٨٣٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى القيوم على المطعون ضدهم للحكم بثبوت ملكيتهم لمساحة ٦ ط مبهنة

بالصحيفة وكف منازعة المطعون ضدهم لم . وقالوا بياناً لها انهم وأسلافهم من قبلهم يضعون اليد على عين النزاع منذ أكثر من مائة عام وأقاموا عليها منزلين وإذ فوجئوا بمطالبة مجلس المدينة لهم بدفع أجرة متأخرة عن عشر سنوات على الرغم من عدم وجود علاقة إيجارية بينهما وهو ما يثبت تعرضاً لهم في ملكيتهم ومن ثم فقد أقاموا دعواهم للحكم لهم بطلباتهم . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن أودع تقريره ، حكمت برفض الدعوى . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٢١ سنة ١٦ ق بني سريف - مأمورية الفيوم والتي قضت بتاريخ ١٩٨٢/١/٩ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وبياناً لذلك يقولون ، أن الحكم أقام قضاءه بإعتبار أن أرض النزاع من الأموال العامة التي لا يجوز تملكها بالقادم لأنها كانت ملكاً لمصلحة الآثار حتى تاريخ تسليمها لمديرية الإسكان بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٤٩/٣/٣١ في حين أن هذا المحضر لا يكفي بذاته لإضفاء صفة العمومية على المال الخاص المملوك للدولة لأنه لا يكون كذلك إلا بعد صدور مرسوم أو قانون يجعله مالا عاماً بالفعل وإذ يجب الحكم نفسه عن تحقيق دفاعهم بأن أرض النزاع من الأموال الخاصة للدولة التي يجوز تملكها بالتقادم فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي شديد - لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - من أن النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ - والذي يحكم واقعة الدعوى - على أن يعتبر في حكم الآثار الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى أوامر أو قرارات أو بمقتضى قرار يصدره وزير المعارف العمومية بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطني ، والنص في

المادة الرابعة منه على أن « تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع الآثار العقارية والمنقولة والأراضي الأثرية عدا ما كان وقفاً أو ملكاً خاصاً طبقاً لأحكام هذا القانون » ووضحاً الدلالة على أن الأرض لا تعتبر من الأراضي الأثرية إلا إذا تقرر ذلك من قبل الحكومة بموجب القانون أو مرسوم أو على الأقل بقرار يصدر من وزير المعارف المكلف بتنفيذ هذا القانون طبقاً لنص المادة ١٣٧ منه ، فكل ورقة أو مخاطبة إدارية ليست قراراً من هذه القبيل فلا يمكن - في علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لوصف الأرض ومخرجة لها من ملك الحكومة الخاص إلى ملكيتها العامة - وكان من المقرر كذلك في قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٨٧٤ من القانون المدني تقضى بأن الأراضي الغير مزروعة التي لا مالك لها تعتبر ملكاً للدولة وكانت هذه الأراضي تدخل في عداد الأموال الخاصة للدولة لا العامة لأنها ليست مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم فإن تلك الأراضي كغيرها من أموال الدولة الخاصة كانت تخضع لقواعد التقادم المكسب شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٥٧ الذي عدل المادة ٩٧٠ من القانون المدني القائم وأضاف حكماً جديداً يقضى بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم وهذا القانون يعتبر منسحقاً لحكم مستحدث ولا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أرض النزاع من الأموال العامة المملوكة للدولة إستناداً إلى ما جاء بتقرير الخبير من أنها ظلت كذلك ملكاً لمصلحة الآثار حتى أن سلمتها هذه الأخيرة لمديرية الإسكان في ١٩٤٩/٣/٣١ دون بحث منه ما إذا كانت تعتبره بالفعل أرضاً أثرية أو صدر قانون أو مرسوم بإعتبارها كذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أدى به إلى أن حجب نفسه عن تحقيق دفاع الطاعنين بأن الأرض مملوكة ملكية خاصة للدولة - وأنهم اكتسبوا ملكيتها بالتقادم قبل سريان القانون ١٤٧ سنة ١٩٥٧ بما يعيبه أيضاً بالقصور ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى محمد فتح الله نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : وليم رزق بدوي ، عبد السلام خطاب ، محمد لطفى السيد وعبد الله حنق .

(١٧٥)

الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١) استئناف • حكم •

الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً . إتصالة بشكل الاستئناف دون موضوعه الذي
لا تملك المحكمة نظره والفصل فيه إلا بعد الفصل في الشكل .

(٢) استئناف • دعوى « الطلبات فيها » •

عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف . م ١/٢٣٥ مرافعات . تعلقه بنظر موضوع
الاستئناف .

(٣) نقض « اسباب الطعن » • حكم •

ورود للنقض على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم الاستئنافي المطعون عليه .
غير مقبول .

١ - الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً إنما يتصل بشكل الاستئناف
(ميعاد الطعن ، قابلية الحكم المستأنف للطعن فيه بطريق الاستئناف ، وأن من
اختصم فيه إنما كان خصماً أمام محكمة أول درجة) ولا يتعداه إلى موضوعه
الذي لا تملك المحكمة نظره والفصل فيه إلا بعد الفصل في شكل الاستئناف .

٢ - النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه
لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم
قبولها إنما يتعلق بنظر موضوع الاستئناف .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النعى الذى يرد على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلا في قضاء الحكم الاستثنائى المطعون فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٢٦ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى المنيا على مورث المطعون ضدهم من السابعة إلى التاسعة والمطعون ضده الأول ومورث المطعون ضدهم من الثانى إلى السادس بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من مورث المطعون ضدهم من السابعة إلى التاسعة للطاعن عن فقدان الموضع بالصحيفة نظير ثمن قدره ٥٠٠ جنيه والتسليم ، بمقولة أنه كلف المطعون ضده الأول بشراء فقدان المذكور لحساب الطاعن غير أن المطعون ضده الأول اشتراه لحساب نفسه بعقد تحرر باسمه ، وإذ علم الطاعن بذلك أقر له المطعون ضده الأول بأن الشراء كان لحسابه (الطاعن) وتعهد له بالتسليم وتحرر عقد بيع مؤرخ ١٩٦٩/٩/٢٦ يتضمن بيع المطعون ضده الأول للطاعن القسدر محل النزاع وذيل هذا العقد بإقرار من مورث المطعون ضدهم من السابعة إلى التاسعة بأن بيع فقدان هو لحساب الطاعن مما يحق له معه طلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر إليه ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٥٤ سنة ١٤ ق بنى سويف (مأمورية المنيا) ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٧ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بعدم قبول الطلبات الأصلية المبداه في صحيفة الاستئناف وفي الطلب العارض برفضه - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الاعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وذلك في خمسة أوجه ، وفي بيان الوجه الأول يقول ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧ بعدم قبول الطلبات الأصلية المبداة في صحيفة الاستئناف إنما يخالف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٥ الذى قضى بقبول الاستئناف شكلا وحاز قوة الأمر المقضى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا إنما يتصل بشكل الاستئناف (ميعاد الطعن ، قابلية الحكم المستأنف للطعن فيه بطريق الاستئناف ، وأن من اختصم فيه إنما كان خصما أمام محكمة أول درجة) ولا يتعداه إلى موضوعه الذى لا تملك المحكمة نظره والفصل فيه إلا بعد الفصل في شكل الاستئناف ، لما كان ذلك وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات على أنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها إنما يتعلق بنظر موضوع الاستئناف ، وكان الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه لا بعد أن قضى بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٥ بقبول الاستئناف شكلا تطرق إلى موضوعه وقضى فيه بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧ بعدم قبول الطلبات الأصلية المبداة في صحيفة الاستئناف على أساس أنها طلبات جديدة لا يجوز طرحها على محكمة الاستئناف وهذا القضاء في موضوع الاستئناف أعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات سالفه البيان ومن ثم فلا مخالفة ولا تناقض بين الحكمين المذكورين والنمى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه غير صائب .

وحيث إنه في بيان الأوجه من الثانى إلى الخامس يقول الطاعن إن ثبوت عدم صحة الطعن بالتزوير وصحة العقد والإقرار المؤرخين ١٩٦٩/٩/٢٦ تجعل من تصرفات المحصوم بعضهم لبعض بيعا للملك الغير لا يسرى في حق الطاعن أعمالا لنص المادة ٤٦٦ من القانون المدنى ولا يؤثر في ذلك أن تكون تلك التصرفات صورية أو غير صورية ويستطيع المالك الحقيقى الرجوع على

المشتري بدعوى الاستحقاق وعلى البائع بالتعويض ومع ذلك أجاز الحكم المطعون فيه البيع في حق الطاعن إستناداً إلى عدم صلاحية كل من العقد والإقرار المؤرخين ١٩٦٩/٩/٢٦ للتدليل على أن المشتري كان اسماً مستعاراً وأن العقد لم يتضمن حق المشتري في إختيار الغير رغم نخلو الدعوى من هذه الأمور .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النعي الذي يرد على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم الاستئنافي المطعون فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن طلبات الطاعن أمام محكمة أو درجة هي الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من مورث المطعون ضدهم من السابعة إلى التاسعة للطاعن عن فقدان الموضع بالصحيفة نظير ثمن قدره ٥٠٠ ج والتسليم ، ومحكمة أول درجة قضت برفض الدعوى على أساس أن الثابت من عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٩/٢٦ ومن الإقرار بذات التاريخ لا يصلح دليلاً على أن المشتري كان اسماً مستعاراً للطاعن وأن طلبه انصراف أثر العقد الصادر من البائع الأصلي بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٦ إليه يكون على غير سند ، وكانت طلبات الطاعن أمام محكمة ثاني درجة هي إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بصحة ونفاذ العقد والإقرار المؤرخين ١٩٦٩/٩/٢٦ اللذين تضمنتا بيع المطعون ضده الأول للطاعن فقدان موضوع النزاع وإقرار البائع الأصلي (مورث المطعون ضدهم من السابعة إلى التاسعة) بذلك وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول هذه الطلبات بإعتبارها طلبات جديدة في الاستئناف فلان ما يشبه الطاعن في نعيه أياً كان وجه الرأي فيه ينصرف إلى قضاء محكمة أول درجة ولا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنقى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين
هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد وحسين محمد حسن .

(١٧٦)

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٤ القضائية « أحوال شخصية » .

أحوال شخصية « نسب : دعوى النسب » .

قبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما ، شرطه .

يشترط لقبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما أن تكون ضمن
دعوى الحق ؟

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة :

ومن حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر لا أوراق
تتحصل في أن الطاعنين الأولى والثانية و... أقاموا الدعوى رقم ٢١٥
لسنة ١٩٧٩ كلى أحوال شخصية دمنهور ضد المطعون عليهما للحكم بثبوت
لسب أبيهم المرحوم ... لأمه المرحومة ... وإستحقاقهم ميراثاً
عنه الأعبان التى وقفها المرحومة ... بمقتضى حجة الوقف العادرة
٥ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ أمام محكمة مديرية البحيرة الشرعية وقالوا بياناً لدعراهم
ان الواقعة المذكورة جعلت وقفها هلا على نفسها ثم من بعدها على معتوقتها

... ثم من بعدها على ذريتها نسلاً بعد نسل ذكوراً وإثناً بالسوية بينهم ، وتوفيت الواقعة والوقف على حالة قال إلى معنوقها المذكورة ، وبوفاتها عن ابنها الوحيد وهو والدهم انحصر إستحقاق الوقف فيه ، إلا أن وزارة الأوقاف نازعته في الاستحقاق بدعوى عدم ثبوت نسبة لأمه كما نازعهم بعد وفاته في إستحقاقهم للوقف بالمراث عنه ومن ثم فقد أقاموا الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٧ حكمت المحكمة غيابياً أولاً : بثبوت نسب المرحوم إلى والدته المرحومة ثانياً : وقبل الفصل في الموضوع بإستجواب الخصوم . تدخل باقي الطاعنين وآخرون في الدعوى منضمين إلى المدعين في طلباتهم . وفي ١٩٨١/١/٦ حكمت المحكمة غيابياً بقبول ذلك التدخل وبأحقية المدعين لأعيان وقف المرحومة إستأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالإستئناف رقم (١) لسنة ١٩٨١ أحوال شخصية الإسكندرية (مأمورية دمنهور) . وفي ١٩٨٤/٤/٢٦ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن : عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالأوجه الأول والثالث والرابع من السبب الأول وبالأوجه الأول من السبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والتناقض ، ويقولون في بيان ذلك ان الدعوى تضمنت طلبين أولهما من الطاعنتين الأولى والثانية وأخيهما بثبوت نسب مورثهم لأمه المرحومة والثاني بأحقيتهم ومن تدخل في الدعوى منضمًا إليهم لأعيان الوقف موضوع النزاع ، وقد قضت محكمة أول درجة في الطلب الأول على إستقلال بحكمها الصادر في ١٩٨٠/٥/٢٧ غيابياً بثبوت النسب ثم مضت في نظر الدعوى بالنسبة للطلب الثاني حتى قضت فيه بتاريخ ١٩٨١/١/٦ بأحقيتهم لأعيان الوقف ، وإذ أعلن الحكم الأول للمطعون عليهما في ١٩٨٠/١٠/١٢ ولم

يستأنفاه إلا في ١٢/٤/١٩٨١ بعد فوات ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٣٠٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو ثلاثون يوماً مضافاً إليه ثلاثة أيام ميعاد المعارضة فإن الاستئناف يكون غير مقبول لرفعه بعد سقوط الحق فيه ، مما يمتنع معه بعد أن أصبح الحكم بذلك نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى مناقشة ما قضى به من ثبوت النسب ويقتضى بالتالي وبطريق اللزوم الحكم بأحقية ورثة المرحوم لأعيان الوقف التي آل إستحقاقها إليه بعد وفاة والدته طبقاً لشرط الواقفة ، وإذ قبل الحكم المطعون فيه الاستئناف المرفوع عن ذلك الحكم شكلاً ولم يلتزم حججته وما قام عليه من تحقيق في شأن ثبوت النسب وإنتهى إلى رفض طلب الأحقية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . هذا إلى أنه إذ كان طلب إستحقاق أعيان الوقف مستقلاً عن طلب ثبوت النسب السابق القضاء به بالحكم السالف البيان ويختلف عنه في المحصوم فإن قضاء الحكم المطعون فيه في منطوقه برفض دعوى المستأنف عليهم إنما ينصرف بذلك إلى الدعوى فيما يختص بطلب الإستحقاق وحده دون ثبوت النسب الذي سبق القضاء به ويكون الحكم إذ قضى برفض دعوى الإستحقاق رغم سابقة الحكم بثبوت النسب معيباً بالتناقض .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يشترط لقبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما أن تكون ضمن دعوى الحق ، وكانت الطاعتان الأولى والثانية والمدعى الثالث معهما بعد أن رفعوا الدعوى ابتداء طالبين ثبوت نسب أبيهم ومورثهم ... من والدته ... المستحقة للوقف مجرداً عن أي حق آخر قد أضافوا إلى طلباتهم طلب الحكم بإستحقاقهم لأعيان الوقف تأسيساً على ثبوت نسب مورثهم منها وأيلولة إستحقاقها إليه طبقاً لشرط الواقفة ثم إليهم ميراثاً عنه ، وكان أمر هذا النسب يعد بذلك مسألة أولية تقتضى من المحكمة الفصل فيها للتعرف على إستحقاق المورث للوقف من علمه مما يعتبر معه الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٢٧/٥/١٩٨٠ بثبوت نسبة من ... من قبيل الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى والتي تعتبر مستأنفة مع الحكم الصادر في أصل الدعوى طبقاً للمادة ٣٠٦ من

لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ومن ثم فإن استئناف المطعون عليهما للحكم الابتدائي المنهى للخصومة والصادر في ١٩٨١/١/٦ بأحقية ورثة لأعيان الوقف يكون قد استتبع استئناف ذلك الحكم ، ولما كان الاستئناف طبقاً للمادة ٣١٧ من تلك اللائحة يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وينحول المحكمة الاستئنافية سلطة إعادة النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أي دفع أو دليل آخر يقدم إليها فلا يقيد بها في هذا الخصوص تقدير المحكمة أول درجة للأسانيد الواقعية والقانونية المطروحة عليها ويكون لها ما بعد نظر الدعوى أن تحكم طبقاً للمنهج الشرعي أما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه أو بتعديله ، فإن المحكمة الاستئنافية إذ قبلت الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي الصادر بثبوت النسب شكلاً وقضت بما لها من سلطة متفديرية بإلغاء هذا الحكم ورتبت على ذلك قضاءها برفض أحقية الطاعنين للأعيان الموقوفة فإن النعي يكون على غير أساس

وحيث إن حاصل النعي يباقي أوجه السبب الثاني وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون انهم قلموا في الدعوى شهادة ميلاد المورث في ١٩٠٢/٢/٤ وشهادة وفاة ... في ١٩٠٤/٤/٢١ واعلاماً شرعياً بتعيين ناظر على الوقف وآخر بتعيين وصي على المورث في سنة ١٩٠٩ ويتضمن الإشارة إلى نسبه من ... المذكورة ودلوا بها على ثبوت هذا النسب وتمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأنه لا عمل لمواجهتهم بالحكمين الصادرين ضد مورثهم على خلاف ذلك لأنهم لم يتلقوا الاستحقاق في الوقف عنه بوصفهم خلفه العام وإنما عن الواقعة نفسها إلا أن الحكم التفت عن الرد على هذا الدفاع الجوهرى واطرح ما لتلك المستندات الرسمية من دلالة على ثبوت النسب وأقام قضاءه برفض الدعوى على مالا يؤدي إليه مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن القصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان الطاعنون قد أسسوا طلبهم بأحقية الأعيان الموقوفة على أيلولة إستحقاق الوقف إلى مورثهم ... بوفاة الموقوف عليها ... بإعتباره إبناً لها وذلك طبقاً لشرط الواقفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى نفي نسب المورث من الموقوف عليها المذكور بقوله « وحيث أن النزاع حول إثبات نسب ... إلى المرحومة ... قد سبقت اثارته في الدعويين الأولى رقم ١٨ سنة ١٩١٤ محكمة الإسكندرية الابتدائية الشرعية التي قضى فيها بجلسته ١٩١٤/١٠/٢٠ بإعتبار المدعى ... الوصى على ... في ذلك التاريخ عاجزا عن إثبات نسبه إلى المرحومة ... ، والثانية رقم ١٧ سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ كلى دمنهور الشرعية التي أقامها ... ضد وزارة الأوقاف بطلب إستحقاقه في الوقف وقضى فيها بجلسته ١٩٤٦/٢/١٦ بإعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم حضوره بالجلسة الأخيرة وبعد أن تأجلت أكثر من مرة لإثبات ما يدعيه ، ولم يقدم المستأنف عليهم (الطاعنون وسائر المدعين) جديداً لإثبات دعواهم من إتصال نسب مورثهم إلى المرحومة ... ولا تجد المحكمة فيما قدم من أوراق دليل على وجود تلك الصلة المدعى بها إذ خلت شهادة ميلاد المورث من ذكر اسم أمه ولا ينهض قرار تعيين وصى عليه متضمناً نسبته إلى ... دليل على ثبوت نسبة إليها ، ولو كانت تلك الصلة قائمة لكان من اليسير على مورث المستأنف عليهم إثباتها في أى من الدعويين المشار إليهما الأمر الذي تضحى معه دعوى إثبات النسب مفتقرة إلى الدليل ، وكان هذا الذى أورده الحكم إستخلاصاً موضوعياً سائغاً مما له أصله الثابت في الأوراق لنفي نسب مورث الطاعنين ممن ادعى أمومتها له ويؤدى إلى ما رتبته عليه من عدم إستحقاقه الوقف عنها وفيه الرد الضمنى المسقط لما ساقه الطاعنون من حجج قانونية وواقعية مخالفة فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون بالوجه الثانى من السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطالان تأسيساً على أنه فصل فى الاستئناف رغم بطلان صحيفته ذلك أن المطعون عليهم لم يبين فيها الصفة التي يباشران بها الخصومة

طبقاً لما توجبه المادتان ٩ و ٦٣ من قانون المرافعات خاصة وأن أرفهما له أكثر من صفة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه يقوم على واقع لم تسبق إثارته أمام محكمة الموضوع وبالتالي لا يقبل التحلى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الخامس من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه إستند في قضائه برفض الدعوى إلى أن رفعهم لها بطلب الحكم بأحقيتهم لأعيان الوقف بصفتهم مستحقين فيه - وعلى فرض إستحقاق مورثهم للوقف - لا يستقيم مع إنتفاء تلك الصفة بصدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات والذي يقضى بحل الوقف الأهلى ليصبح ملكاً للمستحقين فيه ، في حين أن ذلك القانون بموجب التعديل الذى أدخله القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ على المادة الخامسة منه قد أبقي على صفة المستحقين في الوقف الأهلى إلى أن يتسلموا أعيانه من الحارس عليه ، مما يعيب الحكم - وقد خالف هذا النظر - بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف بيانه في الرد على باقى أوجه السبب الثانى والسبب الثالث - من عدم ثبوت نسب مورث الطاعنين للمرقرف عليها يكتفى وحده دعامة لقضائه برفض دعوى الطاعنين بأحقيتهم للأعيان الموقوفة ، فإن النعى على ما تريد إليه من نفي صفة المستحقين في الوقف عنهم - وأياً كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى العموري نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
ماهر قلاو صف ، مصطفى زعزوع ، حسين عل حسين وحمدي محمد عل .

(١٧٧)

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٤ القضائية .

(١ - ٢) عقد . « العقود الادارية » . حكم « الحكم بعدم الاختصاص »

(١) العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد . مناط إعتبارها عقوداً إدارية . تفسير العقد المبرم بين مديرية التربية والتعليم وبين المظنون ضده الأول شروطاً إستثنائية غير مألوفة أثره . إعتباره عقداً إدارياً ينمقد الاختصاص لنظرة لجهة للقضاء الإدارى .

(٢) القضاء ينقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص - عدم صحة الإحالة فى هذه الحالة والاقتصاص فقط من الفصل فى مسألة الاختصاص . (م ١/٢٦٩ مرافعات) .

١ - لأن كان القانون لم يعرف العقود الإدارية ولم يبين خصائصها التي تميزها عن غيرها من العقود التي يهتدى بها فى القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها وصيانتها من تعرض المحاكم لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التي تبرمها جهة الإدارة وصفها القانون الصحيح باعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية إنما يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقاً للحكمة من إبرامها . لما كان ذلك وكانت العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلقت بتسيير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها فى الأخذ بشأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه وإقتضاء حقوقها بطريق التنفيذ المباشر وذلك بتضمين العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة بمنأى عن أسلوب القانون الخاص ، أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها ،

— لما كانت المحكمة قد انتهت الى القضاء بنقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص ومن ثم فإنها تنص على الفصل في مسألة الاختصاص دون الإحالة إعمالاً لصحيح نص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٤٠٢١ سنة ٧٩ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنين بصفتهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٧٢ ج والفوائد القانونية ، وقال بياناً لها أنه بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١ تحرر بينه وبين الطاعن الأول بصفته إتفاقاً شغل مقتضاه الأخير بصفته عدداً من الفصول الدراسية كاملة التجهيز ، بمباني المدرستين الخاصتين المملوكتين له مقابل ٢٥٪ من قيمة المعونة السنوية المقررة للفصول وبعد أن قام الطاعن الأول بصفته بتنفيذ هذا الاتفاق بدفع جزء من هذه المبالغ توقف عن دفع الباقي دون سند من القانون فأقام الدعوى ، قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام الطاعنين بصفتهما بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول مبلغ ٢٠١٦ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد. إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف ٤٦٥ سنة ١٠٠ ق القاهرة ودفعاً بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٥ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق

النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنان بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان انهما دفعا أمام محكمة الاستئناف بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى إستناداً إلى أن العقد موضوع الدعوى من العقود الإدارية لتضمنه شروطاً إستثنائية غير مألوفة تكشف عن نية الإدارة في إختيار وسائل القانون العام من ذلك ما جاء بمقدمته من أنه عقد إتفاق تنفيذاً للنشرة العامة رقم ١٨١ سنة ٦٨ بما يعنى أن مديرية التربية والتعليم قد احانت في شروط ذلك العقد إلى اللوائح الخاصة بها فضلاً عما تضمنه البند الرابع منه من أن للطرف الثانى - الطاعن الأول - الحق فى الاستغناء عن شغل المدرستين فى أى وقت دون إبداء أية أسباب وما تضمنه البند الخاص من أنه ليس للطرف الأول - المطعون ضده الأول - الرجوع على الطرف الثانى فى حالة الاستغناء عن هذه الفصول بأية صورة من الصور ومن ثم فإن دعوى المطعون ضده الأول تعد من المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذا العقد وبالتالي تخرج عن ولاية جهة القضاء العادى وتدخل فى إختصاص جهة القضاء الإدارى فإذا خلص الحكم المطعون فيه إلى أن العقد موضوع الدعوى من عقود القانون الخاص لحلوه من الشروط الاستثنائية الغير مألوفة ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص الولاى فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن القانون وان لم يعرف العقود الإدارية

ولم يبين خصائصها التي تميزها عن غيرها من العقود والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها وصيانتها من تعرض المحاكم لها بالتعطل أو بالتأويل إلا إن إعطاء العقود التي تبرمها جهة الإدارة وصفها القانوني الصحيح بإعتبارها عقوداً إدارية أو مدنية إنما يتم على هدى ما تجرى تحصيله منها ويكون مطابقاً للحكمة من إبرامها ، لما كان ذلك وكانت العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر عقوداً إدارية إلا إذا تعلق بتفسير مرفق عام أو بتنظيمه وأظهرت الإدارة نيتها في الأخذ بشأنها بأسلوب القانون العام وأحكامه وإقتضاء حقوقها بطريق التنفيذ المباشر وذلك بتضمين العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة بمنأى عن أسلوب القانون الخاص أو تحيل فيها الإدارة على اللوائح الخاصة بها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق بشأن العقد المؤرخ ١٩٧٢/١٠/١ موضوع الدعوى المبرم بين مديرية التربية والتعليم «الطاعنة» - وهي إحدى اشخاص القانون العام - وبين المطعون ضده الأول قد تعلق بتفسير مرفق عام هو مرفق التعليم وقد أظهرت جهة الإدارة منه نيتها في الأخذ في شأنه بأسلوب القانون العام وأحكامه وذلك بتضمين العقد شروطاً إستثنائية غير مألوفة تنأى عن أسلوب القانون الخاص بأن نص فيه على أن لتلك المديرية حق الاستغناء عن شغل المدرستين في أى وقت ودون إبداء أسباب ، وعلى أنه ليس للمتعاقد معها الرجوع عليها في حالة الاستغناء عن تلك الفصول بأية صورة من الصور كما عنوان هذا العقد بأنه تنفيذاً للنشرة العامة رقم ١٨١ سنة ١٩٦٨ مما مفاده أن مديرية التربية والتعليم قد أحالت في تنفيذ شروط هذا العقد إلى اللوائح الخاصة بها والتي تغاير القواعد المتعارف عليها في أحكام القانون الخاص ويترتب على ذلك إعتبار العقد موضوع الدعوى عقداً إدارياً تخضع لأحكام القانون العام فيكون المنازعة المطروحة هي من المنازعات الناشئة عن تنفيذ هذا العقد ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظرها لجهة القضاء الإداري ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي على سند من خلو هذا

العقد من الشروط الاستثنائية غير المألوفة التي تنبئ عن إستغلال جهة الإدارة لسلطانها العامة وأنه في حقيقته عقد إنتفاع بمقابل يخضع للقانون الخاص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

وحيث إنه لما كانت المحكمة قد إنتهت إلى القضاء بنقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص ومن ثم فلإنها تقتصر على الفصل في مسألة الاختصاص - على النحو الذي سلف بيانه - دون الإحالة إعمالاً لصحيح نص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات .

جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجنتى
ود . محمد بهاء الدين باشات .

(١٧٨)

الظن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) اختصاص « الاختصاص النوعى » • أمر الأداء •

صدور أمر الأداء من رئيس المحكمة بصفته قاضى الأمور الوقتية وقاضى التنفيذ .
إعتباره مـ اذراً مـ لا يملك إصداره . م ٢٠٢ مرافعات .

(٢) استئناف « الحكم فى الاستئناف » • دفع « الدفع الشكلى » •

الفصل فى الدفع الشكلى . لا تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها فى الموضوع . وجوب إعادة
القضية إليها إذا ألغى محكمة ثانى درجة حكمها .

١ — إذ كان رئيس المحكمة الذى أصدر أمر الأداء قد حدد فى ديباجة الأمر
الصفة التى استند إليها فى إصداره وهى « قاضى الأمور الوقتية وقاضى التنفيذ »
فقد دل على أنه لم يذكر هذه الصفة على سبيل الإضافات أو التزيد ، وإنما
تحديداً للصفة التى استند إليها فى إصدار الأمر ، وبذلك لم يصدر منه بصفته
رئيساً للدائرة طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون أمر
الأداء قد صدر ممن لا يملك إصداره .

٢ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا وقف قضاء محكمة أول درجة
عند حد الفصل فى الدفع الشكلى فى الدعوى فلإنها لا تكون قد استنفذت
ولايتها فى الموضوع ، فإذا ألغى حكمها فإنه يجب على محكمة ثانى درجة فى هذه
الحالة أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لتنظر الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام التظلم رقم ٦٩٤٤ لسنة ١٩٨٠ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضده طالباً بالحكم بإلغاء أمر الأداء رقم ٣٠٢٨ لسنة ١٩٨٠ جنوب القاهرة الذى الزمه بأن يؤدى مبلغ ٥٥٢٠ جنيه للمطعون ضده وذلك على سند من بطلان أمر الأداء لصدوره من قاضى غير مختص . بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٣ قضت المحكمة بإلغاء الأمر . استأنف المطعون ضده الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٩١ لسنة ٩٨ ق طالباً بإلغاءه والحكم برفض التظلم . بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم وتأيد أمر الأداء . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقضه . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينمى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الثابت من أمر الأداء أنه صدر من رئيس المحكمة بصفته قاضياً للأمور الوقتية وقاضياً للتنفيذ ، ولم يصدر منه بصفته رئيساً للدائرة طبقاً للقانون ، فيكون قد صدر من قاضى غير مختص ، وإذا اعتبره الحكم المطعون فيه صحيحاً على سند من صدوره من رئيس بالمحكمة ، وأن ذكر الصفات من قبيل التزيد يكون معيباً بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كان رئيس المحكمة الذى أصدر أمر الأداء قد حدد فى ديباجة الأمر الصفة التى إسند إليها فى إصداره وهى « قاضى الأمور الوقتية وقاضى التنفيذ » فقد دل على أنه لم يذكر هذه الصفات

على سبيل الإضافة أو التزيد ، وإنما تحديداً للصفة التي إستند إليها في إصدار الأمر ، وبذلك لم يصدر منه بصفته رئيساً للدائرة طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون أمر الأداء قد صدر ممن لا يملك إصداره ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن قضاء محكمة أول درجة قد اقتصر على الحكم ببطالان أمر الأداء وهو مالا تستنفذ به المحكمة ولايتها بالنسبة للموضوع ، فإذا النعى في الاستئناف يتعين إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعها ، وإذا فصل الحكم المطعون فيه في الموضوع يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه إذا وقف قضاء محكمة أول درجة عند حد الفصل في الدفع الشكلي في الدعوى فإنها لا تكون قد إستنفذت ولايتها في الموضوع ، فإذا النعى حكمها فإنه يجب على محكمة ثاني درجة في هذه الحالة أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة لنظر الموضوع ، وإذا كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تنظر موضوع التظلم ، وإنما وقفت عند الغاء أمر الأداء لصدوره من قاضي غير مختص وهو قضاء منها في شكل هذا الأمر فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغاء هذا الحكم وتصلى للفصل في الموضوع دون أن يعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها يكون قد خالف القانون .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

ولما كان موضوع الاستئناف صالحاً للفصل فيه ، فإنه يتعين الحكم بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من الغاء أمر الأداء وأمرت المحكمة بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ، محمد مختار منصور ، محمد نبيل الهناوى و أحمد نصر الجندى .

(١٧٩)

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) اعلان « الاعلان للنيابة » • محكمة الموضوع « مسائل الواقع » •

كفاية التحريات التى تسبق الاعلان للنيابة . مرجعه ظروف كل واقعة على حده . خضوعه
لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

(٢) مسئولية « المسئولية التقصيرية : مسئولية المتبوع » . تعويض
التزام « انتقال الالتزام » •

وفاء المتبوع بالتعويض للمضروب . مؤداه . حله محل الأخير فى حقه وانتقاله إليه بما
يرد عليه من دفع . أثره . للتابع أن يتمسك فى مواجهة المتبوع بكافة الدفع التى كانت له قبل
المضروب طالما لم يكن خصما فى دعوى المضروب على المتبوع .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن كفاية التحريات التى تسبق
الإعلان للنيابة أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حده ، ويخضع لتقدير
محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المتبوع حين يوفى بالتعويض
للمضروب إنما يحل محل هذا الأخير فى نفس حقه فينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه
من دفع ، ومن ثم يكون للتابع - فى حالة الرجوع عليه - أن يتمسك فى
مواجهة المتبوع بكافة الدفع التى كان له أن يتمسك بها فى مواجهة المضروب
طالما لم يكن خصما فى الدعوى التى أقامها هذا المضروب على المتبوع .

الحکمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، تتحصل فى أن المطعون ضدها - شركة ... - أقامت الدعوى رقم ۱۱۲۹ لسنة ۱۹۸۰ مدنى كلى الإسكندرية على الطاعن طالبة الحكم بإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه وقالت بياناً لها إن الطاعن يعمل ملاحظاً بمحطة خدمة السيارات التابعة لها : وبتاريخ ۱۹۷۸/۱۱/۲۴ كلف المرحوم ... أحد العاملين تحت رئاسته بإصلاح سيارته الخاصة ، واثناء اصلاحها اشتعلت فيها النار وامسكت بذلك العامل الذى أصيب بعدة حروق أدت إلى وفاته فأقامت والدته دعوى التعويض رقم ۸۶۶ لسنة ۱۹۷۹ كلى الإسكندرية التى قضى فيها بإلزامها بمبلغ التى جنيه بإعتبارها مسؤولة عن خطأ تابعها . وإذ كان الطاعن هو المتسبب فى وقوع الحادث فقد أقامت الدعوى للحكم عليه بهذا المبلغ : بتاريخ ۱۹۸۱/۱/۱۲ حكمت المحكمة برفض الدعوى : إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ۱۷۴ لسنة ۳۷ ق طلبت الغاء والحكم بطلباتها : بتاريخ ۱۹۸۲/۶/۷ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعن بأن يؤدي للشركة المطعون ضدها مبلغ ۲۰۷۸ ج و ۷۲۰ م . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق للنقض وقدمت النيابة مذكرة وأبدت فيها رأى بنقضه : عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأياها :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال وفى بيانه يقول إن التحرى الجاد عن موطن المعلن إليه الذى

ينتهى بعدم الاستدلال عليه ويجيز الإعلان للنيابة ليس من عمل المحضر وإنما هو من إرشاد طالب الإعلان وبحته الدقيق فلا يعتبر رد المحضر ورقة الإعلان لعدم بيان اسم الشارع ورقم المنزل من قبيل التحري عن الموطن ولا يجيز إعلانها للنيابة . وإذ قضى الحكم برفض الدفع المبدى منه ببطلان إعلانه بصحيفة لإفتتاح الدعوى للنيابة لعدم القيام بتحريات كافية عن موطنه على سند من مجرد القول بأن سبق عدم استدلال المحضر على منزله وعدم وجود من يرشد عنه يعتبر تحرياً كافياً عن موطنه ويجيز إعلانه بتلك الصحيفة للنيابة ، فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر يرجع فيه لظروف كل واقعة على حدة ويخضع لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها في ذلك على أسباب سائغة وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع المبدى من الطاعن ببطلان إعلانه بصحيفة لإفتتاح الدعوى على سند من ثبوت إقامته بذات العنوان الذي أوردته الشركة المطعون ضدها بتلك الصحيفة وأن افادة المحضر في الإعلان السابق بعدم استطاعته الاستدلال على هذا العنوان وعدم وجود من يرشد عنه تعتبر بمثابة تحريات كافية تحول للشركة توجيه الإعلان للنيابة وهي أسباب سائغة تكفي رداً على الدفع ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينهه الطاعن بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع الدعوى أمام محكمة الاستئناف بعدم وقوع خطأ منه وبالتالي إنتفاء مسئوليته عن الحادث ، إلا أن الحكم قضى عليه بالمبلغ المحكوم به على سند من أن الشركة المطعون ضدها التزمت به بإعتبارها متبوعة له ومسئولة عنه بموجب الحكم الصادر عليها في الدعوى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٩ كلى الإسكندرية ، وإذ لم يكن هو طرفاً في الخصومة

الصادر فيها ذلك الحكم . ولم يبين الحكم المطعون فيه ماهية الخطأ الذي ارتكبه فإنه ، فضلاً عن قصوره يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المتبوع حين يوفى بالتعويض للمضروب إنما يحل محل هذا الأخير في نفس حقه فينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع ومن ثم يكون - للتابع - في حالة الرجوع عليه - أن يتمسك في مواجهة المتبوع بكافة الدفع التي كان له إن يتمسك بها في مواجهة المضروب طالما لم يكن خصماً في الدعوى التي أقامها هذا المضروب على المتبوع وإذا كان الثابت أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم وقوع خطأ منه وبالتالي إنتفاء مسئوليته عن الحادث فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الدفاع - رغم أنه جوهري يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى وقضي على الطاعن بالبلغ الذي سبق الحكم به للمضروب على الشركة المطعون ضدها على سند من مجرد القول بأنه يحق للشركة أن ترجع على تابعها طالما أنها أوفت بكامل التعويض المقضي به يكون معيباً بمخالفة القانون الذي جره إلى القصور بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ، محمد مختار منصور ، أحمد نصر الجندى وريمون فهم إسكندر

(١٨٠)

الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ القضائية :

- (١) نقض «الوكالة في الطعن» • وكالة «التوكيل في الطعن بالنقض» •
محاماه « التوكيل بالخصومة : في الطعن بالنقض » •

وجوب إيداع التوكيل الصادر من الطاعن إلى محاميه الموكل في الطعن وإلا كان غير مقبول
مادة ٢٥٥ مرافعات . إقامة الطاعنة الطعن عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها . لازمه . صدور
التوكيل منها ، عن نفسها وبصفتها . لا يغني عن ذلك التوكيل الصادر منها شخصياً إلى ذلك المحامي .

- (٢) ملكية « انتقال الملكية » • تسجيل • شهر عقارى • بيع « انتقال
الملكية » • التصاق •

الملكية في بيع العقارات . عدم إنتقالها إلى المشتري إلا بتسجيل عقده أو الحكم الصادر بصحة
وتفاده والتأشير بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى . البناء الذى يقيمه مشتري الأرض بعقد
غير مسجل . إنتقال ملكيته بالتصاق إلى المشتري الآخر الذى سجل عقده .

١ - أوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن بالنقض
أن يودع سند توكيله محاميه الموكل في الطعن ، وإلا كان الطعن غير مقبول .
ولما كان الطعن المائل قد أقيم من الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها ،
بما لازمه ، أن يكون التوكيل صادراً منها عن نفسها وبصفتها إلى محامها ،
ولا يغني عن ذلك تقديمها توكيلاً صادراً منها شخصياً إلى ذلك المحامي .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الملكية في بيع العقارات لا تنتقل
إلى المشتري إلا بتسجيل عقده أو الحكم الصادر بصحته وتفاده والتأشير

منطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى . وإذ كان الثابت ... أن مورث الطاعنة قد سجل سند شرائه للأرض المقام عليها البناء موضوع النزاع فتملكها - دون المطعون ضده الذي لم يسجل عقد شرائه أو يؤشر بمنطوق الحكم الصادر بصحته ونفاذه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى ومن ثم لم يملكها ، فإن البناء الذي أقامه عليها هذا الأخير يصبح ملكاً لمورث الطاعنة بحكم الالتصاق .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصياً على أولادها ... و... و... قصر المرحوم ... وآخرين أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٦/١٧٦٤ مدني كلى بنها على المطعون ضده طالبين الحكم بثبيت ملكيتهم للمباني القائمة على قطعة الأرض الميينة بصحيفة الدعوى وتعويض مقداره خمسة آلاف جنيه . وقالوا شرحاً لدعواهم إن مورثهم قد اشترى تلك الأرض بعقد صدر حكم بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٢ مدني كلى مصر وتأشروا به على هامش تسجيل الصحيفة وقدم أقام المطعون ضده على الأرض البناء محل الدعوى على سند من شرائه لها بعقد آخر صدر حكم بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٩٧٨/٢٤٦ ومجل صحيفة . ولما كانت الملكية لم دون المطعون ضده فقد أقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم . بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٠ قضت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا (مأمورية بنها) بالإستئناف رقم ٤٥٧ لسنة ١٣ ق طالبة الغاء والحكم بطلباتها . بتاريخ ١٩٨٢/٤/٧ قضت بالتأييد . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة بصفتها ورفضه موضوعاً . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعة بصفتها وصياً على أولادها قصر المرحوم فهو في محله ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن أن يودع سند توكيله محاميه الموكل في الطعن وإلا كان الطعن غير مقبول ، وكان الطعن المائل قد أقيم من الطاعة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها ، بما لازمه أن يكون التوكيل صادراً منها عن نفسها وبصفتها إلى محامها ، ولا يغني عن ذلك تقديمها توكيلاً صادراً منها شخصياً إلى ذلك المحامي ، لما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم وحتى قفل باب المرافعة في الطعن سوى توكيلاً صادراً منها شخصياً دون صفتها المذكورة إلى المحامي الذي أودع صحيفة الطعن فإن الطعن منها بصفتها وصية يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن - بالنسبة للطاعة شخصياً - إسترفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن مما تنعاه الطاعة بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحرق العينية لا تنتقل إلا بالتسجيل ، وإذا سجل مورثها عقد شرائه للأرض ، دون أن يسجل المطعون ضده سند شرائه فإنه لا يكون ثمة مفاضلة بين العقدين ، ويكون البناء الذي أقامه المطعون ضده ملكاً للطاعة وإذا خالف الحكم المطعون هذا النظر وقضى برفض دعواها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الملكية في بيع العقارات لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل عقده أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه والتأشير بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى وكان الثابت من الأوراق أن مورث الطاعة قد سجل سند شرائه للأرض المقام عليها البناء موضوع النزاع فتملكها - دون المطعون ضده الذي لم يسجل عقد شرائه أو يؤشر بمنطوق الحكم الصادر بصحته ونفاذه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى ومن ثم لم يملكها ، فإن البناء الذي أقامه عليها هذا الأخير يصبح ملكاً لمورث الطاعة بحكم الالتصاق وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض دعوى الطاعة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٦ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وحضوية السادة المستشارين :
 محمود أبيل البناوى ، أحمد نصر الجندي ، د . محمد بهاء الدين باشات وريمون فهم .

(١٨١)

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٥٢ القضائية :

استئناف « ميعاد الاستئناف ، شكل الاستئناف » • اعلان •

نظام عام •

(١) ميعاد الاستئناف . بدء سريانه . م ٢١٣ مرافعات . صدور الحكم الابتدائي بناء على غش أو ورقة حكم بتزويرها أو أقر به فاعله . مؤداه . م ٢٢٨ مرافعات . على المحكمة الاستئنافية التحقق من وقوع الغش وأثره في الحكم ووقت ظهوره للفصل في شكل الاستئناف . لا محل لبحث تزوير الورقة التي قام عليها الحكم المستأنف عند الفصل في شكل الاستئناف عند عدم الإقرار بالتزوير من مرتكبه . حلة ذلك .

(٢) تعدد الخصم لإخفاء قيام الخصومة عن خصمه للحيلولة دون مثوله في الدعوى وإبداء دفاعة فيها . من قبيل الغش - متى صدر الحكم على هذا الخصم في غيبته . م ٢٢٨ مرافعات .

١ - يدل النص في المادتين ٢١٣ و ٢٢٨ من قانون المرافعات على أن الأصل أن يبدأ سريان ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائي أو من تاريخ إعلانه إلى المحكوم عليه في الحالات المحددة بالمادة ٢١٣ سالفه الذكر ، وذلك ما لم يكن هذا الحكم صادراً ببناء غش وقع على الخصم أو بناء على ورقة حكم بتزويرها أو أقر به فاعله ، فلا يبدأ سريان ميعاد الاستئناف عندئذ إلا من وقت ظهور الغش للمحكوم عليه أو من تاريخ إقرار فاعل التزوير بإرتكابه أو صدور حكم بثبوتة .

٢ - ولئن كان استئناف الحكم في هاتين الحالتين - يطرح حتماً - على المحكمة الاستئنافية الغش المدعى به بما يوجب عليها التحقيق من وقوعه وأثره في الحكم ووقت ظهوره توحيلاً لتحديد بدء سريان ميعاد الاستئناف إلا أن الفصل في شكل الاستئناف لا يتسع - عند عدم الإقرار بالتزوير من مرتكبه -

لإثبات تزوير الورقة التي قام عليها الحكم المستأنف ، إذ لا ينتج في إثباته سوى سبق صدور حكم بالتزوير في دعوى أخرى ، وهو أمر متعلق بالنظام العام .

٣ - تعمد الخصم إخفاء قيام الخصومة عن خصمه للحيلولة دون مثوله في الدعوى وإبداء دفاعه فيها ، يعد من قبيل الغش في حكم المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات متى صدر الحكم الابتدائي على هذا الخصم في غيبته .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٨٦٠٦ سنة ١٩٧٧ مدني كلي شمال القاهرة على الطاعنة طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٧/٦/٢٠ المتضمن بيع الطاعنة لها كامل أرض وبناء العقار المبين به وبصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ٥١٤٧ ج و ٥٠٠ م والتسليم ، وقالت بياناً لها إن الطاعنة باعتها هذا العقار بموجب ذلك العقد وأنها لم تنفذ التزامها بنقل الملكية وبالتسليم ، بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢١ قضت المحكمة للمطعون ضدها بطلباتها ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٢٧٩ سنة ٩٥ ق طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى وأقامت إستئنافها على أن الحكم المستأنف صدر بناء على ورقة مزورة وعلى غش وقع من المطعون ضدها فلا يبدأ ميعاد سقوط الحق في استئنافه إلا من تاريخ ظهور الغش أو ثبوت التزوير ، وبتقرير في قلم الكتاب أدعت الطاعنة تزوير بصمة الختم المنسوبة لها على عقد البيع ، بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ قضت المحكمة قبل الفصل في شكل الاستئناف بإحالة الإدعاء بالتزوير إلى التحقيق وبعد أن سمعت

الشهود قضت بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١ برفض الإدعاء بالتزوير ثم قضت بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠ بسقوط الحق في الاستئناف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب السادس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور ، وفي بيانه تقول إنها اقامت إستئنافها على أن الحكم المستأنف صدر بناء على غش من المطعون ضدها إذ عمدت إلى إعلانها بصحيفة الدعوى وإعادة إعلانها بها وإعلانها بالحكم المستأنف في موطنها بالقاهرة رغم علمها بغيبائها خلال هذه الفترة عن هذا الموطن لوجودها مع زوجها بالخارج فأعلنت بها مع جهة الإدارة لغلط المسكن ، وإنها إستهدفت بذلك عدم علمها بقيام الدعوى وحرمانها من إبداء دفاعها فيها ، وأن الحكم المستأنف صدر بناء على هذا الغش في غيبتها فلا يبدأ ميعاد إستئنافه إلا من وقت علمها بالغش الذي لم تعلم به إلا عند إستئنافها بالحكم ، ولكن الحكم المطعون فيه إذا أغفل الرد على هذا الدفاع وقضى بسقوط الحق في الاستئناف على سند من أن إعلانها بالحكم المستأنف في موطنها المبين بعقد البيع يبدأ به ميعاد الاستئناف وهو مالا يصلح رداً عليه يكون معنياً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن « يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك » ، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف على الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب كما يبدأ الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب إنقطاع الخصومة وصدر الحكم دون إختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة

أو زالت صفته ، وفي المادة ٢٢٨ منه على أن : إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة فلا يبدأ ميعاد استئنافه إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بشبوته ، يدل على أن الأصل أن يبدأ سريان ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائي أو من تاريخ إعلانه إلى المحكوم عليه في الحالات المحددة بالمادة ٢١٣ سالفه الذكر ، وذلك ما لم يكن هذا الحكم صادراً بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة حكم بتزويرها أو أقر به فاعله فلا يبدأ سريان ميعاد الاستئناف عندئذ إلا من وقت ظهور الغش للمحكوم عليه أو من تاريخ إقرار فاعل التزوير بإرتكابه أو صدور حكم بشبوته ، ولئن كان استئناف الحكم في هاتين الحالتين يطرح حتماً على المحكمة الاستئنافية الغش المدعى به بما يوجب عليها التحقق من وقوعه وأثره في الحكم ووقت ظهوره توصلنا لتحديد بدء سريان ميعاد الاستئناف إلا أن الفصل في شكل الاستئناف لا يتسع - عند عدم الإقرار بالتزوير من مرتكبه - لإثبات تزوير الورقة التي قام عليها الحكم المستأنف إذ لا ينتج في إثباته سوى سبق صدور حكم بالتزوير في دعوى أخرى وهو أمر متعلق بالنظام العام ، لما كان ذلك وكان تعمد الخصم إخفاء قيام الحصومة عن خصمه للحيلولة دون مثوله في الدعوى وإبداء دفاعه فيها بعد من قبيل الغش في حكم المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات سالفه البيان متى صدر الحكم الابتدائي على هذا الخصم في خيئته ، وكانت الطاعنة قد أقامت استئنافها على أن الحكم المستأنف صدر بناء على غش من المطعون ضدها بأن استهدفت عدم علمها بقيام الحصومة فعمدت إلى توجيه إعلان صحيفة الدعوى والحكم المستأنف إليها في موطنها بالقاهرة منتبهة فرص غيابها عن هذا المرطن خلال تلك الفترة وذلك للحيلولة دون مثولها في الدعوى وإبدائها دفاعها فيها وتمسكت الطاعنة بأن ميعاد الاستئناف لا يبدأ سريانه إلا من وقت علمها بالغش الذي لم تعلم به إلا عند استئنافها الحكم ، وهو منها دفاع قد يتغير به - إن صح - وجه الرأي في شكل الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل بحث هذا الدفاع وأقام قضاءه بسقوط الحق

في الاستئناف على مالا يصلح رداً عليه لمجرد القول برفعه بعد إنقضاء ميعاده الذي بدأ سريانه من تاريخ إعلان الطاعة بالحكم المستأنف في موطنها يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه ، لما كان ذلك وكان ادعاء الطاعة تزوير عقد البيع الذي إنبنى عليه الحكم المستأنف توصيلاً لإثبات تزويره وإنفتاح ميعاد الاستئناف بالنسبة له - تبعاً لذلك هو منها - على ما سلف بيانه - دفاع غير مقبول ، فإن ما قضى به الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٦ من قبول الإدعاء بالتزوير توصيلاً للفصل في شكل الاستئناف رغم أنه دفاع قد يتعلق أيضاً بموضوع الاستئناف ، يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه وإعتبار الحكم الصادر في موضوع الإدعاء بالتزوير بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١ ملغياً عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن الموجهة إليه .

جلسة ٩ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد المرمي محمد فتح الله نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين : وليم رزق بلوى ، عبد السلام خطاب ، محمد لطفى السيد وعبد الله حنى .

(١٨٢)

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٤ القضائية :

• تركة • ارث •

الوارث . إعتبار من حكم الغير في التصرفات الماسة بحقه في التركة من طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث . حقه في الطعن على تصرف المورث وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق . لا يحول دون ذلك أن تكون نصوص التصرف دالة على التنجيز .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الوارث لا يعتبر قائماً مقام مورثه في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث ، بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق لأنه في هذه الصورة لا يستمد حقه من المورث وإنما من القانون مباشرة ولا تقف نصوص العقد وعباراته الدالة على تنجيز التصرف مهما كانت صراحته حائلاً دون هذا الإثبات :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الأول بصفته أقام الدعوى رقم ٣١٤٦

سنة ١٩٧٩ مدني كلى المنيا على الطاعنين والمطعون ضدها الثانية للحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٣/٩/١٩٧٩ والمتضمن بيع مورثة طرفي الدعوى إليه بصفته وليا طبيعياً على بناته منزلا مساحته ٢٠٠ متر مربع وقطعة أرض زراعية مساحتها ١٥ ط و ١١ من والمبين الحلود بالعقد والصحيفة مقابل ثمن قدره ٩٧٠ جنيها والتسليم وحكمت المحكمة له بطلباته . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٧ سنة ١٨ ق بني سويف - مأمورية المنيا - والتي قضت بتاريخ ١٢/١/١٩٨٤ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وقالوا بياناً لذلك ، أنهما قد دفعا ببطلان العقد المطلوب صحته ونفاذه بالنسبة للمنزل لأنه مشوب بالتحايل على أحكام الإرث التي هي من النظام العام لكونه تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت وركنا في إثباته إلى كافة طرق الإثبات كما تمسكا في مذكرتهما بنديب خبير لتحقيق الصورية وإستدلا على ذلك بالإقرار المؤرخ ٢٦/١٠/١٩٧٩ والذي بموجبه تم تقسيم تركة المورثة وإذ حجب الحكم نفسه عن تحقيق هذا الدفاع على مجرد القول بأنه بصدور البيع من المورثة فإن المبيع يكون قد خرج من تركتها وأن عقد القسمة لا يحتاج به القصر - المشتريات - لما فيه من ضرر بالنسبة لمن فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله - لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن الوارث لا يعتبر قائماً مقام مورثة في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الإرث ، بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق لأنه في هذه الصورة لا يستمد من المورث حقه وإنما من القانون مباشرة ولا تقف نصوص العقد وعباراته الدالة على تنجيز التصرف مهما كانت صراحتها حائلا

دون هذا الإثبات . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين قد طعنا أمام محكمة الاستئناف على التصرف الصادر من مورثتهما بتاريخ ١٣/٩/١٩٧٩ والتي^٤ رفعت الدعوى بطلب صحته ونفاذه بأنه وإن كان في ظاهره بيعاً منجزاً إلا أنه في حقيقته وصية مضافة إلى ما بعد الموت قصد به التحايل على أحكام الإرث وذلك بالنسبة للمنزل ودلوا على ذلك بالإقرار المؤرخ ٢٦/١٠/١٩٧٩ والذي بموجبه تم تقسيم تركة المورثة على ورثتها وطلبوا ندب خبير فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في قضائه بصحة ونفاذ العقد المطعون عليه إلى ما حواه من نصوص صريحة دالة على تنجيذه وأى انقسام في التركة من المطعون ضده الأول بصفته الشخصية لا يسرى في حق قاصراته المتصرف إليهن رغم أن هذه النصوص الصريحة لا يجوز محاجة الوارث بها إذا ما طعن على العقد بأنه في حقيقته وصية إلا إذا فشل في إثبات صحة هذا الطعن ومتى كان ما يريد الوارث إثباته هو أن هذه النصوص وإن كانت في ظاهرها تدل على تنجيز التصرف إلا أنها لا تعبر عن الحقيقة وأنه إنما قصد بها الإحتيال على أحكام الميراث . متى كان ذلك وإذا أغفل الحكم المطعون فيه إيراد دفاع الطاعنين سالف الذكر وتمسكهما بנדب خبير لتحقيقه رغم أثر ذلك على تكوين الرأي في الدعوى من أن العقد المطلوب صحته ونفاذه قصد به التحايل على أحكام الإرث وطلباً لتحقيقاً لذلك ندب خبير فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٥

بريامة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
لمستشارين : محمود مصطفى سالم ، أحمد طارق البابل ، شمس ماهر وأحمد زكي غرابه .

(١٨٣)

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ ، ٢) عمل « العاملون بالقطاع العام : نقل العامل » .

١ - نقل العاملين شاغلوا الوظائف حتى المستوى الأول إلى خارج الشركة . فتوط
برئيس مجلس الإدارة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين . شرطه . ألا يفوت النقل على
العامل دوره في الترقية . الإعفاء من هذا الشرط . مناطه . م ٢٦ ق ٦١ / ١٩٧١ .

٢ - صدور قرار من الوزير بنقل العامل إلى خارج الشركة في الحالات التي ناط فيها المشرع
برئيس مجلس الإدارة سلطة إصداره بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين . أثره . إعتبار
القرار صادراً عن لا يملك إصداره . تنفيذ القرار المخالف لا يصحح ما شابه من بطلان عند
إصداره .

١ - لما كان الشارع قد ناط في المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى -
برئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام سلطة نقل العاملين بالشركة الذين
يشغلون الوظائف حتى المستوى الأول بموجب قرار يصدره بعد عرض الأمر
على لجنة شئون العاملين إذا كان النقل إلى خارج الشركة كما ناط بالوزير
المختص سلطة نقل العاملين الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا إذا كان
خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية واشترط لصحة القرار في جميع الحالات
ألا يفوت النقل على العامل دوره في الترقية إلا إذا كان النقل بناء على طلب
العامل أو بموافقته أو من الحالات التي نص القانون على أن يصدر به قرار
من الوزير المختص .

٢ - لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يشغل وظيفة دون وظائف المستوى الأول في الشركة المطعون ضدها الأولى عندما صدر قرار المطعون ضده الثاني بنقله إلى خارج الشركة وكانت هذه الحالة ليست من الحالات التي ناطت فيها المادة ٢٦ من نظام العاملين المشار إليه بالوزير المختص سلطة نقل العاملين إلى خارج الوحدات الاقتصادية التي يعملون بها وإنما تندرج ضمن الحالات التي عهدت فيها هذه المادة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة نقل العاملين إلى خارج الوحدات الاقتصادية بموجب قرار يصدره بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين بالشركة فإن قرار نقل الطاعن يكون قد صدر ممن لا يملك إصداره، وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تنفيذ قرار النقل الصادر بالمخالفة لأحكام المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يصحح ما شابه من بطلان عند إصداره، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على قيامه بتنفيذ قرار نقله رغم صدوره ممن لا يملك صلاحية إصداره فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن يستوفي أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق [الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣ سنة ١٩٧٨ عمال كلى طنطا طالباً بالحكم بإلغاء قرار المطعون ضده الثاني الصادر في ١٩٧٥/٦/٣ بنقله من الشركة المطعون ضدها الأولى إلى شركة مصر شين الكوم للغزل والنسيج وقال بيانا لها أنه كان يعمل بالشركة المطعون ضدها بإحدى وظائف الفئة التاسعة وصدر قرار نقله من وزير الصناعة المطعون ضده الثاني رغم أنه لا يملك صلاحية إصداره فأقام دعواه بطلبه سالف البيان، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٩

قضت المحكمة بإجابة الطاعن إلى طلبه . إستأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ۱۱۹ سنة ۲۸ قضائية حيث قضت في ۱۲/۲/۱۹۸۰ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إن المادة ۲۶ من القانون رقم ۶۱ لسنة ۱۹۷۱ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام جعلت أمر نقل العاملين شاغلي الوظائف حتى المستوى الأول من سلطة رئيس مجلس إدارة الشركة . بعد العرض على لجنة شئون العاملين وأنه تمسك في دفاعه بأنه من هؤلاء العاملين وأن وزير الصناعة غير مختص بإصدار قرار نقله إلا أن الحكم المطعون فيه رفض دعواه إستناداً إلى قيامه بتنفيذ هذا القرار مما يكون معه مشوباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان الشارع قد ناط في المادة ۲۶ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ۶۱ لسنة ۱۹۷۱ المنطبق على واقعة الدعوى برئيس مجلس إدارة شركة القطاع العام سلطة نقل العاملين بالشركة الذين يشغلون الوظائف حتى المستوى الأول بموجب قرار يصدره بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين إذا كان النقل إلى خارج الشركة كما ناط بالوزير المختص سلطة نقل العاملين الذين يشغلون وظائف الإدارة العليا إذا كان النقل إلى خارج المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وإشترط لصحة القرار في جميع الحالات ألا يفوت النقل على العامل دوره في الترقية إلا إذا كان النقل بناء على طلب العامل أو بموافقة أو من الحالات التي نص القانون على أن يصدر به قرار من الوزير المختص - وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن كان يشغل وظيفة دون وظائف المستوى الأول في

الشركة المطعون ضدها الأولى عندما صدر قرار المطعون ضده الثاني بنقله إلى خارج الشركة وكانت هذه الحالة ليست من الحالات التي ناطت فيها المادة ٢٦ من نظام العاملين المشار إليه بالوزير المختص سلطة نقل العاملين إلى خارج الوحدات الاقتصادية التي يعملون بها وإنما تندرج ضمن الحالات التي عهدت فيها هذه المادة إلى رئيس مجلس إدارة الشركة نقل العاملين إلى خارج الوحدات الاقتصادية بموجب قرار يصدره بعد عرض الأمر على لجنة شؤون العاملين بالشركة فإن قرار نقل الطاعن يكون قد صدر ممن لا يملك إصداره وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تنفيذ قرار النقل الصادر بالمخالفة لأحكام المادة ٢٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يصحح ما شابه من بطلان عند إصداره ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على قيامه بتنفيذ قرار نقله رغم صلوره ممن لا يملك صلاحية إصداره فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف :

جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٨٥

برياعة السيد المستشار / د. جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمود مصطفى سالم ، أحمد طارق البابل ، شمس ماهر وأحمد زكي غرابية .

(١٨٤)

الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٤ القضائية :

تأمينات اجتماعية « التأمين على اصحاب الأعمال : معاش الشيخوخة
والعجز والوفاة » .

تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . سريانه على بعض اصحاب الأعمال . مناطه . المادة الأولى
من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ . الطالب الذى يقدمه المؤمن عليه مجرد وسيلة لإخطار الهيئة ببعض
البيانات الخاصة بالمؤمن عليه وبالفئة التى يختارها لأداء الاشتراكات وحساب المستحقات التأمينية
على أساسها . عدم تقديم هذا الطلب . أثره . حساب الاشتراكات وحصر المستحقات
وفقاً لفئة الدنيا .

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان
بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض
اصحاب الأعمال - الذى يحكم واقعة الدعوى - والمادة الثانية من ذات القانون
أن سريان أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المقررة بقانون
التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض اصحاب
الأعمال منوط بتحقيق الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ وحدها دون غيرها وأن الطالب الذى يقدمه المؤمن
عليه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بناء على نص الفقرة الثانية من المادة
الثانية من هذا القانون ليس شرطاً لسريان أحكام التأمين وإنما هو مجرد وسيلة
لإخطار الهيئة ببعض البيانات الخاصة بالمؤمن عليه وبالفئة التى يختارها
لأداء الاشتراكات وحساب المستحقات التأمينية على أساسها . فإذا إستوفى

المؤمن عليه من أصحاب الأعمال الشروط المنصوص عليها في المساده الأولى من القانون وقدم الطلب إلى الهيئة متضمناً الفئه التي إختارها ، وكانت هذه الفئه داخلة في نطاق الحدين الأدنى والأقصى المنصوص عليهما في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون تعين سداد الاشتراكات وصرف المستحقات التأمينية وفقاً لها ، وإذ لم يقدم هذا الطلب حسب الاشتراكات وفقاً للفئه الدنيا وصرفت المستحقات طبقاً للمادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي أحالت إليها المادة ١٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ ويكون من حق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن ترجع على المؤمن عليه أو ورثته بجميع الاشتراكات المقررة وفوائد تأخيرها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها ... و... و... و... وقصر المرحوم ... أقامت على الطاعنة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الدعوى رقم ١٥٩٣ لسنة ١٩٧٨ عمال كلي إسكندرية ، وطلبت الحكم بإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليها معاشاً شهرياً مقداره ١١٠ ج اعتباراً من ١٨/٣/١٩٧٧ والتأمين الإضافي ومنحة الوفاة وقالت بياناً لها ان مورثها المرحوم ... كان من بين أرباب الأعمال ومنذ ١٩٧٣/١١/١ إشتراك لدى الهيئة الطاعنة في تأمين أصحاب الأعمال طبقاً لأقصى الفئات ، وإذ توفي بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٧ وإمتنعت الطاعنة عن صرف مستحققاتها التأمينية فقد أقامت الدعوى بطلباتها آنفة البيان وبتاريخ ١٣/٥/١٩٧٩ حكمت المحكمة بندب خبير في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت

بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٩ برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٦ سنة ٣٨ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٢/١١/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة المأمورية إلى الخبير لإستكمالها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلي حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٨ بأحقية المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها لمعاش شهرى مقداره ٥٠ جنيه إعتباراً من ١٩٧٥/٣/١ وبإلزام الطاعنة بأن تدفع لها تأميناً إضافياً قيمته ١٥٠٠ ج ورفض ما عدا ذلك من الطلبات ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت فى الأوراق ، وفى بيان ذلك تقول إنه لما كان مورث المطعون ضدها المرحوم ... لم يشترك فى التأمين عن أصحاب الأعمال عن نشاطه فى تصدير الحاصلات الزراعية والحيوانية ومنتجاتها ومشتقاتها وإنما اشترك عن نشاطه فى النقل والشحن والتفريغ ، وكان نشاط النقل والشحن والتفريغ لا تسرى عليه أحكام هذا التأمين لعدم خضوعه لشروط القيد فى السجل التجارى ومن ثم لا تستحق المطعون ضدها معاشاً أو تأميناً إضافياً بناء على هذا الاشتراك - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لها بالمعاش والتأمين الإضافى طبقاً للفئة التى اشترك بها المورث عن هذا النشاط ، وذلك على أساس نشاطه فى تصدير الحاصلات الزراعية والحيوانية ومنتجاتها ومشتقاتها ، ودون الثبوت من سداده ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة أو ستة اشتراكات شهرية منقطعة كما توجب ذلك المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى أحالت إليها المادة العاشرة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على بعض أصحاب الأعمال ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب وخالف الثابت فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض أصحاب الأعمال - الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه (تسرى أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أصحاب الأعمال الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية : ١ - أن يكونوا ممن يزاولون نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو في مجال الخدمات ويخضعون لشرط القيد في السجل التجارى ... وتنص المادة الثانية من ذات القانون على أن (تستحق الاشتراكات الشهرية بالقيمة المحددة بالجدول رقم (١) المرفق طبقاً للفئات التى يختارها المؤمن عليه لأداء الاشتراك على أساسها لأول مرة بشرط ألا تقل عن الفئة الأولى المبين بهذا الجدول ويقدم طلب المؤمن عليه بهذا الاختيار كتابة إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية على النموذج الذى تعده لهذا الغرض ، وتؤدي الاشتراكات إلى الهيئة بالشروط والأوضاع وفي المواعيد المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه) وكان مؤدى ذلك أن سريان أحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة المقررة بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على بعض أصحاب الأعمال منوط بتحقيق الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٣ وحدها دون غيرها وأن الطلب الذى يقدمه المؤمن عليه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بناء على نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون ليس شرطاً لسريان أحكام التأمين وإنما هو مجرد وسيلة لإخطار الهيئة ببعض البيانات الخاصة بالمؤمن عليه وبالفئة التى يختارها لأداء الاشتراكات وحساب المستحقات التأمينية على أساسها فإذا إستوفى الشروط المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون وقدم الطلب إلى الهيئة متضمناً الفئة التى اختارها وكانت هذه الفئة داخلة في نطاق الحدين الأدنى والأقصى المنصوص عليها في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون تعين سداد الاشتراكات وصرف

المستحقات التأمينية وفقاً لها ، وإذا لم يقدم هذا الطلب حسب الاشتراكات وفقاً للفئة الدنيا وصرفت المستحقات طبقاً للمادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي أحالت إليها المادة ١٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ ويكون من حق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أن ترجع على المؤمن عليه أو ورثته بجميع الاشتراكات المقررة وفرائد تأخيرها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن مورث المطعون ضدها المرحوم كان يزاول نشاطاً تجارياً خاضعاً لشرط القيد في السجل التجاري هو تصدير الحاصلات الزراعية والحيوانية ومنتجاتها ومشتقاتها ، وإستوفى باقي الشرائط التي تتطلبها المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ واختار الفئة القصوى المبينة بالجدول رقم (٥) المرفق بهذا القانون ، فإنه يكون خاضعاً لأحكام التأمين أعلى أصحاب الأعمال التي انتظمها ويتعين حساب الاشتراكات وصرف المستحقات التأمينية للمطعون ضدها وفقاً لهذه الفئة ولا ينال من ذلك أن الطلب تضمن نشاطاً مغايراً لا يخضع لأحكام التأمين على أصحاب الأعمال لأن الطلب ليس شرطاً لسريان هذه الأحكام وإنما هو مجرد وسيلة لإخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ببعض البيانات عن المؤمن عليه والفئة التي اختارها ليعامل على أساسها ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه على غير أساس .

جلسة ١١ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد وحسين محمد حسن .

(١٨٥)

- الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٠ القضائية « أحوال شخصية »
- (١ - ٢) وقف « تدخل النيابة في قضايا الوقف »
- « هيئة الأوقاف »

(١) وجوب تدخل النيابة في قضايا الوقف . م ١/٢ ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . رهين بأن يكون النزاع متعلقاً بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالإستحقاق فيه أو بتغير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت .

(٢) مجلس إدارة هيئة الأوقاف له أن يفوض رئيس الهيئة في بعض اختصاصاته بشأن بدل وإستبدال وإستثمار الأعيان الموقوفة . م ٣ ق ٨٠ لسنة ١٩٧١ .

١ - تدخل النيابة العامة في قضايا الوقف طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ليس واجب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا في الدعاوى المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالإستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت مما يعتبر من المسائل المتعلقة بالوجود القانوني للوقف .

٢ - لما كانت الفقرة الثانية من المادة السابعة من قانون الهيئات العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تجيز - كأصل عام - لمجلس إدارة الهيئة العامة أن يعهد إلى لجنة من أعضائه أو إلى رئيسه أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ لا تحظر على مجلس إدارة هذه الهيئة - خلافاً لذلك الأصل - أن يفوض رئيسه في بعض اختصاصاته بالنسبة للبدل والإستبدال والإستثمار ، وكان المحكم

المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة بيع العقار المستبدل بالمزاد العلني للمطعون عليهما على سند مما إستخلصه من تقرير الحبير المتدب في الدعوى من أن رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المفوضة في إعتناء إجراءات البيع طبقاً للمادة ١٤ من لائحة الاستبدال والاستثمار لأعيان الوقف التي وافق عليها مجلس الإدارة قد أعتمد مرمى مزاد بيع ذلك العقار على المطعون عليهما واتبعت بعد ذلك باقى الإجراءات من مطالبة المطعون عليهما بدفع باقى الثمن واستخرج كشف المساحة لتقديمه إلى الشهر العقارى ، وكان هذا من الحكم استخلاصاً سائغاً لإعتناء الجهة المختصة بهيئة الأوقاف لمرمى مزاد بيع العقار المستبدل ، وتطبيقاً صحيحاً للقانون على واقعة الدعوى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ،

من حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٢٣٩٣ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنين للحكم بصحة ونفاذ محضر مرمى المزاد المؤرخ ١٩٧٤/٥/٢٠ المتضمن رسو مزاد بيع المنزل المبين بصحيفة الدعوى عليهما والتسليم ، وقالوا بياناً لدعواهما إن هيئة الأوقاف المصرية (الطاعنة الأولى) أشهرت عن بيع بالمزاد العلني لإستبدال بعضى العقارات الموقوفة وقفاً خيرياً ومنها منزل النزاع بشن أسامى قدره ٤ ' جنيهاً للمتر الواحد وعقدت جلسة المزاد فى ١٩٧٤/٥/١٠ وفيها رسا المراد عليهما بواقع ١٧ جنيهاً للمتر الواحد ووافقت الهيئة فى ١٩٧٤/٥/٢١ على إعتناء هذا البديل وأخطرتهم بذلك فى ١٩٧٤/٦/٨ وإذ امتنعت والطاعن الثانى عن تسليمها العقار وتسجيل

إجراءات شهر ملكيته بمقولة أنها قررت في ١٩٧٥/٢/٣ عدم الموافقة على رسو المزاد عليهما لضالة السعر الذي رسا به فقد اقاما الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٦ حكمت المحكمة بصحة عقد مرسى المزاد المؤرخ ١٩٧٤/٥/٢٠ والمصدق عليه بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢١ الراسى على المدعين (المطعون عليهما) والمتضمن رسو مزاد بيع المنزل الكائن بدائرة قسم الوايلى الموضح الحلدو والمعام بصحيفة الدعوى على أساس ثمن المتر ١٧ جنياً وتسليمه لها . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣١٣٨ لسنة ٩٣ ق القاهرة . نذبت محكمة الاستئناف خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٧٩/١١/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك يقولان إن النزاع فى الدعوى إذ دار حول مسألة أولية تتعلق بصحة إستبدال عين موقوفة مما كانت تختص به دوائر التصرفات بالمحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فقد كان يتعين على النيابة العامة طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أن تتدخل فى النزاع لتبدي رأياها فيه ، وإذ حكمت المحكمة فى الدعوى دون حصول هذا التدخل فإن حكمها يكون باطلاً .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان تدخل النيابة العامة فى قضايا الوقف طبقاً للفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ليس واجباً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا فى الدعاوى المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالإستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله فى مرض الموت مما يعتبر من المسائل الأولية

المتعلقة بالوجود القانوني للوقف ، وكان الواقع في الدعوى أن النزاع فيها لا يتصل بذات القرار الصادر باستبدال العين الموقوفة بطريق بيعها بالمزاد العلني وإنما بصحة رسو مزاد بيعها على المطعون عليهما تنفيذاً لذلك القرار ، فإن النزاع لا يكون بذلك متعلقاً بمسألة من تلك المسائل التي يوجب القانون تدخل النيابة العامة فيها ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أن الحكم اعتبر اعتماد رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف للسعر الراسي به المزاد على المطعون عليهما كافياً لتحقيق موافقة الهيئة - وفقاً للأحكام الداخلية - على إتمام الاستبدال ورتب على ذلك قضاءه بصحة رسي المزاد في حين أن هذه الموافقة منوطة بمجلس إدارة الهيئة وحده طبقاً للمادة الثالثة من قانون انشاء رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة السابعة من قانون الهيئات العامة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تجيز كأصل عام - لمجلس إدارة الهيئة العامة أن يعهد إلى لجنة من أعضائه أو إلى رئيسة أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ لا تنظر على مجلس إدارة هذه الهيئة - خلافاً لذلك الأصل - أن يفوض رئيسه في بعض اختصاصاته بالنسبة للبذل والاستبدال والاستثمار ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بصحة بيع العقار والاستبدال بالمزاد العلني إلى المطعون عليهما على سند مما استخلصه من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى من أن رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف والمفوض في اعتماد إجراءات البيع طبقاً للمادة ١٤ من لائحة الاستبدال والاستثمار

لأعيان الوقف التي وافق عليها مجلس الإدارة قد اعتمد مرسى مزاد بيع ذلك العقار على المطعون عليهما واتبعت بعد ذلك باقى الإجراءات من مطالبة المطعون عليهما بدفع باقى الثمن واستخرج كشف المساحة لتقديمه إلى الشهر العقارى ، وكان هذا من الحكم إستخلاصاً سائغاً لإعتماد الجهة المختصة بهيئة الأوقاف لمرسى مزاد بيع العقار المستبدل وتطبيقاً صحيحاً للقانون على واقعة الدعوى ، فإن النعى يكون على غير أساس .

جلسة ١٧ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابل ، شمس ماهر وأحمد زكي غرابه .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : البدلات : بدل التفرغ » . محاماة « محامو
القطاع العام » « ادارات قانونية » .

العاملون الفنيون بالإدارات القانونية التي تدخل وظائفهم الفنية ضمن الهيكل التنظيمي
لهذه الإدارات . أحقيتهم دون غيرهم في بدل التفرغ .

مفاد نصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالإدارات القانونية
في المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن
المستفيدين من بدل التفرغ هم وخدم العاملون الفنيون بالإدارات القانونية
والتي تدخل وظائفهم الفنية ضمن الهيكل التنظيمي لهذه الإدارات ، ومن
ثم لا يستحقه غيرهم حتى ولو كانت طبيعة أعمالهم لها اتصال ببعض
الاختصاصات المحددة للإدارات القانونية ماداموا منفصلين عنها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة — الشركة العامة للبطاريات

الدعوى رقم ٤٠ سنة ١٩٧٣ عمال كلى شمال القاهرة طالباً الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع ثمنه بمبلغ ١٦ ج و ٥٠٠ م والقوائد حتى تاريخ السداد ، وقال فى بيانها إنه يعمل محامياً لدى الطاعنة وأنها كانت تصرف له بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - بواقع ستة جنيهاً شهرياً مع أنه يستحق مبلغ ١٠ ج و ١٢٥ م وتجمد له المبلغ المطالب به ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٩ برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٠٤ سنة ٩٦ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٧٤ ج و ٢٥٠ م طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه . وفى بيان ذلك تقول إن الحكم أسس قضاءه بأحقية المطعون ضده لبدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أنه كان يتقاضى هذا البدل بإعتباره عضواً فنياً بالإدارة القانونية وأن نقله إلى وظيفة رئيس مكتب الشكاوى لا يسقط عنه صفته لأن أعمال وظيفته الجديدة وهى أعمال منوطة قانوناً بشاغلي وظائف الإدارة القانونية ، فى حين أن المطعون ضده لم يكن يتقاضى بدل التفرغ المقرر بالقانون المشار إليه وإنما كان يتقاضى مبلغ ٦ ج شهرياً كبديل طاقة ذرية نفاذاً للحكم رقم ٣٠٦/٢٣٢ لسنة ٩١ ق القاهرة وأن وظيفته كرئيس لمكتب الشكاوى لا تدخل ضمن أقسام الإدارة القانونية طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والقرارات الصادرة تنفيذاً له والتي حددت الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالإدارات القانونية . مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ٤٧

لسنة ٧٣ الخاص بالإدارات القانونية في المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها قد بين طبيعة تلك الإدارات وإختصاصاتها ووظائفها الفنية والشروط اللازمة للتعيين في إحداها ، كما بين القواعد الخاصة بترقية أعضائها ونقلهم وتأديبهم ، ونص على إستقلال تلك الإدارات في ممارستها لإختصاصاتها بحيث لا يجوز التدخل لديها في كل ما يتعلق بمباشرة هذه الإختصاصات بغير الطريق الذي رسمه القانون وبين في المادة ١١ منه الوظائف الفنية في تلك الإدارات وحدد لها مجول مرفق بالقانون المرتبات الخاصة بهذه الوظائف ونص على أن (يمنح شاغلوا الوظائف المبينة بهذا الجول بدل تفرغ قدره (٣٠٪) من بداية مربوط الفئة الوظيفية ، ويسمى عليه الخفض المقرر بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ويستحق هذا البدل إعتباراً من الشهر التالي لإنهاء العمل بقانون تفويض السيد رئيس الجمهورية بإصدار قرارات بشأن ميزانية الحرب ولا يجوز الجمع بين بدل التفرغ المقرر بمقتضى هذا القانون وبدل التمثيل أو أى بدل طبيعة عمل آخر) ومفاد ذلك أن المستفيدين من هذا البدل هم وحدهم العاملون الفنيون بالإدارات القانونية التي تدخل وظائفهم الفنية ضمن الهيكل التنظيمي لهذه الإدارات ، ومن ثم فلا يستحقه غيرهم حتى ولو كانت طبيعة أعمالهم لها إتصال ببعض الإختصاصات المحددة للإدارات القانونية ماداموا منفصلين عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن المطعون ضده ليس من بين الأعضاء الفنيين بالإدارة القانونية للشركة الطاعنة وفقاً للتحديد الذي بينه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ فإنه لا يكون له الحق في البدل المطالب به وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب لقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم بعين تأييد الحكم المستأنف ،

جلسة ١٧ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
د جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ، محمود مصطفى سالم ، أحمد طارق البابل وشمس ماهر .

(١٨٧)

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ القضائية :

- (١) عمل « انتهاء العقد » • تأمينات اجتماعية « مكافأة نهاية الخدمة » •
قانون « سريانه من حيث الزمان » •

قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . عدم سريانه إلا على الوتائع والمراكز القانونية التي تحدث أو تنشأ في ظله . إنهاء عقد عمل الطاعن لدى شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير قبل مضي سنتين على تاريخ العمل به وقبل صدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بتطبيق أحكامه على هذه الشركة - أثره - إعتبار مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها بمنأى عن لطاق تطبيق أحكام ذلك القانون .

- (٢) حكم « حجيته » • تأمينات اجتماعية « مكافأة نهاية الخدمة » •

الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى لا حجية لها فيما فصلت فيه من الحقوق إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً . مثال . الحكم الصادر بعدم قبول دعوى الطاعن بطلب الزام الشركة التي يعمل بها بأن تؤدي إليه مكافأة نهاية الخدمة لا حجية له قبل هيئة التأمينات الاجتماعية لأنها لم تكن طرفاً في الخصومة التي فصل فيها هذا الحكم .

١ - لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية تنص على أن (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه . ويعمل به في الجمهورية العربية المتحدة إعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة أشهر على نشره . ويكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعاً قرارات من

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي على أن يتم سريانه على جميع أنحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر ، وكان عقد عمل الطاعن لدى شركة قد إنتهى في ١٩٦٠/١٢/٢ قبل مضي سنتين على تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٥٩/٨/١ ولما يصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بتطبيق أحكامه على هذه الشركة ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم سريان القانون بوجه عام إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تحدث أو تنشأ في ظله فإن مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها تكون بمنأى عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه .

٢ - لما كان الإلتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة إلى العامل يقع على عاتق صاحب العمل طبقاً لما يقضى به نص المادة ٧٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل سواء أكان عقد العمل المحدد المدة قد إنتهى بإنهاء مدته أم الغى من جانب صاحب العمل في العقود غير المحدد المدة ، وكان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٠٠٠٠ بعدم قبول دعوى الزام الشركة التي كان يعمل بها الطاعن بأن تؤدي إليه مكافأة نهاية الخدمة لا حجية له قبل الهيئة المطعون ضدها لأنها لم تكن طرفاً في الخصومة التي فصل هذا الحكم إذ المقرر وعلى ما جرى به نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى لا تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ٥

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ٥

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الدعوى رقم ٢٨ سنة ١٩٧٧ مدني كلي جنوب القاهرة طالباً الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٦٠٤٣ ج و ٣٣٣ م والفوائد القانونية ، وقال بياناً لها إنه كان من العاملين بشركة سكك حديد مصر الجديدة الكهربائية وواححات عين شمس التي أصبحت شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير ، وفي ١٩٦٠/١٢/١٣ أخطر بفصله من عمله إعتباراً من ١٩٦٠/١٢/٢ ، وإذ كان يستحق مكافأة نهاية خدمة مقدارها ٦٠٤٣ ج و ٣٣٣ م تلزم بها المطعون ضدها فقد أقام الدعوى بطلبه آنف البيان ، وفي ١٩٧٧/٦/٢٠ حكمت المحكمة ... بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٦٠٤٣ ج و ٣٣٣ م ، إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠٧٧ لسنة ٩٤ ق القاهرة ، وفي ١٩٧٩/١٢/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه لما كان الحكم قد قضى بعدم قبول الدعوى على أساس أن الهيئة المطعون ضدها غير ملزمة بأداء مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها لعدم صدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بتطبيق أحكام القانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على الشركة التي كان يعمل بها الطاعن ، في حين أن هذا القانون أصبح واجب التطبيق على جميع الشركات بمضى سنتين على تاريخ صدوره طبقاً لما نص عليه في المادة السابعة ولا حاجة لصدور قرار بذلك من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي ، كما أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٠٦٤ لسنة ٩١ ق القاهرة قضى بعدم التزام تلك الشركة بالمكافأة على أساس أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية هي الملزمة بها ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون ؛

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك إله لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية تنص على أن (ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه . ويعمل به في ... الجمهورية العربية المتحدة إعتباراً من أول الشهر التالي لإنقضاء ثلاثة أشهر على نشره . ويكون تطبيقه تدريجياً بالنسبة للمؤسسات والجهات التي يصدر بتعيينها تباعاً قرارات من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي على أن يتم سريانه على جميع انحاء الجمهورية خلال سنتين على الأكثر ...) وكان عقد عمل الطاعن لدى شركة ... :... قد إنتهى في ١٩٦٠/١٢/٢ قبل مضي سنتين على تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٥٩/٨/١ ولما يصدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي بتطبيق أحكامه على هذه الشركة ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم سريان القانون بوجه عام إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تحدث أو تنشأ في ظله ، فإن مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها تكون بمنأى عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه ، ولما كان الإلتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة إلى العامل يقع على عاتق صاحب العمل طبقاً لما يقضى به نص المادة ٧٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل سواء كان عقد العمل المحدد المدة قد إنتهى بإنهاء مدته أم ألغى من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وكان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٠٦٤ سنة ٩١ ق القاهرة بعدم قبول دعوى الزام الشركة التي كان يعمل بها الطاعن بأن تؤدي إليه مكافأة نهاية الخدمة لا حجية له قبل الهيئة المطعون ضدها لأنها لم تكن طرفاً في الخصومة التي فصل فيها هذا الحكم إذ المقرر وعلى ما جرى به نص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات أن

الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي لا تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ، فإن المطعون ضدها تكون غير ملزمة بأداء تلك المكافأة إلى الطاعن ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه غير سليم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد كمال سالم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد رأفت خفاجي ، الحسيني الكنانى ، محمد فؤاد شرباش ود . محمد فتحي نجيب .

(١٨٨)

الطعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١ - ٢) ايجار « ايجار الأماكن » « الاخلاء للتأجير في سداد الأجرة » .

(١) عدم إستفادة المستأجر من رخصة سداد الأجرة مع المصاريف والنفقات الفعلية حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة . أثره . إمتداد حقه في الاستفادة حتى قفل باب المرافعة في الاستئناف .

(٢) قضاء محكمة أول درجة بإخلاء المستأجر ، رغم سداد الأجرة حتى قفل باب المرافعة خطأ في القانون . عدم التزام المستأجر بموالة السداد في مرحلة الاستئناف لتوقى الحكم بالإخلاء .
هالة ذلك .

١ - النص في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :
(أ) إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعليه ... ، وإذا جاءت عبارة المادة مطلقة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا فوت المستأجر الاستفادة من رخصة السداد حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة فإن حقه في الاستفادة فيها يظل حتى قفل باب المرافعة في الاستئناف .

٢ - إذا استعمل - المستأجر - هذه الرخصة وقام بالسداد حتى قفل باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإن الإخلاء للتأخير في دفع الأجرة يكون ممتنعاً وجوباً فإذا حكمت محكمة أول درجة مع ذلك بالإخلاء مما حدى بالمستأجر إلى استئناف الحكم ، فإن التأخير لا يكون مطالباً بموالاته سداد الأجر التي تستجد بعد ذلك في مرحلة الاستئناف توقيماً للحكم بالإخلاء ، طالما أن التوقي قد صادف محله بمحصول السداد صحيحاً حتى اقفال باب المرافعة أمام محكمة أول درجة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعنة الدعوى رقم ٢٢١٧ سنة ١٩٨٠ مدني كلي أسيوط بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٨/٢/١ وإخلاء الشقتين المبيتتين بالصحيفة وتسليمها لهما ، وقالت شرحاً لدعواها إنه بموجب هله العقد إستأجرت منها الطاعنة الشقتين المشار إليهما لإستعمالهما مكتباً لموظفيها مقابل أجرة شهرية قدرها عشرون جنياً وذلك لحين تقدير أجرتهما القانونية - وقد قامت لجنة تقدير الإيجارات بتقدير هذه الأجرة بمبلغ ٢٠ ج و ٢٥٠ م تضاف إليها علاوة بنسبة ٥٠٪ مقابل إستغلال المكان المؤجر في غير أغراض السكن عملاً بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وأصبح هذا التقدير نهائياً ، وبلغت الأجرة الشهرية للشقتين ٣٠ ج و ٣٧٥ م . وقد امتنعت الطاعنة عن سداد العلاوة المشار إليها منذ بدء الإجارة حتى شهر إبريل سنة ١٩٨٠ ، كما لم تقم بالوفاء بالأجرة الأصلية عن الشهور من يناير حتى إبريل سنة ١٩٨٠ رغم التنبيه عليها بموجب إنذار مؤرخ ١٩٨٠/٥/١ ،

فأقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٣ حكمت المحكمة بالفسخ والإخلاء .
 إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١١ لسنة ٥٦ ق أسيوط إستناداً
 إلى سدادها الأجرة المستحقة بموجب شيك أرسل إلى المطعون ضدها في
 ١٩٨٠/٥/٥ وأن زيادة الأجرة المطالب بها غير قانونية إذ هي لا تستحق إلا في
 حالة تغير إستعمال المكان المؤجر إلى غير أغراض السكن بينما إستأجرت
 الطاعنة العين منذ البداية لإستعمالها لها مكتباً وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٧ أصدرت
 المحكمة حكماً بقبول الاستئناف شكلاً ، وقضت في أسبابه بعدم قانونية المطالبة
 بزيادة الأجرة المشار إليها ، وفي ١٩٨٤/٥/٩ قضت بتأييد الحكم المستأنف
 لعدم شمول السداد الحاصل من الطاعنة الأجرة المستحقة عن الشهور حتى
 أكتوبر سنة ١٩٨٣ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
 النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة
 في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
 القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه لما كانت المطعون ضدها قد أسست طلب
 الإخلاء على عدم وفاء الطاعنة بالأجرة المستحق عن المدة من يناير حتى
 إبريل سنة ١٩٨٠ بالإضافة إلى الزيادة المقررة مقابل تغير الانتفاع بالعين
 المؤجرة إلى غير أغراض السكن ، فقضت محكمة الدرجة الأولى بالإخلاء لهذا
 السبب رغم تمسك الطاعنة بسدادها الأجرة القانونية عن الشهور المطالب بها
 بموجب شيك أرسل للمطعون ضدها في ١٩٨٠/٥/٥ ، وكانت محكمة الاستئناف
 قد قضت بحكمها الصادر بجلسة ١٩٨٣/٤/٧ بعدم أحقية المطعون ضدها في
 زيادة الأجرة المطالب بها ، فإن النزاع أمامها يبقى منحصرأ في واقعة سداد
 أجرة الشهور الأربعة التي أقامت فيها المطعون ضدها طلب الإخلاء ،
 وأسست الطاعنة إستئنافها على براءة ذمتها منها ، إلا أن المحكمة قضت بتأييد
 الحكم المستأنف إستناداً إلى تقاعس الطاعنة عن سداد الأجرة المستحقة عن
 الشهور التالية لمدة التداعي ، والتي إستحققت أثناء نظر الاستئناف ، وذلك
 بالمخالفة لأحكام المادة ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون المرافعات بإعتبار أن الاستئناف

ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، مما يشوب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي صحيح ، ذلك أن المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والمنطبق على واقعة الدعوى - تنص على أنه « في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (أ) إذا لم يقيم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مظروف أو بإعلان على يد محضر ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعليه » ، وإذا جاءت عبارة المادة مطلقة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا فوت المستأجر الاستفادة من رخصة السداد حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة فإن حقه في الاستفادة منها يظل حتى قفل باب المرافعة في الاستئناف ، إلا أنه يستعمل هذه الرخصة وقام بالسداد حتى قفل باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإن الإخلاء للتأخير في دفع الأجرة يكون ممتنعاً وجوباً . فإذا حكمت محكمة أول درجة مع ذلك بالإخلاء مما حدى بالمستأجر إلى استئناف الحكم ، فإن الأخير لا يكون مطالباً بمواالة سداد الأجرة التي تستجد بعد ذلك في مرحلة الاستئناف توفيقاً للحكم بالإخلاء ، طالما أن التوفيق قد صادف محله بحصول السداد صحيحاً حتى إقفال باب المرافعة أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدها أقامت دعواها بطلب الإخلاء على سند من تخلف الطاعنة عن سداد الأجرة المستحقة عن الشهور من يناير حتى إبريل سنة ١٩٨٠ فضلاً عن الزيادة الواردة على الأجرة مقابل تغيير استعمال المكان المؤجر إلى غير أغراض السكن ، وتمسكت الطاعنة ببراءة ذمتها من الأجرة المطالب بها بموجب الشيك رقم ٢١٤٠٠ المرسل ضدها بتاريخ ١٩٨٠/٥/٥ - وطلبت أجلاً لتقديم

دليله ، إلا أن المحكمة قضت بالإخلاء فاستأنفت الطاعنة الحكم إستناداً إلى سبق سدادها الأجرة المطالب بها وعدم إستحقاق المطعون ضدها الزيادة المشار إليها بإعتبار أنها استأجرت العين مثار النزاع - منذ البداية - لإستعمالها مكتباً لموظفيها ، وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً في ١٩٨٣/٤/٧ قضت - في أسبابه - بعدم أحقية المطعون ضدها في المطالبة بهذه الزيادة ، ومن ثم فإن سلطتها تقف - من بعد - عند حد مراقبة التحقق من السداد الحاصل أمام محكمة أول درجة بشروط توقي الإخلاء ، وما قد يثار أمامها من المطعون ضدها في هذا الخصوص - دون حاجة لرفع إستئناف فرعى ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الهيئة الطاعنة قد توقت الحكم بالإخلاء أمام محكمة الدرجة الأولى بسدادها الأجرة المستحقة قبل الحكم في الدعوى بموجب شيكات تمت إضافتها لحساب المطعون ضدها حسبما جاء بخطاب البنك المركزي الأمر الذي يمتنع معه الحكم بالإخلاء ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيقه للقانون بما يوجب نقضه . ولما كان الموضوع صالح للفصل فيه .

ولما تقدم بتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى :

جلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد المرسى محمد فتح الله نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : وليم رزق بدوي ، عبد السلام خطاب ، محمد لطفي السيد وعبد الله حنق .

(١٨٩)

الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١) دعوى « الصلة في الدعوى » .

الوزير . تمثيلة الدولة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمستول عنها والمنفذ
لسياسة الحكومة فيها . الطعن المقام من يتبعه . غير مقبول .

(٢) استئناف . حكم . قانون .

أحكام قاضي التنفيذ الصادرة في منازعات التنفيذ الموضوعية . القانون ٩٢ لسنة ١٩٨٠
يتعدل نصاب إستئنافها . عدم سريانه على ما كان صادراً منها في الدعاوى المرفوعة قبل العمل به .

١ - حيث أن الوزير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي
يمثل الدولة بإعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمستول عنها والذي
يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها وعلى ذلك فإن الطعن المقام من
الطاعنين الثاني والثالث بصفتيهما وهما تابعين لوزير الري - الطاعن الأول
بصفته - يكون غير مقبول .

٢ - ولئن كان المشرع قد عدل نصاب إستئناف أحكام قاضي التنفيذ
الصادرة في منازعات التنفيذ الموضوعية المقرر في المادة ٢٧٧/١ من قانون
المرافعات والتي كانت تنص على أنه « تستأنف أحكام قاضي
التنفيذ في المنازعات الموضوعية إلى المحكمة الابتدائية إذا زادت قيمة النزاع على
خمسین جنياً ولم تجاوز مائتين وخمسين جنياً وإلى محكمة الاستئناف إذا زادت
على ذلك » فأصدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ والذي عمل به ابتداء من

يوم ١٩٨٠/٤/٢٥ وقضى في مادته الأولى بأن تستبدل عبارة « خمسمائة جنيه » بعبارة مائتين وخمسين جنيتها المنصوص عليها بالمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات إلا أن النص في المادة الثانية من هذا القانون جرى على أنه « لا تسرى أحكام المادة الأولى على الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم المواد الجزئية قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولا على الأحكام الصادرة أو التي تصدر من المحاكم المذكورة في هذه الدعاوى » يدل على أن المشرع لإعتبارات قدرها رأى خروجاً على قاعدة الأثر الفوري لسريان قوانين المرافعات أن تتم تصفية الدعاوى المرفوعة قبل العمل به على أساس ما كان مطبقاً من قواعد وقت رفعها فلا يسرى على الأحكام الصادرة في الدعاوى التي من هذا القبيل النصاب المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه - وإنما يبقى نصاب إستئنافها - سواء صدرت قبل أو بعد العمل بهذا القانون - على نحو ما هو محدد أصلاً في المادة ١/٢٧٧ من قانون المرافعات .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٨٦ سنة ١٩٧٩ مدني طلباً على الطاعنين بطلب الحكم بوقف السير في إجراءات الحجز الإداري والبيع المحدد له يوم ١٩٧٩/١٢/١٣ ، وقال بياناً للدعواه إن مندوب الحجز بتفتيش النيل أوقع بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٩ حجزاً إدارياً تنفيذياً على مال له وفاء لمبلغ ٣٣٠ جنيتها بزعم ارتكابه مخالفة لأحكام قانون الري والصرف تحرر عنها المحضر رقم ٤٢٤ سنة ١٩٧٩ دقهلية ، قضت المحكمة في منازعة تنفيذ موضوعية بوقف السير في إجراءات الحجز الإداري الموقع ضد المطعون ضده في ١٩٧٩/١١/٢٩ والمحدد للبيع فيه يوم ١٩٧٩/١٢/١٣ فيما جاوز مبلغ عشرون جنيتها - إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٧١

لسنة ٣٢ ق المنصورة . وبتاريخ ١٩٨١/٢/٩ قضت محكمة الاستئناف بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الاستئناف وبإحالة إلى محكمة المنصورة الابتدائية لنظره هيئة استئنافية ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنين الثاني والثالث وبالنسبة للطاعن الأول بتقضي الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الوزير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي يمثل الدولة بإعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمستول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وعلى ذلك فإن الطعن من الطاعنين الثاني والثالث مفتش النيل فرع دمياط ومندوب الحجز بتفتيش النيل بصفتيهما - وهما تابعين لوزير الري - الطاعن الأول بصفته - يكون غير مقبول :

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الأول بصفته إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الطعن تأسيساً على أن الدعوى منازعة تنفيذ موضوعة قيمتها ثلاثمائة وثلاثون جنياً فإن المحكمة الابتدائية تكون هي المختصة بنظر الاستئناف عن الحكم الصادر فيها وفقاً لما هو مقرر في المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات المعدلة له بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ ، في حين أن ما أدخله المشرع من تعديل على المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات وتضمنه القانون رقم ٩١ سنة ١٩٨٠ لا يسرى إلا على الأحكام التي تصدر في الدعوى التي ترفع بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور دون الدعوى التي كانت مرفوعة وقت صدوره ، وإذ كانت الدعوى الماثلة قد رفعت في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون ٩١ سنة ١٩٨٠ فمن ثم تكون محكمة الاستئناف دون المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر استئناف الحكم الذي يصدر فيها على نحو ما تقضى

به المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مشوباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا التعي سديد ذلك أنه ولئن كان المشرع قد عدل نصاب استئناف أحكام قاضي التنفيذ الصادرة في منازعات التنفيذ الموضوعية المقررة في المادة ١/٢٧٧ من قانون المرافعات والتي كانت تنص على أنه « تستأنف أحكام قاضي التنفيذ في المنازعات الموضوعية إلى المحكمة الابتدائية إذا زادت قيمة النزاع على خمسين جنياً ولم تجاوز مائتين وخمسين وإلى محكمة الاستئناف إذا زادت على ذلك » فأصدر القانون رقم ٩١ سنة ١٩٨٠ والذي عمل به ابتداء من يوم ١٩٨٠/٤/٢٥ وقضى في مادته الأولى بأن « تستبدل عبارة خمسمائة جنياً بعبارة مائتين وخمسين جنياً » المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات ، إلا أن النص في المادة الثانية من هذا القانون جرى على أنه « لا تسرى أحكام المادة الأولى على الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الابتدائية أو محاكم المواد الجزئية قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولا على الأحكام الصادرة أو التي تصدر من المحاكم المذكورة في هذه الدعاوى » يدل على أن المشرع لإعتبارات قد رأى خروجاً على قاعدة الأثر الفوري لسريان قوانين المرافعات أن تم تصفية الدعاوى المرفوعة قبل العمل به على أساس ما كان مطبقاً من قواعد وقت رفعها فلا يسرى على الأحكام الصادرة في الدعاوى التي من هذا القبيل النصاب المعدل بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٨٠ المشار إليه ، وإنما يبقى نصاب استئنافها - سواء صدرت قبل أو بعد العمل بهذا القانون - على نحو ما هو محدد أصلاً في المادة ١/٢٧٧ من قانون المرافعات وإذ كان الثابت بالأوراق أن الدعوى المرفوعة من المطعون ضده هي منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ قيمتها ثلاثمائة وثلاثون جنياً وأنها أقيمت في ١٩٧٩/١٢/٩ وهو تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٨٠ فن ثم تكون محكمة الاستئناف هي المختصة بنظر الاستئناف المقام طعناً على

الحكم الصادر فيها وفق ما هو منصوص عليه في المادة ١/٢٧٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وطبق المادة ١/٢٧٧ من قانون المرافعات بعد تعديلها وإنتهى إلى أن المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر الاستئناف ورتب على ذلك قضاءه بعدم الاختصاص والإحالة فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٥ من يولية سنة ١٩٨٥.

بقيادة السيد المستشار / عبد العزيز عبد العاطى إ. ماعيل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : جرجس إسحق ، عبد الحميد سليمان ، د. رفعت عبد المجيد والسيد السنباطى .

(١٩٠)

الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ - ٣) شفعة « دعوى الشفعة » .

(١) إيداع الثمن والملحقات خزينة المحكمة . إجراء أوجبه القانون على الشفع قبل رفع دعوى
الشفعة . عدم لزوم إتمامه بطريق العرض والإيداع .

(٢) الشفع . إعتباره من الغير بالنسبة لطرفى عقد البيع المشفوع فيه . له إثبات ما يخالف البيع
بكافة طرق الإثبات .

(٣) حق الارتفاق على أرض الجار . كفايته لإثبات الحق فى الشفعة . م ٩٣٦ / ٥ مدنى .

١ - النص فى المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدنى . على أن المشرع
أوجب على الشفع أن يقوم قبل رفع دعوى الشفعة بإيداع الثمن والملحقات
وعلى أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة فى
الأنخذ بالشفعة ، مما مفاده أن القانون لم يشترط سوى إجراء إيداع الثمن
بخزينة المحكمة دون أن يستلزم إتمام هذا الإجراء بطريق العرض والإيداع
المنصوص عليه بالمادة ١/٤٨٨ من قانون المرافعات .

٢ - الشفع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفى البيع المشفوع فيه بحيث لا يحتاج
بما ورد فيه ، ويجوز له إثبات ما يخالفه بكافة طرق الإثبات القانونية ،
إلا أنه يجوز للشفع مع هذا أن يتمسك إذا شاء قبل طرفى البيع بما ورد فيه ،
ولا يكون لهما فى هذه الحالة أن يحتجا قبله بصورتيه أو أن يتمسكا قبله
بعقد آخر خلافاً لذلك إلا إذا أثبت أنه كان سىء النية بأنه كان يعلم بحقيقة العقد
المستتر وبصورته العقد الظاهر المشفوع فيه .

٣- النص في المادة ٩٣٦/٥ من القانون المدني - يدل على أن حق الارتفاق يكفي بذاته لثبوت حق الشفعة ، وإذا كان الثابت في الأوراق أن الشفع استند في طلبه الأخير بالشفعة إلى قيام حق ارتفاق بالرى لأرضه على الأرض المشفوع فيها ، وكان الثابت من تقرير الخبير قيام هذا الحق فعلا فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية الشفع في الأخذ بالشفعة يكون قد صادف صحيح القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى السويس بطلب الحكم بأحقية فى أن يأخذ بالشفعة مساحة ١٤ ط ٣ مس أطيافاً زراعية المبيعة من المطعون ضده الثانى إلى الطاعن نظير ثمن قدره ٢٩٣ ج و ٣٤٨ م بموجب عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٧٠/٤/١١ وقال بياناً لدعواه إنه يملك أطيافاً زراعية ملاصقة للقدر المبيع تروى بمسقاها تمر بالقدر المذكور ومن ثم فقد اتخذ إجراءات الشفعة وأقام دعواه . قضت محكمة الدرجة الأولى للمطعون ضده الأول لطلباته : استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨ س ٣ ق الإسماعيلية (مأمورية السويس) نذبت محكمة الاستئناف خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بجلسته ١٩٨٢/٤/٢٠ بتأييد الحكم المستأنف : طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة وفى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بالوجه الأول من السبب

الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول ان المطعون ضده الأول قام بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٩ بإيداع الثمن وأعلنه بهذا الإيداع بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٩ وإذ تم الإيداع باطلا لعدم إعلانه به خلال مدة الثلاثة أيام التالية له إعمالاً للمادة ١/٤٨٨ من قانون المرافعات مما يبطل الأعمال اللاحقة له والمرتبطة به وهو ما يسقط الحق في الشفعة وإذ لم يلتزم الحكم هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني على أنه « وخلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان - إعلان الرغبة - يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الإيداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة » يدل على أن المشرع أوجب على الشفيع أن يقوم قبل رفع دعوى الشفعة بإيداع الثمن والملحقات وعلى أن يتم ذلك خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة مما مفاده أن القانون لم يشترط سوى إجراء إيداع الثمن بخزينة المحكمة دون أن يستلزم إتمام هذا الإجراء بطريق العرض والإيداع المنصوص عليه بالمادة ١/٤٨٨ من قانون المرافعات وهو ما يضحى معه القول بمخالفة الإيداع لنص المادة المذكورة في غير محله وبالتالي يكون النعى على الحكم بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بخطأ الحكم الابتدائي في قضائه بالشفعة رغم أن قيمة العقار المبيع تزيد كثيراً عن الثمن المدون بعقد البيع مما مفاده ضرورة الثمن الوارد به . وبالتالي فإن ما أودعه الشفيع يكون دون الثمن الحقيقي وهو ما أكده تقرير التحير وإذ لم يعن الحكم المطعون فيه بتحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشفيع يعتبر من الغير بالنسبة لطرفي البيع المشفوع فيه بحيث لا يحتاج بما ورد فيه ويجوز له إثبات ما يخالفه بكافة طرق الإثبات القانونية إلا أنه يجوز للشفيع مع هذا أن يتمسك إذا شاء قبل طرفي البيع بما ورد فيه ولا يكون له ما في هذه الحالة أن يحتج قبله بصوريته أو أن يتمسك قبله بعقد آخر إلا إذا أثبت أنه كان سعى النية بأنه كان يعلم بحقيقة العقد المستتر وبصورته العقد الظاهر المشفوع فيه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن الشفيع كان يعلم بصورية الثمن المسمى بالعقد . ولم يقدم لمحكمة الموضوع أى دليل على ما يدعيه في هذا الصدد أو يطلب منها تمكينه من إثباته فلا على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن هذا الدفاع المرسل ولا يعيبه عدم إتخاذ إجراء لم يطلب منه فيكون النعى بذلك على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني الخطأ والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن الثابت بتقرير الحبير أن العقار المشفوع به ملاصق للعقار المبيع من جهة واحدة بما كان لازمة القضاء برفض الدعوى لعدم تحقق سبب الأخذ بالشفعة إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه رغم ذلك بأحقية الشفيع في الشفعة بمقولة قيام حق ارتفاق بالرى ودون أن يواجه الطاعن بذلك حتى يدلى بما لديه من دفاع من شأنه لو أبدى لتغير وجه الرأى في الدعوى وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة ٩٣٦/٥ من القانون المدني على أن يثبت الحق في الشفعة للجار المالك (إذ كان للأرض المبيعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة) يدل على أن قيام حق الارتفاق على الوجه المبين بالنعى يكفي بذاته

لثبوت حق الشفعة وإذ كان الثابت في الأوراق أن الشفيع إستند في طلبه الأخير بالشفعة إلى قيام حق ارتفاق بالرى لأرضه على الأرض المشفوع فيها وكان الثابت في تقرير الحبير قيام هذا الحق فعلا فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية الشفيع في الأخذ بالشفعة لهذا السبب إستناداً إلى تقرير الحبير السالف فإنه يكون قد صادف صحيح الواقع والقانون ويكون النعى عليه بما ورد في هذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٨٥

بزيادة السيد المستشار / محمد المرسي محمد فتح الله نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : وليم رزق بدوي ، عبد السلام خطاب ، محمد لطفي السيد وعبد الله حنن .

(١٩١)

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥١ القضائية :

(١) بيع • بطلان • تقادم •

بطلان بيع ملك الغير نسي مقرر لمصلحة المشتري . م ٤٦٦ / ١ ، ٤٨٥ مدني . سرؤاؤه على
المقايضة . الحق في طلب الإبطال . لنقص الأهلية والغلط والتدليس والإكراه سقوطه بانقضاء
ثلاث سنوات من تاريخ إبرام العقد . م ١٤٠ مدني .

(٢) حكم « تسبب الحكم » • نقض « سلطة محكمة النقض » •

إنهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يبطله إشتباهه على أسواق قانونية خاطئة .

١ — الفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ من القانون المدني تنص على أنه إذا باع
شخص شيئاً معيناً بالذات لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب إبطال البيع ،
وأن المادة ٤٨٥ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على المقايضة أحكام
البيع بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة ويعتبر كل من المتقايضين
بائعاً للشيء الذي قايض به ومشترياً للشيء الذي قايض عليه ، كما حددت
الفقرة الأولى من المادة ١٤٠ من القانون المدني مدة سقوط الحق في الإبطال
في حالات حددتها على سبيل الحصر وهي حالات نقص الأهلية والغلط
والتدليس والإكراه بثلاث سنوات أما في غير هذه الحالات فإن مدة تقادم
الحق في إبطال العقد وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا تتم إلا بمضي
خمسة عشر سنة من تاريخ إبرام العقد .

٢ — من غير المنتج تعيين الحكم فيما إشتمل عليه من أسباب قانونية
خاطئة مادام قد إنتهى في قضائه إلى نتيجة تتفق مع صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
عمل المرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٤٣٢٧ سنة ١٩٧٨
مدنى كلى المنصورة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البذل
المحرر مع المطعون ضدهم بتاريخ ١٩٧٠/٢/١٤ وقال شرحاً لذلك أنه تعاقد
مع المطعون ضدهم بموجب هذا العقد على إستبدال مساحة ٥٢٥ م مملوكة لهم
بمساحة ٦٠ ٤٥٤ م مملوكة لمجلس المدينة - الطاعن - وقد أقام دعواه لإمكان
تسجيل العقد ونقل الملكية ، قضت المحكمة للطاعن بطلبائه ، إستأنف المطعون
ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٥٩ س ٣١ ق ، قضت محكمة إستئناف
المنصورة بنذب خبير وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت فى ١٩٨١/٢/١٠
بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
التقضى وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذا عرض
الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ فى
تطبيقه وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع
المبدى منه لقمعور أحد المطعون ضدهم والتمسك بإبطال عقد البذل لعدم ملكية
الطاعن للأرض التى أجرى البذل عليها بالتقادم الثلاثى يكون قد خالف
القانون لمخالفة هذا القضاء لنص المادة ٤٨٥ من القانون المدنى التى تنص على أن
يسرى على المقايضة أحكام البيع بالفسلر الذى يسمح به طبيعة المقايضة
وأن المطعون ضدهم علموا بواقعة عدم ملكية الطاعن للأرض موضوع البذل
ولم يطلبوا إبطال العقد إلا بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات من العلم فكان

يتعين على محكمة الاستئناف القضاء بقبول الدفع المبدى من الطاعن بسقوط الحق في التمسك بالإبطال إعمالاً لنص المادة ١٤٠ من القانون المدنى وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٤٦٦ من القانون المدنى تنص على أنه إذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب إبطال البيع وأن المادة ٤٨٥ من القانون المدنى تنص على أنه يسرى على المقايضة أحكام البيع بالتسدر الذى تسمح به طبيعة المقايضة ويعتبر كل من المتقايضين بائعاً للشيء الذى قاىض به ومشترياً للشيء الذى قاىض عليه كما حددت الفقرة الأولى من المادة ١٤٠ من القانون المدنى مدة سقوط الحق في الإبطال في حالات حددتها على سبيل الحصر وهى حالات نقص الأهلية والغلط والتدليس والإكراه بثلاث سنوات ، أما في غير هذه الحالات فإن مدة تقادم الحق في إبطال العقد - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة لا تتم إلا بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ إبرام العقد ، لما كان ذلك وكان من غير الممكن تعيب الحكم فيما اشتمل عليه من أسباب قانونية خاطئة مادام قد انتهى في قضائه إلى نتيجة تتفق مع صحيح القانون ، وكانت مدة الخمس عشر سنة التى يتعين إنقضاؤها لسقوط الحق في التمسك بالبطلان على نحو ما سلف بيانه لم تنقض فإن رفض الحكم المطعون فيه للدفع المبدى من الطاعن بسقوط الحق في طلب إبطال العقد يكون متفقاً مع صحيح القانون اياً كان وجه الرأى فيما أقام عليه قضاؤه في هذا الشأن ومن ثم يكون النعى عليه بسبب النعى غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يولية سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الزاوي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدر نائب رئيس المحكمة ، سعيد صقر نائب رئيس المحكمة ،
طلعت أمين صادق وعبد الفتاح عوض .

(١٩٢)

الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ - ٢) عمل « العاملون بالقطاع العام : ترقية ، مدة خبرة ، ضباط
احتياط » .

(١) فترة إستعداد ضباط الاحتياط للخدمة بالقوات المسلحة السابقة واللاحقة لتعيينهم
القطاع العام ، إحتسابها ضمن مدة خدمتهم . على ذلك .

(٢) ترقية العاملين بالقطاع العام . شرطها . قوافر شروط شغل الوظيفة فيمن يرشح
للترقية لها .

١ - مفاد نصوص المواد ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في
شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدل بالقانون ١٣٦
لسنة ١٩٦٤ والمادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٦٥ وما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ أن
المشرع إستهدف توفير أوفى قدر من الضمانات لاطمئنان ضباط الاحتياط
على مستقبلهم في وظائفهم المدنية والحفاظ على الحقوق والمزايا المادية
والأدبية التي يتمتع بها الضباط الاحتياط في وظيفته المدنية ، وبقصد تحقيق
هذه الطمأنينة ، أوجب إعتبار فترة إستعدادهم للخدمة بالقوات المسلحة
السابقة على التعيين في وظائف القطاع العام مدة خبرة تحسب في أقدمية الفئة
التي يعينون فيها ، كما أوجب على تلك الجهة أن تحتفظ لمن يستدعي منهم
بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم ، ولا يتأتى الاحتفاظ هؤلاء بعلاواتهم

وترقياتهم إلا بإحتساب فترة إستدعائهم الذى يحصل بعد التعيين ضمن مدة خبرتهم كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا ، والقول بعدم إحتساب مدة الاستدعاء اللاحقة للتعيين وقصر ذلك على المدة السابقة عليه من شأنه أن يؤدى إلى نتيجة تتعارض مع ما استهدفه المشرع من ضمانات إذ يجعل من يستدعى منهم قبل التعيين فى وضع أفضل ممن يستدعى بعده وذلك بإحتساب مدة خبرة لمن لم يعين بعد فى الوظيفة فى حين لا يحتسب لمن سبق تعيينه فيها ، كما أن من شأنه أن يجعل ما تقضى به المادتان ٦٧ و ٦٨ سالفى البيان من الإحتفاظ لضباط الإحتياط المستدعين بعد التعيين بعلاواتهم وترقياتهم وأفضليتهم عند الترقية بالإختيار إذا قساوا مع المرشحين من غيرهم لغوا لاطائل منه وهو ما ينأى عنه المشرع .

٢ - يؤدى نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، أن المشرع استلزم فيمن يرشح للترقية أن يكون مستوفياً لإشتراطات شغل الوظيفة التى يرشح إليها ، وهو عنصر أساسى وجوهري لترقية العاملين إلى مختلف الوظائف .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٣٦ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى دمنهور على البنك المطعون ضده طالباً بالحكم بأحقية فى الترقية إلى الفئة الخامسة إعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٣١ وإرجاع أقدميته فيها إلى هذا التاريخ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وما يستجد ، والزام المطعون ضده أن يدفع له تعويضاً قدره ٥٠٠ ج ، وقال بياناً لدعواه إنه من العاملين لدى المطعون

ضدہ منذ ۱۹۶۷/۳/۱ وتلرج فی وظائفه حتى رقی إلى الفئة الخامسة بتاريخ ۱۹۷۵/۳/۱ ، وإذ كان قد جند بالقوات المسلحة كضابط إحتياط بتاريخ ۱۹۶۸/۱/۹ واستبقى بها فی ۱۹۶۹/۳/۱ حتى تم تسريحه فی ۱۹۷۴/۶/۱ وكان المطعون ضده قد أجرى بتاريخ ۱۹۷۲/۱۲/۲۱ حركة ترقیات إلى الفئة الخامسة لم تشمله وقام بترقية من هم أقل منه فی الكفاية والأقدمية والخبرة ، كما أصيب من جراء عدم ترقیته إلى هذه الفئة فی ميعادها بأضرار هادیهة يستحق أن يعرض عنها فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البیان . نذبت المحكمة خیراً فی الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فی ۱۹۷۹/۱۱/۱۷ بأحقية الطاعن فی الترقية إلى الفئة الخامسة إعتباراً من ۱۹۸۲/۱۲/۳۱ والتمت المطعون ضده أن يدفع له مبلغ ۳۰۴ ج و ۵۰۰ م ، ورفضت ماعدا ذلك من طلبات . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد الاستئناف برقم ۷۷۲ لسنة ۳۵ ق ، وبتاریخ ۱۹۸۰/۲/۱۸ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فی هذا الحكم بطریق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فیها الرأى برفض الطعن ، وبعرض الطعن على المحكمة فی غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأیها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول والشق الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فی تطبيقه ، وفي بیان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض دعواه تأسيساً على أنه لم يكن مستوفياً مدة الخبرة العملية اللازمة لشغل الفئة الخامسة فی ۱۹۷۳/۱۲/۳۱ لإنتدابه موجهاً سياسياً بالاتحاد الاشتراکی ثم إستدعائه بالقوات المسلحة كضابط إحتياط فی المدة من ۱۹۶۸/۱/۹ حتى ۱۹۷۴/۶/۱ ، فی حين أن الفترة التي قضاها بالقوات المسلحة تحتسب كخبرة عملية فی الوظائف المدنية ونحوه الأفضلية عند الترقية بالإختیار إعمالاً لأحكام المواد ۶۶ و ۶۷ و ۶۸ من القانون رقم ۲۳۴ لسنة ۱۹۵۹ المعدل والمادتين ۶۲ و ۶۳ من القانون رقم ۵۰۵ لسنة ۱۹۵۵ ، كما أن الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني

طبقاً لنص المادة ٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - المقابلة لنص المادة ١٠ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - تكون بالإختيار على أساس الكفاية على أن يرقى الأقدم في الفئة المرقى منها إذا تساوت مرتبة الكفاية ، وقد ثبت من تقرير الخبير أنه يفوق المقارن به ... في الخبرة النظرية لحصوله على المؤهل الأعلى ، ويفوقه أيضاً في أقدمية الدرجة السابعة ، فضلاً عن تفوقه على المقارن بهما معاً في التقرير الدوري عن سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ مما يجعله أحق منهما في الترقية .

وحيث إنه لما كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية لا ينطبق على ضباط الاحتياط ، وكان النص في المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن « تضم لضباط الاحتياط في الوظائف العامة مدد الإستدعاء للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في تلك الوظائف ، وتدخل هذه المدد في الاعتبار سواء عند تحديد أقدميتهم أو تقدير راتبهم » . وفي المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ على أن « تضاف إلى المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فقرة جديدة نصها الآتي « وإذا كان التعيين في وظائف القطاع العام فتعتبر فترة الاستدعاء مدة خبرة وتحسب في أقدمية الفئة التي يعينون فيها » وفي المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ على أن « تحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الأخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم كما لا يجوز نقلهم إلى وظائف أخرى أثناء فترات إستدعائهم ... » وفي المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ على أنه « استثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعيين أو الترقية بالإختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط ... وتسرى هذه الأحكام على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة » وما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٢

لسنة ١٩٦٤ من أن المشرع استهدف به « توفير أو في قدر من الضمانات لأطمئنان هؤلاء الضباط على مستقبلهم في وظائفهم المدنية والحفاظ على الحقوق والمزايا المادية والأدبية التي يتمتع بها الضباط الاحتياط في وظيفة المدنية حتى يلبي الدعوى إلى الخدمة العسكرية بنفس مطمئنة راضية » يدل على أن المشرع - بقصد تحقيق هذه الطمأنينة لضباط الاحتياط - أوجب اعتبار فترة استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة السابقة على التعيين في وظائف القطاع العام مدة خبرة تحسب في أقدمية الفئة التي يعينون فيها ، كما أوجب على تلك الجهة أن تحتفظ لمن يستدعى منهم بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم ، ولا يتأتى الاحتفاظ هؤلاء بعلاواتهم وترقياتهم إلا بإحتساب فترة استدعائهم الذي يحصل بعد التعيين ضمن مدة خبرتهم كما لو كانوا يؤدون عملهم فعلا ، والقول بعدم إحتساب مدة الاستدعاء اللاحقة للتعين وقصر ذلك على المدة السابقة عليه من شأنه أن يؤدي إلى نتيجة تتعارض مع ما استهدفه المشرع من ضمانات إذ يجعل من يستدعى منهم قبل التعيين في وضع أفضل ممن يستدعى بعده وذلك بإحتساب مدة خبرة لمن لم يعين بعد في الوظيفة في حين لا تحسب لمن سبق تعيينه فيها ، كما أن من شأنه أن يجعل ما تقضى به المادتان ٦٧ و ٦٨ سالفتي البيان من الاحتفاظ لضباط المستدعين بعد التعيين بعلاواتهم وترقياتهم وأفضليتهم عند الترقية بالإختيار إذا تساوا مع المرشحين من غيرهم لغوا لا طائل منه وهو ما ينأى عنه المشرع ، ولئن كان ذلك ، إلا أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « لا تجوز الترقية إلا لو وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ... وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لإشتراطات شغل الوظيفة » مما مؤداه أن المشرع استلزم فيمن يرشح للترقية أن يكون مستوفياً لإشتراطات شغل الوظيفة التي يرشح للترقية إليها ، وهو عنصر أساسي وجوهري لترقية العاملين إلى مختلف الوظائف ، وكان واقع الدعوى الذي يجعله الحكم المطعون فيه أن وظيفة مراجع تعاوني (ب) من الفئة الخامسة والتي يطالب الطاعن بترقيته إليها تتطلب لشغلها

خمس سنوات خبرة في مجال العمل ، وأن الطاعن منذ تعيينه لدى المطعون ضده في ١٩٦٧/٣/١ كان منتدباً موجهاً سياسياً بالإتحاد الاشتراكي ثم استدعى بالقوات المسلحة كضابط احتياط في المدة من ١٩٦٨/١/٩ حتى ١٩٧٤/٦/١. فإن مدة الخبرة التي يتعين احتسابها له إعتباراً من تاريخ استدعائه في ١٩٦٨/١/٩ عملاً بمقتضى المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ وإستهداء بما إستهدفه المشرع من المادتين ٦٦ و ٦٨ منه وحتى ١٩٧٢/١٢/٢١ تاريخ المطالبة بالترقية - وهي تقل عن خمس سنوات - لا تحوّل الحق فيها ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة قانوناً بأن قضى برفض دعواه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا وجه بعد ذلك لما يتمسك به من أفضليته على المقارن بهما في الترقية إستناداً إلى نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ سالفه الذكر ، مادام لم يكن مستوفياً لإشتراطات شغل الوظيفة المطالب بها إذ لا يجوز التحدي بنص هذه المادة لمناهضة أحكام المادة الثامنة من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١.

وحيث إن الطاعن ينعي بالشق الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ذهب إلى أنه لا محل لمقارنته بزميله لأن ترقيتهما تمت بالاختيار وبعد أداء الامتحان الذي أعلن عنه المطعون ضده ولم يتقدم له الطاعن ، في حين أن الثابت بتقرير الخبير أن هذا الامتحان لم يكن شرطاً من شروط الترقية بدليل إن زميله اللذين رقباً أحدهما لم يتقدم له والآخر رسب فيه ، كما لم يتحقق الحكم من إعلانه بالامتحان وعلمه بموعده خاصة أنه كان مجنداً بالقوات المسلحة وخلت الأوراق من الدليل على حصول هذا الإعلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المحكمة قد إنتهت في الرد على النعي السابق إلى أن الطاعن لم يكن مستوفياً مدة الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة المطالب بالترقية إليها ، فإن النعي على ما أورده الحكم المطعون فيه في شأن كيفية ترقية المقارن بهما يكون غير متبع .
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من يونية سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدر نائب رئيس المحكمة ، سعيد صقر نائب رئيس المحكمة ،
طلعت أمين صادق وعبد الفتاح عوض .

(١٩٣)

الظعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ - ٢ - ٣) عمل « تصحيح أوضاع العاملين : مجال تطبيق

القانون : ترقية » .

(١) أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - فيما عدا المادتين ١ و ٣ - سريانها على جميع
العاملين بالقطاع العام . علة ذلك .

(٢) العامل الحاصل على مؤهل عال أثناء خدمته وعين في وظيفة مقررة لحملة المؤهلات العليا .
وجوب احتساب سنوات خدمته الكلية عند الترقية طبقاً للمادة ٢٠/د من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥

(٣) تطبيق الجداول الأصلح للعامل عند ترقيته . شرطه . م ١٦/د من القانون ١١
لسنة ١٩٧٥ .

(٤) طلب ضم مدة الخدمة السابقة وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . المادة ١٩ من
القانون المشار إليه .

١ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار
قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن المشرع
لم يستثن من تطبيق أحكام القانون المشار إليه على العاملين الخاضعين لنظام
العاملين بالقطاع العام سوى أحكام المادتين الأولى والثالثة منه على سبيل
الحصر ومن ثم تسرى عليهم أحكام باقى مواده ومنها المواد من ١٨ إلى ٢٢
الواردة بالفصل الرابع منه بشأن حساب مدد الخدمة ، ومقادير تقاعد وجوب
تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الخاضعين لنظام
العاملين بالقطاع العام شأنهم شأن العاملين المدنيين بالدولة فيما عدا المادتين

١ و ٣ اللتين إستثنتا من ذلك بصريح نص المادة ١.ب من قانون الإصدار ومن ثم فلا يصح القول بإستبعاد نص المادة ٢٠ فقرة (د) من هذا القانون من التطبيق على حالات حساب مدة الخدمة اللازمة للترقية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام أو قصر سريان أحكامها على من نقل منهم إلى مجموعة الوظائف العالية قبل أغسطس ١٩٦٦ .

٢ - مفاد نص الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمعمول به لإعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأول أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة لحمله المؤهلات العليا إبتداء في الفئة ذات الربط المالي (٢٤٠ - ٧٨٠ جنبياً) قبل ١٠/٥/١٩٧٥ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة في أقدميته والتي يعتد بها في الترقية بالقانون المذكور على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحمله المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالي ثم إعتباراً من هذا التاريخ يطبق الجدول الأول المتعلق بحملة المؤهلات العليا بمراعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثاني .

٣ - مفاد المادة ١٦/أ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أن الحكم الوارد بها إنما يسرى على الحالات التي تكون فيها مدة الخدمة الكلية للعامل قد قضيت في مجموعة وظيفية واحدة ومع ذلك تسمح بإنطباق أكثر من جدول عليه .

٤ - مفاد المادتين ١٨ و ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - أن الإلتزام بتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة الوارد في المادة ١٩ لا يكون إلا بالنسبة للمدد المنصوص عليها في المادة ١٨ دون غيرها من المدد التي تكون قد قضيت في جهات تخضع لنظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام والتي تدخل تلقائياً في حساب المدد الكلية للعامل طبقاً للمادة ١٥ من القانون المشار إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٧٣٦ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى بنها على البنك الطاعن طالباً الحكم بأحقية لفئة السابعة من ١/٥/١٩٦٧ والسادسة من ١/٥/١٩٧١ والخامسة من ١/٥/١٩٧٥ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وقال بياناً لدعواه أنه عين فى ٤/٤/١٩٦٢ بعد حصوله على دبلوم معهد السكرتارية ، وفى سنة ١٩٦٩ حصل على ليسانس الحقوق وأعيد تعيينه بهذا المؤهل فى وظيفة من الفئة السابعة اعتباراً من ٢٢/١١/١٩٧٠ ثم نقل إلى البنك الطاعن فى ٢/١١/١٩٧٤ وقام الأخير بتطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على حالته تطبيقاً خاطئاً إذ كان من حقه الترقية إلى الفئات المطالب بها فى التواريخ المشار إليها طبقاً للمادة ٢٠ من هذا القانون بعد تعديله بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ٢٧/١/١٩٧٩ بأحقية المطعون ضده لفئة السابعة من ١/٤/١٩٦٧ والسادسة من ١/١٢/١٩٧٣ والخامسة من ٩/٤/١٩٧٥ وبإلزام الطاعن أن يؤدي إليه ٣٠٦ جنياً . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٥٤ سنة ١٢ قضائية طنطا (مأمورية بنها) . وبتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وبياناً لذلك يقول إن الحكم

طبق بشأن المطعون ضده المادة ٢٠ فقرة د من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ في حين أن هذا النص لا يطبق بالنسبة للقطاع العام إلا على من كان يعمل به ونقلته فته إلى وظائف الكادر العالي أو أعيد تعيينه بهذه الوظائف قبل أغسطس سنة ١٩٦٦ تاريخ صدور لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ عندما كانت القوانين المطبقة وقتئذ تأخذ بنظام تقسيم الوظائف إلى كادر عالي وآخر متوسط ، أما القوانين اللاحقة على هذا التاريخ والمنظمة للقطاع العام فلا تعرف التقسيم المذكور والثابت أن المطعون ضده عين بمؤهله العالي في ١٩٧٠/١١/٢٢ ولم يصدر قرار بنقله إلى مجموعة الوظائف العالية قبل أغسطس سنة ١٩٦٦ ومن ثم فإن المادة ٢٠ فقرة د سالفة الذكر لا تنطبق على حالته وإنما ينطبق عليها نص المادة ١٦ فقرة هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ دون سواها والتي توجب لإعمال الجدول الأصلح للعامل عند انطباق أكثر من جدول على حالته :

وحيث إن هذا النعمى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على : (أ) العاملين الخاضعين لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ (ب) العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فيما عدا أحكام المادتين ١ و ٣ من القانون المرافق » يدل على أن المشرع لم يستثن من تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام سوى أحكام المادتين الأولى والثالثة منه على سبيل الحصر ومن ثم تسرى عليهم أحكام باقي مواده ومنها المواد من ١٨ إلى ٢٢ الواردة بالفصل الرابع منه بشأن حساب مدد الخدمة ومقادير تقاعد ما تقدم وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ على العاملين الخاضعين لنظام العاملين بالقطاع العام شأنهم شأن العاملين المدنيين بالدولة فيما عدا المادتين ١ و ٣ اللتين استثنيا من ذلك بصريح نص

المادة ١/ب من قانون الإصدار ومن ثم فلا يصح القول باستبعاد نص المادة ٢٠
فقرة (د) من هذا القانون من التطبيق على حالات حساب مدد الخدمة اللازمة
للترقية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام أو قصر سريان أحكامها على من نقل
منهم إلى مجموعة الوظائف العالية قبل أغسطس ١٩٦٦ على نحو ما ذهب إليه
الطاعن . وإذ كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ والمعمول به إعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الأول
تنص على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجدول المرفقة الخاصة بحملة
المؤهلات الدراسية سواء ما كان منها مقبياً عند العمل بأحكام هذا القانون
أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه إعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول على
المؤهل أيهما أقرب . وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة المؤهلات العليا
والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية : (د) احتساب
مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالي لمن نقلت فئته أو أعيد
تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على أساس تطبيق
الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالي ثم على
أساس تطبيق المدد البيئية في الجدول الأول المرفق إعتباراً من التاريخ المذكور
على حالته بالفئة والأقدمية التي بلغها طبقاً للجدول الثاني » وكان البين مما ورد
المذكورة الإيضاحية لهذا القانون في شأن هذه المادة سريان حكمها على العاملين
بالقطاع العام الذين أعيد تعيينهم أو نقلت فئتهم إلى مجموعة الوظائف
العالية إبقى ظل أنظمة للعاملين لا يجرى فيها تقسم الوظائف إلى
عالية وإدارية وأخرى فنية وكتابية بإعتبار أن « مجموعة الوظائف العالية »
الواردة في الفقرة (د) من المادة ٢٠ سالفة الذكر يقصد بها مجموعة الوظائف
التي تتطلب - في الأصل - من بين شروط شغلها حصول العامل على مؤهل
عال ومؤدى ذلك أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة
ونقلت فئته أو أعيد تعيينه بالفئات الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العليا
إبتداء في الفئة ذات الربط المالي (٢٤٠ - ٧٨٠ جنباً) قبل ١٠/٥/١٩٧٥
تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الكلية

المحسوبة في أقدميته والتي يعتد بها في الترقية بالقانون المذكور على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تاريخ الحصول على المؤهل العالى ثم إعتباراً من هذا التاريخ يطبق الجدول الأول المتعلق بحملة المؤهلات العليا بمراعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقاً للجدول الثاني - لما كان ذلك وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر تنص على أن « تخضع الترقيات الحتمية المنصوص عليها في المادة السابقة للقواعد الآتية : (هـ) تطبيق الجدول الأصلى للعامل فى حالة انطباق أكبر من جدول من الجداول المرفقة على حالته » وكانت المادة ١٥ تنص على أن يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة احدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة رقى فى نفس مجموعته الوظيفية » فإن مفاد ذلك أن حكم المادة ١٦ / هـ إنما يسرى على الحالات التى تكون فيها مدة الخدمة الكلية للعامل قد قضيت فى مجموعة وظيفية واحدة ومع ذلك تسمح بانطباق أكثر من جدول عليه - لما كان ما تقدم وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى أن المطعون ضده حصل على دبلوم معهد السكرتارية سنة ١٩٦١ وعين بهذا المؤهل فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بوظيفة كاتب فى ١٩٦٢/٣/٢٥ ثم حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٦٩ وأعيد تعيينه بهذا المؤهل بنبابة بنها فى وظيفة من الفئة السابعة (٢٤٠ - ٤٨٠ جنيهاً) بمجموعة الوظائف الإدارية إعتباراً من ١٩٧٠/١١/٢٢ ثم نقل إلى البنك الطاعن فى ١٩٧٤/١١/٢ ، وكانت هذه المجموعة الوظيفية تتطلب لشغلها أصلاً مؤهلاً دراسياً عالياً وفقاً للقرار الوزارى رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن إصدار معايير ترتيب الوظائف الصادر عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نفاذاً للمادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف الصادر استناداً للمادة ٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فإن المطعون ضده يدخل فى عداد العاملين الذين أعيد تعيينهم بمجموعة الوظائف العالية فى حكم

المادة ٢٠ فقرة (د) من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام سالف الذكر قبل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر هذا القانون وبالتالي ينطبق عليه حكم هذه الفقرة من المادة المذكورة دون المادة ١٦ / هـ : وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح ويصحح النعي عليه بهذين السببين على غير أساس :

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن المادة ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تشترط لحساب مدد الخدمة السابقة صدور قرار بها من لجنة شئون العاملين بناء على طلب يتقدم به العامل ، والثابت من إقرار المطعون ضده أنه قصر طلبه على ضم مدة خدمته بالمؤهل العالي ومع ذلك أخذ الحكم المطعون فيه بمدة خدمته السابقة على هذا المؤهل والتي لم يقدم طلباً بشأنها مما يكون معه الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كانت المادة ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي : ويصدر بإحتساب المدد المشار إليها وفقاً للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون » وتنص المادة ١٨ على أن « يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد الآتية : (أ) مدة الخدمة التي قضها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات أو المشروعات أو المنشآت أو إدارات الأوقاف الخيرية التي آلت أو تؤول ملكيتها إلى الدولة أو في المدارس الخاصة الخاضعة لإشراف الدولة (ب) مدة خدمة العامل الفني أو المهني الذي أدى الإمتحان بنجاح عند دخوله الخدمة (ج) مدة التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية أو العسكرية (د) مدة ممارسة المهن الحرة لأعضاء النقابات المهنية وتحتسب كاملة » مما مفاده أن الإلتزام بتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة الواردة في المادة ١٩ لا يكون إلا بالنسبة للمدد المنصوص

عليها في المادة ١٨ دون غيرها من المدد التي تكون قد قضيت في جهات تخضع
لنظم العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام والتي تدخل تلقائياً في حساب المدد
الكلية للعامل طبقاً للمادة ١٥ ؛ وإذا كان الثابت أن مدة خدمة المطعون ضده
السابقة على حصوله على المؤهل العالي قد قضيت بمصلحة الشهر العقاري
والتوثيق على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثاني فإن حساب
هذه المدة ضمن مدة الخدمة الكلية للمطعون ضده لا يلزم له تقديم الطلب
المنصوص عليه في المادة ١٩ ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد سندو محمد جمال شلقانز .

(١٩٤)

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١) اصلاح زراعى . قانون « سريانه من حيث الزمان » . ضرائب
« ضريبة التركات ورسم الأيلولة » . تركة . تعويض .

سندات التعويض من القدر الزائد من الأراضى المستولى عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى .
وفاة المالك قبل صدور القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ التى آلت بوجبه ملكية هذه الأراضى
إلى الدولة دون مقابل . دخول السندات فى وعاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة . علة ذلك .

(٢) قانون « دستورية القوانين » . اصلاح زراعى . دستور .

القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - بأيلولة القسدر الزائد من الأراضى الزراعية المستولى
عليها إلى الدولة دون مقابل . قضاء المحكمة الدستورية العليا فى ١٩٨٣/٦/٢٥ بعدم دستوريته .
مؤداه . عدم جواز تطبيقه من اليوم الثانى لتاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٧/٧ .
م ٤٩ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار ق المحكمة الدستورية العليا . نفاذ هذا القرار بقانون وقت -
إلاصدار الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢ . الحكم بعدم دستوريته فى تاريخ لاحق
أثر له فى هذا الخصوص .

١ - مؤدى ما نصت عليه المواد الأولى والخامسة والسادسة من المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن الإصلاح الزراعى والمادتين الأولى
والثانية من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة أن سندات التعويض عن القسدر الزائد من الأراضى الزراعية
المستولى عليها ، كانت لها قيمتها فى التداول حتى تاريخ العمل بالقرار
بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ذلك أن هذا القرار بقانون ليس له أثر رجعى
فلا يسرى إلا من تاريخ نشره فى ١٩٦٤/٣/٢٣ ، وإذ كانت وفاة مورث

الطاعنين قد حدثت بتاريخ ١٦/٧/١٩٥٦ ، وهي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة والضريبة على التركات بإعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في إنتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة بتحقيقه ، وكانت التركة المخلفة عن المورث في ذلك الوقت تشتمل - فيما تشتمل عليه - قيمة سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه التي انتقلت ملكيتها بالميراث إلى الطاعنين فإن قيمة هذه السندات تدخل في وعاء الضريبة ويكون هلاكها عليهم لا على المورث .

٢ - لن كان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - بأيلولة القدر الزائد من الأراضي الزراعية المستولى عليها إلى الدولة دون مقابل - قد قضى بعدم دستوريته من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢٥ سنة ١ ق دستورية بتاريخ ٢٥/٦/١٩٨٣ ونشر الحكم الصادر فيها بالعدد رقم ٢٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٧/٧/١٩٨٣ إلا أنه وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، لا يجوز تطبيق نص في قانون أو لائحة قضى بعدم دستوريته من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية مما مفاده أن القرار بقانون سالف الذكر وقت إصدار الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٠ كان نافذاً واجب الأعمال ، ولا يغير من ذلك الحكم بعدم دستوريته في تاريخ لاحق ؟

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة ،

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية ؟

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٣٨٢ سنة ١٩٧٨ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بإلزام المطعون عليه

الثالث بتخصيص سندات قيمتها ٣٨٤٤ ج ٦٨٥ م من مجموع المستحق لمورثهم المرحوم وفاء لضريبة الإيراد العام والأرباح التجارية وفوائد الديون المطلوبة منه وتخصيص عدد آخر منها قيمته ٦٢٣٧٩ ج و ٥٩١ م وفاء للمبلغ الذى كان متبقياً فى ذمتهم من ضريبة التركات ورسم الأيلولة ورسوم البلدية المستحقة على تركه مورثهم مع الزام المطعون عليه الثانى بأن يرد إليهم مبلغ ٦٢٣٧٩ ج و ٥٩١ م ووقف الدعوى بالنسبة لمبلغ ٣٨٢٧٩ ج و ٩٥٠ م المتبقى من قيمة تلك السندات حتى يتم الفصل فى الدعوى رقم ٧ سنة ٧ ق دستورية علياً بعدم دستورية القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ، وقالوا ببياناً للدعوى أن الإصلاح الزراعى أصدر سندات قيمتها ١٠٤٥٠٤ ج و ٢٢٦ م مقابل ما استولى عليه من أطيان مورثهم الزراعية تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى ، وإعتبرت من عناصر تركه مورثهم الذى توفى بتاريخ ٧/١٦ سنة ١٩٥٦ ، وقد أوقعت مصلحة الضرائب الحجز على هذه التركة بسبب إمتناع الإصلاح الزراعى عن إخطارها بقيمة السندات المستحقة عن الأطيان المستولى عليها مع أن تلك القيمة تزيد عن الضرائب المطلوبة من المورث وما تبقى فى ذمتهم من ضريبة التركات ورسم الأيلولة ورسوم البلدية ورغم أن الفتوى الصادرة من قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أجازت سداد تلك الضرائب والرسوم من قيمة السندات سائلة الذكر طالما أن وفاة المورث قد حدثت قبل صدور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ، وإذ رغبوا فى الإفراج عن عناصر التركة للتصرف فيها اضطروا إلى سداد المتبقى فى ذمتهم من ضريبة التركات ورسم الأيلولة ورسوم البلدية ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم سائلة البيان ، وبتاريخ ١١/١٨ سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٩٢ سنة ٩٧ ق ملغى وبتاريخ ١٢/٢٢ سنة ١٩٨٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن مورشهم استحق وفقاً لنص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تعويضاً عن الأطنان المستولى عليها في صورة سندات على الحكومة بفائدة ٣٪ ، وطبقاً لنص المادة السادسة من ذات القانون يجوز سداد ضريبة التركات ورسم الأيلولة من قيمة هذه السندات التي كانت محمله بحق الامتياز المنصوص عليه في المادة ٤٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ عندما آلت إلى الدولة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ، مما كان يتعين معه خصم ضريبة التركات ورسم الأيلولة من قيمتها وذلك وفقاً للنظر القانوني الذي تضمنته الفتوى الصادرة من قسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة وأكدته تعليمات مصلحة الضرائب بكتابتها الدوري الصادر من وزارة المالية ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يلتزم بهذا النظر وقضى برفض الدعوى مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي على أن « لا يجوز لأي فرد أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان ... » وفي المادة الخامسة على أن « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام هذا القانون الحق في تعويض ... » وفي المادة السادسة على أن « يؤدي التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣٪ تستهلك في خلال ثلاثين سنة وتكون هذه السندات اسمية ، ويقبل أداؤها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته في الوفاء ... » وفي أداء ضريبة التركات « والنص في المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ على أن الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ... تؤول ملكيتها إلى الدولة دون مقابل وأن يلغى كل نص يخالف ذلك - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

على أن سندات التعويض عن القدر الزائد من الأراضي الزراعية المستولى عليها كانت لها قيمتها في التداول حتى تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أن هذا القرار بقانون ليس له أثر رجعي فلا يسرى إلا من تاريخ نشره في ١٩٦٤/٣/٢٣ ، لما كان ذلك وكانت وفاة مورث الطاعنين قد حدثت بتاريخ ١٩٥٦/٧/١٦ وهي الواقعة المنشئة لرسم الأيلولة والضريبة على التركات بإعتبارها سبب الأيلولة والحادث المؤثر في إنتقال الملك من الميت إلى الحي وينشأ حق الخزانة بتحقيقه ، وكانت التركة المخلفة عن المورث في ذلك الوقت تشتمل — فيما تشتمل عليه — قيمة سندات التعويض عن القدر الزائد المستولى عليه التي إنتقلت ملكيتها بالميراث إلى الطاعنين ، فإن قيمة هذه السندات تدخل في وعاء الضريبة ويكون هلاكها عليهم لا على المورث ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم بصحيح القانون ، ويكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ فيما نص عليه من أيلولة الأتيطان المستولى عليها إلى الدولة بغير مقابل — قد جاء متعارفاً مع نص المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذي جعل لمن إستولت الحكومة على أرضه الحق في تعويض عادل ومع نص المادة ١٦ من دستور ١٩٦٤/٣/٢٤ الذي حظر نزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتد بمشروعية القانون المذكور أخذ بظاهر نصوصه وخلط بين مفهوم الاشتراكية والشيوعية خلطاً أدى به إلى عدم إعمال أحكامه على النحو الصحيح الذي فسرت به الفتوى الصادرة من قسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة وأقرته الحكومة بكتاب مصلحة الضرائب الدوري الصادر من وزارة المالية وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ، ذلك أنه وإن كان القرار بقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ قد قضى بعدم دستوريته من المحكمة الدستورية العليا في الدعوى

رقم ٢٥ سنة ١ ق دستورية بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥ ونشر الحكم الصادر منها بالعدد رقم ٢٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٧/٧ إلا أنه وفقاً لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا لا يجوز تطبيق نص في قانون أو لأئحة قضى بعدم دستوريته من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية ، مما مفاده أن القرار بقانون سالف الذكر وقت إصدار الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢ كان نافذاً واجب الأعمال ، ولا يغير من ذلك الحكم بعدم دستوريته في تاريخ لاحق ، ومن ثم يكون هذا النسخ غير مقبول ؛

وحيث إنه لم تقدم بتعين رفض الطعن

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة؛ وعضوية السادة المستشارين عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلي ، محمد عبد الحميد سند و محمد جمال شلقاني .

(١٩٥)

الظعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١) دعوى « تقديم المستندات والمذكرات » • بطلان « بطلان الاحكام » •

قبول المحكمة أثناء المداولة أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . غير جائز . م ١٦٨ مرافعات . عدم إقامة الحكم قضاءه على شيء منها . لا بطلان .

(٢) تقسيم • شيوخ • قسمة •

اعتبار تجزئة الأرض المعدة للبناء تقسيماً . شرطه . أن يكون بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتكبير . المادتان ١ و ١٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . تجزئة الأرض بين مالكيها ليقم كل منهم مسكناً عليها أو ليقم مالكيها عدة مبان عليها . لا يعد تقسيماً . مثال . في انتهاء حالة الشيوخ بالقسمة .

١ - وإن كان لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ليتسنى له ابداء دفاعه في شأنها وذلك اعمالاً لحكم المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه متى تبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه على شيء مما جاء بهذه المذكرة ، فإن قبول المحكمة لها ... لا يكون قد أخل بأى حق للطاعن ، وبالتالي يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

٢ - مؤدى نص المادتين الأولى والعاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تجزئة الأرض المعدة للبناء إلى عدة قطع لا يعتبر تقسيماً ولا يخضع لأحكام قانون التقسيم إلا إذا كان المقصود منها هو عرض هذه القطع للبيع أو للمبادلة

أو للتأجير أو للتحكير ، فإن كانت لغير هذا الغرض خرجت عن نطاق تطبيق هذا القانون ، ومن ثم فإنه لا يعد تقسيماً بالمعنى المتقدم بيانه تجزئة قطعة الأرض بين مالكيها ليقم كل منهم سكناً عليها أو ليقم مالك القطعة عدة مبانٍ عليها . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن القصد من عقد القسمة موضوع الدعوى هو إنهاء حالة الشبوع بين مالكي الأرض المقسمة ، فإنه لا مجال لتطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على واقعة النزاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٧٠٢ سنة ١٩٧٧ مدنى حلوان ضد الطاعن والمطعون عليها الثالثة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد القسمة والمحاسبة والتخالص المؤرخ ١٩٥٨/١٢/٣١ ، وقالوا بياناً للدعوى إنه بموجب عقد القسمة المذكور تقاسما وخصماهما العقار المبين بالأوراق ، وإذا استمرت هذه القسمة نافذة منذ إجرائها ويحق لها طلب الحكم بصحته ونفاذه فقد أقاما الدعوى بطلبها سائلة البيان وبتاريخ ١٩٧٩/٤/١١ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فقيدت برقم ٥١٦٠ سنة ١٩٧٩ مدنى . وبتاريخ ١٩٧٩/١١/١٠ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد القسمة المذكور . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥٣٨٦ سنة ٩٦ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه بطلانه ، إذ قبلت المحكمة مذكرة المطعون عليهما الأولين خلال فترة جبرز الدعوى للحكم دون أن يطلع عليها الطاعن أو يعلن بها وأقام الحكم عليها قضاءه فشابه البطلان .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، وذلك أنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تقبل أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ليتسنى له إبداء دفاعه في شأنها وذلك اعمالاً لحكم المادة ١٦٨ من قانون المرافعات ، إلا أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول في قضائه على شيء مما جاء بهذه المذكرة ، ومن ثم فإن قبول المحكمة للمذكرة المطعون عليهما المذكورين لا يكون قد أخل بأي حق للطاعن ، وبالتالي يكون هذا هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الثاني والثالث مخالفة القانون والثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف برفض الشركة البائعة للعقار اعتماد القسمة موضوع النزاع لمخالفة شروطها لعدم وجود واجهة على الطريق للقطعة الداخلية ، كما تمسك بمخالفة العقد للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لذات السبب سالف الذكر ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على الشق الأول من دفاعه ، واجتزأ في رده على الشق الثاني منه بأنه تم اعطاء رقم جديد إلى كل قسم من الأرض طبقاً لعقد القسمة ومن ثم لا يكون مخالفاً لهذا القانون ، في حين أنه ليس للعقارين سوى مدخل واحد مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي برمته مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى القطع غير متصلة بطريق قائم » ، وفي المادة العاشرة منه

على أن « يحظر بيع الأراضي المقسمة أو تأجيرها أو تحكيرها قبل صدور المرسوم المشار إليه في المادة السابقة » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن تجزئة الأرض المعدة للبناء إلى عدة قطع لا يعتبر تقسيماً ولا يخضع لأحكام قانون التقسيم إلا إذا كان المقصود منها هو عرض هذه القطع للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير ، فإن كانت لغرض هذا الغرض خرجت من نطاق تطبيق هذا القانون ، ومن ثم فإنه لا يعد تقسيماً بالمعنى المتقدم بيانه تجزئة قطعة الأرض بين مالكيها ليقم كل منهم سكناً عليها أو ليقم مالك القطعة عدة مبان عليها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن القصد من عقد القسمة موضوع الدعوى هو إنهاء حالة الشيوخ بين أطرافه - مالكي العقار على الشيوخ - ومن ثم فلا مجال لتطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على واقعة النزاع ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى ما تقدم فإنه لا يكون قد خالف القانون ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه في شأن عدم مخالفة شروط الشركة البائعة على ما خلصت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها من أن العقد نفذ دون مخالفة لقانون التقسيم فإنه لا يكون مخالفاً لشروط الشركة البائعة وأقام قضاؤه على ما يكفي لحمله فإن النعي في هذا الشق لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض ومن ثم يكون هذا النعي برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبوزيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين محمد مختار منصور نائب رئيس المحكمة . ، محمود نبيل البناوى ، أحمد أحمد نصر الجندى ود . محمد بهاء الدين باشات .

(١٩٦)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ قضائية :

(١) دعوى « الدفاع فى الدعوى » . اثبات « اجراءات الالبات » .

تنازل الخصم عن دفاع له فى الدعوى . أثره . عدم زوال دليل الإثبات الذى اتخذته المحكمة تحقيقاً لهذا الدفاع .

(٢) تزوير « الادعاء بالتزوير » .

ثبوت صحة أحد التوقيعات المنسوبة إلى مدعى تزويرها . كفايته لرفض هذا الإدعاء أياً كان الأمر فى مدى صحة باقى التوقيعات .

(٣) تزوير . اثبات « اليمين الحاسمة » . حكم « تسببيه » « الفساد فى

الاستدلال » .

عدم جواز الفصل فى الادعاء بالتزوير والموضوع معاً . م ٤٤ إثبات . علة ذلك . جواز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الإدعاء بالتزوير استدلال الحكم على التعسف فى توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الإدعاء بالتزوير . فساد فى الاستدلال .

١ - تنازل الخصم عن دفاع له فى الدعوى لا يزول به الدليل المستمد من إجراءات الإثبات الذى اتخذته المحكمة تحقيقاً لذلك الدفاع بل يظل هذا الدليل قائماً .

٢ - ثبوت صحة أحد التوقيعات المنسوبة إلى مدعى تزويرها يكتفى وحده لرفض هذا الإدعاء أياً كان الأمر فى مدى صحة باقى التوقيعات .

٣ - لما كان المشرع إذ حظر بالمادة ٤٤ من قانون الإثبات على محكمة الموضوع الفصل فى الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً ، وألزمها بتحديد

جلسة لنظر الموضوع فقد توخى إتاحة الفرصة للخصوم لإبداء ما يعن لهم من أوجه دفاع أو أدلة جديدة فيما لم يفصل فيه من موضوعها ، ومن ثم يجوز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الإدعاء بالتزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استدل على تعسف توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الإدعاء بالتزوير ورتب على ذلك وحده قضاءه برفض توجيهها يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٦١٢ / ١٩٧٩ مدنى كلى دمنهور على الطاعن طالباً الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/١/١ والمتضمن بيع الطاعن له ١٤ ط (أرضاً زراعية) المبينة بالعقد والصحيفة لقاء ثمن مقداره ٨٤٠٠ ج . بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨ قضت المحكمة برفض الدعوى استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية (مأمورية دمنهور) بالإستئناف رقم ٦٦٥ / ٣٦ ق طالباً الغاءه والحكم بطلباته .

دفع الطاعن بالإنكار على بصمى الختم والأصبع المنسوبتين له على عقد البيع ندبت المحكمة قسم تحقيق الشخصية لمضاهاة بصمة الأصبع ، وبعد أن قدم تقريره ، تنازل الطاعن عن دفعه بالإنكار ، وادعى بتزوير العقد صلباً وتوقيعات . بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ قضت المحكمة برفض الإدعاء بالتزوير وبصحة بصمة الأصبع الواردة على العقد . وجه الطاعن اليمين الحاسمة للمطعون ضده . بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٧ رفضت المحكمة توجيه اليمين وقضت بصحة العقد .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .
أودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن .
عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها
التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون
فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول انه ادعى بتزوير
بصمى الختم والأصبع الواردتين على عقد البيع واورد بشواهد التزوير أن
العقد موقع عليه ببصمتين للأصبع ، وقد أقام الحكم قضاءه برفض الإدعاء
بالتزوير على ما اسفرت عنه مناظرة المحكمة للمحرر من أنه يحمل بصمة أصبع
واحدة ، وما خلص إليه الخبر الذى ندب تحقيقاً للدفع بالإنكار - بتقريره
من صحة هذه البصمة ، وإذ كان هذا التقرير لا يجوز الاستناد إليه لسقوطه
بالتنازل عن الدفع بالإنكار ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من مناظرتها للمحرر
من وحدة بصمة الأصبع لا يصلح دليلاً على صحتها ، كما لا يكفي ردأ على ادعائه
بتزوير بصمة الختم فإن الحكم المطعون فيه - فضلاً عن قصوره بكون قد أخطأ
في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان تنازل الخصم عن دفاع له
في الدعوى لا يزول به الدليل المستمد من إجراءات الإثبات الذى اتخذته
المحكمة تحقيقاً لذلك الدفاع بل يظل هذا الدليل قائماً ، وكان ثبوت صحة
أحد التوقيعات المنسوبة إلى مدعى تزويرها يكفي وحده لرفض هذا الإدعاء
أيما كان الأمر في مدى صحة باقى التوقيعات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون
فيه قد أقام قضاءه على ما اطمأن إليه من تقرير قسم تحقيق الشخصية من
صحة بصمة الأصبع المنسوبة إلى الطاعن ، وهو ما يكفي وحده لحمل قضائه
برفض الإدعاء بالتزوير ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد
في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة رفضت طلبه توجيه اليمين الحاسمة

قولاً بكيديتها لمجرد إبدائها بعد رفضها لإدعائه بالتزوير وهو منها إستخلاص فاسد يعيب الحكم ويستوجب نقضه ؟

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان المشرع إذ حظ بالمادة ٤٤ من قانون الإثبات على محكمة الموضوع الفصل في الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً ، والزمها بتحديد جلسة لنظر الموضوع فقد توخى إتاحة الفرصة للخصوم لإبداء ما يعن لهم من أوجه دفاع أو أدلة جديدة فيما لم يفصل فيه من موضوعها ، ومن ثم يجوز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الإدعاء بالتزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على تعسف توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الإدعاء بالتزوير ورتب على ذلك وحده - قضاءه برفض توجيهها يكون معيباً بالفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص .

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنعم بركة نائب رئيس المحكمة ، الدكتور علي فاضل ، طلعت أمين صادق
ومحمد السيد الحواش .

(١٩٧)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل « اجر : تجنيد » .

الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل . الاستثناء . حالات محددة على سبيل الحصر ليس منها
تجنيد العامل . الحكم الوارد بالمادة ٥١ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قاصر على حالة الاستدعاء
من الاحتياط . طلة ذلك .

لما كان الأصل في إستحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون
العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — الذي يحكم واقعة الدعوى —
إنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل
سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم
عدم أداء العمل ، وليس من بينها حالة استدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية
الإلزامية ، وكان النص في المادة ٤١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الخدمة العسكرية والوطنية — والمطبق على واقعة النزاع — مقصوراً على مدة
الاستدعاء من الاحتياط المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون فلا
تقاس عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها في المادة الثالثة
وما بعدها من ذات القانون لاختلاف كل من نوعي الخدمة العسكرية في
أحكامه ومبناه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة - شركة ... - الدعوى رقم ٤٤٤٣ سنة ١٩٧٧ كلى المنصورة طالباً بالحكم بإلزامها أن تؤدى إليه مبلغ ٣٤٥ ج و ٩٠٠ م ، قال بياناً لها إنه عمل لديها منذ ١/٨/١٩٦١ بقسم التجهيزات بمصنع ميت غمر واستدعى للخدمة العسكرية فى ٧/١١/١٩٦٣ وبقي بمحند سنتان وأحد عشر شهراً وأربعة وعشرين يوماً حتى ١/١١/١٩٦٦ إذ تم قسريته من الخدمة بسبب عدم اللياقة الطبية ، ولما كان يستحق أجره كاملاً عن مدة التجنيد المذكورة وامتنعت الطاعنة عن أدائه ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . وبعد أن حكمت المحكمة بنذب خبير قضت فى [١] ٢٥/٤/١٩٧٩ بإلزام الطاعنة أن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ٣٣٤ ج و ٨١٢ م . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد أمامها برقم ٥٠٩ سنة ٣١ ق . وبتاريخ ١٢/١١/١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيانه تقول إن الأجر مقابل العمل ولم يرد فى قانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أو فى قوانين العمل نص يلزم صاحب العمل بأداء أجر العامل فى خلال مدة تجنيده الإلزامية والتى حالت بين المطعون ضده وبين أداء العمل لدى الطاعنة ومن ثم فإنها لا تلزم بأداء أجره عن مدة تجنيده

التي إنتهت لعدم لياقته الطبية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى الزام الطاعنة بأداء أجر المطعون ضده عن مدة تجنيده على سند من القول بأن القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ألزم جهة العمل بأداء أجر العامل وببدل طبيعة العمل مدة استدعائه للإحتياط في حالة الحرب أو الطوارئ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك لأنه لما كان الأصل في استحقاق الأجر طبقاً لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، ولم يستثن المشرع من هذا الأصل سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحصر يستحق العامل فيها الأجر رغم عدم أداء العمل ، وليس من بينها حالة إستدعاء العامل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية وكان النص في المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - والمطبق على واقعة النزاع - على أن : « أولاً - تحسب مدة إستدعاء أفراد الإحتياط طبقاً لأحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانياً وثالثاً من هذه المادة أجازة إستثنائية بمرتب أو بأجر كامل .. » مقصوراً على مدة الاستدعاء من الإحتياط المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون ، فلا تقاس عليها مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المنصوص عليها في المادة الثالثة وما بعدها من ذات القانون لإختلاف كل من نوعي الخدمة العسكرية في أحكامه ومبناه ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى حسبما حصله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده قد استدعى لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية لإبتداء من ١٩٦٣/١١/٧ حتى صدور قرار المجلس الطبي العسكري في ١٩٦٦/١١/١ بعدم لياقته طبياً وهي المدة المطالب بالأجر عنها ، فإن ذلك لا ينفي عنه صفة المجند عن الفترة التي قضاها بالتجنيد الإلزامي ، وطبقاً للمادتين ١٢٢ ، ١٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة

والترقية لضباط الشرطة والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ومن ثم لا يستحق أجراً خلال فترة تجنيده ، وإذ خالف الحكم هذا النظر وإنهى إلى تأييد الحكم الابتدائي فى قضائه بإلزام الطاعنة أجر المطعون ضده عن الفترة التى تغيب فيها عن العمل لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية بمقولة أنه كان تحت تصرف سلطات التجنيد كحالة الاستدعاء للإحتياط ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب بغير ما حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح لفصل فيه ، ولما تقدم ، فإنه يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف رقم ٥٠٩ سنة ٣١ ق المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المطعون ضده .

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / د. أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١ ، ٢) جمارك • اختصاص « اختصاص ولائى » •

(١) فرض الغرامة على مخالفة نظام الإفراج المؤقت عن البضائع . منوط بمدير الجمارك المختص . التظلم من قراره لمدير عام الجمارك الذى له تأييد أو تعديل أو إلغاء الغرامة . قابلية قرار المدير العام للطعن فيه أمام المحكمة المختصة وهى محكمة القضاء الإدارى م ١١٩ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . مؤدى ذلك . ليس للمحكمة المختصة سلطة فرض الغرامة ابتداء .

(٢) دعوى مصلحة الجمارك بالمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارة المخرج منها لمخالفة شروط الاتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات . ق ٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالإستيراد ، قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، اختصاص المحاكم العادية بنظرها .
علة ذلك .

١ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أجازت الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة الذى أوجب فى قراره رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ إعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها وإلا استحققت الضرائب والرسوم فضلا عن الغرامة ، وكانت المادة ١١٩ من قانون الجمارك المشار إليه قد ناطت بمدير الجمارك المختص فرض الغرامات الجمركية الواردة بالمواد من ١١٤ إلى ١١٨ من القانون المذكور وذلك بقرار منه - ومن بينها الغرامة على مخالفة نظام الإفراج المؤقت وأوجبت المادة سالفة الذكر أداء هذه الغرامات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المخالفين بقرار فرض الغرامة بخطاب مسجل بعلم وصول ، وأجازات لنوى الشأن التظلم بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك الذى له فى

هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعطلها أو يلغها ، كما أجازت المادة ذاتها الطعن في قرارات المدير العام للجمارك أمام المحكمة المختصة ، فإن مفاد ذلك أن المشرع نظم في المادة ١١٩ من قانون الجمارك طريقة فرض الغرامات الواردة في المواد من ١١٤ إلى ١١٨ من ذات القانون فأعطى مدير الجمارك المختص سلطة إصدار القرارات بفرض هذه الغرامات وأجاز للنوى الشأن التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذي خوله سلطة تأييد الغرامة أو تعديلها أو إلغائها ، أما المحكمة المختصة وهي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكمة القضاء الإداري ، باعتبار أن قرارات مدير عام الجمارك في مواد التهريب الجمركي قرارات إدارية - فلا تختص إلا بنظر ما يقدم إليها من طعون في قرارات مدير عام الجمارك بشأن الغرامات المشار إليها ، ومن ثم فليس للمحكمة المختصة طبقاً للمادة ١١٩ من قانون الجمارك سلطة فرض الغرامة ابتداء ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه - مؤيداً للحكم الابتدائي - بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى فيما يتعلق بفرض الغرامة لإختصاص مدير الجمارك بذلك ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - إذ كانت المادة ١١٩ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد خولت مدير الجمارك المختص حقاً وحيداً وهو فرض الغرامات الجمركية الواردة في المواد من ١١٤ إلى ١١٨ ، وكان الطاعن قد أقام دعواه على المطعون ضدهما للمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارات المفرج عنها بالإضافة إلى مبلغ الغرامة - وذلك استناداً إلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالإستيراد وقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ وإلى الاتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات الموقعة بنيويورك في ١٩٥٤/٦/٤ والتي انضمت مصر إليها بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ وكانت هذه الاتفاقية لم تنص على إستثناء المنازعات المترتبة على تطبيقها من الخضوع للقواعد العامة في التقاضي ، وإذ كانت المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم

إلا ما استثنى بنص خاص ، فإن المحاكم العادية تكون دون غيرها هى المختصة بنظر دعوى الطاعن بالنسبة لطلب الضرائب والرسوم الجمركية بإعتبارها صاحبة الولاية العامة بنظر المنازعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعن بصفته أقام الدعوى رقم ٤٢٣٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ ٩٨٣ ج و ٥٠٠ مليم والقوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية . وقال بياناً لدعواه إنه بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٤ أفرج للمطعون ضده الأول عن سيارة تحت نظام الموقوفات وذلك بضمان المطعون ضده الثانى ولما كانت السيارة المذكورة لم تصدر للخارج بعد إنتهاء مدة صلاحية سيرها بالبلاد فى ١٩٧٣/٩/٣٠ فإنه يستحق عليها رسوماً جمركية قدرها ٨٩٤ جنياً بالإضافة إلى مبلغ ٨٩ ج و ٥٠٠ م قيمة الغرامة الجمركية وهو ما رفعت الدعوى للمطالبة به . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة بعدم إختصاصها ولائياً بنظر الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣١٩٣ سنة ٩٧ ق وبتاريخ ١٩٨١/٣/٣١ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وذلك من وجهين حاصلى ثانيهما أن مناط فرض الغرامة الجمركية الواردة بالمادة ١١٨ من قانون الجمارك بقرار

من مدير الجمر ك المختص أن تكون السيارة قد ضبطت حتى تحصل الغرامة بالحجز عليها أما إذا لم تضبط السيارة فإنه يتعذر تنفيذ قرار مدير الجمر ك ويكون لمصلحة الجمار ك الحق في الإلتجاء إلى القضاء للحصول على حكم بتحصيل الغرامة وإذ قضى الحكم المطعون فيه - مؤيداً الحكم الابتدائي - بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى بمقولة أن الاختصاص معقود لمدير الجمر ك بشأن فرض الغرامة الجمركية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سليم ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الجمار ك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أجازت الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة الذي أوجب في قراره رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ إعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها وإلا استحققت الضرائب والرسوم فضلاً عن الغرامة ، وكانت المادة ١١٩ من قانون الجمار ك المشار إليه قد ناطت بمدير الجمر ك المختص فرض الغرامات الجمركية الواردة بالمواد من ١١٤ إلى ١١٨ من القانون المذكور وذلك بقرار منه - ومن بينها الغرامة على مخالفة نظام الإفراج المؤقت - وأوجبت المادة ساقفة الذكر أداء هذه الغرامات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المخالفين بقرار فرض الغرامة بخطاب مسجل بعلم وصول وأجازت لذوى الشأن التظلم بكتاب يقدم للمدير العام للجمارك الذى له في هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعلها أو يلغيها كما أجازت المادة ذاتها الطعن في قرارات المدير العام للجمارك أمام المحكمة المختصة فإن مفاد ذلك أن المشرع نظم في المادة ١١٩ من قانون الجمار ك طريقة فرض الغرامات الواردة في المواد من ١١٤ إلى ١١٨ من ذات القانون فأعطى مدير الجمر ك المختص سلطة إصدار قرارات بفرض هذه الغرامات وأجاز لذوى الشأن التظلم من هذه القرارات لمدير عام الجمار ك الذى نول سلطة تأييد الغرامة أو تعديلها أو إلغاها ، أما المحكمة المختصة وهى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكمة القضاء الإدارى بإعتبار أن قرارات مدير عام الجمار ك في مواد التهريب الجمركى قرارات إدارية -

فلا تختص إلا بنظر ما يقدم إليها من طعون في قرارات مدير عام الجمارك بشأن الغرامات المشار إليها ومن ثم فليس للمحكمة المختصة طبقاً للمادة ١١٩ من قانون الجمارك سلطة فرض الغرامة ابتداءً ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمؤيداً الحكم الابتدائي - بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب فرض الغرامة لإختصاص مدير الجمارك بذلك فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس :

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثاني أن الرسوم الجمركية المطالب بها تعتبر ديناً مستحقاً لمصلحة الجمارك طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادة ٢٦ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت لمركبات النقل الخاص الموقعة في نيويورك بتاريخ ١٩٥٤/٦/٤ والتي انضمت لها مصر بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٩ مما يحق معه لمصلحة الجمارك وعملاً بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية أن تلجأ إلى القضاء للمطالبة بهذه الرسوم بصرف النظر عن عدم وجود نص في قانون الجمارك يبيح لها ذلك ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه - مؤيداً الحكم الابتدائي - بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى في شقها الخاص بالرسوم الجمركية بمقولة أن الاختصاص معقود لمدير الجمارك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه :

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه إذا كانت المادة ١١٩ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد حولت مدير الجمارك المختص حقاً وحيداً وهو فرض الغرامات الجمركية الواردة في المواد من ١١٤ إلى ١١٨ ، وكان النطاق قد أقام دعواه على المطعون ضدهما للمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارة المفرج عنها - بالإضافة إلى مبلغ الغرامة - وذلك إستناداً إلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالإستيراد وقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وإلى الاتفاقية الدولية الخاصة بالإستيراد المؤقت للسيارات الموقعة بنيويورك في ١٩٥٤/٦/٤ والتي انضمت مصر إليها بموجب القانون

رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ ، وكانت هذه الاتفاقية لم تنص على إستثناء المنازعات
ترتبة على تطبيقها من الخضوع للقواعد العامة في التقاضي ، وإذ كانت
المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد
نصت على أنه فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص
المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم إلا ما استثنى بنص خاص
فإن المحاكم العادية تكون دون غيرها هي المختصة بنظر دعوى الطاعن بالنسبة
لطلب الضرائب والرسوم الجمركية بإعتبارها صاحبة الولاية العامة بنظر
المنازعات . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنتهى إلى تأييد
الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى
بالنسبة لهذا الطلب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب
نقضه جريئاً في هذا الخصوص :

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / يحيى العموري نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
ماهر قلاده واصف ، مصطفى ز عزوع ، حسين علي حسين وعبد الحميد سليمان .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) عقد « الشرط الفاسخ الضمني » (الشرط الصريح الفاسخ) .

الشرط الفاسخ الضمني لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الإخلال بالإلتزام . وجوب الإلتجاء للقضاء لإستصدار حكم بفسخ العقد جزاء الإخلال م ١٥٧ مدني . الاستثناء . أن تكون عبارات الشرط واضحة قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتما ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول الإخلال . م ١٥٨ مدني .

(٢) عقد « تفسير العقد » .

النص في العقد على أنه يحق للطرف الأول فسخ العقد وتصبح حيازة الطرف الثاني للمين بلا سند قانوني إلا ليس ترديدا للشرط الفاسخ الضمني . تقرير حق المؤجر في الفسخ دون تنبيه . مجرد إعفاء من الإعتذار دون الإعفاء من اللجوء إلى القضاء .

(٣) عقد « تكييف العقد » . محكمة الموضوع . نقض .

المناط في تكييف العقود هو بما عناه المتعاقدان . التعرف على قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع . التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . مسألة قانونية . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

١ - قاعدة الفسخ الوارد بنص المادة ١٥٧ مدني غير آمرة تسرى على للعقود الملزمة للجانبين - ومنها عقود الإيجار التي تخضع لأحكامه وتخرج عن نطاق تطبيق قوانين الإيجارات الاستثنائية - ومقتضاها وجوب الإلتجاء للقضاء لإستصدار حكم بفسخ العقد جزاء إخلال الطرف الآخر بإلتزاماته وقد منح القانون المدني في المادة ١٥٨ منه للمتعاقدين حرية الاتفاق على وقوع الفسخ بقوة الاتفاق بمجرد تحقيق الإخلال دون حاجة للجوء للقضاء لإستصدار حكم بالفسخ ، وبالتالي وحتى تنصرف إرادة المتعاقدين إلى وقوع الفسخ بقوة الاتفاق فإنه يتعين أن تكون عبارات الشرط واضحة قاطعة في الدلالة

على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول الإخلال بالإلتزام الموجه إليه .

٢ - النص في العقد على أنه إذا تأخر الطرف الثاني في دفع القيمة التجارية يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد وتصبح حيازة الطرف الثاني للعين بلا سند قانوني وبغير حاجة إلى تنبيه بالسداد لا تؤدي إلى فسخ العقد حتماً ومن تلقاء نفسه فور تراخي المستأجر في الوفاء بالأجرة في مواعيدها ، إذ جاءت قاصرة على مجرد منح المؤجر حق فسخ العقد وهو ذات الحق المقرر له في القانون في العقود الملزمة للجانبين ، أي أنها لا تعلو أن تكون ترديداً للشرط الفاسخ الضمني المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون المدني ، ولا يغير من ذلك ما ورد بعبارة الشرط من أن حيازة المستأجر تصبح بلا سند قانوني إذ أن ذلك أثر محقق لوقوع الفسخ اتفاقاً أو قضاءً فلا تنصرف لأحدهما دون الآخر ، كما أن تفسير حق المؤجر في الفسخ دون تنبيه ليس إلا مجرد إعفاء من الأعداء دون إعفاء من اللجوء إلى القضاء في طلب الفسخ بحكم منشيء له ، وهو أمر بدوره جائز في حالتي الفسخ الاتفاقي أو القضائي .

٣ - المناط في تكييف العقود هو بما عناه المتعاقدان دون إعتداد بما أطلقاه عليها من تسميته متى تبين أن هذه الأوصاف تخالف حقيقة التعاقد وقصد المتعاقدين ، وإن كان تعرف هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع وصولاً منها للتكييف القانوني الصحيح إلا أن هذا التكييف لقصد المتعاقدين وإنزال حكم القانون على العقد هو من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى ١٨٦ لسنة ١٩٧٤ مدني أسوان الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد إيجار الفندق المؤرخ أول أكتوبر ١٩٧٢ والإخلاء والتسليم لتأخر المستأجر (الطاعن) في الوفاء بالأجرة في مواعيد إستحقاقها رغم التنبيه عليه ، وذلك إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح الوارد بالعقد ، ندبت محكمة أول درجة خبيراً لتصفية حساب الأجرة وبعد أن قدم تقريره رفضت الدعوى . استأنف المطعون ضدهما بالإستئناف ١٥٢ لسنة ٥٦ ق أسوط (مأمورية أسوان) بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢١ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ويفسخ عقد الإيجار . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعن النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها :

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب حاصل الثالث منها الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول إن الشرط الفاسخ لا يعد صريحاً إلا إذا كانت صيغته قاطعة الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد وقوع المخالفة وإذا كانت عبارة الشرط الوارد بالعقد موضوع النزاع لا تؤدي إلى ذلك فإنه لا يعدو أن يكون ترديداً للشرط الفاسخ الضمني المقرر بحكم القانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في تكييفه لذلك الشرط بأنه فاسخ صريح فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولا يغير من ذلك وصف المتعاقدين له بالعقد بأنه شرط فاسخ صريح لأن العبرة بحقيقة الشرط طبقاً للقانون وقد أدى هذا الخطأ بالحكم إلى أن يقضى بالفسخ على الرغم مما هو ثابت من سداد الطاعن لكامل الأجرة المستحقة وهو ما يقوم مانعاً من القضاء بالفسخ المبني على الشرط الفاسخ الضمني الذي ينحول المدين الحق في توخي الفسخ إلى ما قبل صدور حكم نهائي بذلك بل ومنعه هذا الخطأ أيضاً في أن يعمل سلطته التقديرية في القضاء بالفسخ من عدمه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن القانون المدني وضع في المادة ١٥٧ منه قاعدة للفسخ غير أمره تسرى على العقود الملزمة للجانبين — ومنها عقود الإيجار التي تخضع لأحكامه وتخرج عن نطاق تطبيق قوانين الإيجارات الاستثنائية — مقتضاها وجوب الإلتجاء للقضاء لإستصدار حكم بفسخ العقد جزاء إخلال الطرف الآخر بالتزاماته ، ومنح في المادة ١٥٨ منه للمتعاقدين حرية الاتفاق على وقوع الفسخ بقوة الاتفاق بمجرد تحقق الإخلال دون حاجة للجوء إلى القضاء لإستصدار حكم بالفسخ ، وبالتالي وحتى تنصرف إرادة المتعاقدين إلى وقوع الفسخ بقوة الاتفاق فإنه يتعين أن تكون عبارات الشرط واضحة قاطعة الدلالة على وقوع الفسخ حتماً ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول الإخلال بالإلتزام الموجه إليه ، لما كان ذلك وكان ما ورد بالبند (ثالثاً) من العقد من أنه (إذا تأخر الطرف الثاني في دفع القيمة الإيجارية بالطريقة المبينة عليه يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد وتصبح حيازة الطرف الثاني للعين بلا سند قانوني وبغير حاجة إلى تنبيه بالسداد) لا يؤدي إلى فسخ العقد حتماً ومن تلقاء نفسه فور تراخي المستأجر في الوفاء بالأجرة في مواعييدها ، إذ جاءت قاصرة على مجرد منح المؤجر حق فسخ العقد وهو ذات الحق المقرر له في القانون في العقود الملزمة للجانبين ، أي أنها لا تعدو أن تكون ترديداً للشرط الفاسخ الضمني المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون المدني ، ولا يغير من ذلك ما ورد بعبارة الشرط من أن حيازة المستأجر تصبح بلا سند قانوني إذ أن ذلك أثر محقق لوقوع الفسخ إتفاقاً أو قضاءً فلا تنصرف لأحدهما دون الآخر ، كما أن تقرير حق المؤجر في الفسخ دون تنبيه ليس إلا مجرد إعفاء من الاعذار دون إعفاء من اللجوء إلى القضاء في طلب الفسخ بحكم منشيء له ، وهو أمر بدوره جائز في حالتي الفسخ بالاتفاق أو القضائي ، ولا ينال من ذلك أيضاً ما أطلقه المتعاقدان من وصف لذلك الشرط بأنه « شرط فاسخ صريح » إذ المناط في تكييف العقود هو بما عناه المتعاقدان دون إعتداد بما أطلقاه عليها من تسمية متى تبين أن هذه الأوصاف تخالف حقيقة التعاقد وقصد المتعاقدين ، وإن كان تعرف هذا القصد من

سلطة محكمة الموضوع وصولاً منها للتكييف القانوني الصحيح إلا أن هذا التكييف لقصد المتعاقدين وانزال حكم القانون على العقد هو من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انحرف في تكييفه للشرط الوارد بالعقد وخلع عليه وصف الفاسخ الصريح حالة أنه لا يعدو أن يكون شرطاً فاسخاً ضمناً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن المتمثل في الوفاء بكامل الأجرة المستحقة بل وحال بينه وبين إعمال سلطته التقديرية في إيقاع الفسخ من عدمه ، بإعتبار أن الشرط الفاسخ الضمني ينحول المدين الحق في أن يتوقى الفسخ بالوفاء بالدين ولو بعد إنقضاء الأجل المحدد في العقد وإلى ما بعد رفع دعوى الفسخ وحتى إلى ما قبل صدور حكم نهائي فيها ، كما أن للقاضي سلطة تقديرية في إيقاع الفسخ أو منح المدين مهلة للوفاء أو رفض طلب الفسخ في حالة الإخلال الجزئي إذا رأى أن الجزء الذي لم ينفذ قليل الأهمية ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إلى جانب خطئه في تطبيق القانون قد شابته قصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار/ عزت حنورة نائب رئيس المحكمة؛ وعضوية السادة المستشارين :
نائب رئيس المحكمة محمد مختار منصور ، ومحمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندي
ود . محمد بهاء الدين وشحات .

(٢٠٠)

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٥٤ القضائية :

حكم « حجية الحكم الجنائي » • قوة الأمر المقضى •
حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية . شرطه . أن يكون باتاً لا يقبل الطعن .

المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن الحكم الجنائي لا تكون له قوة الشيء
المحكوم به أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان باتاً لا يقبل الطعن إما لاستنفاد طرق
الطعن الجائرة فيه أو لفوات مواعييدها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتوصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥٠٤٠ سنة ١٩٨١ مدنى
كلى جنوب القاهرة على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للسكة الحديد بصفته –
الطاعن – طالبين الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٤٥٠٠٠ ج ، وقالوا بياناً
لهما أن تابعى الطاعن تسببوا خطأ في موت مورثهم وقد قضى بإدانتهم

بالحكم الصادر في الجلسة رقم ٢٣٩٣ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنفة شمال القاهرة ، وإذ كانوا قد أصيبوا من جراء ذلك بضرر يقدرون التعويض عنه بالمبلغ المطالب به الذي يسأل عنه الطاعن بوصفه متبوعاً لمرتكبي الحادث فقد أقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم ، بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ثلاثة آلاف جنيه استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٥٩٨ سنة ١٠٠ ق طالبين الحكم لهم بكامل طلباتهم ، كما إستأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٣٨١٣ س ١٠٠ ق طالباً الغاءه والحكم برفض الدعوى ، ضمت المحكمة الاستئناف الأخير إلى الأول وبتاريخ ١٩٨٤/٥/٨ قضت بتعديل الحكم إلى إلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ١٢٢٥٠ ج ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول إن الحكم اعتمد قوة الأمر المقضى للحكم الصادر في الجلسة رقم ٢٣٩٣ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنف شمال القاهرة واتخذ من الحكم بإدانة تابعي الطاعن دعامة لقضائه دون أن يتثبت من أن هذا الحكم قد أصبح باتاً وهو ما يعيبه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الجنائي لا تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان باتاً لا يقبل الطعن إما لاستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعيدها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ثبوت خطأ تابعي الطاعن على الاعتداد بحجية الحكم الجنائي الصادر بإدانتهم في الجلسة رقم ٢٣٩٣ سنة ١٩٨١ جنح مستأنفة شمال القاهرة ورتب على ذلك وحده مسئولية الطاعن عن التعويض بوصفه متبوعاً لهم دون أن يتثبت من أن هذا الحكم قد أصبح باتاً رغم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، فإنه يكون فضلاً عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هائم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد سندو محمد جمال شلقاني .

(٢٠١)

الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١) التزام « تنفيذ الالتزام : الدفع بعدم التنفيذ » • عقد • دفع
« الدفع بعدم التنفيذ » •

الدفع بعدم التنفيذ . إقتضاه على ما تقابل من التزامات طرفي التعاقد. المرء فيه بإرادتهما .
لمحكمة الموضوع حق إستظهارها . م ١٦١ مدني .

(٢) قسمة • شيوخ « قسمة المال الشائع » • احوال شخصية « الولاية
على المال » • ولاية •

لولى قسمة المال الشائع بالتراضى نيابة عن أولاده القصر . لا حاجة لإستئذان محكمة
لأحوال الشخصية أو موافقتها . علة ذلك . المواد ٨٣٥ مدني و ٤ و ٤٠ مرسوم بق ١١٩
لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة - على أن مجال اعمال الدفع بعدم التنفيذ -
وفقاً لما تنص عليه المادة ١٦١ من القانون المدني - مقصور على ما تقابل من
التزامات طرفي التعاقد ، ومناط ذلك ما اتجهت إليه إرادتها ، وهو ما لمحكمة
الموضوع حق إستظهاره .

٢ - النص في المادة ٨٣٥ من القانون المدني على أنه « للشركاء ، إذا
انعقد إجماعهم ، أن يقتسموا المال الشائع بالطريقة التي يرونها ، فإذا كان
بينهم من هو ناقص الأهلية وجبت مراعاة الإجراءات التي يفرضها القانون »
وفي المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية
على المال على أن « يقوم الولي على رعاية أموال القاصر وله إدارتها وولاية

التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا القانون « وفي المادة ٤٠ منه على أن « على الوصي أن يستأذن المحكمة في قسمة مال القاصر بالتراضي ... » يدل مع خلو نصوص هذا القانون من قيد مماثل بالنسبة للولي في مجال القسمة ، على أن يجرى القسمة بالتراضي عن أولاده القصر دون حاجة لإستئذان محكمة الأحوال الشخصية أو الحصول على موافقتها على مشروع تلك القسمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول ومورث الباقي أقاموا الدعوى رقم ٨٨٨ سنة ١٩٦٤ مدني طنطا الابتدائية ضد الطاعنين ومورثهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد القسمة المؤرخ ١٩٦١/٥/١٢ ، وقالوا بياناً للدعوى إنهم بموجب العقد المذكور تقاسموا الأطنان الزراعية المبينة بالأوراق طبقاً لإقتراح تم بينهم بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢٣ ووضع كل متقاسم يده على نصيبه ، وإذ تخلف المتقاسمون معهم عن مباشرة إجراءات تسجيل عقد القسمة فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٧ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ العقد المذكور . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ١٩٥ سنة ١٩ ق مدني . وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بعدم تنفيذ المطعون عليهم إلتزاماتهم الواردة بعقد القسمة ومن ثم يحق لهم بدورهم الامتناع عن تنفيذ إلتزاماتهم وفقاً لنص المادة ١٦١ من القانون المدني غير أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى خروج هذه الإلتزامات عن نطاق الدعوى فأخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن مجال أعمال الدفع بعدم التنفيذ وفقاً لما تنص عليه المادة ١٦١ من القانون المدني ، مقصور على ما تقابل من الإلتزامات طرفي التعاقد ، ومناط ذلك ما انجبت إليه إرادتهما ، وهو ما لمحكمة الموضوع حق إستظهاره ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصحة ونفاذ عقد القسمة موضوع النزاع ، على ما خلص إليه من أن هذه القسمة قد تمت بالفعل منذ سنة ١٩٥٧ ووضع كل متقاسم يده على ما اختص به وأفرغاً اتفاقهما في العقد المذكور ، وأن قصد المطعون عليهم من الدعوى هو شهر عقد القسمة للاحتجاج به قبل الغير وإذ تقدموا بطلب لشهر العقد وتخلف الطاعنون عن تقديم مستنداتهم لإتمام إجراء الشهر فيكون للمطعون عليهم أن يحكم لهم بصحة ونفاذ عقدهم ليقوم الحكم مقام التنفيذ العيني تطبيقاً للمادة ٢١٠ من القانون المدني وأن ما تضمنه العقد من الإلتزامات أخرى يخرج عن نطاق هذه الدعوى ، مما مفاده أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى لم تجد تقابلاً بين تلك الإلتزامات والإلتزام الطاعنين بإجراءات الشهر ، وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما يكفي لحمله ، والنعي لا يعلو أن يكون في حقيقته جدلاً موضوعياً في فهم محكمة الموضوع للواقع في الدعوى وإستظهار نية المتعاقدين ، وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن مورسهم المرحوم كان قد تمسك

أمام محكمة الموضوع بأنه أجرى القسمة بصفته ولياً طبيعياً على بناته انقاصرات ، وإذ كان لا يملك إجراء القسمة عنهن إلا بموافقة محكمة الأحوال الشخصية فقد عرض المشروع على تلك المحكمة التي أقرت القسمة على أن تعطى القاصرات أرضاً بدلاً من تلك التي إستوتن عليها الإصلاح الزراعى مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه ألا يقضى بصحة ونفاذ عقد القسمة إلا وفقاً لما قرره المحكمة المذكورة ، وإذ لم يلتزم بذلك فقد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٨٣٥ من القانون المدنى على أنه « للشركاء ، إذا انعقد إجماعهم أن يقتصموا المال الشائع بالطريقة التي يرونها ، فإذا كان بينهم من هو ناقض الأهلية وجبت مراعاة الإجراءات التي يفرضها القانون » وفي المادة الرابعة من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن « يقوم الولى على رعاية أموال القاصر وله إدارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا القانون » وفي المادة ٤٠ منه على أن « على الوصى أن يستأذن المحكمة في قسمة مال القاصر بالتراضى ... » يدل ، مع خلو نصوص هذا القانون من قيد مماثل بالنسبة للولى في مجال القسمة ، على أن للولى أن يجرى القسمة بالتراضى عن أولاده القصر دون حاجة لإستئذان محكمة الأحوال الشخصية أو الحصول على موافقتها على مشروع تلك القسمة لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد مختار منصور نائب رئيس المحكمة ، محمد نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى
و د . محمد بهاء الدين باشات .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ القضائية :

تأمين • مسئولية • تعويض • قانون •

التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات . نطاقه . ق ٦٥٢
لسنة ١٩٥٥ ، وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له . عدم شموله
ركاب الجرارات الزراعية . ملة ذلك .

لئن كان المشرع قد اشترط فى المادة الحادية والعشرين من القانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور أن يؤمن من المسئولية المدنية
الناشئة عن حوادث الجرارات للترخيص بتسييرها ، إلا أن نصوص القانون
رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن
حوادث السيارات والبند الواردة بنموذج وثيقة التأمين الملحقه بقرار
وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له قد بينت على سبيل
الحصر الركاب الذين يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن وفاتهم أو إصابتهم
وحددت أنهم ركاب السيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى وسيارات
النقل العام والمركبات المقطورة الملحقه بها ، وسيارات النقل الخاص للركاب
وسيارات الإسعاف والمستشفيات وسيارات النقل فيما يختص بالركاب المصرح
بركوبهم طبقاً للقانون ، وإذ لم يشمل هذا البيان ركاب الجرارات الزراعية
فإن التأمين الإجبارى على هذه الجرارات لا يغطى المسئولية الناشئة عن
وفاة أو إصابة ركابها فى الحوادث التى تقع منها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على قصر [المرحوم ...] أقامت الدعوى رقم ٤٦٤٩ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة على باقى المطعون ضدهم والشركة الطاعنة طالبة الحكم بإلزامهم بأن يؤدوا لها مبلغ خمسة عشر ألف جنيه وقالت بياناً لها إنه بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٣ تسبب بخطئه — أثناء قيادته للجرار الزراعى ومقطورته رقم ١٦٣ كفر الشيخ — فى وفاة مورثهم وقد ضبط عن هذه الواقعة المحضر رقم ١٢٧٩ لسنة ١٩٧٦ جنح كفر الشيخ ، وقدم المتهم إلى المحكمة الجنائية التى قضت بإدائته وأصبح قضاؤها باتاً وإذ أصابها وأولادها القصر ضرر نتيجة وفاة مورثهم يستحقون تعويضاً عنه من باقى المطعون ضدهم ملاك الجرار [متضامنين وبالتضام مع شركة التأمين الطاعنة المؤمن لديها تأميناً اجبارياً عن حوادث الجرار فقد أقامت الدعوى للحكم بطلباتها . بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢ قضت محكمة أول درجة بإلزام باقى المطعون ضدهم بالتضام مع الطاعنة بأن يدفعوا للمطعون ضدها الأولى مبلغ أربعة آلاف جنيه . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٢٨ لسنة ٩٨ ق طالبة الحكم لها بكل طلباتها . واستأنفته الشركة الطاعنة بالإستئناف رقم ٧١٩ لسنة ٩٨ ق طالبة الغاءه والحكم برفض الدعوى .

ضمت المحكمة الاستئناف الأخير إلى الأول وبتاريخ ١٩٨٢/٦/٨ حكمت فيها بإثبات ترك المطعون ضدها الأولى للخصومة بالنسبة لباقى المطعون ضدهم وبتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تؤدى إلى المطعون ضدها الأولى بصفتها وصية على أولادها القصر مبلغ أربعة آلاف جنيه وتأييده فيما عدا ذلك .

طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري على السيارات لا يؤمن إلا من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات التي تقع للغير ولركاب بعض أنواع السيارات ورد بيانها على سبيل الحصر في القانون وليس من بينها الجرارات وإذا كان الثابت أن المحني عليه كان يستقل الجرار وقت الحادث فلا يعتبر من الغير ، وكانت نصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وبنود وثيقة التأمين على الجرار قد خلت من التزامها بتغطية المسؤولية الناشئة عن الحادث فإن الحكم إذ قضى بالتزامها بتغطية المسؤولية عن الحادث وبتعويض المطعون ضدها الأولى - يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المشرع وإن كان قد اشترط في المادة الحادية والعشرين من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور أن يؤمن من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرارات للترخيص بتسييرها ، إلا أن نصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والبنود الواردة بنموذج وثيقة التأمين الملحقة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له قد بينت على سبيل الحصر الركاب الذين يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية عن وفاتهم أو إصاباتهم وحددت أنهم ركاب السيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى وسيارات النقل العام والمركبات المقطورة الملحقة بها ، وسيارات النقل الخاص للركاب وسيارات الإسعاف والمستشفيات وسيارات النقل فيما يختص بالركاب المصرح بركوبهم طبقاً للقانون وإذا لم يشمل هذا البيان ركاب الجرارات الزراعية فإن التأمين الإجباري على هذه

الجرارات لا يغطي المسؤولية الناشئة عن وفاة أو إصابة ركبها في الحوادث التي تقع منها وإذا كان الثابت أن المحنى عليه كان يجلس بجوار قائد الجرار الزراعي الذي وقع منه الحادث الذي أدى إلى وفاته ، فإن الشركة الطاعنة - المؤمن لديها تأميناً اجبارياً عن حوادث هذا الجرار - لا تكون مسئولة عن تعويض ورثته وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به من التزام الشركة الطاعنة بتعويض المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المرحوم

وحيث إن موضوع الاستئناف ، فيما نقضت المحكمة - صالح للفصل فيه .

ولما سلف بيانه يتعين الغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من التزام شركة التأمين بالتعويض ورفض الدعوى بالنسبة لها .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى
و د. محمد بهاء الدين باثبات .

(٢٠٣)

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) استئناف « اعتبار الاستئناف كان لم يكن » • محكمة الموضوع •

جواز اعتبار الاستئناف كان لم يكن . المادتان ٧٠ ، ٢٤٠ مرافعات . مناطه . أن يكون ذلك راجعاً إلى فعل المستأنف . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً .

(٢) صلح • بيع « دعوى صحة التعاقد » •

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . إتساعها لبحث النزاع حول ملكية البائع للمبيع . ملكية البائع لجزء من المبيع . مؤداه . إمتناع إجابة المشتري والبائع لطلبهما الحاق محضر الصلح المبرم بينهما من كامل القدر المبيع أو القضاء للمشتري بصحة عقده إلا بالنسبة للقدر المملوك للبائع له لقاء ما يماذله من الثمن . علة ذلك .

١ - مناط جواز الحكم بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن عند عدم إعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب وعلى ما جرى به نص المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات - أن يكون ذلك راجعاً إلى فعل المستأنف وهو ما تستقل بتقديره محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً .

٢ - عقد الصلح - وعلى ما جرى به نص المادة ٥٥٧ / ١ من القانون الملئى - لا يقبل فى الأصل للتجزئة - ودعوى صحة ونفاذ عقد البيع تنسج لبحث ما يثار من نزاع حول ملكية البائع للمبيع بحيث لا يجاب المشتري إلى طلب

صحة عقده كله إلا إذا كان تسجيل الحكم ونقل الملكية إليه من البائع ممكنين فإن تبين أن البائع لا يملك إلا جزءاً من المبيع امتنع على المحكمة إجابة المشتري والبائع إلى طلبهما الحاق عقد الصلح المبرم بينهما عن كامل القدر المبيع لوروده في شق منه على بيع الملك الغير ولا يجاب المشتري إلى طلب صحة عقده إلا بالنسبة للقدر الذى ثبت أنه مملوك للبائع له لقاء ما يعادله من الثمن المتفق عليه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٩٨٧ سنة ١٩٨٠ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها الثانية طالباً بالحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٩/٤ المتضمن بيعها له حصة قدرها ١٢ ط شيوياً في كامل أرض وبناء العقار الموضح بالعقد وبصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ٣٥٠٠ ج والتسليم ، وقال بياناً لها أن المطعون ضدها الثانية باعته هذا العقار بموجب ذلك العقد وإذا لم يتم بنقل الملكية إليه فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلباته ، تقدم الطاعن والمطعون ضدها الثانية بعقد صلح طالباً الحاقه بمحضر الجلسة . وتدخل المطعون ضده الأول خصماً في الدعوى طالباً رفضها على سند من أن المطعون ضدها الثانية البائعة لا تمتلك المبيع وأنه اشتراه من مالكه بموجب عقد قضى نهائياً بصحته ونفاذه في مواجهة المطعون ضدها الثانية بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٩٥٨٢ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة ، بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ قضت المحكمة برفض طلب المطعون ضده الأول وبإلحاق عقد الصلح استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٥٧ س ٩٨ ق طالباً الغاءه والحكم له بطلبه ، دفع الطاعن

باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٨ قضت المحكمة برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف وببصحة ونفاذ العقد بالنسبة لمساحة ٣ ط شيوياً في العقار لقاء ثمن مقداره ٨٧٥ ج ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقول إن المطعون ضده الأول لم يعلنه بصحيفة الاستئناف إعلاناً صحيحاً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب مما كان يوجب قبول الدفع المبدى منه بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ، ذلك أنه لما كان مناط جواز الحكم بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن عند عدم إعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب - وعلى ما جرى به نص المادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات - أن يكون ذلك راجعاً إلى فعل المستأنف وهو ما تستقل بتقديره محكمة الموضوع غير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً ، وكانت المادة ٦٣ / ١ من قانون المرافعات قد أوجبت على المدعى أن يضمن صحيفة دعواه بياناً بموطنه الأصلي الصحيح ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول قد وجه إعلان صحيفة الاستئناف إلى الطاعن أكثر من مرة في الوطن الذي حدده الأخير في صحيفة دعواه موطناً أصلياً له ولم يتم إعلانه فيه لثبوت أنه مجموعة من المحلات وليس موطناً له ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص من ذلك أن عدم إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف خلال الموعد المشار إليه راجعاً إليه وحده دون المطعون ضده الأول لإغفاله بيان موطنه الأصلي الصحيح في صحيفة دعواه يكون استخلاصه سائغاً بما يكفي لحمل قضائه برفض الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول إن النزاع بين المطعون ضدها الثانية قد

حسم بعقد الصلح الذي تقدم به إلى المحكمة بما كان يوجب عليها إجابتهما إلى طلب التصديق عليه ولا يغير من ذلك ما أثاره المطعون ضده الأول من منازعة ذلك أن الثابت أن الملكية لم تنتقل إليه بعد لعدم تسجيله عقده أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه ولعدم تأشير هذا الحكم في هامش تسجيل صحيفة دعواه ، وإذ خالف الحكم هذا النظر بأن لم يلحق عقد الصلح وقضى بصحة العقد بالنسبة لجزء من المبيع لقاء ثمن المبيع كله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان عقد الصلح وعلى ما جرى به نص المادة ٥٥٧ / ١ من القانون المدني - لا يقبل في الأصل للتجزئة ، وكانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع تنسج لبحث ما يثار من نزاع حول ملكية البائع للمبيع بحيث لا يجاب المشتري إلى طلبه صحة عقده كله إلا إذا كان تسجيل الحكم ونقل الملكية إليه من البائع ممكنين فإن تبين أن البائع لا يملك إلا جزءاً من المبيع امتنع على المحكمة اجابة المشتري والبائع إلى طلبهما الحاق عقد الصلح المبرم بينهما عن كامل القدر المبيع لوروده في شق منه على بيع الملك الغير ولا يجاب المشتري إلى طلب صحة عقده إلا بالنسبة للقدر الذي ثبت أنه مملوك للبائع له لقاء ما يعادله من الثمن المتفق عليه ، لما كان ذلك وكان دفاع المطعون ضده الأول قد قام على أن المطعون ضدها الثانية لا تملك المبيع وهو دفاع مقبول منه بوصفه مشترياً للذات المبيع من غير المطعون ضدها الثانية وكان الحكم قد خلص - ويغير نعي من الطاعن - إلى أن المطعون ضدها الثانية لا تملك من المبيع سوى حصة قدرها الثمن وأن الباقي مملوك للبائع المطعون ضده الأول ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن طلب الطاعن والمطعون ضدها الثانية الحاق عقد الصلح المبرم بينهما عن كامل القدر المبيع وقصر قضاءه بصحة عقد الطاعن على القدر المملوك للمطعون ضدها الثانية البائعة له لقاء ما يعادله من الثمن المتفق عليه يكون قد التزم بصريح القانون ويكون النعي عليه بهذا السب على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ، محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى
ود. محمود بهاء الدين باشات .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١) حكم « حجية الحكم » • قوة الأمر المقضى •

القضاء النهائى فى مسألة أساسية . مانع للخصوم أنفسهم من التنازع فيها بأية دعوى تالية
تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها .

(٢) ملكية « أسباب كسب الملكية » • تقادم « التقادم المكسب » •

إستطراق الأرض المملوكة للأفراد المدة اللازمة لكسب ملكيتها بالتقادم الطويل . أثره . كسب
الدولة لملكيتها بالتقادم .

(٣) اثبات « القرائن القضائية » • حكم •

الحكم الصادر فى دعوى أخرى لم يكن الخصوم طرفاً فيها . قرينة قضائية بسيطة خاضعة
لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها - عند عدم الأخذ بها - بالرد عليها إستقلالاً مادام
أن الحقيقة التى اقتضت بها وأوردت دليانها فيها الرد الضمنى المسقط لها .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قضاء الحكم السابق النهائى فى مسألة
أساسية يكون مانعاً من التنازع فيها بين الخصوم أنفسهم فى أية دعوى تالية
تكون فيها هذه المسألة هى بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل
الآخر من حقوق مترتبة عليها .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إستطراق الأرض المملوكة للأفراد
المدة اللازمة لكسب ملكيتها بالتقادم الطويل يترتب عليه كسب الدولة لملكيتها
بالتقادم .

٣ - ما يقضى به في الدعوى أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها لا يعد سوى قرينة بسيطة تخضع لمحض تقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم - عند علم^٣ الأخذ بها - بالرد عليها إستقلاً لا طاماً أن الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيها الرد الضمني المسقط لها :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤١٢ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى أسوان على رئيس وحدة الحكم المحلى بإدفو بصفته ومحافظ أسوان بصفته ووزير الحكم المحلى بصفته - المطعون ضدهم - طالباً الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٤٢٦٧٢ ج و ٨٠٠ م وقال بياناً لها إنه يمتلك أرضاً مساحتها ١٩ ط و ١٤,٥ س نزعت منها ملكية مساحة ٩ ط و ١٣,٧ س وقضى له بالتعويض عنها بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى أسوان ، وقد استولى مجلس مدينة أدفو على الباقي ومساحته ١٠ ط و ٨,٥ س دون إتخاذ إجراءات نزع الملكية ، وإذ كان يقدر ثمن هذه المساحة ومقابل الانتفاع بها بالمبالغ المطالب به فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلباته ، ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٩ برفض الدعوى :

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط « مأمورية أسوان » بالإستئناف رقم ٣١ س ٥٥ ق طالباً بإلغاء الحكم له بطلباته بتاريخ ١٩٨١/٣/٧ قضت المحكمة بتأييده ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحدثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على الاعتداد بحجية الحكم الصادر من محكمة إستئناف أسبوط في الاستئناف رقم ٦٦ س ٤٩ ق ، وإذ كانت الدعوى الصادر فيها هذا الحكم قد أقيمت منه بطلب الريع عن الأرض المملوكة له كلها وقد قصر الحكم قضاءه له بالريع على مساحة ١٢ ط و ٢٠ س منها إستناداً إلى ما ورد بتقرير الخبير من أن القدر الباقي قد إستطرق منذ أكثر من ثلاثين سنة وكانت حجية هذا الحكم قاصرة على عدم إستحقاقه للريع عن هذا القدر دون الفصل في ملكيته ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الحكم السابق قد فصل في الملكية بإعتبارها مسألة أساسية بما يحول دون العود إلى بحثها ورتب على إعتداده بحجية هذا الحكم قضاءه برفض الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النعي غير شديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قضاء الحكم السابق النهائي في مسألة أساسية يكون مانعاً من التنازع فيها بين الخصوم أنفسهم في أية دعوى تالية تكون فيها هذه المسألة هي بذاتها الأساس فيها يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها وكان من المقرر أيضاً في قضاء هذه المحكمة أن إستطراق الأرض المملوكة للأفراد المدة اللازمة لكسب ملكيتها بالتقادم الطويل يترتب عليه كسب الدولة لملكيتها بالتقادم ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر من محكمة إستئناف أسبوط في الاستئناف رقم ٦٦ س ٤٩ ق أن الطاعن كان قد أقام الدعوى ليحكم له على المطعون ضدهم بريع أرضه البالغ مساحتها ١٩ ط و ١٤٥ س لغصبتهم لها وقد قضى فيها نهائياً برفض دعواه فيها جاوز مساحة ١٢ ط و ٢٠ س على سند من إستطراق هذا القدر الزائد مدة ثلاثين سنة ، وكان الطاعن قد أقام دعواه الماثلة بطلب التعويض والريع عن مساحة ١٠ ط و ٢٠ س الباقي من أرضه والذي يدخل ضمنه القدر المستطرق ، لما كان ذلك وكانت ملكية الطاعن للأرض محل النزاع هي مسألة أساسية لازمة للفصل في الدعويين ، وكان قضاء الحكم السابق بإستطراق

جزء من أرض الطاعن مدة ثلاثين سنة هو قضاء كاشف عن ملكية الدولة لهذا القدر وإنحسارها عن الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتد بحجية هذا الحكم السابق في قضائه برفض الدعوى بالنسبة للقدر المستطرق يكون قد التزم صحيح القانون ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالقصور وفي بيانه يقول إنه والمطعون ضدهم أقاموا الدعويين ١٣٩ ، ١٧٦ سنة ١٩٧٤ مدني كلي أسوان طعنأ في قرار لجنة معارضات نزع الملكية بتقدير التعويض المستحق عن مساحة ٩ ط و ١٣,٧ س التي نزع ملكيتها من أرضه ، وتمسك المطعون ضدهم بوجوب خصم مقابل التحسين الذي عاد على باقي أرضه ، وقد جاء القضاء في الدعويين له بالتعويض محمولاً على أن هذا التعويض لا يتأثر بما عاد على باقي أرضه من تحسين وهو ما يصلح دليلاً على أن الباقي من الأرض - وهو بذاته محل النزاع - مملوك له ، وإذا غفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدليل رغم تمسكه به لديها يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن ما يقضى به في دعوى أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها لا يعد سوى قرينة قضائية بسيطة تخضع لمحض تقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم - عند عدم الأخذ بها - بالرد عليها استقلالاً طالما أن الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلاً فيها الرد الضمني المسقط لها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعويين ١٣٩ ، ١٧٦ سنة ١٩٧٤ مدني كلي أسوان أن المطعون ضدهم بصفاتهم لم يكونوا خصوماً في هاتين الدعويين وأن إختصاص محافظ أسوان فيها كان بوصفه ممثلاً للجهة التي نزع الملكية وهي تغاير مجلس مدينة أدفو الذي اختص ممثلاً له في الدعوى الماثلة وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما خلص إليه من ثبوت عدم ملكيته للأرض محل النزاع أخذاً بما ورد بتقرير الخبر وبالحكم الصادر من محكمة استئناف أسيوط في الاستئناف رقم ٦٦ س ٤٩ ق من كسب الدولة لملكيتها بإستطراق ٥ ط و ٢٦,٥ س

منها ونزع ملكية الباقي وهو ما يكفى رداً على دفاع الطاعن مثار النعى بهذا السبب فإن النعى به يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في الإسناد وفي بيانه يقول إن ما نزع ملكيته من أرضه مساحته ٩ ط و ١٣,٧ مس ومن الثابت بالحكم الصادر في الدعويين ١٣٩ ، ١٧٦ سنة ١٩٧٤ مدني كلي أسوان وإذ أورد الحكم أن نزع الملكية شمل مساحة ١٢ ط و ٢٠ مس أخذاً بما أوردته الحكم الصادر من محكمة أسيوط في الاستئناف رقم ٦٦ س ٤٦ ق واعتبر الباقي قد خرج عن ملكه بالإستطراق ثم حدد مساحة هذا الباقي بقدر ٥ ط و ١٦ مس حال أن مساحته ٦ ط و ١٨ مس مما أدى إلى إغفاله القضاء بالتعويض عن القسدر الزائد يكون فضلاً عن قصوره معيباً بالخطأ في الإسناد .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعول في بيان ما نزع ملكيته وما إستطرق من أرض الطاعن إلا على تقرير التحير في الدعوى الماثلة الذي كان قد أثبت أن ما نزع ملكيته من أرض الطاعن مساحته ١٣ ط و ٢٢ مس وأن ما إستطرق منها مساحته ٥ ط و ١٦,٥ مس وإذ كانت هاتان المساحتان تمثلان كاملاً الأرض التي ادعى الطاعن ملكيته لها ومساحتها ١٩ ط و ١٤,٥ مس ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما قد سلم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين عبد العزيز أنى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية العادة
المستشارين : محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس إسحق ، د - رفعت عبد الحميد
والسيد الصباغى .

(٢٠٥)

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) تأمين « التأمين عن حوادث السيارات » • محكمة الموضوع

تعين المستفيد في مشارطات التأمين . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها متى استندت إلى
أسباب شائعة .

(٢) اثبات « حجية الورقة العرفية » • تأمين • نقض « السبب الجديد » •

خلو ملحق وثيقة التأمين من توقيع المؤمن له . أثره . لا محل للاحتجاج بها قبله . علة ذلك .
تمسك شركة التأمين الطاعنة بأن الطرف في مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق
الوثيقة . دفاع يقسوم على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول
مرة أمام محكمة النقض .

(٣) تأمين • مسئولية • • بطلان • عقد •

بطلان الشرط الوارد بوثيقة التأمين . شرطه . م ٣/٧٥٠ مدنى . الاتفاق في الوثيقة على إستثناء
بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين جائز . متى كانت هذه الحالات محددة تحديداً واضحاً
في شرط خاص و او كان ضمن الشروط المطبوعة في الوثيقة .

١ - تعين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تستقل
محكمة الموضوع باستخلاصها من نصوص المشاركة ولا رقابة عليها في ذلك
من محكمة النقض مادام إستخلاصها سائغاً .

٢ - لما كانت الورقة العرفية تستمد حجيتها من التوقيع وحده ، وكان ملحق
وثيقة التأمين قد خلا من توقيع المؤمن له ، فلا محل للاحتجاج به قبلها

وإذ كان ما تشيره الطاعنة من أن العرف السارى فى مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة للإحتجاج به عليه ، هو دفاع يقوم على واقع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى بهذا الوجه غير مقبول .

٣ - النعى فى المادة ٧٥٠ من القانون المدنى على أن يبطل ما يرد فى وثيقة التأمين من الشروط الآتية : ٣ - « كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحال من الأحوال التى تؤدى إلى البطلان أو السقوط » يدل على أن البطلان لا يلحق إلا الشرط الذى يؤدى - متى تحقق - إلى بطلان حق المؤمن له أو سقوط هذا الحق بعد نشوئه أما إذا اتفق الطرفان فى وثيقة التأمين على إستثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين ، فإنه يتعين إعمال أثر هذا الاتفاق متى كانت هذه الحالات محددة تحديداً واضحاً مفرغة فى شرط خاص ، ولما كان هذا الشرط المحدد لنطاق الخطر المؤمن منه لا يتعلق بأحوال البطلان أو السقوط فإنه يصح وروده ضمن الشروط المطبوعة فى الوثيقة ولا يسرى فى شأنه حكم النص المشار إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهما الأولين ، أقام على الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما الثالث والرابعة الدعوى رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى المنصورة ، طلب فيها الزامهم متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقال بياناً لدعواه إن المطعون ضده الثالث تسبب بخطئه حال قيادته سيارة الشركة المطعون ضدها الرابعة فى إصابته ، وحكم نهائياً بإدانتها فى اللجنة رقم ٧٥٢ لسنة ١٩٧٠ مركز بنها ، والزامه مع متبوعته المطعون ضدها الرابعة

متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت وإذا كانت الشركة الطاعنة هي المؤمن لديها عن مسئولية مالكة السيارة وقت حصول الحادث ، ولحققت به من جرائه أضرار مادية وأدبية يستحق التعويض عنها فقد أقام الدعوى - وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضدهما الثالث والرابعة بالتضامن فيما بينهما وبتضامن الطاعنة بأن يدفعوا لمورث المطعون ضدهما الأولين مبلغ ثمانية آلاف جنيه ، استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق . وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٧ حكمت المحكمة في موضوع هذا الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف قبل الطاعنة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذا عرض الطعن على الحكم في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ، تنعى به الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه ، وفي بيانه الوجه الأول تقول إنه على الرغم مما اشترط في وثيقة التأمين من عدم مسئوليتها عن تعويض ما يتسبب عن السيارة من ضرر بالعاملين لدى الشركة المؤمن لها أثناء تأدية عملهم أو بسببه ، وما هو ثابت من أن الضرر عامل لدى هذه الشركة وأصيب أثناء عمله ، إلا أن الحكم لم يعمل هذا الشرط وأقام قضاءه بمسئولية الطاعنة عن تعويض الضرر على سند من أن ذلك الشرط من الشروط المطبوعة ولم يبرز بشكل ظاهر في الوثيقة بما يترتب عليه بطلانه طبقاً لنص المادة ٧٥٠ / ٣ من القانون المدني ، وهو من الحكم تطبيق خاطئ للقانون ، ذلك أن الشرط المذكور ليس من الشروط التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط بعد إستحقاق التأمين وإنما هو شرط محدد للخطر المؤمن منه ، يجب أعماله .

وحيث إن النعي بهذا الوجه غير منتج ، ذلك أنه لما كان تعين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع

بإستخلاصها من نصوص المشاركة ولا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض مادام إستخلاصها سائغاً ، وكان الحكم المطعون فيه وهو بصدد تحديد المستفيد من وثيقة التأمين قد أورد في ملوناته أنه « ومن الثابت أن الشركة المستأنفة تتقاضى تأميناً لركاب السيارة بواقع قسط قدره خمسة جنيهات » وأن السيارة مملوكة لإحدى شركات القطاع العام ، وهي شركة والتي يتعين وفقاً للقانون ألا تستغل السيارة إلا في خدمة الشركة لركوب ما لها ، إذ لا يتصور عملاً ومنطقاً أن تكون السيارة المملوكة للمؤمن عليها المملوكة لشركة قطاع عام معدة لركوب الغير ، ومن ثم يضحى الشرط بعدم سريان التأمين على عمال الشركة تعسفاً مناقضاً لحقيقة العقد » وهي أسباب سائغة تكفي لحمل الحكم في هذا الخصوص ، وإذ كانت هذه الدعامة ليست محل نعي من الطاعنة ، فإن النعي على ما قرره الحكم المطعون فيه من بطلان الشرط المذكور لأنه من الشروط المطبوعة ولم يبرز بشكل ظاهر يكون - وأياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أ طرح ملحق وثيقة التأمين الذي وضع حداً معيناً للتعويض قدره ألف جنيه في حالة وفاة أحد المؤمن عليهم مستنداً في ذلك إلى أن المؤمن له لم يوقع على هذا الملحق ، في حين أن هذا التوقيع غير لازم قانوناً للإحتجاج به عليه ، بل يكفي في شأنه توقيع المؤمن وحده طبقاً للعرف الجاري بالنسبة لمشرطات التأمين .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الورقة العرفية تستمد حجبتها من التوقيع وحده ، وكان ملحق وثيقة التأمين قد خلا من توقيع المؤمن لها ، فلا محل للإحتجاج به قبلها ، وإذ كان ما تثيره الطاعنة من أن العرف الساري في مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة للإحتجاج به عليه هو دفاع يقوم على واقع لم يسبق لها التمسك به أمام محكمة الموضوع ،

فإنه لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة التقص ويكون النعي بهذا الوجه غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من سبب الطعن ، أن الحكم المطعون لم يعمل ما اتفق عليه الطرفان في وثيقة التأمين من وجوب اتخاذ المؤمن له - الشركة المطعون ضدها الرابعة - كافة الاحتياطات المقبولة للمحافظة على السيارة المؤمن عليها وابقائها في حالة صالحة للإستعمال ، بمقولة أن هذا الشرط باطل لأنه من الشروط المطبوعة ولم يبرز بشكل ظاهر في وثيقة التأمين ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه تطبيق خاطئ لنص المادة ٧٥٠ / ٣ من القانون المدني إذ أن مجاله أن يكون الشرط تعسفياً أما حيث يكون الشرط مقبولا كما هو الحال في اشتراط صلاحية السيارة للإستعمال لتحقيق مسئولية الشركة الطاعنة قبل الشركة المؤمن لها فإنه يلزم أعمال هذا الشرط ، مما مؤداه إنتفاء مسئولية الطاعنة تغطية الخطر المؤمن منه لما ثبت من تحقيق الحادث أن عجلة قيادة السيارة كانت معطلة تماماً بحيث أفلت زمام السيارة من يد قائدها وأدى إلى ارتطامها بشجرة وإصابة ركبها .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٧٥٠ من القانون المدني على أنه « يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية ... » (٣) كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقاً بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط ، يدل على أن البطلان لا يلحق إلا الشرط الذي يؤدي - متى تحقق - إلى بطلان حق المؤمن له أو سقوط هذا الحق بعد نشوئه ، أما إذا اتفق الطرفان في وثيقة التأمين على إستثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين فإنه يتعين أعمال أثر هذا الاتفاق متى كانت هذه الحالات محددة تحديداً واضحاً مفرغة في شرط خاص ، ولما كان هذا الشرط المحدد لنطاق الخطر المؤمن منه لا يتعلق بأحوال البطلان أو السقوط فإنه يصح وروده ضمن الشروط المطبوعة في الوثيقة ، ولا يسرى في شأنه حكم النص المشار إليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أبدته الشركة الطاعنة في دفاعها من إنتفاء مسئوليتها عن تغطية الخطر المؤمن منه ، لعدم تنفيذ الشركة

المؤمن لها لما التزمت به في البند الثالث من وثيقة التأمين من الإبقاء على السيارة المؤمن عليها بحالة صالحة للإستعمال ، فأطرح هذا الدفاع على سند من أن هذا الشرط وقد ورد في الوثيقة مطبوعاً ولم يبرز بشكل ظاهر يعد شرطاً باطلاً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص خطأً حجب به نفسه عن بحث ما أثارقه الشركة الطاعنة في دفاعها من أن وقوع الحادث يرجع إلى عدم صلاحية السيارة للإستعمال .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم لهذا الوجه من سبب الطعن .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس محكمة النقض ، وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شاذي ، محمد عبد الحميد مند
و محمد جمال شلقاني .

(٢٠٦)

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٢ القضائية :

اثبات « الدفع بالجهالة » • تزوير •

الدفع بالجهالة . إنصرافه إلى التوقيع الوارد على المحرر فحسب . تفيد المحكمة في تحقيقه بإثبات
حصول التوقيع من نسب إليه أو نفيه . م ٤٢ إثبات . ثبوت صحة التوقيع . يجعل الورقة حجة
بما ورد فيها على صاحب التوقيع . تحرير صليها بخطه أو بخط غيره . لا أثر له . التحلل من
نسبتها إليه . بيله . الطعن على الورقة بالتزوير .

الدفع بالجهالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينصب على
التوقيع الذي يرد على المحرر فحسب ، فإذا رأت محكمة الموضوع تحقيق
هذا الدفع فإنها تتقيد بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون
تحقيقها قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع ممن نسب
إليه أو نفيه . وثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية يجعلها بما ورد بها
حجة على صاحب التوقيع بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محرراً
بخطه أو بخط غيره ، ولا يجوز لصاحبه أن يتحلل من نسبة هذه الورقة إليه
إلا بالطعن عليها بالتزوير .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي قلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن الطاعن تقسم بطلب إلى السيد رئيس محكمة شمال القاهرة
الإبتدائية طالباً إصدار الأمر بإلزام المطعون عليه وآخرين بأن يؤدوا إليه
متضامنين مبلغ ٩٠٠ ج من تركة مورثهم المرحومة يداينها به بموجب
السند المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٢٩ وتقاعس ورثتها عن سداده بالرغم من تكليفهم
بالوفاء . إمتنع السيد رئيس المحكمة عن إصدار الأمر بالأداء وحدد جلسة
لتنظر الموضوع وقيدت الأوراق بجدول محكمة شمال القاهرة الإبتدائية
برقم ٥٩٥٢ سنة ١٩٧٨ مدني ، وبتاريخ ١٩٧٩/٣/١٠ حكمت المحكمة بإلزام
المطعون عليه بأخرى بأن يدفع إلى الطاعن من مال وتركة مورثهما
مبلغ ٧٠٠ ج ، إستأنف المطعون عليه هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة
بالإستئناف رقم ٢٦٢٨ سنة ٩٦ ق مدني وطعن بالجهالة على التوقيع المنسوب
إلى مورثته على السند آنف الذكر ، وبتاريخ ١٩٨٠/١/٣١ وجهت إليه
المحكمة بمن عدم العلم فحلفها ، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨ نذبت قسم أبحاث
التزيف والتزوير لتحقيق صحة التوقيع المنسوب إلى مورثة المطعون عليه على
السند موضوع الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ
١٩٨١/٥/٢٨ برد وبطلان صلب ذلك السند، ثم حكمت بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١
بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون
فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير
بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
إذ عول في قضائه برد وبطلان صلب السند المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٢٩ على
ما انتهى إليه الخبير المتدب من أن التوقيع المنسوب إلى مورثة المطعون عليه
وإن صدر منها إلا أنه كان على بياض وتم تحرير صلب السند في تاريخ لاحق ،
بالرغم من تحديد مأموريته يبحث صحة التوقيع فحسب ولم يكن أمر تزوير
صلب هذا السند مطروحاً على المحكمة ، مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الدفع بالجهالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ينصب على التوقيع الذي يرد على المحرر فحسب ، فإذا رأت محكمة الموضوع تحقيق هذا الدفع فإنها تتقيد بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون تحقيقها قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع ممن نسب إليه أو نفيه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨ ناط بالخبر المتطلب لإجراء المضاهاه بين توقيع مورثة المطعون عليه الثابت على التوكيل رقم ١٣٥١ لسنة ١٩٧٢ مصر الجديدة وبين التوقيع المنسوب إليها على السند المؤرخ ١٩٦٩/١٢/٢٩ لبيان ما إذا كان التوقيع الأخير صحيحاً وصادراً منها من عدمه ، وأن الخبر لم يقف عند حد إثبات صحة توقيع المورثة المذكورة وإنما استطرد إلى أن هذا التوقيع كان على بياض ثم حرر صلب السند بعد ذلك ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٨ قد أقام قضاءه بتزوير صلب السند على ما خلص إليه الخبر في تقريره مع أن أمره لم يكن مطروحاً على المحكمة ورغم أن ثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية يجعلها بما ورد بها حجة على صاحب التوقيع بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محرراً بخطه أو بخط غيره ، ولا يجوز لصاحبه أن يتحلل من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالطعن عليها بالتزوير ، فإنه يكون قد أقحم الإدعاء بتزوير صلب السند المذكور على واقع الدعوى بغير الطريق الذي رسمه القانون مما يعيب ذلك الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الحكم المنهى للخصومة الصادر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١ قد بني على الحكم سالف الذكر فإنه يتعين نقضه بدوره عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

بإمارة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو ، محمد حسن العفيف ، لطفى عبد العزيز وإبراهيم بركات .

(٢٠٧)

الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ القضائية :

(١) حراسة « الحراسة الادارية » • اصلاح زراعى •

قرارات فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إستناداً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .
إتهامها كأن لم تكن . إزالة الآثار الناشئة عنها . كيفيته . ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الأراضي الزراعية
المبيعة وأو بمقود إبتدائية قبل العمل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أو ربطت عليها أقساط تملك
وسلمت إلى صغار المزارعين بهذه الصفة . تمويض ذوى الشأن منها وفقاً للقانون . علة ذلك .

(٢) حراسة « الحراسة الادارية » •

الإفراج المؤقت عن المال المفروض عليه الحراسة الإدارية . • زداء . استمرار مهمة جهاز
التصفية عليه حتى تمام الإفراج النهائى . الخاضع له أعمال الإدارة فقط .

(٣) حراسة « الحراسة الادارية » • محكمة القيم • اختصاص •

محكمة القيم . إختصاصها دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل
بق ٣٤ لسنة ٧١ . وجوب إحالة ما يكون ، طرولاً على المحاكم بجميع درجاتها إلى محكمة القيم .
٦٢ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

١ - جرى قضاء النقض على عدم مشروعية قرارات فرض الحراسة
على أموال الأشخاص الطبيعيين إستناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى
شأن حالة الطوارئ وقد جاء نص المادة الأولى من القانون رقم ١٤١
لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن « تعتبر كأن
لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم

وورثهم استناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ. وتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون وذلك تقنياً من المشرع للإتجاه الذي استقر عليه القضاء حسباً للمنازعات القائمة وتجنباً لإثارة منازعات جديدة وتحقيقاً للمساواة بين من أقاموا دعاوى لإلغاء الحراسات المفروضة عليهم ومن لم يقيموا مثل هذه الدعاوى ، ولتنظيم كيفية إزالة الآثار الناشئة عن فرض تلك الحراسات على المشرع بعد أن صدر المادة الثانية من هذا القانون بالرد عيناً لجميع أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار إليها في المادة الأولى إلى هؤلاء - بإستثناء ، وفي ذات المادة تلك التي تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أو ربطت عليها أقساط تملك وسلمت إلى صغار المزارعين فعلاً بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، فيعوض فوؤ الشأن فيها وفق أحكام القانون ، مؤكداً بذلك حكم المادة السابعة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ، كل هذا تفسيراً من المشرع بأن الأراضي الزراعية التي قامت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتوزيعها على صغار الفلاحين تنفيذاً لأحكام القانون تعتبر مبيعة إلى المتفعين بالتوزيع فلا يجوز للهيئة كطرف بائع أن تفسخ عقود البيع أو أن تلغى هذه التوزيعات بإرادتها المنفردة وإلا تعرضت لدعاوى الضمان من المشترين التي تكبدها أموالاً طائلة وذلك فضلاً على الآثار السياسية والاجتماعية التي تترتب على فسخ العقود المشار إليها وإسترداد الأراضي الزراعية من صغار المزارعين .

٢ - من المقرر وعلى ما يبين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أنه في حالة الإفراج المؤقت لا يستعيد الخاضع للحراسة حقه المطلق في الملكية على ماله المسلم إليه بل يكون جهاز التصفية وحده هو المهيمن على المال إلى أن يتم الإفراج النهائي

وليس للخاضع إلا أعمال الإدارة فقط وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز إعمالاً للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ المشار إليها .

٣- نزع القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة في المادة السادسة منه الاختصاص بنظر الدعاوى المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها فيه وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها من المحاكم بجميع درجاتها ومنها محاكم الاستئناف وتدخل فيها محكمة النقض - عند فصلها في الموضوع بإعتبارها استثناء محكمة استئناف ، واسنده إلى محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ على أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ٤٤٧٧ سنة ١٩٧٧ مدني جنوب القاهرة الابتدائية على الطاعنين بصفاتهم بطلب الحكم بإلزامهم بأن يسلموا له الأراضي الزراعية البالغ مساحتها ٤٤ ف و ٩ ص و ١٦ ط المبينة بملف الحراسة رقم ١ / ٢ وقال بياناً لها أنه بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ صدر أمر رئيس الجمهورية بالإستناد إلى المادة ٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ بفرض الحراسة على أمواله وممتلكاته ولما كان الأمر المذكور معدوماً لأنه صدر استناداً إلى المادة الثالثة المشار إليها التي لا تجيز الأمر بفرض الحراسة إلا على الأشخاص الاعتباريين دون الأشخاص

الطبيين فإنه لا يعلو أن يكون عقبه مادية يختص القضاء العادي بإزالتها ولا يؤثر في ذلك صدور - تصرفات من الحارس أو جهاز تصفية الحراسات يبيع هذه الأراضي - إذ تعد هذه التصرفات بدورها معلومة الأثر ، فيكون الاستيلاء عليها من قبيل الغصب من حق صاحبها طلب استردادها ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . وإذ توفي مورث المطعون ضدهم فقد باشروا السير في الدعوى من بعده بذات الطلبات - وبتاريخ ١٩٧٩/١/١٦ حكمت المحكمة بنذب خبير فيها ، وبعد أن قدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٩ للمطعون ضدهم بطلباتهم . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٧٤٦ س ٩٧ ق مدني وبتاريخ ١٩٨١/٤/٣٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون إن هذا الحكم إذ خلص إلى إنعدام أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال مورث المطعون ضدهم ورتب على ذلك بقاء أرض النزاع على ملكه وقضى للمطعون ضدهم بإسنادادها مهدراً أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، وإذ كانت المادة تسابعة منه بعد أن قررت ، في صدرها إلغاء العقود الابتدائية الخاصة بالأراضي الزراعية المبرمة بين الحراسة العامة وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي متى طلب مستحقوها إستلامها عيناً طبقاً لأحكام المواد السابقة استثنت بعد ذلك من هذا الإلغاء أراضي عددها منها الأراضي التي وزعت بالتعليك على صغار المزارعين بقرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بهذا القانون وأيضاً الأراضي التي ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت إلى صغار المزارعين بهذه

الصفة قبل العمل بذات القانون ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - وكانت أرض النزاع قد وزعت بالتقليد على صغار المزارعين وصلى بإعتماد هذا التوزيع قرار من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي برقم ٤٠ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢ ، فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه إذ خالف هذا النظر ولم يعول إلى أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه يكون قد أخطأ بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن قضاء النقض وقد جرى على عدم مشروعية قرارات فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ فإن المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة جاءت ونصت على أن « تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم إستناداً إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ » وتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون وذلك تقنياً من المشرع للإتجاه الذي استقر عليه القضاء حسماً للمنازعات القائمة وتجنباً لإثارة منازعات جديدة ، وتحقيقاً للمساواة بين من أقاموا دعاوى لإلغاء الحراسات المفروضة عليهم ومن لم يقيموا مثل هذه الدعاوى ، إلا أن الأمر يقتضي في الوقت ذاته - وعلى ما أفصحت به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون بتنظيم كيفية إزالة الآثار الناشئة عن فرض تلك الحراسات والتي استمرت نحو عشرين عاماً ترتبت خلالها أوضاع يصعب - بل يستحيل في بعض الأحوال - تعديلها أو إلزائها ، الأمر الذي دفع المشرع في المادة الثانية من هذا القانون - بعد أن قضى في صدرها بالرد عيناً لجميع أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار إليها في المادة الأولى إلى هؤلاء بإستثناء ، وفي ذات المادة تلك التي تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة

أو ربطت عليها أقساط تملك وسلمت إلى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور . فيعوض ذرو الشأن فيها وفق أحكام القانون مؤكداً بذلك حكم المادة السابعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه التي استثنت الأراضي الزراعية التي وزعت بالتمليك على صغار المزارعين بقرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور والأراضي التي ربطت عليها أقساط تملك وسلمت إلى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بهذا القانون ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وذلك من حكم إلغاء العقود الابتدائية الخاصة ببيعها والمبرمة بين الحراسة العامة وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، كل هذا تقديراً من المشرع - وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه - بأن الأراضي الزراعية التي قامت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتوزيعها على صغار الفلاحين تنفيذاً لأحكام القانون تعتبر مبيعة إلى المتفعين بالتوزيع فلا يجوز للهيئة كطرف بائع أن تفسخ عقد البيع أو أن تلغى هذه التوزيعات بإرادتها المنفردة وإلا تعرضت لدعوى الضمان من المشتري التي تكبدها أموالاً طائلة وذلك فضلاً عن الآثار السياسية والاجتماعية التي ترتبت على فسخ العقود المشار إليها وإسترداد الأراضي الزراعية عن صغار الفلاحين . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه ومن تقرير الخبير المودع ملف الطعن أن مورث المطعون ضدهم قد خضع لأحكام أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أمواله التي شملت أرض النزاع ومساحتها ٤٤ ف ٩ ط و ١٦ س وأنه بتاريخ ١٩٦٣/٦/٩ تصرف الحراسة ببيعها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - وبموجب محضر إفراج مؤقت بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٥ تم الإفراج من مسطح ٢ ف و ١٧ ط و ٢ س ، وبموجب محضر إفراج مؤقت آخر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٥ تم الإفراج عن مسطح ١ ف و ٥ ط و ٥ س وباقي المسطح صدر قرار برقم ٤٠ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢ من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بإعتماد توزيعه

بالتملك على المنتفعين المستأجرين لها بعد الغاء عقود إيجارهم ، وكان من المقرر وعلى ما يبين من نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه أنه في حالة الإفراج المؤقت لا يستعيد الخاضع للحراسة حقه المطلق في الملكية على ماله المسلم إليه بل يكون جهاز التصفية وحده هو المهيمن على المال إلى أن يتم الإفراج النهائي وليس للخاضع إلا أعمال الإدارة فقط وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز اعمالا للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ المشار إليها . لما كان ما تقدم . فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه وقد قضى بتسليم المطعون ضدهم أرض النزاع دون أن يعتد بطبيعة الإفراج المؤقت على النحو المشار إليه كما لم يعول على قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢ بإعتماد توزيع الأراضي الزراعية محل الدعاوى بالتملك على المنتفعين المستأجرين يكون قد خالف أحكام القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه - ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه وكانت محكمة النقض وهي تفصل في الموضوع في هذه الحالة وفقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات هو إستثناء من الأصل تعتبر فيه محكمة النقض درجة ثانية من درجات التقاضي حلت محل المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه المختصة أصلاً بالفصل في الاستئناف ، وكان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه في المادة السادسة قد نزع الاختصاص بنظر الدعاوى المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها فيه وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرص الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها من المحاكم بجميع درجاتها ومنها محاكم الاستئناف وتدخل فيها محكمة النقض في هذه الحالة بإعتبارها بإستثناء محكمة إستئناف تفصل في الموضوع ، وأسنده إلى محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٠ على أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها ، ومن ثم فإن محكمة القيم تكون هي المختصة دون غيرها بالفصل في موضوع الاستئناف المائل ويتعين إحالة القضية إليها لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم .

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدر ، عبد المنعم بركة نائبي رئيس المحكمة ، الدكتور علي فاضل
وطلعت أمين صادق .

(٢٠٨)

الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) نقض • « مالا يصلح سببا للطعن » •

(١) النعى الوارد على الحكم الابتدائي دون أن يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه ،
غير مقبول .

(٢-٣) عمل اجر « ملحقات الاجر » عمولة البيع « تسوية :
اعانة غلاء المعيشة » •

(٢) عمولة البيع من ملحقات الاجر غير الدائمة . عدم إستحقاق العامل لها إلا بتحقيق
سببها . هلة ذلك .

(٣) إعانة غلاء المعيشة . إحتسابها وفقاً للأجر الاساسي للعامل دون عمولة البيع . علة ذلك .
القرار الجمهوري ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

(٤) نقض • « اسباب الطعن » • « السبب المفترق للدليل » •

عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن . نعى بغير دليل .

١ - حيث إن هذا النعى - أياً كان وجه الرأي فيه - موجه إلى الحكم
الابتدائي السابق على الفصل في الموضوع دون الحكم المطعون فيه الذي أقام
قضائه على أسباب مستقلة ومغايرة لتلك التي اعتنقها الحكم الابتدائي الصادر
في الموضوع بتاريخ ومن ثم يكون النعى غير مقبول .

٢ - الأصل في إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة

من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمطبق على واقعة الدعوى - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها مالا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والإستقرار ومن بينها عمولة البيع التى تصرفها الشركة الطاعنة للمطعون ضده والتى لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز فى العمل ولا يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلى ، فإذا باشره المطعون ضده استحق العمولة وبمقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره فلا يستحقها .

٣ - مفاد نص المادة الأولى من القرار الجمهورى ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ والبند رقم (٣) فى الجلول المرافق لهذا القرار أن العبرة فى إستحقاق العامل لإعانة غلاء المعيشة بالنسبة المقررة فى الجلول المرافق للقرار سالف البيان هى بالأجر الأساسى الذى يتقاضاه العامل من جهة العمل حسب الفئة الوظيفية التى يشغلها فى تاريخ استفادته بأحكام هذا القرار ، وذلك كله دون نظر إلى عمولة المبيعات التى قد يتحصل عليها العامل ، إذ لو قصد المشرع حسابها حين تقرير الإعانة المنصوص عليها فى القرار سالف البيان لنص على ذلك صراحة ولم يقيد الاستحقاق بشرط عدم زيادة ما يتقاضاه العامل من إعانة الغلاء بالإضافة إلى المرتب أو الأجر الأساسى عن الحد المنصوص عليه .

٤ - حيث إن الطاعنة لم تقدم ما يثبت التصريح لها بتمديد مذكرة كسبيلية فى فترة حجز الدعوى للحكم وأنها قدمتها فى الميعاد الذى ضربته لها محكمة الاستئناف وأطلع عليها الخصم ، مما يكون معه النعى عارياً من دليله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٥٨ سنة ١٩٧٧. عمال جنوب القاهرة على الطاعة - شركة ... - بطلب الزامها أن تؤدي إليه مبلغ ٨٣ ج و ٦٠٠ م وما يستجد إعتباراً من ١٩٧٧/١/١ ، وقال بياناً للدعوى إنه حين صدور القرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالدولة ، كان عاملاً لدى المطعون ضدها كرئيس وحدة بيع على الفئة السابعة ووصل أجره إلى مبلغ ٣٥ جنياً ومن ثم فإنه يكون مستحقاً لغلاء المعيشة بنسبة ٢٠٪ من الأجر إعتباراً من أول شهر مايو سنة ١٩٧٥ عملاً لهذا القرار ، ولما كان قد حصل على الفئة الخامسة بقواعد الإصلاح الوظيفي إعتباراً من ١٩٧٥/٧/١ فتكون النسبة ١٢٪ من أجر هذه الفئة ، ويكون مستحقاً له حتى ١٩٧٦/١٢/٣١ مبلغ ٨٣ ج و ٦٠٠ م وإذا امتنعت المطعون ضدها عن أدائه فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . وفي ١٩٧٧/٦/٤ قضت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بتدب خبير ، وبعد أن أودع الخبير تقريره طلب المطعون ضده الحكم له بما انتهى إليه تقرير الخبير . وبتاريخ ١٩٧٨/٤/١ قضت المحكمة أولاً : أحقية المطعون ضده في الحصول على إعانة غلاء معيشة طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ . ثانياً : الزام الطاعة أن تؤدي للطاعن مبلغ ٦٤ جنياً جملة الفروق المستحقة له عن المدة من ١٩٧٥/٥/١ حتى ١٩٧٧/١٠/٣١ على أن يصرف له مبلغ ثلاثة جنيهات شهرياً كغلاء معيشة إعتباراً من ١٩٧١/١/١ . استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٧٧٧ سنة ٩٥ ق وفي ١٩٧٩/١/٣٠ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنحى الطاعة بالوجه الأول من السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه تقول إن الحكم أيد حكم محكمة الدرجة الأولى بالأخذ بما انتهى إليه تقرير الخبير الذي

ندبته في الدعوى وقيدته بإحتساب إعانة غلاء المعيشة وفق حكم التحكيم رقم ٢٧٠٣ سنة ١٩٧٥ القاهرة على أساس الأجر الأساسي الذي يتقاضاه المطعون ضده دون العمولة وذلك في حين أن هذا الحكم لا يجوز الحجية في النزاع أمامها لإختلاف الخصوم في الدعويين .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه - وأياً كان وجه الرأي فيه - موجه إلى الحكم الابتدائي السابق على الفصل في الموضوع دون الحكم المطعون فيه الذي أقام قضاءه على أسباب مستقلة ومغايرة لتلك التي اعتنقها الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٧٧/٤/١ ، ومن ثم يكون النعى غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجهين الثاني والثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وبياناً لذلك تقول إن الحكم فرق في إحتساب إعانة غلاء المعيشة بين أجر الفئة التي يشغلها المطعون ضده وبين العمولة التي يتقاضاها شهرياً مع الأجر ، وقضى له بطلبه على أساس الأجر الذي يتقاضاه فقط دون العمولة ، في حين أن العمولة جزء لا يتجزأ من الأجر لا يجوز المساس بها أو الانتقاص منها ويتعين اضافتها إلى الأجر الأساسي الذي يتقاضاه - المطعون ضده حين تطبيق أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، ولما كان الثابت من تقرير الخبير أن أجر الفئة التي يشغلها المطعون ضده مبلغ ٣٥ جنياً شهرياً وبلغ متوسط العمولة المستحقة له ٨٠ جنياً وكان المطعون ضده يتحصل وقت العمل بالقرار المذكور على مبلغ يزيد على الخمسين جنياً شهرياً فإنه لا يستفيد من تطبيق أحكام ذلك القرار ، وإذ قضى الحكم بأحقية إعانة غلاء المعيشة على أساس تقاضية أجراً يقل عن الخمسين جنياً ولم يحسب العمولة الشهرية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه غير سديد ، ذلك أنه لما كان الواقع حسبما سجله الحكم المطعون فيه هو أن الشركة الطاعنة كانت تمنح المطعون ضده عمولة على المبيعات إلى جانب أجره الأصلي الذي كان في ١٩٧٥/٥/١ - تاريخ تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ بمنح إعانة غلاء معيشة .

للعاملين بالدولة هو أول مربوط الفئة السابعة الوظيفية وقدرها ٢٠ عشرون جنهما شهرياً ، وأن هذه العمولة كانت بنسبة معينة على المبيعات التي يحققها المطعون ضده ، وأنها متغيرة حسب هذه المبيعات ، وأن هذه العمولة ترتبط بالبيع الفعلي وجوداً وعدماً ، وإذا كان الأصل في إستحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والمطبق على واقعة الدعوى - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، وأما ملحقات الأجر فمنها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ومن بينها عمولة البيع التي تصرفها الشركة الطاعنة للمطعون ضده والتي لا تعلق أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي ، فإذا باشره المطعون ضده استحق العمولة وبمقدار هذا البيع أما إذا لم يباشره فلا يستحقها ، وبالتالي فإن هذه العمولة لا يشملها الأجر الذي يتخذ أساساً لمنح إعانة غلاء المعيشة المقررة للعاملين بالدولة وبالقطاع العام بالقرار الجمهوري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك وفق الجداول المرافق له الذي تضمن الفئات الوظيفية وبداية ربط كل فئة منها شهرياً والنسبة المئوية التي قررها من بداية ربط الفئة ، إذ أن النص في المادة الأولى من القرار المذكور على أن « يمنع العاملون بالدولة إعانة غلاء معيشة شهرياً وفقاً للفئات والقواعد المنصوص عليها بالجدول المرافق لهذا القرار ... » ، والنص في البند رقم (٣) في الجدول المشار إليه على أن « يجب في جميع الأحوال ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من مرتب أو أجر أساسي بالإضافة إلى إعانة الغلاء عن خمسين جنهما شهرياً . » مفاده أن العبرة في إستحقاق العامل لإعانة غلاء المعيشة وبالنسبة المقررة في الجدول المرافق للقرار سالف البيان هي بالأجر الأساسي الذي يتقاضاه العامل من جهة العمل حسب الفئة الوظيفية التي يشغلها في تاريخ إستفادته بأحكام هذا القرار ، وهي من الفئة العاشرة التي بداية ربطها شهرياً ١٢ ج وحتى الفئة الرابعة وبداية ربطها شهرياً ٤٥ ج ، وبشرط ألا يزيد مجموع ما يتقاضاه العامل من هذا الأجر الأساسي مضافاً إليه إعانة

الغلاء المستحقة عن خمسين جنياً شهرياً ، وذلك كله دون نظر إلى عمولة المبيعات التي قد يتحصل عليها العامل ، إذ لو قصد المشرع حسابها حين تقرير الإعانة المنصوص عليها في القرار سالف البيان لنص على ذلك صراحة ولم يقيد بالاستحقاق بشرط عدم زيادة ما يتقاضاه العامل من إعانة الغلاء بالإضافة إلى المرتب أو الأجر الأساسي عن الحد المنصوص عليه إذ أن هذا الأجر أو ذلك المرتب الأساسي يضاف إليه جميع استحقاقات العامل وقد يكون منها العمولة أو غير ذلك مما نصت عليه المادة الثالثة من قانون العمل سالف البيان . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور في التسيب وتقول بياناً لذلك إن الحكم أغفل تناول دفاعها الوارد بمذكرتها المقدمة بعد حجز الاستئناف للحكم من أن أجر المطعون ضده بلغ ٥٥ ج شهرياً اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ وبدون حساب العمولة البيعية ، وهو دفاع جوهرى لو عني ببعثه لتغير وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الطاعة لم تقدم ما يثبت التصريح لها بتقديم مذكرة تكميلية فى فترة حجز الدعوى للحكم وأنها قدمتها فى الميعاد الذى ضربته لها محكمة الاستئناف واطلع عليها الخصم ، مما يكون معه النعى عارياً من دليله .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان لقضائه للمطعون ضده بأكثر مما طلبه ، وبياناً لذلك تقول إن المطعون ضده أبدل طلباته الختامية المبينة بصحيفة الدعوى طالباً الحكم له بإعانة غلاء المعيشة ابتداء من ١٩٧٧/١١/١ وحتى الفصل فى الدعوى الابتدائية وإذا كانت المحكمة قد أصدرت حكمها بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ فكان يتعين عليها أن تقضى للمطعون ضده بإعانة الغلاء حتى هذا التاريخ إلا أنها لم تلتزم بذلك ، وقضى

الحكم المطعون فيه بتأييد حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي بإلزامها أن تصرف للمطعون ضده مبلغ ثلاثة جنيهاً شهرياً اعتباراً من ١٩٧٧/١١/١ ٥

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ أن الطلبات الختامية للمطعون ضده هي الحكم له بما انتهى إليه تقرير الخبير ، وهي التي قضى له بها ابتدائياً وقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي ، ولم يبد المطعون ضده طلبات مغايرة أمامها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم الطلبات المبدأة ولم يقض بأكثر مما طلبه المحكوم له ، ويكون النعي على غير أساس ٥

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ٥

جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / محمد المرسى فتح الله نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : سعيد أحمد صقر ، وإيم رزق بدوي فائز رئيس المحكمة ، عبد السلام خطاب ،
ومحمد لطفى السيد .

(٢٠٩)

الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) نقض « الخصوم فى الطعن » .

الاختصاص فى الطعن بالنقض . شرطه .

(٢) تحسين . ملكية .

للمالك إختيار إحدى طرق أداء مقابل التحسين المبينة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥
خلال ستين يوماً من تاريخ إعلانه بالتقدير النهائى بقيمة العقار . لا يشترط موافقة جهة الإدارة .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن يختصم فى الطعن بالنقض
إلا من كان خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه وأنه لا يكتفى فىمن
يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم بل يجب
أن يكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره . وكان المطعون ضدهم
من الأول إلى الثامن قد اختصموا المطعون ضدهم من التاسع إلى الثانى عشر
ولم توجه إليهم أية طلبات ولم يدفع المطعون ضدهم بأى دفع أو دفاع ولم يحكم
عليهم بشئ ولم تتعلق أسباب الطعن بهم ومن ثم فإنه لا يجوز قبولهم فى الطعن
بالنقض .

٢ - نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرنح

مقابل التحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة
على أنه خلال ستين يوماً من تاريخ إعلانه بالتقرير النهائى لقيمة العقار أن

بختار إحدى الطرق الآتية لأداء مقابل التحسين ١- أداء المقابل فوراً ٢- أو أدائه على عشرة أقساط سنوية متساوية على أن تحمل جميع الأقساط في حالة التصرف في العقار ٣- أداء المقابل كله أو بعضه عيناً إذا كان العقار أرضاً فضاء وذلك بالشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية ، وهو ما يدل على أن المشرع أعطى للمالك الحق في إختيار طريقة سداد مقابل التحسين بإحدى الطرق التي بينها دون أن يعلق ذلك على موافقة جهة الإدارة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدهم من الأول إلى الثامن أقاموا الدعوى رقم ٥٣١٨ سنة ١٩٧٧ مدني كلي شمال القاهرة على الطاعنين بصفتهما والمطعون ضدهم من التاسع إلى الثاني عشر بطلب الحكم بسقوط حق الطاعن الأول بصفته بالتقادم بنوعية في المطالبة بمقابل التحسين المستحق على عقارهم ، على سند من القول أن لجنة الطعون في مقابل التحسين بمحكمة القاهرة الابتدائية قضت في الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٥٧ تحسين بلدية القاهرة بتأييد القرار الصادر من لجنة التقدير فيما قدرته على العقار المبين بالصحيفة بمبلغ ١٨٠٠ ج ، سدد منه مورثهم مبلغ ١٤٤ ج و ٩٧٧ م بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٩ و طلب تقسيط باقي التحسين وقدره ١٦٥٥ ج و ٢٣ م إلى عشرة أقساط سنوياً طبقاً للمادة ١١ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٧ بموجب طلب مؤرخ ٨/٥/١٩٥٨ وإنذار على يد محضر في ٣٠/٨/١٩٥٨ ومنذ هذا التاريخ لم تتخذ الإدارة لإجراء قاطعاً للتقادم وفي ١١/١٠/١٩٧٣ توفي مورثهم وآل إليهم العقار وبتاريخ

١٩/٤/١٩٧٧ أوقع الطاعنان بصفتيهما حمزاً إدارياً على الأجرة المستحقة لهم
للدى مستأجرى العقار وإذا لم يتخذ الطاعن الأول بصفته - أى إجراء قاطع
للتقادم أكثر من خمس عشرة سنة فيحق لهم التمسك بسقوط الحق في طلب
مقابل التحسين - قضت محكمة أول درجة بسقوط حق الطاعن الأول بصفته -
في المطالبة بقيمة مقابل التحسين في القضية رقم ٣١ سنة ١٩٥٧ طعون تحسين
القاهرة - استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٦١٨ سنة ٩٧ ق ،
ومحكمة إستئناف القاهرة قضت بجلسته ١٨/١/١٩٨٢ بتأييد الحكم - طعن
الطاعنان بصفتيهما في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت
فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من التاسع إلى الثاني عشر
وبرفض الطعن . وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الرأى المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون
ضدهم من التاسع إلى الثاني عشر في محله ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه
المحكمة أنه لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض إلا من كان خصماً في النزاع
الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه وأنه لا يكتفى فيمن يختصم في الطعن
أن يكون طرفاً في الخصومة التى صدر فيها الحكم بل يجب أن يكون له
مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، وكان المطعون ضدهم من
الأول إلى الثامن قد اختصموا المطعون ضدهم من التاسع إلى الثاني عشر ولم
توجه إليهم أية طلبات ولم يدفع المطعون ضدهم بأى دفع أو دفاع ولم
يحكم عليهم بشئ ولم تتعلق أسباب الطعن بهم ومن ثم فإنه لا يجوز قبولهم
في الطعن بالنقض .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لغير هؤلاء من المطعون
ضدهم .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون
فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان إن المادة العاشرة من القانون رقم ٢٢٣
سنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل التحسين أعطت للمالك خلال ستين يوماً

من تاريخ إعلانه بالتقرير النهائي لقيمة العقار أن يؤدي مقابل التحسين فوراً أو يؤديه على عشرة أقساط سنوية أو أداء المقابل كله أو بعضه عيناً إذا كان العقار أرضاً فضاء ، فإذا اختار المالك السداد بطريق التقسيط التزم بذلك والتزمت الجهة الإدارية بهذا الاختيار ولما كان مورث المطعون ضدهم قد قدم طلباً مؤرخاً ١٩٥٨/٥/٨ لتقسيط باقي مقابل التحسين وقدره ١٦٥٥ ج ٢٣٠ م على عشرة أقساط سنوية وإنذار الجهة الإدارية بذلك في ١٩٥٨/٨/٣٠ فإنه يلتزم بأداء المبلغ على عشرة أقساط سنوية تبدأ من سنة ١٩٥٩ بواقع ١٦٥ ج و ٥٢٣ م بحيث تنتهي في سنة ١٩٦٨ . ولما كان الحجز الإداري قد توقع في ١٩٧٧/٤/١٨ وأعلن للورثة في ١٩٧٧/٤/١٩ فإن الأثر المترتب على ذلك قطع التقادم بالنسبة للأقساط المستحقة ابتداء من سنة ١٩٦٢ وما بعدها إذ أن كل قسط له مدة تقادم مستقلة ومن ثم فإن الأقساط المستحقة ابتداء من سنة ١٩٦٢ لم يلحقها التقادم الطويل وكان على المحكمة وقد دفع أمامها بالتقادم بأن تبحث شرائطه القانونية ومن بينها المدة وما يعترضها من إنقطاع وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مشوباً بالقصور ومخالفة القانون :

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٢ سنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة تنص على أنه للمالك خلال ستين يوماً من تاريخ إعلانه التقرير النهائي لقيمة العقار أن يختار إحدى الطرق الآتية لأداء مقابل التحسين ١ - أداء المقابل فوراً . ٢ - أدائه على عشرة أقساط سنوية متساوية على أن تحمل جميع الأقساط في حالة التصرف في العقار : ٣ - أداء المقابل كله أو بعضه عيناً إذا كان العقار أرضاً فضاء وذلك بالشروط والأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية ، وهو ما يدل على أن المشرع أعطى للمالك الحق في اختيار طريقة سداد مقابل التحسين بإحدى الطرق التي بينها دون أن يعلق ذلك على موافقة جهة الإدارة ، ولما كان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن مورث المطعون ضدهم من الأول إلى الثامنة قد اختار طريق التقسيط وقدم طلباً مؤرخاً ١٩٥٨/٥/٨ لتقسيط باقي مقابل

التحسين وقدره ١٦٥٥ ج و ٢٣٠ م على عشر أقساط وأرسل إنذار على يد محضر في ١٩٥٨/٨/٣٠ للجهة الإدارية ، فإنه يلتزم بأداء المبلغ على عشرة أقساط سنوية تبدأ من العام الذي طلب فيه التقسيط بواقع ١٦٥ ج و ٥٢٣ م سنوياً كما يلتزم الجهة الإدارية بقبول هذا الطلب فلا تبدأ مدة سقوط كل قسط من هذه الأقساط إلا من تاريخ إستحقاقه بإعتبار كل منهما ديناً مستقلاً بذاته وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في المطالبة بقيمة مقابل التحسين كاملاً مجرياً مدة السقوط بالنسبة لجميع المبلغ إعتباراً من تاريخ ١٩٥٩/١٢/٦ فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق الهابلي ، شمس ماهر
أحمد زكي غرابية .

(٢١٠)

الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ قضائية :

(١ ، ٢) عمل • شركات « شركات القطاع العام » علاقة العمل •
اختصاص « الاختصاص الولائي » •

(١) العاملون بشركات القطاع العام علاقتهم بها تعاقدية . أثر • . اختصاص القضاء العادي
بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات التي تصدرها هذه الشركات .

(٢) إعتبار قرارات اللجنة العليا المشكلة لتفسير أحكام القرارات ٢٠ لسنة ١٩٦٧ تفسيراً
تشريعياً لمازماً لا أثر له على قواعد الاختصاص .

(٣ ، ٤ ، ٥) عمل « العاملون بشركات القطاع العام » • بدلات
« بدل سكن » •

(٣) البدلات الممنوحة للعاملين قبل سريان القرارين الجمهوريين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢
و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . بقاؤها قائمة وناقذة بعد العمل
بهم . حلة ذلك . عدم النص صراحة على الغائها .

(٤) احتفاظ العاملين بشركات القطاع العام بصفة شخصية بالبدلات الثابتة التي كانوا يحصلون
عليها وقت صدور القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . أن يكون منصوباً عليها في عقد العمل
ولائحة النظام الأساسي دون تغيير في طبيعة العمل .

(٥) وجود ممكن مشترك بمقر عمل العامل يقيم فيه بصفة مؤقتة . لا يستتبع زوال حقه في
بدل السكن المقر له حلة ذلك .

(٦ ، ٧) عمل « العاملون بشركات القطاع العام » • اجر « ملحقات
الاجر » • بدلات « بدل التمثيل » « بدل السكن » •

(٦) بدل التمثيل . صرفه لشاغلي بعض الوظائف لمواجهة التزامات وظائفيهم . عدم إعتباره
جزءاً من الأجر ولا يستحق إلا بتحقيق سببه .

(٧) بدل السكن . إعتباره جزءاً من الأجر . شرطه . أن يكون صاحب العمل قد التزم بأداءه
للعامل مقابل عمل يؤديه وكانت طبيعة العمل تفرض حصوله عليه .

١ - مؤدى نص المادتين الأولى من مواد الإصدار ، ٨٥ من نظام للعاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل كما تخضع لأحكام هذا النظام بإعتباره جزءاً متما لعقد العمل ، كان مقتضى ذلك أن القرارات التى تصدرها هذه الشركات فى شأن هؤلاء العاملين ومن بينها القرارات الخاصة بالأجور والبدلات لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية وتختص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بها .

٢ - النص فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تخفيض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التى تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين على تشكيل لجنة عليا لتفسير أحكام هذا القرار وإعتبار قرارات هذه اللجنة تفسيراً تشريعياً ملزماً لا يخضع إلى اللجنة الصفة القضائية ولا يسلب المحاكم المدنية سلطتها فى نظر المنازعات المتعلقة بهذا القانون .

٣ - لما كانت نظم العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم تنص صراحة على إلغاء البدلات التى منحت للعاملين قبل سريانها ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تظل هذه البدلات قائمة بعد العمل بهذه النظم .

٤ - لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد رخصت بإحتفاظ العاملين بشركات القطاع العام بصفة شخصية بالبدلات الثابتة التى كانوا يحصلون عليها وقت صدور القرار شريطة أن يكون منصوباً عليها فى عقد العمل أو فى لائحة النظام الأساسى ولم يطرأ على طبيعة العمل أى تغيير ولم تقرر ذلك بشرط سبق تحديد البدل بقرار جمهورى على نحو ما أوردته الفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٧٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن أسس قواعد صرف بدل

التمثيل بالقطاع العام ومن ثم لا يلزم توافر هذا الشرط لإحتفاظ العاملين المذكورين ببديل التمثيل طالما جاء نص المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه خلوا منه إذ لا يصح في مدارج التشريع أن يعدل قرار رئيس الوزراء من قرار رئيس الجمهورية .

٥ - وجود مسكن بالمحليج الذي يعمل به المطعون ضده يقيم فيه المذكور من شهر سبتمبر إلى شهر مارس من كل عام ، كما يقيم فيه زائرو المحليج وبعض الفزازين - على نحو ما جاء بمذونات الحكم المطعون فيه - لا يتأدى منه إعداد مسكن خاص للمطعون ضده ولا يستتبع بطريق اللزوم زوال حقه في بدل السكن المقرر له .

٦ - يدل التمثيل بصرف لشاغلي بعض الوظائف لمواجهته الإلتزامات التي تفرضها عليهم وظائفهم فلا يعتبر أجراً ولا يستحق إلا بتحقيق سببه وهو شغل الوظيفة التي تقرر لها أو القيام بأعبائها .

٧ - بدل السكن لا يعتبر في جميع الأحوال من قبيل الأجر في مفهوم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وإنما يلزم لإعتباره كذلك أن يكون صاحب العمل قد التزم بأدائه للعامل لقاء عمله الذي يؤديه وكانت طبيعة هذا العمل تفرض حصوله عليه ، وفي غير ذلك يعتبر من ملحقات الأجر غير الدائمة لا يستحق إلا إذا تحقق سببه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنة - شركة الدعوى رقم ٦٣٢ سنة ١٩٧٣ مدني كلي الزقاريق طالبا الحكم بإلزامها بأن

تدفع له مبلغ ٣٤٨ ج و ٥٠٠ م قيمة بدلي السكن والتمثيل حتى ١٩٧٤/٣/٣١ وما يستجد ، وقال بياناً له إنه عين وكيلاً لمحلج منيا القمح عندما كان تابعاً للشركة ... ، وكان يتقاضى بدلي مسكن وتمثيل منذ ١٩٦١/١٠/١ ، وفي ١٩٦٥/٧/١ ألحق المحلج بالشركة الطاعنة . وإذ طبقت هذه الشركة على البدلين قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات رغم عدم خضوعهما له بإعتبارهما جزءاً من الأجر ، وتجمد له مبلغ ٣٤٨ ح و ٥٠٠ م في الفترة من ١٩٦٧/٦/١ إلى ١٩٧٣/٣/٣١ فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة مأمورية الزقاريق وقيد الاستئناف برقم ٥١ سنة ١٩ ق ، بعد أن نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وقدم تقريره حكمت في ١٩٧٩/١١/٥ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٤٨ ج و ٥٠٠ م ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيانه تقول إن النزاع في حقيقته بدور حول تفسير قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن خفض البدلات ، وأن المختص بالفصل فيه هو اللجنة العليا المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون دون المحاكم العادية .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادتين الأولى من مواد الإصدار ، ٨٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن علاقة العاملين بشركات القطاع العام علاقة تعاقدية تخضع لأحكام قوانين العمل كما تخضع لأحكام هذا النظام بإعتباره جزءاً متماهاً لعقد العمل ، وكان مقتضى ذلك أن القرارات التي تصدرها هذه الشركات

في شأن هؤلاء العاملين ومن بينها القرارات الخاصة بالأجور والبدلات لا تعتبر من قبيل القرارات الإدارية وتختص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بها وكان النص في المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تخفيض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين على تشكيل لجنة عليا لتفسير أحكام هذا القرار وإعتبار قرارات هذه اللجنة تفسيراً تشريعياً ملزماً لا يخضع على اللجنة الصفة القضائية ولا يسلب المحاكم المدنية سلطتها في نظر المنازعات المتعلقة بهذا القانون ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم قد قضى للمطعون ضده ببدل التمثيل الذي سبق أن قرره الشركة ... التي كان يعمل بها قبل نقله إلى الشركة الطاعة ، في حين أنه يلزم لتقريره أن يصدر به قرار من مجلس إدارة الشركة يعتمد من الوزير المختص بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة كما تقضى بذلك المادة ١١ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٦١١ ، وكان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧ لا يجيز للعاملين الذين يتقاضون البديل بأداة أدنى من القرار الجمهوري الاحتفاظ به فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت نظم العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم تنص صراحة على إلغاء البدلات التي منحت للعاملين قبل سريانها ، ومن ثم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تظل هذه البدلات قائمة بعد العمل بهذه النظم ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه قد رخصت

باحتفاظ العاملين بشركات القطاع العام بصفة شخصية بالبدلات الثابتة التي كانوا يحصلون عليها وقت صدور القرار شريطة أن يكون منصوباً عليها في عقد العمل أو في لائحة النظام الأساسي ولم يطرأ على طبيعة العمل أي تغيير ولم تقرر ذلك بشرط سبق تحديد البديل بقرار جمهوري على نحو ما أورده الفقرة الثانية من المادة السادسة من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٧٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن أسس وقواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام ومن ثم لا يلزم توافر هذا الشرط لاحتفاظ العاملين المذكورين ببديل التمثيل طالما جاء نص المادة ٩٠ من قرار رئيس الجمهورية المشار إليه خلوا منه إذ لا يصح في مدارج التشريع أن يعدل قرار رئيس الوزراء من قرار رئيس الجمهورية ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون لقضائه للمطعون ضده ببدل السكن رغم إعداد مسكن له وقيامه بشغله منذ ١/٧/١٩٧٢ :

وحيث إن هذا النعي في غير محله لأن وجود مسكن مشترك بالمحلج للنعي يعمل به المسرة ضده يقيم فيه المذكور من شهر سبتمبر إلى شهر مارس من كل عام ، كما يقيم فيه زائروا المحلج وبعض القرازين - على نحو ما جاء بملاحظات الحكم المطعون فيه - لا يتأدى منه إعداد مسكن خاص للمطعون ضده ولا يستتبع بطريق اللزوم زوال حقه في بدل السكن المقرر له .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم قد جرى في قضائه على عدم خضوع بدلي السكن والتمثيل المطالب بهما للخفض المنصوص عليه في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بمقولة أنهما جزء من الأجر ولا يجوز للطاعنة أن تنفرد بإتقاصهما ، في حين أن المشرع أخضع لهذا الخفض جميع البدلات ولم يستثن منها سوى بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في عمله ذلك أنه لما كان بدل التمثيل يصرف لشاغلي بعض الوظائف لمواجهة الإلتزامات التي تفرضها عليهم وظائفهم فلا يعتبر أجراً ولا يستحق إلا بتحقيق سببه وهو شغل الوظيفة التي تقرر لها أو القيام بأعبائها ، وكان بدل السكن لا يعتبر في جميع الأحوال من قبيل الأجر في مفهوم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وإنما يلزم لإعتباره لذلك أن يكون صاحب العمل قد التزم بأدائه للعامل لقاء عمله الذي يؤديه وكانت طبيعة هذا العمل تفرض حصوله عليه ، وفي غير ذلك يعتبر من ملحقات الأجر غير الدائمة ولا يستحق إلا إذا تحقق سببه ، وكان الثابت في الأوراق أن بدل التمثيل المطالب به صرف للمطعون ضده لمواجهة الإلتزامات التي تفرضها عليه وظيفة وكيل محالج ومن ثم لا يعد أجراً ، وأن بدل السكن تقرر له عوضاً عما يبذله من طاقة ويتعرض له من مخاطر في سبيل أدائه هذه الوظيفة فيعد بهذه المثابة من ملحقات الأجر غير الدائمة ، وكانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين تنص على خفض جميع البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات وما في حكمها التي تمنح علاوة على المرتب الأصلي للعاملين المدنيين والعسكريين بالحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو التي تساهم فيها الدولة وفقاً للنسب المنصوص عليها فيها ، ولم تستثن من هذا الخفض سوى بدل السفر ومصاريف الانتقال الفعلية وبدل الغذاء وإعانة غلاء المعيشة ، فإن بدلي السكن والتمثيل المطالب بهما يخضعان لهذا الخفض ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد سند و محمد جمال شلقاني .

(٢١١)

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٢ القضائية :

بطلان « بطلان الاجراءات • اثبات » اجراءات الالابات : الاحالة الى التحقيق • دعوى « اجراءات نظر الدعوى » •

بيانات محضر التحقيق التي أوجبها المادة ٩٣ إثبات . عدم تضمنها اسم القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب . كفاية توقيعهما على هذا المحضر . التوقيع على الورقة الأخيرة التي اشتملت على جزء من التحقيق واتصل بها القرار الصادر بإحالة الدعوى إلى المرافعة . لا بطلان . علة ذلك .

عددت المادة ٩٣ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ البيانات التي يجب اشتمال محضر التحقيق عليها ولم تستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ذكر اسم القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب ، واكتفت بتوقيع كل منهما على هذا المحضر ، وإذ حرر محضر التحقيق على أوراق منفصلة اشتملت الأخيرة منها على جزء من التحقيق واتصل بها القرار الصادر بإحالة الدعوى إلى المرافعة ثم وقع عليها القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب ، فإن التوقيع على هذه الورقة يعتبر توقيعاً على محضر التحقيق والقرار مما يتحقق به غرض الشارع فيما إستوجبه من توقيع القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب على محضر التحقيق ولا يكون هذا المحضر باطلاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة :
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون عليه وسائر الأوراق
تتوصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٥٧٠ سنة ١٩٧٧ مدني سوهاج
الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى مساحة ٢ ف ٨ ط
١٥ س مبينة بالأوراق والتسليم ، وقال بياناً للدعوى إنه إشتري هذه المساحة
من وأخرى بعقد بيع مسجل برقم ٧٥٨٢ لسنة ١٩٧٦ شهر عقارى
سوهاج ، غير أن الطاعن نازعه في ملكيته لها فأقام الدعوى بطلباته
مسالفة البيان ، وبتاريخ ٣/٢٥ سنة ١٩٧٩ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق
ليثبت الطاعن صورية عقد البيع المسجل آنف الذكر صورية مطلقة ،
وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧ بتثبيت
ملكية المطعون عليه لمساحة ٢ ف ٨ ط و ١٥ س والتسليم . استأنف الطاعن
هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسيوط بالاستئناف رقم ٦٧ سنة ٥٦ مدني
(مأمورية سوهاج) ، وبتاريخ ١٩٨٢/١/١١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم
المستأنف : طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في
غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأياً ،

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بها على الحكم
المطعون فيه البطلان ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك
أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم الابتدائي لإبنتائه على محضر تحقيق باطل
لم يذكر به اسم القاضي الذي أجراه وخلا من توقيعه وكاتب الجلسة على كل
صفحة من صفحاته ، غير أن الحكم المطعون فيه أ طرح هذا الدفاع بدعوى
أن توقيع القاضي وكاتب الجلسة جاء في نهاية محضر التحقيق ، وأقام قضاءه
على ما استخلصه من أقوال الشهود الثابتة في ذلك المحضر رغم أن هذا التوقيع
لا يصحح البطلان الذي شاب المحضر المذكور لوروده تالياً للقرار الصادر
بإحالة الدعوى إلى المرافعة ، وهو ما يعيب الحكم بالبطلان ومخالفة الثابت
بالأوراق ،

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ٩٣ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والتي عدلت البيانات التي يجب إشتمال محضر التحقيق عليها لم تستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذكر اسم القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب ، واكتفت بتوقيع كل منهما على هذا المحضر ، وإذ حرر محضر التحقيق على أوراق منفصلة اشتملت الأخيرة منها على جزء من التحقيق واتصل بها القرار الصادر بإحالة الدعوى إلى المرافعة ثم وقع عليها القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب ، فإن التوقيع على هذه الورقة يعتبر توقيعاً على محضر التحقيق والقرار مما يتحقق به غرض الشارع فيما استوجبه من توقيع القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب على محضر التحقيق ولا يكون هذا المحضر باطلاً ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح دفاع الطاعن في هذا الخصوص وعول في قضائه على ما استخلصه من أقوال الشهود في محضر التحقيق سالف الذكر - يكون قد التزم صحيح القانون ، ويصحى هذا النعى برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو ، محمد حسن العفيق ، مدوح السعيد ولطفي عبد العزيز .

(٢١٢)

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) اختصاص « الاختصاص الولائي » • اصلاح زراعى •

إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . نطاقة . كافة ما يعترض حق الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى والمستولى لديهم أو بينها وبين الغير . م ١٣ مكرر ق ١٧٨ لسنة ٥٢ . خروج المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضى التى تم توزيعها أو الانتفاع بها عن إختصاصها . إنعقاد الاختصاص بها للقضاء العادى .

(٢) نقض « اسباب الطعن » •

النمى على الحكم الابتدائى دون الحكم الاستثنائى المطعون فيه . غير مقبول .

(٣) اثبات « طلب التحقيق » •

طلب إجراء التحقيق . رخصة لمحكمة الموضوع . لما الإلتفات عنه متى وجدت فى أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكتفى لتكوين عقيدتها .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الأدلة » •

محكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير الأدلة دون رقابة محكمة النقض . مادام قضاءها قائماً على أسباب سائفة .

١ - يتناول اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى - وفقاً للمادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى والمضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ٥٣ والمعدلة بالقوانين أرقام ٢٢٥ لسنة ٥٣ و ٣٨١ لسنة ٥٦ و ٦٩ لسنة ٧١ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

الفصل في كل ما يعترض حق الاستيلاء من منازعة سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولي لديهم بشأن البيانات الواردة في الإقرارات منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من أراضيهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التي تقرر الاستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للاستيلاء وفقاً للإقرارات المقدمة من الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعيين أصحاب الحق في التعويض أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضي التي تم توزيعها أو الانتفاع بها فإن اللجنة لا تختص بنظرها وإنما ينعقد الاختصاص بها لجهة القضاء العادي صاحب الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص :

٢ - إذ كان وجه النعي منصباً على قضاء محكمة الدرجة الأولى بالنفاذ المعجل ومن ثم فهو موجه إلى الحكم الابتدائي الذي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم الاستثنائي المطعون فيه ومن ثم فإنه يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نعيّاً غير مقبول .

٣ - طلب إجراءات التحقيق ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابته إليهم في كل حال وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن تلزم ببيان سبب الرفض .

٤ - تفسير الأدلة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضاءها قائماً على أسباب سائغة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٦٧٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى جزئى زفى بطلب الحكم بطرد الطاعنين من مساحة ١٢ ط المدينة بالأوراق . وقالوا بياناً لها إنهم يمتلكون هذه المساحة من بين مساحة ٢ ف و ٦ س بموجب عقد تمليك من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى كان قد صدر لمورثهم المرحوم... المتفع الأصلي . ولما كان الطاعنان يضعان اليد على هذه المساحة غصباً فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . وبتاريخ ١٩٧٨/٢/١٢ نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى . وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨١/١/٢٥ بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة طنطا الابتدائية حيث قيدت أمامها برقم ١٤٧٧ لسنة ١٩٨١ مدنى طنطا الابتدائية . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢٢ حكمت المحكمة للمطعون ضدهم بطلبهم . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالإستئناف رقم ٣٦٣ س ٣١ ق مدنى . وبتاريخ ١٩٨١/١١/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جسد بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقولان إن موضوع الدعوى هو منازعة بين المتفعين بأرض من الأراضى التى إستولى عليها الإصلاح الزراعى تختص بها ولائياً اللجنة القضائية المنصوص عليها فى قانون الإصلاح الزراعى

الصادر برقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتخرج بالتالي من اختصاص المحاكم العادية مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تقضى بعدم الاختصاص بنظر الدعوى ، إذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف أحكام القانون المتعلقة بالإختصاص الولائي بما يعيبه :

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن مفاد نص المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي والمضافة أصلاً بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، والقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ ، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ، أن اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هو - في حالة المنازعات - تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء طبقاً للإقرارات المقدمة من الملاك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها ، كما يتناول اختصاصها وفقاً للمادة المشار إليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الفصل في كل ما يعترض حق الاستيلاء من منازعة سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى لديهم بشأن البيانات الواردة في الإقرارات الواردة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من أراضيهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التي تقرر الاستيلاء عليها أو التي تكون عرضة للاستيلاء وفقاً للإقرارات المقدمة من الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعيين أصحاب الحق في التعويض . أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضي التي تم توزيعها أو الانتفاع بها فإن اللجنة لا تختص بنظرها وإنما ينعقد الاختصاص بها لجهة القضاء العادي صاحب الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص : لما كان ذلك وكان النزاع الحالي يدور بين المطعون ضدهم والطاعنين حول أحقيتهم في الأرض التي تم توزيعها على مورث المطعون ضدهم المرحوم ... من جهة الإصلاح الزراعي وكيفية الانتفاع بها وهو ما يخرج عن اختصاص

اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي وينعقد للمحاكم العادية ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت في الأوراق من وجهين (أولهما) أنه ليس من بين المطعون ضدهم من يحترف الزراعة ، أو يقيم في اقربة الكائنة بها أرض النزاع ومن ثم فقد فقلوا أهم شرط من شروط الانتفاع بأرض الإصلاح الزراعي وهو احتراف الزراعة على نحو ما توجبه المادة التاسعة من قانون الإصلاح الزراعي الصادر برقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مما يعيب الحكم بمخالفة القانون (ثانيهما) أن حكم محكمة الدرجة الأولى قد خالف الثابت في الأوراق حين شمل قضاءه بالنفاذ المعجل تأسيساً على أن التأخير في التنفيذ يترتب عليه ضرر جسيم بمصلحة المطعون ضدهم المحكوم لهم على سند من أن أرض النزاع مصدر قوتهم حالة أن الثابت بالأوراق أنهم يقيمون بالقاهرة ويملكون محلاً صناعياً يدر عليهم ربحاً طائلاً .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود بأنه لما كان البين من ملونات الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن الطاعنين لم يثبوا أمام محكمة الموضوع دفاعهما الوارد بهذا الوجه من سبب النعي كما أنهما لم يقدموا في طعنهما المائل الدليل على عرضه لدى تلك المحكمة ، ولئن تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني يستند إلى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي التي تنص على أن « ... ويشترط فيمن توزع عليه الأرض (أ) ... (ب) أن تكون حرفة الزراعة ... (ج) » إلا أن تحقيقه يقوم على اعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يستلزم تحقيق ما إذا كان الموزع عليهم الأرض يحترفون الزراعة ، وهو مالا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي غير مقبول . والنعي في وجهه الثاني أيضاً غير مقبول ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر لصالح المطعون ضدهم وكان وجه النعي منصباً على أسباب شمول حكم محكمة الدرجة الأولى بالنفاذ المعجل . ومن ثم

فهو موجه إلى الحكم الابتدائي الذي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم الاستثنائي المطعون فيه ، ومن ثم فإنه يكون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نعيّاً غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ومخالفة القانون من وجهين (أولهما) أنهما تمسكا لدى محكمة الموضوع بأن طلاق والددة الطاعنة الأولى من مورث المطعون ضدهم سنة ١٩٦٩ كان طلاقاً رجعياً راجعاً بعده مراجعة فعلية وعاشرها معاشرة الأزواج حتى توفي وهي في عصمته ، وقد طلبا من محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع الجوهري إلا أنها رفضت ذلك بما يعد إخلالاً بحقوقهما في الدفاع (وثانيهما) أن محكمة الموضوع استندت في حكمها إلى محرر منسوب إلى والددة الطاعنة الأولى يفيد تخالصها عن مؤخر صداقها من مورث المطعون ضدهم بعد الطلاق بعامين رغم انكارهما توقيع والددة الطاعنة الأولى عليه بما يزيل حججه في الإثبات . وإذ كان هذا المستند منتجاً في النزاع بإستناد محكمة الموضوع إليه ، فإنه كان يتعين عليها بعد الإنكار أن تأمر بالتحقيق طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الإثبات ويكون الحكم إذ خالف هذا النظر واعتبر سند التخالص صحيحاً صادر من مورثة الطاعنة الأولى ومستنداً إليه في نفي الرجعة مع فقدان قوته في الإثبات بعد الإنكار فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون .

وحيث إن النعي في وجهه الأول في غير محله ذلك أن طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم يتحتم اجابتهم إليه في كل حال ، وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتهما ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن تلزم ببيان سبب الرفض ، وكان تقدير الأدلة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضاؤها قائماً على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعنين في هذا الشأن ورد عليه بقوله : « وحيث إنه عن طلب

الإحالة للتحقيق لإثبات مراجعة مورث المستأنف عليهم لمورثة المستأنفة الأولى فإن المحكمة ترى عدم اجابتها لأنها تجد في أوراق القضية وتقرير الخبر المودع في ١٩٨٠/٤/٢٠ ما يكفي لتكوين عقيدتها بما يغني عن إجراء التحقيق سيما وأن الثابت من مطالعة اشهاد الطلاق رقم ٢٤٥ ب أن المورث طلق مورثة المستأنفة الأولى في ١٩٦٩/١٠/١٤ وأنها كانت لا تزال على قيد الحياة عند وفاته في ١٩٧٢/١١/١٨ وعاشت بعده ولم تقل أنه راجعها أثناء عدة الطلاق .. ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اطرح بأسباب سائغة لها أصلها في أوراق الدعوى ما تمسك به الطاعنان من أن مورث المطعون ضدهم قد راجع مورثه الطاعنة الأولى بعد طلاقها منه ولم ير حاجة بعد ذلك إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وهو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع دون ما رقابة عليها من محكمة النقض فيها . ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه على غير أساس . والنعى في وجهه الثاني غير منتج ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بنى الحكم على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على أحدها وحدها ، فإن النعى عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أوضح في أسبابه عدم مراجعة مورث المطعون ضدهم لمورثه الطاعنة الأولى وخلص إلى ذلك على نحو ما سلف الإشارة إليه في الرد على الوجه الأول من هذا السبب وكان هذا من الحكم كافياً لحمل قضائه ، فإنه يضحى غير ذي أثر ما وجهه الطاعنان إلى الحكم من مطاعن في استناده إلى سند التخالص بمؤخر الصداق المنسوب صلوره إلى مورثه الطاعنة الأولى والذي انكر التوقيع الثابت عليه ويكون النعى على الحكم بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد جلال الدين وافع نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة ، مرزوق فكرى ، حسين محمد حسن
ومحمد هانى محمد مصطفى

(٢١٣)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٢ القضائية « احوال شخصية » .

(١) احوال شخصية « المسائل الخاصة بغير المسلمين : القانون الواجب التطبيق » .

منازعات الأحوال الشخصية بين طرفين لا تعرف لها جنسية . وجوب تطبيق القانون المصرى
عليها وإعتبار علاقتهما فى حكم العلاقة بين المصريين من حيث تحديد الشريعة التى تحكم النزاع .
مؤدى ذلك . تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين وعلى غير المسلمين المختلعي الطائفة والملة وتطبيق
الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الأدلة » .

لمحكمة الموضوع السلطة الثامة فى الأخذ بما تظمن إليه من الأدلة وإطراح ما عداها دون حاجة
لرد إستقلالاً على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب لها أصلها فى الأوراق وتؤدى
إلى النتيجة التى إنتهت إليها . عدم التزامها بإجابة الخصم إلى طلب إتخاذ إجراءات إثبات أخرى
مضى كانت أوراق الدعوى والأدلة القائمة فيها كافية لتكوين عقيدتها .

١ - إذ كانت المادة ٢٥ من القانون المدنى تنص على أن « يعين القاضى
القانون الذى يجب تطبيقه فى حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية »
وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - إعمالاً لحكم هذا النص - إلى أن القانون
المصرى هو الواجب التطبيق على الدعوى بالنظر إلى أن النزاع فيها يتعلق
بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية بين طرفين لا تعرف لها جنسية ، وكان
مقتضى هذا وقوع العلاقة محل النزاع تحت سلطة القانون الداخلى فى مصر ،

وبالتالى تأخذ هذه الغلافة حكم العلاقة بين المصريين من حيث تحديد الشريعة التى تحكم النزاع . وإذ التزم الحكم المطعون فيه فى تحديد تلك الشريعة بالضابط الذى وضعه المشرع فى المواد ٦ و ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ومؤداه تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين وعلى غير المسلمين المختلنى الطائفة والملة وتطبيق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الطائفية والملة ، وخلص إلى إنزال أحكام شريعة طائفة الأرمن الأرثوذكس - التى ينتمى إليها الطرفان - على واقعة النزاع فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى الأخذ بما تطمئن إليه من الأدلة وطرح ما عداها دون حاجة إلى الرد إستقلاً على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق وتؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، كما أنه لا عليها ان هى لم تجب الخصم إلى طلب اتخاذ إجراءات إثبات أخرى متى كانت أوراق الدعوى والأدلة القائمة فيها كافية لتكوين عقيدتها بما يكفى للفصل فى موضوعها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٠ أحوال شخصية « أجانب » أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة بطلب الحكم بضم الصغير «...» إليه . وقال بياناً لها إن الطاعنة كانت زوجته ثم طلقت منه وفى حضانتها ابنه منها «...» المولود بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٩ وإذ تجاوز الولد السابعة من عمره وهى أقصى سن لحضانة الأم لولدها طبقاً

لشريعة طائفة الأرمن الأرثوذكس التي ينتمى والطاعة إليها ورفضت ضم الولد إليه ، فقد أقام الدعوى ، وفي ١٩٨١/٥/٢٦ حكمت المحكمة بضم الطفل «...» لحضانة والده المطعون عليه . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ لسنة ٩٨ قضائية القاهرة . وفي ١٩٨٢/١/٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها عدلت النيابة عن رأيها إلى رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول أنه طبقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فإنه يشترط لتطبيق الشريعة الخاصة بطائفة الأرمن الأرثوذكس التي تنتمى إليها والمطعون عليه أن يكونا مصريين وهو ما لم يتوافر فيهما لأنهما غير معيّن الجنسية مما تكون معه أحكام الشريعة الإسلامية والتي تحدد سن حضانة الولد بعشر سنين هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع . وإذا طبق الحكم المطعون فيه شريعة الطائفة المشار إليها والتي تحدد سن حضانة الولد بسبع سنين دون أحكام الشريعة الإسلامية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥ من القانون المدني تنص على أن « يعين القاضى القانون الذى يجب تطبيقه فى حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية ... » . وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - أعمالاً لحكم هذا النص - إلى أن القانون المصرى هو الواجب التطبيق على الدعوى بالنظر إلى أن النزاع فيها يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية بين طرفين لا تعرف لهما جنسية ، وكان مقتضى هذا وقوع العلاقة محل النزاع تحت سلطان القانون الداخلى فى مصر وبالتالي تأخذ هذه العلاقة حكم العلاقة بين المصريين من حيث تحديد الشريعة التى تحكم النزاع . وإذا التزم الحكم المطعون فيه فى تحديد تلك الشريعة بالضابط الذى وضعه

المشرع في المواد ٦ و ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ومؤداه تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين وعلى غير المسلمين المختلئ الطائفة والملة وتطبيق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ، وخلص إلى إنزال أحكام شريعة طائفة الأرمن الأرثوذكس - التي ينتمى إليها الطرفان - على واقعة النزاع فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك تقول إنها قدمت إلى محكمة الاستئناف تقارير طبية تفيد مرض الصغير وحاجته إلى حضانتها ، وطعنت على صلاحية المطعون عليه للحضانة لأنه مصاب بمرض عصبي وعقلي وطلبت عرضه هو والصغير على الطبيب الشرعى لفحصهما كما طلبت من المحكمة مناقشة المطعون عليه لكي تقف على مدى صلاحيته لحضانة الصغير إلا أنها لم تستجب لطلباتها ولم تحقق دفاعها واكتفت في الرد عليه بالقول أنه على غير سند مما يعيب حكمها المطعون فيه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الأخذ بما تظمن إليه من الأدلة واطرح ما عداها دون حاجة للرد إستقلالاً على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، كما أنه لا عليها ان هي لم نجب الخصم إلى طلب اتخاذ إجراءات إثبات أخرى متى كانت أوراق الدعوى والأدلة القائمة فيها كافية لتكوين عقيدتها بما يكفي للفصل في موضوعها . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد في الرد على دفاع الطاعنة قوله « أن ما قررته المدعى عليها (الطاعنة) بأنه (أى المطعون عليه) غير أمين على ابنه وأنه مصاب بمرض عقلي وعصبي فما هي إلا أقوال مرسلة غير مدعمة بدليل أو سند ومن ثم فإن المحكمة تقضى بضم الطفل لحضانة

والده المدعى . وكانت الطاعنة قد قدمت إلى محكمة الاستئناف شهادتين عن الحالة الصحية للصغير ومحترتين في تاريخ لاحق لصدور الحكم المستأنف وأوردت في السببين الثاني والثالث من أسباب إستئنافها أن المطعون عليه سبق أن طردها وهي حامل بالولد ولم يره بعد ولادته سوى ثلاث مرات مما يفقده عاطفة الأبوة وطلبت إحالته إلى الطب الشرعى لفحص قواه العقلية . ورد الحكم المطعون فيه على هذين السببين بقوله أنهما « في غير محلها ذلك أن الخلاف بين المستأنفة (الطاعنة) والمستأنف عليه في فترة حملها وفي مدة حضانتها للصغير لا يمنع الأب حقه في حضانة ولده .. كما لا ينال من هذا الحق ما قررت به المستأنفة من غير سند بعدم صلاحية المستأنف عليه لحضانة صغيره الأمر الذى يتعين معه الالتفات عن هذين السببين من أسباب الاستئناف ... » وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه إستخلاصاً سائغاً مما له أصل ثابت في الأوراق وكافياً لحمل قضائه بضم الصغير للمطعون عليه وفيه الرد المسقط لكل قول أوحجة ساقها الطاعنة فإن ما تثيره بهذين السببين لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النعى في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنعى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين ؛
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس إسحق ، د . رفعت عبد الحميد والسيد السنياطي .

(٢١٤)

الظعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ القضائية .

(١) نقض « الخصوم في الظعن » . دعوى « الطلبات في الدعوى » .
استئناف .

إختصاص من وجه إليهم الطاعنون الطلب الأصلي أمام محكمة أول درجة في الظعن بالنقض
المتضمن نعيًا على قضاء الحكم بخصوصه . صحيح . لا يحول دونه إعتبار محكمة الاستئناف هذا الطلب
غير مطروح عليها ووقوفهم موقفاً سلبياً في الاستئناف المرفوع عن الطلب الاحتياطي .

(٢) محكمة الموضوع « تقدير الأدلة » اثبات .

تقدير الأدلة وإستخلاص الصحيح الثابت منها . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها
على أسباب سائفة .

(٣) استئناف « نطاق الاستئناف » .

إستئناف المحكوم عليه الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي . أثره . إعتبار الحكم الصادر
برفض الطلب الأصلي معروضاً على محكمة الدرجة الثانية بقوة القانون . علة ذلك . م ٢٢٩/٧
مرافعات .

١ - لما كان الطلب الأصلي للطاعنين أمام محكمة أول درجة قد وجه
للمطعون ضدهما الثاني والثالث إذ طلبوا الحكم فيها في مواجهة المطعون ضده
الأول وآخر بأحقيتهم في صرف حصتهم في المبلغ المحكوم به في الدعوى
رقم وهو الطلب الذي رفضته المحكمة وأجابت الطاعنين إلى طلبهم
الاحتياطي الموجه إلى المطعون ضده الأول بتثبيت ملكيتهم لخصتهم في المصنع
وكان الموقف السلبى للمطعون ضدهما الثاني والثالث في خصومة استئناف

ما حكم به في هذا الطلب الاحتياطي لأنه لم يوجه إلى أى منهما ، لا يبنى أنهما مازالا خصمين حقيقيين في موضوع الطلب الأصلي الذي اعتبرته محكمة الاستئناف غير مطروح عليها وكان قضاؤها في خصوص هذا الطلب الأخير محل نعي من الطاعنين فإن إختصاصهم للطعون ضدهما الثاني والثالث في الطعن يكون في محله .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى وإستخلاص الصحيح الثابت منها ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٣ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات على أن « استئناف الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي يستتبع حتما إستئناف الحكم الصادر في الطلب الأصلي ، وفي هذه الحالة يجب إختصاص المحكوم له في الطلب الأصلي ولو بعد فوات الميعاد » . يدل على أنه إذا حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الطلب الأصلي بعد بحث ثم تطرقت إلى الطلب الاحتياطي وأجابته ، وأستؤنف الحكم الصادر في هذا الطلب الأخير من المحكوم عليه فإن الحكم الصادر برفض الطلب الأصلي يعد مطروحاً على محكمة الدرجة الثانية بقوة القانون كى تفصل في الطلبين على نحو يحقق العدالة ويصون مصالح الخصوم ، إذ لا تملك هذه المحكمة متى قضت برفض الطلب الاحتياطي أن تعيد الطلب الأصلي إلى محكمة الدرجة الأولى لأنها استنفذت ولايتها بالنسبة لهذا الطلب .

الختام

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنين وأخيهم - ... - أقاموا على المطعون ضدهم وآخرين الدعوى رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى أسيوط ، طلبوا فيها الحكم

على المطعون ضدهما الثانى والثالث بصفتهما وفى مواجهة الباقيين بأحقيتهم فى صرف مبلغ ٦١٥٥ ج و ٢٥٠ م قيمة حصتهم فى مبلغ ٨٢٠٧ ج المحكوم به فى الدعوى رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة لصالح ... وشركاه وإحتياطياً للحكم على المطعون ضده الأول وفى مواجهة الباقيين بتثبيت ملكيتهم إلى حصة قدرها ٦٢ فى مصنع علف الحيوان المبين بالصحيفة ، وقالوا بياناً لدعواهم لأنهم أنشأوا شركة تضامن فيما بينهم وبين المطعون ضده الأول ... ووالدهم المرحوم ... لإستغلال المصنع المذكور فى سنة ١٩٥٨ وإذ صدر القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ الذى قضى بإلغاء جميع تراخيص الأفراد للإتجار فى علف الحيوان ومنح وزير الزراعة بصفته الحق فى شراء تلك المصانع ، تشكلت لجنة لمعاينة مصنعهم التى قدرت قيمة آلاته بمبلغ ٦١٠ ج ، فتظلموا من هذا التقدير فى الدعوى رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة التى أقامها ... نيابة عنهم ، وحكم فيها بتعديل التقدير وجعله مبلغ ٨٢٠٧ ج مع الزام وزير الزراعة بصفته (المطعون ضده الثانى) بأدائه لهم ، ثم قضى فى الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهما الثانى والثالث عن هذا الحكم بعدم قبوله بالنسبة لتقدير مبلغ التعويض وإلغاء الشق الثانى من الحكم ، وإذ نازعهم المطعون ضده الأول فى ملكية المصنع ولأحقيتهم فى صرف حصتهم فى المبلغ المحكوم به فقد أقاموا الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٩ حكمت المحكمة على المطعون ضده الأول وفى مواجهة باقى المدعى عليهم بتثبيت ملكية الطاعنين إلى أربعة أسباع موجودات مصنع علف الحيوان . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة إستئناف أسبوط بالإستئناف رقم ٢٥ لسنة ٥٣ ق ، وبتاريخ ١٩٧١/٣/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون ضدهما الثانى والثالث مذكرة دفعا فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بقبول الدفع وبنقض الحكم وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبذول بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما
الثاني والثالث أنه وإن كانا قد اختصما أمام محكمة الاستئناف إلا أنه لم توجه
لها طلبات ، وكان موقفهما من الخصومة سلبياً ولم يحكم لهما أو عليهما بشيء
مما لا يقبل معه إختصاصهما في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان الطلب الأصلي
للتاعنين أمام محكمة أول درجة قد وجه للمطعون ضدهما الثاني والثالث
إذ طلبوا الحكم عليهما في مواجهة المطعون ضده الأول وآخر بأحقيتهم
في صرف حصتهم في المبلغ المحكوم به في الدعوى رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦١
مدنى كلى القاهرة ، وهو الطلب الذى رفضته المحكمة وأنجابت الطاعنين
إلى طلبهم الاحتياطى الموجه إلى المطعون ضده الأول بتثبيت ملكيتهم لخصتهم
في المصنع ، وكان الموقف السلبى للمطعون ضدهما الثاني والثالث في خصومة
إستئناف ما حكم به في هذا الطلب الاحتياطى لأنه لم توجه إلى أى منهما ،
لا ينفى أنهما مازالا خصمين حقيقيين في موضوع الطلب الأصلي الذى اعتبرته
محكمة الاستئناف غير مطروح عليها وكان قضاؤها في خصوص هذا الطلب
الأخير محل نعى من الطاعنين ، فإن اختصاصهم للمطعون ضدهما الثاني
والثالث في الطعن يكون في محله مما يتعين معه رفض الدفع بعدم قبول الطعن
بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الثالث
منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق
وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه برفض تثبيت ملكيتهم لخصتهم
في المصنع على سند من أنه قد تم بيعه من الطاعنين وباقي الشركاء فيه
إلى وزارة الزراعة في حين أنها نازعتهم في ذلك بقولها إنها غير ملزمة
بشراؤه مما مفاده أنها لم تدفع ثمناً له ولم تتسلمه وبالتالي فقد بقى على ملكيتهم
هم وشركائهم ، ويكون الحكم المطعون فيه عند تحصيله فهم الواقع في الدعوى
قد خالف الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى وإستخلاص الصحيح الثابت منها ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الطلب الاحتياطي للطاعنين تثبيت ملكيتهم لحصتهم في المصنع على قوله : «..... أن المستأنف عليهم في الخمسة الأول (الطاعنين وآخر) أقاموا الدعوى موضوع الاستئناف المائل وذكروا في صحيفة الدعوى أنهم أقاموا تحت اسم ... وشركاه الدعوى رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة طعناً في تقدير اللجنة الخاصة بتقدير قيمة مصنع علف الحيوان الذى يمتلكونه مع المستأنف (المطعون ضده الأول) والمستأنف عليه السادس فضلاً عن أنهم تدخلوا في الاستئناف رقمى ٤٢٣ سنة ٨٦ ق و ٦٨٧ سنة ٨١ ق أمام محكمة استئناف القاهرة منضمين إلى شقيقهم ... المستأنف عليه الأصيل في الاستئناف وأنهم طالبوا وزارة الزراعة والصناعة بصرف قيمة نصيبهم في ثمن المصنع المبيع إلى وزارة الزراعة بموجب إنذار رسمى مؤرخ في ١٩٧٥/١٠/٢٣ ولأنهوا إلى طلب الحكم

وحيث إنه متى كان ذلك وكانت المحكمة تخلص من جماع ما تقدم أن المستأنف عليهم من الأول إلى الخامس لا ينازعون في صحة صدور البيع إلى وزارة الزراعة وأنهم صادقوا على هذه البيع وأن منازعتهم انصبت منذ البداية - حسب قولهم - على تقدير قيمة ثمن المصنع الذى يشاركون في ملكيته مع المستأنف عليه السادس وأن طلبهم الأساسى هو المطالبة بقيمة نصيبهم في الثمن المقضى به في الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ، إذ كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يجوز للبائع أن يرفع على المشتري دعوى إستحقاق بإعتبار أنه لا يزال مالكاً للعقار ، إذ لا يجوز الاسترداد لمن وجب عليه الضمان ومن ثم فلا يجوز لهم وقد طالبوا بصرف هذا الثمن أن يطلبوا تثبيت ملكيتهم للمصنع المبيع وكان هذا الذى أورده الحكم إستخلاصاً سائغاً مما له أصله الثابت بالأوراق يؤدى إلى ما انتهى

إليه من أن الطاعنين قد وافقوا على بيع المصنع إلى وزارة الزراعة نفاذاً لحكم القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون بالسببين الأولين من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك أن محكمة أول درجة كانت قد حكمت لهم بالطلب الاحتياطي وهو تثبيت ملكيتهم لحصصهم في موجودات مصنع علف الحيوان ، والتفتت عن طلبهم الأصلي بأحقيتهم قبل المطعون ضدهما الثاني والثالث في صرف حصصهم في قيمة التعويض ، وإذ استأنف المطعون ضده الأول الحكم الصادر ضده بتثبيت الملكية ، وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي ورفضت الطلب الاحتياطي فإنه كان يتعين عليها أن تعرض لبحث الطلب الأصلي وتحكم فيه تطبيقاً لنص المادة ٢٢٩ / ٢ من قانون المرافعات ، إلا أن الحكم المطعون فيه قصر قضاءه على الطلب الاحتياطي بمقولة أن نطاق الاستئناف محدد به وحده ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون أدى به إلى عدم بحث الطلب الأصلي .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات على أن : « ... استئناف الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي يستتبع حتماً استئناف الحكم الصادر في الطلب الأصلي ، وفي هذه الحالة يجب اختصاص المحكوم له في الطلب الأصلي ولو بعد فوات الميعاد » يدل على أنه إذا حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الطلب الأصلي بعد بحثه ثم تطرقت إلى الطلب الاحتياطي وإجابته ، واستأنف الحكم الصادر في هذا الطلب الأخير من المحكوم عليه فإن الحكم الصادر برفض الطلب الأصلي بعد معروضاً على محكمة الدرجة الثانية بقوة القانون كي تفصل في الطعنين على نحو تحقيق العدالة وصون مصالح الخصوم ، إذ لا تملك هذه المحكمة متى قضت برفض الطلب الاحتياطي أن تعيد الطلب الأصلي إلى محكمة الدرجة الأولى لأنها استنفذت ولايتها بالنسبة لهذا الطلب ، لما كان ذلك وكان الثابت أن محكمة أول درجة قد قضت برفض الطلب الأصلي للطاعنين

على سند من عدم أحقيتهم في صرف حصتهم في التعويض المحكوم به في الدعوى رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة بعد أن ألقى الحكم استئنافياً ، ثم أجابت الطاعنين إلى طلبهم الاحتياطى بالحكم بتثبيت ملكيتهم لحصة وقدرها $\frac{4}{7}$ موجودات المصنع ، فاستأنف المحكوم عليه في الطلب الاحتياطى هذا الحكم مختصاً المحكوم لهما في الطلب الأصيل (المطعون ضدهما الثانى والثالث) وكان الحكم الصادر برفض الطلب الأصيل يعد بذلك مستأنفاً بقوة القانون دون حاجة إلى رفع استئناف خاص عنه من جانب الطاعنين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حجب نفسه عن بحث ما حكمت به محكمة أول درجة في الطلب الأصيل بمقولة أن نطاق الاستئناف لا يتسع إلا لما رفع عنه وهو الحكم في الطلب الاحتياطى وحده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ؛

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنعى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد وادم نائب رئيس المحكمة ، جرجس إسحق ، د . رفعت عبد المجيد والسيد السنهاطي .

(٢١٥)

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ القضائية :

(١) حكم « الطعن على الحكم » • نقض « الأحكام الجائز الطعن عليها » •

الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول تعجيل الاستئناف وبإعادته إلى الإيقاف . جواز الطعن عليه إستقلاً . علة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .

(٢) دعوى « انقضاء الخصومة » • استئناف •

الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف . أثره . زوال الخصومة أمام المحكمة وإمتناع نظرها للأزاع . ترتب ذات الأثر بالنسبة للحكم بانقضاء الخصومة ولا يحول دون ذلك سبق صدور حكم قطعي في الدعوى . علة ذلك . م ١/١٣٧ مرافعات .

١ - لئن نصت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على عدم جواز الطعن إستقلاً في الأحكام التي تصدر أثناء السير في الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهي للخصومة كلها - غير أنها استثنت من ذلك طائفة من الأحكام ومنها تلك الصادرة بوقف الدعوى لأنه لا سيبل إلى الزام المتضرر منها بالانتظار حتى يزول السبب المعلق عليه الوقف - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول تعجيل الاستئناف وبإعادته إلى الإيقاف بما ينطوي على قضاء بوقف الدعوى وكانت أسباب الطعن تتعلق بما فصل فيه الحكم خاصاً بجواز تعجيل الاستئناف وإعادته إلى الإيقاف ، فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إنقضاء الخصومة طبقاً

لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات يترتب عليه ذات الآثار التي تترتب على سقوطها ، والنص في الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من هذا القانون على أنه « يترتب على الحكم بسقوط الخصومة سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراءات الإثبات والغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى ولكن لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو القرارات الصادرة من الخصوم أو الإيمان التي حلفوها » مفاده أن الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف يترتب عليه زوالها أمام المحكمة مما يخرج النزاع عن ولايتها ويمتنع عليها النظر فيه - وكان الحكم بإنقضاء الخصومة - وعلى ما تقدم بيانه - له ذات الأثر الذي - لا يحول دون أعماله سبق صدور حكم قطعي في الدعوى لأن عدم سقوط هذا الحكم طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ المشار إليها وأياً كان موضوعه - ليس من شأنه المساس بما للحكم بإنقضاء الخصومة من حجية بصدد زوالها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٥٥٣ سنة ١٩٧٢ كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٥ المتضمن بيع المطعون ضده لـ الأطيان المبينة بالصحيفة مع التسليم - حكمت المحكمة بطلبات الطاعنة ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٥٩ سنة ٨٩ ق القاهرة وبجلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ حكمت المحكمة بإيقاف الفصل في الاستئناف لحين صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية أو صدور قرار من النيابة العامة في التحقيق المقيد برقم ١٤ سنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الحانكة بخصوص

إبلاغ المطعون ضده في تزوير عقد البيع موضوع الدعوى وصحيفة إعلانها ومحضر الجلسة التي نظرت فيها أمام محكمة الدرجة الأولى - عجل المطعون ضده الاستئناف وبجلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بإعادته للإيقاف لعدم زوال سببه ثم أقامت الطاعنة الدعوى رقم ٢٢٨ سنة ٩٧ ق استئناف القاهرة بطلب الحكم بإنقضاء الخصومة في الاستئناف - وبجلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ حكمت المحكمة بإنقضاء الخصومة فيه وإذ عجله المطعون ضده دفعت الطاعنة بعدم قبول التعجيل لسابقة الحكم بإنقضاء الخصومة - وفي ١٩٨٠/١٢/٣٠ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وإعادة أوراق الاستئناف إلى الإيقاف - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى أصلياً بعدم جواز الطعن وإحتياطياً رفضه - وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة الأصلية المرددة بين أطرافها وأن أسباب الطعن قد انصبت على القضاء برفض الدفع بعدم قبول التعجيل بما لا يجوز معه الطعن في الحكم استقلالاً طبقاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وإن نصت على عدم جواز الطعن استقلالاً في الأحكام التي تصدر أثناء السير في الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها - غير أنها استثنت من ذلك طائفة من الأحكام ومنها تلك الصادرة بوقف الدعوى لأنه لا سبيل إلى إلزام المتضرر منها بالانتظار حتى يزول السبب المعلق عليه الوقف - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول تعجيل الاستئناف وإعادته إلى الإيقاف مما ينطوى على قضاء بوقف الدعوى ، وكانت أسباب الطعن تتعلق بما فصل فيه الحكم خاصاً بجواز تعجيل الاستئناف وإعادته إلى الإيقاف فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزاً ويكون الدفع على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث أن الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون - وقالت بياناً لذلك إنه بالحكم بإنقضاء الخصومة في الاستئناف تكون المحكمة قد استنفذت ولايتها فيه وإذ لم يبق أمامها ثمة خصومة للفصل فيها فلا يجوز لها بالتالي قبول تعجيله أيأ كان سببه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز تعجيل الاستئناف وبإعادته للإيقاف رغم سبق الحكم بإنقضاء الخصومة فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن انقضاء الخصومة طبقاً لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات يترتب عليه ذات الآثار التي تترتب على سقوطها وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من هذا القانون على أنه « يترتب على الحكم بسقوط الخصومة سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراءات الإثبات والغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى ولكن لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الإقرارات الصادرة من الخصوم أو الإيمان التي حلفوها » مفاده أن الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف يترتب عليه زوالها أمام المحكمة بما يخرج النزاع عن ولايتها ويمتنع عليها النظر فيه - وكان الحكم بإنقضاء الخصومة - وعلى ما تقدم بيانه - له ذات الأثر الذي لا يحول دون إعماله سبق صدور حكم قطعي في الدعوى لأن عدم سقوط هذا الحكم طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ المشار إليها - وأياً كان موضوعه - ليس من شأنه المساس بما للحكم بإنقضاء الخصومة من حجية بصدد زوالها - لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن قضت بوقف الفصل في الدعوى حتى يصدر حكم نهائي في الدعوى الجنائية أو اقرار من النيابة العامة في التحقيق الذي تجريه عادت فحكمت بجلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ بإنقضاء الخصومة في الاستئناف اعمالاً للمادة ١٤٠ / ١ من قانون المرافعات مما يترتب عليه

حماً عدم جواز تعجيله لنظره والفصل فى موضوعه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول تعجيل الاستئناف وإعادته للإيقاف فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول تعجيل الاستئناف .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
ماهر قلاده واصف ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين وحمدي محمد على .

(٢١٦)

الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٩ القضائية :

ايجار « ايجار اماكن » « التنازل عن الايجار » • بيع « بيع جدك » •
بيع المتجر . وجوب أن يكون المستأجر بائع الجدد هو المالك له دون أحد سواه . تمسك
المؤجر بأنه هو الذى أنشأ الأثاث التجارى بالمحل المؤجر بمنقولاته إلى المستأجر وثبت ذلك
بعقد الإيجار . دفاع جوهرى . إغفال الحكم بحته . قصور

إذ كان القانون المدنى قد أباح فى المادة ٥٩٤ / ٢ منه للمستأجر أن يتنازل
عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل
المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمناً فى حالة بيع المصنع أو المتجر إذا
توافرت شروط معينة ، فلازم ذلك أن يكون المستأجر البائع هو مالك المتجر
أو المصنع بإعتبار أن جوهر البيع هو نقل ملكية شئ أو حق مالى آخر . مقابل
ثمن نقلى ، ولما كان المتجر فى معنى المادة المذكورة يشمل المقومات
المعنوية كما يشمل العناصر المادية ومنها المهمات كآلات المصنع والأثاث
التجارى ، ولئن كانت المقومات المعنوية هى عماد فكرته إلا أن ذلك لا يعنى
إهدار العناصر المادية إذ لا يقوم المتجر إلا بتوافر بعض العناصر المعنوية التى
توائم طبيعة التجارة أو الصناعة إلى جانب أحد العناصر المادية التى لا غنى عنها
لوجود المحل التجارى ، وإذا كان عنصر الإتصال بالعملاء هو محور العناصر
المعنوية وأهمها بحيث يترتب على غيبته إنتفاء فكرة المتجر ذاتها ، فإن عنصر
المهمات المتمثل فى آلات المصنع أو فى الأثاث التجارى الذى أنشئ بالمكان
المؤجر لهيئته لمباشرة الأعمال التجارية به هو ركيزة العناصر المادية بحيث

يستعصى قيام المتجر مع تخلف هذا العنصر إذ بانتفائه يضحى المكان المؤجر خالياً كما أن عدم ملكية المستأجر له مع تواجده يجعل بيعه للمحل وارداً على غير متجر في مفهوم المادة ٥٩٤ / ٢ مدني ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه هو الذي أنشأ الأثاث التجاري بالمحل المؤجر بمنقولاته إلى المطعون ضده الأول كما أثبت بالعقد المحرر بينهما ، وكان مؤدى ذلك أن المستأجر لا يملك ذلك الأثاث وهو ركيزة العناصر المادية الذي يتعين توافره إلى جانب بعض العناصر المعنوية لقيام المتجر وقد التفت المحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري إذ من شأنه لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ولانتهى إلى رفض دعوى الإخلاء إستناداً إلى توافر شروط بيع المحل التجاري ، فإنه يكون إلى جانب خطئه في تطبيق القانون قد شابه قصور في التسيب بما يوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٢٤٩ لسنة ١٩٧٥ مدني بور سعيد الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء المطعون ضدهما من المحل المؤجر بمنقولاته إلى أولهما بالعقد المؤرخ ١٩٦٤/١٢/١ لتنازله عنه إلى ثانيهما بالخالفه لبنود العقد : بينما ذهب المطعون ضده الثاني في دفاعه إلى أنه إبتاع المحل جديداً من المطعون ضده الأول الذي استأجره خالياً . وبعد أن أحالت محكمة الدرجة الأولى الدعوى إلى التحقيق وقعد الخصوم عن إحضار شهودهم ، قضت بالإخلاء : استأنف المطعون ضده الثاني بالإستئناف ١٢٩ لسنة ١٧ ق الإسماعيلية (مأمورية بور سعيد) كما أقام المطعون ضده الأول استئنافاً فرعياً ، وبتاريخ

١٩٧٩/٤/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأول من أسباب الطعن الإخلال بحق الدفاع والقصور والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه يقول إنه أثار دفاعاً أمام محكمة الموضوع حاصلة أنه هو الذي أنشأ المحل التجاري واستدل على ذلك بما أثبت بالعقد من أن المحل مؤجر بمنقرلاته ، ورتب على ذلك تمسكه بعدم انطباق المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني ، طالما أن المستأجر ليس مالكاً للمحل التجاري بما يعد تصرفه نزولاً عن الإيجار بغير إذن كتابي منه يبرر طلب الإخلاء ، وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع الجوهري وانتهى إلى إنزال حكم المادة ٥٩٤ / ٢ مدني على واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك إنه إذ كان القانون المدني قد أباح في المادة ٥٩٤ / ٢ منه للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمناً في حالة بيع المصنع أو المتجر إذا توافرت شروط معينة ، فلازم ذلك أن يكون المستأجر البائع هو مالك المتجر أو المصنع بإعتبار أن جوهر البيع هو نقل ملكية شيء أو حق مالي آخر مقابل ثمن نقدي ، ولما كان المتجر في معنى المادة المذكورة يشمل المقومات المعنوية المتمثلة في حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في الإجارة والرخص والإجازات وحقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية ، كما يشمل العناصر المادية ومنها المهمات كآلات المصنع والأثاث التجاري ، ولئن كانت المقومات المعنوية هي عماد فكرة المتجر إلا أن ذلك لا يعني إهدار العناصر المادية ، إذ لا يقوم المتجر إلا بتوافر بعض العناصر المعنوية التي توأم طبيعة التجارة أو الصناعة إلى جانب

أحد العناصر المادية التي لا غنى عنها لوجود المحل التجارى ، وإذا كان عنصر الاتصال بالعملاء هو محور العناصر المعنوية وأهمها بحيث يترتب على غيبته إنتفاء فكرة المتجر ذاتها ، فإن عنصر المهمات المتمثل فى آلات المصنع أو فى الأثاث التجارى الذى أنشئ بالمكان المؤجر لهيئته لمباشرة الأعمال التجارية به هو ركيزة العناصر المادية بحيث يستعصى قيام المتجر مع تخلف هذا العنصر إذ بإنتفائه يضحى المكان المؤجر خالياً ، كما أن عدم ملكية المستأجر له مع تواجده يجعل بيعه للمحل وارداً على غير متجر فى مفهوم المادة ٥٩٤ / ٢ مدنى لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه هو الذى أنشأ الأثاث التجارى بالمحل المؤجر بمنقولاته إلى المطعون ضده كما أثبت بالعقد المحرر بينهما ، وكان مؤدى ذلك أن المستأجر لا يملك ذلك الأثاث وهو ركيزة العناصر المادية الذى يتعين توافره إلى جانب بعض العناصر المعنوية لقيام فكرة المتجر ، بما يعنى إنحسار صفة المتجر عن محل التداعى وخروج المتصرف فيه بالبيع عن نطاق تطبيق المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن الرد على هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري إذ من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وإنهى إلى رفض دعوى الإخلاء ، استناداً إلى توافر شرط بيع المحل التجارى ، فإنه يكون إلى جانب خطئه فى تطبيق القانون قد شابه قصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
ماهر قلادة واحف ، مصطفى زعزوع ، حسين على حسين وحمدي محمد على .

(٢١٧)

الطن رقم ٢٤١٧ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) ايجار « ايجار الأماكن » « التكليف بالوفاء بالأجرة » « الاخلاء
لتكرار التأخير أو الامتناع » .

التكليف بالوفاء بالأجرة غير لازم لقبول دعوى الإخلاء لتكرار امتناع المستأجر أو تأخره
في الوفاء بها « عجز الفقرة ب من المادة ١٨ من القانون ١٣٦ سنة ١٩٨١ » . مبادرة المستأجر
بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة لا يغنى عن وجوب الحكم بالإخلاء ما لم يقدم مبررات
مقبولة للتأخير أو الامتناع .

(٢) نقض « سبب جديد » . محكمة الموضوع .

تقدير المبرر وقبوله في تأخير المستأجر في سداد الأجرة أو امتناعه واقع تستغل به
محكمة الموضوع . خلو أوراق الطعن بما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود المبرر .
عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - لأن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع اعتبر تكليف
المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب
التأخير في الأجرة المنصوص عليها في صدر الفقرة (ب) من المادة ١٨ من
القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المنطبق على واقعة الدعوى - فإن نخلت منه
الدعوى تعين الحكم بعدم قبولها ، إلا أن هذا التكليف بالوفاء غير لازم
لقبول دعوى الإخلاء لتكرار امتناع المستأجر أو تأخره في الوفاء بالأجرة
المستحقة ، المنصوص عليها في عجز الفقرة سالفة البيان والتي لا يغنى عن وجوب
الحكم بالإخلاء فيها مبادرة المستأجر بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة
إلا إذا قدم مبررات مقبولة لهذا التأخير أو الامتناع ، لما كان ذلك وكان البين

من الأوراق أن الحكم أقام قضاءه بالإخلاء لثبوت تكرار إمتناع الطاعن وتأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة دون أن يقدم مبرراً مقبولاً ملتفتاً عن التعرض لشرط التكليف بالوفاء بالأجرة ، فإنه يكون قد طبق عجز الفقرة ب من المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تطبيقاً صحيحاً والتي لا تستلزم هذا التكليف .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير المبرر وقبوله في تأخر المستأجر في سداد الأجرة أو إمتناعه عن سدادها من مسائل الواقع التي تسنقل بها محكمة الموضوع ، ولما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود المبرر المذكور لتأخره في سداد الأجرة ، فإنه لا يجوز له إثارة هذا الدفاع الأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٥٩٠ سنة ١٩٨٢ مبدئي الزقازيق الابتدائية ضد الطاعن ، بطلب الحكم بإخلائه من عين النزاع المؤجرة له بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٩/٧/١ والتسليم ، وقالوا بياناً لها إن الطاعن إذ تأخر في الوفاء بالأجرة المستحقة دون مبرر ، وكان قد سبق له تكرار إمتناعه عن الوفاء بأجرة سابقة مستحقة عليه عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٧٠ حتى يناير سنة ١٩٧٢ وقضى بطرده من العين المؤجرة له بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨ سنة ١٩٧٢ مستعجل جزئي المنصورة ، فقد أقاموا دعواهم بطلباتهم سالفه البيان ، إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ ، قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول

الدعوى لرفعها قبل الأوان ، نخلو الأوراق من تكليف الطاعن بالوفاء بالأجرة المستحقة ، استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥ سنة ٣٦ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن من عين التداعى مع التسليم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر و حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بالإخلاء لتكرار التأخير في أداء الأجرة ، مكتفياً ببحث تكرار التأخير في الوفاء بها على ضوء إنذارات عرض الطاعن للأجرة ، وإستناداً إلى سبق إقامة دعاوى مستعجلة بالطرد ضده ، وخلص من ذلك إلى إنتفاء المبرر للتأخير في سدادها ، في حين أنه لم يبحث شروط ضرورة التكليف بالوفاء بها قبل رفع الدعوى ، وهو شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء للتأخير في الأجرة ، أو لدعوى الإخلاء لتكرار التأخير في الوفاء بها ، فإذا خلت منه الدعوى ، تعين الحكم بعدم قبولها ، وإذ تصدى الحكم لموضوع الدعوى دون أن يعرض لتحقيق القيام بالتكليف بالوفاء بالأجرة قبل إقامة الدعوى ، أو ما تم سدادها منها أثناء نظر الدعوى وإلى ما قبل الجلسة الأخيرة في الاستئناف ، فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك أنه ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في الأجرة المنصوص عليها في صدر الفقرة ب من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المنطبق على واقعة الدعوى - فإن خلت منه الدعوى تعين الحكم بعدم قبولها ، إلا أن هذا التكليف بالوفاء غير لازم لقبول دعوى الإخلاء لتكرار إمتناع المستأجر أو

تأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة ، المنصوص عليها في عجز الفقرة سالفه البيان والتي لا يغني عن وجوب الحكم بالإخلاء فيها مبادرة المستأجر لسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة إلا إذا قدم مبررات مقبولة لهذا التأخير أو الامتناع ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الحكم - على ضوء طلبات المطعون ضده أقام قضاءه بإخلاء الطاعن من عين النزاع لثبوت تكرار امتناعه وتأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة دون أن يقدم مبرراً مقبولاً لذلك ، ملتفتاً عن التعرض لشرط التكليف بالوفاء بالأجرة فإنه يكون قد طبق عجز الفقرة ب من المادة ١٨ من القانون ١٣٦ سنة ١٩٨١ تطبيقاً صحيحاً والتي لا تستلزم هذا التكليف ، ويكون النعي عليه بمخالفة القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني من سببي الطعن ، على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم تقسيم الطاعن المبرر المقبول لإمتناعه وتأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة ، في حين أنه قام بسدادها لحاميه الذي لم يسدها في حينها مما يعد سبباً أجنبياً لا يرجع إلى فعله ، يجوز إثباته بالبين .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تقسيم المبرر وقبوله في تأخر المستأجر في سداد الأجرة أو إمتناعه عن سدادها من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ، ولما كانت أوراق الطعن قد خلّت مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود المبرر المذكور لتأخره في سداد الأجرة ، فإنه لا يجوز له إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعي على الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

بإدارة السيد المستشار / أحمد كمال - الم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين ؛
محمد زافيت حفاجي ، الحسين الكنان ، محمد قزاد شرباش و د . محمد نصحى نجيب .

(٢١٨)

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) تزوير . دعوى « المصلحة فى الدعوى » .

قاعدة عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو بسقوط الحق فى إثبات صحة وفى الموضوع معا .
م ٤٤ : إثبات . مجال أعمالها . إنتفاء المصلحة فى التمسك بهذه القاعدة . أثره .

(٢ - ٥) ايجار الأماكن « ايجار الأماكن : التاجر من الباطن » .
اثبات « عبء الاثبات » . محكمة الموضوع « مسائل الواقع » « تقدير الأدلة » .

(٢) الإيجار من الباطن . ماهيته . عبء إثباته على مدعيه . علة ذلك .

(٣) تقدير أقوال الشهود . مرفون بما يطمئن إليه قاضى الموضوع . شراء . ألا يخرج
بها مما يؤدى إليه مدلولها .

(٤) تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وموازنة الأدلة وترجيح ما يطمئن إليه منها .
من سلطة قاضى الموضوع . حسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب
كافية لحمله . عدم التزامه بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها إستقلالاً .
إقتناعه بالحقيقة التى أورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

(٥) ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازلة عنها لآخر من مسائل الواقع . إسقلال
محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة

(٦ ، ٧) اعلان « أوراق المحضرين » . حكم « تسبیب الحكم » .

(٦) أوراق المحضرين . حجيتها قاصرة على البيانات التى تتعلق بما قام به محررها عند إجراء
الإعلان أو التنفيذ . ماعدا ذلك من بيانات لا حجية لها . علة ذلك .
(٧) التناقض فى الحكم . ماهيته .

١ - لئن كان المقرر وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن نقضى بصحة المحرر أوردته أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهدف ألا يحرم الخصم المحكوم عليه في الإدعاء بالتزوير من أن يقدم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً ، إلا أنه إذا ما إنتفت هذه المحكمة التي إبتغها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد ، فلا يكون هناك من مسوغ لتطبيق هذه القاعدة ، وإذ كان المقرر عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات أن لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول هو الذى سلك سبيل الإدعاء بتزوير أوراق إعلانه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون وحده صاحب المصلحة في النعى على قضاء الحكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً بإعتباره الخصم المحكوم عليه في هذا الإدعاء ، والذى إستهدف النص إتاحة الفرصة أمامه ليقدم ما عسى أن تكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما اراده من الإدعاء بالتزوير أو الإنكار ، أما الطاعنون وهم المدعى عليهم في هذا الإدعاء ، والمقضى لصالحهم فيه ، فلا مصلحة لهم في النعى على الحكم بهذا السبب ، ومن ثم فهو غير مقبول .

٢ - الإيجار من الباطن - أو التنازل عن الإيجار - إنما يتم بالاتفاق بين المستأجر الأصلي وبين أهله في الانتفاع بالعين المؤجرة ، فإذا إنعدم الدليل على وجود مثل هذا الاتفاق ، أو قامت إثارة من شك في حصوله إنتفى هذا التخلي من جانب المستأجر الأصلي ، إقامة الدليل يقع على عاتق من يدعيه ، وذلك لما هو مقرر من أن الأصل براءة الذمة ، وإنشغالها عارض ، ويقع عبء الإثبات على عاتق من يدعي ما يخالف الثابت أصلاً .

٣ - تقدير أقوال الشهود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو

بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ، ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .

٤ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها ، وموارنة بعضها بالبعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه ، وهو غير ملزم بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات ، لا بالتحدث عن كل قرينة غير قانونية يدلون بها ، ولا بأن يتبعهم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ، ويرد إستقلالاً على كل منها مادام أن قيام الحقيقة التي ائتمن بها واورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

٥ - إثبات أو نفي ترك المستاجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها لآخر من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ، دون معقب عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

٦ - مهمة المحضر وفقاً لنص المادة السادسة من قانون المرافعات هي إجراء الإعلان أو التنفيذ ، وليست - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة التحقق من إقامة المعلن إليه بالفعل بمكان إعلانه أو تركه إلى غيره ، أو التحقق من شخصية المخاطب معه ، فإن ما يقرره المحضر على لسان المخاطب معه في شأن هذه الإقامة لا تكون له حجة إلا في شأن واقعة إنتقال المحضر إلى محل الإعلان وسؤال المعلن إليه وتلقيه الإجابة التي إثبتها بمحضره من المخاطب معه ، وذلك دون التطرق إلى مدى صحة هذه الأماكن ، ومن ثم فإن فصل محكمة الموضوع في الإدعاء بالتزوير الذي تناول أوراق إعلان المطعون ضدها أمام محكمة الدرجة الأولى لم يكن يستطيل إلى بحث حقيقة إقامة المطعون ضدها بمكان إعلانها وإنما يقتصر على بيان حقيقة إنتقال المحضر إلى مكان الإعلان وسؤاله عن المعلن إليهما وتلقيه الإجابة من المخاطب معه دون التحقق من مدى صحة هذه الإجابة .

٧ - التناقض الذي يعيب الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ما تتعارض به الأسباب ونهايات ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم وبمحمله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ٥

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ٥

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٨٤٩٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وقسليمها لهم ، وقالوا فى بيان دعواهم إن المطعون ضده الأول استأجر هذه الشقة بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/٢/٦ محول إليهم من المالكة السابقة ، إلا أنه تنازل عن الإجاره لشقيقه المطعون ضده الثانى بالمخالفة لشروط العقد . طعن المطعون ضده الأول بتزوير أوراق إعلانه بالدعوى ، والذى تم بحل غير شقة النزاع ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٣ برفض الإدعاء بالتزوير وبصححة الاعلانات فيها ، ثم قضت بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٦ بالإخلاء ، استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٤٠٨ سنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢١ أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن المطعون ضده الأول ترك الشقة موضوع التداعى للمطعون ضده الثانى متنازلا له عن إجارتها ، وبعد سماع الشهود قضت بتاريخ ١٩٨٠/١/٢١ فى موضوع دعوى التزوير الفرعية برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف بشأنها ، وفى موضوع الدعوى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعنين ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها ٥

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعى الطاعنون بأولهما على الحكم

المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى برفض الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية وبتأييد الحكم المستأنف في شأنها ، كما قضى في ذات الوقت في موضوع الدعوى الأصلية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين ، وذلك بالمخالفة لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات الذي يوجب أن يكون الحكم برفض الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى الأصلية .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كان المقرر وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أورده ، أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخصم المحكوم عليه في الإدعاء بالتزوير من أن يقدم ما قد تكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً ، إلا أنه إذا ما إنتفت هذه المحكمة التي إبتغاهها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد ، فلا يكون هناك من مسوغ لتطبيق هذه القاعدة ، وإذ كان المقرر—عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول هو الذى سلك سبيل الإدعاء بتزوير أوراق إعلانه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون وحده صاحب المصلحة في النعى على قضاء الحكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً بإعتباره الخصم المحكوم عليه في هذا الإدعاء ، والذي إستهدف النص إتاحة الفرصة أمامه ليقدم ما عسى أن تكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراده من الإدعاء بالتزوير — أو الإنكار ، أما الطاعنون وهم المدعى عليهم في هذا الإدعاء ، والمقضى لصالحهم فيه ، فلا مصلحة لهم في النعى على الحكم بهذا السبب ، ومن ثم فهو غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجهين الثاني والثالث من السبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الثابت من محضر الحجز التحفظي الموقع بشقة النزاع في ١٩٧٥/١١/١٧ وجود زوجة المطعون ضده الثاني بها ، ومخاطبتها المحضر في شأن سداد زوجها للأجرة ، مما يؤكد واقعة تنازل المطعون ضده الأول عن الإجارة للمطعون ضده الثاني ، إلا أن الحكم أصدر دلالة هذه الواقعة وعلل وجود الزوجة بشقة النزاع وقتئذ بإحتمال المصادفة ، وهو تعليل غير مقبول لم تقل هي به ، كما استند الحكم أيضاً في نفي ترك المطعون ضده الأول هذه الشقة إلى سكن والده الموجود بشارع الرشيد إلى إقامة والدته وشقيق آخر له وأولاده به ، بينما هذا السكن هو «فيلا» من ثلاث طوابق تتسع لكل هؤلاء خاصة بعد طلاق المطعون ضده الأول لزوجته ، الأمر الذي يشوب الحكم بالفساد في الاستدلال ، هذا إلى أن الطاعنين قدموا لمحكمة الاستئناف مذكره بدفاعهم أورداً بها أدلة دعواهم المستفادة مما تضمنه الشكوى رقم ٥٨٨٣ سنة ١٩٧٢ إدارى مصر الجديدة من شهادة لبواب العمارة الكائنة بها شقة النزاع بأن المطعون ضده الأول أجر هذه الشقة من باطنه لزوجته شقيقه المطعون ضده الثاني ، وأقوال شهودهم كذلك أمام محكمة الموضوع ، وإشهاد طلاق المطعون ضده الأول لزوجته المؤيد لأقوال شهودهم بأنها نقلت أثاث منزلها من شقة النزاع والكشف الرسمي الخاص بالمسكن الكائن بشارع الرشيد والدال على أنه مكلف باسم والد المطعون ضدها ، إلا أن الحكم لم يرد على هذه الأدلة مما يشوبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الإيجار من الباطن — أو التنازل عن الإيجار — إنما يتم بالاتفاق بين المستأجر الأصلي ومن أحله محله في الانتفاع بالعين المؤجرة ، فإذا انعدم الدليل على وجود مثل هذا الاتفاق ، أو قامت إثارة من شك في حصوله إنتفى هذا التخلي من جانب المستأجر الأصلي ، وإقامة الدليل تقع على عاتق من يدعيه ، وذلك لما هو مقرر من أن الأصل براءة الزمة ، وإنشغالها عارض ، ويقع عبء الإثبات على عاتق من

يدعى ما يخالف الثابت أصلا . لما كان ذلك ، وكان تقدير أقوال الشهود وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج عما يؤدي إليه مدلولها ، وكان لقاضي الموضوع كذلك السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والمستندات المقدمة فيها ، وموازنة بعضها بالبعض الآخر ، وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه ، وهو غير ملزم بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات ، ولا بالتحدث عن كل قرينة غير قانونية يدلون بها ، ولا بأن يقتنعهم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ، ويرد إستقلا على كل منها مادام أن قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات ، وكان إثبات أونى ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها لآخر من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها في ذلك متى أقامت قضاؤها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفى ترك المطعون ضده الأول الشقة مثار النزاع للمطعون ضده الثاني على ما أورده بمذوناته من أن « المحكمة تطمئن إلى شهادة شاهدى المستأنفين (المطعون ضدهما) وترجحها على شهادة شاهدى المستأنف عليهما ، إذ أن شهادة أولهما سماعية وإستنتاجية لم يجزم فيها بيقين عن أمر من الأمور التي شهد بها وأن ثانيهما حارس العقار وتابع المستأنف عليهما وأن الإثنين لا يعرفان المحل الذى إنتقل إليه المستأنف الأول حينما زعما أنه ترك شقته للمستأنف الثانى . أما شاهدا المستأنفين فقد جزما بوقائع ثابتة أيدها مستندات الدعوى وتستخلص المحكمة منها أن المستأنف الأول ظل بعد طلاق زوجته بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٩ مقيما مع أولاده بالعين موضوع النزاع ولم يتركها إلى أى مكان آخر ولم يتنازل عنها إلى أخيه المستأنف الثانى المقيم بشارع ، كما دلت على ذلك شهادة هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية المقدمة من المستأنفين ... أما محضر الحجز المقدمة صورته الرسمية بحافظة المستأنف عليهما رقم ١١ دوسيه والذى وقعه المستأنف عليهما ضد المستأنفين

وتخاطب فيه المحضر مع زوجته المستأنف الثاني ، فلا يقطع بسكنى هذا الأخير وزوجته وأولاده بالعين موضوع النزاع أو بترك المستأنف الأول الإقامة بها وتنازله عنها إلى أخيه المستأنف الثاني ، إذ قد يتصادف وجود زوجة المستأنف الثاني بهذه العين للزيارة أو لأي سبب آخر وانتهز المستأنف عليهما فرصة تواجدها وقاما بتوقيع هذا الحجز على منقولات لم تذكر بالمحضر أنها مملوكة لهما ... وكذلك الحال بالنسبة «للفيلا» رقم ٢٨ شارع ... التي ادعى المستأنف عليهما إنتقال المستأنف الأول إليها ، فقد ثبت بالدليل القاطع من شهادة شاهدي المستأنفين أن أولاداً ثلاثة للشقيق الثالث للمستأنفين ولدوا بهذه الشقة في الفترة من يناير سنة ١٩٧١ حتى مارس سنة ١٩٧٣ - كما ثبت من جواز سفر والدة المستأنفين المؤرخ ١٩٧٢/١٢/١٤ أن محل إقامتها بهذه الفيلا ، ولا يعقل أن المستأنف الأول وأولاده يشاركون أخاه وأسرته ووالدته بهذا المسكن تاركين شقتهم موضوع النزاع للأخ الثالث الذي يقيم فعلاً بمسكن مستقل ، وكان هذا الذي أورده الحكم سائغاً ومقبولاً وله أصله الثابت بالأوراق وفيه الرد الضمني المسقط لما يثيره الطاعنون على خلافه والذي لا يعلو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير الأدلة بغية الوصول إلى نتيجة مغايرة لما انتهى إليه الحكم وأورد دليله ، فإن النعي على الحكم بهذين الوجهين يضحى في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الأول من السبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه التناقض ، إذ إستند في قضائه برفض دعواهم إلى أن المطعون ضده الأول لا يزال يقيم بشقة النزاع ولم يتركها لشقيقة المطعون ضده الثاني الذي يقيم بالمسكن الكائن بشارع ... ، بينما يستفاد من قضائه برفض الإدعاء بالتزوير صحة الإعلانات الموجهة إلى المطعون ضده الأول بالمسكن الأخير وإلى المطعون ضده الثاني بشقة النزاع مما يشوبه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت مهمة المحضر وفقاً

لنص المادة السادسة من قانون المرافعات هي إجراء الإعلان أو التنفيذ ، وليست - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التحقق من إقامة المعلن إليه بالفعل بمكان إعلانه أو تركه إلى غيره ، أو التحقق من شخصية المخاطب معه ، فإن ما يقرره المحضر على لسان المخاطب معه في شأن هذه الإقامة لا تكون له حجية إلا في شأن واقعة إنتقال المحضر إلى محل الإعلان وسؤاله عن المعلن إليه وتلقيه الإجابة التي اتبها بمحضره من المخاطب معه ، وذلك دون التطرق إلى مدى صحة هذه الإجابة ، ومن ثم فإن فصل محكمة الموضوع في الإدعاء بالتزوير الذي تناول أوراق إعلان المطعون ضدهما أمام محكمة الدرجة الأولى لم يكن ليستطيل إلى بحث حقيقة إقامة المطعون ضدهما بمكان اعلانهما وإنما يقتصر على تبيان حقيقة إنتقال المحضر إلى مكان الإعلان وسؤاله عن المعلن إليهما وتلقيه الإجابة من المخاطب معه دون التحقق من مدى صحة هذه الإجابة ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد - في شأن الإدعاء بالتزوير - بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الشأن على ما أورده بمداولاته من أن « مناط ذلك الإدعاء هو ثبوت أن المحضر الذي تولى الإعلان قد أثبت على خلاف الحقيقة أنه إنتقل إلى محل إقامة الطاعن (بالتزوير) المثبت بالإعلانات المطعون عليها وأنه خاطب تابعاً له يصح مخاطبته عملاً بنص المادة ١٠ مرافعات ، وحيث إنه اقتضت شهادة شاهد الطاعن « بالتزوير » على أن الطاعن المذكور يقيم بالعقار ٩٨ شارع ... منذ عشر سنوات سابقة بينما المدعى عليه الثاني يقيم بالعقار ٢٨ شارع ... ، ولم تتضمن شهادة هذا الشاهد ثمة طعن على ما اثبتته المحضر الذي تولى الإعلان ولم يرد بأقواله أن المحضر المذكور لم ينتقل إلى المحل المبين بالإعلانات المطعون عليها أو أنه لم يخاطب من مخاطبهم في تلك الإعلانات فإن الطاعن يكون قد أخفق في إثبات ما ادعاه .. كما أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك « أن المحضر الذي باشر الإعلانات المطعون

عليها بالتزوير قد قام بواجبه في حدود السلطات المخولة له قانوناً ، وأن ما يذسبه له المستأنفان من أخطاء لا يرقى إلى مرتبة تعمد إخفاء الحقيقة ، ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتعارض به الأسباب وتهاثر ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله ، وهو ما لم يقم بحال بين قضاء الحكم فى الادعاء بالتزوير وما قضى به فى موضوع النزاع الأمر الذى يضحى معه هذا النعى ولا سند له . ولما تقدم يتعين رفض الطعن ،

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو ، محمد حسن العفيق ، ممدوح السعيد ولطفى عبد العزيز .

(٢١٩)

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) ملكية « أسباب كسب الملكية » • تقادم « التقادم المكسب » •
وضع اليد المدة الطويلة . • بب . ستقل اكسب الملكية .

(٢) دعوى « الطلبات فى الدعوى » • دفاع « الدفاع الجوهري » •
محكمة الموضوع • اثبات « الاحالة للتحقيق » حكم « ما يعد قصوراً » •
الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بحثه والبت فيه . شرطه .

(٣) تسجيل • بيع « تراحم المشترين » • عقد « عيوب الرضا »
« تواطؤ » • صورية « الصورية المطلقة » • تسجيل • بطلان •
العقد المسجل يفصل العقد غير المسجل . ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر .
إختلاف التواطؤ عن الصورية . ماهية كل منهما . أثبت الصورية المطلقة للعقد . يرقب بطلانه .
أثر ذلك .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت
فيه الشروط القانونية يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من
أسباب اكتسابها .

٢ - الدفاع الذى يجب على محكمة الموضوع بحثه والبت فيه يلزم - وعلى
ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن يكون دفاعاً جوهرياً مما يتغير به وجه
الرأى فى الدعوى وأن يكون مقترناً بالدليل المثبت له أو مطلوباً من المحكمة
تحقيقه بإحدى الطرق المقررة فى القانون ، وإذ تخلف هذا الوصف عن الدفاع
فلا على المحكمة إن هي التفتت عنه ؛

٣- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العقد المسجل ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر من ذات الصفقة - يفضل العقد غير المسجل -

والصورية تختلف عن التواطؤ مدلولاً وحكماً لأن الصورية إنما تعني عدم قيام المحرر أصلاً في نية المتعاقدين ، أما التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في إحداث آثار قانونية له وثبتت صورية عقد البيع صورية مطلقة وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة ، يرتب بطلانه ، فلا تنتقل به ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلاً ، إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقداً باطلاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - حصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٤ مدني المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٦٥/٨/١ وبالتسليم ، وقال بياناً له أن المرحوم ... - مورث باقي المطعون ضدهم - باع له بموجب العقد المذكور أرضاً زراعية مبينة الحدود والمعام به مقابل ثمن مقداره ١٧٥٠ ج ، وإذ تقاعس عن تقديم مستندات الملكية فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، التمس الطاعة قبول تدخلها في الدعوى وطلبت رفضها على سند أنها سبق أن اشترت الأرض موضوع الدعوى من نفس البائع بعقد عرفي مؤرخ ١٩٦٣/٦/٢٥ ومثلت الحكم الصادر بصحته ونفاذه ، وبتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٦ حكمت المحكمة بقبول التدخل الطاعة ورفض طلبها وبصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمطعون ضده الأول

المؤرخ ١٩٦٥/٨/١ ، استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصوره بالإستئناف رقم ٤٨١ لسنة ٢٨ ق مدني ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه ، وعرض لطن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بالأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بملكيته لأرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهو سبب مستقل لكسبها لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع ولم يرد عليه بما يشوبه بالقصور .
المبطل ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن وضع اليد المدة الطويلة إذا توافرت فيه الشروط القانونية يعد بذاته سبباً لكسب الملكية مستقلاً عن غيره من أسباب اكتسابها ، إلا أن الدفاع الذي يجب على محكمة الموضوع بحثه والبت فيه يلزم - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن يكون دفاعاً جوهرياً مما يتغير به وجه الرأي في الدعوى وأن يكون مقترناً بالدليل المثبت له أو مطلوباً من المحكمة تحقيقه بإحدى الطرق المقررة في القانون ، وإذ تخلف هذا الوصف عن الدفاع فلا حل للمحكمة أن هي التفتت عنه ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن الطاعة لم تقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على اكتسابها ملكية الأرض موضوع الدعوى إلتقادم المكسب الطويل المدة ولا هي طلبت من المحكمة تحقيق هذا الدفاع بإحدى وسائل الإثبات القانونية ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع إن هي أغفلت بحث هذا الدفاع أو الرد عليه ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه انخفاً في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن هذا الحكم أصدر عقد بيع الصادر

لها من نفس البائع عن الأرض موضوع الدعوى لصوريته على الرغم من أن ملكية تلك الأرض إنتقلت إليها بالتسجيل دون المطعون ضده الأول ، وإذ كان ذلك وكانت الصورية لا تعلو أن تكون هي الوجه الآخر للتواطؤ ، وهو لا يرتب اهدار العقد المسجل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن العقد المسجل - ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر من ذات الصفقة - يفصل العقد غير المسجل ، إلا أن الصورية تختلف عن التواطؤ مدلولاً وحكماً ، لأن الصورية إنما تعني عدم قيام المحرر أصلاً في نية المتعاقدين ، أما التواطؤ فإنه غير مانع من جدية التعاقد من قيام الرغبة في أحداث آثار قانونية له ، لما كان ذلك وكان ثبوت صورية عقد البيع صورية مطلقة وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة ، يرتب بطلانه ، فلا تنتقل به ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلاً ، إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقداً باطلاً ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه بعد أن خلص إلى أن عقد البيع الصادر إلى الطاعنة - من زوجها بشأن الأرض موضوع الدعوى - صوري صورية مطلقة رتب على ذلك انعدام العقد المذكور على الرغم من تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه ، وأيد حكم محكمة الدرجة الأولى الذي قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي الصادر إلى المطعون ضده الأول عن ذات الأرض المشار إليها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار د / جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق الباهل ، شمس ماهر ،
وأحمد زكي غرابة .

(٢٢٠)

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٢) تأمينات اجتماعية « تعويض الدفعة الواحدة » . حكم
« محكمة الموضوع » .

(١) تعويض الدفعة الواحدة . حالات إستحقاقه . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديله بالقانون ٤
لسنة ١٩٦٩ . لا ارتباط بينها وتستقل كل منها بذاتها عن الأخرى . إستحقاق العامل للتعويض
دون التقيد بسنه في الاختيار بين معاش الشيخوخة وتعويض الدفعة الواحدة .

(٢) مخالفة المحكمة للثابت بالأوراق . فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون .

١ - مفاد نص المادة ٨١ (ب) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل
تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حالات استحقاق تعويض الدفعة
الواحدة المشار إليها في هذه الفقرة لا إرتباط بينها وتستقل كل منها بذاتها عن
الأخرى ، فإذا تحقق خروج المؤمن عليه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون
التأمينات الاجتماعية ، وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً ، استحق
تعويض الدفعة الواحدة ولا يشترط لصرفه له بلوغه سن الستين ، وإذا بلغت
مدة الاشتراك ٢٤٠ شهراً على الأقل كان له الخيار بين الحصول على التعويض
المذكور - دون تقيد ببلوغ السن - وبين الحصول على معاش الشيخوخة الذي
يصرف له عند استحقاقه .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن

تعويض الدفعة الواحدة على أن مغادرته للبلاد سنة ١٩٥٩ للدراسة والحصول على المؤهل لم تكن هجرة نهائية فستوجب تعويض الدفعة الواحدة في حين أن الثابت بالأوراق أن دعوى الطاعن قامت على إستحقاقه لتعويض الدفعة الواحدة بسبب هجرته للولايات المتحدة الأمريكية عقب إستقالته من عمله في ١٩٦٧/٨/٣١ وليس بسبب مغادرته البلاد سنة ١٩٥٩ ، فإن الحكم المطعون فيه فضلاً عن مخالفته الثابت بالأوراق يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٦٨٢ سنة ١٩٧١ عمال كلي شمال القاهرة على المطعون ضدهما طالباً بالحكم بإلزام المطعون ضدها الأولى (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) في مواجهة المطعون ضدها الثانية (...) بأن تدفع له مبلغ ٧٨١٥ ج و ٦٠٠ م وقال بياناً لها إنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها الثانية في ١٩٥٤/٩/١ بوظيفة مسجل وفي أغسطس ١٩٥٩ منح أجازة وسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على شهادة الدكتوراه وعاد في ١٩٦٢/٩/١ واستمر في عمله إلى أن إستقال منه في ١٩٦٧/٨/٣١ وهاجر للولايات المتحدة الأمريكية : وإذ كانت مدة خدمته لا تتيح له الحق في الحصول على المعاش فقد طالب المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي إليه تعويض الدفعة الواحدة إلا أنها امتنعت ، فأقام الدعوى بطلبه السالف البيان . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/١٦ قضت المحكمة بندي مكتب الخبراء لأداء المهمة المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الأخير حكمت

في ١٩٧٧/١٢/٢٥ بإلزام المطعون ضدها الأولي في مواجهة المطعون ضدها الثانية بأن تؤدي للطاعن مبلغ ٧٨١٥ ج و ٦٠٠ م.

استأنفت المطعون ضدها الأولي هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة برقم ٢٤٨ سنة ٩٥ ق ، وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة ثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه بطلب تعويض الدفعة الواحدة المنصوص عليه في المادة ٨١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه لم يكن لدى مغادرته البلاد سنة ١٩٥٩ مهاجراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإنما كان في مهمة دراسية ، وأن ذلك لا يعد من قبيل الهجرة التي توجب دفع تعويض الدفعة الواحدة مهما طالت مدة الدراسة لأنه لم يهاجر من البلاد ، في حين أن الطاعن أسس دعواه على أنه هاجر بعد إستقالته من عمله في ١٩٦٧/٨/٣١ إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الحكم يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٨١ (ب) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أنه إذا إنتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية . صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين (أ) (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة اشتراكه في التأمين تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية

ولا يشترط في صرف التعويض في الحالتين المتقدمتين بلوغ المؤمن عليه السن المقررة وفقاً لأحكام المادة ٧٧ ويجوز للعائلة المتزوجة التي تستقبل من الخدمة أو المؤمن عليه في حالة خروجه نهائياً عن نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك ٢٤٠ شهراً على الأقل أن يختار بين الحصول على التعويض المشار إليه في هذه المادة وبين الحصول على معاش الشيخوخة الذي يصرف له عند استحقاقه ، مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حالات استحقاق تعويض الدفعة الواحدة المشار إليها في هذه الفقرة لا إرتباط بينها وقستقل كل منها بذاتها عن الأخرى ، فإذا تحقق خروج المؤمن عليه نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً ، استحق تعويض الدفعة الواحدة ولا يشترط لصرفه له بلوغه سن الستين ، وإذا بلغت مدة الاشتراك ٢٤٠ شهراً على الأقل كان له الخيار بين الحصول على التعويض المذكور - دون تقييد بلوغ السن - وبين الحصول على معاش الشيخوخة الذي يصرف له عند استحقاقه : لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام دعواه بطلب تعويض الدفعة الواحدة تأسيساً على استقالته من عمله في ١٩٦٧/٨/٣١ بسبب الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على قوله : وحيث أن المحكمة تستبين من كل ذلك الذي سلف ومن عودته فعلاً وتعيينه للتدريس في الجامعة أنه لم يكن في نيته أبداً حين سافر إلى الولايات المتحدة مغادرة الجمهورية العربية المتحدة بنية الإقامة في أمريكا بصفة دائمة ، وليس أدل على ذلك من أن كل مراسلاته التي قدمت عن أجازة ودراسة لمدة عامين وعن غياب ثم عودة بعد عامين وعن تعيين بعد العودة بالدراسة وأن الجامعة ستقوم بدفع نفقاته وأسرته أثناء إقامته بالولايات المتحدة كل ذلك يقطع بأنه ما كان مهاجراً إلى الولايات المتحدة وإنما كان في مهمة دراسية وتعتبر من قبيل الهجرة التي توجب دفع تعويض الدفعة الواحدة له مهما طالت مدة الدراسة نظراً لاستقراره ودوام علاقته ببلده لأن الهجرة لا تعد في حكم المغادرة النهائية بشرط جدية الأمر الخ بما مؤداه أن

الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب الطاعن تعويض الدفعة الواحدة على أن مغادرته للبلاد سنة ١٩٥٩ للدراسة والحصول على المؤهل لم تكن هجرة نهائية تستوجب تعويض الدفعة الواحدة في حين أن الثابت بالأوراق أن دعوى الطاعن قامت على إستحقاقه لتعويض الدفعة الواحدة بسبب هجرته للولايات المتحدة الأمريكية عقب إستقالته من عمله في ١٩٦٧/٨/٣١ وليس بسبب مغادرته البلاد سنة ١٩٥٩ ، فإن الحكم المطعون فيه فضلاً عن مخالفته الثابت بالأوراق يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
سيد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلبي ، محمد عبد الله ، سيد سند و محمد جمال شلقاني .

(٢٢١)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) اعلان « بطلان الاعلان » • بطلان « بطلان الاجراءات » • دعوى
« اقامة الدعوى » ، « بطلان الصحيفة » •

إيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب . وجوبه لإجراء المطالبة القضائية . إعلان المدعى عليه
بها . إجراء لازم لإنعقاد الخصومة . م ٦٣ مرافعات . عدم تحقق ذلك . أثره . بطلانها . حضور
المطلوب إعلان . لا يصححه . صلة ذلك .

(٢) التزام « أوصاف الالتزام : التضامن » • تضامن •
نقض « أثر نقض الحكم » •

نقض الحكم الصادر في التزام بالتضامن . أثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطن
فيه .

(٣) اعلان « بطلان الاعلان » • بطلان « بطلان الاجراءات » • حكم
« بطلان الأحكام » •

البطلان الناشئ عن عدم إنعقاد الخصومة أمام محكمة أول درجة لعدم إعلان صحيفة إفتتاحها .
مؤداه . رقوط محكمة الاستئناف عند حد القضاء بالبطلان دون المضي في نظر موضوعها .

١ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٦٣ / ١ من قانون المرافعات - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية
إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة ، وهو ما يترتب عليه ، كأثر إجرائي
بدء الخصومة ، إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كما كان في
ظل قانون المرافعات الملغى إجراء لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها يترتب

على عدم تحققه بطلانها ، ذلك أن الخصومة إنما وُحِدت للتسريح حتى تحقق الغاية منها بانفصال في الدعوى ، وهو بطلان لا يصححه حضور المطلوب إعلانه ، إذ البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه ، إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة .

٢ - إذ كان التزام المطعون عليه مع الطاعن قبل - باقي - المطعون عليهم ... هو التزام بالتضامن ، فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون عليه المذكور - ولو لم يطعن فيه .

٣ - مؤدى البطلان الناشئ عن عدم انعقاد الخصومة أمام محكمة أول درجة لعدم إعلان صحيفة إفتتاحها ، أن تقف محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عند حد القضاء بالبطلان دون المضي في نظر موضوعها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٥٨٦٦ سنة ١٩٨٠ مدني شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الخامس بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديا لهما مبلغ ١٥٠٠٠ ج ، وقالوا بياناً للدعوى إن الطاعن بصفته صاحب ومدير مدرسة ... قد تسبب في وفاة ابنهما ... بإهماله في صيانة جدار المدرسة المذكورة فسقط على إبنهما أثناء مروره بجواره مما أدى إلى وفاته وإذ كان المطعون عليه الخامس مسئولاً عن أعمال تابعه الطاعن وقد أصابتهما أضراراً مادية وأدبية يقدران

التعويض عنها بالمبلغ آنف الذكر فقد أقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان :
كما أقام المطعون عليهما الثالث والرابع الدعوى رقم ٥٨٦٥ سنة ١٩٨٠ مدنى
شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الخامس بطلب الحكم
بالزامهما متضامنين بأن يؤديا إليهما مبلغ ٥٠٠٠ ج إذ تسببا بخططهما سالف
الذكر فى وفاة ابنهما مما ألحق بهما أضراراً مادية وأدبية يقسدران
التعويض عنها بالمبلغ المذكور فقد أقاما بلورهما الدعوى بطلبهما سالف البيان :
وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٨ حكمت المحكمة بوقف الدعوى رقم ٥٨٦٦ سنة ١٩٨٠
حتى يتصل نهائياً فى اللجنة رقم ٦٧٠ سنة ١٩٧٩ روض الفرج ، كما حكمت
بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ بوقف الدعوى رقم ٥٨٦٥ سنة ١٩٨٠ لذات السبب ،
وبعد الفصل فيها إستئنافياً عجل المطعون عليهم الأربعة الأول السير فى الدعويين
قبل المطعون عليه الخامس واختصموا فيها رئيس مجلس إدارة جمعية
للحكم عليهما بدات الطلبات فى الدعوى رقم ٥٨٦٦ سنة ١٩٨٠ ، وبمبلغ
١٠٠٠٠ ج فى الدعوى رقم ٥٨٦٥ سنة ١٩٨٠ . وبتاريخ ١٩٨٤/١/٢٥
حكمت المحكمة فى الدعويين بإلزام الطاعن والمطعون عليه الخامس متضامنين
بأن يدفعوا ، أولاً : للمطعون عليهما الأولين مبلغ ٥٠٠٠ ج ، ثانياً : للمطعون
عليهما الثالث والرابعة مبلغ ٣٠٠٠ ج . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى
محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٢٠٦ سنة ١٠١ ق مدنى وبتاريخ
١٩٨٤/١١/٨ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم
المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير
بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ
فى تطبيقه إذ لم يعلن بصحيفة كل من الدعويين المقامتين ضده من المطعون عليهم
الأربعة الأول ، كما أنهم حين عجلوا السير فيهما بعد الفصل نهائياً فى اللجنة
رقم ٦٧٠ سنة ١٩٧٩ روض الفرج أعلنوا بصحيفة التعجيل كلا من المطعون
عليه الخامس ورئيس مجلس إدارة جمعية فحسب دونه ، ومع

ذلك فقد صدر الحكم ضده دون إنعقاد الخصومة بالنسبة له فوق باطلا لقيامه على إجراءات باطلة ، ثم قضى الحكم المطعون فيه بتأييده بدعوى إعلانه لشخصه في الدعوى رقم ٥٨٦٦ سنة ١٩٨٠ وثقله مذكرة بدفاعه في الدعوى الثانية بعد حجزها للحكم بما يعد بمثابة حضور فيها مع أن هذا غير صحيح ، فخالف بذلك القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن مؤدى ما نصت عليه المادة ٦٣ / ١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة ، وهو ما يترتب عليه كأثر إجرائي بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى ، إجراء لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها يترتب على عدم تحقيقه بطلانها ذلك أن الخصومة إنما وجدت لتسير حتى تحقق الغاية منها بالفصل في الدعوى ، وهو بطلان لا يصححه حضور المطلوب لإعلانه ، إذا البطلان الذي يزول بحضور المعلن إليه ، إنما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن لم يعلن بأي من صيغتي الدعويين آنفاً كما لم يختصم في صحيفة تعجيل السير فيهما بعد وقفها واختصم فيهما رئيس مجلس إدارة الجمعية للحكم عليه بذات الطلبات ثم صدر الحكم الابتدائي ضده ، مما مفاده أن الخصومة لم تنعقد بالنسبة له في كل من الدعويين ، ومن ثم يكون الحكم الصادر فيهما باطلاً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم الابتدائي رغم بطلانه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن التزام المطعون عليه الخامس مع الطاعن قبل المطعون عليهم الأربعة الأول هو التزام بالتضامن ، فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون عليه الخامس ولو لم يطعن فيه .

وحيث إنه لما كان مؤدى البطلان الناشء عن عدم إنعقاد الخصومة أمام محكمة أول درجة لعدم إعلان صحيفة إفتتاحها أن تقف محكمة الاستئناف وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عند حد القضاء بالبطلان دون المضي في نظر موضوعها ، فإنه لا محل لإحالة القضية - بعد نقض الحكم المطعون فيه - إلى محكمة الاستئناف :

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه ؟

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم نائب - نوس المحكمة ، أحمد شاي ، محمد عبد الحميد سندو محمد جمال شلقاني .

(٢٢٢)

الظعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٢ القضائية :

دعوى « عوارض الخصومة : سقوط الخصومة » • دفع « الدفع
الشكلى : الدفع بسقوط الخصومة » •

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح فيها ، ماهيته . عدم جواز الحكم
به ما لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمناً بالتعرض لموضوع
النزاع . طلب التأجيل للاطلاع على المستندات المقدمة أو لتبادل المذكرات أو طلب شطب
الاستئناف . لا يعتبر تعرضاً للموضوع أو تنازلاً عن الدفع بسقوط الخصومة .

سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح • الدعوى ،
هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء فرضه المشرع على المدعى
ومن فى حكمه كالاستئناف الذى ينسب فى عدم السير فى الدعوى بفعله
أو امتناعه مدة سنة ، وهو مما يتصل بمصلحة الخصوم فلا يجوز للمحكمة أن
تنزله على واقعة الدعوى إلا إذا تمسك به صاحب المصلحة فيه الذى يملك
التنازل عنه صراحة أو ضمناً بأن يصدر عنه ما يستفاد على وجه القطع واليقين
أنه يعتبر الخصومة قائمة منتجة لآثارها ويدل على قبوله ورضاه ورغبته فى
متابعة السير فى الدعوى والتعرض لموضوع النزاع ... وطلب التأجيل للاطلاع
على المستندات المقدمة من أحد الخصوم أو لتبادل المذكرات أو طلب
شطب الاستئناف لتخلف المستأنفين عن الحضور لا يعتبر تعرضاً لموضوع
النزاع وتنازلاً ضمناً عن الدفع بسقوط الخصومة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن ورثة المرحوم ... والمرحومة ... أقاموا الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٧٢ مدنى شين الكوم الابتدائية ضد الطاعن وآخرين بطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا لهم مبلغ ٥٠٠٠٠ ج وقالوا بياناً للدعوى إن الحكومة قد أستولت على الأرض الميئة بالأوراق المملوكة لهم دون إتخاذ إجراءات نزع الملكية وإذ قدروا التعويض المستحق لهم بالمبلغ المذكور فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . وبتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٩ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لبيان مالك الأرض وتقدير قيمة التعويض المستحق وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٤ برفض الدعوى بحالتها بالنسبة لتصيب ورثة المرحوم ... والمرحومة ... وإلزام الطاعن بأن يدفع مبلغ ٣٨١٣ ج و ١٢٧ م للمطعون عليه الأول ومبلغ ١٨٩٨ ج و ٩٠٩ م لكل من باقى المطعون عليهم . إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا مأمورية شين الكوم بالإستئناف رقم ٢٤٨ سنة ١٠ ق كما استأنفه الطاعن بالإستئناف رقم ٢٤٩ سنة ١٠ ق وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الأول بالنسبة لتصيب المطعون عليهم حين الفصل فى الطعنين رقمى ٤٨٠ ، ٣١ سنة ٢٠ ق بنها وإذ فصل فى هذين الطعنين قام المطعون عليهم بتعجيل السير فى الاستئناف الأول . ودفع الطاعن بسقوط الخصومة فى الاستئناف لتعجيله بعد الميعاد ، وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع لورثة المرحومة ... مبلغ ١٨٩٨ ج و ٩٠٩ م — ولورثة المرحوم ... مبلغ ٣٨٨٣ ج و ١٢٨ م طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون

فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي الطاعن به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال إذ استدل من حضوره الثلاث جلسات التالية لتعجيل السير في الاستئناف دون التمسك بسقوط الخصومة على تنازله ضمناً عن الدفع به مع أنه تمسك به قبل الحكم في موضوع الاستئناف مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح في الدعوى هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة جزاء فرضه المشرع على المدعى ومن في حكمه كالمستأنف الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو إمتناعه مدة سنة وهو مما يتصل بمصلحة الخصوم فلا يجوز للمحكمة أن تنزله على واقعة الدعوى إلا إذا تمسك به صاحب المصلحة فيه الذي يملك التنازل عنه صراحة أو ضمناً بأن يصدر عنه ما يستفاد على وجه القطع واليقين أنه يعتبر الخصومة قائمة منتجة لآثارها ويدل على قبوله ورضاه ورغبته في متابعة السير في الدعوى والتعرض لموضوع النزاع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن بسقوط الخصومة في الاستئناف على ما خلص إليه من تنازل الطاعن عن التمسك بهذا السقوط لعدم إبدائه الدفع به بعد التعجيل واستشجاله نظر الدعوى للإطلاع على المستندات المقدمة من المطعون عليهم وإسحابه طالباً شطب الاستئناف لتخلفهم عن الحضور في جلسة تالية وعدم إبدائه هذا الدفع إلا في جلسة ١٩٨١/١١/٩ رغم حضوره جلسة ١٩٨١/١١/٧ ، وكان طلب التأجيل للإطلاع على المستندات المقدمة من الخصوم أو لتبادل المذكرات أو طلب شطب الاستئناف لتخلف المستأنفين عن الحضور لا يعتبر تعرضاً لموضوع النزاع وتنازلاً ضمناً عن الدفع بسقوط الخصومة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه الفساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد سند و محمد جمال شلقاني .

(٢٢٣)

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٢ القضائية :

عقد « أركان العقد : التراضي » .

الإيجاب . ماهيته . إستخلاص ما إذا كان باتاً . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائغاً ومستنداً من عناصر تؤدي إليه . تكييف الفعل المؤسس عليه طلب صحة ونفاذ العقد بأنه إيجاب بات أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

الإيجاب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو العرض الذي يعبر به الشخص على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين بحيث إذا ما اقترن به قبول مطابق له انعقد العقد ، واستخلاص ما إذا كان الإيجاب باتاً مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغاً ومستنداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ، أما تكييف الفعل المؤسس عليه طلب صحة ونفاذ العقد بأنه إيجاب بات أو نفي هذا الوصف عنه فهو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ،
وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق

تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦١٣ سنة ١٩٧٩ مدنى الإسكندرية الابتدائية ضد الشركة المطعون عليها بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٧/٤ ، وقال بياناً للدعوى إن المطعون عليها أعلنت عن بيع بعض قطع من الأرض القضاء المملوكة لها إلى العاملين لديها ، فتقدم لشراء القطعة الميمنة بالأوراق لقاء ثمن مقداره ٣٥٣٦ ج وتم التعاقد بينه وبين المطعون عليها بتاريخ ١٩٧٧/٧/٤ ، وتنفيذاً له قام بدفع ١٠٪ من الثمن ، غير أن المطعون عليها تقاعست عن تسليمها له وعن القيام بالإجراءات اللازمة لنقل الملكية إليه ، فأقام الدعوى بطلبه سالف البيان ، وبتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٧٥٤ سنة ٣٦ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٢/١/١٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، إذ أقام قضاءه برفض الدعوى على أن إعلان المطعون عليها عن رغبتها في بيع الأراضى المذكورة وما تلا ذلك من أفعال هو مجرد إجراءات تمهيدية للتعاقد ، وأن أرض النزاع مملوكة للدولة يتعين بيعها بالمزاد وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، كما أن تلك الأرض جزء من أرض مقسمة لم يصدر قرار بإعتماد تقسيمها ، في حين أن الإعلان سالف الذكر يعتبر إيجاباً صادفه قبول من الطاعن ولا يتم سداد مقدم الثمن إلا بعد تطابق الإيجاب والقبول ولا يعد في ذاته إيجاباً ، كما أن تلك الأرض ليست مملوكة للدولة بل للمطعون عليها وليست من الأراضى الصحراوية ، وليس ثمة ما يمنع من الحكم بصحة التعاقد عنها قبل إعتماد التقسيم على أن تراخى

إجراءات التسجيل إلى حين استيفاء ما يتطلبه قانون التقسيم من شروط ،
وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب
والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الإيجاب - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - هو العرض الذي يعبر به الشخص على وجه جازم عن
إرادته في إبرام عقد معين بحيث إذا ما اقترن به قبول مطابق له انعقد العقد ،
واستخلاص ما إذا كان الإيجاب باتاً مما يدخل في حدود السلطة التقديرية
لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغاً ومستمدّاً من عناصر تؤدي
إليه من وقائع الدعوى ، أما تكييف الفعل المؤسس عليه طلب صحة ونفاذ
العقد بأنه إيجاب بات أو نفي هذا الوصف عنه فهو من المسائل التي يخضع
قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد عول في قضائه برفض الدعوى على أن إعلان المطعون عليها
عن البيع لا يعدو أن يكون مجرد إجراءات تمهيدية ودعوة للتعاقد وأن
سداد الطاعن للتأمين يعتبر إيجاباً منه لم يقترن به قبول مطابق له من - المطعون
عليها ، وكان ما استند إليه الحكم في ذلك وما رتب عليه من عدم انعقاد البيع
مستمدّاً من أوراق الدعوى وكافياً لحمل قضائه فإنه يكون قد التزم صحيح
القانون ، كون النعى عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس ،
لما كان ما تقدم فإن النعى على ما استطرد إليه الحكم المطعون فيه ترديداً في
شأن ملكية الدولة لأرض النزاع ومدى انطباق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤
والأثر المترتب على مخالفة أحكام قانون تقسيم الأراضي المعدة للبناء - أي ما كان
وجه الرأي فيه - يكون غير منتج ، ومن ثم يكون النعى برمته في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يوسف أبو زيد نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
نائب رئيس المحكمة عزت حنوره ، محمود نبيل الهناوى ، أحمد نصر الهنلى
ود . محمد بهاء الدين باشا .

(٢٢٤)

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١) نقض « التوكيل فى الطعن » • وكالة • محاماه •

عدم تقديم الطاعة الثالثة - حتى قفل باب المرافعة فى الطعن - سند التوكيل للصادر منها
إلى الطاعة الأولى التى وكلت المحامى الذى رفع الطعن . أثره . عدم قبول الطعن من الطاعة الثالثة .

(٢) اثبات « طرق الإثبات : الإثبات بالكتابة : صور الأوراق الرسمية »
« حجية الصور العرفية » . نقض « السبب المفترق للدليل » •

دعوى « انقطاع سير الخصومة » •

صورة المحرر الرسمى . عدم صدورها من الموظف المختص الذى يشهد توقيعه عليها بمطابقتها
للأصل المحفوظ لديه . إعتبارها صورة عرفية . حجيتها فى الإثبات . شرطه . (مثال فى انقطاع
سير الخصومة)

(٣) بيع « دعوى صحة التعاقد » • دعوى • ملكية •

دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . وجوب تملك البائع للمبيع . مؤداه . وجوب بحث ما يثار
من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع . عدم كفاية ما يورده البائع فى العقد من بيان لستد ملكيته .

١ - لما كانت الطاعة الثالثة لم تقدم - حتى قفل باب المرافعة فى الطعن
سند التوكيل الصادر منها إلى الطاعة الأولى التى وكلت المحامى الذى رفع
هذا الطعن ، فمن ثم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين عدم قبول
الطعن من الطاعة الثالثة .

٢ - صورة المحرر الرسمي التي لم تصدر عن الموظف المختص بإعطائها الذي يشهد توقيعه عليها بأنها مطابقة للأصل المحفوظ لديه ، لا تعتبر صورة رسمية وإنما مجرد صورة عرفية لا قيمة لها في الإثبات ما لم يقبلها خصم من تمسك بها صراحة أو ضمناً . وإذا كان الطاعنون لم يقدموا للتدليل على أن وفاة المرحوم قد حدثت في تاريخ سابق على قفل باب المرافعة في الاستئناف سوى صورة عرفية من شهادة وفاة وإشهاد وراثه ، بينما تمسك المطعون ضده الأول في مذكرته بانتفاء أى حجية للصور العرفية مما يتعين معه عدم التعويل عليها في الإثبات ويكون النعى بهذا السبب عارياً عن الدليل ومن ثم غير مقبول ،

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى استحقاق مالا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية منه إلى المشتري تنفيذاً عينياً وذلك بالحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل ملكية العقار المبيع بما لا يزمه أن يكون البائع مالكا أصلاً لهذا العقار ، فإنه يتعين عند الفصل في الدعوى بحث ما يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع إذ لا يكفي حينئذ ما يورده البائع في العقد من بيان لسند ملكيته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة الرابعة ومورث الطاعنين الثلاث الأول أقاما الدعوى رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٨ مدني كلى المنصورة على المطعون ضده الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٦٨/١/٥ المتضمن بيعه لهما أرضاً زراعية مساحتها ٧ س و ١٦ ط مينة بالعقد وبصحيفة الدعوى مقابل ثمن مقداره

خمسائة جنيه . ولدى نظر الدعوى تدخلت مورثة المطعون ضدهم من الثانى إلى التاسع وكذلك باقى المطعون ضدهم طالبين الحكم برفض الدعوى على سند من ملكيتهم للأرض محل النزاع ضمن مساحة ٢٠ ط و ١ ف . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٢ برفض الدعوى . استأنف مورث الطاعنين الثلاث الأول والطاعنة الرابعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢١ سنة ٢٥ ق طالبين الغاءه والحكم لهما بطلباتهما . بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٠ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن من الطاعنة الثالثة و برفضه موضوعاً .

وحيث إن الطاعنة الثالثة لم تقدم - حتى قفل باب المرافعة فى الطعن - سند التوكيل الصادر منها إلى الطاعنة الأولى التى وكلت المحامى الذى رفع هذا الطعن فمن ثم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعين عدم قبول الطعن من الطاعنة الثالثة .

وحيث إن الطعن - بالنسبة لباقى الخصوم - قد استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفى بيان ذلك يقولون إن مورث الطاعنين الثلاث الأول توفى بتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٠ أثناء نظر الاستئناف قبل أن يتهياً للحكم فى موضوعه ومن ثم يكون سير الخصومة قد انقطع بقوة القانون ويكون الحكم المطعون فيه باطلاً .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت صورة المحرر الرسمى التى لم تصدر عن الموظف المختص بإعطائها الذى يشهد توقيعه عليها بأنها مطابقة للأصل المحفوظ لديه ، لا تعتبر صورة رسمية وإنما مجرد صورة عرفية لا قيمة لها فى الإثبات ما لم يقبلها خصم من تمسك بها صراحة أو ضمناً . وكان الطاعنون لم يقدموا للتدليل على أن وفاة المرحوم قد حدثت فى تاريخ سابق على قفل باب المرافعة فى الاستئناف سوى صورة عرفية من شهادة وفاة واشهاد وراثه ، بينما تمسك المطعون ضده الأول فى مذكرته

بإنتفاء أية حجية للصور العرفية مما يتعين معه عدم التعويل عليها في الإثبات ويكون النعى بهذا السبب عارياً عن الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن البائع أورد في عقد البيع إنه تملك الأطنان المباعة بالميراث عن والده الذي تملكها بدوره بالميراث عن والدته بوضع اليد وهو ما يكفي لثبوت ملكية البائع وبالتالي الحكم لهم بصحة التعاقد ، وإذ أيد الحكم المطعون فيه قضاء الحكم الابتدائي برفض الدعوى على سند من عدم إثباتهم ملكية البائع لما باعه أخذاً بما أورده الحبير من أن وكيله عن الطاعنة الرابعة قرر في محضر أعماله بالعجز عن تقديم مستندات ملكية ذلك البائع وهو ما لم يعتبر حجة على الطاعنة الرابعة لعدم ثبوت وكالة المذكور عنها فضلاً عن أن باقى الطاعنين لا يحتاجون بذلك الإقرار لصلوره ممن لم يدع وكالته عنهم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى إستحقاق مالا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية منه إلى المشتري تنفيذاً عينياً وذلك بالحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل ملكية العقار المبيع بما لازمه أن يكون البائع مالكاً أصلاً لهذا العقار ، فإنه يتعين عند الفصل في الدعوى بحث ما يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع إذ لا يكفي حينئذ ما يورده البائع في العقد من بيان لسند ملكيته . وكان الحكم المطعون فيه لم يقم قضاءه بتأييد الحكم برفض الدعوى على ما نسبته الحبير إلى وكيل عن الطاعنة الرابعة من العجز عن تقديم مستندات تثبت ملكية البائع ، وإنما على قصور الطاعنين فعلاً عن تقديم ما يثبت أن ملكية الأرض المباعة قد آلت إليه بطريق الميراث الشرعى عن والده حسبما جاء بعقد البيع موضوع الدعوى وهو مالا ينكره الطاعنون . ومن ثم يكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور عل فاضل حسن ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير
ومحمد السيد الحواش .

(٢٢٥)

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٢ - ٣ - ٤) عمل « العاملون بالقطاع العام : اجازات العامل -
المقابل النقدي للأجازة » • قانون « القانون الواجب التطبيق » •

(١) اجازات العامل . إستبدالها بأيام آخر أو بمقابل نقدي غير جائز إلا في الأحوال
المقررة قانوناً ولمقتضيات العمل . حلول موعد الأجازة ورفض صاحب العمل الترخيص
للعامل بها . أثره . إستحقاق العامل التعويض عنها . علة ذلك .

(٢) مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام . حقه في تحديد وقت الأجازة الاعتيادية
للعاملين بها . جواز تأجيله لما لسنوات تالية عدداً من أيام متصلة سنوياً .

(٣) قانون العمل مكرل لأحكام قانوني لظاي العاملين بالقطاع العام ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
و ٦١ لسنة ١٩٧١ . غلو القانونان المشار إليهما من نص بشأن المقابل النقدي للأجازات .
مؤداه . الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل .

(٤) أجازة السنة الأخيرة من الخدمة . أحقية العامل في مقابل نقدي لما لم يحصل عليه
منها ونسبة المدة التي قضاها أيأ كان سبب إنتهاء الخدمة .

١ - لما كانت أجازات العامل بكافة أنواعها - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - عزيمة من الشارع دعت إليها إعتبارات من النظام العام وهي
في نطاق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام
العاملين بالقطاع العام أيام معدودات في كل سنة لا يجوز في غير الأحوال
المقررة منه ولغير مقتضيات العمل إبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات

التالية أو الاستعاضة عنها بمقابل نقدي وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها وإستحالت إلى عوض يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، كما أن تخويل العامل الحق في التراخي في القيام بأجازاته ثم المطالبة بمقابل لها مؤداه أنه يستطيع بإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه وليس عين حقه بينما لا يدلله فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون حينئذ قد أدخل بالتزام جوهري ولزمه تعويض العامل عنه .

٢ - مفاد نص المادة ٤٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أن مديري الإدارة المختصة بشركات القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل يستقل به تحديد وقت الإجازة الاعتيادية المستحقة للعاملين بتلك الشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه ، وله إذا دعت أسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل تأجيل الأجازات الدورية لسنوات تالية وتضم الأجازات المؤجلة في حدود ثلاثة أشهر فقط ، على أن ذلك لا يخل بحق العامل في الحصول على قدر من أجازته الاعتيادية مدته ستة أيام متصلة سنوياً .

٣ - لما كان النص في المادة الأولى من مواد إصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمقابلة لنص المادة الأولى من مواد إصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « » مقتضاه أن النظامين المشار إليهما هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة سريانها فتطبق أحكامهما عليها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أي قانون آخر ، وأن قانون العمل مكمل لأحكام هذين النظامين فتسرى أحكامه على تلك العلاقات عند خلوهما من أي نص بشأنهما ، لما كان ذلك وكان هذان النظامان لم يتضمننا نصاً بشأن المقابل النقدي للأجازات بما يتعين معه الرجوع في هذا الشأن إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل .

٤ - مؤدى نص المادة ٦١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن انتهاء خدمة العامل لا يؤثر على حقه فى اجازة السنة الأخيرة من خدمته وأنه يستحق مقابلاً لما لم يحصل عليه منها ، وأنه إذا لم يمض سنة كاملة فى الخدمة يكون له الحق فى مقابل اجازة بنسبة المدة التى قضاها أياً كان سبب انتهاء الخدمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٥٩ لسنة ١٩٧١ عمال كلى الإسكندرية على الشركة المطعون ضدها بطلبات ختامية هى الحكم بإلزامها أن تؤدى إليه مبلغ ٤٥٣ ج و ٤٥٧ م ، وقال بياناً لدعواه إنه بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٤ أخطرته المطعون ضدها بإنهاء خدمته لديها ، وإذ يحق له إقتضاء أجره عن المدة من ١٩٧١/١٠/١ حتى ١٩٧١/١٠/١٤ ومقابل الاجازة الاعتيادية وحصته فى الأرباح ، فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ١٩٧٦/١٢/٢١ بإلزام المطعون ضدها أن تؤدى للطاعن مبلغ ٦٢٩ م و ١٢٥ ج وبإعادة الأمور إلى الخبير لأداء المهمة التى أفصحت عنها بمنطوق الحكم ، وبورود التقرير التكميلى قضت فى ١٩٧٩/١/٩ بإلزام المطعون ضدها أن تؤدى للطاعن مبلغ ٣٢٨ ج و ٨٢٨ م قيمة أجره عن مدة الاجازة البالغ مقدارها ٤٣ يوماً . استأنفت المطعون ضدها الحكم الأخير أمام محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ١٢٠ لسنة ٣٥ ق ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/٧ حكمت المحكمة بإلغائه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، ويعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن المادة ٤٢ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ أباحت تأجيل إجازات العمل الاعتيادية لسنوات قالية بداع من مقتضيات العمل وظروفه وأجازات إزاء ذلك ضم مدد الأجازات بشرط ألا تزيد على ثلاثة أشهر ، وقد ثبت بتقرير الخبير إقرار المطعون ضدهما بأن الطاعن من كبار المسئولين بها وأنه لا يتقدم بطلب للقيام بأجزائه وإنما يناط به شخصياً تقدير ظروف العمل لتحديد موعدها أو تأجيلها ، وهو ما مؤداه أن الطاعن يعتبر بمثابة صاحب عمل وأنه بهذه الصفة قد قدر لنفسه عدم القيام بالإجازة ، ولما كان القرار الجمهورى المشار إليه قد خلا من النص على عدم جوار حصول العامل على المقابل النقدي للأجازات التى لم يستعملها فإنه - وإعمالاً لنص المادة الأولى من مواد إصداره - يتعين الرجوع فى هذا الشأن إلى أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتى خولت العامل الحق فى الحصول عليه إذا ما ترك العمل ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض أحقيته للمقابل النقدي عن الأجازات المستحقة له عن سنة ١٩٧١ والأجازات الأخرى المؤجلة من السنة السابقة عليها تأسيساً على أن القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوردا تنظيمياً خاصاً للأجازات لا ينحول العامل الحصول على هذا المقابل وأنه لا يجوز الرجوع فى هذا الخصوص إلى أحكام قانون العمل ، ودون أن يستظهر الحكم الظروف التى أدت به إلى تأجيل أجزائه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله بالنسبة للأجازات المؤجلة من سنة ١٩٧٠ ، ذلك أنه لما كانت أجازات العامل بكافة أنواعها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عزيمة من الشارع دعت إليها إعتبارات من النظام العام وهى فى نطاق قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أيام معدودات فى كل سنة لا يجوز فى غير الأحوال

المقررة فيه ولغير مقتضيات العمل ابدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية أو الاستعاضة عنها بمقابل نقدي وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم تحقق الغرض منها واستحالت إلى عوض يدفعه صاحب العمل إلى العامل وفي ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، كما أن تحويل العامل الحق في التراخي في القيام بأجازاته ثم المطالبة بمقابل لها مؤداه أنه يستطيع بإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام هو عوض حقه وليس عين حقه بينما لا يد له فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها فإنه يكون حينئذ قد أخل بالتزام جوهري ولزمه تعويض العامل عنه ، ولما كانت المادة ٤٢ من النظام المشار إليه تنص على أن « تحدد مواعيد الأجازة الاعتيادية حسب مقتضيات العمل وظروفه بقرار من مدير الإدارة المختص ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو قطعها إلا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل . وفي هذه الحالة يجوز ضم مدد الأجازات الدورية إلى بعضها بشرط ألا تزيد بأية حالة على ثلاثة أشهر وفي جميع الأحوال يجب أن يحصل العامل على أجازة سنوية قدرها ستة أيام متصلة على الأقل » ، مما مفاده أن مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام بما له من سلطة تنظيم العمل يستقل بتحديد وقت الأجازة الاعتيادية المستحقة للعاملين بتلك الشركات وفق مقتضيات العمل وظروفه ، وله إذا دعت أسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل تأجيل الأجازات الدورية لسنوات تالية وتضم الأجازات المؤجلة في حدود ثلاثة أشهر فقط ، على أن ذلك لا يخل بحق العامل في الحصول على قدر من إجازته الاعتيادية مدته ستة أيام متصلة سنوياً ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى إن الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يثبت أنه طالب رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها - بإعتباره شاغلاً قمة هيكلها الوظيفي وبعد بالنسبة له بمثابة مدير الإدارة المختص في حكم المادة ٤٢ سالفة الذكر - بأجازته عن سنة ١٩٧٠ وأنه رفض الترخيص له بها ، فإنه لا يكون له الحق في مقابل أجازة هذه السنة ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص على غير أساس ، والنعي في محله بالنسبة لأجازة سنة ١٩٧١ ، ذلك أنه لما كان النص في المادة الأولى من مواد إصدار

نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والمقابلة لنص المادة الأولى من مواد إصدار نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » مقتضاه أن النظامين المشار إليهما هما الأساس في تنظيم علاقات العاملين بشركات القطاع العام خلال فترة سريانها فتطبق أحكامهما عليها ولو تعارضت مع أحكام قانون العمل أو أى قانون آخر ، وأن قانون العمل مكمل لأحكام هذين النظامين فتسرى أحكامه على تلك العلاقات عند خلوها من أى نص بشأنها ، لما كان ذلك وكان هذان النظامان لم يتضمنا نصا بشأن المقابل النقدي للأجازات بما يتعين معه الرجوع في هذا الشأن إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، وكان نص المادة ٦١ من هذا القانون يجرى على أن « للعامل الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة له إذا ترك العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة إلى المدة التي لم يحصل على أجازته عنها » وكان مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن انتهاء خدمة العامل لا يؤثر على حقه في اجازة السنة الأخيرة من خدمته وأنه يستحق مقابلا لما لم يحصل عليه منها ، وأنه إذا لم يمض سنة كاملة في الخدمة يكون له الحق في مقابل اجازة بنسبة المدة التي قضها أيا كان سبب إنهاء الخدمة وكان الثابت في الدعوى أن خدمة الطاعن لدى المطعون ضدها قد انتهت في ١٤/١٠/١٩٧١ دون حصوله على أجازة سنة ١٩٧١ ، فإنه يكون له الحق في الحصول على أجره عن أيام الأجازة المستحقة عن هذه السنة بنسبة مدة عمله فيها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئياً في هذا الخصوص ، على أن يكون مع النقض الإحالة ، مع رفض الطعون فيما عدا ذلك :

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار الدكتور / أحمد حسنى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكي .

(٢٢٦)

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) نقض « الخصوم فى الطعن » .

الاختصاص فى الطعن بالنقض . و جوب أن تكون للطاعن مصلحة فى إختصاص من يختصم به .

(٢ ، ٥) تأميم « لجان التقييم » .

(٢) إختصاص لجان التقييم . نطاقه . تقييم المنشآت بغية التخليص لشكل اشركات المساهمة
و رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤتممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة لولا أنها قد
مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر .

(٣) تقدير رأس مال المنشأة . كفيته . تحديد الحقوق و الأموال بالمملوكة لمصلحة وقت
تأميمها و تقدير قيمتها و تحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ .

(٤) لجان التقييم . تقديم لجواز الطعن في قراراتها . أخطاها . التزامها بتعويض المنشأة أصولا
و غصبها في قبح التأميم . غير وجوب من ذلك بالإضافة أية الاستبعاد . أثره . الأضرار التي تلحق
و حججه .

(٥) لجان التقييم . عدم إختصاصها بالفصل في المنازعات التي تثور بين المنشأة المؤتممة و الغير .
الاحتجبة لقراراتها في هذا الصدد . الفصل في هذه المنازعات من إختصاص المحاكم ذات الولاية العامة
الإلا ما استثني بخصخصة ما تقدم إعتبار ذلك ملغيا في قرار اللجنة .

(٦) تأميم لجان التأميم «

التأميم . أثره . نقل الملكية المنشأ لقوم إلى الدولة مقابل تعويض صاحبها بقرارات نقل
الدولة . الاختيار إلى الفرق بين بقرار ما يخصه لجان التقييم . لم يمس به الضمان الذي يمنح لإشطاء
المشروع قبل تأميمه . و بين مقدار ما يستحق فعلا من هذه الضمانات من خصوم هذا المشروع و غير المؤتمم .
مؤداه . زيادة أصوله بمقدار هذا الفرق و بالتالي زيادة قيمته و التعويض المستحق عنه . لصاحب

(٧) التزام « انقضاء الالتزام » : المقاصة القضائية •

المقاصة القضائية . شرطها . وجوب طلبها بدعوى أصلية أو بطلب عارض يقدمه المدعى عليه

(٨) تأميم « لجان التقييم » •

تحديد لجنة التقييم امتصر من عناصر المنشأة المؤتممة على نحو مؤقت . مؤداه . تحديد بصفة نهائية . أثره . إرثداد التحديد إلى وقت التأميم .

١ - المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في إختصاصه بأن يكون لأي منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أي منهما الآخر في طلباته .

٢ - إختصاص لجان التقييم - وعلى ما بيثته المادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦٣ - هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤتممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة .

٣ - تقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ ، وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة المؤتممة .

٤ - قرار لجنة التقييم - في رأس مال المنشأة المؤتممة - نهائي وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة في تقييمها بعناصر المنشأة أصولاً وخصوماً وقت تأميمها ، أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذي رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وبحقوق المنشأة ما ليس لها أو استبعدت منها شيئاً أو حطتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية خصاتة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن .

٥ - ليس للجان التقييم أن تفصل في أي نزاع يثور بشأن الأموال

والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأي نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته ، ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما استثنى بنص خاص فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعنًا في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعي إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات .

٦- لما كان يترتب على التأميم نقل ملكية المشروع المؤم إلى الدولة مقابل تعويض صاحبه بسندات على الدولة وكان استئزال الفرق - بين مقدار ما خصصته لجنة التقييم لحساب مصلحة الضرائب عن نشاط المحلج قبل تأميمه وبين مقدار ما استحق فعلا من هذه الضرائب - من خصوم المحلج المؤم يؤدي إلى زيادة أصوله بمقدار هذه الفروق وبالتالي زيادة قيمته والتعويض المستحق عنه ، ومن ثم فإن المطعون ضده الأول بإعتباره صاحب المحلج المؤم تكون له مصلحة في المطالبة بهذا الفرق .

٧- يشترط لإجراء المقاصة القضائية أن ترفع بطلبها دعوى أصلية أو أن تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه ردًا على دعوى خصمه الأصلية .

٨- تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من الخصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأميم ، ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية بمعرفة الجهة المختصة أرتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأميم فإن ترتبت عليه زيادة في صافي رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجري على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٢٢٨٨ لسنة ١٩٧٥ تجارى كلى الإسكندرية على الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالث إنتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ١٠٢٧٢ ج و ٣٠٧ م تأسيساً على أن هذا المبلغ يمثل الفرق بين ما خصصته لجنة تقييم محلجة يبيأ لحساب مصلحة الضرائب وبين ما استحق عليه فعلاً من هذه الضرائب وبعد ندب خبير فى الدعوى قضت محكمة أول درجة فى ١٩٧٩/٣/١١ بإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضده الأول مبلغ ٦٦٠٨ ج و ٧٥٨ م استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٦٣ لسنة ٣٥ ق الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٠/١/١٩ قضت محكمة إستئناف الأسكندرية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضده الأول مبلغ ٢٩٩٤ ج و ٨٠٦ م طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث وبالنسبة للمطعون ضده الأول قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً :

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث أنهما لم ينازعا المطعون ضده الأول أمام محكمة الموضوع ولم توجه منهما أى إلهما أية طلبات فلا تقوم مصلحة للطاعنة فى اختصاصهما أمام محكمة النقض بما يكون معه الطعن غير مقبول :

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه لما كان المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة فى إختصاصه بأن يكون لأى منهما طلبات

قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر فى طلباته وإذ كان المطعون ضدهما الثانى والثالث قد اختصما فى الدعوى دون أن توجه إليهما طلبات من المطعون ضده الأول أو الطاعنة وكان موقفهما من الخصومة سلبياً ولم تصدر عنهما منازعة أو يحكم لهما أو عليهما بشىء قبل الطاعنة فإن اختصاصهما فى الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول – والثانى منها – على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول أن قرار لجنة التقييم يعتبر قراراً إدارياً فلا يختص القضاء العادى بالتصديق له وتأويله لإختصاص مجلس الدولة وحده دون غيره برقابة مشروعية القرارات الإدارية كما أنه قرار نهائى غير قابل للطعن بأى وجه من أوجه الطعن طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بشأن تأميم المحالج وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتعرض لمشروعية قرار لجنة التقييم رغم نهائيته يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائى المتعلقة بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن اختصاص لجان التقييم وعلى ما بينته المادة الثالثة من القانونين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ – هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة التى لم تكن أسهمها متداولة فى البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها فى ذلك التاريخ وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة المؤممة ويكون قرار لجنة التقييم فى هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة فى تقييمها بعناصر المنشأة أصولاً وخصوماً وقت تأميمها – أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذى رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لها أو استبعدت منها شيئاً أو حملتها بديون ليست

ملزمة بها فإن قرارها في هذا الصدد لا يكسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن كما أنه ليس للجان التقييم أن تفصل في أى نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تتعرض لأى نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقيق المنازعات والفصل فيها من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما استثنى بتصـ خاص فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعنًا في قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات ؛ لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول بإعتباره صاحب المالحج قبل تأميمه قد أقام الدعوى منازعاً في مقدار المبلغ الذى حملته به لجنة التقييم وخصصته لحساب مصلحة الضرائب لأنه يزيد على ما استحق عليه من هذه الضرائب بالفعل ولذا طالب بالفروق وكان الفصل في تلك المنازعة يخرج عن اختصاص لجنة التقييم ويدخل في اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة فضلاً عن أن قرار لجنة التقييم بتحميل المنشأة المؤممة بمبالغ غير مدينة بها للغير لا يلحقه وصف النهائية المنصوص عليها في المادة الثالثة سالفة الذكر ولا يكتسب حصانة تحول دون الإلتجاء إلى المحاكم المختصة لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى في قضائه إلى هذه النتيجة التى تتفق وصحيح القانون فإن ما ورد بسبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الرابع — على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنه بإستلام المطعون ضده الأول شهادة بقيمة محلجه المؤم فقد انقطعت صلته به مما لا يحق له أن يتصدى لتصرفاتها فيما آل إليها من أصول وخصوم هذا المالحج وصولاً إلى المطالبة بمبالغ مدرجة ضمن الخصوم يرى أنها زائدة عن مخصص الضرائب •

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان يترتب على التأميم نقل ملكية المشروع المؤم إلى الدولة مقابل تعويض صاحبه بسندات على الدولة

وكان إستئزال الفرق بين مقدار ما خصصته لجنة التقييم لحساب مصلحة الضرائب عن نشاط المحلج قبل تأميمه وبين مقدار ما استحق فعلا عن هذه الضرائب من خصوم المحلج المؤمم يؤدي إلى زيادة أصوله بمقدار هذا الفرق وبالتالي زيادة قيمته والتعويض المستحق عنه ومن ثم فإن المطعون ضده الأول بإعتباره صاحب المحلج المؤمم تكون له مصلحة في المطالبة بهذا الفرق ويكون ما ورد بوجه النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن محلج المطعون ضده وقت تأميمه وأيلولته إليها لم يكن لديه نقد فائض لسداد دين الضريبة ولذلك اقترضته من البنوك بفائدة مرتفعه لسداده دفعة واحدة بقصد الإفادة من التسيرات المقررة في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ ولذا كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يحمل المطعون ضده الأول بمجمل الفوائد التي دفعها أخذاً بمبدأ الغنم بالغرم وإذا خالف الحكم ذلك فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن طلب الطاعنة تحميل المطعون ضده بمجمل الفوائد التي دفعها بفرض حصوله هو طلب بإجراء المقاصة القضائية بين المبلغ الذي يستحقه المطعون ضده الأول في ذمتها كفرق للضرائب وبين جملة ما دفعته من فوائد وترى أن الأخير يتحملها ولما كان يشترط لإجراء المقاصة القضائية أن ترفع بطلبها دعوى أصلية أو أن تطلب في صورة طلب عارض يقدمه المدعى عليه رداً على دعوى خصمه الأصلية وكان يشترط لقبول الطلب العارض أن يقدم إلى المحكمة بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها وكانت الشركة الطاعنة لم تقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أنها طلبت المقاصة القضائية في صورة طلب عارض بل كان طلبها في هذا الشأن وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه في صورة دفع لدعوى المطعون ضده الأول وهو مالا يجوز طلب المقاصة القضائية به فإنه مالا كان

للحكم المطعون فيه أن يجرى هذه المقاصة طالما أنها لم تطلب منه بالطريق القانوني ويكون ما ورد بوجه النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أن الحكم استدل من قيام لجنة التقييم بتقدير مبلغ مائة جنيه بصفة مؤقتة وتخصيصه كإحتياطي للضرائب عن الفترة من ١/٩/١٩٦٢ وحتى تاريخ تأميم الخليج أن تقديرها للمبالغ الأخرى وقدرها ٢٨٨٠٨ ج و ٣٣١ م وتخصيصها لحساب الضرائب عن الفترة السابقة على ١/٩/١٩٦٢ هو تقدير مؤقت وإذا كان تقدير لجنة التقييم للمبالغ الأخير وإدراجه ضمن خصوم الخليج المؤمم كان تقديراً نهائياً لحساب الضرائب المستحقة عن الفترة السابقة على ١/٩/١٩٦٢ فإن خلط الحكم بين الفترتين المذكورتين واستخلاصه من تقدير المبلغ المخصص لحساب الضرائب عن الفترة الأولى تقدير مؤقتاً أن كل ما قدمته لجنة التقييم لحساب الضرائب كان مؤقتاً يكون استخلاصاً فاسداً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رتب على هذه النتيجة جواز التعرض لقرار التقييم رغم نهائيته فإنه يكون قد شابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه دفاع يخالطه واقع لم يثبت أن الطاعنة تمسكت به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الزيادة في المبلغ الذي شلحتسبته لجنة التقييم ضمن خصوم الخليج المؤمم لحساب مصلحة الضرائب عن التقدير النهائي للضرائب المستحقة على ذلك الخليج قبل تأميمه لا تعدو أن تكون زيادة في الأصول عن الخصوم يرتد أثرها إلى وقت التأميم ومن ثم لا ترتد نقداً إلى صاحب الخليج قبل تأميمه بل تؤدي له بسندات على الدولة طبقاً للأحكام القوانين ١١٧ ، ١١٨ لسنة ٩٦١ ، ٣٨ لسنة ١٩٦٣ وإذا قضى بالحكم المطعون فيه بتلك الزيادة للمطعون ضده الأول نقداً فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن البين من ملونات الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه بإلزام الطاعنة نقداً بقيمة الفرق بين ما خصصته لجنة التقييم لحساب الضرائب المستحقة على المنشأة المؤممة وبين ما استحق منها بالفعل وسددته لمصلحة الضرائب على قوله : وحيث إنه عما تثيره الشركة المستأنفة الطاعنة في مذكرتها من أن القضاء للمستأنف ضده الأول المطعون ضده الأول بمبلغ نقداً يخالف ما نص عليه القانون من أن يكون التعويض بسندات على الدولة فمردود بأنه بحسب المحكمة أن تقضى لصاحب المنشأة المؤممة بما يظهر له الحق فيه من مبالغ إما أداؤها إليه نقداً أو بسندات على الدولة فهي مسألة تتعلق بالتنفيذ ولا شأن للمحكمة بها ومن ثم فلا ترى المحكمة وجهاً لإجابة ما طلبته الشركة المستأنفة من التصريح لها بإدخال وزارة المالية والتجارة خصماً في الدعوى لإصدار سندات وهي شأنها مع تلك الوزارة عند التنفيذ ، وهذا الذي أورده الحكم خطأ في القانون ذلك أن تحديد لجنة التقييم بعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصر المنشأة سواء كان من الحصوم أو الأصول ولا يبعده عن نطاق التأمين ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية بمعرفة الجهة المختصة ارتد أثر هذا التحديد إلى وقت التأمين فإن ترتب عليه زيادة في صاف رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجري على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ والمادة الثالثة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أن تؤدي قيمة المنشآت المؤممة بموجب سندات اسمية على الدولة وذلك في حدود خمسة عشر ألف جنيه لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بأداء الفرق بين ما خصصته لجنة التقييم لحساب الضرائب المستحقة عن المحلج المؤم وبين ما استحق منها بالفعل نقداً وليس بسندات على الدولة يكون قد خالف القانون بما يوجب نقصه جزئياً في هذا الخصوص مع الإحالة .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى الوفاى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين ؛
محمد طه ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكي .

(٢٢٧)

الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٥١ القضائية :

ضرائب « ضريبة التركات » •

الأراضي البور الداخلة ضمن عناصر التركة . وجوب تقدير قيمتها حكماً متى قلوت
لمساومة إيجارية وأتخذت هذه القيمة أساساً لربط الضريبة عليها .

النص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة
على التركات — بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن « تقدر
قيمة الأقطان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً
لربط الضريبة » ، وفي المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ —
الحاصل بضريبة الأقطان — على أن « تفرض ضريبة الأقطان على جميع الأراضي
الزراعية المنزرعة فعلاً أو القابلة للزراعة على أساس الإيجار السنوى المقدر
لهذه الأراضي ، وفي المادة العاشرة من هذا القانون على أن « ترفع ضريبة
الأقطان في الأحوال الآتية : ٧ — الأراضي البور التى لم يسبق زراعتها
وتكون محرومة من وسائل الري والصرف أو محتاجة إلى إصلاحات جسيمة
ومصروفات كبيرة » ، وفي المادة الحادية عشر منه على أنه « لا ترفع الضريبة
في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابعة إلا بناء على طلب صاحب الشأن
من تاريخ قيام سبب الرفع » يدل على أن الشارع أراد بنص المادة ٣٦ من
القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن يجعل من القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط
الضريبة معياراً حكماً لتقدير قيمة الأراضي الزراعية الداخلة ضمن عناصر

التركة بصرف النظر عما إذا كانت منزرعة فعلاً أو كانت بوراً قابلة للزراعة طالما قدرت لها قيمة إيجارية واتخذت هذه القيمة أساساً لربط الضريبة عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن مأمورية ضرائب التركات بالإسكندرية قدرت قيمة الأراضى البور المخلفة عن مورث المطعون ضدهم تقديراً فعلياً بواقع مائة جنيه للفدان الواحد وإذ اعترضوا على تقديرات المأمورية ورفع الخلاف إلى لجنة الطعن قررت فى ١٩٧٨/١٠/٤ تقدير قيمة الأراضى المشار إليها تقديرًا حكماً على أساس عشرة أمثال القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة عليها . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا القرار بالدعوى رقم ١٦٦٩ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى الإسكندرية لإبتغاء الحكم بإلغاء وتأييد قرار المأمورية تأسيساً على أن الأراضى البور لا تخضع للتقدير الحكيم ومحكمة أول درجة حكمت فى ١٩٨٠/١/٢ بتأييد قرار اللجنة ، استأنفت المصلحة هذا الحكم قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت المصلحة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد قرار لجنة الطعن على أن الأقطان المخلفة عن المورث وهى من الأراضى البور تقدر قيمتها تقديراً فعلياً طبقاً لنص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . وإذ كانت لجنة الطعن قد

قدرت قيمتها تقديرًا حكيمًا طبقاً لنص المادة ٣٦ من القانون لسبق تقدير قيمتها التجارية واتخاذها أساساً لربط الضريبة عليها فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض والقصور في التسبيب :

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن النص في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن « تقدر قيمة الأقطان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة » وفي المادة الأولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان على أن « تفرض ضريبة الأقطان على جميع الأراضي الزراعية المزروعة فعلاً أو القابلة للزراعة على أساس الإيجار السنوي المقدّر لهذه الأراضي » وفي المادة العاشرة من هذا القانون على أن « ترفع ضريبة الأقطان في الأحوال الآتية : ٧- الأراضي البور التي لم يسبق زراعتها وتكون محرومة من وسائل الري والصرف أو محتاجة إلى إصلاحات جسيمة ومصروفات كبيرة » وفي المادة الحادية عشر منه على أنه « لا ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابعة إلا بناء على طلب صاحب الشأن ومن تاريخ قيام سبب الرفع » يدل على أن الشارع أراد بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن يجعل من القيمة التجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة معياراً حكيماً لتقدير قيمة الأراضي الزراعية الداخلة ضمن عناصر التركة بصرف النظر عما إذا كانت مزروعة فعلاً أو كانت بوراً قابلة للزراعة طالما قدرت لها قيمة تجارية واتخذت هذه القيمة أساساً لربط الضريبة عليها ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع بدرجتها قد انتهت إلى تأييد قرار لجنة الطعن لأسبابه التي التزمت هذا النظر فإن النعي على الحكم بما ورد في أسبابه الأخرى من الاستناد خطأ إلى نص المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي لا تنطبق على الواقعة موضوع الدعوى يكون غير منتج مادام منطوقه جاء موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة فيه ومن ثم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكي .

(٢٢٨)

الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) افلاس • محكمة الموضوع •

الدين الذى يشهر الإفلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه أن يكون ديناً تجارياً حال الأداء
معلوم المقدار وغالباً من النزاع الجسدى . على محكمة الموضوع أن تستظهر جميع المنازعات
التي يثيرها المدين حول توافر هذه الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات .

(٢) استئناف « الأثر الناقل للاستئناف » •

الاستئناف . أثره . ما أبدى أمام محكمة أول درجة من دفع أو وجه دفاع يعتبر مطروحاً
أمام محكمة الاستئناف وعليها الفصل فيه ما لم يتنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة
أو ضمناً .

١ - يشترط في الدين الذى يشهر الإفلاس عند التوقف عن دفعه - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون ديناً تجارياً حال الأداء ومعلوم
المقدار وغالباً من النزاع الجسدى ، وأنه يجب على محكمة الموضوع عند الفصل
في طلب الإفلاس أن تستظهر جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول
توافر هذه الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات .

٢ - الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه
المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع أو وجه دفاع ، وتعتبر هذه
وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف
وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها
صرحاً أو ضمناً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها الثانية أقامت الدعوى رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ إفلاس جنوب القاهرة — على الطاعن بطلب الحكم بإشهار إفلاسه وبتحديد يوم ١٩٨٠/٢/٢٠ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع وذلك إستناداً إلى أن الطاعن بوصفه تاجراً توقف عن دفع دين لها فى ذمته ، وأمام محكمة أول درجة تدخلت الشركة المطعون ضدها الأولى خصماً منضمّاً إلى الشركة المطعون ضدها الثانية فى طلباتها إستناداً إلى توقف الطاعن عن دفع دين لها قدره ٥٢٩١٩ ج و ١٦١ م — رد الطاعن بأنه وفى دين الشركة المطعون ضدها الثانية وبأنه رفع دعوى حساب على الشركة المطعون ضدها الأولى برقم ٥٩٢٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة عن فرق اسعار وفوائد مستحقة له فى ذمتها وبتاريخ ١٩٨٣/١١/٣ قضت محكمة أول درجة بقبول طلب التدخل شكلاً ورفضه موضوعاً وبرفض الدعوى . استأنفت الشركة المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٩٧ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٥/١/٢٣ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض موضوع التدخل وإشهار إفلاس الطاعن وبتحديد يوم ٧٧/٦/١٠ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن الدفع وبتعيين المطعون ضده الثالث وكيلاً للدائنين ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بأسباب الطعن أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن دين الشركة المطعون ضدها الأول محل نزاع لأن له في ذمتها فروق أسعار مستحقة عن البضاعة المباعة وفروق فوائد كانت تلك الشركة قد اضافتها على حسابه المدين ، وأنه لذلك أقام عليها دعوى الحساب رقم ٥٩٢٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ولم يفصل فيها حتى الآن وإذا غفل الحكم الرد على هذا الدفاع ولم يبحث منازعته في الدين فإنه يكون إلى جانب قصوره في التسبب قد أخطأ في تطبيق القانون :

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان يشترط في الدين الذى يشهر الإفلاس عند التوقف عن دفعه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون ديناً تجارياً حال الأداء ومعلوم المقدار وخالياً من النزاع الجلى وأنه يجب على محكمة الموضوع عند الفصل في طلب الإفلاس أن تستظهر جميع المنازعات التى يثيرها المدين حول توافر هذه الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن - وعلى ما يبين من مدونات الحكم الابتدائى قد نازع الشركة المطعون ضدها الأولى في مقدار دينها إستناداً إلى أن له في ذمتها فروق أسعار مستحقة عن السلعة المباعة وفروق فوائد مضافة على حسابه المدين وأنه أقام عليها بذلك دعوى الحساب رقم ٥٩٢٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة وقدم شهادة رسمية تفيد قيام هذه الدعوى - وكان الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف وعلى المحكمة أن تفصل فيها إلا إذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشئ منها صراحة أو ضمناً ولما كان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن لم يتنازل أمام محكمة الاستئناف عن دفاعه المشار إليه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الدفاع والمستأنف الدال عليه مع أنه دفاع جوهرى من شأنه إذ ثبتت جديته أن يتغير وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن :

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ؛ أحمد طارق البابلي ، شمس تاهز ،
وأحمد زكي غرابية .

(٢٢٩)

الظعن رقم ٧٥٢ لسنة ٤٩ القضائية :

تأمينات اجتماعية ، التأمين الإضافي .

التأمين الإضافي . حالات إستحقاقه الميئنة بالقرار بق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . تخلف ذلك .
آثره . عدم التزام إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بصرف التأمين ، وكذا عدم الإلتزام
بالمقاد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من القرار بق سالف الذكر .

لما كان مؤدى نصوص المواد ١/١ ، ٣١ ، ٩٥ من قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت
والتأمين والتعويض للقوات المسلحة إن إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة
لا تلزم بصرف التأمين الإضافي لأفراد الاحتياط المستبقين أو المستدعين
للخدمة بالقوات المسلحة من الموظفين العموميين أو للمستحقين عنهم إلا في
حالات الإصابة أو الوفاة أو الفقد في العمليات الحربية ومشروعات التدريب
بالذخيرة الحية أو اقتحام المواقع أو بث الألغام أو الأتزال الجوى أو أثناء الأسر
إذا ثبتت براءة الأسير طبقاً للقواعد والأوامر المتبعة في القوات المسلحة
أو في الحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات
المسلحة ، وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدهما الأول والثانية
كان من أفراد الاحتياط المستبقين بالقوات المسلحة من الموظفين العموميين
الذين يعملون لدى المؤسسة العامة للكهرباء ، وأن وفاته حدثت لدى عودته

من اجازته الميدانية أى فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٣١ ، ٩٥ السالف الإشارة إليهما فإن إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة لا تكون ملزمة بصرف التأمين المطالب به ويكون المطعون ضدهما الأول والثانية فى حل من التزام الميعاد والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من القرار القانون السالف الذكر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانية أقاما على الطاعة - الهيئة العامة للتأمين والمعاشات - والمطعون ضده الثالث - مدير ... - الدعوى رقم ٧٧٤ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى المنصورة وطلبا الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع لهما مبلغ ٧٠٠ ج تأميناً إضافياً ، ٨٤ ج متأخر معاش عن الفترة من ١٩٧٣/٩/١ إلى ١٩٧٤/٣/٣١ وما يستجد إعتباراً من ١٩٧٤/٤/١ بواقع ١٢ ج شهرياً . وقالوا بياناً لهما ان مورثهما المرحوم ... كان من جنود الاحتياط واستدعى للخدمة بالقوات المسلحة أثناء عمله لدى المطعون ضدهما الثالثة ، وفى ١٩٧٣/٩/١٨ أصيب أثناء عودته من اجازته اصابة أودت بحياته ، وإذ كانا يستحقان تأميناً إضافياً مقداره ٧٠٠ ج ، ومعاشاً بواقع ١٢ ج شهرياً وتجمد لهما منه مبلغ ٨٤ ج عن الفترة من ١٩٧٣/٩/١ إلى ١٩٧٤/٣/٣١ فقد أقاما الدعوى بطلباتهما آتفة البيان ، وفى ١٩٧٥/١١/١٨ نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٧٧/١١/١٥ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهما الأول والثانية مبلغ ٢١٦ ج تأميناً إضافياً بحق النصف لكل منهما وبعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى بالنسبة لطلب المعاش ... استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٦٢٢ سنة ٢٩ ق ، وفى ١٩٧٩/٢/٨ حكمت

المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بإلزامها بأن تؤدي إلى المطعون ضدهما الأول والثانية التأمين الإضافي على أساس أن مورثها كان من الموظفين المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة ، وأن الطاعنة صرفت جزءاً من هذا التأمين ، ولم يرد على ما أبدته من أن حقهما في المبلغ محل التداعي سقط طبقاً للمادة ٨٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ لعدم اتخاذ الإجراءات القانونية للمطالبة به خلال سنتين من تاريخ الوفاة ، وأن إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة هي الملتزمة قانوناً بصرفه ولا يغير من ذلك أن الطاعنة صرفت جزءاً منه على سبيل الخطأ لأن المتوفى كان من أفراد الاحتياط المتبقين للخدمة بالقوات المسلحة وتوفي أثناء عودته إلى وحدته العسكرية من أجازة ميدالية ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان مؤدى لنصوص المواد ١ / ١ ، ٣١ ، ٩٥ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة أن إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة لا تلزم بصرف التأمين الإضافي لأفراد الاحتياط المتبقين أو المستدعين للخدمة بالقوات المسلحة من الموظفين العموميين أو للمستحقين عنهم إلا في حالات الإصابة أو الوفاة أو الفقد في العمليات الحربية ومشروعات التدريب بالذخيرة الحية أو إقتحام المواقع أو بث الألغام أو الإنزال الجوي أو أثناء الأسر إذا ثبتت براءة الأسير طبقاً للقواعد والأوامر المتبعة في القوات المسلحة أو في الحالات الأخرى التي يصدر بها قرار من لائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكان الثابت

فى الدعوى أن مورث المطعون ضدهما الأول والثانية كان من أفراد الاحتياط
المستبقين للخدمة بالقوات المسلحة من الموظفين العموميين الذين يعملون
لدى المؤسسة ... ، وأن وفاته حدثت لدى عودته من أجازته الميدانية
أى فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٣١ ، ٩٥ السالف الإشارة
إليهما ، فإن إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة لا تكون ملزمة بصرف
التأمين المطالب به ويكون المطعون ضدهما الأول والثانية فى حل من التزام
الميعاد والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من القانون السالف الذكر ،
وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإن النعى عليه بأسباب الطعن
يكون على غير أساس ، ولا ينال من ذلك ما اشتملت عليه أسبابه من أخطاء
قانونية إذ لهذه المحكمة أن تصحيحها دون أن تنقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

بإدارة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين ؛ محمود مصطفى نائب رئيس المحكمة ، شمس ناهر ، أحمد زكي عزابة
وهذه السيد رؤساء

(٢٣٠)

الظعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٢) عمل « إعانة غلاء المعيشة » .

(١) إعالة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص . ق ٤٠ لسنة ٧٥ . عدم استهلاكها من
الزيادات التي تطرأ على الأجر . فلة ذلك .

(٢) زيادة أجور العاملين وزيادة شمل إعالة غلاء المعيشة بأقصى لثباتها المضمون عليها
في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . نوداه . عدم جواز المطالبة بزيادة الإعالة
اللازمة لهذا لتغير الحالة الاجتماعية .

١ - مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٠ لسنة ٧٥
بشأن تقرير إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص أن الشارع أفرد طائفة
معينة من العاملين بالقطاع الخاص دون سائر الطوائف الأخرى بأحكام
خاصة نتيجة لقلة أجورهم بهدف رفع شأنهم وتوفير العيش الكريم لهم
وتشجيعهم على العمل وزيادة الإنتاج ، وهم أولئك الذين يتقاضون أجراً
يقل عن خمسين جنيهاً في الشهر من غير المتدرجين أو التدريب لما كان ذلك
وكانت التسويات التي أجرتها الطائفة بزيادة أجور العاملين لديها لا تبسط
على هذه الطائفة ما تغياه الشارع من حماية ولا تحقق ما رمى إليه من غاية
طالما وجد بعد التسويات من يقاضون أجوراً تقل عن خمسين جنيهاً في الشهر ،
وكان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ لم يرخص لصاحب العمل باستهلاك

إعانة غلاء المعيشة من الزيادات التي تطرأ على الأجر فإن هذه الإعانة تظل سارية بعد التسويات ولا يحق للطاعة إستهلاكها .

٢- لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعة أصدرت القرارات رقمي ٨ ، ١٣ بتاريخ ١٢/١/١٩٧٧ ، ٣/٤/١٩٧٧ بتسوية أجور العاملين لديها إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ بهدف زيادتها ، وأن نسبة هذه الزيادة بلغت ٨٩,٤ ٪ في السنة المالية ١٩٧٧ / ١٩٧٨ وشملت إعانة غلاء المعيشة بأقصى فئاتها المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يحق للمطعون ضدها من بعد أن تطلب زيادة هذه الإعانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية لهؤلاء العاملين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها - النقابة ... - أقامت على الطاعة ... - النزاع رقم ١٠ سنة ١٩٧٨ تحكيم إستئناف القاهرة طالبة الحكم بأحقية العاملين لدى الطاعة في إضافة إعانة غلاء المعيشة إلى أجورهم طبقاً للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ إعتباراً من ١/٥/١٩٧٦ مع الاستمرار في تطبيق القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ ، وقالت بياناً لها أن الطاعة طبقت قرار المجلس الأعلى للصحافة في شأن الحد الأدنى لأجور العاملين من خبر الصحفيين إعتباراً من ١/٥/١٩٧٦ ولم تضم إلى هذه الأجور إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، وإذ كانت الأجور المنصوص عليهم في القرار لا تشمل إعانة غلاء المعيشة ويتعين إضافتها إليها مع الاستمرار في تطبيق القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تحرير إعانة

غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها آنفة البيان ، وبتاريخ ١١/٤/١٩٧٩ قررت هيئة التحكيم اعتبار المرتبات التي قررها المجلس الأعلى للصحافة للعاملين لدى الطاعة من غير الصحفيين شاملة إعانة غلاء المعيشة طبقاً للحالة الاجتماعية لكل عامل عند تطبيقها مع الاستمرار في تطبيق القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار ، طعنت الطاعة في هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعة بالسبب الثالث منها على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان القرار قد قضى بأحقية العاملين لدى الطاعة في الاستمرار في صرف إعانة غلاء المعيشة المقررة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ وعدم جواز استهلاكها ، في حين أن من يعين بعد العمل بهذا القانون يفترض أن أجره شامل لإعانة غلاء المعيشة بأقصى فئاتها ، وأن عدم الاستهلاك مقصور على العاملين بالقطاع العام طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، فإن القرار يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن تقرير إعانة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص على أنه (مع عدم الإخلال بالأنظمة الخاصة التي تقرر إعانة غلاء معيشة أكثر سخاء تمنح اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٧٥ إعانة غلاء معيشة للعاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ طبقاً للنسب التالية :) وفي المادة الثانية من ذات القانون على أن (لا يسرى حكم المادة الأولى على العمال المتدرجين أو المتدربين كما لا يسرى على العامل الذي يتقاضى أجراً مقداره خمسون جنهماً في الشهر ...) مفاده أن الشارع أفرد طائفة معينة من العاملين بالقطاع الخاص دون سائر الطوائف

الأخرى بأحكام خاصة نتيجة لقلة أجورهم بهدف رفع شأنهم وتوفير العيش الكريم لهم وتشجيعهم على العمل وزيادة الإنتاج ، وهم أولئك الذين يتقاضون أجراً يقل عن خمسين جنيهاً في الشهر من غير المتدرجين أو المتدربين ، وكانت التسويات التي أجرتها الطاعة بزيادة أجور العاملين لديها لا تبسط على هذه الطائفة ما تغياه الشارع من حماية ولا تحقق ما رعى إليه من غاية طالما وجد بعد التسويات من يتقاضون أجوراً تقل عن خمسين جنيهاً في الشهر ، وكان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ . لم يرخص لصاحب العمل باستهلاك إعانة غلاء المعيشة من الزيادات التي تطرأ على الأجر ، فإن هذه الإعانة تظل سارية بعد التسويات ولا يحق للطاعة استهلاكها ، وإذا انتهى القرار المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسببين الأول والثاني على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول إنه لما كان القرار قد جرى في قضائه على أن الطاعة لا تملك تحويل الزيادة في الأجر الناجمة عن التسويات إلى إعانة غلاء المعيشة لأن هذه الزيادة قررها المجلس الأعلى للصحافة للإرتقاء بمستوى الأداء ، في حين أنها حددت بقرار صادر من الطاعة وبقدر يجاوز إعانة غلاء المعيشة وزيادتها ، ومن حق الطاعة اعتبارها شاملة هذه الإعانة بأقصى فئاتها ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك انه لما كان الثابت في الدعوى أن الطاعة أصدرت القرارات رقمي ٨ ، ١٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢ ، ١٩٧٧/٤/٣ بتسوية أجور العاملين لديها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٧ بهدف زيادتها ، وأن نسبة هذه الزيادة بلغت ٨٩,٤٪ في السنة المالية ١٩٧٧/١٩٧٨ وشملت إعانة غلاء المعيشة بأقصى فئاتها المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يحق للمطعون ضدها من بعد أن تطلب زيادة هذه الإعانة تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية لهؤلاء العاملين ، وإذا خالف القرار المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقيتهم لهذه الزيادة على سند من القول

بأن التسوية أجورهم إنتظمت إعانة غلاء المعيشة المقررة لحالتهم الاجتماعية وقت إجراء التسوية فحسب ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب هـ

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين الحكم في المنازعة رقم ١١ سنة ١٩٧٨ تحكيم إستئناف القاهرة برفضها في خصوص طلب زيادة إعانة غلاء المعيشة طبقاً للأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ .

جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين ؛ الدكتور علي فاضل حسن ، طلعت أمين حسادق ، محمد سمير عبد القادر
ومحمد السيد الحواش .

(٢٣١)

الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٤ القضائية :

عمل « تصحيح أوضاع العاملين » ، تسوية « تقييم المؤهلات » .

شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الصناعية . تقييمها كشهادة أقل من المتوسطة تتيج لحاملها شغل
وظيفة من الفئة (١٦٢ - ٣٦٠ حجم) . قرار وزير التنمية الإدارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥
اتساقه مع أحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ التشريع الأعلى .

مؤدى نص المادتين الخامسة والسابعة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن هذا القانون
ناط بالوزير المختص بالتنمية الإدارية سلطة إصدار قرارات بيان الشهادات
والمؤهلات الدراسية المشار إليها به ومستواها المالى ومدة التقديم الإضافية
المقررة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٥ و ٦ من ذلك القانون ،
وكان الوزير المختص بالتنمية الإدارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥
بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ،
ونصت المادة الخامسة من هذا القرار على أن « » ونصت المادة السابعة
على أن « » ونصت المادة الثامنة على أن « » مما يفاده أن
المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ حددت المستوى المالى
لحملة الشهادات أقل من المتوسطة ومنها شهادة إتمام الدراسة الإعدادية
أو ما يعادلها بالفئة (١٦٢ - ٣٦٠ حجم) وحددت الفئة (١٨٠ - ٣٦٠ حجم)
لحملة الشهادات الدراسية التى توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة

للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وأن وزير التنمية الإدارية وهو الجهة المنوط بها إصدار القرارات ببيان تقيم المؤهلات الدراسية قد أورد بالمادة الثامنة من قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الصناعية بين الشهادات المعتمدة مؤهلاً دراسياً أقل من المتوسط وصلاحياتها للتعيين في وظائف الفئة (١٦٢ - ٣٦٠ حجم) متسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وهو التشريع الأعلى ، والأصل أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه في الحكم وهو الأمر الذي حرصت على بيانه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاصة بالقرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية عملاً بالنص المادة السابعة من القانون ببيان المؤهلات الدراسية ومستواها المالي ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها فأوردت المذكرة الإيضاحية أنه من المسلم به أن التعليقات التنفيذية ليست لها قيمة قانونية إلا بحسب مدى تطابقها مع التشريعات التي تصدر هذه التعليقات بناء عليها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨١ عمال كلي طنطا على الشركة المطعون ضدها طالبين الحكم بتسوية حالتيهما بإعتبارهما في الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) المنصوص عليها في الفقرة ح من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إعتباراً من تاريخ تعيين كل منهما لدى المطعون ضدها مع

ما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضدها بأداء الفروق المالية المترتبة على التسوية ، وقال بياناً للدعوى أنهما يعملان لدى المطعون ضدها ولما صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أجرت تسوية حالتيهما وفقاً لأحكام المادة ٥ فقرة ح من القانون المذكور إلا أنها عادت وصحبت تلك التسوية ، وإذ كان كل منهما حاصلًا على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الصناعية وقد صدر قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بإعتبارها معادلة من الناحية العلمية لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية للصناعات وكان قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ قد اعتبر شهادة إتمام الدراسة الابتدائية للصناعات مؤهلات متوسطة فإن شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الصناعية تعتبر مؤهلاً متوسطاً ولذلك أقاما الدعوى بطلباتها سالفة البيان ، ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٨٣/٢/٢٨ بأحقية كل من الطاعنين في التسكين على الفئة ١٨٠ - ٣٦٠ من تاريخ تعيينه وبإلزام المطعون ضدها بأداء مبلغ الفروق الواردة بمنطوق الحكم لكل منهما ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافها برقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق طنطا ، وبتاريخ ١٩٨٤/٥/١٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي الطاعنان به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وبياناً لذلك يقولان أنهما حصلوا على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة ثم حصلوا بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الصناعية وهو مؤهل يتعين تقييمه بإعتباره من الشهادات المتوسطة طبقاً لنص الفقرة ح من المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتحديد مستواها المالية بالفئة ١٨٠ - ٣٦٠ ، وإذ امتنعت المطعون ضدها عن تصحيح أوضاعهما بإعتبار الشهادة الحاصلين

عليها من المؤهلات أقل من المتوسطة وسأيرها الحكم المطعون فيه في ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أن « يحدد المستوى المالي والأقدمية للحاصلين على المؤهلات الدراسية على النحو الآتي : (أ) الفئة (١٦٢ - ١٣٦٠) لحملة الشهادات أقل من المتوسطة (شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة - وشهادات إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها) (ب) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها . (ج) الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية المتوسطة التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها » ونصت المادة السابعة على أن « مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون يبين المؤهلات الدراسية المشار إليها مع بيان مستواها المالي ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها وذلك طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادتين (٥) ، (٦) من قرار وزير التنمية الإدارية بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة . وهو ما مؤداه أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ناط بالوزير المختص بالتنمية الإدارية سلطة إصدار قرارات يبين الشهادات والمؤهلات الدراسية المشار إليها به ومستواها المالي ومدة الأقدمية الإضافية المقررة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ من ذلك القانون ، وكان الوزير المختص بالتنمية الإدارية قد أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ، ونصت

المادة الخامسة من هذا القرار على أن : « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها فيما يلي والتي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات دراسية تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها ، وكذلك الشهادات التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعيين في وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) : : : : : (١٠٠) شهادة إتمام الدراسة من المدارس الثانوية الصناعية . ولصت المادة السابعة على أن « تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية المتوسطة الآتي ذكرها فيما يلي والتي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها للتعيين في وظائف الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) (١) شهادة المدارس الصناعية (نظام قديم) (١) شهادة المدارس الصناعية نظام ٣ سنوات التي يبدأ سنة ١٩٢٩ : : : : : (٦) شهادة المدارس الابتدائية للصناعات : : : : : ولصت المادة الثامنة على أن : : : : : تعتمد الشهادات والمؤهلات الدراسية أقل من المتوسطة (شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة وشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها الآتي ذكرها فيما يلي للتعيين في وظائف الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) : : : : : (٢) شهادة إتمام الدراسة بالمدارس الإعدادية الصناعية : : : : : مما مفاده أن المادة الخامسة من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ سابق البيان حددت المستوى المالي لحملة الشهادات أقل من المتوسطة ومنها شهادات إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها بالفئة (١٦٢ - ٣٦٠) وحددت الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات المتوسطة التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها ثلاث سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الإعدادية أو ما يعادلها وكذلك الشهادات المسماة بالثانوية الصناعية التي يتم الحصول عليها بعد دراسة مدتها خمس سنوات تالية لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة أو ما يعادلها وحددت الفئة (١٨٠ - ٣٦٠) لحملة الشهادات الدراسية التي توقف منحها وكانت مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها ثلاث سنوات دراسية على الأقل بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية القديمة

أو ما يعادلها ، وأن وزير التنمية الإدارية وهو الجهة المنوط بها إصدار القرارات ببيان تقييم المؤهلات الدراسية قد أورد بالمادة الثامنة من قراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ شهادة إتمام الدراسة بالمدارس الإعدادية الصناعية بين الشهادات المعتمدة مؤهلاً دراسياً أقل من المتوسط وصلاحيته للتعين في وظائف الفئة (١٦٢ - ٣٦٠) متسقاً في ذلك مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ وهو التشريع الأعلى والأصل أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في الدرجة ينص صراحة على ذلك أو يتعارض معه في الحكم ، وهو الأمر الذي حرصت على بيانه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ خاصاً بالقرارات التي يصدرها وزير التنمية الإدارية اعمالاً لنص المادة السابقة من القانون ببيان المؤهلات الدراسية ومستواها المالى ومدة الأقدمية الإضافية المقررة لها فأوردت المذكرة الإيضاحية أنه من المسلم به أن التعليمات التنفيذية ليست لها قيمة قانونية إلا بحسب مدى تطابقها مع التشريعات التي تصدر هذه التعليمات بناء عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم بهذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنين تأسيساً على أن مؤهلهما الدراسي « شهادة إتمام الدراسة الإعدادية الصناعية » يعتبر مؤهلاً أقل من المتوسط فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنمي نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين ؛
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ؛ جرجس المحمود . رفعت عبد المجيد والسيد السباطي .

(٢٣٢)

الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) بيع • حيازة • تقادم « تقادم كسب ملكية » • نقض «السبب
الجديد» •

مدعى التملك بوضع اليد المدة الطويلة له طلب ضم حيازة سلفة إلى حيازته . وجوب تمسكه
بهذا الطلب أمام محكمة الموضوع . تمسكه بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(٢) صورية « اثبات الصورية » • محكمة الموضوع •

تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . إستقلال قاضي الموضوع
به مادام إستخلاصه سائفاً .

(٣) بيع « آثار عقد البيع » • التسليم • تسجيل •

المشتري لعقار واحد بعقدي بيع إبتدائيين . تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذاً للعقد ،
أثره عدم جواز نزع العين من تحت يده وتسليمها للمشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده وثبوت
أفضلية له في ذلك . علة ذلك .

(٤) صلح •

النازعة في عقد الصلح لمدفورها من المنازعة في الحق المتصالح عليه .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمدعى التملك بوضع اليد
إذا أراد ضم مدة سلفة إلى مدته أن يبين هذا الطلب أمام محكمة الموضوع
ويثبت أن سلفة كان حائزاً حيازة توافرت لها الشروط القانونية ، وإذا
كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بتملكها أرض النزاع بوضع

المدد الطويلة استمراراً لوضع يد سلفها ، فإن ما تثيره بسبب الزمى
يكون سبباً جديداً لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ؟

٢ - تقدير أدلة الصورية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
هو ما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى كما أن تقدير
أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها من إطلاقاته مادام إستخلاصه سائغاً
مما يحتمله مدلول هذه الأقوال .

٣ - متى تعادلت سندات المشترين لعقار واحد بأن كان عقد شراء
كل منهما له إبتدائياً فإن تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذاً للإلتزامات
الشخصية التى يرتبها العقد بينهما لا يجوز معه لزج العين من تحت يده وتسليمها
إلى المشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له فى ذلك ؟

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المنازعة فى عقد الصلح ليست
إلا فرعاً من المنازعة فى الحق المتصالح عليه - المطروح على المحكمة - والقاعدة
أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٥
مدنى كلى المنصورة على المطعون ضده الثانى للحكم بصحة ونفاذ العقد الإبتدائى
المؤرخ ١٩٧٤/٤/٢٣ المتضمن بيعه له أرضاً فضاء مساحتها ٦٣ م مبنية
بالصحيفة مع التسليم تأسيساً على أن المطعون ضده الثانى لم يقدم المستندات
اللازمة لشهر عقد البيع النهائى رغم الوفاء له بالثمن كاملاً وقدره ٢٧٤ ج و ٥٠٠ م

وبجلسة ۱۹۸۰/۳/۳۱ قدم الطرفان عقد صلح مبرم بينهما في ذات التاريخ وطلبا الحاقه بمحضر الجلسة وتدخلت الطاعنة في الدعوى طالبة الحكم برفضها استناداً إلى ملكيتها لأرض النزاع ، وفي ۱۹۸۱/۳/۲۳ حكمت المحكمة بقبول تدخلها خصماً ثالثاً في الدعوى وقبل الفصل في موضوعها بندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق الملكية ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ۱۹۸۲/۱۲/۲۰ أولاً وفي موضوع التدخل برفضه ثانياً : بإلحاق عقد الصلح المؤرخ ۱۹۸۰/۳/۳۱ بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله في قوة السد التنفيذي إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ۶۹۷ لسنة ۳۴ ق المنصورة وبتاريخ ۱۹۸۴/۱/۲ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن والدها وضع يده على أرض النزاع منذ شرائه لها عام ۱۹۶۴ وحتى وفاته وأنها آلت إليها بالميراث عنه ووضعت اليد عليها إمتداداً لوضع يده حتى عام ۱۹۷۹ تاريخ تعرض المطعون ضده الثاني لها إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند من أن عين النزاع لم تنتقل ملكيتها لمورثها بالتسجيل حتى تنتقل الملكية لها وأنها أرض قضاء لم يضع أحد يده عليها حتى نهاية ۱۹۷۸ حيث قامت - الطاعنة - بالبناء عليها مغفلاً بذلك الثابت بتقرير الخبير من أن مدة وضع يدها ومورثها من قبل تريد عن المدة اللازمة لإكتساب الملكية بالتقادم وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لمدعى التملك بوضع اليد إذا اراد ضم مدة سلفة إلى مدته أن يبدى هذا الطلب أمام محكمة الموضوع ويثبت أن سلفة كان حائزاً حيازة

توافرت لها الشروط القانونية ، وكانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بتملكها أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة استمراراً لوضع يد سلفها فإن ما تثيره بسبب النعي يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون النعي غير مقبول .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بصورية العقد المحرر بين المطعون ضدهما صورية مطلقة ودلت على ذلك بحدائث مظهر هذا العقد بما لا يتفق مع التاريخ المعطى له وبأن محضر الصلح المؤرخ ١٩٨٠/٣/٣١ إنما يتضمن التسليم بقصد سلب حيازتها لأرض النزاع وأن المطعون ضده الأول لم يضع يده عليها منذ تاريخ شرائه لها طبقاً للثابت بتقرير الخبير إلا أن الحكم المطعون فيه أهمل ما لهذه القرائن من دلالة على صورية العقد ولم يرد عليها بما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان تقدير أدلة الصورية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من اطلاقاته مادام استخلاصه سائغاً مما يحتمله مدلول هذه الأقوال ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على إنتفاء صورية العقد بقوله « فقد أحالت هذه المحكمة الدعوى إلى التحقيق لنثبت المستأنفة (الطاعنة) بكافة طرق الإثبات صورية التصرف صورية مطلقة وأشهدت المستأنفة شاهدين هما ... » ، و... شهدا أن المستأنفة هي واطعة اليد على أرض النزاع ميراثاً عن والدهما ، ولم يرد بشهادتهما أى دليل من أدلة الصورية ولم تكشف شهادتهما عن أية قرائن للصورية ... كما وأن وضع يد المستأنفة وقيامها بالبناء على جزء منها أو عدم تمكن المستأنف عليه الأول من وضع يده على أرض النزاع كل ذلك لا يصلح دليلاً على صورية التصرف ... ، وهو من الحكم استخلاص سائغ بما له أصله الثابت بالأوراق ويكفى لحمل ما انتهى إليه في

قضائه من إنتفاء صورية عقد البيع المبرم بين المطعون ضدها فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب وفي بيان ذلك تقول الطاعة أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن محضر الصلح المقدم من المطعون ضدها والذي اعتد به الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فألحقه بمحضر الجلسة وأثبت محتواه فيه قد تضمن التزام البائع بتسليم العين المباعة وإذ لا يجوز نزع هذه العين من يدها لتسليمها لمشتري آخر تساوت معه في سنده بعقد ابتدائي فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه وأيد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من إلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة رغم ما تضمنه من تسليم العين للمطعون ضده الأول ، يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه متى تعادلت سندات المشتري لعقار واحد بأن كان عقد شراء كل منهما له ابتدائياً فإن تسليم أحدهما العقار من البائع تنفيذاً للالتزامات الشخصية التي يربتها العقد بينهما لا يجوز معه نزع العين من تحت يده لتسليمها إلى المشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده أثبتت أفضلية له في ذلك ، ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنازعة في عقد الصلح ليست إلا فرعاً من المنازعة في الحق المتصالح عليه المطروح على المحكمة - القاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، وكانت الطاعة قد تدخلت كخصم ثالث وأدعت أضرار عقد الصلح بحقوقها تأسيساً على تعارض الالتزام الوارد فيه بتسليم عين النزاع مع حقها في استمرار وضع اليد عليها وقد تساوت مع المطعون ضده الأول في سنده بعقد ابتدائي صدر من نفس البائع فقد كان التزاماً على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهرى وتبحثه وتنظر في عقد الصلح على هدى منه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن أشار إلى هذا الدفاع في مدلولاته إلا أنه لم يتناوله بالبحث والتحصيل ويرد عليه مما يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع ويوجب نقضه في هذا الخصوص .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

بإدارة السيد المستشار / جلال الدين أنس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس إلهيق ، د. رفعت عبد المجيد والسيد السليمان .

(٢٣٣)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) دعوى « الطلبات العارضة » .

قبول الطلب العارض . شرطه . قيام الخصومة الأصلية .

(٢) دعوى « ترك الخصومة في الدعوى » « الطلبات العارضة » .

ترك الخصومة في الدعوى . أثره - زوالها . تحقق أثره بمجرد إبدائه دون توقف على صدور حكم به . حلة ذلك . المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ مرافعات إقامة المعلوم ضده الثالث دعواه الفرعية ضد الطاعنين بعد تركهم الخصومة في دعواهم الأصلية . تصدى المحكمة للفصل في الدعوى الفرعية برغم نفاثتها بإثبات ذلك الترك . خطأ

١- لأن كان للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة ما هو منصوص عليه في المادة ١٢٥ من قانون المرافعات سواء كان تقديمها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها طبقاً لنص المادة ١٢٣ من هذا القانون ، إلا أنه يتعين لقبوله أن تكون الخصومة الأصلية لازالت قائمة .

٢- مفاد نصوص المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون المرافعات أن ترك الخصومة هو تنازل أو إسقاط لها يترتب عليه زوالها وتحقق أثره القانوني بمجرد إبدائه دون توقف على صدور حكم به فلا يمنع من ترتيب هذه الآثار تراخي القاضي في الحكم بإثبات الترك إذ هذا الحكم ليس قضاء في خصومة بل هو مجرد إعلان من القاضي بنقض يده من الدعوى .. وإذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الثالث قد أبدى دعواه الفرعية بطلب

الحكم بطرد الطاعنين من أطيان النزاع بعد أن كانوا قد قرروا بترك الخصومة في دعواهم الأصلية بجلسة ١٧/١٠/١٩٨٣ ومن ثم فإن محكمة أول درجة إذ انتهت إلى القضاء بإثبات ذلك الترك واعتبرت أن الدعوى الفرعية مازالت قائمة رغم ذلك وتصدت للفصل فيها وحكمت بطرد الطاعنين من أطيان النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سايرها في هذا النظر الخاطئ وقضى بتأييد الحكم المستأنف ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن يستوفي أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٠ ملقن كلى دمنهور على المطعون ضده الأول بصفته بطلب بالحكم بتثبيت ملكيتهم لأطيان مساحتها ١٠٥ فدان مبينة بالصحيفة استناداً إلى أنهم تملكوا هذا القدر بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ٢٩/٣/١٩٧٤ وأن الملكية آلت للبائعين لهم بالميراث عن مورثيهم الذين اكتسبوها بوضع اليد المدعى الطويلة . وبصحيفة معلنة للمطعون ضدهما الثاني والثالث بصفتهما أدخلهما المطعون ضده الأول خصمين في الدعوى لتقديم مالدتها من مستندات توضح ما يزعمه الطاعنون وليسما الحكم أصلياً بعدم اختصاص القضاء العادي ولائياً بنظر الدعوى واحتياطياً ببطالان صحيفتها وبرفضها وبجلسة ١٧/١٠/١٩٨٣ قرر الطاعنون بترك الخصومة فاعترض المطعون ضده الثالث بصفته على الترك وأدعى فرعياً قبلهم وفي مواجعتهم بذات الجلسة طالباً بالحكم بطردهم من أطيان النزاع استناداً إلى ملكيته لها بموجب العقد المسجل برقم ٣٢٢٤ لسنة ١٩٨١ شهر عقارى دمنهور . حكمت المحكمة بإثبات ترك الطاعنين للخصومة في الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بطردهم من أطيان النزاع استأنف

الطاعنون هذا الحكم بالإسئئاف رقم ٦١٤ لسنة ٣٩ ق الإسكندرية « مأمورية دمنهور » وبتاريخ ١٩٨٤/١/٢٣ حكمت محكمة الاسئئاف بئأييد الحكم المسئائف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وأبءت النيابة الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقولون أن المطعون ضده الثالث إذ ادعى فرعياً قبلهم في صورة طلب عارض أبءاه شفاهاً في مواجهمهم بالجلسة فقد أرتبطت بذلك دعواه بالدعوى الأصلية مما تزول معه بزوالها وإذ زالت الدعوى الأصلية بتركهم الخصومة فيها فإن لازم ذلك زوال الدعوى الفرعية غير أن الحكم الابتدائى أعتبر أن هذه الدعوى قائمة وفصل فيها وأبءه في ذلك الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك أنه وأن كان للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة ما هو منصوص عليه في المادة ١٢٥ من قانون المرافعات سواء كان تقديمها بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها طبقاً لنص المادة ١٢٣ من هذا القانون ، إلا أنه يتعين لقبوله أن تكون الخصومة الأصلية لازالت قائمة . إذ كان ذلك ، وكان مفاد نصوص المواد ١٤١، ١٤٢ ، ١٤٣ من قانون المرافعات أن ترك الخصومة هو تنازل أو إسقاط لها يترتب عليه زوالها وتتحقق آثاره القانونية بمجرد ابءائه دون توقف على صدور حكم به فلا يمنع من ترتيب هذه الآثار تراخى القاضى في الحكم بإبءات الترك إذ هذا الحكم ليس قضاءً لخصومة بل هو مجرد إعلان من القاضى بنقض يده من الدعوى . وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده الثالث قد أبءى دعواه الفرعية بطلب الحكم بطرد الطاعنين من أطيان النزاع بعد أن كانوا قد قرروا

بترك الخصومة في دعواهم الأصلية بـجلسة ١٧/١٠/١٩٨٣ ، ومن ثم فإن محكمة أول درجة إذ انتهت إلى القضاء بإثبات ذلك الترك واعتبرت أن الدعوى الفرعية ما زالت قائمة رغم ذلك وتصدت للفصل فيها وحكمت بطرد الطاعنين من أطيان النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ سايرها في هذا النظر الخاطيء وقضى بتأييد الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ؛

وحيث إنه لما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف في خصوص قضائه في الدعوى الفرعية والحكم بعدم قبولها ؛

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد مندو محمد جمال ثلثاني .

(٢٣٤)

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ ، ٢) قرار إداري • اختصاص « الاختصاص الولائي » •

(١) القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بتأويله أو إلغائه أو تعديله . ماهيته .

(٢) القضاء العادي . صاحب الولاية العامة في نظر كافة المنازعات المدنية والتجارية التي تنشأ بين الأفراد فيما بينهم وبين إحدى وحدات الدولة .

(٣) بيع « بيع أملاك الدولة » • عقد « التراضي » •

التعاقد بشأن بيع الأملاك الخاصة بالدولة . لا يتم بين الحكومة وطالبي الشراء إلا بالتصديق عليه من يملكه . المحافظين كل في دائرة اختصاصه التصديق على البيع بعد موافقة اللجنة التنفيذية للمحافظة . المادة الأولى من القرار الجمهوري ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ . تفسير ذلك . إعتبار التصديق قبولاً بالبيع والرغبة في الشراء إلزامياً .

١ - القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بتأويله أو إلغائه أو تعديله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة .

٢ - القضاء العادي .. صاحب الولاية العامة في نظر كافة المنازعات المدنية والتجارية التي تنشأ بين الأفراد وبينهم وبين إحدى وحدات الدولة .

٣ - التعاقد بشأن بيع الأملاك الخاصة بالدولة - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - لا يتم بين الحكومة وبين طالبي الشراء إلا بالتصديق عليه من ملكه ، وهو معقود وفقاً للمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ۵۴۹ لسنة ۱۹۷۶ - الذي يحكم واقعة النزاع - للمحافظين دون سواهم كل في دائرة اختصاصه بعد موافقة اللجنة التنفيذية بالمحافظة ، إذ أن هذا التصديق هو القبول بالبيع ، ولا يعتبر إعلان الحكومة عن رغبتها في البيع ولا الإجراءات التي تقوم بها لهذا الغرض من مفاوضات مع راغبي الشراء وممارسة على الثمن إيجاباً من جانبها ذلك أن الإيجاب في هذا المجال إنما يكون من راغب الشراء بتقديمه للشراء على أساس سعر معين ولا يتم التعاقد إلا بقبول الحكومة بعد ذلك للبيع على النحو السالف البيان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوصافه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ۵۲ سنة ۱۹۸۰ مدني بور سعيد الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بتحرير عقد تملك وحدة سكنية بالمحافظة والتسليم ، وقال بياناً للدعوى إن محافظة بور سعيد عرضت على شركة تملك بعض الوحدات السكنية للعاملين بها نظير ثمن قدره ۴۰۰۰ ج للوحدة وإذا طرحت الشركة هذا العرض على العاملين بها فقد بادر إلى قبوله وسداد نصف الثمن المذكور تحت الحساب بخزينة الشركة وفق الشروط المعلنة وأدرج اسمه بقائمة الراغبين في التملك من عمال الشركة - إلا أن الطاعن امتنع عن تحرير عقد تملك وحدة سكنية له أصوة بيباق زملائه - فأقام الدعوى بطلبه سالف البيان . دفع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وبتاريخ ۱۹۸۱/۳/۳۰ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل .

لبيان ما إذا كان المطعون عليه قد تعاقد مع الطاعن على تملكه وحدة النزاع من علمه وبعد أن أودع الحبير تقريره أجابت المحكمة بتاريخ ١٩٨٣/٦/٨ المطعون عليه إلى طلبه آنف الذكر استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسماعيلية مأمورية بور سعيد بالإستئناف رقم ١٧٤ سنة ٢٤ ق مدني وبتاريخ ١٩٨٤/١١/١٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لمخالفة قواعد الاختصاص الولائي إذ أيد حكم محكمة أول درجة في تعرض للقرار الإداري الصادر من مديرية الإسكان بيور سعيد بتاريخ ١٩٨١/٢/١٤ بسحب أحقية المطعون عليه في تملك الوحدة السكنية والامتناع عن تحرير عقد تملك له عنها وهو ما يخرج عن الاختصاص الولائي للقضاء العادي .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة . لما كان ذلك وكان قيام مديرية الإسكان بيور سعيد بسحب أحقية المطعون عليه في تملك وحدة سكنية من الوحدات التي تملكها المحافظة والامتناع عن تحرير عقد تملك له لا تتوافر به مقومات القرار الإداري على النحو سالف البيان وكانت الدعوى الماثلة بحسب الطلبات المبداة فيها ومرماها نزاعاً حول مدى تصرف الطاعن

بالبيع في وحدة سكنية إلى المطعون عليه مما يدخل في الاختصاص
الولاية للقضاء العادي. باعتباره صاحب الولاية العامة في نظر كافة المنازعات
المدينة والتجارية التي تنشأ بين الأفراد أو بينهم وبين إحدى وحدات
الدولة وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بعد أن كيف العلاقة
التي بين الطرفين بأنها مدنية فإنه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي
عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون والقصور في التسبب إذ اعتبر إعلان المحافظة عن رغبتها في بيع بعض
الوحدات السكنية إلى العاملين بشركات القطاع العام إيجاباً ينعقد به عقد البيع
متى صادفة قبول من المطعون عليه مع أن بيع أملاك الدولة الخاصة موقوف
على تصديق وزير المالية أو المحافظ المختص وهو ما لم يتم مما يعيب الحكم
المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسبب.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن التعاقد بشأن بيع الأملاك الخاصة
بالدولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يتم بين الحكومة وبين
طالبي الشراء إلا بالتصديق عليه ممن يملكه وهو معقود وفقاً للمادة الأولى
من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ سنة ١٩٧٦ الذي يحكم واقعة النزاع
للمحافظين دون سواهم كل في دائرة اختصاصه بعد موافقة اللجنة التنفيذية
بالمحافظة إذ أن هذا التصديق هو القبول بالبيع ولا يعتبر إعلان الحكومة
عن رغبتها في البيع ولا الإجراءات التي تقوم بها لهذا الغرض من مفاوضات
مع راغبي الشراء وممارسة على الثمن إيجاباً من جانبها ذلك أن الإيجاب
في هذه الحالة إنما يكون من راغب الشراء بتقديمه للشراء على أساس سعر
معين ولا يتم التعاقد إلا بقبول الحكومة بعد ذلك للبيع على النحو مالف البيان.
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتأييد
الحكم الابتدائي على أن إعلان المحافظة عن رغبتها في بيع الوحدات السكنية
يعد إيجاباً منها صادفه قبول من المطعون عليه بسداد مقدم الثمن يتم به البيع
فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه.

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمود نبيل البناوى ، أحمد نصر الجندى ، محمد بهاء الدين باشات ولطفى عبد العزيز .

(٢٣٥)

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ القضائية :

(١) اختصاص « الاختصاص الولائى » • قرار ادارى • قسمة •

القرارات الصادرة من الهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائى فصلا فى المنازعات المطروحة عليها . قرارات إدارية . إختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى الطعون التى ترفع عنها م ١٠ ثامناً ق ٤٧ / ١٩٧٢ . طلب بطلان القرارات النهائية الصادرة من بلغنى القسمة والاعتراضات لها فى القانون . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . إختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظره .

(٢) نقض • اختصاص • نظام عام •

تعيين جهة القضاء صاحبة الاختصاص . تعلقه بالنظام العام . لمحكمة النقض التصدى له من تلقاء نفسها .

(٣) دعوى « وقف الدعوى » • اختصاص • بيع • قسمة •

توقف الفصل فى الدعوى على الفصل فى نزاع تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى . أثره وجوب وقف الدعوى . م ١٦ ق ٤٦ / ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . (مثال بشأن توقف الفصل فى صحة التعاقد على الفصل فى طلب بطلان قرار القسمة) . .

١ - النص فى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية ثامناً : الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها إختصاص قضائى وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها ، يدل على أن المشرع قد اعتبر أن ما تصدره الهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائى من قرارات فصلا فى المنازعات المطروحة عليها .

هى من قبيل القرارات الإدارية وناط بمحكمة القضاء الإدارى وحدها الفصل فى الطعون التى ترفع عنها متى كان مبنى الطعن أى من العيوب التى حددها إلى هذه القرارات ، لما كان ذلك وكالت لجنحة القسم والاعتراضات بوزارة الأوقاف المشار إليهما بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ هما هيئتان إداريتان ذوات اختصاص قضائى وكان ما أوردته المادة ١٣ من هذا القانون - خروجاً على هذا الأصل العام من اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الطعون فى القرارات النهائية الصادرة من لجنة القسم ، قاصراً على تلك التى ترفع من أطراف القسم وليس الطاعن من بينهم ، وكان طلب الطاعن بطلان قرارى لجنحة القسم والاعتراضات لمخالفتها القانون هو فى حقيقته طلب واحد وارد على قرار لجنة القسم الذى أصبح نهائياً برفض الاعتراض المقام عنه ، فإن الاختصاص بنظر هذا الطلب يكون لمحكمة القضاء الإدارى وحدها ، وإذا التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر بالنسبة لطلب بطلان قرار لجنة الاعتراضات يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - لما كان لمحكمة النقض أن تتصدى من تلقاء نفسها لما فصل فيه المحكم المطعون فيه متعلقاً بتعيين جهة القضاء صاحبة الاختصاص بإعتباره مسألة متعلقة بالنظام العام تدخل فى نطاق الطعن المطروح . وكان المحكم المطعون فيه قد خلص إلى اختصاص لجنة الاعتراضات بنظر طلب بطلان قرار لجنة القسم وأمر بإحالة هذا الطلب إليها حال أن محكمة القضاء الإدارى - وعلى ما سلف بيانه - هى المختصة بنظره ، فإنه يكون قد خالف القانون .

٣ - لما كانت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد أوجبت على المحكمة وقف الدعوى متى كان الفصل فيها - يتوقف على الفصل فيها أثر فيها من نزاع تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى ، وكان مفاد نصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ من قرار وزير الأوقاف رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ونص المادة ٤٤٠ من قانون المرافعات أن قرار لجنة القسم بوزارة الأوقاف بـرسو المزداد على صاحب أكبر عطاء ينعقد به البيع للراسى

عليه المزاد وذلك ما لم يتم إيقاع البيع على غيره من بعد نتيجة إعادة إجراءاته سواء كان ذلك لتخلف الراسى عليه المزاد الأول عن الوفاء بباقي الثمن في الموعد المحدد أو لحصول زيادة العشر بالإجراءات المرسومة قانوناً ، لما كان ذلك وكان الثابت أن لجنة القسمة بعد أن قررت إرساء المزاد على الطاعن أعادت إجراء البيع لحصول زيادة بالعشر ولعدم إعتدادها بوفاء الطاعن بباقي الثمن ثم قررت إيقاع البيع على المطعون ضدهم من الثانى إلى الثامنة ، وكان طلب الطاعن الحكم بصحة عقده جاء محمولاً على ما يراه من بنات هذا العقد كأثر لما طلبه من بطلان القرار النهائى للجنة القسمة بإيقاع البيع على غيره وذلك لمخالفته القانون بعدم إعتداده بوفائه الصحيح بباقي الثمن ولقبوله زيادة العشر التى لم تتبع فيها الإجراءات المرسومة قانوناً ، فإن الفصل فى طلب صحة التعاقد يتوقف على الفصل فى طلب بطلان ذلك القرار والذى تختص بنظره محكمة القضاء الإدارى بما كان يوجب على محكمة الاستئناف وقف الفصل فى طلب صحة التعاقد حتى يفصل نهائياً فى طلب بطلان قرار لجنة القسمة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٠٣٥ سنة ١٩٧٧ مدنى جنوب القاهرة على وزير الأوقاف بصفته المطعون ضده الأول - وعلى باقى المطعون ضدهم طالباً الحكم ببطلان قرار لجنة القسمة بوزارة الأوقاف الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١ بإيقاع بيع العقار ٥١ شارع قصر النيل على المطعون ضدهم من الثانى إلى الثامنة وببطلان قرار لجنة الاعتراضات الصادر فى الاعتراض

رقم ٤٠ سنة ١٩٧٥ وبصحة ونفاذ شرائه لهذا العقار بموجب قرار لجنة
القسم الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٩ لقاء ثمن مقداره ٦٣٥٠٠ ج والتسليم
وبإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع له تعويضاً مبلغ ١٥ ألف جنيه ،
وقال بياناً لها أن لجنة القسم بوزارة الأوقاف قررت بجلسته ١٩٧٤/٥/٢٩
ارساء مزاد بيع هذه العقار عليه لقاء ثمن مقداره ٦٣٥٠٠ ج وحددت
جلسة للوفاء به ورغم قيامه بالوفاء بكامل الثمن قبل حلول موعد هذه الجلسة
إلا أن اللجنة قبلت زيادة العشر من آخرين وأعادت إجراء المزايدة ثم قررت
بجلسة ١٩٧٥/٥/٢١ إيقاع البيع على المطعون ضدهم من الثاني إلى الثامنة
فطعن على هذا القرار لدى لجنة الاعتراضات رقم ٤٠ سنة ١٩٧٥ الذي قررت
هذه اللجنة رفضه ، وإذ كان قرار لجنتي القسم والاعتراضات باطلين
لعدم سلامة طلب زيادة العشر ولعدم الاعتداد بوفائه الصحيح بباقي الثمن
وقد أصابه ضرر من جراء ذلك يقدر التعويض عنه بالمبلغ المطالب به
وكان البيع الصادر له بجلسته ١٩٧٤/٥/٢٩ قد أصبح باتاً بوفائه صحيحاً بباقي
الثمن فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلباته ، دفع المطعون ضدهم من الثاني
إلى الثامنة بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى ، بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢
قضت المحكمة برفض الدفع والدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى
محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥١٨٢ س ٩٥ ق طالباً الغاء والحكم له
بطلباته ، بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم في قضائه
في الدفع وبعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر طلبي البطلان والتعويض وإحالة
طلب بطلان قرار لجنة القسم إلى لجنة الاعتراضات وإحالة طلب بطلان قرار
لجنة الاعتراضات وطلب التعويض عنه إلى محكمة القضاء الإداري وبتأييد
الحكم فيما عدا ذلك ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت
النيابة مذكرة أيدت فيها الرأي بتقضى الحكم وعرض الطعن على المحكمة
في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون وفي بيانه يقول إن قرارات لجنتي القسم والاعتراضات لا تعد

قرارات إدارية مما يختص القضاء الإداري بنظر الطعن فيها ذلك أن هذه القرارات تفصل في المنازعات المتعلقة بالقسم التي تختص المحاكم العادية بنظرها وتطبق في شأنها القواعد الواردة في القانون المدني وقانون المرافعات ، وإذ قضى المحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر طلب بطلان القرارين على سند من أنهما قراران إداريان يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النص في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : ثامناً : الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها اختصاص قضائي وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها » يدل على أن المشرع قد اعتبر أن ما تصدره الهيئات الإدارية ذات الاختصاص القضائي من قرارات فصلاً في المنازعات المطروحة عليها هي من قبيل القرارات الإدارية وناطة بمحكمة القضاء الإداري وحدها الفصل في الطعون التي ترفع عنها متى كان مبنى الطعن نسبة أي من العيوب التي حددها إلى هذه القرارات ، لما كان ذلك وكانت لجنة القسم والاعتراض بوزارة الأوقاف المشار إليهما بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٦٠ هما هيئتان إداريتان ذواتا اختصاص قضائي وكان ما أوردته المادة ١٣ من هذا القانون خروجاً على هذا الأصل العام - من اختصاص محكمة الاستئناف بنظر الطعون في القرارات النهائية الصادرة من لجنة القسم ، قاصراً على تلك التي توقع من أطراف القسم وليس الطاعن من بينهم ، وكان طلب الطاعن بشأن قرار لجنة القسم والاعتراضات لمخالفتها القانون هو في حقيقته طلب واحد وارد على قرار لجنة القسم الذي أصبح نهائياً برفض الاعتراض المقام عنه ، فإن الاختصاص بنظر هذا الطلب يكون لمحكمة القضاء الإداري وحدها ، وإذ التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر بالنسبة لطلب بطلان قرار لجنة الاعتراضات يكون قد أصاب صحيح القانون ، لما كان ذلك وكان لمحكمة النقض أن تتصدى من تلقاء نفسها لما فصل فيه المحكم المطعون

فيه متعلقا بتعيين جهة القضاء صاحبة الاختصاص بإعتباره مسألة متعلقة بالنظام العام تدخل في نطاق الطعن المطروح ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى اختصاص لجنة الاعتراضات بنظر طلب بطلان قرار لجنة القسم وأمر بإحالة هذا الطلب إليها حال أن محكمة القضاء الإداري - وعلى ما سلف بيانه - هي المختصة بنظره ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص :

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض طلب صحة عقد البيع على أن قرار لجنة القسم الصادر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٩ برسو المزداد على الطاعن ليس نهائياً فلا ينعقد به البيع ، ولما كانت نهائية هذا القرار تتوقف على الفصل في طلب بطلان قرار لجنة القسم الذي قضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظره ، فإنه كان يتعين على المحكمة وقف الدعوى حتى يفصل في طلب البطلان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون :

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية قد أوجبت على المحكمة وقف الدعوى متى كان الفصل فيها يتوقف على الفصل فيما اثر فيها من نزاع تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى ، وكان مفاد لصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ من قرار وزير الأوقاف رقم ٣٦ سنة ١٩٦٠ ونص المادة ٤٤٠ من قانون المرافعات أو قرار لجنة القسم بوزارة الأوقاف برسو المزداد على صاحب أكبر عطاء ينعقد به البيع للراسي عليه المزداد وذلك ما لم يتم إيقاع البيع على غيره من بعد نتيجة إعادة إجراءاته سواء كان ذلك لتخلف الراسي عليه المزداد الأول عن الوفاء بباقي الثمن في الموعد المحدد أو لحصول زيادة العشر بالإجراءات المرسومة قانوناً ، لما كان ذلك وكان الثابت أن لجنة القسم بعد أن قررت إرساء المزداد على الطاعن أعادت إجراءات البيع لحصول زيادة بالعشر ولعدم إعتدادها بوفاء الطاعن بباقي الثمن ثم قررت إيقاع البيع على المطعون ضدهم من الثاني

إلى الثامنة ، وكان طلب الطاعن المحكم بصحة عقده جاء محمولا على ما يراه من بطلان هذا العقد كأثر لما طلبه من بطلان القرار النهائي للجنة القسمة بإيقاع البيع على غيره وذلك لمخالفته القانون بعدم إعتداده بوفاته الصحيح بباقي الثمن ولقبوله زيادة العشر التي لم تتبع فيها الإجراءات المرسومة قانوناً ، فإن الفصل في طلب صحة التعاقد يتوقف على الفصل في طلب بطلان ذلك القرار والذي تختص بنظره وعلى ما سلف - محكمة القضاء الإداري بما كان يوجب على محكمة الاستئناف وقف الفصل في طلب صحة التعاقد حتى يفصل نهائياً في طلب بطلان قرار لجنة القسمة وإذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي سببي الطعن .

ولما تقدم ، ولما كان موضوع الاستئناف إصالحاً للفصل فيه ، فإنه يتعين المحكم بإلغاء المحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص ، وبعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر طلب بطلان قرار لجنة القسمة ولجنة الاعتراضات وطلب التعويض وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري وبوقف الاستئناف بالنسبة إلى طلب صحة التعاقد والتسليم حتى يفصل نهائياً في طلب البطلان .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم زغو ، محمد حسن العفيق ، ممدوح السعيد و لطفي عبد العزيز .

(٢٣٦)

الظعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٢ القضائية :

تعويض • مسئولية « الخطأ الجنائي والخطأ المدني » • محكمة
الموضوع •

الإلتزام بالتعويض عن كل خطأ سبب ضرراً للغير . شموله كل فعل أو قول خاطئ ولو
تجرد من صفة الجريمة - المادة ١٦٣ مدني . مؤدى ذلك . التزام المحكمة المدنية ببحث كل فعل أو قول
يعتبر خروجاً على الإلتزام القانوني المفروض على الكافة بعدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع .

رتب المشرع في المادة ١٦٣ من القانون المدني الإلتزام بالتعويض
على كل خطأ سبب ضرراً للغير ، وأورد عبارة النص في صيغة عامة بما
يجعلها شاملة لكل فعل أو قول خاطئ سواء أكان مكوناً لجريمة معاقباً عليها ،
أم كان لا يقع تحت طائلة العقاب ويقتصر على الإخلال بأي واجب قانوني
لم تكلفه القوانين العقابية بنص خاص ، ومؤدى ذلك أن المحكمة المدنية يجب
عليها البحث فيما إذا كان الفعل أو القول المنسوب للمشتعل - مع تجرده من
صفة الجريمة - يعتبر خروجاً على الإلتزام القانوني المفروض على الكافة ،
بعدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع ، فلا يمنع إنتفاء الخطأ الجنائي
من القبول أو الفعل المؤسس عليه الدعوى من توافر الخطأ في هذا القول
أو الفعل .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٠٨ لسنة ١٩٨٠ مدني قنا الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضده أن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ج ، وقال بياناً لذلك أن الأخير ضبط بمعرفة الشرطة وهو ينقل كمية من الأسمدة ولدى سؤاله بمحضر اللجنة ١٦٥ لسنة ١٩٧٣ عسكرية أدفوا نسب إليه — على غير الحقيقة — أن السباد المضبوط مملوك له (الطاعن) بيد أنه قضى ببراءته من هذه التهمة وتصدق على الحكم ، وأن المبلغ المطالب به يمثل التعويض الجابر للأضرار المادية والأدبية التي لحقت به بسبب هذا الاتهام ، وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢١ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضده أن يدفع للطاعن مبلغ ٣٠٠ ج ، استأنف الطرفين هذا الحكم لدى محكمة استئناف قنا وقيد استئناف المطعون ضده برقم ١٧٧ سنة ٥٦ ق مدني ، واستئناف الطاعن برقم ١٨٥ سنة ٥٦ ق مدني ، وبتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ حكمت المحكمة في استئناف المطعون ضده بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وفي استئناف الطاعن برفضه ، طعن الأخير في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ، إن الحكم الصادر في اللجنة ١٦٥ سنة ١٩٧٣ عسكرية أدفوا براءته والمطعون ضده من تهمة نقل الأسمدة المضبوطة لعدم وجود جريمة في الأوراق إلا بنى ركن الخطأ عن المطعون ضده ، بعد أن أسند إليه (إلى الطاعن) — على غير الحقيقة — المالك للسباد المضبوط وأنه هو الذي أمر بتقله ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأقام قضاءه على أن ما أسنده المطعون ضده إلى الطاعن لا يكون جريمة ، وبالتالي لا يكون في هذا الإسناد خطأ يمكن نسبته إليه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ١٦٣ من القانون المدني على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » فقد رتب الإلزام بالتعويض على كل خطأ سبب ضرراً للغير ، وأورد عبارة النص في صيغة عامة ، بما يجعلها شاملة لكل فعل أو قول خاطيء ، سواء أكان مكوناً لجريمة معاقباً عليها ، أم كان لا يقع تحت طائلة العقاب ويقتصر على الإخلال بأى واجب قانوني لم تكفله القوانين العقابية بنص خاص ، ومؤدى ذلك أن المحكمة المدنية يجب عليها البحث فيما إذا كان الفعل أو القول المنسوب للمستول - مع تجرده من صفة الجريمة - يعتبر خروجاً على الإلزام القانوني المفروض على الكافة ، بعدم الإضرار بالغير دون سبب مشروع ، فلا يمنع إنتفاء الخطأ الجنائي من القول أو الفعل المؤسس عليه الدعوى المدنية من توافر الخطأ المدني في هذا القول أو ذلك الفعل ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على عدم وجود ركن الخطأ فيما اسنده المطعون ضده إلى الطاعن لمجرد أن هذا الإسناد لا يشكل جريمة ، بما مؤداه أن الخطأ في حق المطعون ضده لا يتوافر إلا أن يكون مكوناً لجريمة جنائية ، فإنه بعد تخصيص من الحكم لعموم نص المادة ١٦٣ من القانون المدني بغير تخصيص ، وهو الأمر الذى حجب محكمة الاستئناف عن إستظهار ما إذا كان هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساءلة المطعون ضده بالتعويض عنه أولاً ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : عبد المنعم أحمد بركة نائب رئيس المحكمة ، والدكتور . علي فاضل حسن ،
طلعت أمين صادق و محمد عبد القادر سمير .

(٢٣٧)

الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٢ - ٣) عمل « العاملون بشركات القطاع العام » « أجر : ملحقات
الأجر ، عمولة البيع : حوافز الإنتاج : قيمة الحوافز » .

(١) عمولة البيع من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم إستحقاق العامل لها إلا إذا تحقق سببها .
علة ذلك .

(٢) حوافز الإنتاج . إختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . القانون ٦١
لسنة ١٩٧١ .

(٣) مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج ، عدم تجاوزها ١٠٠٪ من الأجر الأساسي
للعامل . الاستثناء . حالة عدم تقاضي العامل أجراً . علة ذلك . المادة ٧٥ من القانون ٦١
لسنة ١٩٧١ .

(٤ - ٥) عمل « بدلات : بدل الانتقال » « حكم « تسبیب حكم » » .

(٤) بدل الانتقال . إعتباره جزءاً من الأجر متى كان لقاء طاقة يبذلها العامل . أثر ذلك .
ارتباطه بظروف تقريره . إعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات إنكبتها . مؤداه . عدم إعتباره
جزءاً من الأجر .

(٥) عدم التزام محكمة الموضوع بتتبع المصوم في مناحى دفاعهم والرد عليها إستقلاً ،
حسبها أن تقيم قضائها على ما يكتفى لحمله .

١ - لما كانت العمولة هي الأجر النقي يعطى للطوافين والمندوبين
والجوابين والممثلين التجاريين ، ويدفع عادة على شكل نسبة مئوية من
الصفات التي يحصلون عليها وقد تضاف العمولة إلى أجر ثابت يتقاضاه

العامل ، وتعتبر ملحقه به وليست لها صفة الثبات والاستقرار فهي لا تعدو أن تكون مكافأة قصدياً منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي ، وقد لا يتناول العامل أجراً سواها فتكون هي الأجر الوحيد له .

٢ - مؤدى نص المادتين ٢٢ و ٧٥ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمطبق على واقعة النزاع - يدل على أن المشرع جعل مجلس إدارة شركة القطاع العام هو وحده المختص بوضع النظام الخاص بحوافز الإنتاج بما له من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل فيها ، ويتعين لإعمال أحكامه بإعتباره جزءاً متما لأحكام القانون .

٣ - لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من القرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت عدم زيادة مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج التي يحصل عليها العامل طبقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة في هذا الخصوص على نسبة مائة في المائة من الأجر الأساسي للعامل ، وذلك بإعتبار إن العامل في هذه الحالة يتقاضى أجراً ثابتاً ، وتكون هذه الحوافز من ملحقات الأجر ولا تتحقق إلا بتحقيق سببها ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد تناولت حالة ما إذا كان العامل لا يتناول أجراً سوى النسبة المثوية عما يحققه من عمله بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة ، فإنه يتقاضى في هذه الحالة الحوافز جميعها مهما بلغت قيمتها لأنها إنما تمثل أجره المتعاقد عليه عن النسبة المثوية للصفقات التي يحققها .

٤ - لما كانت من المقرر أن بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات تكبدها في سبيل تنفيذه لعمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها وفي هذه الحالة يعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم بالرد إستقلالاً على كل حجة أو قول يشيرونه وحسبها أن تقيم حكمها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٧٥ عمال كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها - شركة ... - بطلب الحكم بأحققته فى صرف عمولة بواقع ٣٪ من إجمالى مبيعات معرض الشركة من تاريخ ندبه مديراً له فى ١٠/٩/١٩٧١ وأحققته فى أربعين قرشاً يومياً بدل إنتقال ثابت من تاريخ وقف صرفه له من إبريل سنة ١٩٧٤ ، والفروق المالية والفوائد القانونية ، وقال بياناً للدعوى أنه كان يعمل بإدارة معرض منتجات المطعون ضدها ، ولما نقلته إلى عمل آخر أضافت إلى أجره متوسط العمولة بنسبة ٢٪ ، ثم أنها أصدرت قرارات فى ١٠/٩/١٩٧٠ بندبه مديراً لإدارة المعرض دون صرف أية عمولة ، ولما كان مدير المعرض يتقاضى نسبة ٥٪ عمولة على مجموعة المبيعات اعمالا لقرار المطعون ضدها الصادر فى ٣/٥/١٩٦٣ ، فإنه يستحق فرق عمولة قدره ٤٪ ، كما أنه كان يتقاضى بدل إنتقال ثابت قدره أربعون قرشاً يومياً حرمة منه المشعون ضدها بغير حق وذلك منذ إنتخابه فى إبريل سنة ١٩٧٤ عضواً بمجلس الإدارة رقم استحقاقه له بإعتبار أنه جزء من أجره ، ومن ثم أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة

خبيراً في الدعوى وبعد أن أودع الخبير تقريره ، حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٧ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد أمامها برقم ٦٠٢ سنة ٩٥ ق . وفي ١٩٧٩/٣/٢٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم قضى برفض طلبه زيادة العمولة من نسبة ٣٪ التي يتقاضاها إلى نسبة ٥٪ من المبيعات التي حددتها المطعون ضدها لمن يشغل وظيفة مدير معرض المبيعات قولاً من الحكم بأن المادة ٧٥ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوجبت عدم تجاوز مجموع العلاوات والحوافز ومكافآت الإنتاج نسبة مائة في المائة من الأجر الأساسي للعامل وأن نسبة ٣٪ من المبيعات التي يصرفها الطاعن يتحقق بها هذا الشرط ، في حين أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة نصت على استثناء العامل الذي يعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة من هذه النسبة التي قررها القانون وأنه غير صحيح أن هذا الاستثناء خاص بالعمال الذين تتحدد أجورهم بالعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة دون هؤلاء الذين يعملون بالأجر ذلك أن هذا النعي لم يخص العاملين بالأجر فقط .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن العمولة هي الأجر الذي يعطى للطوافين والمندوبين والجوابين والممثلين التجاريين ويدفع عادة على شكل نسبة مئوية من الصفات التي يحصلون عليها وقد تضاف العمولة إلى أجر ثابت يتقاضاه العامل ، وتعتبر ملحقة به ، وليست لها صفة الثبات والاستقرار فهي لا تعدو أن تكون مكافأة قصد منها إيجاد حافز في العمل ولا يستحقها العامل إلا إذا تحقق سببها وهو البيع الفعلي وقد لا يتناول العامل أجراً سواها فتكون هي الأجر الوحيد له ، لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٢ من

القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والمطبق على واقعة النزاع - على أن « يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز يراعى فيه الوضوح وسهولة التطبيق ويجوز لمجلس الإدارة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة » والنص في المادة ٧٥ على أن : - يجب ألا يتجاوز مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج المنصوص عليها في المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا النظام نسبة مائة في المائة من الأجر الأساسي للعامل . ولا يدخل ما يحصل عليه العامل نظير العمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة في نطاق النسبة المشار إليها في هذه المادة « يدل على أن المشرع جعل مجلس إدارة شركة القطاع العام هو وحده المختص بوضع النظام الخاص بحوافز الإنتاج بما له من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل فيها ، ويتعين إعمال أحكامه بإعتباره جزءاً متمماً لأحكام القانون ، وقد أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٧٥ من القرار بقانون المشار إليه عدم زيادة مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج التي يحصل عليها العامل طبقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة في هذا الخصوص على نسبة مائة في المائة من الأجر الأساسي للعامل وذلك بإعتبار أن العامل في هذه الحالة يتقاضى أجراً ثابتاً ، وتكون هذه الحوافز من ملحقات الأجر ولا تتحقق إلا بتحقيق سببها ، أما النص في الفقرة الثانية من المادة المذكورة فقد تناول حالة ما إذا كان العامل لا يتناول أجراً سوى النسبة المثوية عما يحققه من عمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة ، فإنه يتقاضى في هذه الحالة الحوافز جميعها مهما بلغت قيمتها لأنها إنما تمثل أجره المتعاقد عليه عن النسبة المثوية للصفقات التي يحققها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وبنى قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي برفض دعوى الطاعن على أن « ثبت من تقرير الخبير من إطلاعه على ملف خدمة المستأنف - الطاعن - أن متوسط العمولة بواقع ٢٠٪ الذي أضيف إلى أجره الأصلي وأصبح جزءاً لا يتجزأ منه قد بلغ قدرأ مساوياً لأجره الأصلي وأن المادة ١/٧٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ تمنع تجاوز

مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ من ذلك الأجر ، ولا محل للتحدى بأن الفقرة الثانية من تلك المادة قد نصت صراحة على أن لا يدخل ما يحصل عليه العامل نظير العمل بالقطعة أو بالإنتاج أو بالعمولة في نطاق النسبة المشار إليها في هذه المادة ، ذلك أن هذه الفقرة الثانية تقصد العمال الذين تحدد أجورهم طبقاً لما يصنعون من قطع أو ما ينتجون من منتجات المنشأة أو ما يعترفونه منها وليس لهم حق في أى قدر ثابت كجزء من مستحقاتهم في الأجر ، وعلى ذلك فلا ينطبق حكم هذه الفقرة على المستأنف - الطاعن - الذى ثبت من بحث الخبر المنتدب أنه كان يشغل عند ندبه في ١٧/٩/١٩٧٠ للعمل بالمعرض الفئة المالية الخامسة ومرتبها الأساسى هو ٣٥ جنيهاً وكان قد أضيف إلى هذا المرتب مبلغ ٥٥م و ٣٤ ج وهو ما يقارب نسبة ١٠٠٪ من الأجر الأساسى للفئة الخامسة التى كان يشغلها وذلك من متوسط العمولة التى كان يتقاضاها بواقع ٢٪ عندما كان يعمل بالمعرض في فترة سابقة ، فأصبح ولاحق له في أن يطلب زيادة في نصيبه في العمولة وإلا تجاوز نسبة ١٠٠٪ التى يتعين أن لا يتجاوزها طبقاً للفقرة الأولى من المادة المذكورة وهو من الحكم صحيح في القانون فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول والثانى والشق الأول من السبب الخامس والسبب السابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب واغفال المستندات ويقول في بيان ذلك أن العمولة المقررة للعامل جزء من الأجر ولا يجوز المساس بها أو انتقاصها من جانب المطعون ضدها التى أصدرت قرارات بتحديد نسبة ٥٪ عمولة من جملة مبيعات معرضها مديراً له ، كما أنه قد صدر حكم سابق لمن شغل هذا المنصب بأن يتقاضى النسبة المذكورة ، ومن ثم فإنه كان يتعين تقرير حق الطاعن في صرف ذات النسبة مادام قد شغل المنصب المذكور ، ولا يجوز للطعون ضدها أن تنتقص من حقه وتصرف له نسبة مقدارها ٢٪ مما كان يتعين معه القضاء بطلبه صرف العمولة بنسبة ٥٪ كاملة دون نقص فيها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه صحيحاً - وعلى ما سبق بيانه في الرد على السبب الثالث - على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع البدلات والعمولة ومكافآت الإنتاج التي يتقاضاها الطاعن عن نسبة مائة في المائة من الأجر الأساسي للطاعن ، وأن اثبات أن أجره الذي يتقاضاه هو ٣٥ ج شهرياً ، وأن متوسط العمولة التي أضيفت إلى هذا الأجر بنسبة ٢٪ قد ساوت ذات الأجر مما لا يصح معه طبقاً لأحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام أن يصرف الطاعن أى نسبة أخرى من العمولة ، لما كان ذلك فإن النعى بهذه الأسباب مجتمعة يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع والشق الثاني من السبب الخامس وبالسبب السادس على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وعابه القصور في التسيب ، وقال بياناً لذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن بدل الانتقال المطالب به جزء من الأجر لا يجوز المساس به أو إنتقاصه ، وأن المطعون ضدها أفادت اللجنة المشكلة بفحص شكاوى العاملين عن مطالبتهم بهذا البدل نظير إنتقالهم إلى محال أعمالهم بأحقيتهم في تقاضيه ، كما أنه سبق أن صرفت له هذا البدل وذلك في المدة من شهر ديسمبر سنة ١٩٧٦ حتى شهر مارس سنة ١٩٧٨ ، إلا أن الحكم لم يعن بالرد على ما أثاره في هذا الخصوص مما يعيبه بمخالفة القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كان من المقرر أن بدل الانتقال إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها وفي هذه الحالة يعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق لوجودها وينقطع بزوالها ، وإذا كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي يحمله الحكم المطعون فيه أن بدل الانتقال الذي كان يصرف للطاعن إنما كان مقابل ما يتكبده من مصاريف فعلية يتحملها حين إنتقاله إلى عمله في الوقت الذي كان فيه أداء العمل على فترتين ، وأن المطعون

ضدھا قلم قررت الغاء هذا البديل لما أصبح العمل فترة واحدة متصلة ، وكان الحكم قد خلص من ذلك إلى أن بدل الانتقال الذي يطالب به الطاعن لم يكن لقاء جهد إضافي يلزم ببذله ، ورتب على ذلك عدم إعتباره بدل الانتقال جزءاً من الأجر ، وإنما كان لقاء إنتقاله للعمل مرة إضافية قد تم الغاؤها ، وانتهى صحيحاً وبأسباب سائغة إلى رفض دعوى الطاعن ، لما كان ذلك وكان صرف الطاعن بدل إنتقال في مدة معينة لا يترتب عليه إستحقاقه له في المدة المطالب بها مادام قد انتهى السبب الموجب له ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف مناحي أقوالهم وحججهم وبالرد إستقلالاً على كل حجة أو قول يثرونه وحسبها أن تقيم حكمها على أسباب سائغة تكفي لإحمله ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد طموم ، زكى المصرى ، منير توفيق وأحمد مكى .

(٢٣٨)

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٠ القضائية :

شركات • تقادم « التقادم المسقط » دعوى « سقوط الخصومة » •

حق كل شريك في شركة التضامن أو التوصية في رفع دعوى بطلان عقد الشركة لعدم إتخاذ إجراءات النشر والنشر . عدم سقوط الدعوى ببطلان الشركة لهذا السبب بالتقادم . علة ذلك .

النص في المادتين ٤٨ ، ٤٩ من قانون التجارة على إجراءات النشر والنشر الواجب إتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية ، وفي المادة ٥١ على أنه إذا لم تستوف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة ، وفي المادة ٥٢ على أن يزول هذا البطلان إذا تم النشر والشهر قبل طلب الحكم به ، وفي المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا ، يدل على أن لكل شريك في شركة التضامن أو التوصية الحق في أن يطلب بطلان الشركة في مواجهة باقى الشركاء لعدم إتخاذ إجراءات النشر والنشر حتى لا يبقى في شركة مهددة بالإتقضاء في أى وقت قبل الأجل المحدد لذلك بعقد تكوينها ، كما أن للغير في أى وقت أن يتمسك ببطلان الشركة في مواجهة الشركاء لإهمالهم إتخاذ تلك الإجراءات وإذا كان المطلوب في دعوى البطلان لهذا السبب سواء رفعت من أحد الشركاء أو من الغير ، هو تقرير بطلان العقد لعدم إستيفاء الإجراءات المشار إليها ، وهو حقيقة قائمة مستمرة لم تنقطع حتى يبدأ التقادم بالنسبة إليها وليس من شأن التقادم أن يؤثر فيها مهما طال عليها الزمن ، فإن الدعوى ببطلان الشركة لهذا السبب لا تسقط بالتقادم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣٧٥ لسنة ١٩٧٧ تجارى كلى قنا على المطعون ضدهم بطلب الحكم بىطلان عقد شركة التضامن المبرم بينه وبين مورثهم فى ١/٤/١٩٦٠ وتصفيته لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر المنصوص عليها فى المادتين ٤٨ ، ٤٩ من قانون التجارة ، ولسابقة إخطاره لهم برغبته فى إنهاء تلك الشركة طبقاً لبنود العقد لوجود نزاع بين الطرفين ، ومحكمة أول درجة قضت فى ٢٧/٣/١٩٧٨ برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق أمام محكمة استئناف أسبوط التى قضت فى ٢٢/١/١٩٨٠ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التومت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وبياناً لذلك يقول إن الحكم رفض طلب بطلان عقد الشركة لعدم إتخاذ إجراءات الشهر والنشر ، تأسيساً على سقوط الحق فيه بمضى المدة الطويلة فى حين أن هذا الحق لا يسقط بالتقادم .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادتين ٤٨ ، ٤٩ من قانون التجارة على إجراءات الشهر والنشر الواجب إتخاذها بالنسبة لشركات التضامن والتوصية وفى المادة ٥١ على أنه إذا لم تستوف هذه الإجراءات كانت الشركة باطلة ، وفى المادة ٥٢ على أن يزول هذا البطلان إذا تم النشر والشهر

قبل طلب الحكم به ، وفي المادة ٥٣ على أنه لا يجوز للشركاء أن يحتجوا بهذا البطلان على غيرهم وإنما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا ، يدل على أن لكل شريك في شركة التضامن أو التوصية الحق في أن يطلب إبطالان الشركة في مواجهة باقي الشركاء لعدم اتخاذ إجراءات النشر والتشريع حتى لا يبقى في شركة مهددة بالإقضاء في أي وقت قبل الأجل المحدد لذلك بعقد تكوينها ، كما أن للغير في أي وقت أن يتمسك بإبطالان الشركة في مواجهة الشركات لإهمالهم اتخاذ تلك الإجراءات ، وإذا كان المطلوب في دعوى البطلان لهذا السبب ، سواء رفعت من أحد الشركاء أو من الغير ، هو تقرير بطلان العقد لعدم استيفاء الإجراءات المشار إليها ، وهو حقيقة قائمة مستمرة لم تنقطع حتى يبدأ التقادم بالنسبة إليها ، وليس من شأن التقادم أن يؤثر فيها مهما طال عليها الزمان — فإن الدعوى بإبطالان الشركة لهذا السبب لا تسقط بالتقادم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجه لمناقشة باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعي نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد طوم ، زكي المصري ، منير توفيق وأحمد مكي .

(٢٣٩)

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » • عقد « تفسير العقود » •

تفسير العقود . من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها
ما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .

(٢) نقض « أسباب الطعن : السبب الموضوعي » • حكم « تسبيب
الحكم » •

إنهاء الحكم سائفاً إلى عدم مسئولية الجمعية المطعون ضدها عن قيمة الشيك والسندات الإذنية
موضوع النزاع لصدورها من مدير الجمعية عن شخصه وبعبء عن صفته . المنازعة في ذلك .
جدل موضوعي في تقدير الأدلة . عدم جوازه أمام محكمة النقض .

(٣) شركات « تصفية » • محكمة الموضوع « مسائل الواقع » •

قيام المصن بمحصر الديون المطالب بها وإدراجها في كشوف التصفية لتخصيص مقابل للوفاء
بها عند قبولها . لا يعد إقراراً بها أو أنها خالية من النزاع . إستعداد الغير للوفاء بجزء من الدين .
لا يعد دليلاً على صحة هذا الدين .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير العقود للتعرف على مقصود
عاقديها من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى
كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ؛

٢ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام
قضاه بعدم مسئولية الجمعية عن قيمة الشيك والسندات الإذنية - موضوع

النزاع - على ما خلص إليه في مدوناته من « أن البنك هو أقدم على تسوية صورية مربية كشف عنها الخبير في تقريره قوامها مبلغ ١١٨٩١ ج و ٥١١ م بموجب الكمبيالات الست والشيك السالف الإشارة إليه ، وكان هذا الدين سابقاً على عقد فتح الاعتماد المطروح النزاع بشأنه على المحكمة وكانت هذه السندات الإذنية والشيك تحمل توقيع ... فقط دون كشف عن صفة له أو بيان لمن يمثله في أمر هذا الدين وفي الساعات السابقة على عقد الاتفاق بالنسبة للسندات الإذنية وفي ذات يوم توقيعها بالنسبة للشيك فأدرجها في حساب الدائن بالنسبة للجمعية قبل عقد الاتفاق وأدرجها في حساب المدين في الجمعية بعد سريان عقد الاتفاق أي أنها حملت الاتفاق المذكور ديوناً للبنك بموجب السندات الإذنية والشيك الصادر من ... هذا بشخصه بعيداً عن صفته ومؤدى هذه الحقيقة وجوب إستئصال هذه المبلغ من جانب المديونية بالنسبة للجمعية التعاونية المنزلية والبنك وشأنه في إقتضاها من المدين بها ، وإذ كان هذا الذي خلص إليه الحكم سائغاً وكافياً لحمل قضائه فإن ما يشره الطاعن في هذا المقام لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

٣ - أن قيام المصنف بمحصر الديون المطالب بها وإدراجها في كشف التصفية تمهيداً لتخصيص مقابل للوفاء بها عند ثبوتها لا يعنى إقراره بها أو أنها خالية من النزاع كما أن إستعداد الغير للوفاء بجزء من أحد هذه الديون لا يعد دليلاً على صحة هذا الدين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن تتحصل في أن البنك الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بإلزام أولهم بصفته مصفياً والباقيين بصفته ضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٢٧٢٥ ج و ٣٧٥ م والفوائد بواقع ٧٪ ابتداء من ١٩٦٢/٦/١ وبياناً لذلك قال أنه بموجب عقد تاريخه ١٩٥٩/٦/١٥ فتح البنك ... الذى آل إليه اعتماداً لديه بحساب جبار لصالح الجمعية التعاونية المنزلية بمحافضة الإسماعيلية في حدود مبلغ عشرة آلاف جنيه لصالح الجمعية التعاونية المنزلية بمحافضة الإسماعيلية في حدود مبلغ عشرة آلاف جنيه ووقع عليه المطعون ضدهما الثانى والثالث والمرحومين ... و ... بصفته ممثلين للجمعية المذكورة رضامين متضامين ، وإذا قفل الحساب في ١٩٦٢/٥/٣١ عن رصيد مدين قدره ١٠٢٧٢ ج ٣٧٥ م وامتنع هؤلاء عن سداده فقد أقام البنك دعواه بطلباته السابقة وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٦ نذبت محكمة أول درجة خبيراً لأداء المهمة المبينة بمنطوق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره وأعيد إليه لمباشرتها في مواجهة المطعون ضدهم وقدم تقريره الثانى حكمت في ١٩٧٣/١٢/١٦ برفض الدعوى ، استأنف البنك الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧ لسنة ٩١ القاهرة وبتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٢ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن البنك الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل الأوجه الأول والثانى والثالث من السبب الأول منهما أن الطاعن تمسك في دفاعه بصفة المطعون ضده الثالث في تمثيل الجمعية وفي السحب الجارى لديه لأن هذا الحساب ليس حساباً جديداً في تمثيل الجمعية وفي السحب من حسابها الجارى لديه لأن هذا الحساب ليس حساباً جديداً ناتجاً عن عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٥٩/٦/١٥ وإنما هو حساب قديم مستمر ناشئ عن عقود اعتماد أخرى متلاحقة وسابقة على العقد المذكور أولها العقد المؤرخ ١٩٥٠/١٠/١ وإذا نص في هذا العقد على صفة

مدير الجمعية في تمثيلها وفي السحب من حسابها الجارى لديه فإن هذه الصفة تظل لاصقة بالحساب حتى إقفاله وإن لم يرد لها ذكر في باقى عقود الاعتماد الأخرى وإلا كان على الجمعية أن تخطر بما يخالف ذلك وإذا لم تفعل وجب أن تتحمل مسئولية تجاوز تابعها المذكور في السحب وقد اغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فأخطأ بذلك في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسر العقود للتعرف على مقصود عاقلها من سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن عرض لعقود فتح الاعتماد المبرمة بين البنك والجمعية خلص إلى أن عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٥٩/٦/١٥ ليس إمتداداً للعقود أو للحسابات السابقة عليه بل هو عقد مستقل عنها ومنبت الصلة بها وكان هذا الذى خلص إليه سائغاً ومما تحتمله عبارات العقد ولاخروج فيه على المعنى الظاهر لها وفيه الرد الكافى على دفاع الطاعن المشار إليه ، فإن ما يثيره الطاعن من أحد هذا العقد كان إمتداداً لعقود فتح الاعتماد السابقة عليه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الرابع من السبب الأول أن الحكم استخلص من إنشاء الشيك والسندات الإذنية محل النزاع قبل تاريخ عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٥٩/٦/١٥ والى تم خصم قيمتها من الحساب الجارى الناتج عن هذا الاعتماد أن هذه الأوراق صورية وهو إستخلاص فاسد من الحكم يعيبه بالقصور في التسبيب ذلك أنه لا يوجد في العرف المصرى ما يمنع من خصم مثل هذه الأوراق من حساب جار متى استحقت في ظله وكان ذلك الحساب امتداداً للحساب القائم وقت تحريرها :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائى المؤيد

لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم مسئولية الجمعية عن قيمة الشيك والمستندات الإذنية موضوع النزاع على ما خلص إليه في ملوناته من وأن البنك قد أقدم على تسوية صورية مربية كشف عنها الخبير في تقريره قوامها مبلغ ١١٨٩١ ج و ٥١٦ م بموجب الكمبيالات الست والشيك السالف الإشارة إليه وكان هذا الدين سابقاً على عقد فتح الاعتماد المطروح النزاع بشأنه على المحكمة وكانت هذه السندات الإذنية والشيك تحمل توقيع على سليمان فقط دون كشف عن صفة له أو بيان لمن يمثله في أمر هذا الدين وفي الساعات السابقة على عقد الاتفاق بالنسبة للسندات الإذنية وفي ذات يوم توقيعها بالنسبة للشيك فأدرجها في حساب الدائن بالنسبة للجمعية قبل عقد الاتفاق وأدرجها في حساب المدين بعد سريان عقد الاتفاق أى أنها حملت الاتفاق المذكور ديوناً للبنك بموجب السندات الإذنية والشيك الصادر من ... هذا لشخصه بعيداً عن صفته ومؤدى هذه الحقيقة وجوب إستنزاف هذا المبلغ من جانب المديونية بالنسبة للجمعية التعاونية المنزلية والبنك وشأنه في اقتضاها من المدين بها . وإذ كان هذا الذى خلص إليه الحكم سائغاً وكافياً لحمل قصائده فإن ما يشره الطاعن في هذا المقام لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض :

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى - على الحكم المطعون فيه البطلان والقصور في التسييب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده الأول بصفته مصفياً للجمعية أقر بدينه عند إعداد كشوف التصفية كما أن محافظة الإسماعيلية عرضت عليه الوفاء بمبلغ ألفى جنيه خصماً من هذا الدين وقد التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع والمستندات المؤيدة له :

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن قيام المصنى بمحصر الديون المطالب بها وإدراجها في كشوف التصفية تمهيداً لتخصيص مقابل للوفاء بها عند ثبوتها لا يعنى لإقراره بها أو أنها خالية من النزاع كما أن إستعداد الغير

للوفاء بجزء من أحد هذه الديون لا يعد دليلا على صحة هذا الدين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول قد أقام قضاءه على ما يكفي لحمله ، فلا عليه إذ التفت عما ذهب إليه الطاعن من التمسك بإقرار المصنف بالدين في كشوف التصفية وإستعداد محافظة الإسماعيلية للوفاء بجزء منه ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس ٥

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى الرفاعى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية المادة المستشارين :
محمد طلوم ، زكى المصرى ، توفيق وأحمد مكي .

(٢٤٠)

الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٥٠ القضائية :

• أعمال تجارية

جواز قبول البيانات المقيدة في الدفاتر التجارية كدليل فيما ينشأ من منازعات بين التجار عن أعمالهم التجارية ، وعدم جواز تجزئة ما يرد في هذه الدفاتر منتظمة . الشروط اللازمة لإعتبار الدفاتر منتظمة . م ٥ ، ٦ ، ٧ ق ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ . لا يدخل في هذه الشروط أن يتضمن الدفتر بياناً لكيفية تدرج الحساب في الدفاتر السابقة عليه .

مؤدى نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الدفاتر التجارية والمادة ١٧ من قانون التجارة والمادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ مجتمعة أن الدفاتر التجارية المنتظمة هي الدفاتر التي تتوافر في مسكها الشروط المبينة في المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ ، وأن هذه الدفاتر المنتظمة هي مناط جواز قبول البيانات المقيدة فيها كدليل فيما ينشأ من منازعات بين التجار عن أعمالهم التجارية ، وهي أيضاً مناط قاعدة عدم جواز تجزئة ما يرد في هذه الدفاتر من بيانات ، والشروط المشار إليها لم تستوجب لإعتبار الدفتر منتظماً أن يتضمن بياناً لكيفية تدرج الحساب في الدفاتر السابقة عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدى لها مبلغ ٥٥٦ ج و ٥٥٦ م تأسيساً على أن الشركة الأخيرة توقفت عن الوفاء لها بقيمة منتجاتها التى تقوم بتوريدها لها بموجب عقد شفوى ، وقد بلغ رصيدها المدين إبتداءً من ١٩٧٥/٤/١٦ المبلغ المطالب به ، ومحكمة أول درجة نديت في ١٩٧٨/١٢/٢٦ خبيراً لأداء المهمة المينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره وطلبت الشركة المطعون ضدها الزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى لها مبلغ ٤٨٧ ج و ٣٦ م قضت في ١٩٧٩/١٢/٤ برفض الدعويين . استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، كما استأنفته الشركة المطعون ضدها بالإستئناف رقم ٤٤ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٧ في استئناف الشركة الطاعنة بتأييد الحكم المستأنف وفي استئناف الشركة المطعون ضدها بطلباتها ، طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وبياناً لذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعواها واجابة الشركة المطعون ضدها إلى طلبها العارض على تجزئة ما ورد من بيانات في دفاترها رغم إنتظامها وخضوعها لإشراف جهات رقابية متعددة إذا استبعد ما تضمنته عن مديونية الشركة المذكورة لها بمبلغ ١٠٤٣ ج و ٩٦٢ م حتى ١٩٧٢/١٢/٣١ واعتمد ما أثبت بها من دائية تلك الشركة بالمبلغ المحكوم به أخذاً بتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ، وذلك بالمخالفة لنص المادة ١٧ من قانون الإثبات التى لا تجز مثل هذه التجزئة .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان الشارع قد أوجب فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الدفاتر التجارية « على كل تاجر أن يمسك الدفاتر التجارية التى تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها بطريقة تكفل بيان مركزه المالى بالدقة وما له وما عليه من الديون المتعلقة بتجارته » وأخضع مسك الدفاتر المشار إليها لأحكام خاصة نصت عليها المادتان الخامسة والسادسة منه واستهدف من هذه الأحكام كفالة إنتظامها وضمان صحة ما يرد فيها من بيانات ، وخلع على الدفاتر المنتظمة طبقاً لهذه الأحكام حجية معينة فى الإثبات إذ نص فى المادة ١٧ من قانون التجارة على أنه « يجوز للقضاء قبول الدفاتر التجارية لأجل الإثبات فى دعاوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانوناً » ، كما نص فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون الإثبات على أنه « إذا كانت هذه الدفاتر منتظمة ، فلا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجزى عما ورد فيها ويستبعد منه ما كان مناقضاً لدعواه » وكان مؤدى هذه النصوص مجمعة أن الدفاتر التجارية المنتظمة هى الدفاتر التى تتوافر فى مسكها الشروط المبينة فى المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ وأن هذه الدفاتر المنتظمة وهى مناط جواز قبول البيانات المقيمة فيها كدليل فيما ينشأ من منازعات بين التجار عن أعمالهم التجارية ، وهى أيضاً مناط قاعدة عدم جواز تجزئة ما يرد فى هذه الدفاتر من بيانات ، وإذا كانت الشروط المشار إليها لم تستوجب لاعتبار الدفاتر منتظمة أن يتضمن بياناً لكيفية تدرج الحساب فى الدفاتر السابقة عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على تجزئة ما ورد بدفاتر الشركة الطاعنة إذا استخلص منه مديوليتهمما للشركة المطعون ضدها بمبلغ ٤٨٧ ج و ٣٦ م واستبعد ما ورد به من مديونية الشركة الأخيرة للشركة الطاعنة بمبلغ ١٠٤٣ ج و ٦٩٢ م ، واعتمد فى هذه التجزئة على ما تضمنه تقرير الخبير من أن هذا الدفاتر خلا من بيان كيفية تدرج الدين فى الدفاتر السابقة عليه - وهو مالا ينال من إنقطاعه قانوناً - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

بإقامة السيد المستشار / محمد جلال الدين رافع نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : هاشم محمد قراءة نائب رئيس المحكمة ومرتزوق فكرى ، حسين محمد حسن
ومحمد هانى محمد مصطفى .

(٢٤١)

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٣ القضائية (احوال شخصية) :

(١) احوال شخصية « المسائل الخاصة بغير المسلمين : تغيير الطائفة
أو الملة » • محكمة الموضوع « مسائل الواقع » •

تغيير الدين أو المذهب أو الطائفة . يتصل بحرية العقيدة . الشخص مطلق الإرادة ذلك طالما
قد توافرت له أهلية الأداء . إستخلاص هذا التغيير . من سلطة محكمة الموضوع مادام إستخلاصها
سائغاً .

(٢) احوال شخصية « المسائل الخاصة بغير المسلمين » تغيير الطائفة
أو الملة •

اتحاد الطائفة والملة أو إختلافهما . العبرة فيه هى بوقت رفع دعوى الطلاق . لا يغير من ذلك
قيام نزاع بين الطرفين قبل رفع الدعوى بشأن تقرير نفقة للطاعة . مؤدى ذلك . تغيير الطائفة أو الملة
أنشاء سير دعوى الطلاق لا يترتب عليه أى أثر فى تحديد الشريعة الواجبة التطبيق ما لم يكن
إلى الإسلام .

١ - للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو فى هذا - وعلى ما جرى
به قضاء محكمة النقض - مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما توافرت
له أهلية الأداء . واستخلاص هذا التغيير من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى
الموضوع مادام إستخلاصه سائغاً له أصله الثابت من الأوراق .

٢ - أن مفاد نصوص المواد ٦ ، ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة

الطائفية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وتطبيق الشريعة الإسلامية في تلك المنازعات بين غير المسلمين المختلفين طائفة وملة ، وأن العبرة في اتحاد الطائفة والملة أو اختلافها هي بوقت رفع الدعوى فلا يترتب على تغيير الطائفة أو الملة أثر في تحديد الشريعة الواجبة التطبيق إذا كان حاصلها أثناء سير الدعوى ما لم يكن إلى الإسلام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أعتد في ثبوت تغيير المطعون عليه لطائفته قبل رفع الدعوى بالشهادة الصادرة من الرئاسة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس بإنضمامه إلى تلك الطائفة في ١٦/١٢/١٩٨٠ وانتهى في قضائه إلى أن الطاعنة والمطعون عليه غير متحدى الطائفة والملة وطبق في شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة ، فإن هذا من الحكم يكون إستخلاصاً موضوعياً سائغاً وتطبيقاً صحيحاً للقانون ، ولا ينال من صحته قيام نزاع بين الطرفين قبل رفع الدعوى بشأن تقرير نفقة للطاعنة ، ويكون النعي على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨١ أحوال شخصية أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد الطاعنة للحكم بإثبات طلاقه لها طلاقاً أولياً رجعيه في ١٣/١/١٩٨١ وقال بياناً لدعواه إنه تزوجها في ١٤/٦/١٩٧١ طبقاً لشريعة طائفة الأقباط الأرثوذكس التي كانا ينتميان إليها وأنه قد أنضم لطائفة الروم الأرثوذكس بينما ظلت هي قبطية أرثوذكسية وإذ أصبح بذلك مختلفاً طائفة عن الطاعنة مما من شأنه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التي

تجيزله أن يطلقها بإرادته المنفرءة وكان قد أوءع طلاقها بالفعل في ١٣/١/١٩٨١ بقوله زوجتي طالق منى فقد أقام الدعوى . أءالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق . وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٢ بإثبات طلاق المطعون عليه للطاعة منذ ١٣/١/١٩٨١ . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢ لسنة ١٨ ق بنى سريء ، وفي ٢٥/٥/١٩٨٣ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض . وقءمت النيابة العامة مذكرة أبءت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فءءءت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل النعى بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة أنها قد أقامت على المطعون عليه دعوى نفقة ودعوى أخرى بزيادة المفروض وثالثة بطلب حبسه لإمتناعه عن الإنفاق عليها فلانضم على أثر ذلك إلى طائفة الروم الأرثوذكس ثم أقام ضءها دعوى إثبات الطلاق محل التءاعى مما يعتبر معه تغيير الطائفة حاصلا أثناء سير الدعوى بالمفهوم الواسع قانوناً لتامه خلال الفترة بين دعاوى مرتبطة هذا إلى ما يءل عليه تغيير الطائفة على هذا النحو من قصء الغش والتحايل على القانون فيكون معلوم الأثر ، وإء تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وطلبت إطلاع المحكمة على اللائحة المنظمة للأحوال الشخصية للطائفة التى انضم إليها المطعون عليه للتحقق من عءم جءءية هذا الانضمام فالتفت الحكم عن ذلك وطبق أحكام الشريعة الإسلامية على الدعوى بإعتبار طرفيا مختلى الطائفة فإنه يكون قد أءطأ في تطبيق القانون وعابه القصور .

له وحيث إن النعى مردوء بأن للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو في هذا - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما قد توافرت له أهلية الأداء ، واستخلاص هذا التغيير من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع مءام إستخلاصه سائغاً له

أصله الثابت من الأوراق ، كما أن مفاد نصوص المواد ٦ ، ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الطائفية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة وتطبيق الشريعة الإسلامية في تلك المنازعات بين غير المسلمين المختلفين طائفة وملة ، وأن العبرة في اتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما هي بوقت رفع الدعوى فلا يترتب على تغيير الطائفة أو الملة أثر في تحديد الشريعة الواجبة التطبيق إذا كان حاصلاً أثناء سير الدعوى ما لم يكن إلى الإسلام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد في ثبوت تغيير المطعون عليه لطائفته قبل رفع الدعوى بالشهادة الصادرة من الرئاسة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس بإنضمامه إلى تلك الطائفة في ١٦/١٢/١٩٨٠ وانتهى في قضائه إلى أن الطاعنة والمطعون عليه غير متحدى الطائفة والملة وطبق في شأنها أحكام الشريعة الإسلامية التي تجزى الطلاق بالإرادة المنفردة فإن هذا من الحكم يكون إستخلاصاً موضوعياً سائغاً وتطبيقاً صحيحاً للقانون ولا ينال من صحته قيام نزاع بين الطرفين قبل رفع الدعوى بشأن تقرير نفقة للطاعنة ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

بقيادة السيد المستشار / هاشم محمد قراعة نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
مرزوق فكرى ، صلاح محمد أحمد ، حسين محمد حسن و محمد هانى محمد مصطفى .

(٢٤٢)

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ القضائية « احوال شخصية » .

(١) اعلان . حكم « الطعن فى الحكم » . احوال شخصية « الطعن فى
الحكم : المعارضة » .

سريان ميعاد المعارضة . بدو من تاريخ العلم بتنفيذ الحكم المترتب على اعلان صورته
التنفيذية . م ٢٩١ ، ٣٩٢ ، ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا يغنى عن ذلك علم
المحكوم عليه بالحكم بأى طريق آخر . علة ذلك .

(٢) اعلان « اعلان الحكم » . محكمة الموضوع « مسائل الاثبات » .

إعلان الحكم . إثباته بالبيان الوارد عنه فى ورقة الإعلان . تحقق المحكمة من هذا التاريخ
وجوب الرجوع فيه إلى ورقة إعلان الحكم ذاتها . الأخذ بدليل آخر فى إثباته . التزام المحكمة
بتحققه .

١ - مفاد المراد ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن
المشرع قد جعل من العلم بتنفيذ الحكم المستفاد من إعلان صورته التنفيذية
مبدأ لسريان ميعاد المعارضة ومن ثم فإنه لا يغنى عنه علم المحكوم عليه بالحكم
بأى طريق آخر وذلك لما هو مقرر من أنه متى رتب القانون بدء سريان
ميعاد على إجراء معين فإنه لا يجوز الاستعاضة عن هذا الإجراء بأى إجراء
آخر .

٢ - الأصل فى إثبات إعلان الحكم أن يكون بالبيان الوارد عنه فى ورقة
الإعلان بحيث إذا لزم الأمر أن تتحقق المحكمة فى هذا التاريخ وجب عليها أن
راجع إلى ورقة إعلان الحكم ذاتها فإن هى رأت الأخذ بدليل آخر فى إثباته
كان عليها أن تحققه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق وفى حدود ما يقتضيه الفصل فى الطعن - تتحصل فى أن مورث المطعون عليهم أقام الدعوى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨١ كلى أحوال شخصية أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة للحكم بإثبات طلاقه لها طلاقاً أولى رجعية وقال بياناً لدعواه إنه تزوجها طبقاً للطقوس الدينية لطائفة الأقباط الأرثوذكس التى كانا ينتميان إليها وإذ انضم إلى الطائفة الإنجيلية واختلف بذلك عنها طائفة بما من شأنه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التى تجيز له طلاقها بإرادته المنفردة وكان قد أوقع طلاقها بالفعل عند تحرير الصحيفة بقوله (زوجتى السيدة طالق وهذه أول طلاق رجعية) فقد أقام الدعوى . وفى ١٩٧١/١٠/٣١ حكمت المحكمة غيابياً بإثبات طلاق الطاعنة بتاريخ ١٩٧١/٢/١٣ طلاقاً رجعية . عارضت الطاعنة فى هذا الحكم بصحيفة اختصمت فيها المطعون عليهم وقيدت بجدول المحكمة تحت رقم ٢٦١ لسنة ١٩٨٠ كلى أحوال شخصية لشمال القاهرة وبتاريخ ١٩٨٢/٥/٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أن المعارضة رفعت بعد الميعاد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٨ لسنة ٩٩ ق القاهرة وفى ١٩٨٤/٢/٢٧ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه إذ قضى

بتأييد الحكم الابتدائي الصادر برفض المعارضة أقام قضاءه على أنها أعلنت بالصورة التنفيذية للحكم الغيابي المعارض فيه بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٤ وأنها لم ترفع المعارضة إلا في ١٩٨٠/٢/٣ بعد فوات الميعاد المقرر لذلك واستدل في ثبوت ذلك الاعلان بشهادة صادرة بتاريخ ١٩٨٠/٦/٦ من المحكمة الأذربكية الجزئية تتضمن أن الحكم المعارض فيه سلم إلى قلم المحضرى هذه المحكمة في ١٩٨١/١١/٢٤ للإعلان وأنه سلمه إلى المحضر وتنقذ في ذات التاريخ كما ذهب إلى القول بتوافر علمها بالحكم الغيابي مما يجرى ميعاد المعارضة في حقها معتداً في هذا الصدد بعقد تخارج بين المطعون عليهم موقع عليه منها بإعتبارها شاهدة وليس بوصفها زوجة للمورث وأنها بذلك تكون قد سلمت بأنها أجنبية عنه ، وذلك على الرغم من أن الشهادة المشار إليها لا تدل بذاتها على تمام إعلانها بالحكم الغيابي وإجرائه بالطرق المقررة قانوناً فلا تغنى عن وجوب تحقق المحكمة من تمام الإعلان صحيحاً لشخصها أو في موطنها الأصلي بإعتباره الإجراء الذى اعتد به القانون لتحديد تاريخ بدء سريان ميعاد المعارضة وفقاً لمؤدى نص المواد ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ من اللائحة ترتيب المحاكم الشرعية هذا إلى أن علمها بالحكم لو صح إستفادته من توقيعها على عقد التخارج فإنه ليس من شأنه أن يفتح به ميعاد المعارضة وإذا تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه ونهج على ما يخالفه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن النص في المادة ٢٩١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن (تقبل المعارضة إلى الوقت الذى يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم) وفي المادة ٢٩٢ منها على أن (يعتبر المحكوم عليه عالماً بالتنفيذ بمجرد إعلان صورة الحكم التنفيذية إليه بالطرق المقررة) وفي المادة ٢٩٣ منها على أن (مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إعلان الصورة التنفيذية) مفاده أن المشرع قد جعل من العلم بتنفيذ الحكم المترتب على إعلان صورته التنفيذية مبدأ لسريان ميعاد المعارضة ومن ثم فإنه لا يغنى عنه علم المحكوم عليه بالحكم بأى طريق آخر وذلك لما هو مقرر من أنه متى رتب القانون بدء سريان ميعاد على إجراء معين فإنه لا يجوز الاستعاضة

عن هذا الإجراء بأى إجراء آخر . لما كان ذلك وكان الأصل فى إثبات إعلان الحكم أن يكون بالبيان الوارد عنه فى ورقة الإعلان بحيث إذا لزم الأمر أن تتحقق المحكمة من هذا التاريخ وجب عليها أن ترجع إلى ورقة إعلان الحكم ذاتها فإن إهمى رأت الأخذ بدليل آخر فى إثباته كان عليها أن تحققه وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليهم لم يقدموا إلى محكمة الموضوع ورقة إعلان الطاعة بالصورة التنفيذية من الحكم الغيابى الصادر ضدها بإثبات طلاق مورثهم لها وأن دفاع الطاعة لدى نظر المعارضة فى هذا الحكم قام على أنها لم تعلن بالدعوى ولا بالحكم الغيابى الصادر فيها وكان الحكم المطعون فيه - ومن قبله - الحكم الابتدائى - إذا التفت عن هذا الدفاع فقد أقام قضاءه على أن الطاعة تقدمت بمعارضتها بعد الميعاد المقرر واستند فى إثبات إعلانها بالصورة التنفيذية من هذا الحكم إلى شهادة من واقع دفتر قيد أوراق المحضرين بمحكمة الأربكية الجزئية بإستلام قلم المحضرين الحكم الغيابى وتسليمه إلى المحضر وتنفيذه فى ۱۹۷۱/۱۱/۲۴ وإعادته فى اليوم التالى وتسليمه إلى وكيل المحكوم له وإلى أن توقيعها على عقد تخرج بين الورثة دون الإفصاح عن كونها زوجة المورث يدل على علمها بانقضاء زواجها منه قبل وفاته وكان هذا الذى تساند إليه الحكم لا يثبت به إعلان الطاعة بالصورة التنفيذية من الحكم الغيابى المعارض فيه وإجراؤه صحيحاً بالطرق المقررة قانوناً مما كان يجب معه على المحكمة أن تتحقق من تمام الإعلان بإعتباره الإجراء المعول عليه فى إفتتاح ميعاد الطعن بالمعارضة والذى لا يغنى عنه العلم بالحكم من أى طريق آخر فإن ما خلص إليه الحكم فى هذا الصدد يكون معيباً بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثانى .

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين انسى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم ، مدحت المراغى نائى رئيس المحكمة ، جرجس إسحق والسيد السنباطى .

(٢٤٣)

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) التزام « تنفيذ الالتزام » • مقالة • عقد • « فسخ العقد » •

عقد المقالة . صيرورة تنفيذه مرهقاً بسبب حادث إستثنائى عام غير متوقع عند التعاقد
أثره . للقاضى فسخ العقد أو زيادة أجر المأول . المادتان ١٤٧ / ٢ ، ٦٥٨ / ٤ مدنى .

(٢) التزام « تنفيذ الالتزام » • محكمة الموضوع •

توافر الإرهاق الذى يهدد بخسارة فادحة من عدمه . ومعياره . موضوعى . إستقلال قاضى
الموضوع بتقديره طالما كان إستخلاصه سائفاً .

(٣) خبرة « تقدير عمل الخبير » • حكم « تسبب الحكم » •

إقامة الحكم قضاءه على النتيجة التى إنتهى إليها الخبير . بيان المحكمة للحقيقة التى اقتنعت بها
وأوردت الدليل عليها فيه الرد الفسقى المسقط للحجج المخالفة الموجهة لتقرير الخبير .

١ - إذ تقضى المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى بأنه إذا طرأت حوادث إستثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول ، وتقضى المادة ٤/٦٥٨ من القانون المذكور على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادى بين التزامات كل من رب العمل والمأول بسبب حوادث إستثنائية عامة لم تكن فى الحسبان وقت التعاقد وتداعى بذلك الأساس الذى قام عليه التقدير المالى لعقد المقالة ، جاز للقاضى أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد ، لقد أفاد هذان النصان - وباعتبار أن

النص الثاني هو تطبيق للنص الأول - أنه إذا جدد بعد صدور عقد المقاوله حادث من الحوادث الاستثنائية العامة غير متوقع عند التعاقد ترتب عليه ارتفاع أسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل مما أصبح معه تنفيذ العقد مرهقاً للمقاول ، فإنه يكون للقاضي فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المقاول المتفق عليه عما يؤدي إلى رد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول .

٢ - توافر الإرهاق الذي يهدد بخسارة فادحة أو عدم توافره ومعياره موضوعي بالنسبة للصفقة المعقودة ذاتها - من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغاً ومستنداً مما له أصله الثابت بالأوراق .

٣ - إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بالنتيجة التي إنتهى إليها تقرير الخبير فإنه يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أخذ بها محمولة على الأسباب التي بني عليها للتلازم بين النتيجة التي إنتهى إليها ومقوماتها فلا يعيب الحكم بعد ذلك عدم الرد إستقلالاً على ما وجه إلى التقرير من مطاعن لأن في قيام الحقيقة التي أقتنعت بها المحكمة وأوردت الدليل عليها الرد الضمني المسقط لما ساقته الطاعنة من أقوال وحجج مغالفة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ مدني بـ كلى بنى سوييف ضد الجمعية الطاعنة بطلب الزامها بأن تدفع له عشرة آلاف جنيه

على سبيل التعويض . وقال بياناً لدعواه أن الجمعية الطاعنة اتفقت معه على أن يقوم بعملية إنشاء مدرسة بناحية أهناسيا على أن يبدأ التنفيذ في ١٩٧٣/٤/٧ وينتهي في ١٩٧٤/١١/١٩ والتزمت بتقديم جميع المواد اللازمة لتنفيذ العملية إلا أنها امتنعت عن إمداده بها مما أدى إلى توقف العمل حتى قامت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وارتفعت أسعار مواد البناء فاضطر لشراؤها بأسعار باهظة فضلاً عن صدور القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٧٤ بزيادة الحد الأدنى للأجور ، وإذ تحمل بذلك فروق الأسعار والأجور بسبب إخلال الطاعنة بالتزاماتها مما يستحق تعويض عنها فقد أقام الدعوى ، نذبت المحكمة خبيراً لبيان ما لم يتم تنفيذه من أعمال المقولة وسبب ذلك وما تكون الطاعنة قد تأخرت في تنفيذه من التزاماتها وما قد تحمله المطعون ضده الأول نتيجة لذلك ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بإلزام الجمعية الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده الأول مبلغ ٣٩٤٣ ج ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٦ سنة ١٩ ق بني سويف بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن و عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن مناط انطباق نظرية الظروف الطارئة على التزام المدين وفقاً لنص المادة ١٤٧ من القانون المدني أن يكون من شأن تنفيذ الإلتزام أرهاقه بحيث يهدده بخسارة فادحة وإذا كان ما تضمنه عقد المقولة المبرم مع المطعون ضده الأول من قبوله ارتفاع الأسعار والأجور مستقبلاً وما قدره تقرير الخبير مقابلاً للخسارة التي لحقته بسبب هذا الارتفاع بدلان على أن هذه الخسارة مألوفة في التعامل وليست بالفادحة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم تطبيقه نظرية الظروف الطارئة على التزام المطعون ضده الأول والقضاء على سند منها بتعويضه عن

لكل الخسارة فى حين أنها ليست بالخسارة الفادحة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ١٤٧/٢ من القانون المبنى إذ تقضى بأنه إذا طرأت حوادث إستثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول ، وتقضى المادة ٦٥٨/٤ من القانون المذكور على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادى بين التزامات كل من رب العمل والمقاول بسبب حوادث إستثنائية لم تكن فى الحسبان وقت التعاقد وتلدعى بذلك الأساس الذى قام عليه التقدير المالى لعقد المقولة ، جاز للقاضى أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد ، فقد أفاد هذان النصان - وباعتبار أن النص الثانى هو تطبيق للنص الأول أنه إذا جد بعد صدور عقد المقاولة حادث من الحوادث الاستثنائية العامة غير متوقع عند التعاقد ترتب عليه ارتفاع اسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل مما أصبح معه تنفيذ العقد مرهقاً للمقاول ، فإنه يكون للقاضى فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المقاول المتفق عليه بما يؤدى إلى رد الإلتزام المرهق إلى الحد المعقول . لما كان ذلك وكان توافر الإرهاق الذى يهدد بخسارة فادحة أو عدم توافره - ومعياره موضوعى بالنسبة للصيغة المعقودة ذاتها - من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع دون رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض مادام إستخلاصه سائغاً ومستنداً بما له أصله الثابت بالأوراق ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند مما حصله سائغاً من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى من أن الخسارة التى لحقت بالمطعون ضده الأول خسارة غير مادية فأعمل فى شأنها حكم المادة ٦٥٨/٤ من القانون المبنى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد

في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الخبر المتدب استند في تقريره إلى القياس على حالة مقال آخر استرشد بها في بحثه دون أن تكون عناصرها مطروحة في الدعوى وإذ عول الحكم في قضائه على هذا التقرير رغم ذلك وأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها دون مناقشة للمستندات المقدمة منها من دلالة للنفي بصدد الادعاء بتقاعسها عن تنفيذ التزاماتها فإنه يكون معيياً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من تقرير مكتب الخبراء المؤرخ ١٩٨٠/١/٢٣ والذي عول عليه الحكم في قضائه أن الخبر خلص من مناقشة لطرفي النزاع وإطلاعه على المستندات المقدمة من الطاعنة أنها هي التي تراخت في تنفيذ التزامها بتوريد المواد اللازمة لأعمال المقولة بعد البدء في تنفيذها وتسبب عن ذلك تعطل العمل إلى أن نشبت حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وارتفعت أسعار تلك المواد وكذلك أجور العمال مما أضر بالمطعون ضده الأول وإستحق تعويضاً عنه مقدار ٣٩٤٣ ج واسترشد الخبر في تقدير هذا التعويض بحالة مقال آخر إستخلاصاً من إطلاعه بمقر الجمعية الطاعنة نفسها على ملف عملية المقولة المسندة إليه ، إذ كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبر فإنه يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أخذ بها محمولة على الأسباب التي بنى عليها للتلازم بين النتيجة التي انتهى إليها ومقوماتها فلا يعيب الحكم بعد ذلك عدم الرد إستقلالاً على ما وجه إلى التقرير من مطاعن لأن في قيام الحقيقة التي أقتنعت بها المحكمة وأوردت الدليل عليها الرد الضمني المسقط لما ساقته الطاعنة من أقوال وحجج مخالفة ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / يحيى العمورى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عبد العزيز فوده نائب رئيس المحكمة ، ماهر قلاده واصف ، مصطفى زعزوع و حسين على حسين .

(٢٤٤)

الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ القضائية :

(١ - ٢) حكم « تسبيب الحكم » • دعوى « اعتبار الدعوى كأن لم تكن » • دفع •

(١) قضاء الحكم صراحة فى مسألة ما بأسبابه المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق . يفتى عن ذكره بالمنطوق .

(٢) إعتبار الدعوى كأن تكن لعدم الإعلان خلال الثلاثة شهور . جوازى للمحكمة .
م ٧٠ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . سريان ذلك على الاستئناف .

(٣ - ٨) محكمة الموضوع • حكم • إيجار « التنازل عن الإيجار » •
إثبات • حوالة • بيع « بيع الجذك » • خلف « خلف خاص » • دعوى
« تعدد الخصوم فى الدعوى » •

(٣) الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . شرطه .

(٤) ترخيص المؤجر للمستأجر بالتنازل عن الإيجار • عدم جواز إثباته عند المنازعة فيه -
كأصل - بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات تنازل المؤجر ضمناً عن الشرط المانع من
التنازل بالبينة . علة ذلك .

(٥) التنازل عن الإيجار . تضمنه حوالة حق وحوالة دين . إعتبار التنازل إليه خلفاً محاصراً
للمستأجر الأصل .

(٦) الاستثناء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ مدق قاصر على ما ينطبق عليه وصف
المصنع أو المتجر . عدم جواز التوسع فيه أو القياس عليه . عدم إنصرافه إلى بيع عيادة الطبيب .
علة ذلك .

(٧) التنازل له عن عقد الإيجار . خلف خاص للتنازل فى حق الإيجار • عدم إعتباره كذلك
بالنسبة لأداة خاية هذا الحق المتمثلة فى الخصومة .

٨ - تعدد الخصوم في الخصومة الواحدة ولو كان إعتبارياً . غير مانع من إستقلال كل منهم .
أثره . ليس لأى منهم الاحتجاج بدفاع خصم مثل معه في ذات الخصومة طالما لم يتبين هو هذا الدفاع .
ليس له كذلك الطعن في الحكم الصادر ضد هذا الخصم . علة ذلك . مثال بشأن تنازل عن حيازة .

(٩) حكم « تسبیب الحكم » • استئناف •

الفاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه طالما أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قضاء الحكم صراحة في مسألة ما بأسبابه التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق وتكملة بحيث لا يمكن فصلها عنه يغنى عن إيراد المنطوق .

٢ - أعمال الخبراء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ أصبح جوازيّاً للمحكمة لها أن تعمله أو تعفى المدعى - ومثله المستأنف - منه إذا ما رأت في حدود سلطتها التقديرية أن تأخر اتمام الإعلان في خلال الثلاثة أشهر المقررة في تلك المادة لم يكن راجعاً إلى فعله .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذي تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفع الجوهرى الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ويكون مدعيه قد أقام عليه الدليل أمام المحكمة أو طلب منها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكينه من إثباته وإلا فلا عليها إن اغفلته ولم ترد عليه .

٤ - مؤدى نص المادة ٣١/٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - أن المشرع اشترط أن يكون الترخيص الصادر من المؤجر للمستأجر بالتنازل كتابة ليحول دونه ودون طلب الإخلاء بما مؤداه أنه فى الأصل لا يجوز عند المنازعة فى حصوله إثباته بغير هذه الوسيلة التى حددها المشرع ، فإثبات الإذن بالتنازل الصريح يجب أن يكون بالكتابة أو ما يقسم

مقامها من يمين أو إقرار ، إلا أن الكتابة في الإذن الخاص ليست ركناً شكلياً بل هي مطلوبة لإثبات التنازل عن الشرط المانع لا لصحته فيمكن الاستعاضة عنها بالبيئة أو القرائن في الحالات التي تجيزها القواعد العامة . استثناء ، فيجوز إثبات التنازل الضمني بالبيئة بإعتبار أن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية وهي تثبت بجميع الوسائل :

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحق في الإجارة ليس من الحقوق المتعلقة بشخص المستأجر خاصة وإنما هو حق مالي يجوز التصرف فيه والحجز عليه فإن التنازل عنه يعنى حوالة في الخصومة وفي الإلتزامات فتشول إلى التنازل إليه حقوق المستأجر الأصلي والتزاماته ، كما أنه يعتبر خلفاً خاصاً للمستأجر الأصلي (التنازل) .

٦ - ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني إنما هو استثناء من الأصل المقرر بإلتزام المستأجر بإحترام شروط حظر التنازل عن الإيجار وأن هذا الاستثناء يقتصر على الأماكن التي تمارس فيها الأعمال ذات الصبغة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما ، ولا يجوز التوسع في تفسيره أو انقياس عليه ومن ثم فلا ينصرف حكمه إلى بيع عيادة الطبيب إذ تجرى فيها ممارسة مهنة لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية في مفهوم قانون التجارة وإنما تقوم أساساً على النشاط الذهني واستثمار الملكات الفكرية والمعلومات المكتسبة لصاحبها ولا تدر عليه ربحاً وإنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل في تقديره ظروفه الشخصية وظروف عمله والظروف العامة التي تحيط بممارسته لأعمال مهنته ومن ثم لا يشملها البيع بالجدك المنصوص عليه بالمادة ٥٤٩ من القانون المدني ولا تعتبر مشروعاً تجارياً ولا تدخل ضمن تعبير المصنع أو المتجر ، ولذلك فإن بيعها لا يعدو في حقيقته أن يكون تنازلاً عن الإيجار بمقابل .

٧ - يعتبر التنازل له خلفاً خاصاً للمستأجر الأصلي بتلقيه عن الأخير حقاً معيناً بالذات كان قائماً ومستقراً في ذمته أي فيما كان للمتنازل من مركز قانوني موضوعي هو الحق في الإجارة ، أما ما يحمي هذا المركز الموضوعي

من أدائه تتمثل في الحصومة أمام المحكمة فلا خلافة فيها إلا للخلف العام إذا ما توفي الخصم أو انقضت شخصيته القانونية فيواصل الخلف العام السير في الحصومة .

٨- تعدد الخصوم ولو كان إجبارياً في الحصومة الواحدة أمام المحكمة لا ينال من إستقلال كل منهم ومسلكه فيها وحرية في إبداء ما يراه من دفع ووسائل دفاع والطعن على ما يصدره فيها من أحكام وبعد هذا من قبيل مباشرة الإجراءات ولا يعتبر في ذلك ممثلاً للآخرين ، وبالتالي فليس لأى من الخصوم الاحتجاج بدفاع خصم مثل معه في ذات الحصومة طالما لم يتبن هو هذا الدفاع أو يشارك زميله فيه ، وليس له كذلك الطعن في الحكم الصادر ضد هذا الخصم في هذا الخصوص بإعتبار أن الطعن ولو بالطرق غير العادية لا يجوز إلا للدائن العادى إذا ماتوافرت في ذلك شروط الدعوى غير المباشرة ، إذ يقوم الدائن نيابة عن مدينه المحكوم عليه ، لما كان ما تقدم جميعه ، وكان البين أن الطاعنين - وهما المتنازل لهما عن الإيجار - قد أقاما الطعن المائل وحدهما ، وهما لا يمثلان في ذلك المطعون ضده الثالث ، رقد أبديا هذا النعى كخلف له لتخطئه الحكم المطعون فيه في دفاع أبداه المذكور وهو يباشر إجراءات الحصومة أمام محكمة الموضوع ولم يشاركاه أو ينضمها إليه فيه ، ولم يطعن هو في الحكم الصادر ضده بشأن هذا الدفاع الذى إنفرد به دونهما ومن ثم فليس لهما إستعمال حقه أو الخلافة فيه بالنعى بهذا السبب .

٩- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستئناف غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بحكم محكمة أول درجة الذى الغته طالما أقامت قضاءها على أسهاب كافية لحمل حكمها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٢٥٦٢ سنة ١٩٧٩ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٠/٤/٢٣ وإخلاء الطاعنين والمطعون ضده الثالث من العين المؤجرة وتسليمها لها خالية ، وقالوا بياناً للدعوى أن المطعون ضده الأخير استأجر من مورثهما المرحوم ... شقة النزاع لاستعمالها عيادة طبية وأنه فى شهر نوفمبر سنة ١٩٧٨ أخطرهما الطاعنان بشرائهما العين المؤجرة من المطعون ضده الثالث بالجدك بعقد مؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢١ وإذ لم يستوف هذا العقد شروط البيع بالجدك فقد أقاما الدعوى بطلبتهما السالفة البيان . قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهما الأولان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢١١٦ سنة ٩٧ قى القاهرة وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٠ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ويفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين وتسليمها خالية للمطعون ضدهما الأولين . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب من وجهين ، وفى بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانهما بصحيفته فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب إلا أن الحكم المطعون فيه لم يضمن منطوقه قضاءه برفض الدفع أو قبوله كما ورد بأسبابه ما قرره المطعون ضدهما الأولان بعدم تقيدهما فى توجيه الإعلان فى الميعاد للنياية العامة لإتمامه عن طريق القضاء العسكرى دون اشتراط وصول الإعلان إلى شخص المعلن إليه — وهو ما لم يتم حتى الآن — ومن ثم كان الحكم معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور بما يستوجب نقضه ،

وحيث إن النعى في وجهه غير صحيح ، ذلك لأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن قضاء الحكم صراحة في مسألة ما بأسبابه التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق وتكملة بحيث لا يمكن فصلها عنه يغني عن إيرادها بالمنطوق ، كما أن أعمال الجزاء الوارد بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ أصبح جوازياً للمحكمة لها أن تعمله أو تعفى المدعى - ومثله المستأنف منه إذا ما رأت في حدود سلطتها التقديرية أن تأخير اتمام الإعلان في خلال الثلاثة أشهر المقررة في تلك المادة لم يكن راجعاً إلى فعله لما كان ذلك وإذا كان البين من محضر جلسة ١٩٨٠/١١/٣ إقرار محامي المستأنف الثاني - الطاعن الأول - بأنه تم إعلانه بأصل الصحيفة فيما بعد وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تناول الرد على الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن بأنه لم يكن للمستأنفين يد في تأخير الإعلان بالنسبة للمستأنف ضده الثاني - الطاعن الأول - إذ أعلنت إليه بصحيفة الاستئناف في ١٩٨٠/٣/٣١ في مواجهة النيابة لإعلانه عن طريق القضاء العسكري ولا يد لهما في تأخير تمامه لإنعدام صلتهم بإرادة القضاء العسكري وبالإجراءات التالية لإعلان النيابة وهي أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق أن تكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه في استعمال الرخصة المخولة للمحكمة في رفض الدفع كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنطوق والذي جاء قاصراً على القضاء في الموضوع وتكملة ولا يمكن فصلها عنه بإعتباره نتيجة طبيعية ومنطقية لرفض الدفع الشكلي صراحة بالأسباب ، ومن ثم كان النعى بهذا السبب غير صحيح .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم اغفل الرد على طلب المطعون ضده الثالث إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة موافقة المطعون ضدهما الأولين على بيع العيادة بالجدك ، إذ بهذه الموافقة ولو كانت ضمنية يعتبر متنازلاً عن الشرط المانع من التنازل عن عقد الإيجار ويجوز إثبات هذه الواقعة بكافة طرق الإثبات عن طريق إثبات الوقائع المادية التي تستخلص منها الموافقة الضمنية ، وإذا كانا خلفاً

لسلفهما المطعون ضده^١ الثالث ويحق لهما الاستفادة بما تمسك به ، وهو دفاع جوهرى ومن ثم كان إغفاله ما يصم الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك لأنه ولئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو أصبح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، ويكون مدعيه قد أقام عليه الدليل أمام المحكمة أو طلب منها وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون تمكينه من إثباته وإلا فلا عليها أن أغفلته ولم ترد عليه ، ولئن كان من المقرر كذلك أن مؤدى نص المادة ٣/٣١ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - أن المشرع اشترط أن يكون الترخيص الصادر من المؤجر للمستأجر بالتنازل كتابة ليحول دونه ودون طلب الإخلاء بما مؤداه أنه فى الأصل لا يجوز عند المنازعة فى حصول إثباته بغير هذه الوسيلة التى حددها المشرع ، فإثبات الإذن بالتنازل الصريح يجب أن يكون بالكتابة أو ما يقوم مقامها من يمين أو إقرار إلا أن الكتابة فى الإذن الخاص ليست ركناً شكلياً بل هى مطلوبة لإثبات التنازل عن الشرط المانع لا لصحته فيمكن الاستعاضة عنها بالبيئة والقرائن فى الحالات التى تجيزها القواعد العامة استثناءً فيجوز إثبات التنازل الضمنى بالبيئة بإعتبار أن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية وهى تثبت بجميع الوسائل ، وإذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة كذلك أن الحق فى الإجارة ليس من الحقوق المتعلقة بشخص المستأجر خاصة وإنما هو حق مالى يجوز التصرف فيه والحجز عليه فإن التنازل عنه يعنى حواله فى الحقوق وفى الإلتزامات فتتول إلى المتنازل إليه حقوق المستأجر الأصلية والإلتزاماته ، كما أنه يعتبر خلفاً خاصاً للمستأجر الأصلية (المتنازل) فإن من المقرر أيضاً - فى قضاء هذه المحكمة - أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى إنما هو استثناء من الأصل المقرر بالإلتزام المستأجر بإحترام شرط حظر التنازل عن الإيجار وأن هذا الاستثناء يقتصر على الأماكن التى تمارس فيها الأعمال ذات الصبغة التجارية والتى ينطبق عليها

وصف المصنع أو المتجر دون سواهما ، ولا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ، ومن ثم فلا ينصرف حكمه إلى بيع عياده الطبيب إذ تجرى فيها ممارسة مهنة لا تعتبر من قبل الأعمال التجارية في مفهوم قانون التجارة وإنما تقوم أساساً على النشاط الذهني واستثمار الملكات الفكرية والمعلومات المكتسبة لصاحبها ولا تدر عليه ربحاً وإنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل في تقديره ظروفه الشخصية وظروف عمله والظروف العامة التي تحيط بممارسته لأعمال مهنته ومن ثم لا يشملها البيع بالحدك المنصوص عليه بالمادة ٥٩٤ من القانون المدني ولا تعتبر مشروعاً تجارياً ولا تدخل ضمن تعبير المصنع أو المتجر ، لذلك فإن بيعها لا يعلو في حقيقته أن يكون تنازلاً عن الإيجار بمقابل ويعتبر المتنازل له خلفاً خاصاً للمستأجر الأصلي تبلغيه عن الأخير حقاً معيناً بالذات كان قائماً ومستقراً في ذمته أي فيما كان للمتنازل من مركز قانوني موضوعي وهو الحق في الإجازة ، أما ما يحمي هذا المركز الموضوعي من أداة تتمثل في الحصومة أمام المحكمة فلا خلافة بها إلا للخلف العام إذا ما توفي الخصم أو انقضت شخصيته القانونية فيواصل الخلف العام السير في الحصومة وإذا كان تعدد الخصوم ولو كان إجبارياً في الحصومة الواحدة أمام المحكمة لا ينال كل منهم ومسلكه فيها وحريته في أبداء ما يراه من دفع ووسائل دفاع والطعن على ما يصدر فيها من أحكام ويعد هذا منه من قبيل مباشرة الإجراءات ولا يعتبر في ذلك ممثلاً للآخرين ، وبالتالي فليس لأي من الخصوم الاحتجاج بدفاع خصم مثل معه في ذات الحصومة طالما لم يتبن هو هذا الدفاع أو يشارك زميله فيه ، وليس له كذلك الطعن في الحكم الصادر ضد هذا الخصم في هذا الخصوص باعتباره أن الطعن ولو بالطرق غير العادية لا يجوز إلا للدائن العادي إذا ما توافرت في ذلك شروط الدعوى غير المباشرة إذ يقوم الدائن به نيابة عن مدينه المحكوم عليه ، لما كان ما تقدم جميعه ، وكان البين أن الطاعنين - وهما المتنازل لهما عن الإيجار - قد أقاما الطعن المائل وحدهما ، وهما لا يمثلان في ذلك المطعون ضده الثالث وقد أبدى هذا النعي كخاف له لتخطئة الحكم المطعون فيه في دفاع أبداه المذكور وهو مباشر لإجراءات الحصومة

أمام محكمة الموضوع ولم يشاركه أو ينضم إليه فيه ، ولم يطعن هو في الحكم الصادر ضده بشأن هذا الدفاع الذي انقرد به دونها ومن ثم فليس لها استعمال حقه أو الخلافة فيه بالنعي بهذا السبب ويضحي الطعن منهما بهذه المثابة سبياً جديداً لم يسبق لها عرضة على محكمة الموضوع ومن ثم غير مقبول منهما التجدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين ينعان بالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ، وفي بيان ذلك يقولان : أن العيادة الطبية مما يجوز بيعها بالجلدك وقد استدل حكم محكمة الدرجة الأولى على ذلك بأسباب سائغة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مقررراً أنها ليست عملاً تجارياً ودون أن يناقش أسباب الحكم الابتدائي في هذا الصدد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعي - بسببه - في غير محله ، ذلك لأن العيادة الطبية لا تسرى عليها أحكام البيع بالجلدك حسبما سبق تفصيله في الرد على السبب الأول من أسباب الطعن ، كما أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الاستئناف غير ملزمة بأن ترد على ما جاء بحكم محكمة أول درجة الذي الغته طالما أقامت قضاءها على أسباب كافية لحمل حكمها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي على سند من القول بأن « عيادة الطبيب ليست مشروعاً تجارياً ولا تدخل ضمن تعبير المصنع أو المتجر في المادة ٥٩٤ مدني لأن هذا النص استثنائي إنما قصد به الإبقاء على الرواج المالي ولا محل للقول بأن مزاولة الطبيب لعمله بعد عملاً تجارياً وبالتالي فإن عيادة الطبيب لا يزاوّل فيها أي نشاط تجاري أو صناعي ومن ثم فلا تعتبر متجراً أو مصنعاً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ مدني ، وكانت هذه الأسباب تتفق وصحيح القانون ولها أصلها الثابت بالأوراق وكافية لحمل قضائه وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فلا عليه من بعد أن لم يرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي الغاه ، ويضحي النعي عليه بهذين السببين في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد سند و محمد جمال شلقاني .

(٢٤٥)

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) بيع « بيع ملك الغير » • خلف « الخلف العام » بطلان « بطلان التصرفات » •

بيع ملك الغير . إعتباره قائماً منتجاً لآثاره إلى أن يتقرر بطلانه بناء على طلب المشتري . أثره .
للمشتري مطالبة ورثة البائع بنقل ملكية المبيع إلى المشتري - أو وارثه - وبعدم التعرض له
في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . أيلولة المبيع إلى البائع أو ورثته . مؤداه . إنقلاب البيع صحيحاً في
حق المشتري . م ٢/٤٦٧ مدني .

(٢) بيع • اصلاح زراعي •

البيع الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . إشتراط أن يكون لو اضع اليد على الأرض
الزراعية المشتغل بالزراعة . اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المعدلة . لم تخطر على
المشتري بيعها لغيره .

١ - عقد بيع ملك الغير - إلى أن يتقرر بطلانه بناء على طلب المشتري ،
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يبقى قائماً منتجاً لآثاره بحيث يكون
للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ ما يترتب على العقد بمجرد إنعقاده وقبل
تسجيله من حقوق والتزامات شخصية ، وتنتقل هذه الحقوق وتلك الإلتزامات
من كل من الطرفين إلى وارثه ، فيلتزم وارث البائع بنقل ملكية المبيع
إلى المشتري أو إلى وارثه ، كما يلتزم بضمان عدم التعرض للمشتري في
الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه ... وهذا البيع ينقلب صحيحاً في حق - المشتري -
بأيلولة ملكية المبيع إلى - البائع أو ورثته - بعد صدور العقد عملاً بنص الفقرة
الثانية من المادة ٤٦٧ من القانون المدني .

٢ - لئن كانت المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها المعدلة بقرار وزير الزراعة رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٩ قد اشترطت صدور البيع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لراضع اليد على الأرض الزراعية المشتغل بالزراعة ، إلا أن تلك اللائحة لم تخطر على المشتري بيعها للغير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٣٤٦ سنة ١٩٧٥ مدنى أسوان الابتدائية ضد المطعون عليهما الأول والثاني بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوضع الأرض الزراعية الميمنة بالأوراق تحت الحراسة القضائية وتعين حارس قضائى عليها ، وبطرد المطعون عليهما آنئى الذكر منها ، وقالوا بياناً للدعوى إنهم يملكون تلك الأرض بالميراث عن المرحومة ... التى اشترتها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي غير أن المطعون عليهما المذكورين إغتصبها فأقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . تدخلت المطعون عليها الثالثة فى الدعوى طالبة الحكم برفضها لشراءها نصف الأرض محل النزاع من مورثة الطاعنين وركنت فى ذلك إلى عقد مؤرخ ١٩٧١/٦/٥ وإبصاليين أنكر الطاعنون صدورها من مورثتهم وبتاريخ ١٩٧٥/١٢/٦ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون عليها الثالثة ورفض طلب الحراسة القضائية وإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الثالثة أن العقد المؤرخ ١٩٧١/٦/٥ والإبصاليين قد صدرت جميعها من مورثة الطاعنين ، وبعد سماع الشهود حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٣ برفض الدفع بالإنكار وبندب مكتب خبراء

وزارة العدل بأسوان لبيان مشترى أرض النزاع وتاريخ الشراء وكيفية سداد الثمن ، كما أقام الطاعنون الدعوى رقم ٦٢٢ سنة ١٩٧٦ مدنى أسوان الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بطردهم من ذات الأرض موضوع النزاع وأمرت المحكمة بضمها إلى الدعوى الأولى ليصدر فيهما حكم واحد ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣١ بطرد المطعون عليه الأول من الأرض الميينة بتقرير الخبير ومساحتها ٢٣ ط ٥٥٠ ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسوط (مأمورية أسوان) بالاستئناف رقم ٣٠ سنة ٥٣ ق مدنى ، وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، إذ ذهب إلى أن بيع مورثهم مالا تملك إلى المطعون عليها الثالثة بالعقد المؤرخ ١٩٧١/٦/٥ يتقلب صحيحاً بأيلولة ملكية المبيع إليها بالتسجيل لورودها عقد البيع المسجل على ذات الأرض المبيعة إليها ، فضلاً عن التزام البائعة وورثتها الطاعنين قبل المطعون عليها المذكورة بضمان عدم التعوض ، فى حين أن الأرض موضوع العقد المؤرخ ١٩٧١/٦/٥ تختلف حسبها ورد بتقرير الخبير - عن تلك التى ورد عليها عقد البيع المسجل فيظل البطلان المترتب على عدم ملكية البائعة للقدر الذى باعته إلى المطعون عليها الثالثة قائماً لعدم انتقال ملكيته إليها ، كما أن التسجيل لم يتم إلا بعد وفاة البائعة فانتقلت الملكية به إليهم مباشرة ولم يتلقوا عنها ميراثاً ولم يخلفوها فى عقد البيع أو يلزموا قبل المطعون عليها الثالثة بضمان عدم التعوض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن عقد بيع ملك الغير إلى أن يتقرر

بطلانه بناء على طلب المشتري ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يبقى قائماً منتجاً لآثاره بحيث يكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ ما يترتب على العقد بمجرد انعقاده وقبل تسجيله من حقوقه والتزامات شخصية ، وتنقل هذه الحقوق وتلك الإلتزامات من كل من الطرفين إلى وارثه ، فيلتزم وارث البائع ينقل ملكية المبيع إلى المشتري أو إلى وارثه ، كما يلتزم بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن مورثة الطاعنين قد اشترت الأرض محل النزاع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سنة ١٩٧١ ، وقبل أن تسجل هذا العقد باعت نصفها إلى المطعون عليها الثالثة بالعقد المؤرخ ١٩٧١/٦/٥ ، ولما سدد ورثتها الطاعنون باقي الثمن قاموا بتسجيل عقد البيع الصادر إلى مورثهم في ١٩٧٦/٥/١٦ فانتقلت ملكية الأرض إليهم فإن عقد البيع الصادر من مورثة الطاعنين إلى المطعون عليها عن نصف الأرض محل النزاع وإن كان قد ورد في الأصل على مالا تملك ويعتبر بيعاً باطلاً لمصلحة المطعون عليها المذكورة إلا أنه والمشتري لم تطلب الحكم بإبطاله يبقى قائماً منتجاً لجميع آثاره وتنقل جميع الحقوق والإلتزامات المترتبة عليه لكل من طرفيه إلى ورثته ، ومن ثم يكون الطاعنون ملتزمين قبل المطعون عليها الثالثة بنقل ملكية القدر المبيع إليها وبعدم التعرض لها في الانتفاع به أو منازعتها فيه ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها إلى أن عقد البيع المبرم بين مورثة الطاعنين والمطعون عليها الثالثة قد ورد على ذات الأرض موضوع عقد البيع المسجل تأسيساً على أن شروطه هي ذات شروط عقد البيع المسجل وقد أقام الحكم قضاءه على ما يكفي لحمله ويؤدي إلى ما انتهى إليه في هذا الخصوص ، فإن هذا البيع ينتقل صحيحاً في حق المطعون عليها الثالثة بأيلولة ملكية المبيع إلى الطاعنين بعد صدور العقد عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦٧ من القانون المدني ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه الفساد في الاستدلال ، ويكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون ، ذلك أن عقد البيع المؤرخ ١٩٧١/٦/٥ يعتبر عقداً باطلاً بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لمخالفته أحكام القرار الوزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار محافظة أسوان رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٩ بتحديد مورثة الطاعنين دون سواها لنقل الملكية إليها ، كما أن الحكم لصالح المطعون عليها الثالثة يعتبر تعرضاً للقرار الوزارى آنف الذكر بالإلغاء أو التعديل .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والنصرف فيها المعدلة بقرار وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٩ وإن اشترطت صدور البيع من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لو اضع اليد على الأرض الزراعية المشتغل بالزراعة إلا أن تلك اللائحة لم تحظر على المشتري بيعها للغير ، ومن ثم فإن هذا النعى يكون لا أساس له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلبي ، محمد عبد الحميد سند و محمد جمال شلقاني .

(٢٤٦)

الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٤ القضائية :

نزع الملكية للمنفعة العامة • ملكية • اموال •

تخصيص ما يملكه الأفراد من عقارات للمنفعة العامة . الأصل وجوب إدخاله أولاً في ملكية الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة . جواز تخصيصه للمنفعة العامة مباشرة دون إتخاذ إجراءات نزع ملكيته التي نظمها القانون الخاص بذلك . أثره . تحقق حكم نزع الملكية وترتيب سائر الحقوق المنصوص عليها في القانون الذوى الشأن .

تخصيص ما يملكه الأفراد - من عقارات - للمنفعة العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتضى أولاً إدخاله في ملكية الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى فيصبح في الملك الخاص وينتقل بعد ذلك إلى الملك العام بتخصيصه للمنفعة العامة بطريق رسمى أو بطريق فعلى ، ولئن كان الأصل أن إدخاله في الملك الخاص للدولة يكون بطريق من طرق اكتساب الملكية المبينة في القانون المدنى أو بطريق نزع الملكية طبقاً للقواعد والإجراءات التي نظمها القانون الخاص الصادر بشأنه ، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من أن تخصص الدولة العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة مباشرة دون إتخاذ الإجراءات المنوّه عنها في هذا القانون فتنتقل حيازته من المالك الأصلي إلى الدولة ويتحقق بذلك حكم نزع الملكية وتولد عنه أسوة بالصورة العادية المباشرة لجميع الحقوق المنصوص عليها في القانون لذوى الشأن .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهن الثلاثة الأول أقمن الدعوى رقم ٥٨٨ سنة ١٩٧٩ مدني أسبوط الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الرابع بطلب الحكم بطردهما من الأرض المبينة بالأوراق وإزالة المنشآت القائمة عليها والتسليم . وقالوا بياناً للدعوى أن الطاعن والمنطعون عليه الرابع استوليا على تلك الأرض وأقاما عليها بغير حق منشآت فأقمن الدعوى بطلبتهن سالفه البيان ، دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان لأن أرض النزاع نزع ملكيتها للمنفعة العامة . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٩ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدم لبيان مدى إستيلاء الطاعن والمطعون عليه الرابع على الأرض محل النزاع وصدور قرار بنزع ملكيتها للمنفعة العامة وبعد أن أودع الخبير تقريره أجابت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٢ المطعون عليهن إلى طلبتهن إستئناف الطاعن والمطعون عليه الرابع هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسبوط بالإستئناف رقم ٥٩ سنة ٥٨ ق مدني وبتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ أبد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به من طرد الطاعن من أرض النزاع لعدم التزامه بما أوجبه المشرع من أن يكون إستيلاء الجهة طالبة نزع الملكية على العقارات التي يتقرر نزعها للمنفعة العامة بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ويبلغ به ذوو الشأن في

حين أن نزع الملكية للمنفعة العامة يتحقق أيضاً بتخصيص العقارات المملوكة للأفراد للمنفعة العامة بدون إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أن تخصيص ما يملكه الأفراد للمنفعة العامة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يقتضى أولاً إدخاله في ملكية الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى فيصبح في الملك الخاص وينتقل بعد ذلك إلى الملك العام بتخصيصه للمنفعة العامة بطريق رسمي أو بطريق فعلي . وأنه وإن كان الأصل أن إدخاله في الملك الخاص للدولة يكون بطريق من طرق اكتساب الملكية المبينة في القانون المدني أو بطريق نزع الملكية طبقاً للقواعد والإجراءات التي نظمها القانون الخاص الصادر بشأنه إلا أنه ليس هناك ما يمنع من أن تخصص الدولة العقار المملوك لأحد الأفراد للمنفعة العامة مباشرة دون إتخاذ الإجراءات المنوّه عنها في هذا القانون فتنتقل حيازته من المالك الأصلي إلى الدولة ويتحقق بذلك حكم نزع الملكية . وتتولد عنه أسوة بالصورة العادية المباشرة جميع الحقوق المنصوص عليها في القانون لنوى الشأن . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن أرض النزاع تم الاستيلاء عليها ضمن أراضي أخرى لصالح الجمعية التعاونية الزراعية بقرية درنكة وأقيمت على جزء منها مساكن إرشادية يقطنها أهالي يدفعون أقساط ثمنها للجمعية التي تضع اليد على باقي الأرض وأن الطاعن تمسك بأن هذا الاستيلاء تم للمنفعة العامة وأن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قرره من أن الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات التي يتقرر لزومها للمنفعة العامة لا يكون إلا بقرار من الوزير المختص ينشر في الجريدة الرسمية ويبلغ به ذوو الشأن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجية ذلك عن بحث ما إذا كانت أرض المطعون عليها قد أقيمت عليها المساكن الإرشادية عن عدمه أو خصصت لمنفعتها ومدى تعلق هذا المشروع بالمنفعة العامة فعابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب مما يستوجب لقضيه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / محمد إبراهيم خليل نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنصف هاشم نائب رئيس المحكمة ، أحمد شلي ، محمد عبد الحميد سند وإبراهيم بركات .

(٢٤٧)

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥١ القضائية :

(١ و ٢) هبة • أحوال شخصية « الخطبة » •

(١) الهدايا التي تقدم في فترة الخطبة . هبة . إستردادها . شرطه . إستناد الواهب الخاطب إلى عذر يقبله القاضي مع إنتفاء موانع الرجوع . م ٥٠٠ مدني .

(٢) الرجوع في الهبة عند فسخ الخطبة . شرطه . قيامه على أسباب تبرره .

(٣) اثبات « اليمين الحاسمة » •

حلف اليمين الحاسمة . أثره . حسم النزاع فيها أنصبت عليه . إعتبار مضمونها حجة ملزمة للقاضي . سقوط حق عن وجهها في أي دليل آخر .

١ - الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر إبان الخطبة ومنها الشبكة تعتبر من قبيل الهبات فيسرى عليها من يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني ، ومنها أن حق الخاطب الواهب في إسترداد هذه الهدايا ينحصر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لأحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ من القانون المدني التي تشترط لهذا الرجوع في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب إلى عذر يقبله القاضي وألا يوجد مانع من موانع الرجوع .

٢ - مجرد فسخ الخطبة لا يعد بذاته عذراً يسوغ للخاطب الرجوع في الهبة إلا إذا كان هذا الفسخ قائماً على أسباب تبرره .

٣ - مؤدى ما نصت المادة ١١٧ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن حلف من وجهت إليه اليمين الحاسمة بحسم النزاع

فما انصبت عليه ويقسوم مضمونها حجة ملزم للقاضي ، فإن تضمن الحلف إقرار بدعوى المدعى حكم له بموجبه ، وإن تضمن إنكاراً حكم برفض الدعوى لعدم قيام دليل عليها بعد أن سقط بحلف تلك اليمين حق من وجهها في أى دليل آخر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٩٢٩٢ سنة ١٩٧٩ مدينى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة ووالدها بطلب الحكم بالإذن له فى الرجوع فى الشبكة المبينة بالأوراق والزامهما متضامنين بردها إليه ، وقال بياناً للدعوى إنه بمناسبة خطبته للطاعنة قدم لها شبكة عبارة عن خاتم من البلاتين ودبلتين إحداهما من الماس والأخرى من الذهب ، ولما طلب تحديد موعد عقد القران فوجئ بهما يعلنان فسخ الخطبة بغير عذر مقبول ويمتنعان عن رد الشبكة إليه ، فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة لوالد الطاعنة لرفعها على غير ذى صفة ، والإذن للمطعون عليه فى الرجوع فى الشبكة التى قدمها للطاعنة وإلزامها بردها إليه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٩٤٧ سنة ٩٧ ق مدينى ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ وجهت المحكمة اليمين الحاسمة إلى الطاعنة ، وبعد أن حلفتها حكمت بتاريخ ١٩٨١/٦/٩ بإلغاء الحكم المستأنف فمضى به من الإذن للمطعون عليه فى الرجوع فى الخاتم البلاتين وبتأييده فيما عدا ذلك - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن مقتضى حلفها اليمين الحاسمة التي قضى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٣ بتوجيهها إليها - أن يقضى لصالحها برفض دعوى المطعون عليه لأن حلف اليمين يعتبر حجة على من وجهها ويسقط حقه في التمسك بأوجه الإثبات الأخرى وحجة على القاصي الذي حرمه المشرع من كل سلطة تقديرية في هذا الشأن ، غير أن الحكم المضعون فيه أهمل حجة اليمين الحاسمة في الإثبات ورتب على حلقها أثر النكول عنها عندما لم يلتزم بأثر حلف الجزء الأول منها ومؤداه سقوط حق المطعون عليه في الرجوع في الشبكة ولو كانت قائمة ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر إبان الخطبة ومنها الشبكة وتعتبر من قبيل الهبات فيسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني ، ومنها أن حق الخاطب الواهب في استرداد هذه الهدايا يخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ من القانون المدني التي تشترط لهذا الرجوع في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب إلى عذر يقبله القاضي وألا يوجد مانع من موانع الرجوع لما كان ذلك ، وكان مجرد فسخ الخطبة لا يعد بذاته عذراً يسوغ للخاطب الرجوع في الهبة إلا إذا كان هذا الفسخ قائماً على أسباب تبرره ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه ركن في إثبات توافر العذر المبرر للرجوع في الهبة إلى اليمين الحاسمة التي حلفتها الطاعنة بأن سبب فسخ خطبتها للمطعون عليه يرجع إليه شخصياً وأنها لم تفسخ الخطبة من جانبها ، وكان مؤدى ما نصت عليه المادة ١١٧ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن حلف من وجهت إليه اليمين الحاسمة يحسم النزاع فيما انصهت عليه ويقوم مضمونها حجة ملزمة للقاضي ، فإن تضمن الحلف إقراراً بدعوى المدعى حكم له بموجبه ، وإن

تضمن إنكاراً حكم برفض الدعوى لعدم قيام دليل عليها بعد أن سقط بحلف تلك اليمين حق من وجهها في أى دليل آخر ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه على أن فسخ الخطبة وعدم إتمام إجراءات الزواج يعد في ذاته عذراً مبرراً للرجوع في الهبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد هذا الحكم فيما قضى به من الإذن للمطعون عليه في الرجوع في الشبكة - فيما عدا الخاتم البلاتين - للأسباب التي أقيم عليها رغم حلف الطاعنة اليمين الحاسمة بأن فسخ خطبتها للمطعون عليه يرجع إليه دونها ولم يلتزم بأثر هذا الحلف في حسم النزاع حول نفي العذر المسوغ للرجوع في الهبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / عزت حنورة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمود لبيب الهناوى ، أحمد نصر الجندي ، لطفي عبد المزيذ ود . محمد بهاء الدين باشا .

(٢٤٨)

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٥ قضائية :

(١) قانون « القانون الواجب التطبيق » .

إحالة القانون إلى بيان محدد في قانون آخر . أثره . وجوب التقيد بما يطرأ على القانون المحال إليه في هذه الحالة من تعديل أو تغيير .

(٢) تأمين • قانون • مسئولية •

التأمين الإجباري العادي على سيارات النقل . استمرار سريانه لمصلحة الغير والركاب المسموح لهم بركوبها . م ٥ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي أحالت إليه المادة ٥ ألفة الذكر . عدم تحديد القانون الأخير لمؤلا الركاب . مؤداه . وجوب الرجوع في هذا الخصوص لقانون المرور الذي وقع الحادث في ظله . الركوب في صندوق السيارة . يستلزم تصريحاً مستقلاً وتأميناً إجبارياً خاصاً .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد بعينه في قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد الحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي جزء منه يسرى بسريانه دون توقف على استمرار سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يتولى بنفسه تضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال إليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير .

٢- إذ كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات قد حددت من يشملهم التأمين الإجبارى بالإحالة إلى « الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » فمن ثم لا يمنع الغاء هذا القانون الأخير من إعتبار البيان الوارد بتلك المادة جزءاً من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ فيصـل التأمين الإجبارى العادى على سيارة النقل مقررأ لصالح الغير والركاب المسموح لهم بركوبها . إلا أنه لما كانت هذه المادة لم تحدد من هم الركاب المسموح لهم بركوب سيارة النقل وبالتالي من يشملهم ذلك التأمين فمن ثم يتعين الرجوع فى هذا الخصوص إلى قانون المرور الذى يحكم الواقعة محل التداعى - لما كان ذلك ، وكانت اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ الصادرة - بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ - الذى وقع الحادث فى ظله تنص فى المادة ٩٤ على أنه « لا يجوز نقل الركاب فى أية مركبة ليست بها أماكن معدة للجلوس ، ولا يجوز وجود ركاب أو اشخاص فى الأماكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل إلا بترخيص من قسم المرور إذا كان ذلك لازماً لمرافقة الحموله أو للعمل عند إنتقال العمال إلى مكان عملهم أو عودتهم منه وفى هذه الحالة لا يجوز أن يزيد عددهم عن ثمانية اشخاص ويجب فى جميع الأحوال تقديم وثيقة التأمين الإجبارى عن الركاب الذين يصرح بهم » كما أوجبت المادة ١٩٤ من هذه اللائحة أن يخصص من طول المقعد فى مقصورة (كابينة) القائد فى سيارة النقل ٥٠ سم للسائق ، ٤٠ سم لكل راكب فإن مفاد ذلك أن الركوب المسموح به أصلاً فى سيارات النقل يكون بجوار السائق لراكب واحد أو اثنين حسب مقاس طول مقعد المقصورة ومن ثم لا يشمل التأمين الإجبارى العادى سوى من تترافق فيه هذه الشروط أما الركوب فى صندوق السيارة فهو غير مسموح به أصلاً وحينها أجازة الشارع استثناء استلزم له تصريحاً مستقلاً وتأميناً اجبارياً خاصاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ١٠٩١٢ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى جنوب القاهرة على الشركة الطاعنة طالبين الحكم بإلزامها بأن تؤدى لهم مبلغ خمسة عشر ألف جنيه ، وقالوا بياناً لها إن قائد السيارة رقم ١٤١٩ نقل بور سعيد تسبب بخطئه فى قتل مورثهم الذى كان راكباً بها وأن ذلك السائق قضى بإدانته عن هذه الواقعة فى اللجنة رقم ١٣٦٧٥ سنة ١٩٨١ جنح شرق بور سعيد وتأيد الحكم استئنافياً وصار باتاً بعدم الطعن عليه وإذا كان قد لحقهم بسبب هذا الخطأ أضراراً مادية وأدبية فضلاً عن إستحقاقهم للتعويض الموروث ، وكانت السيارة التى وقع بها الحادث مؤمناً عن حوادثها لدى الشركة الطاعنة ، فقد أقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلبتهم . بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٠٥٥ سنة ١٠١ ق - طالبين الغاء والحكم لهم بطلبتهم . بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدهم خمسة آلاف جنيه . طعنت الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إنه طبقاً

للمادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ الصادرة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ سنة ١٩٧٤ يخطر اصلاً نقل اشخاص في سيارات النقل ويجوز ذلك استثناء في حالات خاصة حددتها على أن يكون ذلك يترخيص من قسم المرور يتطلب تقديم وثيقة تأمين إجباري خاصة بهؤلاء الركاب . ولما كان الثابت أن مورث المطعون ضدهم كان راكباً ضمن عشرة أشخاص في صندوق السيارة التي وقع بها الحادث والتي لم يصرح بنقل ركاب فيها ولم يؤمن عن حوادثها لصالح ركابها . فإن قضاء المحكم المطعون فيه بإلزام الشركة الطاعنة بالتعويض عن وفاته لمجرد أنها مؤمن لديها تأميناً إجبارياً عادياً عن حوادث تلك السيارة ، يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد بعينه في قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد الحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على استمرار سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً . أما إذا كانت الإحالة مطلقة إلى ما يبينه أو يقرره قانون آخر فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يتولى بنفسه تضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك القانون المحال إليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير . وإذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري على السيارات قد حددت من يشملهم التأمين الإجباري بالإحالة إلى الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ ، فمن ثم لا يمنع الغاء هذا القانون الأخير من اعتبار البيان الوارد بتلك المادة جزءاً من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٥ فيظل التأمين الإجباري العادي على سيارة النقل مقررأ لصالح الغير والركاب المسموح لهم بركوبها . إلا أنه لما كانت هذه المادة لم تحدد من هم الركاب المسموح لهم بركوب سيارة

النقل وبالتالي من يشملهم ذلك التأمين ، فمن ثم يتعين الرجوع في هذا الخصوص إلى قانون المرور الذي يحكم الواقعة محل التداعي لما كان ذلك ، وكانت اللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ سنة ١٩٧٣ الصادر بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ سنة ١٩٧٤ - الذي وقع الحادث في ظله - تنص في المادة ٩٤ على أنه « لا يجوز نقل الركاب في أية مركبة ليس بها أماكن معدة للجلوس ، ولا يجوز وجود ركاب أو أشخاص في الأماكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل إلا بترخيص من قسم المرور إذا كان لازماً لمرافقة الحمولة أو للعمل عند انتقال العمال إلى مكان عملهم أو عودتهم منه وفي هذه الحالة لا يجوز أن يزيد عددهم على ثمانية أشخاص ويجب في جميع الأحوال تقديم وثيقة التأمين الإجباري عن الركاب الذين يصرح بهم » كما أوجبت المادة ١٩٤ من هذه اللائحة أن يخصص من طول المقعد في مقصورة (كابينة) القائد في سيارة النقل ٥٠ سم للسائق و ٤٠ سم لكل راكب . فإن مفاد ذلك أن الركوب المسموح به أصلاً في سيارات النقل يكون بجوار السائق لراكب واحد أو اثنين حسب مقياس طول مقعد المقصورة ، ومن ثم لا يشمل التأمين الإجباري العادي سوى من تتوافر فيه هذه الشروط . أما الركوب في صندوق السيارة فهو غير مسموح به أصلاً وحينما أجازته الشارع استثناءً استلزم له تصريحاً مستقلاً وتأميناً إجبارياً خاصاً لما كان ذلك كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن قضى بإلزام الشركة الطاعنة بالتعويض بموجب التأمين الإجباري العادي على سيارة النقل رغم ما أثبتته بمذوناته من أن الحادث وقع بتاريخ ١٩٨١/٨/٣٠ نتيجة إنقلاب السيارة التي كان مورث المطعون ضدهم راكباً بصندوقها ضمن آخرين دون ترخيص . بذلك من قسم المرور المختص ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه :

ولما كان موضوع الاستئناف صالحاً للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين تأييد الحكم المستأنف :

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو ، محمد حسن العنيني ، لطفي عبد العزيز ، وإبراهيم بركات

(٢٤٩)

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ القضائية :

- اثبات « شهادة الشهود » اثبات الغش • دفاع « الدفاع الجوهري » •
حكم « ما يعد قصورا » • عقد « غش » •

الغش . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات ومنها البيئة . قيام المطعون ضده (الدائن) - بعد تسلمه قيمة الدين - بتمزيق ورقة أمام الطاعنة أو ههما أنها سند المديونية . إحتيال وغش . جواز إثباته بكافة طرق الإثبات .

يجوز إثبات الغش - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطرق الإثبات القانونية كافة شاملة البيئة وإذ أسست الطاعنة دفاعها أمام محكمة الموضوع على ما هو ثابت بالأوراق أن المطعون ضده - بعد أن تسلم منها المبلغ الثابت بسند المديونية قام بتمزيق ورقة أو ههما أنها السند المذكور ، وكان هذا منه - فيما لو ثبت - يشكل إحتيالا وغشاً يجوز إثباته بطرق الإثبات القانونية كافة شاملة البيئة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن ما تدعيه الطاعنة وفاء وهو بهذه المثابة تصرف قانوني لا يجوز إثباته إلا بالكتابة لا يواجه دفاع الطاعنة آنف الذكر ولا يصلح رداً عليه رغم أنه دفاع جوهري من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فيكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده تقسّم بطلب أداء إلى السيد رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه مبلغ ٣٠٠٠ ج ه إستناداً إلى أنه يداينها به بموجب إقرار مؤرخ ١٩٧٨/١٢/٢٨ وقد أمتنع السيد رئيس المحكمة من إصدار الأمر فحدد جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ٦٣٠١ لسنة ١٩٨٠ مدني جنوب القاهرة الابتدائية وقام دفاع الطاعنة على حتمول الوفاء وأن شقيقتها المطعون ضده بادر بعد هذا الوفاء إلى تمزيق ورقة موهماً إياها غشاً أنها سند المديونية وأنها تركن في إثبات ذلك إلى شهادة الشهود وبتاريخ ١٩٨١/١/١٣ حكمت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي تلك الواقعة وبعد أن سمعت شهود الطرفين عادت وقضت بجلسة ١٩٨١/٤/١٨ برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٤٣٦ لسنة ٩٨ ق وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٤ قضت هذه المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده المبلغ المطالب به . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن بني على سببين تنحى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول أن دفاعها أمام محكمة الموضوع قام على أنها إذ أوفت المطعون ضده بالمبلغ محل الدعوى بادر إلى تمزيق ورقة زعم غشاً أنها سند المديونية وركنت في إثبات ذلك إلى البيئة فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الدفاع - إستناداً إلى مجرد قوله بأن الوفاء بعد تصرفاً قانونياً لا يجوز

إثباته في حالة وجود سند مثبت للدين إلا بالكتابة في حين أن القسم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع مشوباً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجوز إثبات الغش بطرق الإثبات القانونية كافة شاملة البينة ، ولما كانت الطاعة قد أسست دفاعها أمام محكمة الموضوع على ما هو ثابت من الأوراق من المطعون ضده بعد أن تسلم منها المبلغ الثابت بسند المديونية قام بتمزيق ورقة أو همها أنها للسند المذكور وكان هذا منه - فيما لو ثبت - يشكل إحتيالا وغشاً يجوز إثباته بالبينة فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن ما تدعيه الطاعة وفاء وهو بهذه المثابة تصرف قانوني لا يجوز إثباته إلا بالكتابة - لا يواجه دفاع الطاعة آنف الذكر ولا يصلح رداً عليه رغم أنه دفاع جوهري من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فيكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شاب القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو ، محمد حسن العفيقي ، ممدوح السعيد ولطفي عبد العزيز .

(٢٥٠)

الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٥٤ القضائية :

شفعة « احوال لا تجوز فيها الشفعة » بيع .

البيع المقصور على أشخاص معينين لإعتبارات تتعلق بشخصية المشتري أو لمصالح إجتماعية وسياسية . تصرف ذو طابع خاص . إعتباره متراوفاً بين البيع والهبة والصلح . البيع الصادر من رئيس الجامعة بصفته إلى الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بها . عدم جواز الشفعة فيه .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان البيع مقصوراً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة إلى شراء العقار المبيع ومهما زابلوا على ثمنه ، ويعتبر في هذه الأحوال متراوفاً بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه إعتبارات تتعلق بشخصية المشتري من ناحية وبمصالح عليا إجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى وكل ذلك لا يمكن تقديره بثمن ، فالقضاء بالشفعة في مثل هذه الأحوال - يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه . لما كان ذلك وكان ثابت من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكا في صحيفة الاستئناف بأن البيع الحاصل من أولهما لثانيهما ليس من البيوع التي يجوز فيها الشفعة إستناداً إلى أنه تصرف ذو طابع خاص روعى فيه إثثار المتصرف إليه بصفته بالصفقة لما فيه من تحقيق مصالح إجتماعية وإقتصادية لهيئة التدريس بالجامعة وأن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المباعة وقت البيع - فإن الحكم المطعون فيه

إذ رد على دفاع الطاعنين بمجرد القول « بأن الجمعية التي يمثلها الطاعن الثاني لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الجامعة التي يمثلها الطاعن الأول » دون أن يمحس دفاعهما من أن البيع روعى فيه اعتبارات خاصة بالمشتري وأن هذه الاعتبارات كان لها أثرها في تحديد الثمن - رغم أنه دفاع جوهري من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى وكان ما أورده الحكم في صده لا يواجهه ولا يصلح رداً عليه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤١٨٨ سنة ١٩٨١ مدني الزقازيق الابتدائية ضد الطاعنين بصفتيهما بطلب الحكم بأحقيتهم في أخذ الأرض الميمنة في الأوراق بالشفعة ، وقالوا بياناً لها أنه نفي إلى علمهم أن الطاعن الأول - باع إلى الطاعن الثاني الأرض المذكورة . نظير ثمن مقداره ٥٢٢٦٩ ج و ٤٠٠ م وإذ كانت أطيانهم مجاورة لها فإنه يحق لهم أخذها بالشفعة . فأعلنوا رغبتهم في ذلك إلى الطاعنين وأودعوا كامل الثمن خزانة المحكمة ، وبتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٦ حكمت المحكمة بتدب خبير في الدعوى ، بعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١ للمطعون ضدهم بالطلبات - إستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ١٢٠ سنة ٢٧ ق مدني وأمورية الزقازيق ، وبتاريخ ١٩٨٤/٦/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي

برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن التصرف الصادر من أولهما إلى ثانيهما ليس بيعاً مما تجوز فيه الشفعة وإنما هو تصرف ذو طابع خاص روعي فيه إيثار المتصرف إليه بصفته رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة لإعتبارات منها ما يتعلق بأهمية الجمعية المتصرف إليها ومنها ما يتعلق بمصالح إجتماعية وإقتصادية تؤدي إلى رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والعاملين بها فضلاً عن أن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المبيعة وقت البيع وأن القضاء بالشفعة يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه - بيد أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع رداً مجملاً ومرسلاً لا يواجهه فيكون مشوباً بالقصور المبطل بما يستوجب نقضه .

ونحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى كان البيع مقصوراً على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة في شراء العقار المبيع ومهما زايد وأعلى ثمنه وتعتبر البيع في هذه الأحوال متراوفاً بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه إعتبارات تتعلق بشخصية المشتري من ناحية وبمصالح عليا إجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى - وكل ذلك لا يمكن تقديره بثمن - فالقضاء بالشفعة في مثل هذه الأحوال - يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكا في صحيفة الاستئناف بأن البيع الحاصل من أولهما لثانيهما ليس من البيوع التي يجوز فيها الشفعة إستناداً إلى أنه تصرف ذو طابع خاص روعي فيه إيثار المتصرف

إليه بصفته بالصفقة لما فيه من تحقيق مصالح إجتماعية وإقتصادية لهيئة التدريس بالجامعة وأن الثمن المسمى بالعقد لا يمثل حقيقة قيمة العين المبعة وقت البيع فإن الحكم المطعون فيه إذرء على دفاع الطاعنين بمجرد القول « بأن الجمعية التي يمثلها الطاعن الثاني لها شخصية إعتبارية مستقلة عن الجامعة التي يمثلها الطاعن الأول » دون أن يمحص دفاعهما من أن البيع روعى فيه إعتبارات خاصة بالمشتري وأن هذه الاعتبارات كان لها أثرها في تحديد الثمن - رغم أنه إءفاع جوهرى من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وكان ما أورءه الحكم فى صءءه لا يواجهه ولا يصلح رءأ عليه فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم زغو ، محمد حسن العفيق ، ممدوح السعيد ولطفى عبد العزيز .

(٢٥١)

الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) عقد ايجار • أموال « الأموال العامة » • قانون « القانون العام » •

تصرف السلطة الإدارية في المال العام لإنتفاع الأفراد به . سبيله . الترخيص المؤقت مقابل رسم لا أجره . منح الترخيص ورفضه والرجوع فيه . من الأعمال الإدارية . خضوعه لأحكام القانون العام .

(٢) اختصاص « الاختصاص الولائي » نقض •

نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . مؤداه . إقتصار مهمة محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة الواجب التداعى إليها م ١/٢٦٩ مرافعات .
(نزال) .

١ - للدولة على الأموال العامة حق إستعمالها وإستثمارها وبحسب ذلك وفقاً لأوضاع وإجراءات القانون العام ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن تصرف السلطة الإدارية في الأموال العامة لإنتفاع الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص ، وهذا يعتبر بذاته وبطبيعته مؤقتاً وغير ملزم للسلطة العامة التي لها دائماً لداعي المصلحة العامة الحق في إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله ثم هو - عدا ذلك - خاضع لحكم الشروط والقيود الواردة فيه ، وأعطاء الترخيص ورفضه والرجوع فيه كل ذلك من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام ولا تخضع للقانون الخاص ، وكون الترخيص يصرف مقابل رسم يدفع لا يخرج من طبيعته تلك ولا يجعله عقد إيجار .

٢ - متى كان الثابت أن قطعة الأرض محل النزاع التي كان ينتفع بها

المطعون ضده على سبيل الترخيص هي مال عام فإن هذا الانتفاع يعتبر من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام وتخرج من ولاية المحاكم العادية لتدخل في اختصاص جهة القضاء الإداري طبقاً لقانون مجلس الدولة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ويتعين إعمالاً لحكم المادة ١٠٢٦٩ من قانون المرافعات - الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظرها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٨١ مدني قنا الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٨١٨ جنيهاً تأسيساً على أن الإدارة العامة لرى قنا رخصت له بتاريخ ١٩٧٩/١/٩ باستقلال قطعة أرض مساحتها ٣٠ متراً على ترعة الكلابية وأبو الجرد ليقم عليها ورشة لحام وذلك في المدة من تاريخ الترخيص حتى ١٩٨٢/١/١٨ إلا أنه فوجئ بمصلحة الطرق قد أصدرت قرار بإزالة المنشآت التي أقامها بحجة أن الأرض مملوكة لها وأنه أقام دعوى مستعجلة بإثبات الحالة قدر فيها الخبير قيمة التعويض المستحقة له بالمبلغ المطالب به دفع الطاعنان بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩ حكمت المحكمة للمطعون ضده بالمبلغ المطالب به ، استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف قنا قيد برقم ٤٨ لسنة ١ ق وبتاريخ ١٩٨٢/٥/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة

أبدت فيها الرأي بنقضه . وإذا عرض الطعن على هذا الدائرة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن العقد محل الدعوى ليس من العقود الإدارية في حين أنه كذلك وإذا أن انتفاع الأفراد بالأموال العامة لا يكون إلا بمقتضى ترخيص ، والترخيص عمل إداري لا يمنح المرخص له حقاً من الحقوق التي ينظمها القانون المدني وإنما تخضع حقوقه فيه لأحكام القانون العام ويكون المنازعة في شأنه من اختصاص القضاء الإداري وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

حيث إن هذا النعي شديد ذلك أن للدولة على الأموال العامة حق استعمالها أو استثمارها ويجرى ذلك وفقاً لأوضاع وإجراءات القانون العام ، وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تصرف السلطة الإدارية في الأموال العامة لانتفاع الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص ، وهذا يعتبر بذاته وبطبيعته مؤقتاً وغير ملزم للسلطة العامة التي لها دائماً لداعي المصلحة العامة الحق في الغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله ثم هو - عدا ذلك - خاضع لحكم الشروط والقيود الواردة فيه أو إعطاء الترخيص ورفضه والرجوع فيه كل ذلك من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام ولا تخضع للقانون الخاص ، وكون الترخيص بصرف مقابل رسم يدفع لا يخرج من طبيعته تلك ولا يجعله عقد إيجار . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن قطعة الأرض محل النزاع والتي كان ينتفع بها المطعون ضده على سبيل الترخيص هي مال عام فإن هذا الانتفاع يعتبر من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام وتخرج من ولاية المحاكم العادية لتدخل في اختصاص جهة القضاء

الإدارى طبقاً لقانون مجلس الدولة فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن . لما كان ذلك وكانت المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذ كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص فتقصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص وعند الاختصاص تبين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة » فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى وبإختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / مصطفى صالح سليم نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المتشارين :
إبراهيم زغو ، محمد حسن المفيق ، محمود السعيد ولطفى عبد العزيز .

(٢٥٢)

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥٢ القضائية :

شفعة • تسجيل • ملكية •

ملكية المشتري لما يجعله شفعياً يفضل غيره من الشفعاء الذين هم من طبقته أو من طبقة أدنى .
م ١٢٧/٣ مدني . شرطة . أن تكون مسجلة وقت البيع المشفوع فيه .

يفترض نص الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٦ من القانون المدني أن المشتري نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الأخذ بالشفعة في العقار الذي اشتراه بأن يكون مالكا بالفعل في هذا الوقت لما يجعله شفعياً ثم يتقدم لأخذ العقار منه بالشفعة شفع من نفس طبقته أو من طبقة أدنى فإن المشتري يفضل في هذه الحالة ولا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهما الأول والثاني أقما الدعوى رقم ٢٩٤٦ سنة ١٩٧٥ مدني طنطا الابتدائية بطلب الحكم بأحققيهما في أخذ العقار المبين في الأوراق بالشفعة والتسليم وقالوا شرحاً لها أن المطعون ضده الثالث باع إلى

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٩٣٧ من القانون المدني قد جرى على أنه « فإذا كان المشتري قد توافرت فيه الشروط التي تجعله شافعياً بمقتضى نص المادة السابقة فإنه يفضل على الشفعاء الذين هم من طبقته أو من طبقة أدنى » فإنه بذلك يفترض أن المشتري نفسه قد توافرت فيه وقت الشراء شروط الأخذ بالشفعة في العقار الذي اشتراه بأن يكون مالكا بالفعل في هذا الوقت لما يجعله شافعياً ثم يتقدم لأخذ العقار منه بالشفعة شافع من نفس طبقته أو من طبقة أدنى فإن المشتري يفضل في هذه الحالة ولا يجوز للشفيع أن يأخذ بالشفعة . وإذا كانت الملكية في العقار لا تنتقل إلى المشتري إلا بتسجيل سنده ومن وقت حصول هذا التسجيل وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن أوراق الطعن أن العقد المؤرخ ١٩٦٢/٩/٢٠ المتضمن شراء مورث الطاعنة للعقار المجاور للعقار مشتراها والمشفوع فيه من المطعون ضدهما الأولين غير مسجل فإنه بذلك لم تنتقل به الملكية إليه ثم إليها من بعده ومن ثم لا يسوغ لها بالتالي الاعتصام به لأسباب شروط الأخذ بالشفعة عليها حتى تفضل الشفيعين المطعون ضدهما الأولين ولا يغير من ذلك حد أن من المطعون ضدهم لم ينازعها أمر هذه الملكية ، وإذا خلاص الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر ، وكان ما تشره الطاعنة بشأن توافر شروط الحيازة المكسبة للملكية لا يجعلها شافعاً وأن تعلق بسبب قانوني يستند إلى المادتين ٩٥٥ ، ٩٦٨ من القانون المدني إلا أن تحقيقه يقوم على إعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يستلزم تحقيق شروط هذه الحيازة وهو ما لم يسبق للطاعنة التحدى به أمام محكمة الموضوع مما لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور . علي فاضل حسن ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير
ومحمد السيد الحواش .

(٢٥٣)

الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ - ٢ - ٣) عمل « العاملون بشركات القطاع العام : وقف العامل »
الأجر « اجر العامل الموقوف » .

(١) العاملون بشركات القطاع العام . جواز وقف العامل احتياطياً متى اقتضت مصلحة
التحقيق ذلك . لا محل للفرقة بين التحقيق الإداري والجنائي . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
لا مجال لأعمال أحكام قانون العمل .

(٢) وقف العامل احتياطياً . أثره . وقف صرف نصف مرتبه . عدم طرح أمر وقف صرف
نصف مرتب العامل على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف . مؤداه . إستحقاقه
صرف نصف مرتبه الموقوف .

(٣) إنهاء وقف العامل وإستحقاقه لأجره كاملاً عن مدة الوقف . شرطه . إخلاء سبيله أو الحكم
ببراءته أو إيقاف تنفيذ العقوبة ثم إنتفاء مسئوليته التأديبية . مؤدى توافر مسئوليته . حرمانه من
نصف مرتبه الموقوف مدة حبسه . علة ذلك .

١ - مؤدى المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار
نظام العاملين بالقطاع العام أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه
نص في النظام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، كما أن مفاد
المادتين ٥٧ و ٥٩ من هذا النظام أن لرئيس مجلس إدارة الشركة وقف العامل
عن عمله احتياطياً لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا اقتضت مصلحة التحقيق
ذلك سواء أكان تحقياً إدارياً أم جنائياً .

٢- من المقرر أنه يترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف مرتبه ، غير أن استمرار هذا الوقف مشروط بعرض أمره على المحكمة التأديبية المختصة وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الوقف فيزول حق الشركة في حرمان العامل الموقوف من نصف مرتبه إذا لم تعرض أمره على تلك المحكمة خلال هذا الأجل وتلتزم في هذه الحالة بصرفه إليه لحين صدور قرار المحكمة بشأنه .

٣- من المقرر أن العامل الذي يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي يعتبر موقوفاً عن عمله بقوة القانون بمجرد حبسه احتياطياً أو تنفيذياً دون حاجة لصدور قرار بذلك من جهة العمل ، فإذا أخل سبيل العامل المحبوس احتياطياً أو حكم ببراءته أو بإيقاف تنفيذ العقوبة ينهى الوقف حتماً ويتعين أن يمكن من عمله على أن يعرض أمره - حينئذ - على رئيس مجلس إدارة الشركة ليقرر ما يتبع في شأن مسئوليته التأديبية بحيث إذا لم تتوافر هذه المسئولية في جانبه صرف له نصف مرتبه الموقوف صرفه ، وإذا توافرت مسئوليته حرم نهائياً من نصف مرتبه الموقوف صرفه خلال فترة الحبس ، وعلة التفرقة في شأن استحقاق المرتب بين من يحبس احتياطياً فيصرف له نصف مرتبه وبين من يحبس تنفيذاً لحكم قضائي فيحرم من المرتب تتمثل في تعريض المحبوس احتياطياً الذي يتضح عدم مسئوليته الجنائية عن إجراء قضائي هو الحبس الاحتياطي بإعتبار أن وقف العامل عن عمله في هذه الحالة يمثل أمراً خارجاً عن إرادته ولم يكن له دخل في حدوثه وأنضح عدم مسئوليته عنه ، وبما لازمه أن استحقاق العامل لأجره كاملاً عن مدة الحبس الاحتياطي مشروط بالألا يقدم إلى المحاكمة الجنائية أو أن يقضى ببراءته من الإتهام وأن تنتفى أيضاً مسئوليته التأديبية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٨ عمال كلى شمال القاهرة على الشركة المطعون ضدها طالباً الحكم بعدم الاعتراد بقرار الوقف رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٧ وبصرف نصف المرتب الموقوف صرفه من تاريخ الوقف حتى تاريخ الفصل في الدعوى ، وبتعويضه عما لحقه من أضرار مادية وأدبية بمبلغ ٥٠٠ ج وفوائده القانونية ، وقال بياناً لدعواه إنه بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ حبس احتياطياً على ذمة الجناية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ حصر أمن دولة عليا وقامت المطعون ضدها بوقفه عن العمل ووقف صرف نصف مرتبه ، وأنه عقب الإفراج عنه في ١٩٧٧/٦/٨ وبمناسبة إستلام عمله بتاريخ ١٩٧٧/٦/١١ فوجيء بصدور قرار المطعون ضدها رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٧ متضمناً إستمرار وقفه عن العمل وإستمرار وقف صرف نصف مرتبه ، وإذ جاء هذا القرار الأخير مخالفاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وأصيب من جرائه بأضرار مادية وأدبية فقد أقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤ قضت المحكمة بعدم الاعتراد بقرار وقف الطاعن عن عمله رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧٧ وإعتباره كأن لم يكن والزمّت المطعون ضدها أن تؤدي له نصف مرتبه الموقوف صرفه إعتباراً من ١٩٧٧/١/٢٢ حتى تاريخ الحكم مع شموله بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، وأحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن الأضرار التي لحقت له من جراء وقفه عن العمل وحرمانه من نصف المرتب ، وبعد أن باشرت المحكمة التحقيق قضت بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٣ بإلزام المطعون ضدها أن تؤدي للطاعن مبلغ ٢٠٠ ج . استأنفت المطعون ضدها هذين الحكمين بالإستئناف رقمى ١١٣٢ لسنة ٩٥ ق القاهرة و ٦٧ لسنة ٩٦ ق القاهرة على التوالى ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكمين المستأنفين وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى برفض دعواه إستناداً إلى نص المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، في حين أن المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام قد قصرت الإحالة إلى قانون العمل على ما لم يرد به نص خاص في هذا النظام ، وقد أورد القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تنظيماً خاصاً لوقف العاملين عن العمل ، مما كان يقتضى - في هذا الخصوص - أعمال أحكامه دون تلك الواردة في المادة ٦٧ من قانون العمل المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام » فإن مؤدى ذلك أن أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تسرى على العاملين بالقطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، لما كان ذلك وكانت المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه تنص على أن « لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف العامل عن عمله إحتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة المشار إليها في المادة ٤٩ من هذا النظام ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرر ما تراه في نصف المرتب الموقوف صرفه وإلا وجب صرف المرتب كاملاً حتى تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن » وتنص المادة ٥٨ منه على أن « كل عامل يحبس إحتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه وبوقف صرف نصف مرتبه في الحالة الأولى ويحرم من راتبه في الحالة الثانية . ويعرض الأمر عند عودة العامل إلى عمله

على رئيس مجلس الإدارة ليقدر ما يتبع في شأن مسؤولية العامل التأديبية فإذا اتضح عدم مسؤولية العامل تأديبياً صرف له نصف المرتب الموقوف صرفه « مما مفاده أن هذا النظام — أجاز لرئيس مجلس إدارة الشركة وقف العامل عن عمله احتياطياً لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك سواء أكان تحقيقاً إدارياً أم جنائياً ، ويترتب على وقفه عن العمل في هذه الحالة وقف صرف نصف مرتبه ، غير أن استمرار هذا الوقف مشروط بعرض أمره على المحكمة التأديبية والمشار إليها في المادة ٤٩ من ذات النظام وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الوقف فيزول حق الشركة في حرمان العامل الموقوف من نصف مرتبه إذا لم تعرض أمره على تلك المحكمة خلال هذا الأجل وتلتزم في هذه الحالة بصرفه إليه لحين صدور قرار المحكمة بشأنه ، كما أن العامل الذي يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي يعتبر موقوفاً عن عمله بقوة القانون بمجرد حبسه احتياطياً أو تنفيذياً دون حاجة لصدور قرار بذلك من جهة العمل ، فإذا أخلى سبيل العامل المحبوس احتياطياً أو حكم ببراءته أو إيقاف تنفيذ العقوبة ينهى الوقف حتماً . ويتعين أن يمكن من عمله على أن يعرض أمره — حينئذ — على رئيس مجلس إدارة الشركة ليقدر ما يتبع في شأن مسؤوليته التأديبية بحيث إذا لم تتوافر هذه المسؤولية في جانبه صرف له نصف مرتبه الموقوف صرفه ، وإذا توافرت مسؤوليته حرم نهائياً من نصف مرتبه الموقوف صرفه خلال فترة الحبس وعلّة التفرقة في شأن استحقاق المرتب بين من يحبس احتياطياً فيصرف له نصف مرتبه وبين من يحبس تنفيذاً لحكم قضائي فيحرم من المرتب تتمثل في تعويض المحبوس احتياطياً الذي يتضح عدم مسؤوليته الجنائية عن إجراء قضائي هو الحبس الاحتياطي بإعتبار أن وقف العامل عن عمله في هذه الحالة يمثل أمراً خارجاً عن إرادته ولم يكن له دخل في حدوثه واتضح عدم مسؤوليته عنه وبما لازمه أن استحقاق العامل لأجره كاملاً عن مدة الحبس الاحتياطي مشروط بالا يقدم إلى المحاكمة الجنائية أو أن يقضى ببراءته من الإتهام وأن تنتفي أيضاً مسؤوليته التأديبية وإذا نظمت المادتان ٥٧ ، ٥٨ سالفتي الذكر قواعد وإجراءات وقف العاملين بالقطاع العام في حالة الحبس الاحتياطي أو الحبس تنفيذاً لحكم قضائي ، وحالة الوقف الاحتياطي لمصلحة التحقيق ، وبيننا مدى أحقيتهم في الحصول

على مرتباتهم خلال مدة الوقف ، فإنه لا يكون ثمة مجال لإعمال احكام قانون العمل في هذا الشأن ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدها لا تجادل في أن وقف الطاعن عن عمله لم يكن جزءاً تأديبياً مما نص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر المتقدم وقضى برفض دعوى الطاعن تأسيساً على أن المطعون ضدها قد أصدرت قرارها بوقفه عن العمل بسبب إتهامه في جنابة وأن هذه الحالة لم ينظمها المشرع ضمن أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ورتب على ذلك وجوب إعمال حكم المادة ٦٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ثم نخلص إلى انتفاء خطأ المطعون ضدها بمقولة أن قرارها قد صدر صحيحاً ومطابقاً لأحكام قانون العمل الواجبة التطبيق وحدها ، وحجب الحكم بذلك نفسه عن بحث ما إذا كان وقف الطاعن عن عمله قد جاء موافقاً للقواعد والإجراءات الخاصة بوقف العاملين بالقطاع العام والمنصوص عليها في المادتين ٥٧ و ٥٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجه ابحث باقى أسباب الطعن ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور . علي فاضل حسن ، طلعت أمين صادق ، محمد عبد القادر سمير
ومحمد السيد الخواش .

(٢٥٤)

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ - ٢ - ٣ - ٤) عمل « أجر العامل : تحديد الأجر : الحد الأدنى
للأجور » . مساواة . صلح . بطلان .

(١) أجر العامل يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما بما لا يتنزل عن الحد
الأدنى المقرر قانوناً .

(٢) الاتفاق بالصلح أو بالتنازل بين رب العمل وعماله . مناط بطلانه . المساس بحقوق
تقررها قوانين العمل .

(٣) المال من لا يتقاضون أجوراً شهرية أو أسبوعية أو يومية . حساب أجورهم على
أساس متوسط ما تقاضاه العامل منهم عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة . إعتباره الحد الأدنى
المقرر لهم . أثره . وجوب ألا يقل عنه الأجر . م ٩١ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(٤) لا مساواة فيما يناهض حكم القانون .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن أجر العامل يحدد باتفاق
الطرفين ولا يجوز تعديله إلا باتفاقهما بما لا يتنزل به عن الحد الأدنى المقرر
قانوناً .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الاتفاق بالصلح أو بالتنازل بين
رب العمل والعامل يكون باطلاً إذا مس حقاً من الحقوق التي تقررها
قوانين العمل .

٣- من المقرر أنه بالنسبة للعمال الذين لا يتقاضون أجوراً شهرية أو أسبوعية أو يومية فتحسب أجورهم على أساس متوسط ما تقاضاه العامل منهم عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة بإعتباره حداً أدنى يتعين ألا يقل عنه الأجر عملاً بالمادة ٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٤- لا يجوز للطاعنة التحدى ... بسلطتها في نقل عملها أو بتحديد الأجر على قدر العمل أو بالمساواة بين عملها القائم بأعمال متماثلة بالنظر إلى مناهضة هذه المساواة لنص قانوني .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٥٥٢ سنة ١٩٧٧ عمال كلى الزقازيق ضد الشركة الطاعنة طالباً القضاء بإلغاء قرارها بإنقاص أجره مع إلزامها بأداء مبلغ ٩٤ ج و ٥٥٠ م له - وقال شرحاً لدعواه أنه التحق بالشركة بوظيفة «غزال أول» مقابل أجر شهرى قدره ١٨ ج و ٤٢٢ م إلى أن نقل إلى وظيفة «وزان أول» مقابل أجر شهرى قدره ١٥ ج و ٢٨٧ م ، وإذ كان من غير السائغ قانوناً لإنقاص أجره فقد بادر إلى رفع الدعوى وبمجلس ١٣/٢/١٩٧٧ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية في الدعوى - بعد أن أحيلت إليها وقيدت برقم ١٩٧٧/٨٦٠ عمال كلى جنوب القاهرة - بإلغاء ما أجرته الطاعنة من خصم في أجر المطعون ضده ، وبإلزامها بأداء مبلغ ٩٣ ج و ٥٥٠ م له . استأنفت الطاعنة الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٩٥/١٤٠ ق ، وبمجلس ٢٧/١/١٩٧٩ نددت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وإذ قدم الخبير تقريره

قضت المحكمة بجلسته ١٩٧٩/١٢/٨ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما مخالفة الحكم المطعون فيه القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، فضلا عن بطلانه لقصوره في التسييب ، وفي بيان هذا تقول الطاعنة أن الحكم أغفل حكمي المادتين ٢٢ ، ٨٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقانون ٦١ سنة ١٩٧١ والتي تنبئ للشركة الطاعنة بإعتبارها من شركات القطاع العام سلطة وضع نظم العمل بالقطعة أو بالعمولة وتحديد الأجر المستحق لها مع إعتبار قراراتها هذه جزءاً متماهاً لأحكام تلك اللائحة ، وأنه إعمالاً لهذه السلطة فقد أصدر مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ١٦٤ قراراً يحدد أجر العامل لدى نقله من وظيفة ذات أجر مرتبط بالإنتاج إلى وظيفة ذات أجر ثابت على أساس أجر قرينه في الوظيفة المنقول إليها ، وهو ما أجرته الطاعنة على أجر الطاعن - سيما وقد وافق على شغله الوظيفة المنقول إليها بأجرها الذي كان يتقاضاه عنها - مما يعد في واقع الأمر تعييناً له في وظيفة جديدة وبأجر جديد بعد أن غدا في حالة صحية تمنعه من مزاولة وظيفته المنقول منها ، وحتى بفرض إعتبار المطعون ضده منقولا من وظيفة إلى أخرى فهذا لا يتعارض مع الرخصة التقديرية المقررة للطاعنة في نقل عمالها طالما لم تهدر قيود النقل وأظهرها ما أورده المادة ٢٦ من القانون ١٩٧٥/٦١ من اشتراط النقل إلى وظيفة من ذات المستوى ، وإلا أقضى الأمر - حال عدم إباحة النقل - إلى التفرقة بين القائمين بالعمل الواحد وعدم تحديد الأجر على قدر العمل . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحصل بإلتزام الطاعنة بهذه القواعد ، وأرتأى في إنتقاص أجر المطعون ضده إهدار لحقوقه يكون قد خالف القانون وشابه البطلان للقصور في التسييب ،

وحيث إن هذين التعيين مردودان - بما جرى عليه قضاء المحكمة - من أن أجر العامل يحدد بإتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله إلا بإتفاقهما بما لا يتنزل به عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، وأن الاتفاق بالصلح أو بالتنازل بين رب العمل والعامل يكون باطلاً إذا مس حقاً من الحقوق التي تقررها قوانين العمل ، وأنه بالنسبة للعمال الذين لا يتقاضون أجوراً شهرية أو أسبوعية أو يومية فتحسب أجورهم على أساس متوسط ما تقاضاه العامل منهم عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة بإعتباره حد أدنى يتعين ألا يقل عنه الأجر عملاً بالمادة ٩ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ - لما كان ذلك وكان البين من مطالعة الأوراق أن قرار اسناد وظيفة «وزان أول» للمطعون ضده لا يعلو كونه قراراً بنقله إليها ، ذلك أن المادة ٦٤ من القانون ٦١ سنة ١٩٧١ قد أوردت على سبيل الحصر أسباب إنتهاء الخدمة ومن بينها عدم اللياقة الصحية والتي يرجع في إثباتها وفقاً للمادة ٦٦ إلى قرار صادر من الجهة الطبية المختصة وبعد استنفاد الإجازات المرضية التي نظمها المواد ٣٦ وما بعدها ، وهو ما خلت منه الأوراق ، ومن ثم فيتعين تقدير أجر المطعون ضده على أساس متوسط ما تقاضاه عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة بواقع ١٨ ج و ٤٢٧ م ، ويعلو قبوله إنقاص أجره باطلاً لنزوله عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، ولا يجوز للطاعنة التحدى للخروج عن ذلك بسلطتها في نقل عمالها ، أو بتحديد الأجر على قدر العمل أو بالمساواة بين عمالها القائمين بأعمال متماثلة بالنظر إلى مناهضة هذه المساواة لنص قانوني - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والقصور يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / أحمد ضياء عبد الرازق نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : سعد حسين بدر ، عبد المنعم بركة نائب رئيس المحكمة ، محمد عبد القادر سمير
ومحمد السيد الخواش .

(٢٥٥)

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) عمل • دعوى • نقابات • « اللجنة النقابية » •

المنظمة النقابية مباشرتها للمنازعات الفردية والجماعية لأعضائها . حقها في إقامة الدعاوى
المتعلقة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) عمل « شركات القطاع العام » • الأجر « بدلات » •

قرارات الشركة بمنح بدل لمالها قبل صدور اللائحتين ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ . بقاؤها نافذة بعد العمل بهما .

(٣) نقض « اسباب الطعن : مالا يصلح سببا للطعن » •

إقامة القرار المطعون فيه قضاء دون التمويل على تقرير الخبير . النعى على التقرير الأخير
غير مقبول .

(٤) حكم « تسبيب الحكم : ما يعد قصورا » •

مخالفة القرار المطعون فيه للثابت بالأوراق وقصوره في الرد على الدفع المبدأة . أثره .
نقضه في هذا الخصوص .

١ - تدل نصوص المواد الأولى والسابعة والثامنة والتاسعة والثانية عشرة
والسادسة والخمسين من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات
العمالية - والمطبق على واقعة النزاع - أن البيان النقابي يقوم على شكل هرمي ،
ذى ثلاث طبقات تقع في الطبقة الأولى منه اللجنة النقابية لعمال المنشأة

التي يبلغ عدد الراغبين من عمالها في الانضمام إلى النقابة خمسين عاملاً على الأقل، أو لعمال المهنة الواحدة في منشآت متعددة إذا بلغ طالبوا الانضمام للجنة العدد المذكور، ثم تعلوها النقابة العامة لمجموعة من المهن أو الصناعات، ويقوم على رأسها جميعاً الاتحاد العام لنقابات العمال، وأن كل طبقة في هذا البنيان منظمة نقابية مستقلة تثبت لها الشخصية الاعتبارية فور اتخاذها الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في المادة (٦٣) من القانون، ومؤدى ذلك أن المنظمة النقابية ذات صفة في مباشرة قسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بأعضائها، ودياً أو قضائياً وأن لكل من هذه المنظمات النقابية أن ترفع الدعاوى المتعلقة بتطبيق أحكام القانون المذكور إذ نصت المادة الخامسة والستون منه على إعفائها من الرسوم القضائية في كافة مراحل التقاضي، وأن هذه المنظمات النقابية تستهدف حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل.

٢- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القرارات التي أصدرتها الشركات بتقرير حقوق العاملين قبل صدور اللائحتين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبقى قائمة وناظدة بعد العمل بهما لأنهما لم تنصا صراحة على الغائها.

٣- لما كان القرار المطعون فيه لم يعول على تقرير الخبير في صدد المسألة القانونية التي أورد لها أسباباً مستقلة تكفي لحمل قضائه ومن ثم يكون النعى هذا السبب غير منتج.

٤- لما كان الثابت من مذكرة الطاعنة أمام هيئة التحكيم والمقدمة لجلسة والمرفقة بصورتها الرسمية بصحيفة الطعن أنها تمسكت بدفع طلب المطعون ضدها بسقوطه بالتقادم الخمسي القصير وبالتقادم الطويل لمضى خمسة عشر عاماً إلا أن القرار التفت في أسبابه عن هذين الدفيعين على سند من أن الطاعنة ... لم تتمسك بهذا الدفع بصورة جازمة في مذكرتها الختامية ... وهو من القرار المطعون فيه مخالف للثابت بالأوراق ويكون ما أقام عليه القرار قضاءه قاصراً في الرد على الدفيعين المبيدين مما يتعين معه نقضه جزئياً في هذا الخصوص.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده - رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة ... - تقدم بطلب إلى مكتب علاقات عمل شمال القاهرة لتقرير حق العمال الذين عينوا بالشركة المطعون ضدها قبل تاريخ ١٩٦٤/٩/٢٠ والذين يعملون بأعمال فنية أو صناعية ومن نقل منهم إلى أعمال مكتبية ووظائف أخرى فى صرف أجرى يومى المواظبة إعتباراً من تاريخ نقلهم وما يترتب على ذلك من فروق وآثار مالية ، وقال بياناً لذلك أن العاملين الذين عينوا لدى المطعون ضدها قبل يوم ١٩٦٤/٩/٢٠ تاريخ تحويلها من مؤسسة إلى شركة وبداية تطبيق أحكام اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على علاقتها بالعاملين لديها ، كانوا يحصلون على أجر يومين شهرياً بالإضافة إلى أجورهم عملاً باللائحة الداخلية للشركة التى صدرت عام ١٩٤٧ وأنهم ظلوا يتقاضون أجر هذين اليومين إلى أن تم نقلهم إلى أعمال مكتبية ووظائف أخرى فحرمتهم الطاعة من هذا الحق خلافاً للقانون ، ومن ثم تقدموا بطلبهم لإنهاء النزاع ودياً ، ولما تعذر ذلك أمام لجنة التوفيق أحالته إلى هيئة التحكيم حيث قيد أمامها برقم ٤ لسنة ١٩٧٨ تحكيم القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢١ نذبت هيئة التحكيم خبيراً وبعد أن قدم الخبير تقريره قررت بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦ أحقية العاملين لدى الشركة الطاعة من المحصلين والسائقين الذين تم تحويلهم ونقلهم إلى وظائف وأعمال أخرى فى صرف أجر يومى المواظبة إعتباراً من تاريخ نقلهم مع ما يترتب على ذلك من فروق وآثار : طعنت الطاعة فى هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن

وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على القرار المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيانه أن قانون النقابات العامة رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ جعل النقابات العامة دون اللجان النقابية هي صاحبة الصفة في التقاضي ولم يتضمن نص المادة ١٢ من القانون المذكور والتي حددت اختصاصات اللجان النقابية على سبيل الحصر ، الحق في التقاضي ، ولما كان القرار المطعون فيه قد تقدمت به اللجنة النقابية فقد دفعت الطاعنة أمام هيئة التحكيم بعدم قبول الطلب لرفعه من غير ذي صفة إذ كان يتعين أن تقدم به النقابة العامة للعاملين صاحبة الصفة في تمثيلهم في التقاضي إلا أن القرار المطعون فيه قضى برفض الدفع فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد . ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية والمطبق على واقعة النزاع - على أن : « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالمنظمات النقابية أى من المنظمات النقابية المشكلة بالتطبيق لأحكام هذا القانون » والنص في المادة السابعة على أن : « المنظمات النقابية هي : (أ) اللجنة النقابية (ب) النقابة العامة (د) الاتحاد العام لنقابات العمال . ويقوم البنيان النقابي على شكل هرمي قاعدته « اللجنة النقابية » وقمته « الاتحاد العام لنقابات العمال » . والنص في المادة الرابعة على أن : تثبت الشخصية الاعتبارية للمنظمة النقابية من تاريخ إيداع الأوراق المنصوص عليها في المادة (٦٣) وللمنظمة النقابية أن تباشر نشاطها اعتباراً من هذا التاريخ . والنص في المادة الثامنة على أن « تستهدف المنظمات النقابية حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل وتعمل على تحقيق الأغراض الآتية .. » والنص في المادة التاسعة على أن : « تشكل لجنة نقابية لعمال المنشأة التي يبلغ

عدد الراغبين من عمالها في الانضمام إلى النقابة خمسين عاملاً على الأقل ولعمال المنشآت التي يقل العدد في كل منها عن النصاب المحدد في الفقرة السابقة تكوين لجنة نقابية مهنية على مستوى المدينة الواحدة إذا بلغ عدد طالبي الانضمام من هذه المنشآت النصاب المذكور . « والنص في المادة الثانية عشرة على أن « تتولى اللجان النقابية مباشرة الاختصاصات الآتية في النطاق المحدد لها (أ) العمل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بأعضائها » والنص في المادة السادسة والخمسين على أن « تعفى الدعاوى التي ترفعها المنظمات النقابية أو أحد أعضائها والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون من الرسوم القضائية ورسوم الدفعة في كافة مراحل التقاضي . » يدل على أن البنيان النقابي يقوم على شكل هرمي ذي ثلاث طبقات ، تقع في الطبقة الأولى منه ، اللجنة النقابية لعمال المنشأة التي يبلغ عدد الراغبين من عمالها في الانضمام إلى النقابة خمسين عاملاً على الأقل أو لعمال المهنة الواحدة في منشآت متعددة إذا بلغ طالبوا الانضمام للجنة العدد المذكور ، ثم تعلوها النقابة العامة لمجموعة من المهن أو الصناعات ، ويقوم على رأسها جميعاً — الاتحاد العام لنقابات العمال ، وأن كل طبقة من هذا البنيان منظمة نقابية مستقلة ، تثبت لها الشخصية الاعتبارية قرر إتخاذها الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في المادة (٦٣) من القانون ومؤدى ذلك أن المنظمة النقابية ذات صفة في مباشرة تسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بأعضائها ودياً أو قضائياً وأن لكل من هذه المنظمات النقابية أن ترفع الدعاوى المتعلقة بتطبيق أحكام القانون المذكور إذ نصت المادة الخامسة والستون منه على إعفائها من الرسوم القضائية في كافة مراحل التقاضي ، وأن هذه المنظمات النقابية تستهدف حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذي يحمله القرار المطعون فيه أن اللجنة النقابية للعاملين لدى الشركة الطاعنة أقامت طلب التحكيم المائل دفاعاً عن المصلحة الجماعية لأعضائها بطلب ضم أجر يومين شهرياً للعاملين الذين عملوا لدى الطاعنة قبل ١٩٦٤/٩/٢٠ تاريخ تحويلها من مؤسسة إلى شركة وقبل تطبيق أحكام لائحة نظام

العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحسباً درجت عليه الطاعة في معاملة هؤلاء العمال ولو تم نقلهم إلى وظائف إدارية أو كتابية وهو ما تتحقق به المصلحة الشخصية والمباشرة للجنة النقاية المطعون ضدها لأنها تقصد من ذلك إلى تحقيق المصلحة الجماعية لهؤلاء العاملين ، ومن ثم تثبت صفتها في الخصومة ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على القرار المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، وتقول بياناً له إنها كانت تطبق على العاملين لديها - كمسارية وسائقين - بنظام اليومية كادرها الخاص الصادر عام ١٩٤٧ وتضيف إلى أجر العامل أجر يومى مواظبة إذا عمل مدة أربعة وعشرين يوماً خلال الشهر الواحد ولمسا تم إلغاء الكادر المذكور منذ ١٩٦٤/٩/٢٠ تاريخ سريان أحكام اللائحة رقم ٣٥٦٤ لسنة ١٩٦٢ أصبحت خاضعة لأحكامها ، ومن بعدها لأحكام اللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ولقوانين العاملين بالقطاع العام دون أحكام كادرها الخاص الملغى ، فلم يعد يحق لهم المطالبة بأجر اليومين المذكورين إلا أن القرار المطعون فيه قضى لهما بالأحقية إعمالاً للكادر الملغى ، مما يعيب القرار بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من القرار المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأحقية العاملين في أجر يومى المواظبة على أن : « الشركة الطاعة - ظلت تصرف أجر يومى المواظبة للعمال الذين ندبتهم لأعمال كتابية قبل ١٩٦٤/٩/٢٠ وبعده إلى أن تم نقلهم وتغيير مسلسلهم الوظيفى » وهذا معناه أن المنشأة عندما تحولت إلى إحدى شركات القطاع العام كان عرفها قد استقر على اعتبار هذه الميزة ليست حافزاً من حوافز الإنتاج وإنما منحة للعاملين وينبئ عليه أن العاملين بقسم الحركة قبل ١٩٦٤/٩/٢٠ يستحقون ضم هذه المنحة إلى مرتباتهم وفقاً لكادر الشركة - الطاعة - لعام ١٩٤٧ ... وما دامت هذه الميزة أصبحت منحة وليست حافز فقد أصبحت لصيقة بالشخص لا بالوظيفة ومن ثم لا يجوز حرمان العامل

منها إذا نقل من عمل إلى آخر الأمر الذى يجعل مطلب اللجنة النقابية بأحقية من حول منهم أو نقل إلى وظائف وأعمال أخرى صرف أجر يومى المواظبة إعتباراً من تاريخ نقله قائماً على سند سليم من الواقع والقانون . وكان هذا الذى قرره الحكم خاصاً بقيام هذا الحق المكتسب قبل العمل بلائحتى العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرارين الجمهوريين رقمى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القرارات التى أصدرتها الشركات بتقرير حقوق للعاملين قبل صدور هاتين اللائحتين تبقى قائمة و نافذة بعد العمل بهما لأنهما لم تنصا صراحة على إلغائها فإن ما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على القرار المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وقالت فى بيانه أن القرار أخذ بتقرير الحبير واتخذة دعامة لقضائه بأحقية العاملين بأجر يومى مواظبة ، فى حين أن إستحقاق هذا الأجر معلق على شرط تشغيل العامل أربعة وعشرين يوماً شهرياً ومن لم يستوف هذا الشرط لا يستحق الأجر المذكور ، كما أنه لا يجوز للعامل أن يحتفظ بميزتين للعاملين مختلفين فى وقت واحد ، فلا يحق له بعد نقله إلى عمل آخر أن يتقاضى ميزة العمل الأول بالإضافة إلى ميزة العمل المنقول إليه ولأن النقل لم يلحق به ضرراً ما إذ أن ذلك قد تم بناء على طلبه أو التقدم لمساواة أجريت فى هذا الشأن ولم ينقص ذلك من أجره الأول وما كان يتحصل عليه من أجر اليومين سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى — أيا ما كان وجه الرأى فيه — مردود ، ذلك أن القرار المطعون فيه أقام قضاءه — وحسبما سلف بيانه فى الرد على السبب الثانى — بأحقية العاملين بأجر يومى مواظبة على أن هذا الحق فى حقيقته منحة لهم إستقرت حقيقتها بالقرارات التى أصدرتها الطاعنة وفقاً للكادر الذى طبقته

على العاملين لديها قبل سريان لائحة العاملين بالقرارات الجمهوريين رقمي ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ سألني البيان ، ولم يعول القرار المطعون فيه على تقرير الخبير في حدود هذه المسألة القانونية التي أورد لها أسباباً مستقلة تكفي لحمل قضائه ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير منتج .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على القرار المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب ، وتقول في بيان ذلك ، إنها تمسكت بمذكرة دفاعها الختامية المقدمة منها لجلسة ١٩٨٠/١/٢٣ بدفع الدعوى بالتقادم الخمسي والتقادم الطويل إلا أن القرار التفت عن هذين الدفعين قولا منه على خلاف الحقيقة أنها لم تتمسك بهما بصورة جازمة ، مما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن الثابت من مذكرة الطاعة أمام هيئة التحكيم والمقدمة لجلسة ١٩٨٠/١/٢٣ والمرفقة صورتها الرسمية بصحيفة الطعن ، أنها تمسكت بدفع طلب المطعون ضدها بسقوطه بالتقادم الخمسي القصير وبالتقادم الطويل لمضي خمسة عشر عاماً ، إلا أن القرار التفت في أسبابه عن هذين الدفعين على سند من أن : « الشركة المتنازع ضدها - الطاعة - كانت قد دفعت أمام الخبير بالتقادم الخمسي إلا أنها لم تتمسك بهذا الدفع بصورة حازمة في مذكرتها الختامية أمام الهيئة الأمر الذي لا يجعل الدفع مطروحاً في النزاع . وهر من القرار المطعون فيه مخالف للثابت بالأوراق ، ويكون ما أقام عليه القرار قضاءه قاصراً في الرد على الدفعين المبدئين ، مما يتعين معه نقضه فيه جزئياً في هذا الخصوص على أن يكون مع النقض الإحالة . ولما تقدم يتعين نقض القرار المطعون فيه جزئياً بخصوص الدفعين المبدئين من الطاعة بالتقادم ، ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / الدكتور . أحمد حسني نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمد طومر ، زكي المصري ، خير توفيق وأحمد مكي .

(٢٥٦)

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥١ القضائية :

(١) تقادم « التقادم المسقط » • حكم • التزام •

تغيير مدة التقادم المسقط للدين بجلها خمس عشرة سنة . شرطه . صدور حكم نهائي بالدين .
م ٣٨٥ مدني .

(٢) ضرائب « الطعن الضريبي » •

لجنة الطعن الضريبي . هيئة إدارية لها ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب
والممول . م ٥٠ ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ . قرار اللجنة وأن حاز قوة الأمر المقضي . لا يعتبر
في مقام الحكم بالدين الذي يغير مدة التقادم في مفهوم المادة ٣٨٥ مدني . علة ذلك .

(٣) تقادم • ضرائب « ضريبة التركات » •

تقادم رسم الأيلولة والضريبة على التركة . يبدأ من اليوم التالي لانقضاء الأجل المحدد لتقديم
الإقرار أو قائمة الجرد . م ٥٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٧ .
إحالة النزاع إلى لجنة الطعن . قاطع للتقادم حتى انتهاء ميعاد الطعن في قرار اللجنة . بدء تقادم جديد
بعد ذلك مدته خمس سنوات لا ينقطع إلا بمطالبة الممول إدارياً أو قضائياً .

١ - الأصل في إنقطاع التقادم - طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٥ من
القانون المدني - أنه إذا زال التقادم المنقطع حل محله تقادم جديد مماثل للتقادم
الأول في مدته وطبيعته يسرى من وقت إنتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع
فيما عدا الحالات الاستثنائية التي نصت عليها المادة ٣٨٥ سالفه الذكر في
فقرتها الثانية ومنها حالة ما إذا حكم بالدين وحاز قوة الأمر المقضي فتكون
مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة مما مفاده أن الذي يحدث تغيير مدة التقادم

المسقط للدين هو الحكم النهائي بالدين فهو وحده الذي يمكنه إحداث هذا الأثر لما له من حجية تزيد من حصانة الدين وتمده بسبب جديد للبقاء فلا يتقدم إلا بإنقضاء خمس عشرة سنة .

٢ - لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ وإن كانت هيئة إدارية أعطاهما القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول تحوز قراراتها في هذا الشأن قوة الأمر المقضي متى أصبحت غير قابلة للطعن إلا أنها مع ذلك لا تعتبر مرحلة تقاضي وإنما هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف قبل الإلتجاء إلى القضاء وكل ما يترتب على قرارات ميعاد الطعن في قرار اللجنة أن يصير التقدير نهائياً وتصبح الضريبة واجبة الأداء طبقاً للمادة ٣٨ / ٤ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ إذ يقتصر القرار فقط على مجرد البت في التقدير دون أن يتجاوز ذلك إلى إلزام الممول بأداء معين ومن ثم فلا يعتبر قرار اللجنة وأن حاز قوة الأمر المقضي في مقام الحكم بالدين في مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدني .

٣ - إذ كان تقدم رسم الأيلولة والضريبة على التركة في ظل المادة ٥٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بعد تعديلها بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٧ - يبدأ من اليوم التالي لإنقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار أو قائمة الجرد المنصوص عليها في المادة ١٩ ، ٢٠ من هذا القانون ، وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد اعتبرت إحالة النزاع إلى لجنة الطعن قاطعاً للتقدم علاوة على أسباب قطع التقدم المنصوص عليها في القانون المدني فإن هذه الإحالة تبقى حافظة لأثرها في قطع التقدم حتى انتهاء ميعاد الطعن في قرار اللجنة فيبدأ تقدم جديد مدته خمس سنوات لا ينقطع إلا بمطالبة الممول إدارياً أو قضائياً .

المكمة

بعء الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعء المءاولة .

حيث إن الطعن إستوفى أو ضاعه الشكلىة .

وحيث إن الرقائق — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضءهم أقاموا الدعوى رقم ١٤٤٦ سنة ١٩٧٧ ضرائب كلى شمال القاهرة على الطاعن بصفته بطلب الحكم بسقوط حقه فى مطالبتهم بمبلغ ٩١٠ ج و ١١٠ م وقالوا بياناً لدعواهم أن مأمورية تركاات السيدة طالبتهم فى ١٩٧٧/٥/٣١ بهذا المبلغ قيمة ضريبة تركاات ورسم أبلولة مستحقة على مورثهم المرحومة ... عن تركة مورثها المرحومة ... التى توفيت فى ١٩٦٨/٧/٢ وقءرت تركتها بمبلغ ٢٣٧٠٦ ج و ١٠٢ م وطعن ورثها فى هذا التقءير أمام لجنة طعن ضرائب القاهرة التى أصدرت قرارها فى ١٩٧٠/١٠/١٥ وأعلن للورثة فى ١٩٧٠/١٠/٢٥ وانقضى ميعاء الطعن وبذلك أصبح الرسم والضريبة واجبين الأداء ومنء هذا التاريخ لم تتخذ مراقبة ضرائب التراكاات أى إجراء لمطالبتهم أو مورثهم بتلك الضريبة والرسم حتى ١٩٧٧/٥/١ وبذلك تكزن قء سقطت بالتقءام لمرور أكثر من خمس سنوات من تاريخ إعلانهم بقرار لجنة الطعن فى ١٩٧٠/١٠/٢٧ . وبتاريخ ١٩٧٨/٤/١ قضت محكمة أول ءرعة برقص الدعوى . استأنف المطعون ضءهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٠٨ سنة ٩٥ ق بتاريخ ١٩٨١/١/٦ قضت محكمة إستئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق مصلحة الضرائب فى مطالبة المطعون ضءهم بصفتهم ورثة المرحومة ... بمبلغ ٩١٠ ج و ١١١ م . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقءمت النيابة العامة مءكرة أبءت فيها الرأى بنقض الحكم وإء عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ءءءت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل النعي بسبب الطعن أن لجنة الطعن الضريبي المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحال إليها القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هي هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي تكتسب قراراتها حجية الأحكام القضائية وينطبق بشأنها نص المادة ٢/٣٨٥ من القانون المدني التي تجعل مدة التقادم خمس عشرة سنة إذا صدر بالدين حكم وحاز قوة الأمر المقضي وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر قرار لجنة الطعن قرار إداري لا يأخذ وصف الحكم القضائي ورتب على ذلك سقوط ضريبة التركات ورسم الأيلولة المستحقة على المطعون ضدهم بخمس سنوات تبدأ من تاريخ إعلانهم بقرار لجنة الطعن تطبيقاً للمادة ٥٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الأصل في إنقطاع التقادم — طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٨٥ من القانون المدني — أنه إذ زال التقادم المنقطع حل محله تقادم جديد مماثل للتقادم الأول في مدته وطبيعته يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع ، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي نصت عليها المادة ٣٨٥ سالفة الذكر في فقرتها الثانية ومنها حالة ما إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي فتكون مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة مما مفاده أن الذي يحدث تغيير مدة التقادم المسقط للدين هو الحكم النهائي بالدين فهو وحده الذي يمكنه إحداث هذا الأثر لما له من حجية تزيد من حصانة الدين وتمده بسبب جديد للبقاء فلا يتقادم إلا بإنقضاء خمس عشرة سنة ، لما كان ذلك وكانت لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ وأن كانت هيئة إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول تحوز قراراتها في هذا الشأن قوة الأمر المقضي متى أصبحت غير قابلة للطعن إلا أنها مع ذلك لا تعتبر مرحلة تقاضي وإنما هي مرحلة إعادة نظر في الخلاف قبل الإلتجاء إلى القضاء وكل ما يترتب على فوات ميعاد الطعن في قرار اللجنة أن يصير التقدير نهائياً وتصبح الضريبة واجبة الأداء طبقاً للمادة ٤/٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون

٢١٧ لسنة ١٩٥١ إذ يقتصر القرار فقط على مجرد البت في التقدير دون أن يتجاوز ذلك إلى إلزام الممول بأداء معين ومن ثم فلا يعتبر قرار اللجنة وإن حاز قوة الأمر المقضي في مقام الحكم بالدين في مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٣٨٥ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان تقادم رسم الأيلولة والضريبة على التركة في ظل المادة ٥٢ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بعد تعديلها بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٧ - يبدأ من اليوم التالي لانقضاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار أو قائمة الجرد المنصوص عليها في المادة ١٩ ، ٢٠ من هذا القانون ، وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد اعتبرت إحالة النزاع إلى لجنة الطعن قاطعاً للتقادم علاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني فإن هذه الإحالة تبقى حافظة لأثرها في قطع التقادم حتى انتهاء ميعاد الطعن في قرار اللجنة فيبدأ تقادم جديد مدته خمس سنوات لا ينقطع إلا بمطالبة الممول إدارياً أو قضائياً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعن بصفته في المطالبة بالضريبة والرسم موضوع الدعوى لمضى أكثر من خمس سنوات من اليوم التالي لانقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المطعون ضدهم بقرار لجنة الطعن فإنه يكون قد أصاب جميع القانون ويكون النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى ، سالم نائب رئيس المحكمة ، شمس ماهر ، أحمد زكى غرابة
محمد السعيد رضوان .

(٢٥٧)

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل • تأمينات اجتماعية « نظام أفضل » •

أصحاب الأعمال الذين أرتبطوا بأنظمة أفضل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ . التزامهم بقيمة
الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة . حق العامل في هذه
الزيادة . ناشئ عن عقد العمل لإتزام هيئة التأمينات الاجتماعية في ظل القانون ٦٣ لسنة ٦٤
بأداءه إلى العامل أو المستحقين عنه . شرطه . أداء صاحب العمل تلك الزيادة إلى الهيئة .

• ودى نص المادة ٨٩ الواردة في الباب السابع من قانون التأمينات الاجتماعية
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن أصحاب الأعمال الذين
كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات ومكافآت
أو إدخار أفضل يلزمون بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة
وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون
رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل ، وأن حق العامل في قيمة هذه
الزيادة ناشئ عن عقد العمل وأن شرط التزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
بأداء هذا الحق إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه لدى صرف المعاش
أو التعويض أن يكون صاحب العمل قد أدى إليها قيمة تلك الزيادة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنة « هيئة التأمينات الاجتماعية » والمطعون ضده الثاني « بنك مصر » الدعوى رقم ٤٢٣ سنة ١٩٧٦ عمال كلى جنوب القاهرة طالباً بالحكم بالزامهما متضامين بأن يدفعاً له مبلغ ١١٥٥٦ ج و ٧٢١ م وقال بياناً لها أنه كان يعمل لدى البنك ... الذى أصبح بنك .. ثم أدمج في البنك المطعون ضده وإنتهت خدمته في ١٩٦٨/٨/٢٦ وقد بلغ مرتبه ١٢٢ ج و ٧٠٠ م ، وإذ كان البنك ... قد أنشأ نظاماً للإدخار لمواجهة مكافآت نهاية الخدمة للعاملين به يستحق بموجبه مكافأة نهاية خدمة مقدارها ١٤٣٨٨ ج و ٥٩٩ م ومكافأة خاصة قيمتها ١٢٩٤ ج و ٤٥٠ م ولم يصرف له البنك المطعون ضده من هذه المبالغ سوى ٤١٢٦ ج و ٣٢٨ م وامتنع هو والطاعنة عن صرف الباقي فأقام دعواه بطلبه السالف البيان وبتاريخ ١٩٧٨/١/٣ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥٠٦ سنة ٩٥ ق وبتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببندب خبير لأداء الأمورية المبينة بالحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٩/١٢/٢٦ بإلزام الهيئة الطاعنة في مواجهة البنك المطعون ضده الثاني بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٨٢٤١ ج و ٨٦٠ م طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقلعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم قد قضى بإلزامها بأن تؤدى للمطعون ضده الأول قيمة الميزة الأفضل عن مدة خدمته لدى البنك المطعون ضده الثاني في حين أن البنك المذكور لم يدفعها إليها وكانت هيئة التأمينات الاجتماعية لا تلتزم بأداء الميزة الأفضل إلى العامل أو المستحقين عنه طبقاً لأحكام القانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ إلا إذا سبق أداؤها إليها من صاحب العمل فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المادة ٨٩ الواردة في الباب السابع من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل والفقرة الثانية من المادة (٢) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويلزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو إدخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافآت نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة ونحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخدمة السابقة أو اللاحقة للإشتراك في الهيئة وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل إلى الهيئة كاملة دون إجراء أي تخفيض وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة ٨٩ من قانون العمل عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض وكان يؤدي ذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو إدخار أفضل يلزمون بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل وأن حق العامل في قيمة هذه الزيادة ناشئ عن عقد العمل وأن شرط التزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأداء هذا الحق إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه لدى صرف المعاش أو التعويض أن يكون صاحب العمل قد أدى إليها قيمة تلك الزيادة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بالزام الطاعنة بقيمة الميزة الأفضل على أن الالتزام بمكافأة نهاية الخدمة بما في ذلك نظام المكافآت الأفضل

يقع على عاتق هيئة التأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل ولا وجه لما تدفع به الهيئة من أنها ليست ملزمة إذ لم يؤد إليها البنك شيئاً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث شرط التزام الهيئة بصرف مكافأة الميزة الأفضل للمطعون ضده الأول بما يكون معه بالإضافة إلى خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن :

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، شمس ماهر ، أحمد زكى غرايه
محمد السميح رضوان .

(٢٥٨)

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ ، ٢ ، ٣) عمل « البديل : بدل الانتظار ، أجر » . تأميمات اجتماعية .

(١) البديل . إعتبار جزء من الأجر . شرطه .

(٢) زوال العمل الذى تقرر له بدل إنتظار . أثره عدم الأحقية فى المطالبة بهذا البديل .

(٣) سلفة التأميمات الاجتماعية ، لا تعتبر أجراً أو من ملحقات الأجر .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن البديل أما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذ عمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزء من الأجر ولا يتبعه فى حكمه ، وأما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها فى أدائه لعمله ، فيعتبر جزء من الأجر مرهوناً بالظروف التى دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها .

٢ - لما كان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الأول كان يعمل لدى المطعون ضدها الثانية ويتقاضى منها بالإضافة إلى أجره بدل إنتظار بواقع ٢ جنيه شهرياً حتى صدر قرار بنقله إلى الشركة الطاعنة فإن الحق فى إقتضاء بدل الانتظار ينقطع بزوال العمل الذى تقرر له ذلك البديل .

٣ - الثابت أن سلفة التأميمات تعتبر قرضاً الغرض منه تقديم مساعده مؤقتة للمطعون ضده الأول وغيره من العاملين الذين تأثرت أجورهم بتوقف

الملاحه فى قناة السويس وتسدد على آجال طويلة ومن ثم فلا تعتبر أجراً أو من ملحقات الأجر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٧٦ عمال كلى بور سعيد ضد الطاعنة — شركة — والمطعون ضدها الثانية — شركة — وطلب الحكم بإلزامها متضامين بأن تدفعا له مبلغ ٦١٣ ج و ٢٧٥ م ، وقال بياناً لها إنه يعمل لدى المطعون ضدها الثانية فى وظيفة بحرى رباط بأجر شهرى قدره ٢٤ ج و ٢٧٠ م يدخل من بين عناصره مبلغ ٢ ج مقابل بدل إنتظار ، ١ ج مقابل بدل إغتراب فضلاً عن مبلغ ٥ ج و ١٧٧ م قيمة سلفة تأمينات اجتماعية مؤجل تحصيلها حتى إزالة آثار العدوان ، وأنه بسبب الحرب وما ترتب عليها من تهجير لسكان مدينة بور سعيد فقد صدر قرار بنقله إلى الشركة الطاعنة إعتباراً من ١/٥/١٩٦٩ وظل بها حتى ١/٧/١٩٧٥ حيث عاد إلى عمله بالشركة المطعون ضدها الثانية ، وخلال تلك الفترة كانت الطاعنة تقطع من أجره العناصر الثلاث السابق إيرادها — خلافاً لأحكام القانون ، وإذ تجمد له خلال فترة عمله لدى الطاعنة مبلغ ٦١٣ ج و ٢٧٥ م وكانت الأخيرة والمطعون ضدها الثانية ملزمين بأداء هذا المبلغ إليه ، فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى حكمت بتاريخ ٢٣/١/١٩٧٨ بإلزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون ضده الأول مبلغ ٥٤٧ ج و ٤٧٠ م ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسماعيلية

(مأمورية بور سعيد) وقيد الاستئناف برقم ٥٥ سنة ١٩ ق ، وبتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٢ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف والزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٣٥٢ ج و ٩١٨ م ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبيين الأول والثاني من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده الأول في بدل الانتظار وسلفة التأمينات تأسيساً على أنهما جزء من الأجر ، وأن المطعون ضده كان يتقاضى بدل الانتظار من الشركة المطعون ضدها الثانية بصفة دورية ومنظمة حتى بعد توقف الملاحظة في قناة السويس وأن حق المطعون ضده في سلفة التأمينات يستند إلى قرار مشور بشأنها في حين أن بدل الانتظار مرتبط بالعمل الذي كان المطعون ضده الأول يؤديه لدى المطعون ضدها الثانية وله نظام خاص بها وإذ لم يؤد العمل الذي كان مقرراً له هذا البديل بعد نقله للشركة الطاعنة ، كما أنه لا يمكن إعتبار سلفة التأمينات الاجتماعية أجراً إذ تتنافى طبيعتها بوصفها قرضاً مع طبيعة الأجر ، فضلاً عن أن القرار الوزاري المشار إليه قد حدد الشركات التي تسرى عليها أحكامه وليس من بينها الشركة الطاعنة ، والتي كانت تقوم بأداء أقساط التأمينات المستحقة خلال فترة عمل المطعون ضده الأول لديها وكانت الطاعنة قد تمسكت بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، ولم يلتفت الحكم المطعون فيه إلى تحقيقه فإنه يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان البديل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات بتكبيدها في

سبیل تنفیذہ لعملہ ، وهو علی هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله ، فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي أدعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأول كان يعمل لدى المطعون ضدها الثانية ويتقاضى منها بالإضافة إلى أجره بدل انتظار بواقع ۲ جنيه شهرياً حتى صدر قرار بنقله في ۱/۵/۱۹۶۹ إلى الشركة الطاعنة ، فإن الحق في إقتضاء بدل الانتظار ينقطع بزوال العمل الذي تقرر له ذلك البدل ، وكان الثابت أن سلفة التأمينات تعتبر قرضاً الغرض منه تقديم مساعدة مؤقتة للمطعون ضده الأول وغيره من العاملين الذين تأثرت أجورهم بالبتوقف الملاحة في قناة السويس وتسدد على آجال طويلة ومن ثم فلا تعتبر أجراً أو من ملحقات الأجر . لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه إذ أورد (وحيث أن الثابت من الإطلاع على تقرير الخبير المنتدب أن المستأنف عليه الأول كان يتقاضى أثناء عمله بالشركة المستأنف عليها الثانية وقبل نقله للشركة المستأنفه بدل انتظار بصفة دورية ومستمرة حتى بعد توقف الملاحة بقناة السويس قدره ۲ ج شهرياً وسلفه تأمينات إجتماعية توازي ۳۰.۵٪ من المرتب بموجب قرار وزاري لا يزال سارياً وأن هذين المبلغين يعتبران جزءاً من أجره لا يمكن فصلهما عنه ، بحيث إذا نقل إلى الشركة جاز له مطالبة تلك الشركة بما يقتطع من راتبه) وقضى للمطعون ضده ببطل الانتظار وسلفة التأمينات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، دون حاجه إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين نقض الحكم والحكم برفض الدعوى .

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / د . جمال الدين محمود نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود مصطفى سالم نائب رئيس المحكمة ، أحمد طارق البابل ، شمس ماهر
أحمد زكي غرابية .

(٢٥٩)

الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ ، ٢) تأمينات اجتماعية « معاش » • « عمل اجر » •

(١) معاش العجز الجزئي المستديم . وجوب احتسابه على أساس م ٨٣ من القرار
بق ٦٣ لسنة ٦٤ .

(٢) الأجر في تطبيق المادة ٨٣ من القرار بق ٦٣ لسنة ٦٤ . المقصود به . الأجر الفعلي -
طريقة حسابه . جواز تعديلها بقرار من الوزير المختص مثال - في معاش العجز الجزئي المستديم
المستحق للعاملين في الهياكل البلدية نتيجة حالة مرضية .

(٣) تأمينات اجتماعية • قانون •

أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تعلقها بالنظام العام . قبول هيئة التأمينات للإشتراكات
رغم عدم التزام صاحب العمل بها لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم ينص عليه في القوانين المذكورة .

١- مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ٧٦ ، ٨٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٧٠ ، ٨٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤
بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذى يحكم واقعة الدعوى - أن معاش
العجز الجزئي المستديم يربط على أساس متوسط الأجر الشهري الذى سدد
عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين من خدمة المؤمن عليه أو مدة الاشتراك
في التأمين إن قلت عن ذلك .

٢ - المقرر أن الأجر الذى يتخذ أساساً لهذا الربط هو الأجر الفعلي ،
وأنه يجوز تغيير طريق حساب الأجور بقرار من الوزير المختص ، لما كان
ذلك ، وكان القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذى عمل به اعتباراً من
١٩٧٥/٧/٢٩ قد حدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمينات

الاجتماعية للعاملين فى المخابز البلدية بواقع سمائة ملها للخراط ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول كان يعمل خراطاً لمخبز المطعون ضده الثانى ، وأن خدمته انتهت بتاريخ ١٩٧٥/٨/١١ بسبب إصابته بعجز جزئى مستديم نتيجة حالة مرضية ، فإنه يتعين حساب معاشه على أساس الأجر المبين بذلك القرار الوزارى أياً كان مقدار الأجر الذى يتقاضاه أو الاشتراكات التى سددت عنه .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات تأمين رغم عدم التزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى الفيوم طالب الحكم بإلزام الطاعنة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مواجهة المطعون ضده الثانى بأن تدفع له معاشاً شهرياً مقداره ١٣ ج و ٢٠٠ م اعتباراً من شهر أغسطس سنة ١٩٧٥ والفروق المالية المستحقة ومبلغ ٨٧٢ ج و ٤٩٦ م تعويضاً إضافياً وقال بياناً لها إنه كان يعمل خراطاً بمخبز المطعون ضده الثانى بأجر شهرى مقداره ٢٦ ج و ٤٠٠ م وأصيب بعجز جزئى مستديم أقعده عن العمل وقامت الطاعنة بتسوية معاشه على أساس أن أجره الشهرى مقداره ١٨ ج وامتنعت عن صرف التعويض الإضافى فأقام دعواه بطلهاته آنفه البيان وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره

حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧ بأحقية المطعون ضده الأول في معاش شهري مقداره ١٣ ج و ٨٠٥ م اعتباراً من ١٩٧٧/١/١ والفروق المستحقة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف رقم ١٨٦ لسنة ١٤ ق وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٧ حكمت بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اتخذ من الأجر الفعلي للمطعون ضده الأول أساساً لحساب معاش العجز الجزئي المستديم المستحق له ، في حين أنه يتعين ربطه طبقاً للأجر الحكمي الذي نص عليه القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كان مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ٧٦ ، ٨٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ ، ٨٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية الذي يحكم واقعة الدعوى - أن معاش العجز الجزئي المستديم يربط على أساس متوسط الأجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين من خدمة المؤمن عليه أو مدة الاشتراك في التأمين أن قلت عن ذلك ، وأن الأجر الذي يتخذ أساساً لهذا الربط هو الأجر الفعلي وأنه يجوز تغيير طريقة حساب الأجور بقرار من الوزير المختص وكان القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الذي عمل به اعتباراً من ١٩٧٥/٧/٢٩ قد حدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقاً لقانون التأمينات الاجتماعية للعاملين في المخازن البلدية بواقع سنائة ملياً للخراط ، وكان الثابت في الأوراق أن المطعون ضده الأول كان يعمل خراطاً بمخبر المطعون ضده الثاني وأن خدمته أنهيت بتاريخ

١٩٧٥/٨/١١ بسبب إصابته بعمجز جزئي مستديم نتيجة حالة مرضية ، فإنه يتعين حساب معاشه على أساس الأجر المبين بذلك القرار الوزاري ، أياً كان مقدار الأجر الذي تقاضاه أو الاشتراكات التي سددت عنه إذ المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية من النظام العام لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها وأن قبول الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات تأمين رغم عدم التزام صاحب العمل بها بموجب هذه القوانين لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم تنص عليه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس اعحق ، د. وفعت عبد المجيد والسيد السباطي.

(٢٦٠)

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) التزام « الدفع بعدم التنفيذ » حيازة • بيع « حق الحبس » •

حق الحبس المقرر لحائز العقار . م ١/٢٤٦ مدني . عدم مرمياته في حق أصحاب الحقوق العينية التي أشهرت قبل ثبوته للحائز .

(٢) البات « شهادة الشهود » . محكمة الموضوع •

تقدير أقوال الشهود وترجيح شهادة شاهد على آخر . من إطلاقات قاضي الموضوع . عدم التزام
ببإثبات هذا الترجيح طالما لم يخرج من مدلولها .

١ - حق الحائز في حبس العقار مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنفيذاً للحق في الحبس الذي نصت عليه المادة ١/٢٤٦ من القانون المدني من أن « لكل من التزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به مادام الدائن لم يعرض الوفاء بالالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتبط به ، أو مادام الدائن لم يقوم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالالتزامه هذا » ومن ثم فإن للحائز أن يحتج بالحق في حبس العقار في مواجهة الغير ومن بينهم الخلف الخاص للبائع ، إلا أن هذا الحق لا يسرى على من يشتر حقه من أصحاب الحقوق العينية قبل أن يثبت للحائز الحق في حبس العين ، لأن الحق في الحبس لا يختلط بالحقوق العينية ولا يشاركها في مقوماتها ولا يعطى لحائز الشيء الحق في التبع والتقدم .

٢ - تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع وترجيح شهادة شاهد

على شاهد آخر هو من إطلاقات قاضى الموضوع ولا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه ، وليس عليه أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهما الأولين الدعوى رقم ٢٦٣٤ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٣١ المتضمن بيعهما لهما الأرض الفضاء المبينة بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ٩١٠٤ ج و ٤٠٠ م تدخل المطعون ضده الرابع فى هذه الدعوى بطلب رفضها تأسيساً على أنه إشتري ذات العين من المطعون ضدهما الأولين بالعقد المؤرخ ١٩٧٦/١٢/٢٧ وقام بتسجيل الحكم الصادر اصالحه فى الدعوى رقم ٧٤٥٣ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى القاهرة بصحة ونفاذ هذا العقد . وبتاريخ ١٩٨١/١/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، كما أقام المطعون ضده الرابع الدعوى رقم ٩٥٥٦ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى شمال القاهرة طالباً الحكم فى مواجهة الطاعنين بإلزام المطعون ضدهما الأولين بتسليمه الأرض الفضاء سائلة البيان المباعه له منهما بالعقد المؤرخ ١٩٧٦/١٢/٢٧ تدخل الطاعنون فى الدعوى طالبين رفضها تأسيساً على شرائهم للأرض بالعقد المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٣١ وأن عقد المطعون ضده الرابع صورى صورية مطلقة . وبتاريخ ١٩٨٠/٤/١٦ حكمت المحكمة بعدم قبول تدخلهم ، وتسليم الأرض للمطعون ضده الرابع . استأنف الطاعنون الحكم

الصادر في كل من الدعويين أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقمي ٣١٨ لسنة ٩٨ ق و ٣٣٤٧ لسنة ٩٧ ق على التوالي وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٨ حكمت المحكمة في الاستئناف الثاني بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول طلب التدخل المجهومي المقدم من الطاعنين وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون بكافة طرق الإثبات أن عقد شراء المطعون ضده الرابع لأرض النزاع صوري صورية مطلقة ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود الطرفين قررت ضم الاستئناف الأول والثاني ، وحكمت بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٧ برفضهما وتأيد الحكمين المستأنفين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطالان ، ذلك أن الطاعن الأول مثل في الاستئناف بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر مما كان يوجب قبل الحكم فيهما إخبار النيابة العامة بوجود قصر في الدعوى وإذا أغفلت محكمة الاستئناف اتخاذ هذا الإجراء فإن حكمها يكون باطلاً طبقاً لنص المادتين ٨٩ ، ٩٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الثابت بملئ الاستئناف أن النيابة قد أخطرت في الاستئناف رقم ٣٣٤٧ لسنة ٩٧ ق بتاريخ ١٩٨٠/٥/١١ وفي الاستئناف رقم ١٣١٨ لسنة ٩٨ ق بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦ ، مما يكون معه النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بحقوقهم في حبس العين المباعه تحت يدهم لحين إسترداد ما أدوه من ثمن للمطعون ضدهما الأولين بالإضافة لقيمة ما أقاموه من منشآت

عليها بعد معاينتها بمعرفة أهل الخبرة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بتسليم تلك العين إلى المطعون ضده الرابع دون أن يرد على هذا الدفاع الجوهري الذي لو ثبت لتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن حق الحائز في حبس العقار مقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنفيذاً للحق في الحبس الذي نصت عليه المادة ١/٢٤٦ من القانون المدني من أن « لكل من التزم ، بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به مادام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتب به ، أو مادام الدائن لم يقيم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا ، ومن ثم فإن للحائز أن يحتج بالحق في حبس العقار في مواجهة الغير ومن بينهم الخلف الخاص للبائع له ، إلا أن هذا الحق لا يسرى على من يشهر حقه من أصحاب الحقوق العينية قبل أن يثبت للحائز الحق في حبس العين ، لأن الحق في الحبس لا يختلط بالحقوق العينية ولا يشاركها في مقوماتها ولا يعطى لحائز الشيء الحق في التبعية والتقدم ، وإذ كان الثابت بمعدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الرابع قد سجل الحكم الصادر لصالحه في الدعوى رقم ٧٤٥٣ لسنة ١٩٧٨ بصحة ونفاذ عقد مشتراه للعين محل النزاع والمؤرخ ١٩٧٦/١٢/٢٧ وذلك بتاريخ ١٩٨٠/٥/١١ وأرتد أثر هذا التسجيل إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى المذكورة في ١٩٧٨/٦/٢٨ أي قبل شراء الطاعنين لذات العين بالعقد المؤرخ ١٩٧٨/١٠/٣١ ومن ثم فإنه لا يجوز لهم التمسك بالحق في حبس العين في مواجهة المطعون ضده الرابع الذي قام بشهر حقه قبل أن يثبت للطاعنين الحق في حبسها ، لما كان ذلك وكان الدفاع الذي تلزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج في الدعوى مما قد يتغير به وجه الرأي فيها ، وكان ما ذهب إليه الطاعنون من تمسكهم أمام محكمة الاستئناف بالحق في حبس العين وعلى ما سلف بيانه غير مؤثر في النزاع المطروح أمامها ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه أن هو لم يرد على هذا الدفاع ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون أنه رغم ما ساقوه من قرائن مؤيدة لشهادة شهودهم بصورية عقد شراء المطعون ضده الرابع إلا أن الحكم أطرح دلالته في هذا الصدد ورجح عليها أقوال شهود النني دون الإفصاح عن سبب الاطمئنان إلى شهادتهم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها ، وترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر هو من إطلاقات قاضي الموضوع ، ولا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه ، وليس بلام أن يبين أسباب هذا الترجيح مادام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع قد أطمأنت إلى أقوال شهود المطعون ضده الرابع في نني ما أدعاه الطاعنون من صورية عقد شرائه ، فإنه لا عليها بعد ذلك أن هي لم تصرح بأسباب اطمئنانها لأقوالهم دون أقوال الشهود الآخرين ، أو تتحدث عما ساقه الطاعنون من قرائن غير قانونية تأييد للدفاعهم ، طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ، ويكون النعي بهذا السبب مجرد جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد راءم ومدحت المراهي نائبي رئيس المحكمة ، جرجس اسحق والسيد السنباطي .

(٢٦١)

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ القضائية :

(١) شيوخ « التصرف في المال الشائع » .

ميماد إضرأض أصحاب الأقلية في المال الشائع على قرار الأغلبية بالتصرف فيه . سريانه من تاريخ إعلانهم به لا يفنى عن ذلك إعلانهم به من غيرهم أو عليهم بالقرار بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة . م ٨٣٢ مدني .

(٢) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » . إثبات « الإحالة الى التحقيق » .

محصّل فهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق طالما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم الإشارة في الحكم إلى هذا الطلب إعتباره رفضاً ضمنياً له .

(٣) شفعة « الخصوم فيها » . صورية .

بيع مشترى العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثان قبل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ولعل تسجيلها م ٩٣٨ مدني ، . أثره . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني . إثبات للشفيع صورية البيع الثاني . مؤداه . انعقاده من توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني . شرطه . إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني سواء باختصاص المشتري المذكور في دعوى الشفعة أو بادهالة أو تدخله حصياً في الدعوى دون حاجه إلى أن يتم ذلك في المواعيد المحددة لطلب الشفعة . مآل دعوى الشفعة . تعلقه على ثبوت الصورية أو نفيها .

(٤) إثبات « القرائن القضائية » . محكمة الموضوع « تقدير الأدلة » .

استقلال محكمة الموضوع باستخلاص القرائن متى كان إستخلاصها سائفاً وليس الأخذ بقرينة دون أخرى والتزجيج بينها .

النص في المادة ٨٣٢ من القانون المدني على أنه : للشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا التصرف فيه إذا استندوا في ذلك إلى أسباب قوية على أن يعلنوا قراراتهم إلى باقي الشركاء - ولئن خالف من هؤلاء حق الرجوع إلى المحكمة خلال شهرين من وقت الإعلان ، وللمحكمة عندما تكون قسمة المال الشائع ضارة بمصالح الشركاء ، أن تقدر تبعاً للظروف ما إذا كان التصرف واجباً ، مفاده أن المشرع وإن خول أغلبية الشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع الحق في أن يقرروا التصرف فيه كله دون الرجوع إلى باقي شركائهم أصحاب الأقلية إلا أنه اشترط لذلك إعلان هؤلاء بالقرار حتى إذا لم يصادف قبولا لدى أى منهم كان له حق الاعتراض عليه أمام المحكمة خلال شهرين من وقت إعلانه به . ووردى ذلك أن المعول عليه في انفتاح ميعاد الاعتراض على قرار الأغلبية هو بإعلانهم أصحاب الأقلية به مما لا يغني عنه الإعلان الحاصل من غيرهم أو علم أصحاب الأقلية بهذا القرار بأي طريقة أخرى ولو كانت قاطعة .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى مادام مستمداً مما له أصله في الأوراق ولا خروج فيه عن الثابت بها ، وأن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهن إليه طالما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها في النزاع ، وأن عدم إشارتها في الحكم صراحة إلى هذا الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له .

٣ - لئن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع ثان قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز له الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون البيع الثاني صورياً لأنه متى كان كذلك فإنه يعد غير موجود قانوناً ، فإذا ادعى الشفيع صورية عقد المشتري الثاني وأفلح في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو وحده الذي

يعتد به في طلب الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له بما يغني الشفع عن توجيه طلب الشفعة للمشتري الثاني ، على أنه يجب إثبات الضرورية في مواجهة المشتري الثاني لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي هذه الضرورية وإثبات جدية عقده وليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه ويتحقق ذلك بإختصاصه في دعوى الشفعة مع تمسك الشفع بالبيع الأول ودفعه البيع الثاني بالضرورية المطلقة أو بإدخاله أو تدخله خصماً في الدعوى قبل الفصل فيها دون إعتداد بأن يتم هذا الإدخال أو التدخل في المواعيد المحددة لطلب الشفعة وعندئذ يتعين على المحكمة أن تفصل في الدفع بالضرورية إذ يتوقف مصير دعوى الشفعة على ثبوت الضرورية أو نفيها وبصلور حكم لصالح الشفع بضرورية عقد المشتري الثاني تستقيم دعوى الشفعة بالنسبة للبيع الأول .

٤ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن استخلاص القرائن مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض إذا كان استخلاصها سائغاً مما له أصل بالأوراق ، وأن الأخذ بقريضة دون أخرى مما يدخل في حدود سلطتها في الموازنة بين الأدلة وال ترجيح بينها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التفسير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه رسائل الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأوني أقامت الدعوى رقم ٣١٧٩ سنة ١٩٧٧ كلى الإسكندرية على الطاعنين وباقي المطعون ضدهم بطلب الحكم في مواجهة المطعون ضده الخامس بثبوت حقها في أن تأخذ بالشفعة العقار المبين بالصحيفة وبعقد البيع المبرم بين الطاعن الأول والمطعون ضدهم من الثاني للرابع لقاء الثمن المسمى بالعقد أو الثمن الحقيقي الذي تستظهره المحكمة وقالت بياناً لدعواها إنها

تملك حصة شائعة في هذا العقار البالغ مساحته ١٦٦ متراً مربعاً وأن المطعون ضدهم من الثاني للرابع تصرفوا فيه بالبيع للطاعن الأول الذي باعه بدوره بيعاً صورياً للطاعن الثاني وأن من حقها أن تأخذ هذا العقار بالشفعة لتوافر حالة الشبوع وحكمت المحكمة بأحقية المطعون ضدها الأولى في أخذ العقار المشفوع فيه ومساحته ١٢٣,٥ متراً مربعاً من العقار الموضح الحدود والمعالم بالعقد الابتدائي المؤرخ ١٩٧٤/٧/٧ وإنذار الرغبة في الشفعة مقابل ثمن قدره ١١٠٦ ج ٦٢٢ م استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٣ سنة ٣٦ ق الإسكندرية وبجلسة ١٩٨١/٤/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالوجوه الأربعة الأولى في السبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وقالاً بياناً لذلك إنهما تمسكا بأن البيع المشفوع فيه صدر من المطعون ضدهم من الثاني للرابع المالكين لثلاثة أرباع المال الشائع مما ينفذ معه هذا التصرف في حق المطعون ضدها الأولى طبقاً لنص المادة ٨٣٢ من القانون المدني ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع على سند من خلو عقد البيع من بيان سبب التصرف ومقدار ما يملكه البائعون في العقار وعدم إعلانهم أصحاب الأقلية بالبيع وهو مالا يستلزمه نص المادة سالفة البيان فضلاً عن أن علم المطعون ضدها الأولى لهذا البيع مستفاد من مبادرتها إلى توجيه إعلان لهم برغبتها في الشفعة فيه مما لا موجب معه لإعلانها من جانب هؤلاء .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن نص المادة ٨٣٢ من القانون المدني على أنه « للشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا التصرف فيه إذا استئنفوا في ذلك إلى أسباب قوية على أن يعلنوا قراراتهم إلى باقي الشركاء - ولمن خالف من هؤلاء حق الرجوع إلى المحكمة خلال شهرين من ذلك الإعلان ، وللمحكمة عندما تكون قسمة المال الشائع

ضارة بمصالح الشركاء ، أن تقسّر تبعاً للظروف ما إذا كان التصرف واجباً ، مفاده أن المشرع وأن خول أغلبية الشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع المال الشائع الحق في أن يقرروا التصرف فيه كله دون الرجوع إلى باقي شركائهم أصحاب الأقلية إلا أنه اشترط لذلك إعلان هؤلاء بالقرار حتى إذا لم يصادف قبولا لدى أى منهم كان له حق الاعتراض عليه أمام المحكمة خلال شهرين من وقت الإعلان به . و يؤدي ذلك أن المعول عليه في إنفتاح ميعاد الاعتراض على قرار الأغلبية هو بإعلانهم أصحاب الأقلية به مما لا ينفي عنه الإعلان الحاصل من غيرهم أو علم أصحاب الأقلية بهذا القرار بأي طريقة أخرى ولو كانت قاطعة - لما كان ما تقدم وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن المطعون ضدهم من الثاني إلى الرابع أصحاب الأغلبية أعلنوا المطعون ضدها الأولى بما قرروه من التصرف بالبيع في العقار كله فإن تصرفهم فيما يجاوز حصتهم في هذا المال الشائع لا يسرى في حقها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وإنهى مما سلف إلى هذه النتيجة بما يكفي وحده دعامة لحمل قضائه في هذا الخصوص فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون تعديده في أى دعامة أخرى - وأياً كان وجه الرأى فيها غير منتج .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الأول والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع وقلاً بيانياً لذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها الأولى اتفقت مع الطاعن الأول أن تبيعه حصتها الشائعة في العقار وطلب الطاعن الثاني تمكينه من إثبات ذلك كما أن مذكرتيهما المقدمة لمحكمة الاستئناف تضمنت أوجه للدفاع جديدة تتعلق بطلب الإحالة إلى التحقيق وبأن المطعون ضدها الأولى قد طلبت أخذ العقار المبيع جميعه بالشفعة وأنها تكون بذلك قد أجازت ضمناً البيع الصادر من أصحاب الأغلبية هذا فضلاً عن تمسكها بأن عدم الحكم لها بالطلبات يعنى استمرار حالة الشيوع بالمخالفة لحكمة التشريع إلا أن الحكم قد أهمل ما لذلك من دلالة مؤثرة في النزاع والتفت عن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه من المتردد في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى مادام مستمداً مما له أصله في الأوراق ولا خروج فيه عن الثابت بها ، وأن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهن إليه طالما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها في النزاع وأن عدم إشارتها في الحكم صراحة إلى هذا الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائغاً من أوراق الدعوى أن المطعون ضدها الأولى لم تصرف بالبيع في حصتها أو توافق على بيعها للطاعن الأول كما لم توافق على تصرف أشقائها بالنسبة لنصيبها في المال الشائع وأن طلبات المطعون ضدها قد اقتضت على الأخذ بالشفعة في القسمة المباع من أشقائها المطعون ضدهم من الثاني للرابع وهو ما انتهى إليه الحكم وأقام قضاءه في هذا الخصوص على أسباب تكفي لحمله فلا عليه بعد ذلك أن هو لم يتبع الطاعنين في شتى وجوه دفاعهما أو يرد على كل وجه منها استقلالاً إذ أن في قيام الحقيقة التي إقتنعت بها المحكمة وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل ما ساقاه من أقوال و حجج مخالفة ويكون النعى بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالوجهين الأخيرين من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وقالاً بياناً لذلك إن القانون استوجب توجيه إجراءات الشفعة إلى المشتري الثاني ولو كان الشفيع يرى أن البيع للأخير صوري ولا يجوز له التحلل في ذلك طالما حصل البيع الثاني قبل وتسجيل إعلان الرغبة في الشفعة وإذا كانت المطعون ضدها الأولى لم تعلن رغبتها في الأخذ بالشفعة في البيع الثاني فإن دعواها تكون غير مقبولة ، هذا إلى أنها لم توجه إجراءات الشفعة إلى شقيقتها رغم أن تصرف أصحاب الأغلبية بالبيع يشمل حصتها في العقار كما أن طلباتها « أي المطعون ضدها الأولى » شملت أخذ هذه الحصة كذلك بالشفعة بما كان لازمة توجيه الإجراءات إلى شقيقتها المذكورة وإذا قضى الحكم رغم ذلك بقبول الدعوى فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع ثان قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز له الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها إلا أن ذلك مشروط بالا يكون البيع الثاني صورياً لأنه متى كان كذلك فإنه يعد غير موجود قانوناً ، فإذا ادعى الشفيع صورية عقد المشتري الثاني وأفلح في إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو وحده الذي يعتد به في طلب الشفعة دون البيع الذي الثاني لا وجود له بما يغني الشفيع عن توجيه طلب الشفعة للمشتري الثاني على أنه يجب إثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي هذه الصورية وإثبات جدية عقده وليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه ويتحقق ذلك بإختصاصه في دعوى الشفعة مع تمسك الشفيع بالبيع الأول ودفعه البيع الثاني بالصورية المطلقة أو بإدخاله أو تدخله خصماً في الدعوى قبل الفصل فيها دون إعتداد بأن يتم هذا الإدخال أو التدخل في المواعيد المحددة لطلب الشفعة وعندئذ يتعين على المحكمة أن تفصل في الدفع بالصورية إذ يتوقف مصير دعوى الشفعة على ثبوت الصورية أو نفيها وبصلور حكم لصالح الشفيع بصورية عقد المشتري الثاني تستقيم دعوى الشفعة بالنسبة للبيع الأول ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضدها الأولى في الأخذ بالشفعة في البيع الأول على سند مما أورده بمملوناته في صورية العقد الصادر للطاعن الثاني صورية مطلقة بما يعني أن ليس لهذا العقد وجود قانوني بما لا محل معه لتوجيه طلب الشفعة بشأنه وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - وعلى نحو ما سلف بيانه في الرد على الوجوه الأربعة الأولى من السبب الثاني والسبب الثالث إلى أن تصرف - المطعون ضدهم من الثاني للرابع أصحاب الأغلبية لا يسرى في حق باقي شركائهم بالنسبة لحصصهم في العقار كما حصل الحكم سائفاً أن طلبات المطعون ضدها الأولى قد اقتضت على الشفعة في حصة أصحاب الأغلبية مما لا محل معه لتوجيه إجراءات الشفعة

إلى شقيقتها فإن الحكم إذ خلص من ذلك إلى القضاء للمطعون ضدها بأحقيتها في أن تأخذ بالشفعة حصنة هؤلاء في العقار يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي على غير أساس ؟

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ذلك أنه أيد الحكم المستأنف لأسبابه فيما انتهى إليه من صورية البيع الثاني في حين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على مالا يؤدي إليه فقد استخلص صورية هذا البيع من إستصدار تراخيص البناء للعقار باسم الطاعن الأول في تاريخ لاحق على بيعه لشقيقة الطاعن الثاني ومن إقامة الدعوى الجنائية قبله عن مخالفته لتلك التراخيص وعدم إخطار المطعون ضدها الأولى بالبيع الثاني أو زيادة الثمن في البيع الأول في حين أن إستصدار تراخيص العقار باسم الطاعن الأول إنما كان ليتيسر استخراجها مساعدة منه لشقيقه وأن قيد مخالفة الترخيص ضده كان من عمل موظف عمومي لا يعلم بالصلة بينهما كما أنه لا وجه للاستدلال كذلك بعدم إخطار المطعون ضدها الأولى بالبيع الثاني ومقدار الثمن على صورية هذا البيع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص القرائن مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض إذا كان إستخلاصها سائغاً مما له أصل بالأوراق وأن الأخذ بقريضة دون أخرى مما يدخل في حدود سلطتها في الموازنة بين الأدلة والرجيح بينها - وكان البين من ملونات الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه عول في قضاائه بصورية البيع الثاني على الثابت بالأوراق في إستخراج ترخيص البناء الخاص بالعقار باسم الطاعن الأول في تاريخ لاحق على البيع الثاني وتحرير محضر ضده بعد ذلك عن مخالفته قواعد تنظيم المباني بالنسبة لهذا العقار مما أدين عنه جنائياً وأنه تقدم بعد البيع الثاني بطلب إلى مكتب الشهر العقاري لتسجيل العقار بإسمه - كما تقاعس عن إخطار المطعون ضدها الأولى بالبيع الثاني فضلاعن المغالاة في مقدار الثمن المسمى فيه بما يربو على ستة أضعاف

التمن في البيع الأول ، وإذ كانت هذه القرائن مستمدة مما له أصله الثابت بأوراق الدعوى ومن شأنها مجتمعة أن تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها من صورية البيع الثاني فإن ما يثيره الطاعنان بسبب النعي بهذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير الدليل مما لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض ويكون النعي على غير أساس :

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنصى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين محمد راسم ومدحت المراغى نائبى رئيس المحكمة ، جرجس اسحق و د . رفعت عد المجيد .

(٢٦٢)

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) عقد « ابطال العقد » « الغلط فى البيع » بيع « ضمان البائع »
« العيب الخفى » . دعوى « دعوى ضمان البيع » . تقادم « التقادم
المسقط » .

دعوى ضمان العيب فى البيع . سقوطها بدمم إخطار المشتري البائع فى الوقت الملائم أو بانقضاء
سنة من وقت تسلم المبيع . الاستثناء غش البائع بتممه أخفاء العيب . المواد ١٢٠ ، ١٢١ ،
١٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ مدنى .

(٢) تقادم « تقادم مسقط » . حكم « مالا يعد تناقضا » .

إنهاء الحكم فى أسبابه إلى رفض الاستئناف . قضائه فى منطوقه بقبول الدفع بسقوط الدعوى
بالتقادم . لاتناقض .

(٣) اثبات « العدول عن اجراءات الاثبات » . حكم « حجية الحكم » .

أحكام الإثبات . جواز العدول عنها وعدم التقيد بنتيجتها . الاستثناء الأحكام المتضمنة فصلا
فى حق من الحقوق .

١ - النص فى المادة ١٢٠ من القانون المدنى على أنه « إذا وقع المتعاقد
فى غلط جوهرى جاز له أن يطلب إبطال العقد إن كان المتعاقد الآخر قد
وقع مثله فى هذا الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه
وفى المادة ١٢١ منه على أنه « يكون الغلط جوهرياً إذ بلغ حداً من الجسامة
بحيث يمتنع معه المتعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع فى هذا الغلط ... » وفى
المادة ١٤٠ على أنه « يسقط الحق فى إبطال العقد إذا لم يتمسك به صاحبه خلال

ثلاث سنوات ويبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب وفي حالة الغلط أو التدليس من اليوم الذي ينكشف فيه ... « فإن مفاد هذه النصوص أن مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ١٤٠ مدني لا تسري إلا إذا كان العيب جسيماً بحيث لو علم به المتعاقد وقت العقد لما تعاقد عليه وأن يكون المتعاقد الآخر قد وقع في نفس الغلط بأن كان بجهل وجود هذا العيب أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، والنص في المادة ٤٤٩ من القانون المذكور على أنه « إذا قسّم المشتري المبيع وجب عليه التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك وفقاً للمألوف في التعامل فإذا اكتشف عيباً يضمنه البائع وجب عليه أن يخبره به خلال مدة معقولة فإن لم يفعل اعتبر قابلاً للمبيع » وفي المادة ٤٥٢ منه على أن « تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكتشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان مدة أطول على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتقادم التقادم إذا ثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه » مفاده أن دعوى ضمان العيب في الشيء المبيع تسقط إما بعدم إخطار المشتري البائع بالعيب في الوقت الملائم لإهماله في فحص الشيء أو الإخطار عنه وإما بإنقضاء سنة من وقت تسليم المبيع ولو وقع الإخطار أو لم يعلم المشتري بالعيب إلا بعد ذلك ما لم يكن هناك غش من البائع بأن تعمد إخفاء العيب .

٢ - الحكم بقبول الدفع بالتقادم أو تأييد الحكم القاضي بذلك هو قضاء في أصل الدعوى ينقضي به الإلزام مما يتساوى في نتيجته مع القضاء برفض الدعوى .

٣ - النص في المادة ٩ من قانون الإثبات على أن « للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها » يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لا تعتبر أحكاماً قطعية ولا تحوز حجية الأمر المقضي فيجوز للمحكمة

العدول عنها بعد إصدارها وقبل تنفيذها وإذا هي نفذتها كان لها أن لا تنقيد بالنتيجة التي أدت إليها وذلك ما لم تتضمن تلك الأحكام فصلاً في حق من الحقوق إذ تكون بذلك حجة فيما فصلت فيه منها ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٥٠٢ سنة ١٩٧٤ مدني كلي شمال القاهرة على المطعون ضده للحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ١٧٥٠ ج ، وقالت في بيان ذلك أنه باع لها محولا كهربائياً تسلمته في ١٦/٥/١٩٧٣ — وتبين عند تشغيله خلال فترة الضمان أن به خللاً فنياً تعطل بسببه عن العمل فأنذرته بإصلاحه دون جملوى وإذ تبين لها عند فحصه أن به عيوباً جوهرية فضلاً عن مخالفته للمواصفات التي تطلبها في أمر توريده مما يعتبر معه عقد البيع مفسوخاً وتستحق التعويض عن ذلك فقد أقامت الدعوى ، دفع المطعون ضده بسقوط الدعوى بالتقادم بإنقضاء أكثر من سنة من وقت تسليم البيع للطاعنة طبقاً للمادة ٤٥٢ من القانون المدني حكمت المحكمة بقبول هذا الدفع استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٩٥٤ لسنة ٩٣ ق القاهرة . وبتاريخ ١٧/٥/١٩٧٨ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة المحول موضوع الدعوى وأداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى تعذر أداء المأمورية لتقاعس الشركة الطاعنة عن الحضور أمامه لإبداء دفاعها رغم توالى إخطارها بذلك وإعادة المأمورية إليه بعد تعهدا بالحضور ، حكمت محكمة الاستئناف في

١٩٨١/١٢/٣١ بتأييد الحكم المستأنف . طعنـت الشـركـة في هـذا الحـكم بطـريق النـقض ، وقـدمـت النـيـابـة مـذكـرة أبـدت فيـها الرأى بـرـفـض الطـعن . عـرض الطـعن عـلى هـذه المـحـكـمة في غـرفـة مـشـورة فـحـددت جـلسـة لـنـظـره وفيـها التـزمـت . النـيـابـة رأـيـا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الدعوى المقامة منها هي دعوى أبطال عقد البيع لغلط وليست دعوى ضمان العيب الخفي بالمبيع وإذا اعتبرها الحكم المطعون فيه خطأ دعوى ضمان وطبق أحكامه وقضى بسقوطها بالتقادم لرفعها بعد إنقضاء أكثر من سنة من وقت تسليم المبيع على الرغم من تعمد المطعون ضده أخفاء العيب الموجود به غشاً منه وأغفل الحكم بذلك حق الطاعنة في اخبار البائع بالعيب خلال المدة المعقولة تطبيقاً للمادة ٤٤٩ من القانون المدني ولم يرد على دلالة ما قدمته من مستندات قاطعة في هذا الصدد فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ، ذلك أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٢٠ منه على أنه « إذا وقع التعاقد في غلط جوهرى جاز له أن يطلب ابطال العقد إن كان التعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط ، أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه » وفي المادة ١٢١ على أنه « يكون الغلط جوهرياً إذا بلغ حداً من الجسامه بحيث يمتنع معه التعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط » وفي المادة ١٤٠ على أن « يسقط الحق في إبطال العقد إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات ويبدأ سريان هذه المدة ، في حالة نقص الأهلية من اليوم الذى ينكشف فيه » فإن مفاد هذه النصوص أن مدة التقادم المنصوص عليها في المادة ١٤٠ مدنى لا تسرى إلا إذا كان العيب جسيماً بحيث لو علم به المتعاقد وقت العقد لما تعاقد عليه وأن يكون

المتعاقد الآخر قد وقع في نفس الغلط بأن كان يجهل وجود هذا العيب أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه. وإذا كان ذلك وكان النص في المادة ٤٤٩ من القانون المذكور على أن «إذ تسلم المشتري البيع وجب عليه التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك وفقاً للمألوف في التعامل فإذا اكتشف عيباً يضمنه البائع وجب عليه أن يخطره به خلال مدة معقولة فإن لم يفعل اعتبر قابلاً للمبيع» وفي المادة ٤٥٢ منه على أن «تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان مدة أطول على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتام التقادم إذا ثبت به تعمد إخفاء العيب غشاً منه» مفاده أن دعوى ضمان العيب في الشيء المبيع تسقط إما بعدم إخطار المشتري البائع بالعيب في الوقت الملائم لإهماله في فحص الشيء أو في الإخطار عنه وإما بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع ولو وقع الإخطار أو لم يعلم المشتري بالعيب إلا بعد ذلك ما لم يكن هناك غش من البائع بأن تعمد إخفاء العيب، لما كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أن محكمة الاستئناف كانت قد أجابت الطاعنة إلى طلبها إثبات العيب الجسمي بالحوال المباع من المطعون ضده وتعنده إخفاء هذا العيب عنها غشاً فندبت خبيراً لتحقيقه فأعاد الأوراق المرة تلو الأخرى لتعذر تنفيذ المأمورية لتقاعس الطاعنة عن الحضور أمامه لتحقيق دفاعها فإن الحكم المطعون إذا انتهى حسبما تهدي إليه الأوراق إلى تكييف الدعوى بأنها دعوى ضمان وتأييد الحكم المستأنف القاضي بسقوطها بالتقادم بمضي أكثر من سنة على تسليم المبيع فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا يعيبه بعد ذلك عدم مناقشة ما قدمته الطاعنة من مستندات ليس لها من دلالة مؤثرة في الدعوى طبقاً لتكييفها الصحيح ويكون النعي على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض وفي بيان ذلك تقول أن الحكم بعد أن أورد بمذوناته رفضه الاستئناف لعدم تقديم ما يؤيد أسبابه انتهى في منطوقه إلى تأييد الحكم

المستأنف على سند من أن القضاء بسقوط الحق في الدعوى بالتقادم هو ورفض الدعوى سواء رغم ما بين القضاءين من اختلاف واضح مما يعيبه بالتناقض .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم بقبول الدفع بالتقادم أو تأييد الحكم القاضي بذلك هو قضاء في أصل الدعوى ينقض به الإلزام مما يتساوى في نتيجته مع القضاء برفض الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه قوله « وحيث إنه متى كان ما تقدم وكانت الشركة المستأنفة لم تقدم دليلاً في الأوراق يساندها فيما ذهبت إليه في أسباب استئنافها ومن ثم ترى المحكمة أن الاستئناف أقيم على غير سند سليم من صحيح الواقع أو القانون متعين الرفض ومن حيث إنه لما كان الحكم المستأنف قد قضى بسقوط الحق في الدعوى بالتقادم وهو الرفض سواء ومن ثم تقضى المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ... » فإنه لا يكون ثمة تناقض بين ما انتهى إليه في أسبابه من رفض الاستئناف والقضاء في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف القاضي بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٨ بنسب خبير في الدعوى قطع في أسبابه بتوافر أركان دعوى إبطال التعاقد للغلط خلافاً لما انتهى إليه الحكم المستأنف وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بتأييده فإنه يكون فضلاً عن مخالفته حجية الحكم السابق عليه جاء قاصر البيان مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص في المادة ٩ من قانون الإثبات على أن « للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العلل بالمحضر ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها » . يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لا تعتبر

أحكاماً قطعية ولا تجوز حجية الأمر المقضى فيجوز للمحكمة العدول عنها بعد إصدارها وقبل تنفيذها وإذا هي نفذتها كان لها أن لا تتقيد بالنتيجة التي أدت إليها وذلك ما لم تتضمن تلك الأحكام فصلاً في حق من الحقوق إذ تكرر بذلك حجة فيما فصلت فيه منهما ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية . لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة الاستئناف الصادر بندب خبير في الدعوى أنه لم يجاوز في هذا المحصر قوله « وحيث أنه ترتيباً على ما تقدم فإن دفاع الشركة المستأنفة سواء بمذكرتها أمام محكمة أول درجة أو بأسباب استئنافها ينحصر في وجود عيب فني جسيم خفي بالمحول الذي قام المستأنف ضاه بتوريده لتركيبه بفرعها بمدينة قنا الأمر الذي ترى معه المحكمة تحقيقاً لدفاعهما واستكمالاً لعناصر الدعوى وإظهاراً لوجه الحق فيها وقبل الفصل في موضوع الاستئناف ندب خبير لأداء المأمورية المدينة بمنطوق هذا الحكم » . مما يؤداه أن هذا الحكم لم يحسم الأمر في الواقعة مثار النزاع وهي تكييف الدعوى بأنها دعوى إبطال تعاقد للغلط وليست دعوى ضمان لعيب في المبيع بل ترك أمر ذلك إلى ما تسفر عنه نتيجة عمل الخبير المنتدب فيها وتحقيق دفاع طرفيها في هذا الشأن ولم يتضمن بالتالي قضاء له حججته في هذه المسألة ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥

برئاسة السيد المستشار / جلال الدين أنسى نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد راسم نائب رئيس المحكمة ، جرجس اسحق ، د. رفعت عبد الحميد والسيد السنباطي .

(٢٦٣)

الطعن رقم ٥٠١ لسنة ٥٢ القضائية :

(١ ، ٢) حكم « الأحكام غير الجائز الطعن فيها » « وصف الحكم »
« النفاذ المعجل » • نقض • تنفيذ « التنفيذ الجبرى » •

(١) الأحكام غير المنهية للخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الحكم المنهى للخصومة
الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات .

(٢) الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى . ماهيتها . دعوى صحة ونفاذ عقد البيع المتضمنة
بيع الطاعة ومورثها للمطعون ضده عقاراً يملكه شيوءاً بينهما الحكم . فى الاستئناف
بتأييد الحكم المتأنف القاضى بصحة ونفاذ البيع الصادر من الطاعة بتدب غير بالنسبة
لتصرف الصادر من المورث . حكم غير منه للخصومة كلها وغير قابل للتنفيذ الجبرى . عدم جواز
الطعن فيه إلا مع الحكم المنهى للخصومة كلها .

١ - النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن
فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد
صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة
والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يدل وعلى
ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى
بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل
الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة
بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى

كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم ومما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي .

٢ - لما كان الواقع في الدعوى أن الخصومة فيها تلور حول صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ... ككل فيها تضمنه من بيع الطاعة ومورثها للمطعون ضده عقاراً بملكاته شيوعاً بينهما فإن الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف في قضائه بصحة ونفاذ البيع الصادر من الطاعة لم يمه الخصومة في الدعوى برمتها إذ لا يزال شق منها - وحتى وقت رفع الطعن - مطروحاً على محكمة الاستئناف - وكانت الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي لا تقتصر على تفسير صفة أو مركز قانوني أو واقعة قانونية بل تتعدى ذلك إلى الزام المحكوم عليه بالقيام بعمل لصالح المحكوم له فإن نكل حلت الدولة في اصفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف البيان - وقد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ العقد بالنسبة للبيع الصادر من الطاعة ولا يتضمن بذلك قضاء يوجب قيامها بعمل لصالح المطعون ضده فإنه لا يكون من قبيل تلك الأحكام كما لا يندرج ضمن سائر الأحكام المستثناة على سبيل الحصر بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والتي أجازت الطعن فيها على إستقلال ، وبالتالي فإنه لا يقبل الطعن فيه بطريق النقض إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢١٢٧ سنة ١٩٧٩ كلى شمال القاهرة على الطاعنة وآخرين بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد الابتدائي المؤرخ ١٩٧٧/٩/١ الصادر منها والمرحوم ... مورثها هي وباقي المدعى عليهم يبيعها له العقار المبين بالصحيفة لقاء ثمن قدره أربعة آلاف جنيه مع التسليم تأسيساً على إمتناع البائعين في إتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل ملكية المبيع إليه رغم وفاته بالثمن ، حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت وريثة المرحوم ... صلبور التصرف منه وهو في مرض الموت وأنه قصد به التبرع وبعد سماع الشهود حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة ما تمسكت به من أن البيع صدر منها تحت سلطان رهبة دفعها إلى التعاقد وأن المدعى كان يعلم أو كان من المفروض أن يعلم بذلك وبعد سماع شاهد الطاعنة حكمت المحكمة في ١٩٨١/٣/١٨ بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٧/٩/١ والمتضمن بيع المدعى عليها الأولى «الطاعنة» ومورث المدعى عليهم كامل أرض وبناء المنزل المبين بالصحيفة والعقد لقاء ثمن قدره أربعة آلاف جنيه مع تسليم العقار المبيع للمدعى «المطعون ضده» - استأنفت الطاعنة وباقي وريثة المرحوم ... هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٤٣٣ سنة ٨٩ ق القاهرة وبجلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ حكمت المحكمة أولاً بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بصحة ونفاذ عقد البيع بالنسبة للتصرف الصادر من الطاعنة إلى المطعون ضده عن حصتها في العقار المبيع ثانياً وقبل الفصل في الموضوع بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى المطعون ضده في حصته في العقار بئدب مكتب الخبراء لمعاينة العقار لبيان ما إذا كان الثمن المدفوع عن حصة المورث أقل من قيمتها من عدمه وبيان قيمة تركة المورث بما فيها هذه الحصة وقت وفاته لمعرفة ما إذا كان مقدار النقص لا يجاوز ثلث التركة أم يجاوزها ومقدار ذلك - طعن الطاعنة في الشق الأول من

هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » يدل على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أن المشرع وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الحتامى النهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع فى ذلك هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضى ، لما كان ذلك ، وكان الواقع فى الدعوى أن الخصومة فيها تدور حول صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٩/١ ككل مما تضمنه من بيع الطاعنة ومورثها للمطعون ضده عقاراً يملكانه شيوخاً بينهما وأن الحكم المطعون فيه بتأييده الحكم المستأنف فى قضائه بصحة ونفاذ البيع الصادر من الطاعنة لم ينفذ الخصومة فى الدعوى برمتها إذ لا يزال شق منها - وحتى وقت رفع الطعن - مطروحاً على محكمة الاستئناف وكانت الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى - وعلى ما هو مقرر فى قضاء المحكمة - هى تلك التى لا تقتصر على تقرير حق أو مركز قانونى أو واقعة قانونية بل تنتهى ذلك إلى الزام المحكوم عليه بالقيام بعمل لصالح المحكوم له فإن تكل حلت

الدولة في إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف البيان قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ العقد بالنسبة للبيع الصادر من الطاعنة ولا يتضمن بذلك قضاء يوجب قيامها بعمل لصالح المطعون ضده فإنه لا يكون من قبيل تلك الأحكام كما لا يندرج ضمن سائر الأحكام المستثناة على سبيل الحصر بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات والتي أجازت الطعن فيها على إستقلال ، وبالتالي فإنه لا يقبل الطعن فيه بطريق النقض إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩١

(هيئة عامة مدني)

برئاسة السيد المستشار / محمد أحمد حمدي رئيس محكمة النقض ،
وعضوية السادة المستشارين : نواب رئيس المحكمة يحيى عبد اللطيف الرفاعي ،
محمد ابراهيم خليل ، عبد المنصف أحمد هاشم ، محمد مختار منصور ،
ابراهيم عبد الحميد زغو ، محمد رأفت خفاجي ، محمد عبد المنعم حافظ ،
محمد حسن العفيفي ، د . رفعت عبد المجيد ومحمد خيرى الجندى .

الطعن ٩٨١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) قانون « القانون واجب التطبيق » .

احالة القانون الى بيان محدد في قانون آخر . أثره . اعتباره جزءاً من
القانون الأول دون توقف على سريان القانون الآخر . مثال « احالة المادة
الخامسة بق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لقانون المرور الملغى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » .

(٢) تأمين « التأمين الاجبارى عن حوادث السيارات » . مسئولية .

التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير ولصالح الركاب
المسموح بركوبهما أيا كان مكان وجودهما بالسيارة فى غرفة قيادتها أو فى
صندوقها . م ١٦ بق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

١ - حينما يحدد القانون نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد
بعينه فى قانون آخر ، فإنه يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه فيضحي
جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على استمرار القانون الآخر الذى ورد
به ذلك البيان أصلاً ، وكانت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
التأمين الإجبارى على السيارات قد أحالت فى تحديد من يشملهم إلى الأحوال
المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . فإن إلغاء
هذا القانون بقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا أثر له على اعتبار البيان
الوارد بتلك المادة جزءاً من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
يسرى بسريانه دون توقف على بقاء العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ التي أحالت إليها المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات والشرط الأول من نموذج وثيقة التأمين الملحق بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذى تضمنته الوثيقة موضوع الدعوى أن التأمين الإجبارى على سيارة النقل يكون لصالح الغير من حوادثها ولصالح الراكبين المشار إليهما بالوثيقة - طبقاً للفقرة ٥ من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - أينما كانا فى داخل السيارة سواء فى غرفة قيادتها أو فى صندوقها .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهن أقمن الدعوى رقم ٩٩٢٠ لسنة ٨٤ مدنى المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بالزام الشركة الطاعنة أن تؤدى إليهن مبلغ خمسة وعشرين ألف جنيه ، وقلن بياناً لها ، أنه بتاريخ ١٩٨٣/٧/١١ تسبب قائد السيارة رقم ٢٧٨٨ نقل دمياط بخطئه فى وفاة مورثهن أثناء ركوبه بصندوقها ، وقد حرر عن الواقعة المحضر رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ جنح أحداث الزرقا الذى قضى فيه بحكم صار باتاً بمعاقبة هذا السائق ، وإذ كانت السيارة أداة الحادث مؤمناً عليها لدى الشركة الطاعنة وأصحابهن من جرائه أضرار مادية وأدبية واستحق لهن تعويضاً موروثاً فقد أقمن الدعوى بطلبهن آنف البيان . وبتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنفت المطعون ضدهن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٩٩٦ لسنة ٣٨ قضائية ، وفى ١٠ يناير سنة ١٩٨٨ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الشركة الطاعنة أن تؤدى إلى المطعون

ضدهن تعويضاً مقداره عشرة آلاف جنيه . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على دائرة المواد المدنية في غرفة مشورة ورأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدائرة المدنية قررت بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٠ إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية للفصل فيه عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وإذ حددت الهيئة جلسة لنظره فقد قدمت النيابة مذكرة تكميلية التزمت فيها رأيها السابق .

وحيث إن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد بعينه في قانون آخر ، فإنه يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه فيضحي جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على استمرار القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري على السيارات قد أحالت في تحديد من يشملهم هذا التأمين إلى « الأحوال المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » . وكان إلغاء هذا القانون بقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا أثر له على اعتبار البيان الوارد بتلك المادة جزءاً من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ٩٥٥ يسرى بسريانها دون توقف على بقاء العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وكان النص في الفقرة الثالثة من المادة السادسة سالفة الذكر على أن « يكون التأمين عن السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها . » وفي الشرط الأول من نموذج وثيقة التأمين الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذي تضمنته الوثيقة موضوع الدعوى أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية

الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع في جمهورية مصر ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أياً كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث السيارات الآتية (أ) (هـ) سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما ، طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ويعتبر الشخص راكباً سواء كان في داخل السيارة أو صاعداً إليها أو نازلاً منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة مفاده أن التأمين الإجبارى على سيارة النقل يكون لصالح الغير من حوادثها ولصالح الراكبين المشار إليهما بالوثيقة - طبقاً للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - أينما كانا في داخل السيارة سواء في غرفة قيادتها أو في صندوقها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر بجلسته ٦ من فبراير سنة ١٩٨٠ في الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ قضائية والأحكام الأخرى التي تحت منحاها قد خالفت هذا النظر وجرت في قضائها على أن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية على السيارة النقل لا يفيد من ركبها سوى الراكبين المسموح بركوبهما إلى جوار قائدتها في غرفة قيادتها فإنه يتعين العدول عن هذا المبدأ .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بعدم إلزامها بتغطية المسؤولية عن وفاة مورث المطعون ضدهن لتواجده وقت الحادث داخل صندوق السيارة وليس داخل غرفة القيادة بجوار سائقها ، كما أنها لم تصدر وثيقة تأمين إضافية لركاب تلك السيارة وفقاً لما تتطلبه المادتان ٨٨ ، ٩٤ من اللائحة

التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه ، وإذ أقام قضاءه على ما يخالفه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأن مؤدى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات مكملته بالفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ٩٥٥ والفقرة « هـ » من الشرط الأول من شروط وثيقة التأمين موضوع الدعوى التى أحالت إلى الفقرة « هـ » من المادة ١٦ من القانون آنف الذكر — وعلى ما سلف بيانه — أن التأمين الإجبارى على سيارات النقل يكون لصالح الغير من حوادث هذه السيارات كما يكون لصالح الركاب المصرح بركوبها فى السيارة النقل أينما كانا فى داخل السيارة — سواء فى غرفة قيادتها أو فى صندوقها — لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور لم يتضمن تعديلاً لأحكام قانون التأمين الإجبارى على السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى نتيجته ، وقضى بالزام الشركة الطاعنة بالتعويض فإنه يكون قد صادف صديح القانون ، ولا يعيبه إغفاله الرد على دفاع الطاعنة متى كان هذا الدفاع غير مؤثر فى الدعوى ، ومن ثم يضحى النعى بسبب الطعن على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي
للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
وفي المواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية

السنة السادسة والثلاثون

(١)

**الأحكام الصادرة
من الدائرة المدنية والتجارية
في طلبات رجال القضاء**

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		اجراءات - اختصاص - استقالة
		اعسارة - اهلية
		<u>اجراءات</u>
		١ - ترك الخصومة في الطلب بعد الميعاد المقرر لتقديمه . م ٨٥ - ٢
		قانون السلطة القضائية . أثره . اعتباره نزولا عن الطلب ، عودة الطالب
		الى التمسك بما أسقط حقه فيه . غير مقبول .
٣٥	٧	(الطلب رقم ٩٩ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦) :
		٢ - الخصومة في الطلبات ، توجه الى الجهة الادارية في شخص من
		يمثلها قانوناً باعتبارها صاحبة الصفة في الخصومة . ٨٣٢ ق السلطة
		القضائية . اختصاص المستشار المقرر ورئيس نيابة النقض والمستشار بإدارة
		قضايا الحكومة . أثره . اعتبار الطلب غير مقبول لرفعه على غير ذي صفة .
٣٩	٩	(الطلب رقم ٧٠ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦) :
		٣ - تعيين من يملك الحق في تنبيه القاضي أو عضو النيابة العامة الى
		ما وقع منه مخالفاً لواجبات ومقتضيات وظيفته . مناطه ، نوع الوظيفة التي
		يشغلها من وجه اليه التنبيه وقت حصول الوقائع التي اقتضت توجيهه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦) :
		٤ - وزير العدل ، هو صاحب الصفة في خصومة الطعن فيما تصدر
		الوزارة من قرارات ادارية نهائية في شأن رجال القضاء والنيابة العامة .
		اختصاص النائب العام . غير مقبول .
٥٦	١٥	(الطلب رقم ٨٠ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٥/٧) :
		٥ - التزام أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم
		من المستفيدين ، بتقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان
		المختصة لتسويتها بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء . مناطه .
٦٠	١٦	(الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٨) :

الصفة	القاعدة	اختصاص
		<p>اختصاص محكمة النقض بإلغاء القرارات الادارية النهائية أو التعويض عنها المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء أو النيابة العامة . م ٨٣ قانون السلطة القضائية . شرطه . أن يكون رافع الطلب من رجال القضاء أو النيابة العامة . ندب ضابط شرطة لأداء وظيفة النيابة العامة لا يضافى عليه هذه الصفة .</p>
٣٧	٨	<p>(الطلب رقم ٥٨ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦) :</p>
		<p>استقالة</p> <p>١ - استقالة القاضي ، اعتبارها مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل ما لم تكن مقترنة بقيد أو معلقة على شرط . الطلب الذي يعتبر قيداً على الاستقالة أو شرطاً لها ، يجب ألا يكون مفروضاً بحكم القانون لا اختيار لجهة الادارة فيه .</p>
٢٤	٤	<p>(الطلب رقم ٢١ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢) :</p>
		<p>٢ - تضمين الطالب استقالته لوقائع جنائية ، وتعليق الاستقالة على تحقيقها ، عدم اعتبار ذلك قيداً عليها أو شرطاً لها . علة ذلك .</p>
٢٤	٤	<p>(الطلب رقم ٢١ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢) :</p>
		<p>٣ - كتاب استقالة الطالب ، تضمينه عبارات واضحة قاطعة على انصراف ارادته الى اعتزال الوظيفة ، دون ابداء طلب يعتبر في القانون قيداً على الاستقالة أو شرطاً . أثره . اعتبار القرار الصادر بكونها منجزة ومقبولة من تاريخ تقديمها . صحيح .</p>
٢٤	٤	<p>(الطلب رقم ٢١ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢) :</p>
		<p>اعارة</p> <p>١ - اعارة القضاء الى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية ، متروك لجهة الادارة تمارسة في وحدود المصلحة العامة . تخطى الطالب في الاعارة رغم استيفائه الشروط التي تطلبها الجهة المستعيرة . أثره . اعتبار القرار معيب بسوء استعمال السلطة .</p>
٣٢	٦	<p>(الطلب رقم ١٠١ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) :</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ثبوت أن تخطي الطالب في الاعارة معيب بسوء استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من أضرار مادية وأدبية .
٣٢	٦	(الطلب رقم ١٠١ لسنة ٥٣ « رجال القضاء » - جلسة ١٢/٢/١٩٨٥) :
أهلية		
		- خلو الاوراق مما يدل على الانتقاص من أهلية مساعد نيابة قبل اقصائه عن عمله الى وظيفة غير قضائية . أثره . اصطحابه لأهليته السابقة وترقيته الى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة بعد الغاء قرار نقله .
٥٦	١٥	(الطلب رقم ٨٠ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ٧/٥/١٩٨٥) :
(ت)		
ترقية - تعويض - تنبيه		
ترقية		
		١ - وجوب اخطار القاضي أو عضو النيابة قبل تخطيه في الترقية لسبب غير متعلق بتقارير الكفاية . المواد ٧٩ - ٢ ، ٨١ ، ٨٢ من ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . المقصود منه . اعطائهم الحق في التظلم وسماع أقوالهم قبل التخطي .
٢٩	٥	(الطلب رقم ٨٤ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٢/٢/١٩٨٥) :
		٢ - تخطي وزارة العدل الطالب في الترقية دون اخطاره . أثره الغاء قرارها بالتخطي لمخالفته القانون ، واستعادة جهة الادارة سلطتها في تقدير أهليته للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى .
٢٩	٥	(الطلب رقم ٨٤ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٢/٢/١٩٨٥) :
		٣ - الاختيار في الوظائف التي تعلو وظيفة المستشار . أساسه درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . م ٤٩ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . تطبيق هذه القواعد ليس من اطلاقات السلطة المختصة .
٤٤	١١	(الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ٩/٤/١٩٨٥) :

القاعدة	الصفحة	
١١	٤٤	٤ - وزارة العدل لا يحل لها تخطي مرشح للترقية الى وظيفة تسلو مستشار الى من يليه ، الا لسبب يتصل بالمصلحة العامة وينتقص من أهليته . (الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
١٢	٤٧	٥ - جهة الادارة ، استقلالها بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف الشاغرة مستهدية بما تراه محققاً للمصلحة العامة ، دون معقب عليها في هذا الخصوص . (الطلب رقم ٧٢ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣) :
١٢	٤٧	٦ - احالة الطالب الى المعاش لبلوغة سن التقاعد ، قبل صدور القرار المطعون فيه بالحركة القضائية الذي لم يدرج اسمه ضمن المرقين الى وظيفة رئيس محكمة استئناف ، لا يعد تخطياً له . (الطلب رقم ٧٢ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣) :
١٥	٥٦	٧ - خلو الأوراق مما يدل على الانتقاص من أهلية مساعد نيابة قبل: اقصائه عن عمله الى وظيفة غير قضائية . أثره . اصطحابه لأهليته السابقة وترقيته الى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة بعد الغاء قرار نقله . (الطلب رقم ٨٠ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٥/٧) :
١٥	٥٦	٨ - قرار تخطي الطالب في الترقية ، بدعوى عدم التفتيش على عمله بعد اعادة تعيينه وعدم استيفائه تقارير الكفاية المطلوبة . مخالف للقانون . (الطلب رقم ٨٠ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٥/٧) :

تعويض

١٧	٦٤	الغاء القرار الجمهوري بإحالة الطالب الى المعاش واعادته الى عمله بناء على ذلك واحتفاظه بمركزه القانوني الذي كان له قبل إحالته الى المعاش . اعتبار ذلك تعويضاً كافياً عن الضرر الذي لحق به من جراء ذلك . (الطلب رقم ١٦٢ لسنة ٥٢ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) :
----	----	---

الصفحة	المادة	تنبيه
		١ - القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ بتعديل أحكام قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ عدم تناوله بالالغاء الصريح أو الضمني حق وزير العدل في تنبيه الرؤساء بالمحاكم وقضااتها . أثره . النعى على قرار التنبيه بالبطلان لصدوره من وزير العدل . غير سديد .
١٧	٢	(الطلبان رقما ٢٧ ، ٣١ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٥/١/٨) : ٢ - ثبوت ان ما نسب للطالب فيه مخالفة لمقتضيات وظيفته . مؤداه . رفض طلب الغاء قرار وزير العدل بتوجيه التنبيه اليه .
١٧	٢	(الطلبان رقما ٢٧ ، ٣١ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/١/٨) : ٣ - تعيين ما يملك الحق في تنبيه القاضي أو عضو النيابة العامة الى ما وقع منه مخالفاً لواجبات ومقتضيات وظيفته . مناطه ، نوع الوظيفة التي يشغلها من وجه اليه التنبيه وقت حصول الوقائع التي اقتضت توجيهه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦) : ٤ - ثبوت أن ما نسب للطالب فيه مخالفة لمقتضيات وظيفته . مؤداه . رفض طلب الغاء قرار وزير العدل بتوجيه التنبيه اليه .
٤١	١٠	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦) :
(م)		
معاش		
		١ - الزيادة في المعاشات المقررة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ، سريانها على المعاشات المستحقة قبل تاريخ العمل به دون المستحق بعده . استحقاق صرف النصف الأول من الزيادة اعتباراً من ١٩٨٤/٧/١ والنصف الثاني من ١٩٨٥/٧/١ ، اعتباراً هذا التاريخ وذلك أساساً لحساب الزيادة طبقاً لمجموع المستحق لصاحب المعاش أو المستحقين عنه . عدم استحقاق صرف أي زيادة عن مدة سابقة على التاريخ المحدد لاستحقاق الصرف .
٢٠	٣	(الطلب رقم ٦٥ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٥/١/١٥) :

الصفة	القاعدة	
		٢ - رؤساء محاكم الاستئناف - عدا رئيس محكمة استئناف القاهرة - ونوابهم ومعاملتهم في المعاش معاملة نائب الوزير وفقاً للبندين أولاً (٣) وثانياً من الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . قضاؤهم أربع سنوات متصلة في درجة نائب وزير وتجاوز مدة اشتراكهم في التأمين خمس سنوات .
٦٠	١٣	(الطلب رقم ٧٦ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣) :
		٣ - التزام أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستفيدين بتقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان المختصة لتسويتها بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء . مناطه .
٦٠	١٦	(الطلب رقم ٧٣ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٨) :

(ن)

نقل

		١ - المدد المقررة لبقاء القاضي أو الرئيس بالمحكمة في كل المناطق الثلاث . م ٥٩ - ١ قانون السلطة القضائية . حد أقصى يتعين على الجهة الادارية نقله عند نهايتها في غير الحالات المستثناة . نقله قبل انقضائها ، جائز . استقلال كل من الوظيفتين في حساب تلك المدد .
٥٣	١٤	(الطلب رقم ٥٥ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠) :
		٢ - طلب القاضي أو رئيس المحكمة بقاءه في منطقة معينة . اجابته أمراً جوازي لجهة الادارة تمارس في حدود المصلحة العامة . م ٥٩ - ٢ قانون السلطة القضائية .
٥٣	١٤	(الطلب رقم ٥٥ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠) :

« ب »

الأحكام الصادرة
في المواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية

القاعدة
الصفحة

(١)

آثار - اثبات - احوال شخصية - اختصاص - ارتفاق -
 ارث - استئناف - اصلاح زراعى - اعلان - افلاس -
 التزام - التصاق - التماس اعادة النظر -
 امر أداء - امر وقى - امسوال -
 اهلية - اوراق تجارية - ايجار

آثار

اعتبار الأرض اثريه ومن ثم اخراجها من ملك الحكومة الخاصة الى
 الاملاك العامة للدولة . شرطه . صدور قانون أو مرسوم أو على الأقل قرار
 من وزير المعارف . المواد ٢ و ٤ و ١٣٧ ق ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢) :

١٧٤ ٢٨

الصفحة	القائمة	اثبات
		عبء الاثبات
		١ - حق الشفيع في الأخذ بالعقد الظاهر ولو كان صورياً ما لم يكن سيء النية . من يدعى سوء نية الشفيع عليه الاثبات .
١١٩	٢٩	(الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٥)
		٢ - الايجار من الباطن . ماهيته عبء اثباته على مدعيه . علة ذلك .
١٥٤٧	٢١٨	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)
		اجراءات الاثبات
		أولاً : الاحالة للتحقيق
		١ - محضر التحقيق من محاضر جلسات المحكمة . عدم توقيعه من القاضي الذي باشره . أثره . بطلانه والحكم الصادر استناداً اليه بطلاناً من النظام العام .
١٧٦	٤٢	(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣٠)
		٢ - بيانات محضر التحقيق التي أوجبتها المادة ٩٣ اثباتاً . عدم تضمينها اسم القاضي المنتدب للتحقيق والكاتب . كفاية توقيعهما على هذا المحضر . التوقيع على الورقة الأخيرة التي اشتملت على جزء من التحقيق واتصل بها القرار الصادر باحالة الدعوى الى المرافعة . لا بطلان . علة ذلك .
١٠٢٢	٢١١	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)
		٣ - طلب اجراء التحقيق . رخصة لمحكمة الموضوع . لها الالتفات عنه متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٠٢٥	٢١٢	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢١)
		٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزاماتها باجابة طلب الاحالة الى التحقيق طالما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها . عدم الاشارة في الحكم الى هذا الطلب اعتباره رفضاً ضمناً له .
١٢٦٢	٢٦١	(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	ثانيا : ندب الخبراء
		وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٣٠ وما بعدها من قانون الاثبات بشأن الخطوات والاجراءات الواجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط دون ما نصت عليه المادة ١٤٦ اثبات التي وردت بشأن احكام ندب الخبراء بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الامضاءات لعدم دعوته للخصوم .
٣٥٠	٧٧	(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٤) :
		ثالثا : العدول عن اجراءات الاثبات :
		١ - عدول المحكمة عما أمرت به من اجراءات الاثبات بعد اصدارها وقبل تنفيذها . جائز . ما لم تتضمن فصلا في حق من الحقوق . علة ذلك .
٧٠٣	١٤٦	(الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :
		٢ - احكام الاثبات . جواز العدول عنها وعدم التقيد بنتيجتها . الاستثناء - الاحكام المتضمنة فصلا في حق من الحقوق .
١٢٧٢	٢٦٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :
		طرق الاثبات :
		أولا : مسائل عامة :
		١ - اثبات اجراءات نظر الدعوى . مناطه . ما هو ثابت بمدونات الحكم ومحاضر الجلسات .
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥) :
		٢ - قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . سكوت الخصم عن الاعتراض على الاجراء مع قدرته على ابدائه . اعتباره قبولا ضمنيا له .
٢٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) :
		٣ - تنازل الخصم عن دفاع له في الدعوى . أثره . عدم زوال دليل الاثبات الذي اتخذته المحكمة تحقيقاً لهذا الدفاع .
٩٤٩	١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٤) :

القاعدة
العدد

ثانيا : الكتابة :

(أ) الاثبات بالكتابة :

٤ - ترخيص المؤجر للمستأجر بالتنازل عن الايجار . عدم جواز اثباته عند المنازعة فيه - كأصل - بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز اثبات تنازل المؤجر ضمنا عن الشرط المانع من التنازل بالبينه . عنة ذلك .

٨٣ ٢٤٤

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

(ب) انكار التوقيع :

١ - عدم التزام المحكمة عند انكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير في اجراءات التحقيق . لها ألا تعتد بالانكار اذا وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتباره غير جدى .

٦٣١ ١٣٢

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :

٢ - الدفع بالجهالة . انصرافه الى التوقيع الوارد على المحرر فحسب .
تقيد المحكمة في تحقيقه باثبات حصول التوقيع ممن نسب اليه أو نفيه . م ٤٢ اثبات . ثبوت صحة التوقيع . يجعل الورقة حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع . تقرير صلبها بخطه أو بخط غيره . لا أثر له . التحلل من نسبتها اليه . سبيله . الطعن على الورقة بالتزوير .

٩٩٢ ٢٠٦

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٣) :

(ج) حجية الصور العرفية :

صورة المحرر الرسمى . عدم صدورها من الموظف المختص الذى يشهد توقيعه عليها بمطابقتها للأصل المحفوظ لديه . اعتبارها صورة عرفية . حجيتها فى الاثبات . شرطه (مثال فى انقطاع سير الخصومة) .

٠٨١٧ ٢٤٢

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٥) :

الصفحة	القاعدة	
		ثالثا : الاقرار :
		« الاقرار القضائي » :
		الاقرار الصادر أمام القضاء حجة قاطعة على المقر • م ١٠٤ اثبات • خضوع الاقرار غير القضائي لتقدير محكمة الموضوع •
٦٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
		« الاقرار غير القضائي » :
		الاقرار الوارد بشكوى ادارية ، غير قضائي • لقاضي الموضوع اعتباره دليلا كاملا في الاثبات أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة •
٣١٤	٧٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧) :
		« أثر الاقرار » :
		عدم اعتبار الوارث من طبقة الغير بالنسبة الى الاقرارات الصادرة من المورث • أثره سريانها قبله وان كان له اثبات أن حقيقتها وصية قصد بها ايشار أحد الورثة اضرارا به •
٦٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
		رابعا : القسراتن :
		« القرائن القانونية » :
		الزواج الجديد دون رضا الزوجة التي في عصمة زوجها ، يعد ضرراً مفترضاً بحكم القانون • جواز طلبها التطلق دون حاجة لاثباته م ٦ مكرراً ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ • للزوج إسقاط الضرر المفترض باثبات رضا زوجته بزواجه الجديد •
٥٧٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
		« القرائن القضائية » :
		١ - لمحكمة الموضوع استنباط القرائن القضائية التي تأخذ بها من وقائع الدعوى ما دامت مؤدية عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها • عدم التزاهيها بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم •
٨٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) :

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اقامة الحكم قضاءه على قرائن متسافدة لا يبين أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة « فساد احدها • أثره • يودى بالدليل المستمد من تساندها • مثال : في صوريه •
٨٤١	١٧٢	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠) :
		٣ - الحكم الصادر في دعوى أخرى لم يكن الخصوم طرفاً فيها • قرينة قضائية بسيطة خاضعة لتقدير محكمة الموضوع • عدم التزامها - عند عدم الأخذ بها - بالرد عليها استقلالاً ما دام أن الحقيقة التي أقتنعت بها وأوردت دليلها فيها الرد الضمني المسقط لها •
٩٨٢	٢٠٤	(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٧) :
		٤ - استقلال محكمة الموضوع باستخلاص القرائن متى كان استخلاصها سائغاً لها الأخذ بقرينة دون أخرى وال ترجيح بينها •
٢٦٣	٢٦١	(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :
		خامساً : البينة :
		(١) الأحوال التي يصح فيها الاثبات بالبينة :
		١ - فقد السند الكتابي بسبب اجنبى • واقعة مادية • جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات • اثبات سبق وجود السند • أثره • لمن فقده اثبات الحق الذي يدعيه بشهادة الشهود • م ٦٣ اثبات •
٥١٦	١٠٧	(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧) :
		٢ - عقد النقل البرى • الكتابة ليست شرطاً لانعقاده ولا لاثباته ولا تعتبر ركناً من أركانه • مؤدى ذلك • جواز اثباته فى مواجهة الناقل المحترف لعمليات النقل بالبينة والقرائن مهما كانت قيمته •
٧٠٣	١٤٦	(الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :
		٣ - الغش • جواز اثباته بكافة طرق الاثبات ومنها البينة • قيام المطعون ضده (الدائن) - بعد تسلمه قيمة الدين - بتمزيق ورقة أمام الطاعنة أو ههها أنها سند المديونية - احتيال وغش • جواز اثباته بكافة طرق الاثبات •
٢٠٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦) :

الصفحة	القاعدة	
		(ب) تقدير أقوال الشهود :
		١ - تقدير شهادة الشهود واستخلاص لواقع منها . مما يستقل به قاضي الموضوع . سلطته في الأخذ بمعنى للشهادة دون آخر واطراح مالا يطمئن اليه وجدانه .
٢٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) :
		٢ - محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير أقوال الشهود مالم تخرج بها عن مدلولها .
٦٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
		٣ - تقرير أقوال الشهود وترجيح شهادة شاهد على آخر . من اطلاقات فاضي الموضوع . عدم التزاده ببيان أسباب هذا لترجيح طالما لم يخرج عن مدلولها .
١٢٥٨	٢٦٠	(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :
		(ج) تقدير عمل الخبير :
		٤ - تقدير عمل الخبير من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد استقلالاً على ما وجه الى تقرير الخبير من مطاعن .
١٣٦	٣٣	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :
		سادساً : اليمين الحاسمة :
		١ - عدم جواز الفصل في الادعاء بالتزوير والموضوع معاً . م ٤٤ اثبات . علة ذلك . جواز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الادعاء بالتزوير . استدلال الحكم على التعسف في توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الادعاء بالتزوير . فساد في الاستدلال .
٩٤٩	١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٤) :
		٢ - حلف اليمين الحاسمة . أثره . حسم النزاع فيما انصبت عليه . اعتبار مضمونها حجة ملزمة للقاضي . سقوط حق من وجهها في أي دليل آخر .
١٢٠٠	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

الصفحة	القاعدة	أحوال شخصية
		<p>أولا : ارث :</p> <p>الشهادة بالأرث بسبب العصوبة النسبية ، شرط صحتها في فقه الحنفية أن يوضح الشاهد سبب وراثته المدعى ، بذكر نسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أصل واحد .</p> <p>(الطعن رقم ٥ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩/٢/١٩٨٥) :</p> <p>ثانيا : المسائل الخاصة بالمسلمين :</p> <p>(١) تطليق :</p> <p>١ - استحقاق المطلقة بعد الدخول للمتعة . العبرة فيه بالطلاق ذاته أي كان نوعه . باعتباره الواقعة المنشئة لالتزام الزوج بها . م ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ٢٩/١/١٩٨٥) :</p> <p>٢ - الطلاق شرعا ، حل رابطة الزوجية بلفظ الطلاق الصريح أو بعبارة تقوم مقامه تصدر من الزوج أو نائبه .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ٢٦/٣/١٩٨٥) :</p> <p>« التطليق للضرر » :</p> <p>١ - الضرر الموجب للتطليق وفقا للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . ماهيته . إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها ولا ترى الصبر عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٢/٣/١٩٨٥) :</p>
٢٨٩	٦٤	
١٦٣	٣٩	
٥٠١	١٠٤	
٣٩٨	٨٥	

احوال شخصية

٢١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تراخي الزوج عمداً في الدخول بزوجه وقعوده عن معاشرتها ضرباً من الهجر يتحقق به الضرر الموجب للتفريق .
٣٩٨	٨٤	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٢/٣/١٩٨٥) : ٣ - الزواج الجديد دون رضا الزوجة التي في عصمة زوجها ، يعد ضرراً مفترضاً بحكم القانون . جواز طلبها التطلق دون حاجة لاثباته . م ٦ مكرراً ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . للزوج اسقاط الضرر المفترض باثبات رضا زوجته بزواجه الجديد .
٥٧٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » - جلسة ٩/٤/١٩٨٥) : ٤ - طلب الزوج احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات رضا زوجته بزواجه الجديد . دفاع جوهري . عدم اجابة المحكمة له . قصور .
٥٧٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » - جلسة ٩/٤/١٩٨٥) : « التطلق للغيبة » : اشتراط اعداد القاضى الى الزوج طبقاً للمادتين ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ قبل تطلق زوجته عليه يكون في حالة طلب التطلق لغيبة الزوج . لا محل لاتخاذ هذه الاجراءات في حالة التطلق للضرر .
٣٩٨	٨٤	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٢/٣/١٩٨٥) : (ب) حضانة :
		١ - الحضانة كأثر للزواج ، سرعان القانون المصرى وحده عليها ، اذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاده . م ١٤ مدنى .
٤٢٢	٩١	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩/٣/١٩٨٥) : ٢ - حضانة النساء للصغير تنتهى ببلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة سن اثني عشر سنة . للقاضى ابقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة بدون أجر ، اذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك .
٤٢١	٩١	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٣ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩/٣/١٩٨٥) :

الصفحة	القاعدة	
		٣ - خلو الحاضنة من الزوج الأجنبي كشرط لصلاحية الحضانة ، يخضع لتقدير القاضي ، له أن يبقى الصغير في يدها اذا اقتضت مصلحته ذلك اتقاء لأشد الأضرار بارتكاب أخفها .
٤٢٢	٩١	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٣ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩/٣/١٩٨٥) : (ج) خطبة : ١ - الهدايا التي تقدم في فترة الخطبة . هبة . استردادها . شرطه . استناد الواهب الخاطب الى عذر يقبله القاضي مع انتفاء موانع الرجوع . م ٥٠٠ مدني .
١٢٠٠	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٥) ٢ - الرجوع في الهبة عند فسخ الخطبة . شرطة . قيامه على أسباب تبرره .
١٢٠٠	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٥) (د) متعة : استحقاق المطلقة بعد الدخول للمتعة - العبرة فيه بالطلاق ذاته أيأ كان نوعه ، باعتباره الواقعة المنشئة للالتزام الزوج بها . م ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
١٦٣	٣٩	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ٢٩/١/١٩٨٥) : (هـ) نسب : ١ - دعوى النسب لولد المطلقة ، لا تسمع عند الإنكار اذا أتت به لاكثر من سنة من تاريخ الطلاق طالما أن الزواج السابق سبباً لثبوت نسب الولد . م ١٥ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . عدم سريان النص على دعوى نسب الولد الذي أتى بعد الطلاق من فراش صحيح يثبت به النسب كالزواج وملك اليمين والمخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه .
٥٠٤	١٠٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ٢٦/٣/١٩٨٥) :

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى النسب في الشريعة الاسلامية ، جواز اثباتها بالبينة .
٥٠٤	١٠٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦) : ٣ - قبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما . شرطه .
٨٥٦	١٧٦	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٦/٤) : ثالثا : المسائل الخاصة بغير المسلمين : (١) تغيير الطائفة أو الملة :
		١ - الانضمام الى طائفة الانجليين ، تمامه بقبول المجلس الملى الانجيلي العام صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل في طلبات الانضمام الى الطائفة بكافة شيعها وفرقها وكنائسها . م ٢٠ من الأمر العالى الصادر فى أول مارس ١٩٠٢ بالتشريع الخاص بطائفة الانجليين .
٥٨٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) : ٢ - اعتبار المشرع اتباع المذهب البروستانتى فى مصر على اختلاف شيعهم وكنائسهم طائفة واحدة هى « طائفة الانجليين » ، أثره . عدم اعتبار الانضمام الى أية كنيسة أو شيعة أو فرقة تفرعت عنه تغييرا للعقيدة الدينية .
٥٨٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) : ٣ - تغيير الطائفة أو الملة ، يتصل بحرية العقيدة ، اتمامه بإبداء الرغبة فى الانتماء الى الطائفة أو الملة الجديدة وقبول الانضمام اليها من رئاستها الدينية المعتمدة .
٥٨٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) : ٤ - اعتماد الحكم المطعون فيه فى اثبات تغيير المطعون عليه لطائفته بالشهادتين الصادرتين من مطرانية الأقباط الأرثوذكس وكنيسة الأقباط الانجليين رغم عدم اعتمادها من المجلس الانجيلي العام للطائفة وما انتهى إليه من صحة الطلاق الذى أوقعه على زوجته بإرادته المنفردة اعمالا لأحكام الشريعة الاسلامية . خطأ فى القانون وفساد فى الاستدلال .
٥٨٣	١٢٢	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) : ٥ - اتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما . العبرة فيه هى بوقت رفع دعوى الطلاق . لا يغير من ذلك قيام نزاع بين الطرفين قبل رفع الدعوى بشأن نفقة للطاعة . مؤدى ذلك . تغيير الطائفة أو الملة أثناء سير دعوى الطلاق لا يترتب عليه أى أثر فى تحديد الشريعة الواجبة التطبيق ما لم يكن الى الاسلام .
١١٧٠	٢٤١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) :

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تغيير الدين أو المذهب أو الطائفة • يتصل بحرية العقيدة • الشخص مطلق الإرادة في ذلك طالما قد توافرت له أهلية الأداء • استخلاص هذا التفسير • من سلطة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سائغاً •
١١٧٠	٢٤١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٣ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) (ب) تطبيق :
		انتظاف طبقا للمادة ٥٧ من مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس • شرطه • استحكام النفور بين الزوجين ، واستطالة الفرقة بينهما مدة ثلاث سنوات متصلة ، وألا يكون طالب التظليق هو المتسبب في الفرقة •
٥٧٧	١٢١	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٥/٤/٩ والطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٥/٤/٩) : (ج) ابطال الزواج :
		١ - الغش في بكارة الزوجية ، غلط في صفة جوهرية ، يجيز ابطال الزواج • م ٣٧ مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس سنة ١٩٣٨ • دعوى بطلان الزواج ، شرائطها ، م ٣٨ من المجموعة سالفة الذكر •
٦٠٠	١٢١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٤/١٦) :
		٢ - توافر الغلط الذي يجيز ابطال الزواج ، ومخالطة لزوجته و عدم مداخلته ، والى تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة •
٦٠٢	١٣١	(الطعن رقم ٩ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٤/١٦) : (د) القانون الواجب التطبيق :
		منازعات الأحوال الشخصية بين طرفين لا تعرف لهما جنسية • وجوب تطبيق القانون المصرى عليها واعتبار علاقتهما في حكم العلاقة بين المصريين من حيث تحديد الشريعة التى تحكم النزاع • مؤدى ذلك • تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين وعلى غير المسلمين المختلفى الطائفة والملة وتطبيق شريعة الطائفة على غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة •
١٠٣١	٢١٢	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٢ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦)

احوال شخصية

٢٥

رقم الصفحة	تقاعدة
------------	--------

رابعاً : دعوى الأحوال الشخصية :

(أ) اجراءات :

١ - اغفال المحكمة مناقشة رأى النيابة العامة . مؤداه . اطراحها له .

٦٥. ١٣٧ : (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣) :

٢ - شهادة القرابات بعضهم لبعض . مقبولة . الاستثناء . شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله .

٦٥٨ ١٣ : (الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣) :

(ب) اثباتات :

١ - الشهادة بالارث بسبب العسوبة النسبية ، شرط صحتها في فقه الحنفية أن يوضح الشاهد سبب وراثته المدعى ، يذكر نسب الميت والوارث حتى يلتقيا الى أصل واحد .

٢٨٤ ٦٤ : (الطعن رقم ٥ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٢/١٩) :

٢ - الشهادة في الفقه الحنفى . شرط قبولها .

٨٠٤ ١٦٥ : (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١) :

(ج) الطعن في الحكم :

المعارضة :

سريان ميعاد المعارضة . بدؤه من تاريخ العلم بتنفيذ الحكم المترتب على اعلان صورته التنفيذية . م ٢٩١ ، ٣٩٢ ، ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا يفنى عن ذلك علم المحكوم عليه بالحكم بأى طريق آخر . علة ذلك .

١١٧٤ ٢٤٢ : (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) :

الصفحة	القاعدة	
		الاستئناف :
		استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، المادتين ٥ و ١٣ من ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
٦٥٨	١٣٧	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٤ « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣) : خامسا : الولاية على المال : للولى قسمة المال الشائع بالتراضى نيابة عن أولاده القصر . لا حاجة لاستئذان محكمة الأحوال الشخصية أو موافقتها . علة ذلك . المواد ٨٣٥ مدنى و ٤ و ٤٠ من مرسوم بق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال .
٧٠	٢٠١	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/١١/٦) : سادسا : مسائل عامة : الأحوال الشخصية . ماهيتها . مجموع ما يتميز به الانسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها أثراً قانونياً .
٦٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :

الصفحة	الزائدة	اختصاص
		الاختصاص الولائي :
١١٤٠	٢٢٥	١ - تعيين جهة القضاء صاحبة الاختصاص . تعلقه بالنظام العام . لمحكمة النقض التصدي له من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) :
١١٤٠	٢٣٥	٢ - القرارات الصادرة من الهيئات الادارية ذات الاختصاص القضائي فصلا في المنازعات المطروحة عليها . قرارات ادارية . اختصاص القضاء الاداري بالفصل في الطعون التي ترفع عنها . م ١٠ ثامنا ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . طلب بطلان القرارات النهائية الصادرة من لجنتي القسمة والاعتراضات لمخالفتها القانون . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظره . (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) :
٤٣٦	٩٤	« الاختصاص بالدعوى العمالية » : ١ - العاملون بينك مصر - قبل تحويله الى شركة مساهمة - موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة ، بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية . اختصاص القضاء الاداري دون غيره بنظر الدعوى الخاصة بهم . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) :
٤٣٦	٩٤	٢ - الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى العامل بثبوت حقه في الترقية . العبرة في تحديدها بوقت نشوء الحق . عدم الاعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك وتحويله الى شركة مساهمة . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) :
٢٠٣	٤٨	٣ - الطعون في جزاءات العاملين بالقطاع العام . اختصاص المحاكم التأديبية بنظرها من تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . علة ذلك . (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٤) :
٧٨٢	١٦٠	٤ - المكافآت المستحقة للعاملين بالجهاز الاداري للحراسة العامة منذ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده جهاز تصفية الحراسات . المنازعة بشأنها . من اختصاص القضاء الاداري م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . (الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٩) :

الصفحة	القاعدة	الاختصاص بالدعاوى الخاصة بالرسوم الجمركية :
		١ - فرض الغرامة على مخالفة نظام الافراج المؤقت عن البضائع . منوط بمدير الجمرك المختص . التظلم من قراره لمدير عام الجمارك الذي له تأييد أو تعديل أو إلغاء الغرامة . قابلية قرار المدير العام للطعن فيه أمام المحكمة المختصة وهي القضاء الادارى . م ١١٩ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . مؤدى ذلك . ليس للمحكمة المختصة سلطة فرض الغرامة ابتداء .
٩٥١	١٩٨	١ الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨ : ٢ - دعوى مصلحة الجمارك بالمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارة المفرج عنها لمخالفة شروط الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات . ق ٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالاستيراد ، قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، اختصاص المحاكم العادية بنظرها . علة ذلك
٩٥١	١٩٨	(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨ : ٣ - دعوى المطالبة بالضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على البضائع المفرج عنها مؤقتاً لعدم تصديرها خلال المدة المصرح بها . اختصاص القضاء العادى دون غيره بنظرها . علة ذلك .
٥٥٧	١١٧	١ الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٨ : « اختصاص محكمة القيم » : ١ - محكمة القيم . اختصاصها دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بق ٣٤ لسنة ٧١ . وجوب احالة ما يكون مطروحا على المحاكم بجميع درجاتها الى محكمة القيم . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ .
٩٩٦	٢٠١	١ الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ : ٢ - المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الواجب احوالها الى محكمة القيم . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . ماهيتها . النزاع الناشئ عن علاقة تعاقدية بين الخاضع وبين الغير وما ترتب على فرض الحراسة من التزامات الحارس في خصوص هذا التعاقد . لا يدخل في نطاق هذا الاختصاص الاستثنائي لمحكمة القيم .
٤٨٤	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ و ٥٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ :)

الصفحة	القاعدة	
		« الاختصاص المعقود للجان المختلفة » :
		١ - اعتبار قرارات اللجنة العليا المشكلة لتفسير أحكام القرار بق ٣٠ لسنة ١٩٦٧ تفسيراً تشريعياً ملزماً لا أثر له على قواعد الاختصاص .
١٠١٥	٢١٠	(الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٨) :
		٢ - اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي . نطاقه . كافة ما يعترض حق الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الاصلاح الزراعي المستولى لديهم أو بينها وبين الغير . م ١٣ مكرر ق ١٧٨ لسنة ٥٢ . خروج المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضي التي تم توزيعها أو الانتفاع بها عن اختصاصها . انعقاد الاختصاص بها للقضاء العادي .
١٠٢٥	٢١٢	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢١) :
		٣ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف . اختصاصها بالفصل ابتدائياً في التعويضات المنصوص عليها فيه . الطعن في قراراتها أمام المحكمة المدنية مخالفة ذلك . أثره . عدم القبول .
٣٤٢	٧٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٣) :
		« اختصاص هيئات التحكيم » :
		للمتعقدين الاتفاق على التحكيم لنظر ما ينشأ بينهم من نزاع . م ٥٠١ مرافعات . جواز الاتفاق على أن يتم بالخارج على يد مصريين دون أن يمس ذلك النظام العام .
٢٥٣	٥٧١	(الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) :

الصفة	القاعدة	
		« اختصاص المحاكم العادية » :
٢٦	٢٣٤	١ - القضاء العادى • صاحب الولاية العامة فى نظر كافة المنازعات المدنية والتجارية التى تنشأ بين الأفراد فيما بينهم وبين احدى وحدات الدولة (الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٨٥) :
٤٠	٢٣٥	٢ - توقف الفصل فى الدعوى على الفصل فى نزاع تخضع بالفصل فيه جهة قضاء أخرى • أثره • وجوب وقف الدعوى / م ١٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية • (مثال بشأن توقف الفصل فى صحة التعاقد على الفصل فى طلب بطلان قرار القسمة) (الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٨٥) :
١٠٣	٤٨	٣ - القواعد المعدلة الاختصاص • سريانها على الدعاوى التى ترفع فى ظلها • م (١) مرافعات • مثال (الطعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤/٢/١٩٨٥) :
		الاختصاص النوعى :
٦٧	١٧٨	١ - صدور أمر الأداء من رئيس المحكمة بصفته قاضى الامور الوقتية وقاضى التنفيذ • اعتباره صادراً ممن لا يملك اصداره • م ٢٠٢ مرافعات (الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ٦/٦/١٩٨٥) :
٨٠	٨٣	٢ - قاضى الامور الوقتية المختص باصدار الامر محلياً • قاضى الامور الوقتية بالمحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى وهى محكمة موطن المدعى عليه او أى محكمة يقع فى دائرتها موطن أحد المدعى عليهم أن تعددوا • المواد ١٩٤ ، ٥٥ ، ٤٩ مرافعات (الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٥) :
٨٠	٨٣	٣ - التظلم من الامر الوقتى • للقاضى الامر أو المحكمة المختصة التابع لهما • المادتان ١٩٧ ، ١٩٩ مرافعات (الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٥) :

القاعدة الصفحة

ارتفاع

الجوار والارتفاع من أسباب الأخذ بالشفعة • مناط كل منهما الا يفصل
الجوار طريق أو مسقة • اشتراك الأرضين في حق ارتفاع على عين أخرى •
لا يتوافر به سبب الأخذ بالشفعة •

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥) :

١٠٨

٢٧

القاعدة

أرث

١ - عدم اعتبار الوارث من طبقة الغير بالنسبة الى الاقرارات الصادرة من المورث . أثره سرياتها قبله وان كان له اثبات أن حقيقتها وصية قصد بها ايثار أحد الورثة اضراً به .

٨ ١٣٩ (الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :

٢ - مرض الموت . ضوابطه . أن يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض معه بدنو أجله وينتهي بالوفاء . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص حصوله .

٨ ١٣٩ (الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :

٣ - انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . دفع الطلبات الموجهة الى التركة في شخص الورثة . غير قابل للتجزئة . يكفي أن يبيد بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . استثناء أحد الورثة للحكم الابتدائي الصادر ضد التركة . استفادة الورثة الآخرين من الحكم الصادر فيه . قبول الحكم المطعون فيه استثناء أحد الورثة الذين لم يصدر الحكم الابتدائي ضده . النعي عليه بمخالفة القانون لقبوله هذا الاستثناء . غير منتج . علة ذلك .

١٢ ١٦٩ (الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) :

٤ - الوارث . اعتباره في حكم الغير في التصرفات المساسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الارث . حقه في الطعن على تصرف المورث واثبات صحة طعنه بكافة الطرق . لا يحول دون ذلك أن تكون نصوص التصرف دالة على التنجيز .

٨٢ ١٨٢ (الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٩) :

شهر حق الارث :

شهر حق الارث . ليس شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت الوفاة . عدم شهر حق الارث . جزاؤه . منع شهر أي تصرف يصدر من الوارث في عقارات التركة دون منع التصرف ذاته م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري .

١٣٦ ٣٣ (الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :

الرقم	الصفحة	المادة
		استئناف
		أولاً : ميعاد الاستئناف :
		ميعد الاستئناف . بدء سريانه . م ٢١٢ مرافعات . صدور الحكم . بندائي يقع على غش أو ورقة حكم بتزويرها أو إفراجه فاعله . مؤداه . م ٢٢٨ مرافعات . على المحكمة الاستئنافية التحقق من وقوع الغش وأنه في الحكم ووقت ظهوره للفصل في شكل الاستئناف . لا يحل بحث تزوير الورقة التي قام عليها الحكم المستأنف عند الفصل في شكل الاستئناف عند عدم الإفراز بالتزوير من مرتكبه . علة ذلك .
٨٧٧	١٨١	(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦) :
		ثانياً : رفع الاستئناف :
		١ - استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، خضوعه لقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . المادتين ٥ و ١٣ من ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .
٦٥٨	١٣٧	(الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣) :
		٢ - انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . دفع الطلبات الموجهة إلى التركة في شخص الورثة . غير قابل للتجزئة . يكفي أن يبيد به بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . استئناف أحد الورثة للحكم الابتدائي الصادر ضد التركة . استفادته الورثة الآخرون من الحكم الصادر فيه . قبول الحكم المطعون فيه . استئناف أحد الورثة الذين لم يصدر الحكم الابتدائي ضده . النعي عليه بمخالفته للقانون لقبوله هذا الاستئناف . غير منتج . علة ذلك .
٨٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) :
		ثالثاً : نصاب الاستئناف :
		أحكام قاضي التنفيذ الصادرة في منازعات التنفيذ الموضوعية . القانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل نصاب استئنافها . عدم سريانه على ما كان صائداً منها في الدعاوى المرفوعة قبل العمل به .
٩١٢	١٨٩	(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣) :
		رابعاً : جواز الاستئناف :
		(أ) الأحكام الجائز استئنافها :
		١ - الحكم الصادر في الالتماس . جواز الطعن فيه طبقاً لقواعد الطعن السارية في شأن الحكم المطعون فيه بالالتماس . الاستثناء م ٢٤٧ مرافعات .
١٩٤	٤٦	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١) :

الصفحة	القاعدة	النص
٩٤	٢٦	٢ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في نطاق اختصاصها الابتدائي . قابل للطعن فيه بطريق الاستئناف . صيرورته نهائيا بعدم الطعن عليه . لا يحول دون التماس إعادة النظر فيه بمقتضى البند الثامن من المادة ٢٤١ مرافعات طالما أن الطاعن لم يكن مختصما فيه . أثره . جواز الطعن في الحكم الصادر في التماس بطريق الاستئناف . (الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١) :
٨١	٢١	(ب) الأحكام غير الجائز استئنافها : ١ - عدم جواز الطعن بالاستئناف على الحكم باستبدال وكيل الدائنين . م ٣٩٥ تجاري . سريان هذا النص على الحكم الصادر بالعزل . علة ذلك . (الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧) :
٨١	٢١	٢ - عزل السنديك لعدم قيامه بإيداع المبالغ التي حصلها لحساب التفليسة يستتبع بالضرورة الزامه بإيداع هذه المبالغ . الحكم بهذا الإيداع يعتبر متعلقاً بالحكم الصادر بعزل السنديك وتابعاً له . أثر ذلك . عدم جواز استئنافه . (الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧) :
٨١	٢١	خامساً : الخصوم في الطعن : اختصاص من وجه اليهم الطاعنون الطلب الأصلي أمام محكمة أول درجة في الطعن بالنقض المتضمن نعيًا على قضاء الحكم بخصوصه . صحيح . لا يحول دونه اعتبار محكمة الاستئناف هذا الطلب غير مطروح عليها ووقوفهم موقفاً سلبياً في الاستئناف المرفوع عن الطلب الاحتياطي . (الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) :
١٠٣٧	٢١٤	سادساً : نطاق الاستئناف : ١ - قضاء محكمة أول درجة بعدم سماع الدعوى لعدم قيد عقد الإيجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة . المادتان ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا تستنفذ به ولايتها في الفصل في موضوعها ولو تطرقت للتحقق من طبيعة العين المؤجرة توصلاً للفصل في الدفع بعدم سماع الدعوى . مؤدى ذلك . إلغاء محكمة الاستئناف هذا الحكم . التزامها بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، تصديها لنظره . تفويت لأحدى درجتي التقاضي (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٠ ق «هيئة عامة» جلسة ١٩٨٩/١/٨) :
٧	١	٢ - المحكمة الاستئنافية . سلطتها في مراقبة الحكم المستأنف . التزامها ببحث وجه دفاع وأدلة الخصوم من الناحيتين القانونية والواقعية . إقامة الحكم قضاءً بتأييد الحكم المستأنف على مجرد الإشارة إلى ما ورد بمدونات حكم محكمة أول درجة من اطلاع على تقرير الخبير وعلى مستندات المطعون ضده . إخلال بحق الدفاع . علة ذلك . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١) :
١٨٣	٤٤	

الصفحة	الترجمة	
		٣ - وظيفة محكمة الاستئناف . عدم اقتصارها على مراقبة الحكم المستأنف . رفع الاستئناف . أثره . نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف الى محكمة الدرجة الثانية بما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع .
٢٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) :
		٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى . قضاء المحكمة بقبوله تستنفذ به ولايتها في موضوع الدعوى . لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند الغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى أن تعيدها إليها لنظر موضوعها .
٤٨٤	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥) :
		٥ - رفع استئناف عن قرار صادر في مسألة معينة ، وجوب تصدى محكمة الاستئناف للمادة كلها كأصل . الاستثناء . المنازعة بالحساب . م ١٠٢٢ مرافعات .
٧٣٠	١٥٠	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٥/٧) :
		٦ - الفصل في الدفع الشكلي . لا تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها في الموضوع . وجوب إعادة القضية إليها اذا ألغت محكمة ثاني درجة حكمها .
٨٦٧	١٧٨	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦) :
		٧ - استئناف المحكوم عليه الحكم الصادر في الطلب الاحتياطي . أثره . اعتبار الحكم الصادر برفض الطلب الأصلي معروضا على محكمة الدرجة الثانية بقوة القانون . علة ذلك . م ٢٢٩ / ٢ مرافعات .
١٠٣٧	٢١٤	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) :
		٨ - الاستئناف . أثره ما أبدى أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع يعتبر مطروحا أمام محكمة الاستئناف وعليها الفصل فيه ما لم يتنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمنا .
١١٠٩	٢٢٨	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) :

الصفحة	القاعدة	
		سابعاً : ما يفترض سير الخصومة :
		(أ) اعتبار الاستئناف كأن لم يكن :
		جواز اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . المادتان ٧٠ ، ٢٤٠ مرافعات . مناطه . أن يكون ذلك راجعاً الى فعل المستأنف . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً .
٩٧٨	٢٠٣	(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧) :
		(ب) سقوط الخصومة :
		الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف . أثره . زوال الخصومه أمام المحكمة وامتناع نظرها للنزاع . ترتيب ذات الاتر بالنسبة للحكم بانقضاء الخصومة ولا يحول دين ذات سبق صدور حكم قطعي في الدعوى . علة ذلك . م ١٢٧ / ١ مرافعات .
١٠٤٤	٢١٥	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) :
		ثامناً : الطلبات في الاستئناف :
		الطلبات الجديدة :
		١ - الطلب انعارض من المدعى عليه - في دعوى الملكية - بتبوت ملكيته هو لعقار النزاع . دفع موضوعي نها . عدم قبوله لطلب عارض لابتدائه لأول مرة في الاستئناف لا يحول دون قيام أنره كدفع موضوعي على محكمة الاستئناف بحته . م ٢٣٣ مرافعات .
٦١٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٨) :
		٢ - عدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف . م ٢٣٥ / ١ مرافعات . تعلقه بنظر موضوع الاستئناف .
٨٥٢	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢) :
		تاسعاً : الحكم في الاستئناف :
		(أ) تسبيب الحكم الاستئنافي :
		الغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه طالما أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله .
١١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

الصفحة	القاعدة	
		(ب) مسائل متنوعة :
		الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا . اتصاله بشكل الاستئناف دون موضوعه الذي لا تملك المحكمة نظره والفصل فيه الا بعد الفصل في الشكل .
٨٥٢	٥٧١	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢) :
<hr/>		
		اصلاح زراعي
		١ - التعاقد على ما يجاوز الحد الأقصى للملكية الزراعية . المادة الأولى ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . باطل بالنسبة للمقدر الذي يترتب عليه وقوع المخالفة ما لم يكن محل التعاقد غير قابل للتجزئة . مثال في شفعة .
٦٧٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
		٢ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . هو وحده صاحب الصفة في تمثيل الهيئة أمام القضاء في الدعاوى التي ترفع منها أو عليها .
٨١١	١٦٦	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢) :
		٣ - القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - بأيلولة القدر الزائد من الأراضي الزراعية المستولى عليها الى الدولة دون تقابل . قضاء المحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٣/٦/٢٥ بعدم دستوريته . مؤداه . عدم جواز تطبيقه من اليوم الثاني لتاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية في ١٩٨٣/٧/٧ . م ٤٩ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار ق المحكمة الدستورية العليا . نفاذ هذا القرار بقانون وقت إصدار الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢ . الحكم بعدم دستوريته في تاريخ لاحق لا أثر له في هذا الخصوص .
٩٣٩	١٩٤	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣) :

الصفحة	الرقم	المادة
٩٣٩	١٩٤	٤ - سندات التعويض عن القدر الزائد من الأراضى المستولى عليها طبقاً لقانون الاصلاح الزراعى . وفاة المالك قبل صدور القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذى آلت بموجبه ملكية هذه الأراضى الى الدولة دون مقابل . دخول السندات فى وعاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣) :
٩٩٦	٢٠٧	٥ - قرارات فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين استناداً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . اعتبارها كأن لم تكن . ازالة الآثار الناشئة عنها . كفيته . ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الأراضى الزراعية المباعة ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أو ربطت عليها أفساط تمليك وسلمت الى صغار المزارعين بهذه الصفة . تعويض ذوى الشأن عنها وفقاً للقانون . علة ذلك . (الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٤) :
١٠٢٥	٢١٢	٦ - اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . نطاقه . كفاة ما يعترض حق الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الاصلاح الزراعى والمستولى لديهم أو بينها وبين الغير . م ١٣ مكرر ق ١٧٨ لسنة ٥٢ . خروج المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضى التى تم توزيعها أو الانتفاع بها عن اختصاصها . انعقاد الاختصاص بها للقضاء العادى . (الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/٢١) :
١١٩٢	٢٤٥	٧ - البيع الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى . اشتراط أن يكون لواضع اليد على الأرض الزراعية المشتغل بالزراعة . اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المعدلة . لم تحظر على المشتري بيعها للغير . (الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

القاعدة الصفحة

اعلان

أوراق المحضرين

أوراق المحضرين • حجيتها قاصرة على البيانات التي تتعلق بما قام به محررها عند اجراء الاعلان أو التنفيذ • ما عدا ذلك من بيانات لا حجية لها • علة ذلك •

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨) : ٢١٨ ١٠٥٢

الاعلان للنياية :

١ - خلو ورقة الاعلان للنياية من بيان آخر موطن للمعلن اليه في مصر أو في الخارج • م ٦٣ مرافعات • لا بطلان • شرط ذلك •

(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥) : ٤٩ ٢١٠

٢ - كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنياية • مرجعه ظروف كل واقعة على حدة • خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة •

(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ - جلسة ١٩٨٥/٦/٦) : ١٧٩ ٨٧٠

اعلان الشركات الاجنبية :

تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في الجمهورية الى هذا الفرع أو الوكيل • م ١٣ مرافعات • المقصود بالوكيل • كل من يكون نائبا عن الشركة في مصر نيابة قانونية عامة • لا محل لقصر حكم النص على الوكيل التجاري • علة ذلك • لا يغير من ذلك كون الوكيل العام عن الشركة الأجنبية محاميا لها ووكيلا عنها بالخصوص في الوقت ذاته •

(الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨) : ١١٦ ٥٥٤

بطلان الاعلان :

١ - تعمد الخصم اخفاء قيام الخصومة عن خصمه للحيلولة دون مثوله في الدعوى وابداء دفاعه فيها • من قبيل الغش - متى صدر الحكم في غيبته • م ٢٢٨ مرافعات •

٨٧٧ ١٨١ (الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦) :

٢ - البطلان الناشئ عن عدم انعقاد الخصومة أمام محكمة أول درجة لعدم اعلان صحيفة افتتاحها • مؤداه • وقوف محكمة الاستئناف عند حد القضاء بالبطلان دون المضي في نظر موضوعها •

١٠٧٦ ٢٢١ (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤) :

٣ - ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب • وجوبه لاجراء المطالبة القضائية • اعلان المدعى عليه بها • اجراء لازم لانعقاد الخصومة • م ٦٣ مرافعات • عدم تحقق ذلك • أثره • بطلانها • حضور المطلوب اعلانه • لا يصححه • علة ذلك •

١٠٧٦ ٢٢١ (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤) :

اعلان الحكم :

١ - اعلان الحكم • اثباته بالبيان الوارد عنه في ورقة الاعلان • تحقق المحكمة من هذا التاريخ ووجوب الرجوع فيه الى ورقة اعلان الحكم ذاتها • الأخذ بدليل آخر في اثباته • التزام المحكمة بتحقيقه •

١١٧٤ ٢٤٢ (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) :

٢ - سريان ميعاد المعارضة • بدؤه من تاريخ العلم بتنفيذ الحكم المترتب على اعلان صورته التنفيذية • م ٢٩١ ، ٣٩٢ ، ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية • لا يغنى عن ذلك علم المحكوم عليه بالحكم بأي طريق آخر • علة ذلك •

١١٧٤ ٢٤٢ (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ ق « احوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) :

الناخبة الصفحة

افلاس

- ١ - عدم جواز الطعن بالاستئناف على الحكم باستبدال وكيل الدائنين .
م ٣٩٥ تجارى . سريان هذا النص على الحكم الصادر بالعزل . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٧) : ٢١ ٨١

- ٢ - عزل السنديك لعدم قيامه بايداع المبالغ التى حصلها لحساب
النفليسة يستتبع بالضرورة الزامه بايداع هذه المبالغ . الحكم بهذا الايداع
يعتبر متعلقا بالحكم الصادر بعزل السنديك وتابعا له . اثر ذلك . عدم
جواز استئنافه .

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٧) : ٢١ ٨١

- ٣ - الدين الذى يشهر الافلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه أن يكون
دينا تجاريا حال الأداء معلوم المقدار وخاليا من النزاع الجدى . على محكمة
الموضوع أن تستظهر جميع المنازعات التى يثيرها المدين حول توافر هذه
الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات .

(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) : ٢٢٨ ١١٠٩

الصفحة	القاعدة	التزام
		<p>الاشتراط لمصلحة الغير :</p> <p>اشتراط المستأنف الحق لنفسه في وثيقة التأمين • مفاده • عدم تطبيق قواعد الاشتراط لمصلحة الغير ولو كانت ثمة منفعة تعود منه على الغير •</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١) :</p> <p>اوصاف الالتزام :</p> <p>« التضامن » :</p> <p>التضامن لا يفترض • وجوب رده الى نص قانوني أو اتفاق صريح أو ضمني • استخلاص التضامن من عبارات العقد وظروفه • وجوب بيان الحكم كيفية افادتها لذلك •</p> <p>(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥) :</p> <p>نقض الحكم الصادر في التزام بالتضامن • أثره • نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه •</p> <p>(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤) :</p> <p>« الشرط الواقف »</p> <p>الشرط الذي يكون القانون مصدره • أثره • عدم قيام الحكم المشروط الا عند تحققه • اعتبار الشرط في هذه الحالة من عناصر الحق ذاته • (مثال)</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :</p>
٦٩	١٨	
٤٨٥	١٠٢	
١٠٧٦	٢٢١	
١٤٢	٣٠	

الصفحة	القاعدة	تنفيذ الالتزام :
		١ - الشرط الفاسخ . جزاء مقرر لمصلحة الدائن لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه التعاقدى . افتراضه فى العقود التبادلية .
٥٩٤	١٢٤	(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٠) :
		٢ - اشتراط البائع اعتبار العقد مفسوخا عند تخلف المشتري عن الوفاء بالقسط الأول من الثمن فى الميعاد المحدد ، لا يعنى حرمانه من طلب الفسخ اذا تأخر المشتري فى الوفاء بما بعد القسط الأول ، ما لم ينص فى العقد على تنازله عن ذلك الحق .
١٩٤	١٢٤	(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٠) :
		٣ - عقد المقاولة . صيرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث استثنائى عام غير متوقع عند التعاقد أثره . للمقاضى فسخ العقد أو زيادة أجر المقاول . المادتان ١٤٧ / ٢ ، ٦٥٨ / ٤ مدنى .
١١٧٨	٢٤٢	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) :
		٤ - توافر الارهاق الذى يهدد بخسارة فادحة من عدمه . ومعياره . موضوعى . استقلال قاضى الموضوع بتقديره طالما كان استخلاصه سائغا .
١١٧٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) :

الصفحة	القاعدة	
		« الدفع بعدم التنفيذ » :
		الدفع بعدم التنفيذ • اقتصاره على ما تقابل من التزامات طرفي التعاقد • العبارة فيه بإرادتهما • لمحكمة الموضوع حق استظهارها • م ١٦١ مدني •
٩٧٠	٢٠١	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٦) :
		« الحق في الحبس » :
		حق الحبس المقرر لحائز العقار • م ٢٤٦ / ١ مدني • عدم سريانه في حق أصحاب الحقوق العينية التي أشهرت قبل ثبوته للحائز •
١٢٥٨	٢٦٠	(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :

الصفحة	القاعدة	
		انتقل الالتزام :
		١ - انصراف أثر العقد الى المتعاقدين والخلف العام دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث • م ١٤٥ مدني • الاستثناء • كون الحق أو الالتزام مما ينقضي بطبيعته بموت المتعاقد لنشوئه عن علاقة شخصية بحته •
٣٦٧	٨٠	(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٥)
		٢ - الوديعة لأجل • ماهيتها • وديعة ناقصة تعتبر قرضاً من العميل للبنك المودع لديه تخضع لأحكام عقد القرض فيما لم يرد بشأنه نص في العقد م ٧٢٦ مدني • مؤدى ذلك • عدم انتهاء عقد الوديعة بوفاة المودع ، وانصراف أثره الى الورثة وامكان استعمال المودع لديه لمبلغ الوديعة •
٣٦٧	٨٠	(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٥)
		٣ - وفاء المتبوع بالتعويض للمضرور • مؤداه • حلوله محل الأخير في حقه وانتقاله اليه بما يرد عليه من دفع • أثره • للتابع أن يتمسك في مواجهة المتبوع بكافة الدفع التي كانت له قبل المضرور طالما لم يكن خصماً في دعوى المضرور على المتبوع •
٨٧٠	١٧٩	(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٦/٦/١٩٨٥)
		« حوالة »
		التنازل عن الإيجار • تضمنه حوالة حق وحوالة دين • اعتبار التنازل اليه خلفاً خاصاً للمستأجر الأصلي •
١١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٥)

الرقم	القاعدة النص	
		انقضاء الالتزام « استحالة التنفيذ » •
		١ - هلاك العين هلاكاً كلياً • أثره • انفساخ العقد لاستحالة تنفيذه •
		م ٥٦٩ مدني •
٧٥	٨٢	(الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١١)
		« المقاصة القضائية »
		المقاصة القضائية • شرطها • وجوب طلبها بدعوى أصلية أو بطلب
		عارض يقدمه المدعى عليه •
٩٧	٢٢٦	(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩)

الصفحة	القاعدة	
		التصاق
		الملكية في بيع العقارات • عدم انتقالها الى المشتري الا بتسجيل عقده أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه والتأشير بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى • البناء الذي يقيمه مشتري الأرض بعقد غير مسجل • انتقال ملكيته بالتصاق الى المشتري الآخر الذي سجل عقده •
٨١٤	١٨٠	(الظن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٦)
		أمر أداء
		صدور أمر الأداء من رئيس المحكمة بصفته قاضي الأمور الوقتية وقاضي التنفيذ • اعتباره صادراً ممن لا يملك اصدازه • م ٢٠٢ مرافعات •
٨٦٧	١٧٨	(الظن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٦)
		أمر وقتي
		١ - قاضي الأمور الوقتية المختص باصدار الأمر محلياً • قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى وهي محكمة موطن المدعى عليه أو أي محكمة يقع في دائرتها موطن أحد المدعى عليهم أن تعددوا • المواد ١٩٤ ، ٥٥ ، ٤٩ مرافعات •
٣٨٠	٣	(الظن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢)
		٢ - التظلم من الأمر الوقتي للقاضي الأمر أو المحكمة التابع لها • المادتان ١٩٧ ، ١٩٩ مرافعات •
٣٨٠	٨٣	(الظن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ قضائية • جلسة ١٩٨٥/٣/١٢)

الصفحة القاعدة

التماس إعادة النظر

١ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في نطاق اختصاصها الابتدائي .
قابل للطعن فيه بطريق الاستئناف . صيرورته نهائياً بعدم الطعن عليه .
لا يحول دون التماس إعادة النظر فيه بمقتضى البند الثامن من المادة ٢٤١
مرافعات طالما أن الطاعن لم يكن مختصماً فيه . أثره . جواز الطعن في الحكم
الصادر في الالتماس بطريق الاستئناف .

١٩٤

٤٦

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١)

٢ - الحكم الصادر في الالتماس . جواز الطعن فيه طبقاً لقواعد الطعن
السارية في شأن الحكم المطعون فيه بالالتماس . الاستثناء م ٢٤٧ مرافعات .

١٩٤

٤٦

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	أموال
		١ - دعوى منع التعرض • وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها ، لازم ذلك • أن تكون الأموال محل الحيابة جائز تملكها بالتقادم • أموال الأوقاف الخيرية ليست من الأملاك التي يجوز تملكها أو كسب حق عيني عليها • مؤدى ذلك • عدم توافر شروط الحيابة التي يجوز حمايتها بدعوى منع التعرض • م ٩٧٠ مدنى المعدل • أثر ذلك • دعوى منع التعرض لحائز لجزء منها غير مقبولة •
١٠٤	٢٦	(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥)
		٢ - تخصيص ما يملكه الأفراد من عقارات للمنفعة العامة • الأصل وجوب ادخاله أولا فى ملكية الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة • جواز تخصيصه للمنفعة العامة مباشرة دون اتخاذ اجراءات نزع ملكيته التى نظمها القانون الخاص بذلك • أثره • تحقق حكم نزع الملكية وترتيب سائر الحقوق المنصوص عليها فى القانون لنوى الشأن •
١١٩٧	٢٤٦	(الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٥)
		« أموال عامة »
		١ - الجبانات • من أملاك الدولة العامة • ق الجبانات ٥ لسنة ١٩٦٦ ولائحة الجبانات لسنة ١٨٧٧ وديكريتو سنة ١٨٨٧ • عدم زوال هذه الصفة عنها الا بزوال تخصيصها بقرار أو بالفعل •
٨٤٥	١٧٣	(الطعن رقم ١٧٦٦ و ١٨٦٠ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٥)
		٢ - اعتبار الأرض أثرية ومن ثم اخراجها من ملك الحكومة الخاصة الى الاملاك العامة للدولة • شرطه • صدور قانون أو مرسوم أو على الأقل قرار من وزير المعارف • المواد ٢ و ٤ و ١٣٧ ق ٢١٥ لسنة ١٩٥١ •
٨٤٨	١٧٢	(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢/٦/١٩٨٥)
		٣ - تصرف السلطة الادارية فى المال العام لانتفاع الأفراد به • سبيله • الترخيص المؤقت مقابل رسم لا أجره • منح الترخيص ورفضه والرجوع فيه • من الأعمال الادارية • خضوعه لأحكام القانون العام •
١٢١٦	٢٥	(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٥)
		« أموال الدولة الخاصة »
		الأراضي الغير مزروعة والتي لامالك لها • اعتبارها من أموال الدولة الخاصة • مؤداه خضوعها لقواعد التقادم المكسب حتى تاريخ العمل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذى حظر ملكيتها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم • لا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به •
٨٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢/٦/١٩٨٥)

الصفحة	القاعدة	
		أهلية
		عوارض الأهلية : السفه
		السفه • ماهيته • تبذير المال واتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة عرضاً صحيحاً • ضوابطه •
٢٦٥	٥٩	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/٢/١٩٨٥)
		« الحجر للسفه »
		١ - ابطال تصرف السفية قبل تسجيل قرار الحجر • شرطه أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ • تقديرهما من سلطة محكمة الموضوع •
٢٦٥	٥٩	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/٢/١٩٨٥)
		٢ - قرار الحجر للسفه ، ينتج أثره من تاريخ صدوره • انسحابه على التصرفات السابقة عليه اذا حصلت بطريق الاستغلال أو التواطؤ •
٢٦٥	٥٩	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/٢/١٩٨٥)
		<hr/>
		أوراق تجارية
		امتناع المظهر اليه تظهراً توكليلاً عن رد المبالغ التي حصلها من المدين الى المظهر • مؤداه • حق الأخير في الرجوع عليه بدعوى الوكالة • خضوع هذه العلاقة في التقام للقواعد العامة • علة ذلك •
٢٤٧	٥٦	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١١/٢/١٩٨٥)
		<hr/>

القاعدة الصفحة

ايجار

(أولا) القواعد العامة :

« التزامات الطرفين »

- ١ - التزام البائع بتسليم ثلاث شقق خالية في العقار المبيع للمشتري .
- النص في العقد على دخول ذلك في تقدير الثمن وبصفة جوهرية في التعاقد .
- مؤداه . اعتبار استحقاق المشتري للانتفاع بالشقق - التزام على البائع في عقد البيع وليس انشاء لعلاقة ايجارية مستقلة .

٣٥٨

٧٨

(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٧)

- ٢ - مسئولية المؤجر عن هلاك العين المؤجرة بغير خطأ المستأجر . عدم مسئوليته عما يحدثه هذا الهلاك من ضرر بالمستأجر الا اذا اثبت قوع خطأ منه .
- لا محل لتطبيق مسئولية المستأجر المفترضة عن حريق العين المؤجرة م ٥٨٤ مدني .
- علة ذلك .

٧٦٨

١٥٧

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣)

- ٣ - مسئولية حارس الشيء . أساسها . استبعادها متى قامت علاقة تعاقدية بين الحارس والمضروب .

٧٦

١٥٧

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣) :

الرقم القاعدي

(ثانيا) ايجار الأماكن

الأماكن التي تشغل بطريق الاستيلاء

اعتبار الأماكن المستولى عليها مؤجرة للجهات التي تم الاستيلاء لصالحها
ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، م ٢/٣ ، ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، م ٢/٦ ق ٤٩ لسنة
١٩٧٧ . وجوب الالتزام بالقانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن تحديد مدة الاستيلاء
المؤقت واستبعاد أحكام قانون ايجار الأماكن الخاصة بالامتداد القانوني

(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٥) :

الأماكن التي تشغل بطريق الانتفاع بالمال العام

تصرف السلطة الادارية في المال العام لانتفاع الأفراد به . سبيله .
الترخيص المؤقت مقابل رسم لا أجره . منح الترخيص ورفضه والرجوع فيه .
من الأعمال الادارية . خضوعه لأحكام القانون العام .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩) :

« العلاقة الايجارية » :

حلول الشفيع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه .
زوال صفة المشتري بعد القضاء بالشفعة . م ١/٩٤٥ مدني . اعتبار مالك
العقار المنزوعة ملكيته في حكم المستأجر . م ٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٧ . استثناء
لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه . عدم سريان حكمه على المشفوع منه .

(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧) :

٧٧٤ ١٥٨

١٢١٦ ٢٥١

٣٥٨ ٧٨١

الصفحة	القاعدة	
		تحديد الأجرة :
		تحديد اجرة الأماكن الخاضعة للقوانين الاستثنائية • تعلقها بالنظام العام •
٥٢٢	١٠٩	(الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧) « الضرائب العقارية »
		الضريبة العقارية • إعفاء الملاك من آدائها سواء كانت المباني منشأة أصلاً لأغراض السكنى أو لغيرها من الأغراض • ق رقم ١٦٩ سنة ١٩٦١ • استثناء الأماكن التي تؤجر لغير السكنى من هذا الإعفاء اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٨ • ق ٤٦ سنة ١٩٦٨ • حق المالك في المطالبة بالأجرة السارية قبل العمل بالقانون ١٦٩ سنة ١٩٦١ • علة ذلك •
٥٩٨	١٢٥	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٤/١٠) الميزة الإضافية :
		الميزة التي تبيع للمؤجر تقاضى مقابل عنها بالإضافة الى الأجرة القانونية ماهيتها • تضمين المؤجرة قيداً في ملحق عقد الايجار بعدم طلبه إخلاء المستأجر لأى سبب ، علم اعتبره ميزة تضاف الى الأجرة بعد صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ • علة ذلك •
٢٩٢	٦٥	(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠) : التغيرات الجوهرية :
		١ - التغيرات الجوهرية بالعين المؤجرة أو إقامة منشآت جديدة في مبنى قديم • أثره • خضوع المكان في تحديد أجرته للقانون الذى تمت التعديلات أو الانشاءات في ظله ، التغيرات البسيطة • أثرها • إضافة ما يقابلها بعد تقويمها الى القيمة الايجارية • الأصل الرجوع فى شأنها الى اتفاق الطرفين ما لم يكن القصد منها التحايل على القانون •
٥٢٢	١٠٩	(الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧) : ٢ - التعديلات التى تجرى فى العين المؤجرة • تكييفها بأنها جوهرية أو بسيطة • تكييف قانونى يستند الى تقدير واقعى تستقل به محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً •
٥٢٢	١٠٩	(الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧) :

الصفحة	القاعدة	
		أسباب الاخلاء :
		عدم الوفاء بالأجرة :
		١ - علم استفادة المستأجر من رخصة سداد الأجرة مع المصاريف والنفقات الفعلية حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة أول درجة . أثره . امتداد حقه في الاستفادة حتى قفل باب المرافعة في الاستئناف .
٩٠٧	١٨٨	(الطعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣) :
		٢ - قضاء محكمة أول درجة بإخلاء المستأجر ، رغم سداد الأجرة حتى قفل باب المرافعة خطأ في القانون . علم التزام المستأجر بموالة السداد في مرحلة الاستئناف لتوقي الحكم بالإخلاء . علة ذلك .
		(الطعن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣)
		تكرار عدم الوفاء بالأجرة .
		التكليف بالوفاء بالأجرة غير لازم لقبول دعوى الاخلاء لتكرار امتناع المستأجر أو تأخره في الوفاء بها . « عجز الفقرة ب من المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ » . مبادرة المستأجر بسداد الأجرة قبل قفل باب المرافعة لا يغني عن وجوب الحكم بالإخلاء ما لم يقدم مبررات مقبولة للتأخير أو الامتناع
١٠٥٢	٢١٧	(الطعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧) :
		« التنازل عن الايجار والتأجير من الباطن » :
		(أ) التنازل عن الايجار :
		التنازل عن الايجار . تضمنه حوالة حق وحوالة دين . اعتبار التنازل اياه خلعا خاصا للمستأجر الأصلي .
١١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :
		ترخيص المؤجر للمستأجر بالتنازل عن الايجار . عدم جواز اثباته عند المنازعة فيه - كأصل بغير الكتابة أو ما يقوم مقامها . جواز اثبات تنازل المؤجر ضمنا عن الشرط المانع من التنازل بالبينه . علة ذلك .
١١٨٢	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :
		(ب) التأجير من الباطن :
		الايجار من الباطن . ماهيته عبء اثباته على مدعيه . علة ذلك .
١٠٥١	٢١٧	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨) :

الصفحة	القائمة	
		الاستثناءات التي ترد على أسباب الاخلاء :
		(أ) المهجرون :
		الحماية التي أسبغها المشرع على المهجرين ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل . مؤداهما . الحيلولة بين المؤجر واستعماله حقه في طلب الاخلاء للتنازل عن الايجار - قبض المؤجر الأجره من المهجر ليس من شأنه انشاء علاقة مباشرة بينهما . علة ذلك .
٦٩٤	١٤٤	(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :
		(ب) التاجر المفروش :
		« قيد العقد » :
		وجوب قيد عقد الايجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة كاجراء لازم لسماع الدعوى الناشئة أو المترتبة عليه . المواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ق لسنة ١٩٧٧ . الغاية منه . عدم اتصاله بالصفة أو المصلحة في الدعوى وبالحق في رفعها . مؤداه . خروجه عن نطاق الدفع بعدم القبول واعتباره دفعاً شكلياً . علة ذلك .
٧	١	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٠ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٩/٢/٨) :
		« القانون الواجب التطبيق » :
		طلب الاخلاء والتسليم لانتهاء مدة عقد الايجار المفروش . تضمنه طلب الزام المستأجر بتنفيذ التزامه التعاقدى عينا برد العين المؤجرة م ٥٩٠ مدني . مؤداه خصوص الدعوى المرفوعة به بعد العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لنفي الوارد بالمادة ٤٢ منه ، ولو أبرم العقد أو انتهت مدته في تاريخ سابق على سريان القانون المذكور . علة ذلك .
٧	١	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٠ ق « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٩/٢/٨) :
		(ج) بيع الجدد :
		بيع المتجر . وجوب أن يكون المستأجر بائع الجدد هو المالك له دون أحد سواه . تمسك المؤجر بأنه هو الذي انشأ الاثاث التجاري بالمحل المؤجر بمنقولاته الى المستأجر وثبت ذلك بعقد الايجار . دفاع جوهري . افعال الحكم بحته . قصور .
١٠٤٩	٢١٦	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧) :

الصفحة	القاعدة	
		المنشآت الآيلة للسقوط :
		أعمال القواعد والاجراءات الخاصة بالمنشآت الآيلة للسقوط • منوط بالجهة الادارية بشنون التنظيم • ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، انقضاء فى الدعوى المبتدأة بطلب اخلاء العقار لأيلولته للسقوط - رغم صدور قرار نهائى من الجهة الادارية بترميمه - خطأ فى القانون • علة ذلك •
٦٦٤	١٣٨	(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٤) :
		٢ - قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط • اعلانه لذوى الشأن بالطريق الادارى • حصوله بطريق اللصق عند تعذر اعلانهم • م ٥٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧
١٢٤	٣٠	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦) :
		٣ - الطعن فى قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط • سريان ميعاده من تاريخ الاعلان • لا يغنى عن ذلك العلم اليقيني • وجوب الرجوع الى ورقة الاعلان للتحقق من تمامه • الاعتداد فى ذلك بشهادة من مجلس الحى • خطأ فى القانون •
١٢٤	٣٠	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/١٦) :
		٤ - حق المستاجر فى شغل وحدة فى العقار المنشأ • انحسار هذا الحق فى ظل القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على حالة هدم المباني السكنية لاعادة بنائها بشكل أوسع •
٢٧٥	٨٢	(الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١) :

ايجار

٥٧

الرقم	القاعدة
٧٣٩	١٥٢

بيع الاراضى :

حظر التصرف فى العقار على خلاف عقد سابق . م ٨٢ ق ٤٩
لسنة ١٩٧٧ والأوامر العسكرية السابقة عليه . اقتضاه على بيع الأماكن
المعدة للسكنى . تكرار بيع الأرض ليس بجريمة نصب طالما كانت الملكية
باقية للبائع وقت صدور التصرف .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٩) :

القاعدة الصفحة

(ب)

بطلان - بنوك - بيع

بطلان

أولا : بطلان التصرفات :

حظر تملك غير المصريين للعقارات المبينة والأراضي الفضاء . المادة الأولى ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ الاستثناء . المادتان ٢ ، ٥ من ذات القانون . مخالفة ذلك . أثره . بطلان التصرف . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

١٤٢

٢٤

(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :

٢ - التعاقد على ما يجاوز الحد الأقصى للملكية الزراعية . المادة الأولى ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . باطل بالنسبة للقدر الذي يترتب عليه وقوع المخالفة ما لم يكن محل التعاقد غير قابل للتجزئة . مثال في شفعة .

٦٧٦

١٤٠

(الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)

٣ - بطلان الشرط الوارد بوثيقة التأمين . شرطه . م ٣/٧٥٠ مدني الاتفاق في الوثيقة على استثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين جائز . متى كانت هذه الحالات محددة تحديدا واضحا في شرط خاص ولو كان ضمن الشروط المطبوعة في الوثيقة .

٩٨٧

٢٠٥

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٢) :

٤ - بيع ملك الغير . اعتباره قائما منتجا لاثاره الى أن يتقرر بطلانه بناء على طلب المشتري . أثره . للمشتري مطالبة ورثة البائع بنقل ملكية المبيع الى المشتري - أو وارثه - وبعدم التعرض له في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . ايلولة المبيع الى البائع أو ورثته . مؤداه . انقلاب البيع صحيحا في حق المشتري . م ٤٦٧ / ٢ مدني .

١١٩٢

٢٤٥

(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : بطلان الاجراءات :
		١ - ابداء أوجه بطلان اجراءات التنفيذ العقارى . سبيله . الاعتراض على القائمة أو التدخل عند نظرها . م ٤٢٢ مرافعات .
١٩٨	٤٧	(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٣) :
		٢ - الحكم الصادر فى دعوى بطلان اجراءات البيع الجبرى . اعتباره صادرا فى موضوع غير قابل للانقسام . انسحابه على جميع الخصوم فى الدعوى .
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥)
		٣ - وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٣٠ وما بعدها من قانون الاثبات بشأن الخطوات والاجراءات الواجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط دون ما نصت عليه المادة ١٤٦ اثبات التى وردت بشأن أحكام ندب الخبراء بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الامضاءات لعدم دعوته للخصوم .
٣٥٠	٧٧	(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٤) :
		٤ - بيانات محضر التحقيق التى أوجبتها المادة ٩٣ اثبات . عدم تضمنها اسم القاضى المنتدب للتحقيق والكاتب . كفاية توقيعها على هذا المحضر . التوقيع على الورقة الأخيرة التى اشتملت على جزء من التحقيق وأتصل بها القرار الصادر باحالة الدعوى الى المرافعة . لا بطلان . علة ذلك .
١٠٢٢	٢١١	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠) :
		« بطلان الاعلان » :
		بطلان صحف الدعاوى واعلانها الناشء عن عيب فى الاعلان . زواله بحضور المعلن اليه فى الجلسة أو تقديمه مذكرة بدفاعه . م ١١٤ مرافعات
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥) :

الصفحة	القاعدة	
		٢ - البطلان الناشئ عن عدم انعقاد الخصومة أمام محكمة أول درجة لعدم اعلان صحيفة افتتاحها • مؤداه • وقوف محكمة الاستئناف عند حد القضاء بالبطلان دون المضي في نظر موضوعها •
		(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٤)
١٠٧٦	٢٢١	٣ - ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب • وجوبه لاجراء المطالبة القضائية • اعلان المدعى عليه بها • اجراء لازم لانعقاد الخصومة • م ٦٣ مرافعات • عدم تحقق ذلك • أثره • بطلانها • حضور المطلوب اعلانه • لا يصححه • علة ذلك •
١٠٧٦	٢٢١	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٤)
		« بطلان الأحكام »
		١ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه تجهيل حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة • لا يترتب عليه بطلان الحكم • وفاة الخصم أثناء نظر الدعوى وإيراد اسمه في ديباجة الحكم إلى جانب أسماء ورثته الذين عجلوا الدعوى دون ايضاح صفتهم باعتبارهم ورثة له • لا بطلان • علة ذلك •
٢٤٧	٠٦	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١١)
		٢ - قبول المحكمة أثناء المداولة أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها • غير جائز • م ١٦٨ مرافعات • عدم اقامة الحكم قضاءه على شيء منها • لا بطلان •
٩٤٥	١٩٥	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		« بطلان حكم المحكمين »
		التحكيم الاجبارى • نطاقه • ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ • اختلافه عن نصوص التحكيم الواردة فى قانون المرافعات • أثر ذلك • عدم جواز رفع دعوى مبتدأة أمام القضاء العادى ببطلان أحكام هيئات التحكيم الاجبارى •
٨١٤	١٦٧	(الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣)
		ثالثا : البطلان المطلق والبطلان النسبى :
		(أ) البطلان المطلق
		الاتفاق بالصلح أو بالتنازل بين رب العمل وعماله • منأط بطلانه • المساس بحقوق تقررهما قوانين العمل •
١١٢٩	٢٥٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)
		(ب) البطلان النسبى
		بطلان بيع ملك الغير نسبى مقرر لمصلحة المشتري • م ١/٤٦٦ - ٤٨٥ مدنى • سريانه على المقايضة • الحق فى طلب الابطال لنقص الأهلية والغلط والتدليس والاكراه سقوطه بانقضاء ثلاث سنوات • تقادم الحق فى ابطال العقد فى الحالات الاخرى بخمسة عشر سنة من تاريخ إبرام العقد •
٩٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً : مسائل متنوعة
		دعوى صحة التعاقد • شرط قبولها • أن يكون البيع ناقلاً للملكية • مؤدى ذلك • اتساعها لبحث أسباب بطلان العقد •
١٤٢	٣٤	(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)
		العقد المسجل يفضل العقد غير المسجل • ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر • اختلاف التواطؤ عن الصورية • ماهية كل منهما • ثبوت الصورية المطلقة للعقد • يرتب بطلانه • أثر ذلك •
١٠٦٧	٢١٩	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>بنوك</p> <p>اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية ونظامها الأساسي • صيرورتها من قوانين الدولة بموافقة مجلس الشعب عليها وصدور القرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ • تضمينها النص على حظر اتخاذ اجراءات الحجز القضائي أو الإداري على حسابات المودعين بالمصرف المطعون عليه • مفاده • خروج المشرع عن الأحكام العامة في قانون المرافعات في هذا الشأن • علة ذلك •</p>
١٣٦	١٧١	<p>(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠)</p> <p>« الوديعة لأجل »</p> <p>الوديعة لأجل • ماهيتها • وديعة ناقصة تعتبر قرضاً من العميل للبنك المودع لديه تخضع لأحكام عقد القرض فيما لم يرد بشأنه نص في العقد م ٧٢٦ مدني • مؤدى ذلك • عدم انتهاء عقد الوديعة بوفاء المودع ، وانصراف أثره الى الورثة وامكان استعمال المودع لديه لمبلغ الوديعة •</p>
٢٦٧	٨٠	<p>(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/١١)</p> <p>« عقد الاعتماد المستندي »</p> <p>١ - عقد الاعتماد المستندي • عقد مستقل عن عقد البيع • تعهد البنك فاتح الاعتماد بمقتضاه اوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد أو بقبول الكمبيالة التي يسحبها عليه الأخير اذا كانت مستندات كاملة ومطابقة تماماً لشروط خطاب الاعتماد • انتهاء الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة النعى عليه بخطئه في تعريف عقد الاعتماد المستندي • غير مقبول •</p>
٢٨٢	٦٣	<p>(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٨)</p> <p>٢ - نظام الاعتماد المستندي غير القابل للوفاء • ماهيته • ليس للبنك فاتح الاعتماد تعديل شروطه دون موافقة عميله • عدم اعتراض البنك على مستندات الشحن المقدمة من المستفيد خلال أجل معقول يكفي لفحصها • اعتبار ذلك قبولا لها بحالتها والتزامه بالوفاء بقيمة الاعتماد •</p>
٢٨٢	٦٣	<p>(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - النص في عقد الاعتماد على قابليته للتحويل • مؤداه • حسيق المستفيد في نقله كله أو بعضه الى شخص يسمى المستفيد الثاني • تصدير خطاب الاعتماد الى المستفيد أو من يعينه • ينشأ عنه التزام البنك بالوفاء بقيمته • المرجع الوحيد في تحديد التزام البنك قبل المستفيد هو هذا الخطاب حتى ولو تضمن شروطا مغايره لما ورد في عقد الاعتماد الأصلي •
٢٨٢	٦٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٥/٢/١٨) :
		بيع
		أولا : العقد الابتدائي « دعوى صحة التعاقد » :
		١ - دعوى صحة التعاقد • شرط قبولها • أن يكون البيع ناقلا للملكية • مؤدى ذلك • اتساعها لبحث أسباب بطلان العقد •
١٤٢	٣٤	(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :
		٢ - تمسك طالب التدخل في دعوى صحة التعاقد بملكيته للأطيان المبيعة • تدخل اختصاصي • عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل الفصل في موضوع طلب التدخل • علة ذلك •
١٥٠	٣٦	(الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . اتساعها لبحث انزعاج حول ملكية البائع لجزء من المبيع . مؤداه . امتناع اجابة المشتري والبائع لطلبهما الحاق محضر الصلح المبرم بينهما عن كامل القدر المبيع أو القضاء للمشتري بصحة عقده الا بالنسبة للقدر المملوك للبائع له لقاء ما يعادلته من الثمن . علة ذلك .
٩٧٨	٢٠٢	(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٧)
		٤ - دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . وجوب تملك البائع للمبيع . مؤداه . وجوب بحث ما يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع . عدم كفاية ما يورده البائع في العقد من بيان لسند ملكيته .
١٠٨٧	٢٢٤	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٥)
		٥ - توقف الفصل في الدعوى على الفصل في نزاع تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى . أثره وجوب وقف الدعوى . م ١٦ ق ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . (مثال بشأن توقف الفصل في صحة التعاقد على الفصل في طلب بطلان قرار القسمة) .
١١٤٠	٢٣٥	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩)
		ثانيا : التزامات البائع والمشتري :-
		أ - التزامات البائع :- « نقل الملكية »
		١ - ملكية العقار . بقاؤها معقودة لصاحبه الى أن يمتلكها منه غيره . ادعاؤه كسب ملكية مال هو في ملكيته فعلا . غير مقبول . تحلل بائع العقار من التزاماته الناشئة عن البيع بحجة اكتساب العقار المبيع بالتقادم . غير جائز - ما لم تكن الملكية قد انتقلت منه الى المشتري قبل ذلك .
١٤٧	٣٥	(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٢ - الملكية في بيع العقارات • عدم انتقالها الى المشتري الا بتسجيل عقده أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه والتأشير بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى • البناء الذي يقيمه مشتري الأرض بعقد غير مسجل • انتقال ملكيته بالاتصاق الى المشتري الآخر الذي سجل عقده •</p>
٨٧٤	١٨٠	<p>(الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦)</p> <p>« ضمان عدم التعرض »</p> <p>تقديم حصة عينية للشركة على وجه التمليك • ماهيته • ليس بيعاً وانما يشبهه من حيث اجراءات الشهر وتبعية الهلاك وضمن الاستحقاق والعيوب الخفية • مؤدى ذلك • التزام الشريك الذي قدم هذه الحصة بعدم التعرض للشركة في الانتفاع بهذه الحصة أو منازعتها فيها ولو لم يشهر العقد ، وتوزيع ثمن هذه الحصة العينية على الشركاء عند انقضاء الشركة وعدم عودتها اليه •</p>
٣٤٥	٧٦	<p>(الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٤)</p> <p>« ضمان الاستحقاق »</p> <p>ضمان البائع استحقاق المبيع • شرطه أن يكون الحق الذي يدعيه الغير سابقاً على البيع أو تالياً له ولكنه مستمد من البائع • م ٤٣٩ مدنى •</p>
٦٨١	١٤١	<p>(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)</p> <p>« ضمان العيوب الخفية »</p> <p>العيوب الخفية • ماهيته • العلم المسقط لضمن العيب • العبرة فيه بالعلم الحقيقي دون العلم الافتراضى • اقرار المشتري فى عقد البيع بمعاينته للمبيع المعاينة النافية للجهالة أو قلة ثمن المبيع • علم كفايته للدلالة عليه •</p>
٣٣٠	٧٣	<p>(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		دعوى ضمان العيب في المبيع • سقوطها بعدم اخطار المشتري البائع في الوقت الملائم أو بانقضاء سنة من وقت تسلم المبيع • الاستثناء غش البائع بتعمده اخفاء العيب • المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ مدني •
١٢٧٢	٢٦٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)
		(ب) التزامات المشتري :-
		حق المشتري في توقي طلب الفسخ بالوفاء بباقي الثمن قبل صدور الحكم النهائي بفسخ عقده • شرطه • ألا يكون مما يضار به البائع •
٣٣٠	٧٣	(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٩)
		ثالثا : المفاضلة بين عقود البيع :
		١ - العقد المسجل يفضل العقد غير المسجل • ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر • اختلاف التواطؤ عن الصورية • ماهية كل منهما • ثبوت الصورية المطلقة للعقد • يرتب بطلانه • أثر ذلك •
١٠٦٧	٢١٩	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المشترين لعقار واحد بعقدى بيع ابتدائيين • تسلم أحدهما العقار من البائع تنفيذاً للعقد • أثره عدم جواز نزع العين من تحت يده وتسليمها للمشتري الآخر إلا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له فى ذلك • علة ذلك •
١٢٧	٢٣٢	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧)
		رابعاً : آثار عقد البيع :
		التزام البائع بتسليم ثلاث شقق خالية فى العقار المبيع للمشتري • النص فى العقد على دخول ذلك فى تقدير الثمن وبصفة جوهرية فى التعاقد • مؤداه • اعتبار استحقاق المشترين للانتفاع بالشقق - التزام على البائع فى عقد البيع وليس انشاء لعلاقة ايجارية مستقلة •
٣٥٨	٧٨	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٧)
		خامساً : بعض أنواع البيوع :
		١ - البيع الجبرى :
		١ - الحكم الصادر فى دعوى بطلان اجراءات البيع الجبرى • اعتباره صادراً فى موضوع غير قابل للانقسام • انسحابه على جميع الخصوم فى الدعوى •
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥)
		٢ - أوضاع ومواعيد البيوع الجبريه - المواد ٤٠١ مرافعات وما بعدها • أعمال اجرائية • أثر عدم اتباعها • بطلان البيع •
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بيع المال الشائع :
		١ - بيع الشريك المشتاع حصته مفرزة لأجنبي • بيع صحيح معلق على نتيجة النسبة أو اجازة باقى الشركاء • اعتباره فى حكم التصرف فى قدر شائع بالنسبة لهم • اثره • ثبوت حقهم فى أخذ الحصة المبعة بالشفعة • المادتان ٨٢٦ ، ٩٣٦ مدنى •
١٣٦	٣٣	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :
		٢ - استعمال حق استرداد الحصة الشائعة التى باعها شريك لأجنبي بطريق الممارسة قبل القسمة فى المنقول الشائع أو فى مجموع من المال • م ٨٢٣ مدنى • شرطه • أن يكون البيع محل الاسترداد صادرا من أحد الشركاء فى الشيوع الى أجنبي عنهم •
٦٣١	١٣٢	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :
		٣ - بيع أملاك الدولة :
		التعاقد بشأن بيع الأملاك الخاصة بالدولة • لا يتم بين الحكومة وطالبي الشراء الا بالتصديق عليه ممن يملكه • للمحافظين كل فى دائرة اختصاصه التصديق على البيع بعد موافقة اللجنة التنفيذية بالمحافظة • المادة الأولى من القرار الجمهورى ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ • تفسير ذلك • اعتبار التصديق قبولا بالبيع والرغبة فى الشراء ايجابا •
١١٣٦	٢٣٤	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨) :
		٤ - البيع المقصور على أشخاص معينين لاعتبارات شخصية أو اجتماعية :
		البيع المقصور على أشخاص معينين لاعتبارات تتعلق بشخصية المشتري او لمصالح اجتماعية أو سياسية • تصرف ذو طابع خاص • اعتباره متراوحا بين البيع والهبة والمصلح • البيع الصادر من رئيس الجامعة بصفته الى الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بها • عدم جواز الشفعة فيه •
١٢١٢	٢٥٠	(الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦) :

الصفحة	القاعدة	
		٥ - بيع الجدد :
		١ - بيع المتجر • وجوب أن يكون المستأجر بائع الجدد هو المالك له دون أحد سواه • تمسك المؤجر بأنه هو الذى أنشأ الأثاث التجارى بالمحل المؤجر بمنقولاته الى المستأجر وثبوت ذلك بعقد الايجار • دفاع جوهرى • اغفال الحكم بحته • قصور •
١٠٤٩	٢١٦	(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧) :
		٢ - الاستثناء المقرر بالفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ مدنى قاصر على ما ينطبق عليه وصف المصنع أو المتجر • عدم جواز التوسع فيه أو القياس عليه • عدم انصرافه الى بيع عيادة الطبيب • علة ذلك •
١١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) •
		٦ - بيع ملك الغير :
		١ - بطلان بيع ملك الغير نسبي مقرر لمصلحة المشتري • م ١/٤٤٦ ، ٤٨٥ مدنى • سريانه على المقايضة • الحق فى طلب الابطال لنقص الأهلية والغلط والتدليس والاثراء سقوطة بانقضاء ثلاث سنوات • تقادم الحق فى ابطال العقد فى الحالات الأخرى بخمسة عشر سنة من تاريخ ابرام العقد •
٩٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠) :
		٢ - بيع ملك الغير • اعتباره قائما منتجا لاثاره الى أن يتقرر بطلانه بناء على طلب المشتري • أثره • للمشتري مطالبة ورثة البائع بنقل ملكية المبيع الى المشتري - أو ورثته - وبعدم التعرض له فى الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه • أيلولة المبيع الى البائع أو ورثته • مؤداه • انقلاب البيع صحيحا فى حق المشتري • م ٢/٤٦٧ مدنى •
١١٩٢	٢٤٥	(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

سادسا : مسائل متنوعة :

١ - حظر تملك غير المصريين للعقارات المبينة والأراضي الفضاء . المادة الأولى ق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . الاستثناء . المادتان ٢ ، ٥ من ذات القانون . مخالفة ذلك . أثره . بطلان التصرف . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسه . (الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :

١٤٢ ٣٤

٢ - البيع الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي . اشتراط أن يكون لواقع اليد على الأرض الزراعية المشتغل بالزراعة . اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المعدلة . لم تحظر على المشتري بيعها للغير .

١١٩٢ ٢٤٥

(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

٣ - حق الحبس المقرر لحائز العقار . م ١/٢٤٦ مدني . عدم سريلانه في حق أصحاب الحقوق العينية التي أشهرت قبل ثبوته للحائز .

١٢٥٨ ٢٦٠

(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :

الصفحة القاعدة

(ت)

تأمين - تأمين - تأمينات اجتماعية - تجزئة - تحسين
تحكيم - تركة - تزوير - تسجيل - تضامن -
تعويض - تقادم - تقسيم - تنفيذ عقارى

تأمين

أولا : شرط التأمين :

التأمين . شرطه . وجود المشروع المراد تأمينه عند العمل بالقانون
المؤمم له . هلاك المطن هلاكاً كلياً بزوال مبنيه ومقوماته قبل صدور
القانون . مؤداه . عدم انتقال ملكيته بالتأمين الى شركة المطن الطاعة .

(الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦) : ٧٧٨ ١٥٩

ثانيا : أثر التأمين :

١ - تأمين المنشأة . أثره . مسئولية المشروع المؤمم مسئولية كاملة
عن جميع التزاماته السابقة على التأمين . لا يغير من ذلك أيلولة أسهم المشروع
المؤمم الى الدولة مع تحديد مسئوليتها في حدود ما آل اليها . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣) : ٧٥١ ١٥٦

٢ - التأمين . أثره . نقل ملكية المشروع المؤمم الى الدولة مقسابل
تعويض صاحبه بسندات على الدولة . استنزال الفرق بين مقدار ما خصصته
لجنة التقييم لحساب مصلحة الضرائب عن نشاط المشروع قبل تأمينه وبين
مقدار ما استحق فعلا من هذه الضرائب من خصوم هذا المشروع المؤمم .
مؤداه . زيادة أصوله بمقدار هذا الفرق وبالتالى زيادة قيمته والتعويض
المستحق عنه . لصاحب المشروع المؤمم مصلحة في المطالبة بهذا الحق .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) : ١٠٩١ ٢٢٢

ثالثا : لجان التقييم :

١ - تحديد لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو
مؤقت . مؤداه . تحديده بصفة نهائية . أثره . ارتداد التحديد الى وقت
التأمين .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) : ١٠٩٧ ٢٢٦

الرقم	الصفحة	المادة
٢٢٦	١٠٩٧	٢ - اختصاص لجان التقييم . نطاقه . تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . ورؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل تملكها أكثر من ستة أشهر . (الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) :
٢٢٦	١٠٩٧	٣ - تقدير رأسمال المنشأة . كلفيته . تحديد الحقوق والاموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ . (الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) :
٢٢٦	١٠٩٧	٤ - لجان التقييم . عدم جواز الطعن في قراراتها . مناهة . التزامها بمعايير المنشأة أصولا وخصوصا وقت التأميم . خروجها عن ذلك بالإضافة أو الاستبعاد . أثره . اهدار أثر القرار وحجيته . (الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) :
٢٢٦	١٠٩٧	٥ - لجان التقييم . عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات التي تنشور بين المنشأة المؤممة والغير . لا حجية لقراره في عذا الصدد . الفصل في هذه المنازعات من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة الا ما استثنى بنص خاص . عدم اعتبار ذلك طعنا في قرار اللجنة . (الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) :

تأمين

أولا : عقد التأمين :

الصفحة	القاعدة	
٦٩	١٨	١ - اشتراط المستأنف الحق لنفسه في وثيقة التأمين . مفاده . عدم تطبيق قواعد الاشتراط لمصلحة الغير ولو كانت ثمة منفعة تعود منه على الغير . (الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١) :
٩٨٧	٢٠٥	٢ - بطلان الشرط الوارد بوثيقة التأمين . شرطه . م ٣/٧٥٠ مدني الاتفاق في الوثيقة على استثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين جائز . متى كانت هذه الحالات محددة تحديداً واضحاً في شرط خاص ولو كان ضمن الشروط المطبوعة في الوثيقة . (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢) :
٩٨٧	٢٠٥	٣ - خلو ملحق وثيقة التأمين من توقيع المؤمن له . اثره . لا محل للاحتجاج بها قبله . علة ذلك . تمسك شركة التأمين الطاعنة بأن المصرف في مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة . دفاع يقوم على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢) :
٩٨٧	٢٠٥	٤ - تعيين المستفيد في مشارطات التأمين . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصه متى استندت الى أسباب سائغة . (الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢) :
٩٨٧	٢٠٥	ثانيا : التأمين من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات : ١ - التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات . نطاقه . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له . عدم شموله ركاب الجرارات الزراعية . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٧) :
٩٧٤	٢٠٢	٢ - التأمين الاجباري العادي على سيارات النقل . استمرار سريانه لمصلحة الغير والركاب المسموح لهم بركوبها . م ٥ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك الغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي أحالت اليه المادة سالفة الذكر . عدم تحديد القانون الأخير لهؤلاء الركاب . مؤداه . وجوب الرجوع في هذا الخصوص لقانون المرور الذي وقع الحادث في ظله . الركوب في صندوق السيارة . يستلزم تصريحاً مستقلاً وتأمينات اجبارية خاصة . (الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦) :
١٢٠٩	٢٤٩	(راجع حكم الهيئة العامة صفحة ١٢٨٤) ٣ - التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة ولصالح الركاب المسموح بركوبهما ما أيا كان مكان وجودهما بالسيارة في غرفة قيادتها أو في صندوقها . م ١٦ بق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . (الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١ هيئة عامة) :
١٢٨٤	ع.٥	

تأمينات اجتماعية

أولا : تعلق قانون التأمينات الاجتماعية بالنظام العام :

أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تعلقها بالنظام العام . قبول هيئة التأمينات للاشتراكات رغم عدم التزام صاحب العمل بها لا يكسب العامل حقا تأمينيا لم ينص عليه في القوانين المذكورة .

(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠) :

١٢٥٤ ٢٥٩

ثانيا : اشتراكات التأمين :

تأمين الشيخوخة . توقف الاشتراك فيه كأصل ببلوغ سن الستين .
الاستثناء . الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد لاستكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . خيار العامل في الحصول على معاش منقوص ، وحق صاحب العمل في إنهاء خدمة العامل بعد بلوغ سن الستين دون توافر المدة اللازمة لاستحقاق المعاش . مقتضاه أن يكون التأمين قد بدأ قبل بلوغ العامل سن الستين .

(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :

٦٤٤ ١٣٤

ثالثا : معاش العامل :

١ - حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .
مصدره القانون وليس عقد العمل . عدم خضوع دعوى المطالبة به للتقادم الحولي .

(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :

٦٣٩ ١٣٣

٢ - سلفة التأمينات الاجتماعية ، لا تعتبر أجرا أو من ملحقات الاجر .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠) :

١٢٥٠ ٢٥٨

١ - حساب المدة التي قضاه المؤمن عليهم من غير أصحاب المعاشات في أي عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم في التأمين .
حالته وشروطه . المادتان ١/٣٤ ، ١٧٠ ق ١٩٧٥/٧٩ المعدل بق ١٩٧٧/٢٥

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥) :

٤٧٢ ١٠٠

الصفحة	القاعدة	
		أصحاب المعاشات ممن انتهت خدمتهم قبل يوم ١/٩/١٩٧٥ و تركوا الخدمة حتى يوم ٤/٥/١٩٨٠ . حقهم في حساب أى عدد من السنوات التى قضوها فى أى عمل أو نشاط بعد سن العشرين ضمن مدة اشتراكهم فى التأمين . شرطه . المواد ١/٣٤ ، ١٧٠ ق ١٩٧٥/٧٩ المعدل بق ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ، ١/٧ ، ٢ من القانون ٩٣ لسنة ١٩٨٠ .
٨٠	١٦٤	(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠) : « معاش العجز » : ١ - معاش الإصابة ومعاش الشيخوخة والعجز والوفاة لمن انتهت خدمتهم قبل ١/٩/١٩٧٥ . جواز الجمع بينهما بما لا يتجاوز الأجر الأكبر الذى سوى على أساسه أيهما . شرطه . تقديم طلب بذلك فى ميعاد أقصاه ٣١/١٢/١٩٨٢ استحقاق الفروق المالية من أول الشهر التالى لتقديم الطلب . المواد ٢٠ ، ٧١ ، ١٦٧ ق . التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل . مثال .
٧٩٦	١٦٣	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠) : ٢ - معاش العجز الجزئى المستديم . وجوب احتسابه على أساس م ٨٣ من القرار بق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١٢٥٤	٢٥٩	(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠) : « معاش الشيخوخة » : ١ - تأمين الشيخوخة . توقف الاشتراك فيه كإصل ببلوغ سن الستين . الاستثناء . الاستمرار فى العمل أو الالتحاق بعمل جديد لاستكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش . خيار العامل فى الحصول على معاش منقوص ، وحق صاحب العمل فى إنهاء خدمة العامل بعد بلوغ سن الستين دون توافر المدة اللازمة لاستحقاق المعاش . مقتضاه أن يكون التأمين قد بدأ قبل بلوغ العامل من الستين .
٦٤٤	١٣٤	(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) : ٢ - جواز الاستمرار فى العمل والتأمين بعد سن التقاعد لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش استثناء من الأصل . طلب الاستمرار بعد ذلك للحصول على معاش أكبر . غير جائز .
٦٤٤	١٣٤	(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :

الصفحة	الترتيب	الموضوع
٦٤٤	١٣٤	٣ - تأمين الشيخوخة • منشوة القانون • قبول هيئة التأمينات اشتراكات عامل غير مستفيد من أحكامه لا يكسبه الحق في المعاش • (الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :
٨٨٩	١٨٤	٤ - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة • سريانه على بعض أصحاب العمل • مذمة • المادة الأولى من القانون ٦١ لسنة ١٩٧٣ • الطلب الذي يقدمه المؤمن عليه مجرد وسيلة لاختبار الهيئة ببعض البيانات الخاصة بالمؤمن عليه وبذمته التي يحتسرها لأداء الاشتراكات وحساب المستحقات التأمينية على أساسها • عدم تقديم هذا الطلب • أثره • حساب الاشتراكات وصرف المستحقات وفقا للفتة الدنيا • (الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٠) : رابعاً : النظام الأفضل :
١٢٤٦	٢٥٧	أصحاب الأعمال الذين ارتبطوا بأنظمة أفضل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ • التزامهم بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة وبين مكافأة نهاية الخدمة • حق العامل في هذه الزيادة • ناشئ عن عقد العمل التزام هيئة التأمينات الاجتماعية في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأدائه الى العامل أو المستحقين عنه • شرطه • أداء صاحب العمل تلك الزيادة الى الهيئة • (الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠) :
٦٤٩	١٣٥	خامساً : النظام الخاص : الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص • تحدده القواعد المنظمة لها • الأجر الأساسي في مفهوم مكافأة النظام الخاص • عدم دخول عمولة الانتاج في مدلوله • علة ذلك • لا محل لأعمال مبدأ المساواة فيجب يناهض القانون • (الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) : ساساً : المعونة المالية :
٧٢٣	١٤٩	استحقاق المؤمن عليه المصداق للمعونة المالية في ظل قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ • شرطه • الحد الأقصى لمدة سنة واحدة • علة ذلك • (الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٦) :

الصفحة	القاعدة	
		سابعاً : التأمين الإضافي :
		التأمين الإضافي . حالات استحقاقه المبينة بالقرار بق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . نخلف ذلك . أثره . عدم التزام ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة بصرف التأمين ، وكذا عدم الالتزام بالميعاد والاجراءات المنصوص عليهما في المادة ٧٨ من القرار بق سالف الذكر .
١١١٢	٢٢٩	(الطعن رقم ٧٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩)
		ثامناً : استحقاق التعويض :
		أ - التعويض الإضافي :
		استحقاق المؤمن عليه للتعويض الإضافي والزيادة في المعاش طبقاً للمواد ١٨ / ٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١١٧ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . أن تكون خدمة المؤمن عليه قد انتهت بسبب عجزه المستديم .
٤١٩	٩٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٨)
		ب - تعويض الدفعة الواحدة :
		تعويض الدفعة الواحدة . حالات استحقاقه . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديله بالقانون (٤) لسنة ١٩٦٩ . لا ارتباط بينها وتستقل كل منها بذاتها عن الأخرى . استحقاق العامل للتعويض دون انتقيد بحقه في الاختيار بين معاش الشيخوخة وتعويض الدفعة الواحدة .
١٠٧١	٢٢٠	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢)
		تاسعاً : مكافأة نهاية الخدمة :
		١ - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى لا حجية لها فيما فصلت فيه من الحقوق الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً . مثال . الحكم الصادر بعدم قبول دعوى الطاعن بطلب الزام الشركة التي يعمل بها بأن تؤدي اليه مكافأة نهاية الخدمة . لا حجية له قبل هيئة التأمينات الاجتماعية لأنها لم تكن طرفاً في الخصومة التي فصل فيها هذا الحكم .
٩٠٢	١٨٧	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ • عدم سريانه الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تحدث أو تنشأ في ظله • انتهاء عقد عمل الطاعن لدى شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير قبل مضي سنتين على تاريخ العمل به وقبل صدور قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي بتطبيق أحكامه على هذه الشركة • أثره • اعتبار مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها بمنأى عن نطاق تطبيق أحكام ذلك للقانون •
٩٠٢	١٨٧	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٧)

تجزئة

احوال علم التجزئة

		١ - الحكم الصادر في دعوى بطلان اجراءات البيع الجبرى • اعتباره صادراً في موضوع غير قابل للانقسام • انسحابه على جميع الخصوم في الدعوى •
٢١١	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)
		٢ - انفصال التركة عن اشخاص الورثة وأموالهم الخاصة • دفع الطلبات الموجهة الى التركة في شخص الورثة • غير قابل للتجزئة • يكفي أن يديه بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر • استئناف أحد الورثة للحكم الابتدائي الصادر ضد التركة • استفادة الورثة الآخرين من الحكم الصادر فيه • قبول الحكم المطعون فيه استئناف أحد الورثة الذين لم يصدر الحكم الابتدائي ضده • النعى عليه بمخالفة للقانون لقبوله هذا الاستئناف • غير منتج • علة ذلك •
٨٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)

الصفحة	القاعدة	تحسين
		<p>للمالك اختيار احدى طرق أداء مقابل التحسين المبينة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ خلال ستين يوماً من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائى بقيمة العقار .</p> <p>لا يشترط موافقة جهة الادارة .</p>
١٠١٠	٢٠٩	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)

الصفحة	القائمة	تسليم
		أولا : قواعد التحكيم :
٢٥٣	٥٧	١ - للمتعاقدین الاتفاق على التحكيم لنظر ما ينشأ بينهم من نزاع . م ٥٠١ مرافعات . جواز الاتفاق على ن يتم بالحارج على يد مصريين دون ان يمس ذلك النظام العام . (الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)
		٢ - صدور انحكم من المحكمين . اعتباره صحيحا اذا وقعت أغلبية المحكمين . م ٢/٥٠٧ مرافعات . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)
٦٥٣	١٣٦	٣ - انحكم . عدم التزامه باجراءات المرافعة . وجوب التزامه بالقواعد المقررة في باب التحكيم . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)
٦٥٣	١٣٦	٤ - رد المحكم . وجوب تقديم طلب به سواء في الحالات التي يجوز فيها رده أو تلك التي يعتبر بسببها غير صالح للحكم . مناطه . أن يكون لسبب حدث أو ظهر بعد ابرام وثيقة التحكيم . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)
		ثانيا : التحكيم الاجبارى :
٨١٤	١٦٧	التحكيم الاجبارى . نطاقه . ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ . اختلافه عن نصوص التحكيم الواردة في قانون المرافعات . أثر ذلك . عدم جواز رفع دعوى مبتدأة أمام القضاء العادى ببطلان أحكام هيئات التحكيم الاجبارى . (الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣)

تركة

١ - انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة • دفع الطلبات الموجهة الى التركة في شخص الورثة • غير قابل للتجزئة • يكفي أن يديه بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر • استئناف أحد الورثة للحكم الابتدائي الصادر ضد التركة • استعادة الورثة الآخرين من الحكم الصادر فيه • قبول الحكم المطعون فيه استئناف أحد الورثة الذين لم يصدر الحكم الابتدائي ضده • النعي عليه بمخالفة للقانون لقبوله هذا الاستئناف • غير منتج • علة ذلك •

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)

٨٢٢ ١٦٩

٢ - نوارث • اعتباره في حكم الغير في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على مخالفة أحكام الأثر • حقه في الطعن على تصرف المورث واثبات صحة طعنه بكافة الطرق • لا يحول دون ذلك أن تكون نصوص التصرف دالة على التنجيز •

(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٩)

٨٨٢ ١٨٢

٣ - سندات التعويض عن القدر الزائد من الأراضي المستولى عليها طبقاً لقانون الاصلاح الزراعي • وفاة المالك قبل صدور القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي آلت بموجبه ملكية هذه الأراضي الى الدولة دون مقابل • دخول السندات في وعاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة • علة ذلك •

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣)

٩٣٩ ١٩٤

القاعدة الصفحة

تزوير

أولاً : الادعاء بالتزوير :

جحد الثابت بورقة الحكم أو مسودته من بيانات • بطريق الطعن بالتزوير •

١٦٥ ٨٠٤

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١)

ثانياً : الحكم في الادعاء بالتزوير :

١ - عدم جواز الفصل في الادعاء بالتزوير والموضوع معاً • م ٤٤
اثبات • عليه ذلك • جواز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الادعاء بالتزوير •
استدلال الحكم على التعسف في توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد
رفض الادعاء بالتزوير • فساد في الاستدلال •

١٩٦ ٩٤٩

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٤)

٢ - ثبوت صحة أحد التوقيعات المنسوبة الى مدعى تزويرها • كفايته
لرفض هذا الادعاء أيّاً كان الأمر في مدى صحة باقي التوقيعات •

١٩٦ ٩٤٩

(الطعن رقم ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٤)

٣ - قاعدة عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو رده أو إسقاط الحق في
اثبات صحته وفي الموضوع معاً م ٤٤ اثبات • مجال اعمالها • انتفاء المصلحة
في التمسك بهذه القاعدة • أثره •

٢١٨ ١٠٥٧

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)

ثالثاً : الدفع بالجهالة :

الدفع بالجهالة • انصرافه الى التوقيع الوارد على المحرر فحسب • تقييد
المحكمة في تحقيقه باثبات حصول التوقيع ممن نسب اليه أو نفيه • م ٤٢
اثبات • ثبوت صحة التوقيع • يجعل الورقة حجة بما ورد فيها على صاحب
التوقيع • تحرير صلبها بخطه أو بخط غيره • لا اثر له • للتحلل من نسبتها
اليه • سبيله • الطعن على الورقة بالتزوير •

٢٠٦ ٩٩٣

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٣)

انقاعة
لصفحة

تسجيل

أولا : تسجيل التصرفات الناقلة للملكية :

١ - التصرف في العقار . لا ينقل الملكية الى المتصرف اليه الا بالتسجيل
(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩)

٧٣٩ ١٥٢

٢ - الملكية في بيع العقارات . عدم انتقالها الى المشتري الا بتسجيل
عقده أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه والتأشير بمنطوقه في هامش تسجيل
صحيفة الدعوى . البناء الذي يقيمه مشتري الأرض بعقد غير مسجل . انتقال
ملكته بالالتصاق الى المشتري الآخر الذي سجل عقده .

٨٧٤ ١٨٠

(الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦)

٣ - المشتري لعقار واحد بعقدى بيع ابتدائيين . تسلم أحدهما العقار
من البائع تنفيذا للعقد . أثره عدم جواز نزع العين من تحت يده وتسليمها
للمشتري الآخر الا بعد تسجيل عقده وثبوت أفضلية له في ذلك . علة ذلك .

١١٢٧ ٢٣٢

(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧)

٤ - ملكية المشتري لما يجعله شفيعا يفضل غيره من الشفعاء الذين هم
من طبقته أو من طبقة أدنى . م ٩٣٧ / ٣ مدنى . شرطه . أن تكون مسجلة
وقت البيع المشفوع فيه .

١٢٢٠ ٢٥٢

(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦)

ثانيا : مسائل متنوعة :

١ - نفاذ التصرف الصادر من المدين في حق الحاجزين والراسى عليه
المزاد . مناطه . شهر تصرفه قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . مؤدى ذلك .
عدم نفاذ الحكم بصحة التصرف ما دام لم يشهر أو يؤشر بمنطوقه على هامش
تسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه .

١٩٨ ٤٧

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣)

٢ - العقد المسجل يفضل العقد غير المسجل . ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه
على حرمان مشتر آخر . اختلاف التواطؤ عن الصورية . ماهية كل منهما .
ثبوت الصورية المطلقة للعقد . يرتب بطلانه . أثر ذلك .

١٠٦٧ ٢١٩

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)

تضامن

٨٥

الرقم	الصفحة
٢٢٠	١٠٧٦

تضامن

نقض الحكم الصادر في التزام بالتضامن • أثره • نقضه بالنسبة للخصم
الآخر ولو لم يضمن فيه •

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤)

الصفحة القاعدة

تعويض

أولاً : الخطأ الموجب للتعويض :

١ - التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات نطاقه . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له . عدم شموله ركاب الجرارات الزراعية . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٧) ٩٧٤ ٢٠٢

٢ - الالتزام بالتعويض عن كل خطأ سبب ضرراً للغير . شموله كل فعل أو قول خاطيء ولو تجرد من صفة الجريمة - المادة ١٦٣ مدني . مؤدى ذلك . التزام المحكمة المدنية ببحت كل فعل أو قول يعتبر خروجاً عن الالتزام القانوني المفروض على الكافة بعدم الاضرار بالغير دون سبب مشروع .

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) ١١٤٧ ٢٣٦

ثانياً : الضرر المطالب بالتعويض عنه :

١ - ثبوت أن تخطي الطالب في الاعارة معيب لسوء استعمال السلطة . أثره . وجوب تعويضه عما لحقه من أضرار مادية وأدبية .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) ٣٢ ٦

٢ - الحرمان من الفرصة حتى فواتها . ضرر محقق ولو كانت الافادة منها أمراً محتملاً . امتناع الناشر عن طبع المؤلف المتعاقد على طبعه وحبس أصوله عن مؤلفيه عدة سنوات . تضييع فرصة تسويقه خلال تلك المدة وهو ضرر محقق . رفض دعوى التعويض باعتباره ضرراً احتمالياً . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٤) ٤٠٢ ٨٦

ثالثاً : تقدير التعويض :

١ - نزع الملكية جبراً دون اتباع الاجراءات القانونية . غصب . أثره . وجوب تعويض المالك كمضروب من عمل غير مشروع . له اقتضاء تعويض الضرر سواء ما كان قائماً وقت الغصب أو تفاقم بعد ذلك حتى الحكم .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١) ١٨١ ٤٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى للتعويض المشار اليه بالفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها . لا يغني عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء .
٥٦١	١١٨	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨)
		٣ - ثبوت أن سند الشحن المقدم ضمن مفردات الطعن قد اقتصر على بيان نوع البضاعة وعددها ووزنها وأنها مشحونة في طرد واحد دون أن يتضمن بياناً بقيمتها . اقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أن سند الشحن وفاتورة الشراء تضمنتا بياناً بنوع البضاعة وقيمتها وترتيبه على ذلك تقدير التعويض بما يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في معاهدة بروكسل . خطأ ومخالف للثابت بالأوراق
٥٦١	١١٨	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨)
		٤ - إلغاء القرار الجمهوري بإحالة الطالب الى المعاش واعادته الى عمله بناء على ذلك واحتفاظه بمركزه القانوني الذي كان له قبل إحالته الى المعاش . اعتبار ذلك تعويضاً كافياً عن الضرر الذي لحق به من جراء ذلك .
٦٤	١٧	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٥٢ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦)
		رابعة : مسائل متنوعة :
		١ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف . اختصاصها بالفصل ابتدائياً في التعويضات المنصوص عليها فيه . الطعن في قرارها أمام المحكمة المدنية . مخالفة ذلك . أثره . عدم القبول .
٣٤٢	٧٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣)
		٢ - وفاء المتبوع بالتعويض للمضروب . مؤداه . حله محل الأخير في حقه وانتقاله اليه بما يرد عليه من دفع . أثره . للتابع أن يتمسك في مواجهة المتبوع بكافة الدفع التي كانت له قبل المضروب طالما لم يكن خصماً في دعوى المضروب على المتبوع .
٨٧٠	١٧٩	(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦)
		٣ - سندات التعويض عن القدر الزائد من الأراضي المستولى عليها طبقاً لقانون الاصلاح الزراعي . وفاة المالك قبل صدور القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي آلت بموجبه ملكية هذه الأراضي الى الدولة دون مقابل . دخول السندات في وعاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة . علة ذلك .
٩٣٥	١٩٤	(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣)

الصفحة
العدد

تقادم

أولا : التقادم المكسب :

١ - دعوى منع التعرض • وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها ، لازم ذلك • أن تكون الأموال محل الحيابة جائر تملكها بالتقادم • أموال الأوقاف الخيرية ليست من الاملاك التي يجوز تملكها أو كسب حق عيني عليها • مؤدى ذلك • عدم توافر شروط الحيابة التي يجوز حمايتها بدعوى منع التعرض • أموال الأوقاف الخيرية • عدم جواز تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم م ١٧٠ مدنى المعدل • مؤدى ذلك • دعوى منع التعرض لجائر لجزء منها غير مقبولة •

(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٩)

١١٤ ٢٦

٢ - التمسك بالتقادم لاكتساب الملكية • وجوب أن يكون فى عبارة واضحة لا تحتمل الابهام مبينا فيها نوع التقادم • علة ذلك •

١٣٣ ٣٢

(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٠)

٣ - ملكية العقار • بقاؤها معقودة لصاحبه الى أن يملكها منه غيره • ادعاؤه كسب ملكية مال هو فى ملكيته فعلا • غير مقبول • تحلل بائع العقار من التزاماته الناشئة عن البيع بحجة اكتساب العقار المبيع بالتقادم • غير جائز - ما لم تكن الملكية قد انتقلت منه الى المشتري قبل ذلك •

١٤٧ ٣٥

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)

٤ - قاعلة ضم مدة حياة السلف الى مدة حياة الخلف • سريانها قبل غير من باع له وغير من تلقى الحق ممن باع له • القضاء بصورية أحد العقدين الصادرين من السلف • مؤداه جواز ضم حياة صاحب العقد الآخر الى حياة سلفه •

١٦٧ ٤٠

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩)

٥ - الأراضي الغير مزروعة والتي لا مالك لها • اعتبارها من أموال الدولة الخاصة • مؤداه • خضوعها لقواعد التقادم المكسب حتى تاريخ العمل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذى حظر ملكيتها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم • لا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به •

٨٤٨ ١٧٤

(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢)

٦ - استتراق الأرض المملوكة للأفراد المدة اللازمة لكسب ملكيتها بالتقادم الطويل • أثره • كسب الدولة لملكيتها بالتقادم •

٩٨٢ ٢٠٤

(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٧)

٧ - وضع اليد المدة الطويلة • سبب مستقل لكسب الملكية •

١٠٦٧ ٢١٩

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - مدعى التملك بوضع اليد المدة الطويلة . له طلب ضم حيازة سلفه الى حيازته . وجوب تمسكه بهذا . الطلب أمام محكمة الموضوع . تمسكه بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
١١٢٧	٢٣٢	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧) ثانيا : التقادم المسقط :
		١ - دعوى اثبات علاقة العمل - لا تعد عن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . عدم خضوعها للتقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ مدنى . علة ذلك .
٢٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) ٢ - التقادم الخمسى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . لا يسرى الا على الدعاوى المصرفية التى تنشأ مباشرة عن الورقة التجارية ويرتد مصدرها الى توقيع المدين عليها . الدعاوى غير المصرفية التى تنشأ بمناسبة الورقة التجارية . خضوعها للتقادم العادى .
٣٤٧	٥٦	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) ٣ - امتناع المظهر اليه تظهيرا توكيليا عن رد المبالغ التى حصلها من المدين الى المظهر وهواه . حق الأخير فى الرجوع عليه بدعوى الوكالة . خضوع هذه العلاقة فى التقادم للقواعد العامة . علة ذلك .
٢٤٧	٥٦	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) ٤ - دعوى المطالبة بالأجر أو بأية فروق فيه . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . م ١/٦٩٨ مدنى .
٦٣٩	١٣٣	(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) ٥ - حق العامل فى المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . مصدره القانون وليس عقد العمل . عدم خضوع دعوى المطالبة به للتقادم الحولى .
٦٣٩	١٣٣	(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) ٦ - بطلان بيع ملك الغير نسبى مقرر لمصلحة المشتري . م ١/٤٦٦ ٤٨٥ مدنى . سريانه على المقايضة . الحق فى طلب الابطال لنقص الأهلية والغلط والتدليس والاكراه . سقوطه بانقضاء ثلاث سنوات مدة تقادم الحق فى ابطال العقد فى الحالات الأخرى خمسة عشر سنة من تاريخ ابرام العقد . م ١٤٠ مدنى .
٩٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠) ٧ - حق كل شريك فى شركة التضامن أو التوصية فى رفع دعوى بطلان عقد الشركة لعدم اتخاذ اجراءات الشهر والنشر . عدم سقوط الدعوى ببطلان الشركة لهذا السبب بالتقادم . علة ذلك .
١١٥٨	٢٣٨	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تغيير مدة التقادم المسقط. للدين يجعلها خمس عشرة سنة • شرطه • صدور حكم نهائي بالدين • م ٣٨٥ مدني •
١٢٤١	٢٥٦	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)
		٩ - دعوى ضمان العيب في المبيع • سقوطها بعدم اخطار المشتري البائع في الوقت الملائم أو بانقضاء سنة من وقت تسلم المبيع • الاستثناء غش البائع بتعمده اخفاء العيب • المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ مدني •
١٢٧٢	٢٦٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)
		١٠ - انتهاء الحكم في أسبابه الى رفض الاستئناف • قضائه في منطوقه بقبول الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم • لا تناقض •
١٢٧٢	٢٦٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)
ثالثا : بدء سريان التقادم :		
		نقل جوى • دعوى المسئولية لوفاة الراكب أو أصابته • وجوب رفعها خلال سنتين اعتباراً من تاريخ الوصول أو من اليوم الذي كان يتعين فيه وصول الطائرة أو من تاريخ وقف النقل • المواد ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ من اتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران المعدلة ببروتوكل لاهاي •
٦١١	١٢٨	(الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)
رابعا : انقطاع التقادم :		
		تقادم رسم الأيلولة والضريبة على التركة • يبدأ من اليوم التالي لانقضاء الأجل المحدد لتقديم الاقرار أو قائمة الجرد • م ٥٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٧ • احالة النزاع الى لجنة الطعن • قاطع للتقادم حتى انتهاء ميعاد الطعن في قرار اللجنة • بدء تقادم جديد بعد ذلك مدته خمس سنوات لا ينقطع الا بمطالبة الممول ادارياً أو قضائياً •
١٢٤١	٢٥٦	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)

تقسيم

٩١

الصفحة	القاعدة
٩٥	٩٥

تقسيم

اعتبار تجزئة الأرض المعدة للبناء تقسيما . شرطه . أن يكون بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو للتأجير أو للتحكير . المادتان ١ و ١٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . تجزئة الأرض بين مالكيها ليقيم كل منهم مسكناً عليها أو ليقيم مالكيها عدة مبان عليها . لا يعد تقسيما . مثال . في انتهاء حالة الشيوع بالقسمة .

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣)

القاعدة الصفحة

تنفيذ عقارى

أولاً : تسجيل تنبيه نزع الملكية :

نفاذ التصرف الصادر من المدين فى حق الحاجزين والراسى عليه المزااد .
مناطه . شهر تصرفه قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . مؤدى ذلك . عدم نفاذ
الحكم بصحة التصرف ما دام لم يشهر أو يؤشر بمنطوقه على هامش تسجيل
صحيفة الدعوى قبل تسجيل التنبيه .

١٩٨

٤٦

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣)

ثانياً : الاعتراض على قائمة شروط البيع :

اعتراض المدين - الطاعن - على قائمة شروط البيع مدعياً الوفاء بجزء
من الدين تأييد الحكم المستأنف برفض الاعتراض والاستمرار فى التنفيذ
استناداً الى تقرير الخبير الذى أثبت أن دين الطاعن يقل عن الدين المنفذ به .
تناقض .

٢٢٨

٥٢

(الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧)

ثالثاً : بطلان الاجراءات :

ابداء أوجه بطلان اجراءات التنفيذ العقارى . سبيله . الاعتراض على
القائمة أو التدخل عند نظرها . م ٤٢٢ مرافعات .

١٩٨

٤١

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

القاعدة

(ج)

جبانات - جمارك

جبانات

الجبانات • من أملاك الدولة العامة • ق الجبانات ٥ لسنة ١٩٦٦ ولائحة الجبانات لسنة ١٨٧٧ وديكرتيو سنة ١٨٨٧ • عدم زوال هذه الصفة الا بزوال تخصيصها بقرار أو بالفعل •

(الطعان رقما ١٧٦٦ ، ١٨٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)

١٧٣ ٨٤٥

جمارك

١ - دعوى المطالبة بالضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على البضائع المفرج عنها مؤقتاً لعدم تصديرها خلال المدة المصرح بها • اختصاص القضاء العادى دون غيره بنظرها • علة ذلك •

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨)

١١٧ ٥٥٧

٢ - فرض الغرامة على مخالفة نظام الافراج المؤقت عن البضائع • منوط بمدير الجمرک المختص • التظلم من قراره لمدير عام الجمارك الذى له تأييد أو تعديل أو إلغاء الغرامة • قابلية قرار المدير العام للطعن فيه أمام المحكمة المختصة وهى محكمة القضاء الادارى • م ١١٩ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ • مؤدى ذلك • ليس للمحكمة المختصة سلطة فرض الغرامة ابتداء •

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨)

١٩١ ٩٥٧

٣ - دعوى مصلحة الجمارك بالمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارة المفرج عنها لمخالفة شروط الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات • ق ٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالاستيراد ، قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، اختصاص المحاكم العادية بنظرها • علة ذلك •

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٨)

١٩٨ ٩٥٧

(ح)

حجز - حراسة - حكم - حيازة

حجز

اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية ونظامها الأساسي • صيرورتها من قوانين الدولة بموافقة مجلس الشعب عليها وصدور القرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ • تضمينها النص على حظر اتخاذ إجراءات الحجز القضائي أو الإداري على حسابات المودعين بالمصرف المطعون عليه • مفاده • خروج المشرع عن الأحكام العامة في قانون المرافعات في هذا الشأن • علة ذلك •

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠)

٥١٩ ١٧١

الحجز الإداري :

حق الحكومة والأشخاص الاعتبارية المنصوص عليها في القانون في اتباع إجراءات الحجز الإداري • اقتصرها على تحصيل ايجار أملاك الدولة الخاصة وبمقابل الانتفاع بأملاك الدولة العامة • المادة الأولى ق ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ •

(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧)

١٢٣٩ ١٠٨

حراسة

الحراسة الإدارية :

١ - فرض الحراسة الإدارية على أموال الشخص • أثره • اعتبار الحارس عليه نائباً قانونياً عنه في إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء وتحديد اختصاصه وفق قرارات الحارس العام • إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً بمسؤولية وزير المالية ووزير الاقتصاد بصفتهم على سند بأنهما قد حلا محل الخاضع للحراسة دون الاعتداد بنيابة الحارس عنه • مخالفة للقانون •

(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ١٥٢١ لسنة ٥٣ القضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٤٨٤ ١٠٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الدفع المؤسس على أن الدائن لمن رفعت عنه الحراسة وآلت أمواله إلى الدولة لا يجوز له رفع الدعوى بدينه ضد المدير العام لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة قبل اللجوء إلى هذا المدير ليصدر قراره بشأنه . ماهيته . دفع بعدم القبول . م ١١٥ مرافعات .
٤٨٤	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
		٣ - قرارات فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين استناداً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . اعتبارها كأن لم تكن . إزالة الآثار الناشئة عنها . كفيته . ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الأراضي الزراعية المباعة ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أو ربطت عليها أقساط تمليك وسلمت إلى صغار المزارعين بهذه الصفة . تعويض ذوى الشأن عنها وفقاً للقانون . علة ذلك .
٩٩٠	٢٠١	(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٤)
		٤ - الافراج المؤقت عن المال المفروض عليه الحراسة الإدارية . مؤداه . استمرار هيمنة جهاز التصفية عليه حتى تمام الافراج النهائي . له أعمال الإدارة فقط .
٩٩٦	٢٠٧	(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٤)
		اختصاص محكمة القيم :
		١ - المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الواجب إحالتها إلى محكمة القيم . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . ماهيتها . النزاع الناشئ عن علاقة تعاقدية بين الخاضع وبين الغير وما ترتب على فرض الحراسة من التزامات الحارس في خصوص هذا التعاقد . لا يدخل في نطاق هذا الاختصاص الاستثنائي لمحكمة القيم .
٤٨٤	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
		٢ - محكمة القيم . اختصاصها دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بق ٣٤ لسنة ٧١ . وجوب إحالة ما يكون مطروحاً على المحاكم بجميع درجاتها إلى محكمة القيم . م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ .
٩٩٦	٢٠٧	(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٤)

الصفحة	الرقم	القاعدة
		الحراسة القضائية :
٣٢٤	٧٢	١ - تقدير توافر النزاع الجدى وانخطر الموجبان لفرض الحراسة من المسائل الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٤٨٠ و ١٦٣٥ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨)
٣٢٤	٧٢	٢ - استنصاف قاضى الأمور المستعجلة . مناطه . عدم المساس بأصل الحق فى الاجراء المؤقت الذى يأمر به . فرض الحراسة القضائية على الاموال محل عقدى القسمة المتنازع فى صحتها وتكليف الحارس بتوزيع صافى الربح طبقاً للأنصبة الشرعية . مؤداه . اعتبار الاموال محل العقدین شائعة . مساسه بأصل الحق . (الطعن رقم ١٤٨٠ و ١٦٣٥ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨)
٦٩٧	١٤٥	٣ - استحقاق فوائد التأخير . شرطه . توافر ركن الخطأ فى جانب المدين . تأخر المدين فى الوفاء بدينه فى الأجل المحدد يعتبر خطأ ، تبوت أن هذا التأخير يرجع الى سبب أجنبى . أثره . انقضاء المسئولية . فرض الحراسة على أموال المدين . مؤداه . وقف سريان الفوائد التأخيرية . علة ذلك . (الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)

حكم

أولاً : بيانات الحكم :

٢٤١	٥٦	١ - النقص أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى لا يكون من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . لا يترتب عليه بطلان الحكم . وفاة الخصم أثناء نظر الدعوى . ايراد اسمه فى ديباجة الحكم الى جانب أسماء ورثته الذين عجلوا الدعوى دون ايضاح صفتهم باعتبارهم ورثة له . لا بطلان . علة ذلك . (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١١)
٨٠٤	١٦٥	٢ - نسخة الحكم الأصلية . عدم توقيعها من رئيس الجلسة وكاتبها فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٧٩ ترافعات . لا بطلان . (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - العبرة بالحكم ، عند التعارض بينه وبين ما أثبت بمحضر الجلسة .
٨٠٤	١٦٥	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١)
		٤ - جحد الثابت بورقة الحكم أو مسودته من بيانات ، بطريق الطعن بالتزوير .
		(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١)
٨٠٤	١٦٥	ثانياً : اصدار الحكم :
		١ - ما يرد في الحكم من قضاء قطعي . اعتباره كذلك بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو الأسباب .
٧٩٢	١٦٢	(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)
		٢ - اعادة الدعوى للمرافعة . استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجحد فيه .
٨٠٤	١٦٥	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١)
		ثالثاً : تسبيب الحكم :
		١ - تسوية حالات العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .
		المادة ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم قيامها أساساً على الحالة الشخصية للعامل . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم ، وذلك بمطابقة الاشتراطات التي يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً . استناد المحكمة الى أقوال أحد العاملين لدى الطاعنة بشأن الوظيفة التي كان يشغلها فعلاً . وجوب تحقق المحكمة من مطابقة جداول التعادل والتقييم للوظيفة التي كان يشغلها في تاريخ التسكين .
١٥٣	٣٧	(الطعن رقم ١٨٩٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧) :
		٢ - أوضاع ومراعي البيوع الجبرية - المواد ٤٠١ مرافعات وما بعدها . أعمال اجرائية . أنر عدم اتباعها . بطلان البيع .
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٥) :

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اقامة المحكمة قضائها على أسباب سائفة تكفى لحمله . عدم التزامها بتعقب كل حجج الخصوم
٤٥٨	٩٨	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) :
		٤ - التضامن لا يفترض . وجوب رده الى نص قانونى أو اتفاق صريح أو ضمنى . استخلاص التضامن من عبارات العقد وظروفه . وجوب بيان الحكم كيفية افادتها لذلك .
٤٨٤	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٣٥ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥) :
		٥ - تعامل الطاعنة مع المطعون ضده على أنه مالك للأرض المجاورة لأرضها . الاستدلال من ذلك على تنازلها عن حقها فى أخذ هذه الأرض بالشفعة . سائغ . مثال .
٥٣١	١١١	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨) :
		٦ - ما يرد فى الحكم من قضاء قطعى . اعتباره كذلك بصرف النظر عن مكان وروده فى المنطوق أو الأسباب .
٧٩٢	١٦٢	(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠) :
		٧ - الحكم الصادر فى دعوى أخرى لم يكن الخصوم طرفا فيها . قرينة قضائية بسيطة خاضعة لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها - عند عدم الأخذ بها - بالرد عليها استقلا ما دام أن الحقيقة التى أقتنعت بها وأوردت دليلها فيها الرد الضمنى المسقط لها .
٩٨٢	٢٠٤	(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/٧) :
		٨ - عدم التزام محكمة الموضوع بتتبع الخصوم فى مناحى دفاعهم والرد عليها استقلا . حسبها أن تقيم قضائها على ما يكفى لحمله .
١١٥٠	٢٣٧	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢) :

الصفحة	القاعدة	
		٩ - انتهاء الحكم سائغا الى عدم مسئولية الجمعية المطعون ضدها عن قيمة الشيك والسندات الأذنية موضوع النزاع تصدورها من مدير الجمعية عن شخصه وبعبارة عن صفته . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي في تقدير الأدلة . عدم جوازه أمام محكمة للنقض .
١١٦٧	٢٤٠	(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣) :
		١٠ - إقامة الحكم قضاءه على النتيجة التي انتهى اليها الخبر . بيان المحكمة للحقيقة التي أقتنعت بها وأوردت الدليل عليها فيه الرد الضمني المسقط للحجج المخالفة الموجهة لتقرير الخبر .
١١٧٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) :
		١١ - قضاء الحكم صراحة في مسألة ما بأسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق . يغني عن ذكره بالمنطوق .
١١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :
		١٢ - الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . شرطه .
١١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :
		تسبب الحكم الاستئنافي :
		١ - وظيفة محكمة الاستئناف . عدم اقتصرها على مراقبة الحكم المستأنف . رفع الاستئناف . أثره . نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف الى محكمة الدرجة الثانية بما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع .
٢٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) :
		٢ - لحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا . اتصاله بشكل الاستئناف دون موضوعه الذي لا تملك المحكمة نظره والفصل فيه الا بعد الفصل في الشكل .
٨٥٢	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٢) :

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه طالما أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله .
١١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :
		التقريرات القانونية الخاطئة :
		١ - انطواء أسباب الحكم على خطأ في تطبيق القانون . عدم تأثيره على نتيجة الحكم الصحيحة .
١٩٨	٤٧	(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٣) :
		٢ - انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة . اشتغال أسبابه على أخطاء قانونية لا يبطله . لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
٣٠٥	٦٨	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤) :
		٣ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة . لا يبطله اشتغاله على أسباب قانونية خاطئة .
٩٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠) :
		رابعاً : عيوب التدليل :
		(أ) ما يعد قصوراً :
		١ - استحقاق الأجر . شرطه . قيام عقد العمل وحضور العامل لمزاولة عمله أو اعلانه عن استعداده لمزاويلته ومنعه من أدائه بسبب راجع الى صاحب العمل . م ٦٩٢ مدني . عدم بحث توافر هذه الشروط . قصور .
٢٠٣	٤٨	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٤) :
		٢ - اغفل الحكم الرد على دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى . أثره . بطلانه للقصور فى أسباب الواقعية .
٢٥٩	٥٨	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) :

الصفحة	القاعدة	
		٣ - استناد خير لدوى فى تحقيقه للملكية المورث للأرض المطالب بريعها على ما أورده فى بيان المعاينة أن اثنين من اهالى المنطقة فررا بملكيتها له . لا يحسم النزاع حول ملكيتها . تأييد الحكم المستأنف فى قضائه بالريع على سند مما ورد بتقرير الخير . قصور .
٤٠٦	٨٧	(الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٤/٣/١٩٨٥) :
		٤ - استحقاق المؤمن عليه للتعويض الاضافى والزيادة فى المعاش طبقاً للمواد ١٨ / ٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١١٧ أ من قانون التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . أن تكون خدمة المؤمن عليه قد انتهت بسبب عجزه المستديم .
٤١٩	٩٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٨/٣/١٩٨٥) :
		٥ - تمسك الطاعن فى دفاعه بأن تخلفه عن تنفيذ التزامه يعزى الى فرض نحراسة عليه وغل يده عن الادارة . دفاع جوهرى قد يتغير بتحقيقه وجه الراى فى الدعوى باعتباره سبباً أجنبياً يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً . عدم رد الحكم المطعون فيه عليه . قصور .
٤٨٥	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٥) :
		٦ - اقامة المطعون ضده الثانى الدعوى ضد المطعون ضده الاول بطلب الزامه بمبلغ معين تم اختصاصه الطاعنين والمطعون ضدها الثالثة لالزامهم مع المطعون ضده الاول بهذا المبلغ بطرق التضامن والتضام . تحصيل الحكم المطعون فيه هذه الطلبات بأنها دعوى ضمان فرعية والزامهم بما قضى به على المطعون ضده الاول : خطأ .
٤٨٥	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ٢٥/٣/١٩٨٥) :
		٧ - معاش الاصابة ومعاش الشيخوخة والعجز والوفاة لمن انتهت خدمتهم قبل ١٩٧٥/٩/١ . جواز النجم بينهما بما لا يجاوز الأجر الأكبر الذى سوى على أساسه أيهما . شرطه . تقديم طلب بذلك فى ميعاد أقصاه ١٩٨٢/١٢/٣١ استحقاق الفروق المسالية من أول الشهر التالى لتقديم الطلب . المواد ٢٠ ، ٧١ ، ١٦٧ ق . التأمين الاجتماعى ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل . مثال .
٧٩٦	١٦٣	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ٢٠/٥/١٩٨٥) :
		٨ - الغش . جواز اثباته بكافة طرق الاثبات ومنها البيئة . قيام المطعون ضده (السدائن) - بعد تسلمه قيمة الدين - بتمزيق ورقة أمام الطاعنة أوها أنها سند المديونية . احتيال وغش . جواز اثباته بكافة طرق الاثبات .
١٢٠٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٥) :

الصفحة	التمادة	
		(ب) مالا يعد قصوراً :
		محكمة الموضوع • اغفالها الرد على دفاع لم يقم عليه دليل • لاقصور • (الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٣) :
١٩	٤٧	(ج) الخطأ في تطبيق القانون :
		١ - جواز الأخذ بالشفعة في البيع ولو لم يكن بعقد مسجل أو ثابت التاريخ • اقامة الحكم قضاءً على وجوب أن يكون البيع الى المشتري الثاني ثابتاً قبل تسجيل اعلان الرغبة في الشفعة • خطأ في القانون • (الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) :
٢٥٩	٥٨	٢ - قضاء الحكم بانبات طلاق المطعون عليه للطاعنة ، رغم خلو الأوراق من ايقاعه الطلاق عليها في تاريخ معين بلفظه الصريح أو بلفظ آخر يفيد • خطأ في القانون • مبطل للحكم • (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ قضائية «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦) :
٥٠	١٠٤	٣ - اشتراط المشرع للأخذ بالشفعة ايداع الثمن الحقيقي مغفلاً ملحقاته بما يترتب عليه عدم سقوط الحق في الأخذ بالشفعة • اتساع دعوى الشفعة لبحث ما يقوم بين طرفي الخصومة حول الزام الشفيع بأداء ملحقات الثمن من مصروقات رسمية وغير رسمية • اغفال الحكم ذلك • خطأ في القانون • (مثال) • (الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
٥٦٤	١١٩	٤ - مخالفة الحكم للدابت بالأوراق • فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون • (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢) :
١٠٧١	٢٢٠	(د) الفساد في الاستدلال :
		١ - اعتماد الحكم المطعون فيه في اثبات تغيير المطعون عليه لطائفته بالشهادتين الصادرتين من مطرانية الأقباط الأرثوذكس وكنيسة الأقباط الانجليين رغم عدم اعتمادها من المجلس الأنجيلي العام للطائفة وما انتهى اليه من صحة الطلاق الذي أوقعه على زوجته بارادته المنفردة اعمالاً لأحكام الشريعة الاسلامية • خطأ في القانون وفساد في الاستدلال • (الطعن رقم ٤١ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
٥١٣	١٢١	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اقامة الحكم قضاءه على قرائن متساندة لا يبين أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة • فساد احداها • أثره • يودى بالدليل المستمد من تساندها • مثال : في صوريه •
٨٤١	١٧٢	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠) :
		٣ - عدم جواز الفصل في الادعاء بالتزوير والموضوع معاً • م ٤٤ اثبات • علة ذلك • جواز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الادعاء بالتزوير • استدلال الحكم على التعسف في توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الادعاء بالتزوير • فساد في الاستدلال •
٩٤٩	١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٤) :
		(هـ) مخالفة الثابت بالأوراق :
		١ - قضاء الحكم بـ ثبات طلاق المطعون عليه للطاعنة • رغم خلو الأوراق من ايقاعه الطلاق عليها في تاريخ معين بلغظه الصريح أو بلفظ آخر يفيد • خطأ في القانون • مبطل للحكم •
٥٠١	١٠٤	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٤ قضائية «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦) :
		٢ - ثبوت أن سند الشحن المقدم ضمن مفردات الطعن قد اقتصر على بيان نوع البضاعة وعددها ووزنها وأنها مشحونة في طرد واحد دون أن يتضمن بياناً بقيمتها • اقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على سند الشحن وفاتورة الشراء تضمنتا بياناً بنوع البضاعة وقيمتها وترتيبه على ذلك تقدير التعويض بما يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في معاهدة بروكسل • خطأ ومخالف للثابت بالأوراق •
٥٦١	١١٨	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٨) :
		٣ - مخالفة القرار المطعون فيه الثابت بالأوراق وقصوره في الرد على الدفع المبداء • أثره • نقضه في هذا الخصوص •
١٢٣٢	٢٥٥	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩) :

الصفحة	القائمة	
		(و) التناقض :
		ما يعد تناقضاً :
		١ - اعتراض المدين - الطاعن - على قائمة شروط البيع مدعياً الوفاء بجزء من الدين . تأييد الحكم المستأنف برفض الاعتراض والاستمرار في التنفيذ استناداً الى تقرير الخبير الذي أثبت أن دين الطاعن يقل عن الدين المنفذ به . تناقض .
٢٢/	٥٢	(الطعن رقم ٢٠٧١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٧) :
		٢ - التناقض في الحكم . ماهيته .
١٠٥١	٢١٨	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨) :
		مالا يعد تناقضاً :
		انتهاء الحكم في أسبه به الى رفض الاستئناف . قضاؤه في منطوقه بقبول الدفع بسقوط دعوى التقادم . لا تناقض .
١٢٧٢	٢٦٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :
		خامساً : حجية الحكم :
		(أ) شروط الحجية :
		القضاء النهائي في مسألة أساسية . مانع للخصوم أنفسهم من التنازع فيها بأية دعوى تالية تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها .
٩٨٢	٢٠٤	(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/٧) :
		(ب) ما يحوز الحجية :
		حجية الشيء المحكوم فيه . لا تلحق الا بمنطوق الحكم وما أرتبط من أسباب لازمة لحمله وما فصل فيه صراحة أو ضمناً . ما تضمنه الحكم من أسباب لم تكن لازمة لقضائه . لا تحوز حجية . عدم تعلق مخالفتها بالنظام العام . مؤدى ذلك . اضافته كسبب جديد لم يرد في صحيفة الطعن غير مقبول مثال في وصية .
٧٣	١٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٣) :

الصفحة	القاعدة	
		(ج) أحكام لها حجية :
		أحكام الاثبات • جواز العدول عنها وعدم التقيد بنتيجتها • الاستثناء
		الأحكام المتضمنة فصلا في حق من الحقوق •
١٢٧٢	٢٦٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :
		(د) أحكام لا حجية لها :
		١ - تصديق القاضي على عقد الصلح • عقد ليس له حجية الشيء المحكوم
		فيه •
٦٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
		٢ - الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي لا حجية لها فيما فصلت فيه
		من الحقوق الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق
		بذات الحق محلا وسبباً • مثال • الحكم الصادر بعدم قبول دعوى الطاعن
		بطلب لرام الشركة التي يعمل بها بأن تؤدي اليه مكافأة نهاية الخدمة • لا حجية
		له قبل هيئة التأمينات الاجتماعية لأنها لم تكن طرفاً في الخصومة التي فصل
		فيها هذا الحكم •
٩٠٢	١٨٧	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/١٧) :
		(هـ) حجية الحكم الجنائي :
		حجية الحكم أمام المحاكم المدنية • شرطه • أن يكون باتا لا يقبل الطعن •
٩٦٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١) :
		سادسا : الطعن في الحكم :
		١ - الطعن في الحكم الغيابي بطريق غير المعارضة ، اعتباره نزولا
		عن حق المعارضة •
٥٧٧	١٢١	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ و ٤٦ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
		٢ - الحكم المنهي للخصومة • ماهيته • الحكم الذي ينتهي به موضوع
		الخصومة الأصلية برمته بالنسبة لجميع أطرافه وليس الحكم الذي يصدر
		في شق منها أو في مسألة عارضة عليها أو فرعية متعلقة بالاثبات فيها • مثال •
٧٢٣	١٤٩	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٦) :

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ورود النعي على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم الاستثنائي المطعون عليه . غير مقبول .
٨٥٢	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٢)
		٤ - أحكام قاضي التنفيذ الصادرة في منازعات التنفيذ الموضوعية . القانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل نصاب استئنافها . عدم سريانه على ما كان صادرا منها في الدعاوى المرفوعة قبل العمل به .
٩١٢	١٨٩	(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣)
		(١) ميعاد الطعن :
		١ - الطعن في قرار لجنة المنشآت الأيلة للسقوط . سريان ميعاده من تاريخ الاعلان لا يغني عن ذلك العلم اليقيني . وجوب الرجوع الى ورقة الاعلان للتحقق من تمامه . الاعتداد في ذلك بشهادة من مجلس المحي . خطأ في القانون .
١٢٤	٣٠	(الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٦)
		٢ - مواعيد الطعن في الأحكام . سريانها من تاريخ النطق بها كأصل عام . الاستثناء . حالاته التي افترض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة . م ٢١٣ مرافعات .
٣١٠	٦٩	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧)
		٣ - حجز الدعوى للحكم واحالتها الى التحقيق . لا ينقطع به تسلسل الجلسات في الدعوى . أثره . احتساب ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره .
٣١٠	٦٩	(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧)
		٤ - سريان ميعاد المعارضة . بدوّه من تاريخ العلم بتنفيذ الحكم المترتب على اعلان صورته التنفيذية . م ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . لا يغني عن ذلك علم المحكوم عليه بالحكم بأي طريق آخر . علة ذلك .
١١٧٤	٢٤١	(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ قضائية «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤)

القاعدة الصفحة

(ب) الخصوم في الطعن :

- ١ - الحكم الصادر في دعوى بطلان اجراءات البيع الجبرى • اعتباره •
صادرا في موضوع غير قابل للانقسام • انسحابه على جميع الخصوم في
الدعوى •

(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

٢١٠ ٤٩

- ٢ - وجوب توجيه الطاعن طعنه الى المحكوم لهم دون المحكوم عليهم
مثله • مناطه • ألا يكون الحكم المطعون فيه صادرا في موضوع غير قابل
للتجزئة أو التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص
معينين فيها • م ٢١٨ مرافعات •

(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ قضائية جلسة
١٩٨٥/٣/٢٥)

٤١٤ ١٠٢

(ج) الصفة في الطعن :

- الاحتجاج على الطاعن بزوال صفة ممثل المطعون عليهما ووجوب توجيه
اجراءات الخصومة الى كل منهما في شخصه • شرطه •

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ قضائية «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢)

٣٨٩ ٨٤

(د) الأحكام الجائز الطعن فيها :

- ١ - الحكم بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط
بالدعوى • أثره • جواز استئنافه من طالب التدخل رغم عدم اعتباره خصما
في الدعوى الأصلية •

(الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧)

١٥٠ ٣٦

- ٢ - الحكم الصادر في الالتماس • جواز الطعن فيه طبقاً لقواعد الطعن
السارية في شأن الحكم لمطعون فيه بالالتماس • الاستثناء م ٢٤٧ مرافعات •

(الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧)

١٩٤ ٤٦

- ٣ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في نطاق اختصاصها الابتدائي •
قابل للطعن فيه بطريق الاستئناف • صيرورته نهائياً بعدم الطعن عليه •
لا يحول دون التماس إعادة النظر فيه بمقتضى البند الثامن من المادة ٢٤١
مرافعات طالما أن الطاعن لم يكن مختصاً فيه • أثره • جواز الطعن في الحكم
الصادر في الالتماس بطريق الاستئناف •

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٣١)

١٩٤ ٤٦

الصفة	القاعدة	
		٤ - القضاء بحل الشركة وتعيين مصف لها • قضاء منه للخصومة • جواز الطعن فيه بالنقض طالما لم تطلب المدعية اعتماد نتيجة التصفية أو الحكم لها بنصيبها من ناتج التصفية •
٣٥٠	٧٧	(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٤) : ٥ - الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول تعجيل الاستئناف وباعادته الى الايقاف • جواز الطعن عليه استقلا • علة ذلك • م ٢١٢ مرافعات •
١٠٤٤	٢١٥	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) : (هـ) الاحكام غير الجائز الطعن فيها : الاحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها • عدم جواز الطعن فيها على استقلال • الاستثناء • م ٢١٢ مرافعات •
٧٢٣	١٤٩	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٦) : سابعا : بطلان الحكم : البطلان الناشئ عن عدم انعقاد الخصومة أمام محكمة أول درجة لعدم اعلان صحيفة افتتاحها • مؤداه • وقوف محكمة الاستئناف عند حد القضاء بالبطلان دون المضي في نظر موضوعها •
١٠٧٦	٢٢١	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤) : ثامنا : اثر نقض الحكم : ١ - نقض الحكم • اثره •
٨١١	١٦٠	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢) : ٢ - القضاء بنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص - عدم صحة الاحالة في هذه الحالة • الاقتصار فقط على الفصل في مسألة الاختصاص (م ٢٦٩ / مرافعات) •
٨٦٢	١٧١	(الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٥) :

الصفحة	القاعدة	
		عاشراً : أحكام متنوعة :
		صدور الحكم من المحكمين • اعتباره صحيحاً إذا وقعت أغلبية المحكمين • م ٣/٥٠٧ مرافعات •
٢٥٣	١٣٦	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣) :
<hr/>		
		حيازة
		أولاً : اكتساب الملكية :
		١ - قاعدة ضم مدة حيازة السلف الى مدة حيازة الخلف • سريانها قبل غير من باع له وغير من تلقى الحق ممن باع له • القضاء بصورية أحد العقدين الصادرين من السلف • مؤداه جواز ضم حيازة صاحب العقد الآخر الى حيازة سلفه •
١٦٧	٤٠	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩) :
		٢ - مدعى التملك بوضع اليد المدة الطويلة له طلب ضم حيازة سلفه الى حيازته • وجوب تمسكه بهذا الطلب أمام محكمة الموضوع • تمسكه بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض • غير جائز •
١١٢٧	٢٣٢	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧)
		٣ - حق الحبس المقرر لحائز العقار • م ١/٢٤٦ مدنى • علم سريانه فى حق أصحاب الحقوق العينية التى أشهرت قبل ثبوته للحائز •
١٢٥٨	٢٦٠	(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)

الصفحة القاعدة

ثانياً : دعوى الحيازة :

دعوى منع التعرض . وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها ، لازم ذلك . أن تكون الأموال محل الحيازة جائز تملكها بالتقادم . أموال الأوقاف الخيرية ليست من الأملاك التي يجوز تملكها أو كسب حق عيني عليها . مؤدى ذلك . عدم توافر شروط الحيازة التي يجوز حمايتها بدعوى منع التعرض . أموال الأوقاف الخيرية - عدم جواز تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم . ٩٧٠ مدنى المعدل . مؤدى ذلك . دعوى منع التعرض لحائز لجزء منها غير مقبولة .

(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥)

٢٦ ١٠٤

الصفحة	القاعدة	
		(خ) خبرة - خلف خبرة
		« ندب الخبراء » :
٣٥٠	٧٧	وجوب انباع مانصت عليه المواد ٣٠ وما بعدها من قانون الاتبات بشأن الخطوات والاجراءات الواجب انباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط دون ما نصت عليه المادة ١٤٦ اثبات التي وردت بشأن أحكام ندب الخبراء بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الامضاءات لعدم دعوته للخصوم . (الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٤) :
		« تقدير عمل الخبير » :
١٣٦	٣٣	١ - تقدير عمل الخبير من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد مستقلا على ما وجه الى تقرير الخبير من مطاعن . (الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :
١٨٧	٤٥	٢ - تقدير عمل الخبير من سلطة محكمة الموضوع . لها الأخذ به محمولا على أسبابه متى اقتنعت بكفاية أبحاثه وسلامة الأسس التي بني عليها رأيه . عدم التزامها بالرد مستقلا على كل حجج الخصوم طائفا أقامت قضاها على ما يكفي لحمله . (الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١) :
١١٧٨	٢٤٣	٣ - اقامة لحكم قضاها على النتيجة التي انتهى اليها الخبير . بيان المحكمة للحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت الدليل عليها فيه الرد الضمني المسقط للحجج المخالفة الموجهة لتقرير الخبير . (الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤) :
		مسائل متنوعة :
٤٠٦	٨٧	١ - استناد خبير الدعوى في تحقيقه للملكية المورث للأرض المطالب بريعتها على ما أورده في بيان المعاينة . ن اثنين من أهالي المنطقة قررا بملكيتها لها . تأييد الحكم المستأنف في قضائه بأثره على سند مما ورد بتقرير الخبير . قصور . (الطعن رقم ٣٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٤) :
٨٢٣	١٦٩	٢ - النعي ببطلان عمل الخبير رغم عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) :

القاعدة الصفحة

خلف

« خلف عام » :

١ - انصراف أثر العقد الى المتعاقدين والخلف العام دون اخلال بقواعد المتعلقة بالميراث . م ١٤٥ مدني . الاستثناء . كون الحق أو الالتزام مما ينقضي بطبيعته بموت المتعاقد لنشونه عن علاقة شخصية بحتة .

(الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١١) :

٣٦٧ ٨٠

٢ - بيع ملك الغير . عتباره قائما منتجا لآثاره الى أن ينقرر بطلانه بناء على طلب المشتري . اثره . للمشتري مطالبة ورثة البائع بنقل ملكية المبيع الى المشتري - أو وارثه - وبعدم التعرض له في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . أيلولة المبيع الى انبائع أو ورثته . مؤداه . انقلاب البيع صحيحاً في حق المشتري . م ٢/٤٦٧ مدني .

(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

١١٩٢ ٢٤٥

« خلف خاص » :

١ - التنازل عن الايجار . تضمنه حوالة حق وحوالة دين . اعتبار التنازل اليه خلفاً خاصاً للمستأجر الأصلي .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

١١٨٣ ٢٤٤

٢ - التنازل له عن عقد الايجار . خلف خاص للتنازل في حق الاجاره . عدم اعتباره كذلك بالنسبة لأداة حماية هذا الحق المتمثلة في الخصومة .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :

١١٨٣ ٢٤٤

القاعدة

الصفحة

(د)

دستور - دعوى

دستور

علم دستورية القوانين :

- ١ - القضاء بعلم دستورية المادة ٦٠ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
 لازمه . خضوع قرار الفصل الذى صدر اعمالا لها للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩
 فى شأن سريان احكام النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على العاملين
 بالقطاع العام الذى كان ساريا قبل العمل بها .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٤) :

٤٨

٠٣

- ٢ - القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - بأيلولة القدر الزائد من الاراضى
 الزراعية المستولى عليها الى الدولة دون مقابل . قضاء المحكمة الدستورية
 العليا فى ٢٥ / ٦ / ١٩٨٣ بعدم دستوريته . مؤداه . علم جواز تطبيقه من
 اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية فى ٧ / ٧ / ١٩٨٣ . م ٤٩ ق
 ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار ق المحكمة الدستورية العليا . نفاذ هذا القرار بقانون
 وقت اصدار الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٠ . الحكم بعلم
 دستوريته فى تاريخ لاحق . لا اثر له فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣)

١٩٤

٣٩

الصفحة	القاعدة	
		دعوى
		أولا : اجراءات رفع الدعوى :
		(أ) طريقة رفع الدعوى :
		١ - التكليف بالوفاء بالأجرة • شرط لقبول دعوى الاخلاء بسبب التأخر فى الوفاء بها • يشترط فى التكليف بيان الأجرة المستحقة والقدر المطلوب منها فى ذمة المستأجر •
٥٩٨	١٢٥	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٠)
		٢ - تحديد المشرع مددا لرفع الدعوى • لا مخالفة فيه للنظام العام • علة ذلك •
٦١١	١٢٨	(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)
		(ب) صحيفة افتتاح الدعوى :
		٣ - بطلان صحف دعاوى واعلانها الناشء عن عيب فى الاعلان • زواله بحضور المعلن اليه فى الجلسة أو تقديمه مذكرة بدفاعه • م ١١٤ مرافعات •
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)
		٢ - ايداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب • وجوبه لاجراء المطالبة القضائية • اعلان المدعى عليه بها • اجراء لازم لانعقاد الخصومة • م ٦٣ مرافعات • عدم تحقق ذلك • أثره • بطلانها • حضور المطلوب اعلانه • لا يصححه • علة ذلك •
١٠٧٦	٢٢١	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤)
		ثانيا : شروط قبول الدعوى :
		(أ) الصفة :
		١ - الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته • اختصاص رئيس هيئة الأوقاف دون الوزير • أثره • اعتبار الخصومة غير موجهة لوزارة الأوقاف • علة ذلك •
٩٣	٢٤	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠)

المر	القاعدة	
		٢ - استخلاص توافر الصفة فى الدعوى • واقع يستقل به قاضى الموضوع شرطه • أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة •
١٤	٧٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧)
		٣ - تمثيل الوصى للقاصر فى الخصومة بعد انتهاء الوصاية عليه دون اعتراض منه وتنبيه المحكمة الى زوال صفة ممثلة • صحيح • علة ذلك •
		٤ - الاحتجاج على الطاعن بزوال صفة ممثل المطعون عليهما ووجوب توجيه اجراءات الخصومة الى كل منهما فى شخصه • شرطه •
٨٩	٨٤	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢)
		٥ - النزاع حول بلوغ سن الرشد • ماهيته • نزاع حول الصفة • غير متعلق بالنظام العام • مؤدى ذلك • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)
		٦ - المنظمة النفايية مباشرتها للمنازعات الفردية والجماعية لاعضاؤها • حقها فى اقامة الدعاوى المتعلقة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ •
٣٣	٢٥٥	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)
		« التمثيل القانونى » :
		١ - محامى الحكومة • حضوره ناثبا فى قضية عن احدى الجهات • لا يصفى عليه صفة بالنسبة لباقى الجهات التى لم تختصم اختصاصا صحيحاً • علة ذلك •
٠٩	٨٨	(الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٧)
		٢ - تمثيل الدولة فى التقاضى • نيابة قانونية عنها • تعيين مداها وبيان حدودها مصدره القانون • الوزير • تمثيله للدولة فيما يتعلق بشئون وزارته • الاستثناء • اسناد القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة ادارية معينة الى غير الوزير •
٠٩	٨٨	(الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تمثيل الدولة . انعقاده للوزير في الشئون المتعلقة بوزارته ما لم يسلبه القانون هذه الصفة ويعهد بها الى غيره . علة ذلك .
٦٠٣	١٢٦	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١١)
		٤ - تخويل المحافظ سلطات على العاملين بمديرية الشئون الصحية بما يجعلهم تابعين له . لا يسلب وزير الصحة صفته بالنسبة لهم . أثره . اعتبارهم تابعين للمحافظ ولوزير الصحة ايضاً المادتان ٢٧ و ٢٩ من قانون الحكم المحلى ٥٢ لسنة ١٩٧٥ .
٦٠٣	١٢٦	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١١)
		٥ - رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى . هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل الهيئة أمام القضاء فى الدعاوى التى ترفع منها أو عليها .
٨١١	١٦٦	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢ »
		٦ - الوزير . تمثيله الدولة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والمنفذ لسياسة الحكومة فيها . الطعن المقام ممن يتبعه . غير مقبول .
٩١٢	١٨٩	(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣)
		(ب) المصلحة :
		قاعدة عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى اثبات صحته فى الموضوع معاً م ٤٤ اثبات . مجال أعمالها . انتفاء المصلحة فى التمسك بهذه القاعدة . أثره .
١٠٥٧	٢١٨	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)
		(ج) سماع الدعوى :
		وجوب قيد عقد الايجار المفروش بالوحدة المحلية المختصة كاجراء لازم لسماع الدعوى الناشئة أو المترتبة عليه . المواد ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الغاية منه . عدم اتصاله بالصفة أو المصلحة فى الدعوى وبالحق فى رفعها . مؤداه ، خروجه عن نطاق الدفع بعدم القبول واعتباره دفعا شكلياً . علة ذلك .
٧	١	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٠ ق - « هيئة عامة » جلسة ١٩٨٥/٢/٨)

ثانياً : نطاق الدعوى :

(١) الطلبات في الدعوى :

١ - طلب الاخلاء والتسليم لانتهاء مدة عقد الايجار المفروش . تضمنه طلب الزام المستأجر بتنفيذ التزامه التعاقدى عيناً ببرد العين المؤجرة . م ٥٩٠ مدنى . مؤداه . خضوع الدعوى المرفوعة به بعد العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للقيد الوارد بالمادة ٤٢ منه ، ولو أبرم العقد أو انتهت مدته فى تاريخ سابق على سريان القانون المذكور . علة ذلك .

٧ ١ (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٠ ق - « هيئة عامة » - جلسة ١٩٨٩/٢/٨) :

٢ - اقامة المطعون ضده الثانى الدعوى ضد المطعون ضده الاول بطلب الزامه بمبلغ معين ثم اختصاصه الطاعنين والمطعون ضده الثالثة لالزامهم مع المطعون ضده الاول بهذا المبلغ بطريق التضامن والتضامن . تحصيل الحكم المطعون فيه هذه الطلبات بأنها دعوى ضمان فرعية والزامهم بما قضى به على المطعون ضده الاول : خطأ .

٤٨٥ ١٠٢ (الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

٣ - طلب المطعون ضدهم لهم صلياً بالمبلغ المخصص بقرار التقييم للوفاء بالمكافأة المستحقة لمورثهم نظير الادارة على أساس نسبة من صافى الأرباح محددة فى عقد الشركة قبل التأميم . اضافتهم أمام محكمة الموضوع طلباً احتياطياً يشمل قيمة هذ المكافأة مخفضة طبقاً للنسبة التى حددتها القانون مضافاً اليها ما يستحقه المورث فى الفرق بين المبلغين باعتباره أرباحاً مستحقة للمساهمين باعتبار هذا الطلب - فى شقه الخاص بالمكافأة - داخلاً فى الطلب الاصلى ومندرجاً فى مفهومه ، وفى شقه الخاص بطلب حصة المورث فى باقى المبلغ اضافة سبب آخر للدعوى مما يجوز للمدعى تقديمه كطلب عارض .

٧٥٨ ١٥٦ (الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣) :

٤ - عدم قبول الطلبات الجديدة فى الاستئناف . م ١/٢٣٥ مرافعات . تعلقه بنظر موضوع الاستئناف .

٨٥٢ ١٧٥ (الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢) :

٥ - اختصاص من وجه اليهم الطاعنون الطلب الاصلى أمام محكمة اول درجة فى الطعن بالنقض المتضمن نعيماً على قضاء الحكم بخصومه . صحيح . لا يحول دونه اعتبار محكمة الاستئناف هذا الطلب غير مطروح عليها . وقوفهم موقفاً سلبياً فى الاستئناف المرفوع عن الطلب الاحتياطى .

٠٣٧ ٢١٤ (الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) :

الصفحة	القاعدة	
		(ب) تعديل الطلبات :
		للخصوم تعديل طلباتهم أثناء نظر الدعوى .
١٨٧	٤٥	(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٤ - جلسة ١٩٨٥/١/٣١) :
		(ج) الطلبات العارضة :
		١ - الطلب العارض من المدعى عليه - فى دعوى الملكية - بثبوت ملكيته هو لعقار النزاع . دفع موضوعى لها . عدم قبوله كطلب عارض لإبدائه لأول مرة فى الاستئناف لا يحول دون قيام أثره كدفاع موضوعى على محكمة الاستئناف بحته . م ٣٢٣ مرافعات .
٦١٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٨) :
		٢ - قبول الطلب العارض . شرطه . قيام الخصومة الأصلية .
١١٣٢	٢٣٣	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧) :
		(د) سبب الدعوى :
		دعوى التعويض عن المسئولية . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس القانون الصحيح للدعوى . لا يعد ذلك تغييراً للسبب فيها .
٧٦٨	١٥٧	(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣) :
		(هـ) تكييف الدعوى :
		١ - محكمة الموضوع التزامها بإعطاء الدعوى وصفها الحق . من وقائعها المطروحة عليها فى حدود طلبات الخصوم وسببها ، عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها .
٣١٤	٧٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧) :
		٢ - تكييف الدعوى وإعطائها وصفها الحق . العبرة فيه بحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة فيها وليس بالألفاظ التى تصاغ فيها هذه الطلبات . مطالبة المدعية بحصتها فى تركة مورثها فى كافة الحقوق المادية والمعنوية للمصنع محل الشركة موضوع النزاع . مفاده . طلب تصفية هذه الشركة .
٦٣١	١٣٢	(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :

الصفحة	القاعدة	
		رابعاً : نظر الدعوى أمام المحكمة :
		١ - أشخاص الخصومة :
		(١) الخصوم فى الدعوى :
		١ - الحكم الصادر فى دعوى بطلان اجراءات البيع الجبرى • اعتباره صادراً فى موضوع غير قابل للانقسام • انسحابه على جميع الخصوم فى الدعوى •
١١	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)
		٢ - المتنازل له عن عقد الايجار • خلف خاص للمتنازل فى حق الاجاره • عدم اعتباره كذلك بالنسبة لأداة حماية هذا الحق المتمثلة فى الخصومة •
١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥)
		٣ - تعدد الخصوم فى الخصومة الواحدة ولو كان اعتبارياً • غير مانع من استقلال كل منهم • أثره • ليس لأى منهم الاحتجاج بدفاع خصم مثل معه فى ذات الخصومة طالما لم يتبين هو هذا الدفاع • ليس له كذلك الطعن فى الحكم الصادر ضد هذا الخصم • علة ذلك • مثال بشأن تنازل عن عيادة •
١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥)
		(ب) غياب المدعى وشطب الدعوى :
		شطب الدعوى جوازى للمحكمة • م ٨٢ مرافعات • تخلف طرفى الدعوى أو احدهما عن الحضور • غير مانع من نظرها والحكم فيها •
١٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)
		(ج) ادخال خصم فى الدعوى :
		ادخال خصم جديد فى الدعوى • كفيته • م ١١٧ مرافعات •
١٠٩	٨٨	(الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٧)

القاعدة | الصفحة

(د) التدخل فى الدعوى :

« التدخل الانضمامى والتدخل الاختصاصى » :

١ - تمسك طالب التدخل فى دعوى صحة التعاقد بملكيته للأطيان المباعة .
تدخل اختصاصى . عدم جواز الحكم بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه قبل
الفصل فى موضوع طلب التدخل . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢١٤١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧) ٣٦ ١٥٠

٢ - التفات محكمة الاستئناف عن طلب تأجيل الدعوى لإعلان ورثة طالب
التدخل بعد رفضها طلب تدخله . صحيح .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢) ٨٤ ٣٨٩

« تدخل النيابة العامة » :

تدخل النيابة العامة وجوبياً فى قضايا الوقف . مناطه . تعلق النزاع
بأصل الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه .
تدخلها فى غير ذلك . جوازى . المادتان ٣/٨٨ و ٢/٨٩ مرافعات .

(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢١) : ٩٣ ٤٣٢

٢ - الدفاع فى الدعوى وتقديم المستندات والمذكرات :

(أ) الدفاع فى الدعوى :

١ - المحكمة الاستئنافية . سلطتها فى مراقبة الحكم المستأنف . التزامها
ببحث أوجه دفاع وأدلة الخصوم من الناحيتين القانونية والواقعية . إقامة
الحكم قضاءً بتأييد الحكم المستأنف على مجرد الإشارة الى ما ورد بمدونات
حكم محكمة أول درجة من اطلاع على تقرير الخبير وعلى مستندات المطعون
ضده . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١) ٤٤ ١٨٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الطلب العارض من المدعى عليه - فى دعوى الملكية - بثبوت ملكيته هو لعقار النزاع • دفع موضوعى لها • عدم قبوله كطلب عارض لابدائه لأول مرة فى الاستئناف لا يحول دون قيام اثره كدفاع موضوعى على محكمة الاستئناف بحته • م ٢٣٣ مرافعات •
٦١٥	١٢٩	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨)
		٣ - محكمة الموضوع • عدم التزامها بالرد استقلالاً على كل دفاع للخصم طالما أن الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المستقط له •
٧٣٩	١٥٢	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩)
		٤ - التزام المحكمة بتأجيل الدعوى فى حالة تنازل المحامى عن التوكيل • انتهاء حكمه اذا كان الخصم موكلاً محامياً آخر وباشر الدعوى بالفعل •
٨٠٤	١٦٥	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١)
		٥ - تنازل الخصم عن دفاع له فى الدعوى • اثره • عدم زوال دليل الاثبات الذى اتخذته المحكمة تحقيقاً لهذا الدفاع •
٩٤٩	١٩٦	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٤)
		٦ - الدفع بعدم التنفيذ • اقتصاره على ما تقابل من التزامات طرفى التعاقد • العبرة فيه بارادتهما • لمحكمة الموضوع حق استظهارها • م ١٦١ مدنى •
٩٧٠	٢٠١	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٦)
		« الدفاع الجوهري »
		١ - اغفال الحكم الرد على دفاع جوهري قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى اثره • بطلانه للقصور فى اسبابه الواقعية •
٢٥٩	٥٨	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)
		٢ - طلب الزوج احوالة الدعوى الى التحقيق لاثبات رضا زوجته بزواجه الجديد • دفاع جوهري • عدم اجابة المحكمة له • قصور •
٥٧٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بحثه والبت فيه . شرطه .
١٠٦٧	٢١٩	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)
		٤ - الغش . جواز اثباته بكافة طرق الاثبات ومنها البينة . قيام المطعون ضده (الدائن) - بعد تسلمه قيمة الدين - بتمزيق ورقة أمام الطاعنة أو همها أنها سند المديونية - احتيال وغش . جواز اثباته بكافة طرق الاثبات .
١٢٠٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦)
		(ب) تقديم المستندات والمذكرات :
		قبول المحكمة أثناء المداولة أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها . غير جائز . م ١٦٨ مرافعات . عدم اقامة الحكم قضاءً على شيء منها . لا بطلان .
٩٤٥	١٩٥	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣)
		٣ - اجراءات الجلسة :
		١ - اثبات اجراءات نظر الدعوى . مناطه . ما هو ثابت بمدونات الحكم ومحاضر الجلسات .
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)
		٢ - بيانات محضر التحقيق التى أوجبتها المادة ٩٤ اثبات . عدم تضمنها اسم القاضى المنتدب للتحقيق والكتاب . كفاية توقيعهما على هذا المحضر . التوقيع على الورقة الأخيرة التى اشتملت على جزء من التحقيق واتصل بها القرار الصادر باحالة الدعوى الى المرافعة . لا بطلان . علة ذلك .
١٠٢٢	٢١١	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)
		٤ - اعادة الدعوى الى المرافعة :
		اجابة طلب فتح المرافعة . من سلطة محكمة الموضوع . التفاتها عنه . رفض ضمنى له .
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		خامسا : المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		١ - وقف الدعوى :
		١ - وقف الدعوى . م ١٢٩ مرافعات . جوازي لمحكمة الموضوع . شرطه . أن يكون الفصل في المسألة الأخرى خارجا عن اختصاص المحكمة الولائي أو النوعي .
٦١٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٨) :
		٢ - توقف الفصل في الدعوى على الفصل في نزاع تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى . أثره . وجوب وقف الدعوى . م ١٦ ق ٤٦ - ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . (مثال بشأن توقف الفصل في صحة التعاقد على الفصل في طلب بطلان قرار القسمة) .
١١٤٠	٢٣٥	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) :
		٢ - انقطاع سير الخصومة :
		١ - انقطاع سير الخصومة . لا أثر له على ما تم قبله من إجراءات . الإجراءات الحاصلة بعده مكملتها .
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥) :
		٢ - صورة المحرر الرسمي . علم صدورهما من الموظف المختص الذي شهد توقيعه عليها بمطابقتها للأصل المحفوظ لديه . اعتبارها صورة عرفية . حجيتها في الإثبات . شرطه . (مثال في انقطاع سير الخصومة) :
١٠٨٧	٢٢٤	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) :
		٣ - ترك الخصومة :
		١ - ترك الخصومة في الطلب بعد الميعاد المقرر لتقديمه . م ٨٥ - ٢ قانون السلطة القضائية . أثره . اعتباره نزولا عن الطلب ، عودة الطالب إلى التمسك بما أسقط حقه فيه . غير مقبول .
٣٥	٧	(انطلب رقم ٩٩ لسنة ٥٣ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦) :
		٢ - ترك الخصومة في الدعوى . أثره . زوالها . تحقق آثاره بمجرد إبدائه دون توقف على صدور حكم به . علة ذلك . المواد ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ مرافعات . إقامة المطعون ضده الثالث دعواه الفرعية ضد الطاعنين بعد تركهم الخصومة في دعواهم الأصلية . تصدى المحكمة للفصل في الدعوى الفرعية برغم قضائها بآثبات ذلك الترك . خطأ .
١١٣٢	٢٣٣	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧) :

٤ - سقوط الخصومة :

١ - التنازل الضمنى عن الدفع بسقوط الخصومة . مناطه . مجرد حضور الخصم الجلسات التالية لتعجيل السير فيها . عدم اعتباره بذاته دليلا على تنازله .

(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨) ٧١ ٣٢١

٢ - سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر اجراء صحيح فيها ، ماهيته . عدم جواز الحكم به ما لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه . جواز تنازله عنه صراحة أو ضمنا بالتعرض لموضوع النزاع . طلب التأجيل للاطلاع على المستندات المقدمة أو لتبادل المذكرات أو طلب شطب الاستئناف . لا يعتبر تعرضا للموضوع أو تنازلا عن الدفع بسقوط الخصومة .

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤) ٢٢٢ ١٠٨١

٣ - حق كل شريك فى شركة التضامن أو التوصية فى رفع دعوى بطلان عقد الشركة لعدم اتخاذ اجراءات الشهر والنشر . عدم سقوط الدعوى ببطلان الشركة لهذا السبب بالتقدم . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣) ٢٣٨ ١١٥٨

٥ - انقضاء الخصومة :

الحكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف . أثره . زوال الخصومة أمام المحكمة وامتناع نظرها للنزاع . ترتيب ذات الأثر بالنسبة للحكم بانقضاء الخصومة ولا يحول دون ذلك سبق صدور حكم قطعى فى الدعوى . علة ذلك . م ١/١٣٧ مرافعات .

(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) ٢١٥ ١٠٤٤

٦ - اعتبار الدعوى كأن لم يكن :

اعتبار الدعوى كأن تكن لعدم الاعلان خلال الثلاثة شهور . جوازى للمحكمة . م ٧٠ مرافعات معدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . سريان ذلك على الاستئناف .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥) ٢٤٤ ١١٨٣

الصفحة	القاعدة	
		سادسا : مصروفات الدعوى :
		الحكم المنهى للخصومة • التزامه بالفصل فى مصروفات الدعوى • عدم تفديرها فى الحكم • مؤداه • وجوب تقديرها بأمر من رئيس الهيئة على عريضه • اعتبار الامر مكملًا للحكم فى هذا الخصوص • أثر ذلك • (الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣٠)
١٨٠	٤٣	
		سابعا : انواع من الدعاوى :
		١ - دعوى صحة التعاقد :
		١ - دعوى صحة التعاقد • شرط قبولها • أن يكون البيع نافلا للملكية • مؤدى ذلك • اتساعها لبحث أسباب بطلان العقد • (الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)
١٤٢	٣٤	
		٢ - رفع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع • لا يتضمن بذاته اقرارا بملكية البائع للمبيع • (الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)
٦٣١	١٣٢	
		٣ - دعوى صحة التعاقد • ماهيتها • وجوب نملك البائع للمبيع • مؤداه • وجوب بحث ما يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع • عدم كفاية ما يورده البائع فى انعقد من بيان لسند ملكيته • (الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٥)
١٠٨٧	٢٤٤	
		٢ - دعوى ضمان المبيع
		دعوى ضمان العيب فى المبيع • سقوطها بعدم اخطار المشتري البائع فى الوقت الملائم أو بانقضاء سنة من وقت تسلم المبيع • الاستثناء • غش البائع بتعمده • اخفاء العيب • المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ مدنى • (الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)
١٢٧٢	٢٦٢	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - دعوى الضمان الفرعية :
		دعوى الضمان • استقلالها عن الدعوى الأصلية • عدم اعتبارها طلباً عارضاً •
٢٥٣	٥٧	(الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)
		٤ - دعوى الحيازة :
		١ - دعوى منع التعرض ودعوى استرداد الحيازة • وجوب رفعها خلال السنة التالية لفقد الحيازة • من وقوع التعرض • المادتان ٩٥٨ ، ٩٦١ مدنى • اقامة المطعون ضده دعواه بمنع التعرض خلال هذه المدة لا يغير منه تعديل طلباته الى استرداد حيازة • علة ذلك •
٧٧	٢٠	(الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٦)
		٢ - للمحكمة أثناء نظر دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى استرداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبينت توافر شروطها • علة ذلك • اتحاد أساسها والغرض منها •
٧٧	٢٠	(الطعن رقم ٢٠٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٦)
		٣ - دعوى منع التعرض • وجوب توافر نية التملك لدى المدعى فيها ، لازم ذلك أن تكون الأموال محل الحيازة جائز تملكها بالتقادم • أموال الأوقاف الخيرية ليست من الأملاك التي يجوز تملكها أو كسب حق عيني عليها مؤدى ذلك • عدم توافر شروط الحيازة التي يجوز حمايتها بدعوى منع التعرض • م ٩٧٠ مدنى المعدل • مؤدى ذلك • دعوى منع التعرض لحائز لـ ٥٠ منها غير
١٠٤	٢٦	(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)
		٥ - دعوى الشفعة :
		١ - دعوى الشفعة • شرط قبولها • ثبوت ملكية الشفيع للعين المشفوع بها وقت البيع • مقبولة •
١٣٣٩	٣٢	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
١٣٣	٣٢	٢ - الانذار بإعلان الرغبة في الشفعة ليس اقرار بملكية الشفيع • اعتباره دعوة لبدء الرغبة في الأخذ بالشفعة اذا تحققت شروطها • (الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٠)
		٦ - دعوى مسئولية النافل الجوى :
٦١١	١٢٨	١ - نقل جوى • دعوى المسئولية لوفاة الراكب أو أصابته • وجوب رفعها خلال سنتين اعتباراً من تاريخ الوصول أو من اليوم الذى كان يتعين فيه وصول الطائرة أو من تاريخ وقف النقل • المواد ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ من اتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران المعدلة ببروتوكل لاهى • (الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)
٦١١	١٢٨	٢ - موافقة مصر على اتفاقية فارسوفيا بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ وعلى بروتوكل لاهى المعدل لها بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ • أثره • وجوب تطبيق أحكام الاتفاقية فى دعوى المسئولية عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة الراكب أو أصابته • (الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)
٧٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٨)
		٧ - دعوى بطلان حكم هيئة التحكيم :
		التحكم الاجبارى • نطاقه • ق ٦٠ لسنة ١٩٧١ • اختلافه عن نصوص التحكم الواردة فى قانون المرافعات • أثر ذلك • عدم جواز رفع دعوى مبتدأة أمام القضاء العادى ببطالان أحكام هيئات التحكم الاجبارى • (الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣)
٨١٤	١٢٧	٨ - دعوى الأحوال الشخصية :
٥٠٤	١٠٥	١ - التناقض الذى يمنع من سماع الدعوى فى فقه الشريعة الاسلامية يكون بين كلامين صدرتا من شخص واحد ، دون أن يوجد ما يرفعه أحدهما فى مجلس القاضى والآخر خارجه ولكنه ثبت أمام القاضى حصوله ، يستوى فى ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو شهوده أو من المدعى عليه • (الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦)
		٢ - الطعن فى الحكم الغيابى بطريق غير المعارضة ، اعتباره نزولاً عن حق المعارضة • (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق ، ٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩)
٥٧٧	١٢١	٣ - المعارضة فى الأحكام الاستثنائية الصادرة فى الغيبة ، خلال الأيام العشرة التالية لإعلانها جائز • المادتين ٢٩ و ٣٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية • (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ ق ، ٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩)
٥٧٧	١٢١	

القاعدة	المدة	دفع
		بعض أنواع الدفع :
		الدفع بعدم القبول :
		١ - الدفع بعدم قبول • المقصود منه • الاجراء الذى يوجب القانون اتخاذه حتى تستقيم الدعوى • المدفع بتعبه • اعتباره دفعا شكلياً • خروجه عن نطاق الدفع بعدم القبول متى انتفت صلتة بالصفة أو المصلحة فى الدعوى أو بالحق فى رفعها • العبرة فى تكييف الدفع بحقيقة جوهره ومرماه لا بالتسمية التى تطلق عليه •
٧	١	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ ق - « هيئة عامة » جلسة ١٩٨٩/٢/٨)
		٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى • قضاء المحكمة بقبوله تستنفذ به ولايتها فى موضوع الدعوى • لا يجوز لمحكمة الاستئناف عند إلغاء حكم محكمة أول درجة وقبول الدعوى أن تعيدها اليها لنظر موضوعها •
٨٤	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥)
		٣ - الدفع المؤسس على أن الدائن لمن رفعت عنه الحراسة وألت أمواله الى الدولة لا يجوز له رفع الدعوى بدينه ضد المدير العام لإدارة الأموال التى آلت الى الدولة قبل اللجوء الى هذا المدير ليصدر قراره بشأنه • ماهيته • دفع بعدم القبول • م ١١٥ مرافعات •
٤٨٤	١٠٢	(الطعون أرقام ١٤٩٨ ، ١٤٧٤ ، ٥٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥)
		الدفع الشكلى :
		١ - الفصل فى الدفع الشكلى • لا تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها فى الموضوع • وجوب إعادة القضية اليها اذا ألغت محكمة ثانى درجة حكمها •
٨٦٧	١٧٨	(الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦)
		٢ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها • ١٠١ اثبات • شرطه • أن يكون الحكم السابق قد حاز قوة الأمر المقضى بعدم قابليته للطعن فيه باحدى طرق الطعن العادية •
٦١٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٨)

الصفحة

القاعدة

(ر)

ريغ - ري

ريغ

استناد خير الدعوى في تحقيقه للملكية المورث للأرض المطالب بريغها على ما أورده في بيان المعاينة أن اثنين من أهالي المنطقة قررا بملكيتها لها . لا يحسم النزاع حول ملكيتها . تأييد الحكم المستأنف في قضائه بالريغ على سند مما ورد بتقرير الخير . قصور .

٤٠٦

٨٧

(الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٥٨)

ري

١ - رجوع وزارة الري على من استفاد من التعدي على منافع الري والصرف بمقابل إعادة الشيء الى أصله وبما عاد عليه من منفعة . م ٨٠ ق ٧٤ لسنة ٧١ المعدل بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٧٥ نفاذه دون انتظار صدور قرار بالادانة من اللجنة المختصة . علة ذلك . عدم اعتبار هذا المقابل عقوبة .

٢٢١

٥٠

(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ٧/٢/١٩٨٥)

٢ - الزام المستفيد من التعدي على منافع الري والصرف بنفقات إعادة الشيء الى أصله ومقابل ما عاد عليه من منفعة ، عدم توقفه على سبق ادانته عن الواقعة .

٢٩٨

٦٦

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٥)

٣ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الري والصرف . اختصاصها بالفصل ابتدائيا في التعويضات المنصوص عليها فيه . الطعن في قراراتها أمام المحكمة المدنية . مخالفة ذلك . أثره . عدم القبول .

٣٤٢

٧٥

(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ٣/٣/١٩٨٥)

(ثب)

شركات - شفعة - شهر عقارى - شيوع

شركات

« ادارة الشركة »

مدير شركة التوصية بالأسهم • وكيل عنها وليس عاملاً لديها • مؤدى ذلك • ما يتقاضاه من مكافأة يعتبر حصة في الربح وليس أجراً • أعمال الحكم المطعون فيه قواعد التقادم السنوى الخاصة بالدعوى الناشئة عن عقد العمل في شأن هذه المكافآت • مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه •
(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣)

« الشركات المساهمة »

ادماج شركة في أخرى • مؤداه • خلافة الشركة الأخيرة لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات • أثر ذلك • وجوب اختصاص الشركة الدامجة دون غيرها في خصوص هذه الحقوق والالتزامات •
(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣)

« شركات التضامن »

١ - عدم تعيين مدير لشركة التضامن • مؤداه • لكل شريك متضامن حق ادارتها وتمثيلها أمام القضاء • عدم تقديم الطاعن ما يثبت أن للشركة المذكورة مديراً أجنبياً عنها • أثره • ثبوت صفته - كشريك متضامن - في تمثيلها أمام القضاء في الدعوى المرفوعة بطلب اشهار افلاسها • لا يغير من ذلك تعيين حارس قضائى عليها • علة ذلك •
(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣)

٢ - اختصاص الطاعن بصفته الشريك المتضامن واعلانه بصحيفة الدعوى كاف لصحة اختصاص الشركة حتى ولو ثبت عدم صحة اعلان الشريك المتضامن الآخر مادام الطاعن لم يقدم ما يثبت الاتفاق على عدم انفراده بادارتها •
(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣)

٣ - القضاء بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بشهر افلاس الطاعن وآخرين • اقامته على سند من توقف الشركاء عن دفع دين آخر خلاف الذى استند اليه الحكم الابتدائى • النعى بأن الدين الذى استندت اليه محكمة أول درجة قد ثبت عدم استحقاقه • غير مقبول • علة ذلك •
(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣)

٤ - حق كل شريك في شركة التضامن أو التوصية في رفع دعوى بطلان عقد الشركة لعدم اتخاذ اجراءات الشهر والنشر • عدم سقوط الدعوى ببطلان الشركة لهذا السبب بالتقدم • علة ذلك •
(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣)

القاعدة

الصفحة

٧٥٩ ١٥٦

٧٥٨ ١٥٦

٧٥١ ١٥٥

٧٥١ ١٥٥

٧٥١ ١٥٥

١١٥٨ ٢٣٨

الصفحة	القاعدة	
		« شركات القطاع العام »
١٠١٥	٢١٠	العاملون بشركات القطاع العام علاقتهم بها تعاقدية • أثره • اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعات والمتعلقة بالقرارات التى تصدرها هذه الشركات • (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٨)
		« انقضاء الشركة »
٣٤٥	٧٦	١ - تقديم حصة عينية للشركة على وجه التملك • ماهيته • ليس بيعاً وإنما يشبهه من حيث اجراءات الشهر وتبعية الهلاك وضمان الاستحقاق والعيوب الخفية • مؤدى ذلك • التزام الشريك الذى قدم هذه الحصة بعدم التعرض للشركة فى الانتفاع بهذه الحصة أو منازعتها فيها ولو لم يشهر العقد ، وتوزيع ثمن هذه الحصة العينية على الشركاء عند انقضاء الشركة وعدم عودتها اليه • (الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٤)
٦٣١	١٣٢	٢ - خلو عقد تأسيس الشركة من شرط يقضى باستمرارها على الرغم من وفاة أحد الشركاء • مفاده • اعتبارها منحلة قانوناً بمجرد وقوع الوفاة • م ٥٢٨ مدنى • استمرار الشركاء فى أعمال الشركة مع الورثة • مؤداه • اعتبار الشركة فى دور التصفية • (الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)
١١٦٧	٢٤٠	٣ - قيام المصفى بحصر الديون المطالب بها وإدراجها فى كشف التصفية لتخصيص مقابل للوفاء بها عند قبولها • لا يعد اقراراً بها أو انها خالية من النزاع • استعداد الغير للوفاء بجزء من الدين لا يعد دليلاً على صحة هذا الدين • (الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣)
		مسائل متنوعة
٦٣١	١٣٢	١ - استعمال حق استرداد الحصة الشائعة التى باعها شريك لأجنبى بطريق الممارسة قبل القسمة فى المنقول الشائع أو فى مجموع من المال • م ٨٣٣ مدنى • شرطه • أن يكون البيع محل الاسترداد صادراً من أحد الشركاء فى الشيوع الى أجنبى عنهم • (الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)
٧٦٨	١٥٧	٢ - اختصاص الشركة المطعون ضدها الثانية للحكم فى مواجهتها • تقديمها مذكرة أمام محكمة الاستئناف بطلب رفض الاستئناف • أثره • قبول اختصاصها فى الطعن بالنقض • (الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٣)

الصفحة	العدد	شفعة
		« أسباب الشفعة » :
		الجوار والارتفاق من أسباب الآخذ بالشفعة • مناط كل منهما ألا يفصل الجوار طريق أو مسقة • اشترك الأرضين في حق ارتفاق على عين أخرى • لا يتوافر به سبب الآخذ بالشفعة •
١٠٨	٢٧	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٣) : « البيع موضوع الشفعة » :
		١ - بيع الشريك المشتاع حصته مقررة لأجنبي • بيع صحيح معلق على نتيجة القسمة أو أجازة باقي الشركاء • اعتباره في حكم التصرف في قدر شائع بالنسبة لهم • أثره • ثبوت حقهم في أخذ الحصة المباعة بالشفعة • المادتان ٨٢٦ ، ٩٣٦ مدني •
١٣٦	٣١٢	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) : ٢ - جواز الآخذ بالشفعة في البيع ولو لم يكن بعقد مسجل أو ثابت التاريخ • إقامة الحكم قضاء على وجوب أن يكون البيع إلى المشتري الثاني قابلاً قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة • خطأ في القانون •
٢٥٩	٥٨	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) : « دعوى الشفعة » :
		١ - دعوى الشفعة • شرط قبولها • ثبوت ملئيه الشفيع بدعي المشعوع به وقت البيع •
١٣٣	٣٢	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٠) : ١ - بيع مشتري العقار المشعوع فيه إلى مشتر ثان قبل إعلان الرغبة في الأحاد بالشفعة أو قبل تسجيلها • م ٩٣٨ مدني • عدم جواز الأحاد بالشفعة إلا من المشتري الثاني • أثره • اعتاؤه من توجيه طلب الشفعة إلى المشتري الثاني • تمسك الشفيع بالبيع الأول وادعاء صوريه البيع الثاني • وجوب اثبات ذلك في مواجهه المشتري الثاني باختصاصه في دعوى الشفعة لائبات الصوريه في مواجهته •
٢٥٩	٥٨	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) : ٣ - ايداع الثمن والملحقات خزينة المحكمة • اجراء أوجبة القانون على الشفيع قبل رفع دعوى الشفعة • عدم لزوم اتمامه بطريق العرص والايسداع •
٩١٧	١٩٠	(الطعن ١٧١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٥) : ٤ - الشفيع • اعتباره من الغير بالنسبة لطرفي عقد البيع المشعوع فيه • له اثبات ما يخالف البيع بكافة طرق الاثبات •
٩١٧	١٩٠	(الطعن ١٧١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٥) : ٥ - حق الارتفاق على ارض الجار • كفايته لاثبات الحق في الشفعة م ٥/٩٦٣ مدني •
٩١٧	١٩٠	(الطعن ١٧١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢٥) :

الصفحة	القاعدة	
١٢٦٣	٢٦١	٦ - بيع مشتري العقار المشفوع فيه الى مشتر ثان قبل اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وقبل تسجيلها م ٩٣٨ مدني . أثره . عدم جواز الأخذ بالشفعة الا من المشتري الثاني . اثبات الشفيع صورية البيع الثاني . مؤداه . اعفاؤه من توجيه طلب الشفعة الى المشتري الثاني . شرطه . اثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني سواء باختصاص المشتري المذكور في دعوى الشفعة أو بإدخاله أو تدخله خصما في الدعوى دون حاجة الى أن يتم ذلك في المواعيد المحددة لطلب الشفعة . مال دعوى الشفعة . تعلقه على ثبوت الصورية أو نفيها . (الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :
		« التنازل عن الشفعة » :
٥٣١	١١١	١ - الحق في الشفعة . نشوئه بمجرد انعقاد البيع . مؤدى ذلك جواز التنازل عن الشفعة دون توقف على انذار الشفيع بالبيع م ٩٤٨ مدني . (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨) :
٥٣١	١١١	٢ - تعامل الطاعنة مع المطعون ضده على أنه مالك للأرض المجاورة لأرضها . الاستدلال من ذلك عن تنازلها عن حقها في أخذ هذه الأرض بالشفعة . سائق . مثال . (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨) :
٥٣١	١١١	« سقوط الحق في الأخذ بالشفعة » :
١٧٠	٤١	وجوب ايداع الشفيع كامل الثمن المسمى بالانذار باعتباره الثمن الحقيقي الى أن تثبت صوريته وأن يرفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان الرغبة . سكوته عن اعلان رغبته أو عدم ايداعه الثمن في الميعاد المحدد . أثره . سقوط حقه في الأخذ بالشفعة . (الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩) :
		« احوال لا تجوز فيها الشفعة » :
١٢١٢	٢٥٠	البيع المقصور على أشخاص معينين لاعتبارات تتعلق بشخصية المشتري أو لمصالح اجتماعية وسياسية . تصرف ذو طابع خاص . اعتباره متراوفاً بين البيع والهبة والصلح . البيع الصادر من رئيس الجامعة بصفته الى الجمعية التعاونية لبناء المساكن لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بها . عدم جواز الشفعة فيه . (الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦) :
		« ايداع الثمن » :
٥٦٥	١١٩	اشتراط المشرع للأخذ بالشفعة ايداع الثمن الحقيقي مغفلاً ملحقاته بما يترتب عليه عدم سقوط الحق في الأخذ بالشفعة . اتساع دعوى الشفعة لبحث ما يقوم بين طرفي الخصومة حول الزام الشفيع بأداء ملحقات الثمن من مصروفات رسمية وغير رسمية . اغفال الحكم ذلك . خطأ في القانون . (مثال) . (الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :

الصفحة	القاعدة	
		« انذار الشفعة » :
		١ - الانذار الموجه للشفيع • بياناته م ٩٤١ مدني • الغرض منه • تعريف الشفيع بالعقار المبيع تعريفاً كافياً • تحديد مساحة القدر المبيع - مناطه - عقد البيع ذاته دون البيان الوارد بالانذار •
١٧٠	٤١	(الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩) :
		٢ - المصروفات التي يتعين بيانها في الانذار • تلك التي انفقت في ابرام التصرف كالسمسرة والأتعاب •
١٧٠	٤١	(الطعن رقم ٢١٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩) :
		٣ - مباشرة المحامي للاجراءات نيابة عن موكله • عدم استلزام حصوله على سند بالوكالة قبل مباشرته لذلك الاجراء ما لم ينص القانون على غير ذلك • مثال في شأن توقيع المحامي على انذار الشفعة •
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
		« تجزئة الشفعة » :
		١ - عدم تجزئة الشفعة • نطاقه • ليس للشفيع الأخذ بالشفعة في صفقة واحدة بعض المبيع دون البعض الآخر • علة ذلك •
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
		٢ - التعاقد على ما يجاوز الحد الأقصى للملكية الزراعية • المادة الاولى ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ • باطل بالنسبة للقدر الذي يترتب عليه وقوع المخالفة ما لم يكن محل التعاقد غير قابل للتجزئة • مثال في شفعة •
٦٧٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
		« تزاحم الشفعاء » :
		١ - حق الانتفاع • جواز كسبه بالشفعة حال بيعه استقلالا عن الرقبة • م ١/٩٨٥ مدني •
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
		٢ - حق الشفعة مقرر لكل من مالك الرقبة وصاحب حق الانتفاع • علة ذلك • الافضلية عند تزاحم الشفعاء لمالك الرقبة • م ٩٣٧ مدني •
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :
		٣ - ملكية المشتري لما يجعله شفيعاً يفضل غيره من الشفعاء الذين هم من طبقته أو من طبقة أدنى • م ٣/٩٣٧ مدني • شرطه • أن تكون مسجلة وقت البيع المشفوع فيه •
١٢٢٠	٢٥٢	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦) :

« مسائل متنوعة » :

الصفحة	القاعدة	
١١٩	٢٩	١ - حق الشفيع في الأخذ بالعقد الظاهر ولو كان سوريا ما لم يكن سيء النية . من يدعى سوء نية الشفيع عليه الاثبات . (الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٥) :
٣٥٨	٧٨	٢ - حلول الشفيع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه . زوال صفة المشتري بعد القضاء بالشفعة . م ١/٩٤٥ مدني . اعتبار مالك العقار المنزوعة ملكيته في حكم المستأجر . م ٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه . عدم سريان حكمه على المشفوع منه . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧) :

شهر عقارى

٨٧٤	١٨٠	الملكية في بيع العقارات . عدم انتقالها الى المشتري الا بتسجيل عقده أو الحكم الصادر بصحته وتفاذه والتأشير بمنطوقه في هامش تسجيل صحيفة الدعوى . البناء الذي يقيمه مشتري الأرض بعقد غير مسجل . انتقال ملكيته بالاتصاق الى المشتري الآخر الذي سجل عقده . (الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦) :
-----	-----	--

شيوخ

١٣٦	٣٣	١ - بيع الشريك المشتاع حصته مفرزة لأجنبي . بيع صحيح معلق على نتيجة القسمة أو اجازة باقى الشركاء . اعتباره في حكم التصرف في قدر شائع بالنسبة لهم . أثره . ثبوت حقهم في أخذ الحصة المباعة بالشفعة . المادتان ٦٢٨ ، ٩٣٦ مدني . (الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :
٢٢٥	٥١	٢ - قسمة المال الشائع . ماهيتها . وضع القدر المباع شائعاً تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به . عدم اعتباره قسمة للمال الشائع . (الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧) :
٦٣	١٣٢	٣ - استعمال حق استرداد الحصة الشائعة التي باعها شريك لأجنبي بطريق الممارسة قبل القسمة في المنقول الشائع أو في مجموع من المال . ٨٣٣ مدني . شرطه . أن يكون البيع محل الاسترداد صادراً من أحد الشركاء في الشيوخ الى أجنبي عنهم . (الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اعتبار تجزئة الأرض المعدة للبناء تقسيما . شرطه . أن يكون بقصد عرضها للبيع أو كمبادلة أو للتأجير أو للتحكير . المادتان ١ و ١٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . تجزئة الأرض بين مالكيها ليقم كل منهم مسكنا عليها أو ليقم مالكيها عدة مبان عليها . لا يعد تقسيما . مثال . في انتهاء حالة الشيوخ بالقسيمة .
٩٤٥	١٩٥	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣) :
		٤ - للولى قسمة المال الشائع بالتراضى نيابة عن أولاده القصر . لا حاجة لاستئذان محكمة الأحوال الشخصية أو موافقتها . علة ذلك . المسواد ٨٢٥ مدنى و ٤ و ٤٠ مرسوم بق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال .
٩٧٠	٢٠١	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٦) :
		٥ - ميعاد اعتراض أصحاب الأقلية فى المال الشائع على قرار الأغلبية بالتصرف فيه . سريانه من تأخير إعلانهم به . لا يغنى عن ذلك إعلانهم به من غيرهم أو علمهم بالقرار بأية طريقة أخرى ولو كانت قاطعة . م ٨٣٢ مدنى .
١٢٦٣	٢٦١	(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :

الصفحة	القاعدة	
		(ص) صلح - سورية صلح
		١ - تصديق القاضي على عقد الصلح . عقد ليس له حجية الشيء المحكوم فيه . (الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
٦٦٨	١٣٩	
		٢ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . اتساعها لبحث النزاع حول ملكية البائع لجزء من المبيع . مؤداه . امتناع اجابة المشتري والبائع لطبيهما الحاق محضر الصلح المبرم بينهما عن كامل القدر المبيع او القضاء للمشتري بصحة عقده الا بالنسبة للقدر المملوك للبائع له لقاء ما يعادله من الثمن . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/٧) :
٩٧٨	٢٠٣	
		٣ - المنازعة في عقد للصلح تعد فرعا من المنازعة في الحق المتصالح عليه . (الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧) :
١١٢٧	٢٣٢	
		٤ - الاتفاق بالصلح او بالتنازل بين رب العمل وعماله . منساطر بطلانه . المساس بحقوق تقررهما قوانين العمل . (الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩) :
١٢٢٩	٢٥٤	
		سورية
		١ - حق الشفيع في الأخذ بالعقد الظاهر ولو كان سوريا ما لم يكن سيء النية . من يدعى سوء نية الشفيع عليه الاثبات . (الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٥) :
١١٩	٢٩	
		٢ - قاعدة ضم مدة حيازة السلف الى مدة حيازة الخلف . سريانها قبل غير من باع له وغير من تلقى الحق ممن باع له . القضاء بصورية أحد العقدين الصادرين من السلف . مؤداه جواز ضم حيازة صاحب العقد الآخر الى حيازة سلفه . (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩) :
١٦٧	٤٠	

الصفحة	الرقم	المقابلة
		٢ - اقامة الحكم قضاءه على قرائن متساندة لا يبين أثر كل منها فى تكوين عقيدة المحكمة • فساد احداها • اثره • يؤدى بالدليل المستمد من تساندها • مثال : فى صورىة •
٨٤١	١٧٢	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠) :
		٤ - العقد المسجل يفضل العقد غير المسجل • ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر • اختلاف التواطؤ عن الصورىة • ماهية كل منها ، ثبوت الصورىة المطلقة للعقد • يرتب بطلانه • أثر ذلك •
١٠٦٧	٢١٩	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨) :
		٥ - بيع مشترى العقار المشفوع فيه الى مشتر ثان قبل اعلان الرغبة فى الاخذ بالشفعة وقبل تسجيلها م ٩٢٨ مدمى • اثره • عدم جواز الاخذ بالشفعة الا من المشترى الثانى • اثبات الشفيع صورىة البيع الثانى • مؤداه • اعفاؤه من توجيه طلب الشفعة الى المشترى الثانى • شرطه • اثبات الصورىة فى مواجهة المشترى الثانى سواء باختصاص المشترى المذكور فى دعوى الشفعة أو بادخاله أو تدخله خصما فى الدعوى دون حاجة الى أن يتم ذلك فى المواعيد المحددة لطلب الشفعة • مآل دعوى الشفعة • تعلقه على ثبوت الصورىة و نفيها •
١٢٦٣	٢٦١	(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :
		« اثبات الصورىة » :
		تقدير أدلة الصورىة وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها • استقلال قاضى الموضوع به ما دام استخلاصه سائغاً •
١١٢٧	٢٣٢	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧) :

(ض)

ضرائب

« الضريبة العامة على الإيراد »

١ - خصم الضرائب المباشرة من الإيراد الإجمالي لتحديد صافي الخاضع للضريبة على الإيراد . مناطه . أن تكون هذه الضرائب قد سددت فعلاً أو حكماً ، وأن تستحق عن إيرادات تحققت في ذات السنة بصرف النظر عن وقت سدادها .

(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٨) ٨٩ ٤١٣

٢ - خصم قيمة أسهم وسندات التنمية الحكومية من الدخل الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في حدود ٢٥٪ من صافي الدخل وبما لا يزيد على ثلاثة آلاف جنيه . مناطه . فقرة ٦ م ٧ ق ٩٩ لسنة ١٨٤٩ المضافة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ . اشتراط اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروطاً أخرى لم ترد به . وجوب عدم أعمالها .

(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٨) ٨٩ ٤١٣

« ضريبة التركات ورسم الأيلولة »

١ - الاحتجاج في مواجهة مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من المورث خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً له بسبب الأثر كان متوافراً وقت حصول التصرف . مناطه . إقامة صاحب الشأن الدليل أمام القضاء على دفع المقابل سواء انتقلت الملكية أو لم تنتقل ، أو انتقلت الحيازة إلى المتصرف إليه أم ظلت في يد المتصرف م ٤/٣ ق ١٤ لسنة ١٩٤٤ .

(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) ١٦٨ ٨١٨

٢ - سندات التعويض عن القدر الزائد من الأراضي المستولى عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي . وفاة المالك قبل صدور القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي آلت بموجبه ملكة هذه الأراضي إلى الدولة دون مقابل . دخول السندات في وعاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣) ١٩٤ ٩٣٩

٣ - الأراضي البور الداخلة ضمن عناصر التركة . وجوب تقدير قيمتها حكماً متى قدرت لها قيمة إيجارية واتخذت هذه القيمة أساساً لبط الضريبة عليها .

(الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩) ٢٢٧ ١١٠٦

٤ - تقادم رسم الأيلولة والضريبة على التركة . يبدأ من اليوم التالي لانقضاء الأحكام المحدد لتقديم الأقرار أو قائمة الجرد . م ٥٢ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٧ . أحالة النزاع إلى لجنة الطعن . قاطع للتقادم حتى انتهاء ميعاد الطعن في قرار اللجنة . بدء تقادم جديد بعد ذلك مدته خمس سنوات لا ينقطع إلا بمطالبة الممول إدارياً أو قضائياً .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠) ٢٥٦ ١٢٤١

الصفحة	الترتيب	
		« الضريبة العقارية »
		الضريبة العقارية • إعفاء الملاك من آدائها سواء كانت المباني منشأة أصلاً لأغراض السكنى أو لغيرها من الأغراض ق ١٦٩ سنة ١٩٦١ • استثناء الأماكن التي تؤجر لغير السكنى من هذا الإعفاء اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٦٨ • ق ٤٦ سنة ١٩٦٨ • حق المالك في المطالبة بالأجرة السارية قبل العمل بالقانون ١٦٩ سنة ١٩٦١ • علة ذلك •
٥٩٨	١٢٥	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٠)
		« لجنة الطعن الضريبي »
		لجنة الطعن الضريبي • هيئة إدارية لها ولاية القضاء للفصل في خصومة بين مصلحة الضرائب والممول • م ٥٠ ق ١٤ لسنة ١٣٩ • قرار اللجنة وإن حاز قوة الأمر المقضى • لا يعتبر في مقام الحكم بالدين الذي يغير مدة التقادم في مفهوم المادة ٣٨٥ مدني • علة ذلك •
١٢٤١	٢٥٦	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)
		« ضريبة الأرباح التجارية والصناعية »
		« الربط الحكمي »
		الربط الحكمي • ق ٥٥ لكنه ٦٩٧١ • شرط أعماله • انتهاء نشاط الممول خلال السنة المقيسة بخسارة رأسمالية • إخطاره مصلحة الضرائب بذلك في الميعاد • أثره • وجوب استبعاد تطبيق قاعدة الربط الحكمي • لا محل للتحدي بما كان يجري عليه قضاء هذه المحكمة في ظل أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ من وجوب تطبيق القاعدة الربط الحكمي في جميع الحالات ، ولو اشتملت السنوات المقيسة على خسائر رأسمالية • ولا محل أيضاً لتطبيق حكم المادتين ٥٨ ، ٥٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصتين بتوقف المنشأة عن العمل • علة ذلك •
٤٧٧	١٠١	(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)

ضرائب

١٤١

الصفحة	القاعدة	
		<p>« تحصيل الضريبة : امتياز دين الضريبة »</p> <p>المبالغ المستحقة للخزانة العامة ومنها الضرائب • ديون ممتازة • م ١١٣٩ مدني •</p>
٥١٠	١٠٦	<p>(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦)</p> <p>٢ - مصلحة الضرائب لها حق امتياز عام قبل مدينها بالضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة لها • م ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ • عدم وجوب شهره • حق التتبع لا يثبت في الأموال المحملة به ولو كانت عقاراً • أسبقيتها على أي حق امتياز عقارى أو رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده •</p>
٥١٠	١٠٦	<p>(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦)</p> <p>٣ - مصلحة الضرائب اعتبارها طرفاً في خصومة التنفيذ بحكم القانون • مؤدى ذلك • استيفاء حقها من حصيلة التنفيذ على أموال المدين ولو كان متخذاً عليه من دائنين آخرين •</p>
٥١٠	١٠٦	<p>(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		(ع)
		عقد - عمل
		عقد
		أولا : اطراف العقد :
		العقد . ماهيته . وصف التعاقد . المقصود به . لا يصدق على من ورد ذكره بالعقد كأحد أطرافه دون أن يكون له صلة بترتيب الأثر القانوني محل النزاع الناشئ عن العقد . لقاضي الموضوع استخلاص صفة التعاقد .
٥٣٦	١١٢	(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ قضائية جلسة ١٩٨٥/٣/٣١)
		ثانيا : أركان العقد :
		١ - طرح مناقصة توريد أشياء . اعتباره مجرد دعوة للتعاقد . الإيجاب صدوره ممن تقدم بعطاءه بالشروط المبينة فيه . القبول . تمامه بالموافقة على العطاء متى صدرت هذه الموافقة ممن يملكها .
٨٤	٢٢	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٧)
		٢ - الإيجاب . ماهيته . استخلاص ما اذا كان باتاً . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدي اليه . تكييف الفعل المؤسس عليه طلب صحة ونفاذ العقد بأنه إيجاب بات أو نفي هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٠٨٤	٢٢٢	(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤)
		٣ - التعاقد بشأن بيع الأملاك الخاصة بالدولة . لا يتم بين الحكومة وطالبي الشراء الا بالتصديق عليه ممن يملكه . للمحافظين كل في دائرة اختصاصه التصديق على البيع بعد موافقة اللجنة التنفيذية للمحافظة . المادة الأولى من القرار الجمهوري ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ . تفسير ذلك . اعتبار التصديق قبولاً بالبيع والرغبة والشراء إيجابياً .
١١٣٦	٢٣٤	(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨)
		« عيوب الرضا »
		١ - العقد المسجل يفضل العقد غير المسجل . ولو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر . اختلاف التواطؤ عن الصورية . ماهية كل منهما . ثبوت الصورية المطلقة للعقد . يرتب بطلانه . أثر ذلك .
١٠٦٢	٢١٩	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى ضمان العيب في المبيع • سقوطها بعدم اخطار المشتري البائع في الوقت الملائم أو بانقضاء سنة من وقت تسلم المبيع • الاستثناء غش البائع بتعمده إخفاء العيب • المواد ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ مدني
٢٧٢	٢٦٢	(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)
		ثالثاً : شروط العقد :
		« شروط المنع من التصرف »
		شروط المنع من التصرف صحيح متى بنى على باعث مشروع واقتصر على مدة معقولة • اعتبار الباعث مشروعاً إذا كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف اليه أو للغير • تقدير مشروعية المصلحة ومدى معقولية المدة المحددة • من سلطة قاضي الموضوع متى بنى على أسباب سائغة •
٥٣٦	١١٢	(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٣١)
		رابعاً : تفسير العقد :
		١ - تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات من سلطة محكمة الموضوع • شرطه • ألا تخرج في تفسير العقود عما تحمله عبارتها •
٦٩	١٨	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١)
		٢ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتفسير الاتفاقات والمحرمات • من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحمله عبارات العقد ، ولها تقدير ما يقدم اليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تظن اليه واستخلاص الحقيقة منها ما دام استخلاصها سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق
٨٤	٢٢	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٧)
		٣ - صدر تفويض من رئيس مجلس ادارة الشركة المتعاقدة الى لجنة البت في العطاءات بالحصول على العطاءات والبت فيها • مفاده • عدم التزام هذه اللجنة بالرجوع اليه أو عرض الأمر على مجلس الادارة • موافقة اللجنة على عطاء المطعون ضده واخطاره بذلك للتنفيذ • مؤداه • تمام التعاقد على الصفة صحيحاً • النعي على حق اللجنة في ذلك • نعي على غير أساس •
٨٤	٢٢	(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
٥٣٦	١١٢	٤ - تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدین من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها . عدم تقييدها بما تفيده عبارة معينة بل ما تفيده في جملتها . (الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٣١)
٩٦٣	١١٩	٥ - النص في العقد على أنه يحق للطرف الأول فسخ العقد وتصبح حياة الطرف الثاني للعين بلا سند قانوني ليس الا ترديدا للشرط الفاسخ الضمني . تقرير حق المؤجر في الفسخ دون تنبيه . مجرد اعفاء من الاعذار دون الاعفاء من اللجوء الى القضاء . (الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠)
١١٦١	٢٣٩	٦ - تفسير العقود . من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها ما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣)
		خامسا : تكييف العقد :
٩٦٣	١٩٩	المناط في تكييف العقود هو بما عناه المتعاقدان . التعرف على قصد المتعاقدین من سلطة محكمة الموضوع . التكييف القانوني لما عناه المتعاقدان . مسألة قانونية . خضوعه لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠)
		سادسا : آثار العقد :
١٢٩	٣١	١ - الوكالة المستترة . ماهيتها . أن يعير الوكيل اسمه الأصيل ويبرم الطعن بصفته أصيلا لا بصفته وكيلا . أثرها . انصراف أثر العقد الى الموكل شأنها شأن الوكالة السافرة . (الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٣٦٧	٨٠	٢ - انصراف . ثر العقد الى المتعاقدين والخلف العام دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث . م ١٤٥ مدني . الاستثناء . كون الحق أو الالتزام مما ينقضي بطبيعته بموت المتعاقد لنشونه عن علاقة شخصية بحتة . (الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٠/٣/١٩٨٥)
٣٦٧	٨٠	٢ - الوديعة لأجل . ماهيتها . وديعة ناقصة تعتبر قرضاً من العميل للبنك المودع لديه تخضع لأحكام عقد القرض فيما لم يرد بشأنه نص في العقد . م ٧٢٦ مدني . مؤدى ذلك . عدم انتهاء عقد الوديعة بوفاة المودع ، وانصراف أثره الى الورثة وامكان استعمال المودع لديه لمبلغ الوديعة . (الطعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٠/٣/١٩٨٥)
		« الدفع بعدم التنفيذ » اندمج بعدم التنفيذ . اقتضاه على ما تقابل من التزامات طرفي التعاقد . العبرة فيه بارادتهما . لمحكمة الموضوع حق استظهارها . م ١٦١ مدني . (الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ٦/١١/١٩٨٥)
٩٧٠	٢٠١	سابعاً : فسخ العقد وانفساخه : فسخ العقد ١ - حق المشتري في توقي طلب الفسخ بالوفاء بباقي الثمن قبل صدور الحكم النهائي بفسخ عقده . شرطه . ألا يكون مما يضار به البائع . (الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ٢٩/٢/١٩٨٥)
٣٣٠	٧٣	٢ - الاستبدال . ماهيته . جواز طلب فسخه عند اخلال أحد طرفيه بالتزاماته الناشئة عنه . نقل ملكية الارض موضوع البديل للغير أو خلو العقد من الشرط المانع من التصرف أو من احتفاظ المستبدلين بحق الامتياز . لا يحول دون ذلك . (الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ٢١/٣/١٩٨٥)
٤٣٢	٩٣	٣ - انشراط الفاسخ . جزاء مقرر لمصلحة الدائن لعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه التعاقدى . افتراضه في العقود التبادلية . (الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٠/٤/١٩٨٥)
٥٩٤	١٢٤	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - اشتراط البائع اعتبار العقد مفسوخاً عند تخلف المشتري عن الوفاء بالقسط الأول من الثمن في الميعاد المحدد ، لا يعنى حرمانه من طلب الفسخ اذا تأخر المشتري في الوفاء بما بعد القسط الأول ، ما لم ينص في العقد على تنازله عن ذلك الحق .
٩٤	١٢٤	(الطعن رقم ١٢٠٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٠/٤/١٩٨٥)
		٥ - الشرط الفاسخ الضمني لا يقتضى الفسخ حتما بمجرد حصول الاخلال بالتزام . وجوب الانتجاع للقضاء لانسداد حكم بفسخ العقد جزاء الاخلال م ١٥٧ مدني . الاستثناء . أن تكون عبارات الشرط واضحة قاطعة في الدلالة على وقوع الفسخ حتما ومن تلقاء نفسه بمجرد حصول الاخلال م ١٥٨ مدني .
٩٦٣	١٩٩	(الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ٣٠/١٠/١٩٨٥)
		٦ - عقد المقاولة . صيرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث استثنائي عام غير متوقع عند التعاقد أثره . للقاضي فسخ العقد و زيادة أجر المقاول .
		المادتان ١٤٧/٢ ، ٦٥٨/٤ مدني .
١٧٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٥)
		« انفساخ العقد »
		١ - هلاك العين هلاكاً كلياً . أثره . انفساخ العقد لاستحالة تنفيذه .
		م ٥٦٩ مدني .
٣٧٥	٨٢	(الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٥)
		٢ - مسئولية المؤجر عن الهلاك الكلي الراجع لخطئه ، انحصارها في تعويض المستأجر عما أصابه من ضرر بسبب انفساخ الايجار قبل انتهاء مدته .
٣٧٥	٨٢	(الطعن رقم ١٧٠٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٣/١٩٨٥)
		ثامناً : بطلان العقد :
		١ - التعاقد على ما يجاوز الحد الأقصى للملكية الزراعية . المادة الأولى ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . باطل بالنسبة للقدر الذي يترتب عليه وقوع المخالفة ما لم يكن محل التعاقد غير قابل للتجزئة . مثال في شفعة .
٦٧٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٥)
		٢ - بطلان الشرط الوارد بوثيقة التأمين . شرطه . م ٣/٧٥٠ مدني الاتفاق في الوثيقة على استثناء بعض حالات المؤمن منه من التأمين . جائز . متى كانت هذه الحالات محددة تحديداً واضحاً في شرط خاص ولو كان ضمن الشروط المطبوعة في الوثيقة .
٩٨٧	٢٠٥	(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٨٥)

الصفحة	القاعدة	
		باسم - انواع العقود :
		« عقد البيع » .
		١ - اعتبار العقد سائر لوصية . شرطه . نبوت اتجاه قصد المتصرف الى التبرع واطراف التملك الى ما بعد الموت .
٥٨٨	١٢٣	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٠/٤/١٩٨٥)
		٢ - عجز المتصرف اليه عن دفع الثمن المسمى في عقد البيع .
٥٨٨	١٢٣	لا يعتبر بذاته دليلا على أن العقد يخفى وصية .
		(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٠/٤/١٩٨٥)
		« العقد الاداري »
		العقود التي تبرمها الادارة مع الافراد . مناط اعتبارها عقودا ادارية .
		تضمن العقد المبرم بين مديرية التربية والتعليم وبين المطعون ضده الاول شروطا استثنائية غير مألوفة . أثره . اعتباره عقدا اداريا ينعقد الاختصاص لنظره لجهة القضاء الاداري .
٨٦٢	١٧٧	(الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ٥/٦/١٩٨٥)
		« عقد التسليم » :
		المشتري لعقار واحد بعقدي بيع ابتدائيين . تسلم احدهما العقار من البائع تنفيذا للعقد . أثره . عدم جواز نزع العين من تحت يده وتسليمها للمشتري الآخر الا بعد تسجيل عقده وتبوت افضلية له في ذلك . علة ذلك
١١٢٧	٢٣٢	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ قضائية - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٥)
		« عقد المقاولة » :
		عقد المقاولة . صيرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث استثنائي عام غير منوقع عند التعاقد . أثره . للقاضي فسخ العقد أو زيادة أجر المفاوض .
		المادتان ١٤٧/٢ ، ٤/٦٥٨ مدني .
١١٧٨	٢٤٣	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٥)
		عاشرا - مسائل متنوعة :
		تصرف السلطة الادارية في المال العام لانتفاع الافراد به . سبيله .
		الترخيص المؤقت مقابل رسم لا أجره . منح الترخيص ورفضه والرجوع فيه . من الأعمال الادارية . خضوعه لأحكام القانون العام .
١٢١٦	٢٥١	(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٢٦/١٢/١٩٨٥)

الصفحة
المقابلة

عمل

أولا - علاقة عمل :

١ - اعارة ضباط الشرطة . أدواتها . لا يترتب على الاعارة انقطاع صلة الضابط المعار بوظيفته الأصلية أو دخوله في عدد الموظفين الأصليين الجهة المستعيرة - مؤدى ذلك .

٧٩

٢٣

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٨ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٧)

٢ - العاملون بينك مصر - قبل تحويله الى شركة مساهمة - موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة ، بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لأحييه تنظيمية . اختصاص القضاء الاداري دون غيره بنظر الدعاوى الخاصة بهم .

٤٣٦

٩٤

(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)

٣ - ادماج المنشأة في أخرى . أثره . خضوع العمال لنظامي العمل والأجور في المنشأة الدامجة . شرطه . الا يؤدي ذلك الى نقص أجورهم التي كانوا يتقاضونها بالمنشأة المندمجة .

٧١٢

١٤٨

(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)

٤ - الجهاز الاداري لحراسة انعامه منذ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده جهاز تصفية الحراسات . أحد الأجهزة الادارية للدولة . العاملون به ، موظفون عموميون . علاقتهم بالجهاز علاقة تنظيمية .

٧٨٢

١٦٠

(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٥٨/٥/١٩)

٥ - العاملون بشركات القطاع العام علاقتهم بها تعاقدية . أثره . اختصاص القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة بالقرارات التي تصدرها هذه الشركات .

١٠١٥

٢١٠

(الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٨)

ثانيا - الأجر :

الصفحة	القاعدة	
		١ - استحقاق الأجر • شرطه • قيام عقد العمل وحضور العامل لمزاولة عمله أو اعلانه عن استعداده لمزاولته ومنعه من أدائه بسبب رجوع الى صاحب العمل • م ٦٩٢ المدنى • عدم بحث توافر هذه الشروط • قصور • (الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٤)
٢٠٣	٤٨	٢ - ترقية العامل • أثرها • استحقاقه لأجر الوظيفة المرقى اليها اعتباراً من تاريخ الترقية الفعلى • لا عبرة بتاريخ ندبه للوظيفة قبل ذلك أو ترشيحه فى استلام العمل بها • (الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤)
٣٠١	٦٧	٣ - تعيين العامل على وظيفة محدده بجدول لشركة • أثره • استحقاقه الحد الأدنى للأجور المقرر لفئة وظيفته • م • من اللائحة ٣٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ • لا محل لتطبيق نص المادة ٨٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ • علة ذلك • (الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/١٠)
٣٦٣	٧٩	٤ - المحامون بإدارات القانونية بالقطاع العام • معاملتهم المادية طبقاً لأحكام القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ • اشتماله على جدول المرتبات ، مؤداه ، عدم تطبيق جداول المرتبات الملحقه بتشريعات العاملين بالقطاع العام • الرجوع الى أحكام هذه التشريعات • شرطه • عدم وجود نص فى القانون الخاص المشار اليه • علة ذلك •
٦٢٠	٣٠	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢١) ٥ - الأجر الذى تحسب علم أساسه مكافأة النظام الخاص • عدم دخول عمولة الانتاج فى مدلوله • علة ذلك • لا محل لأعمال مبدأ المساواة فيما يناهض القانون •
٦٤٩	١٣٥	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) ٦ - الأجر • الأصل فيه أنه لقاء العمل • الاستثناء • حالات محددة على سبيل الحصر ليس منها تجنيد العامل • الحكم الوارد بالمادة ٥١ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ قاصر على حالة الاستدعاء من الاحتياط • علة ذلك •
٩٥٢	١٩٧	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٧) ٧ - وقف العامل احتياطياً • أثره • وقف صرف نصف مرتبه • عدم طرح امر وقف صرف نصف مرتب العامل علم المحكمة التاسدة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف • مؤداه • استحقاقه صرف نصف مرتبه الموقوف •
١٢٢٣	٢٥٣	(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩) ٨ - إنهاء وقف العامل واستحقاقه لأجرة كاملاً عن مدة الوقف • شرطه • اخلاء سبيله أو الحكم ببراءته أو إيقاف تنفيذ العقوبة ثم انتفاء مسئوليته التأديبية • مؤدى توافر مسئوليته • حرمانه من نصف مرتبه الموقوف مدة حبسه • علة ذلك •
١٢٢٣	٢٥٣	(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - أجر العامل يحدد باتفاق الطرفين ولا يجوز تعديله الا باتفاقهما بما لا يتنزل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً .
١٢٢٩	٢٥٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)
		١٠ - العمال ممن لا يتقاضون أجوراً شهرية أو اسبوعية أو يومية . حساب أجورهم على أساس متوسط ما تقاضاه العامل منهم عن أيام العمل الفعلية في السنة الأخيرة . اعتباره الحد الأدنى المقرر لهم . أثره . وجوب الا يقل عنه الأجر . م ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٢٢٩	٢٥٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)
		١١ - سلفة التأمينات الاجتماعية ، لا تعتبر اجراً او من ملحقات الأجر .
١٢٥٠	٢٥٨	(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)
		١٢ - الأجر في تطبيق المادة ٨٣ من القرار بق ٦٣ لسنة ٦٤ . المقصود به . الأجر الفعلي . طريقة حسابه . جواز تعديلها بقرار من الوزير المختص مثال في معاش العجز الجزئي المستديم المستحق للعاملين في المخابز البلدية نتيجة حالة مرضية .
١٢٥٤	٢٥٩	(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)
		« اعانة غلاء المعيشة »
		العلاوات الدورية . منط استحقاقها . م ٢٤ ق ٦١ لسنة ١٩٧١
٧١٢	١٤٨	(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)
		« اعانة غلاء المعيشة »
		١ - اعانة غلاء المعيشة . احتسابها وفقاً للأجر الاساسي للعامل دون عمولة البيع . علة ذلك . القرار الجمهوري ٣٩٠ لسنة ١٩٧٥ .
١٠٠٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)
		٢ - اعانة غلاء المعيشة للعاملين بالقطاع الخاص . ق ٤٠ لسنة ٧٥ . عدم استهلاكها من الزيادات التي تطرأ على الأجر . علة ذلك .
١١١٦	٢٣٠	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩)
		٣ - زيادة اجور العاملين زيادة تشمل اعانة غلاء المعيشة بأقصى فئاتها المنصوص عليها في الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ . مؤداه . عدم جواز المطالبة بزيادة الاعانة المذكور تبعاً لتغير الحالة الاجتماعية .
١١١٦	٢٣٠	(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩)
		المسألة :
		١ - الأجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص . تحدده الفواعد المنظمة لها . الأجر الاساسي في مفهوم مكافأة النظام الخاص . عدم

الصفحة	القاعدة	
		دخول عمولة الانتاج في مدلوله . علة ذلك . لا محل لاعمال مبدأ المساواة فيما يناهض القانون .
٦٩٤	١٣٥	(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) ٢ - الأجر لقاء العمل - أما العمولة فمن ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها الا اذا تحقق سببها .
٧١٢	١٤٨	(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) ٣ - العمولة . تحديد نسبتها او تعديلها . من سلطة مجالس ادارة شركة القطاع العام . شرطه . أن يتم في اطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين دون تمييز مستهدفا تطوير الانتاج وتنميته .
٧١٢	١٤٨	(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) ٤ - عمولة البيع من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها الا بتحقيق سببها . علة ذلك .
١٠٠٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)
		مكافآت الانتاج :
		١ - مكافآت وحوافز الانتاج . عدم اندراجها ضمن الأجر وملحقاتها المستحقة للعاملين المستدعين والمستبقين بالخدمة في الاحتياط الا اعتباراً من ١٩٧٢/٢/٨ تاريخ العمل بالقانون ٩ لسنة ١٩٧٢ . م ٥١ ق ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية .
١٥٨	٣٨	(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٢٨) ٢ - المكافآت المستحقة للعاملين بالجهاز الاداري للحراسة العامة منذ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده جهاز تصفية الحراسات . المنازعة بشأنها . من اختصاص القضاء الاداري . م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢
٧٨٢	١٦٠	(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/١٩) ٣ - مكافأة زيادة الانتاج للعاملين بالقطاع العام . ماهيتها . اختصاص مجلس ادارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . م ٢٢ ق ٦١ . ١٩٧١ . عدم وضع الشركة نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب احتسابها في معاش الطاعن . تعيب الحكم فيما انتهى اليه من عدم أحقية الطاعن في ضم مكافأة زيادة الانتاج للمرتب في حساب لمعاش أين كان وجه الرأي فيه غير منتج .
٧٩٢	١٦٢	(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠) ٤ - حوافز الانتاج . اختصاص مجلس ادارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
١١٥٠	٢٣٧	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢) ٥ - مجموع البدلات والحوافز ومكافآت الانتاج ، عدم تجاوزها ١٠٠٪ من الأجر الأساسي للعامل . الاستثناء . حالة عدم تقاضي العامل اجراً . علة ذلك . المادة ٧٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
١١٥٠	٢٣٧	(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢)

الصفحة	لقاعدة	
		« المنحة » المنحة • ماهيتها • اعتبارها بحسب الأصل تبرعاً من صاحب العمل لا يلزم بصرفها ويستقل بتحديد مقدارها • عدها من الأجر إذا التزم بها في عقد العمل أو بموجب نص في اللائحة الداخلية للمنشأة أو جرى العمل على صرفها بصفة عامة ومستمرة وثابتة • (الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)
٧١٢	١٤٨	« البدلات المختلفة » ١ - بدلات طبيعة العمل في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ • حسابها على أساس الأجر المقرر لبداية ربط الفئة الوظيفية التي يشغلها العامل • التسوية على فئة مائبة بصفة شخصية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ • أثرها • عدم استحقاق البدل المقرر لوظائف هذه الفئة • علة ذلك • (الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)
٧٠١	١٤٧	٢ - بدل الانتقال • اعتباره جزءاً من الأجر إذا أعطى للعامل لقاء طاقة ببذلها أو مخاطر يتعرض لها أثناء عمله • عدم اعتباره كذلك إذا أعطى للعامل لمواجهة نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذه لعمله • (الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)
٧١٢	١٤٨	٣ - النظم المالية المقررة بلائحة نظام العاملين بشركة مصر للتأمين الصادرة نفاذاً للقانون ١٩٨١/١٠ • عدم جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ المقرر للمحامين بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ • علة ذلك • (الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)
٧٨١	١٦١	٤ - العاملون الفنيون بالادارات القانونية التي تدخل وظائفهم الفنية ضمن الهيكل التنظيمي لهذه الادارات • أحقيتهم دون غيرهم في بدل التفرغ • (الطعن رقم ١٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/١٧)
٨٩٩	١٨٦	٥ - البدلات الممنوحة للعاملين قبل سران القرارات الجمهوريين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ • نقاؤها قائمة وناقذة بعد العمل بهم • علة ذلك • عدم النص صراحة على إلغائها • (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٨)
١٠١٥	٢١٠	٦ - احتفاظ العاملين بشركات القطاع العام بصفة شخصية بالبدلات الثابتة التي كانوا يحصلون عليها وقت صدور القرار ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ • شرطه • أن يكون منصوباً عليها في عقد العمل ولائحة النظام الأساس دون تغيير في طبيعة العمل • (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٨)
١٠٠٥	٢١٠	٧ - وجود مسكن مشترك بمقر عمل العامل يقيم فيه بصفة مؤقتة • لا يستتبع زوال حقه في بدل السكن المقرر له • علة ذلك • (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٨)
١٠١٥	٢١٠	

الصفحة	القاعدة	
١٠٠٥	٢١٠	٨ - بدل التمثيل . صرفه لشاغلي بعض الوظائف لمواجهة التزامات وظائفهم . عدم اعتباره جزءاً من الأجر ولا يستحق الا بتحقيق سببه . (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٨)
١٠٠٥	٢١٠	٩ - بدل السكن . اعتباره جزءاً من الأجر . شرطه . أن يكون صاحب العمل قد انتزم بادائه للعامل مقابل عمل يؤديه وكانت طبيعة العمل تعرض حصوله عليه . (الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١١/١٨)
١١٥٠	٢٣٧	١٠ - بدل الانتقال . اعتباره جزءاً من الأجر متى كان لقاء طاقة يسد لها العامل . أثر ذلك . ارتباطه بظروف تقريره . اعطاؤه للعامل عوضاً عن نفقات بتكديدها . مؤداه . عدم اعتباره جزءاً من الأجر . (الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٢)
١٢٣٣	٢٥٥	١١ - قرارات الشركة بمنح بدل لعمالها قبل صدور اللأختين ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . بقاؤها نافذة بعد العمل بها . (الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)
١٢٥٠	٢٨٥	١٢ - البديل اعتباره جزءاً من الأجر . شرطه . (الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)
١٢٥٠	٢٥٨	١٣ - زوال العمل الذي تقرر له بدل انتظار . اثره عدم الإحقية في المطالبة بهذا البديل . (الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠)
٣٧٢	٨١	الميزة العينية : القواعد المنظمة لحقوق العاملين بشركات القطاع العام . من النظام العام لا يجوز مخالفتها . تقرير ميزة للعاملين بتلك الشركات . شرطه . الميزة العينية التي تمنح للعاملين على خلافها لا تنشئ لهم حقاً ولو تقادم العهد بها . (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/١١)
١٠٩١	٢٢٥	(ثالثاً) : إجازات العامل : ١ - إجازات العامل . استبدالها بأيام آخر أو بمقابل نقدي غير جائز الا في الأحوال المقررة قانوناً وللمقتضيات العمل . حلول موعد الإجازة ورفض صاحب العمل الترخيص للعامل بها . أثره . استحقاق العامل التعويض عنها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)
١٠٩١	٢٢٥	٢ - مدير الإدارة المختص بشركات القطاع العام . حقه في تحديد وقت الإجازة الاعتيادية للعاملين بها . جواز تأجيله لها لسنوات تالية إذا سته أيام متصلة سنوياً . (الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قانون العمل مكمل لاحكام قانونى نظامى العاملين بالقطاع العام ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو القانونان المشار اليهما من نص بشأن المقابل النقدي للأجازات • مؤداه • الرجوع فى هذا الشأن لقانون العمل .
١٠٩١	٢٢٥	(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)
		٤ - اجازة السنة الأخيرة من الخدمة . احقية العامل فى مقابل نقدي لما لم يحصل عليه منها وبنسبة المدة التى قضاهها أيا كان سبب انتهاء الخدمة .
١٠٩١	٢٢٥	(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٨)
		(رابعا) تأديب :
		الطعون فى جزاءات العاملين بالقطاع العام • اختصاص المحاكم التأديبية بنظرها من تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة • علة ذلك •
٢٠٣	٤٨	(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٤)
		(خامسا) تأمينات اجتماعية :
		« اصابة عمل »
		استحقاق المؤمن عليه المصاب للمعونة المالية فى ظل قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ • شرطه • الحد الأقصى لمدة سنة واحدة • علة ذلك •
٧٢٣	١٤٩	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٦)
		« تأمين الشيخوخة »
		١ - تأمين الشيخوخة • توقف الاشتراك فيه كأصل ببلوغ سن الستين • الاستثناء • الاستمرار فى العمل أو الالتحاق بعمل جديد لاستكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش • خيار العامل فى الحصول على معاش منقوص ، وحق صاحب العمل فى انهاء خدمة العامل بعد بلوغ سن الستين دون توافر المدة اللازمة لاستحقاق المعاش • مقتضاه أن يكون التأمين قد بدأ قبل بلوغ العامل سن الستين •
٦٤٤	١٣٤	(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)
		٢ - تأمين الشيخوخة • منشؤه القانون • قبول هيئة التأمينات اشتراكات عامل غير مستفيد من أحكامه لا يكسبه الحق فى المعاش •
٦٤٤	١٣٤	(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		معاش :
		١ - حق العامل في المعاش قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . مصدره القانون وليس عقد العمل . عدم خضوع دعوى المطالبة به للتقدم الحولى .
٦٣٩	١٢٣	(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) ٢ - جواز الاستمرار في العمل والتأمين بعد سن التقاعد لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش استثناء من الأصل . طلب الاستمرار بعد ذلك للحصول على معاش أكبر . غير جائز .
٦٤٤	١٣٤	(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) ٣ - مكافأة زيادة الانتاج للعاملين بالطاع العام . مأميتها . اختصاص مجلس ادارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . م ٢٢ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . عدم وضع الشركة نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب احتسابها في معاش الطاعن . تعيب الحكم فيما انتهى اليه من عدم احقية الطاعن في ضم مكافأة زيادة الانتاج للمرتب في حساب المعاش اياً كان وجه الرأى فيه . غير منتج .
٧٩٢	١٦٢	(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠) ٤ - الأجر في تطبيق المادة ٨٣ من القرار بق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . المقصود به . الأجر الفعلى . طريقة حسابه . جواز تعديلها بقرار من الوزير المختص مثال . في معاش العجز الجزئى المستديم المستحق للعاملين في المخازن البلدية نتيجة حالة مرضية .
١٢٥٤	٢٥٩	(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠) نظام أفضل ١ - النظم المالية المقدرة ثلاثية نظام العامل . شركة مصر للتأمين . الصادرة نفاذاً للقانون ١٩٨١/١٠ عدم جواز الحسم بينها وبين بدل التفرغ المق . المحامى . راقاه ٢٧ لسنة ١٩٧٣ . مادة ذلك .
٧٨٨	١٦١	(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠) ١ - أصحاب الأعمال الذين ارتبطوا بأنظمة أفضل حتى آخر ١٩٦١ سنة ١٩٦١ . التزامهم بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة . مكافأة نهاية الخدمة . حة العام . في هذه النادة . ناشء ع. عقد العمل . التزام هيئة التأمينات الاجتماعية في ظل القانون ٦٣ لسنة ٦٤ ادائه اليه العامل أو المستحقين عنه . شرطه . اداء صاحب العمل تلك الزيادة الى الهيئة .
١٢٤٦	٢٥٧	(الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠) (سادساً) ترقية : ١ - ترقية العاملين الى المستويين الاول والثانى . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاقتدار على أساس الكفاية وفقاً لنصاحة العمل . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١
٩٩	٢٥	(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - درجة تقارير الكفاية . اعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر الترقية . الاستناد الى الأفضلية في الأقدمية وكبر السن دون النظر الى درجة تقارير الكفاية . خطأ في القانون .
٩٩	٢٥	(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥)
		٣ - العامل الحاصل على مؤهل عال أثناء خدمته وعين في وظيفة مقررة لحملة المؤهلات العليا قبل ١٠/٥/٧٥ ، تاريخ نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وجوب احتساب سنوات خدمته الكلية عند الترقية طبقاً للمادة ٢٠ د من القانون المشار اليه .
١١٢	٢٨	(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥)
		٤ - مدة الخدمة المعتبرة للرقية . ماهيتها . وجوب الاعتداد بمدد الخبرة الفعلية التي قضاها العامل في عمل يكسبه خبرة في وظيفته الحالية .
١١٢	٢٨	(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥)
		٥ - الترقية الى المستويين الأول والثاني بالقطاع العام في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بالاختيار على أساس الكفاية ، والترقية لوظائف المستوى الثالث بالاختيار أو الأقدمية وفق النسب التي يقرها مجلس الادارة . لجهة العمل وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية وفقاً لمصلحة العمل .
٣٠١	٦٧	(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٥)
		٦ - سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له والترقية على الوظائف الشاغرة . لا يحده في ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة .
٣٠١	٦٧	(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٥)
		٧ - ترقية العامل . أثرها . استحقاقه أجر الوظيفة المرقى اليها اعتباراً من تاريخ الترقية الفعلية . لا عبرة بتاريخ نده للوظيفة قبل ذلك أو تراخيه في استلام العمل بها .
٣٠١	٦٧	(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٥)
		٨ - مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
		العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في أقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً اليها ما لم يحسب في هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقاً للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه . سبق احتسابها في أقدميته . أثره . صيرورتها جزءاً من سنوات خدمته واعتبارها ضمن مدة خدمته الكلية عند تطبيق القانون المذكور .
٤٤٧	٩٦	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ٢٤/٣/١٩٨٥)

الصفحة	العدد	
		٩ - المدد اللازمة للترقية وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتسوية أوضاع العاملين بالقطاع العام . وجوب أن تكون مدد خدمة فعلية ، وفي الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بها بالمادتين ١٩ ، ٢١ من القانون المشار اليه .
٥٤١	١١٣	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٣١)
		١٠ - عضو مجلس الشعب العامل بالدولة أو القطاع العام . ترقيته أثناء عضويته في المجلس . وجوبها بالأقدمية عند حلول دوره فيها ، أو بالاختيار إذا رقى من يليه في الأقدمية . م ٢٥ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ . مؤدي ذلك . عدم التزام الإدارة بترقية من يليه في الأقدمية إذا رقى هو بالاختيار .
٦٢٦	١٣١	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢١)
		١١ - ترقية العاملين بالقطاع العام . شرطها . توافر شروط شغل الوظيفة فيمن يرشح الترقية لها .
٩٢٥	١٩٢	(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)
		١٢ - العامل الحاصل على مؤهل عال أثناء خدمته وعين في وظيفة مقررة لحملة المؤهلات العليا . وجوب احتساب سنوات خدمته الكلية عند الترقية طبقاً للمادة ٢٠/د من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٩٣١	١٩٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)
		١٣ - تطبيق الجدول الأصلح للعامل عند ترقيته . شرطه . م ١٦/هـ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٩٣١	١٩٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)
		١٤ - طلب ضم مدة الخدمة السابقة وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . شرطه . المادة ١٩ من القانون المشار اليه .
٩٣١	١٩٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		(سابعاً) تسكين :
		١ - تسوية حالات العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . المادتان ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . عدم قيامها أساساً على الحالة الشخصية للعامل . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم ، وذلك بمطابقة الاشتراطات التي يجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً . استناد المحكمة الى اقوال أحد العاملين لدى الطاعنة بشأن الوظيفة التي كان يشغلها العامل لا يكفي . وجوب تحقق المحكمة من مطابقة جداول التعادل والتقييم للوظيفة التي كان يشغلها في تاريخ التسكين .
١٥٣	٣٧	(الطعن رقم ١٨٩٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٢٧)
		٢ - تسكين العاملين بشركات القطاع العام وفقاً للمادتين ٦٣ ، ٦٤ من اللائحة ٤٥٦ م لسنة ١٩٦٢ . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي كان يشغلها قبل التقييم وبين الوظيفة المعادلة لها بعده ، وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلاً .
٢٧٩	٦٢	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١٧)
		نسوية :
		١ - حضر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في الفئة والأقدمية بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد . عدم تحقق زمائهم لنظرائهم المتساويين معهم في المؤهل ، لدراسي من العاملين بهذه الجهات الا من وقت هذا التعيين . المقصود بانزيميل . القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ .
٢٣١	٥٣	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١٠)
		٢ - الصبية والاشباقت ومساعدو اصناع الحاصلين اثناء الخدمة على مؤهل دراسي اقل من المتوسط . استحقاقهم الدرجة التاسعة من تاريخ الحصول على المؤهل باعتباره الاقرب لصدور القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل .
٢٣٦	٥٤	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١٠)
		٣ - ترقية العامل لفئة ثالثة وفقاً لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ . حقه في الخيار بين ان يطالب بها اما على اساس المادتين ١٥ و ١٧ من القانون المشار اليه ، او بالتسوية وفقاً لاحكام المادة ١٤ منه اذا كان يخضع للتسوية المقررة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ ، عدم جواز الجمع بين حكم الترقية والاستفادة بالتسوية .
٣٣٤	٧٤	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٣)
٤٥٨	٩٨	(والطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين الثانية والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها . المعينون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، والمعينين على اعتمادات الأجور والمكافآت الشاملة والعاملين الذين حصلوا على درجات وفئات مؤهلاتهم بالترقية أو بإعادة التعيين دون تعديل أقدمياتهم . اعتبار أقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب .
٣٣٤	٧٤	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٣)
٤٥٨	٩٨	(والطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)
		٥ - العاملون الذي يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . تسوية حالاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب أسوة بزملائهم . عدم اعتبار من شملهم تطبيقه زميلا في نص المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٣٣٤	٧٤	(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٣)
		٦ - العاملون الذين يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . وجوب تسوية حالاتهم على أساس تدرج مراتبهم وعلاواتهم وترقياتهم أسوة بزملائهم المعينين على ذات الدرجات المقررة لمؤهلاتهم وفقا لرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ولم يشملهم مجال تطبيق القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ علة ذلك .
٤٥٢	٩٧	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)
		٧ - العاملون الذين يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . تسوية حالاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب أسوة بزملائهم . عدم اعتبار من شملهم تطبيقه زميلا في مفهوم المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٤٥٨	٩٨	الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤

الصفحة	القاعدة	
		(ثامنا) تعيين :
		١ - حظر سبق العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي لزملائهم في الفئة والاقدمية بالجهات التي عينوا بها بعد حل الاتحاد . عدم تحقق زمالتهم لنظرائهم المتساويين معهم في المؤهل الدراسي من العاملين بهذه الجهات الا من وقت هذا التعيين . المقصود بالزميل . القانون ٤٢ لسنة ١٩٧٨ .
٢٣١	٥٣	(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١٠)
		٢ - تعيين العاملين تحت الاختبار بشركات القطاع العام ، نظام حتمي ولو لم ينص عليه في عقد العمل . م ٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ . عدم استثناء المهندسين الخاضعين لأحكام القانون ٥٤ لسنة ١٩٧٦ .
٣٠٥	٦٨	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤)
		٣ - تعيين العامل على وظيفة محددة بجدول الشركة . أثره . استحقاقه الحد الأدنى للأجور المقررة لفئة وظيفته . م ٩ من اللائحة ٣٤٥٦ لسنة ١٩٦٢ لا محل لتطبيق نص المادة ٨٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . علة ذلك .
٣٦٣	٧٩	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/١٠)
		(تاسعا) تقارير الكفاية :
		١ - درجة تقارير الكفاية . اعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر الترقية الاستناد الى الأفضلية في الأقدمية وكبر السن دون النظر الى درجة تقارير الكفاية . خطأ في القانون . .
٩٩	٢٥	(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)
		٢ - تقدير درجة كفاية العاملين الخاضعين لنظام التقارير الدورية . حق للجنة شئون العاملين وحدها طالما خلا تقديرها من الانحراف واساءة استعمال السلطة . رأى الرئيس المباشر أو مدير الادارة المختصة مجرد اقتراح . قياس الأداء بصفة دورية وجوبه ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل التقرير النهائي . المادتان ٢٤ و ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . عدم جواز قياس كفاية العامل في فترة معينة بأكملها على كفاءته في فترة أخرى ولو شكلت جزءاً من الفترة الاولى .
٤٤٣	٩٥	(الطعن رقم ١٤١٧ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(عاشر) تصحيح اوضاع العاملين :
		١ - المادة ١٤ من قانون تصحيح اوضاع العاملين ١١ لسنة ١٩٧٥ نطاق تطبيقها . العاملون بوزارات الحكومة والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة وكذلك العاملون باقطاع العام ممن طبقت عليهم احكام انقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٧ وقت أن كانوا يعملون في إحدى هذه الجهات . علة ذلك .
٤٥٢	٩٧	(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)
		٢ - احكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - فيما عدا المادتين ١ و ٣ سريانها على جميع العاملين بالقطاع العم . علة ذلك .
		(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)
٩٣١	١٩٣	« تقييم المؤهلات »
		١ - شهادة اتمام الدراسة الابتدائية الراقية الفرنسية . في ظل قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر نفاذاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تقييمها كشهادة متوسطة تتيح لحاملها شغل وظيفة من الفئة (١٨٠ - ٣٦٠ جم) . لا محل للفرقة بين شهادتي الابتدائية الراقية المصرية والفرنسية . علة ذلك .
٤٦٧	٩٩	(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)
		٢ - مؤهل التجارة التكميلية العالية . اعتباره . مؤهلاً عالياً . قانون المعادلات الدراسية ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ . الاحتجاج بما ورد بمرسوم ٦ اغسطس من تقدير الدرجة السابعة بالكادر التوسط لهذا المؤهل لا محل له . علة ذلك .
٧٤٣	١٥٣	(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/١٢)
		٣ - شهادة اتمام الدراسة الاعدادية الصناعية . تقييمها كشهادة أقل من المتوسطة تتيح لحاملها شغل وظيفة من الفئة (١٦٢ - ٣٦٠ جم) . قرار وزير التنمية الادارية ٨٣ لسنة ١٩٧٥ اتساقه مع احكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ التشريع الاعلى .
١١٢١	٢٣١	(الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٥)
		٤ - المدد اللازمة للترقية وفقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتسوية اوضاع العاملين بالقطاع العام . وجوب أن تكون مدة خدمة فعلية ، وفي الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بها بالمادتين ١٩ ، ٢١ من القانون المشار اليه .
٥٤١	١١٣	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - ضم مدة الخدمة السابقة . شرطه . اتفاق واجبات ومسئوليات عمله مع طبيعة عمله الآخر .
٧١٢	١٤٨	(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)
		٦ - فترة استدعاء ضباط الاحتياط للخدمة بالقوات المسلحة السابقة واللاحقة لتعيينهم بانقطاع العام ، احتسابها ضمن مدة خدمتهم علة ذلك .
٩٢٥	١٩٢	(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)
		٧ - العامل الحاصل على مؤهل عمل أثناء خدمته وعين في وظيفة مقررة لحملة المؤهلات العليا . وجوب احتساب سنوات خدمته الكمية عند الترقية طبقاً للمادة ٢٠ / د من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٩٣١	١٩٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)
		٨ - طلب ضم مدة الخدمة السابقة وفقاً لقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ شرطة . المادة ١٩ من القانون المشار اليه .
٩٣١	١٩٣	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠)
		« اعادة التقييم »
		١ - اعادة تقييم وظائف العاملين بشركات القطاع العام أو استحداث وظائف جديدة بها . جوازي للوحدة ، لاقتصادية . م ٣ من القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدلة . تعديل الفئة المالية المخصصة للوظيفة . اعتباره استحداث لوظيفة جديدة . علة ذلك .
٢٧٤	٦١	(الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١٧)
		٢ - اعادة تقييم وظائف المؤسسات العامة والشركات أو استحداث وظائف جديدة . سريانه اعتباراً من أول السنة المالية التالية لاعتماد مجلس الوزراء . القرار الجمهوري ٦٢ لسنة ١٩٦٦ .
٦٩٠	١٤٣	(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)
		« مدة خبرة »
		١ - الخبرة العملية تثبت بعدد السنوات التي قضيت في مزاولة العمل بالشركة أو في عمل يتفق مع طبيعة عمل الوظيفة في جهات أخرى .
٢٧٩	٦٢	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧)
		٢ - نقل العامل من وحدة اقتصادية إلى أخرى . أنكره . استصحاب العامل المنقول لمدة خدمته وخبرته المعتمدة قانوناً . م ٢٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٨١ .
٦٨٥	١٤٢	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/ ٢٨)

الصفحة	الترجمة	
٩٢٥	١٩٢	٣ - فترة استدعاء ضباط الاحتياط للخدمة بالقوات المسلحة السابقة واللاحقة لتعيينهم بالقطاع العام ، احتسابها ضمن مدة خدمتهم . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠) مدة خدمة :
١١٢	٢٨	١ - العامل الحاصل على مؤهل عال أثناء خدمته وعين في وظيفة مقررة لحملة المؤهلات العليا قبل ٧٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وجوب احتساب سنوات خدمته الكلية عند الترقية طبقاً للمادة ٢٠/د من القانون المشار اليه . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)
١١٢	٢٨	٢ - مدد الخدمة المعتبرة للترقية . ماهيتها . وجوب الاعتداد بمدد الخبرة الفعلية التي قضاها العامل في عمل يكسبه خبرة في وظيفته الحالية . المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)
٤٤٧	٩٦	٣ - مدد الخدمة اللازمة للترقية وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . العبرة فيها . عدد سنوات الخدمة المحسوبة في أقدمية العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم يحسب في هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة وفقاً للمادتين ١٨ و ١٩ من القانون المشار اليه . سبق احتسابها في أقدميته . أثره . صيرورتها جزءاً من سنوات خدمته واعتبارها ضمن مدة خدمته الكلية عند تطبيق القانون المذكور . (الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) (احدى عشر) دعوى العامل :
١١٢	٢٨	استدلال المحكمة أن طبيعة عمل الطاعن في وظيفته السابقة تختلف عن عمله لدى المطعون ضدها . المنازعة في ذلك جدل موضوعي . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٣) :
١١٢	٢٨	٢ - استدلال المحكمة بأسباب سائغة أن الطاعن عين بداءة لدى المطعون عليها ولم يكن ذلك فصلاً من وظيفته الأولى لاختلاف طبيعة العمل في الوظيفتين . النعي على ذلك يكون على غير أساس . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٣) :
٤٣٦	٩٤	٣ - الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى العامل بثبوت حقه في الترقية . العبرة في تحديدها بوقت نشوء الحق . عدم الاعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك وتحويله الى شركة مساهمة . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) :

الصفحة	التقاعده	
		١ - المنظمة النقابية مباشرتها للمنازعات الفردية والجماعية لأعضائها . حقها في اقامة الدعاوى المتعلقة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ .
١٢٣٣	٢٥٥	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)
		« تقادم » :
		١ - دعوى اثبات علاقة العمل - لا تعد من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل عدم خضوعها للتقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ مدنى . علة ذلك .
٢٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) :
		٢ - دعوى المطالبة بالأجر أو بأية فروق فيه . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . سقوطها بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . م ١/٦٩٨ مدنى .
٦٣٩	١٣٣	(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢) :
		(اثنى عشر) نقل العامل :
		١ - نقل العاملين شاغلوا الوظائف حتى المستوى الاول الى خارج الشركة . منوط برئيس مجلس الادارة بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين . شرطه . ألا يفوت النقل على العامل دوره فى الترقية . الاعفاء من هذا الشرط . مناطه . م ٢٦ ق ١٩٧١/٦١ .
٨٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/١٠) :
		٢ - صدور قرار من الوزير بنقل العامل الى خارج الشركة والحالات التى ناط فيها المشرع برئيس مجلس الادارة سلطة اصداره بعد عرض الأمر على لجنة شئون العاملين . أثره . اعتبار القرار صادراً ممن لا يملك اصداره . تنفيذ القرار المخالف لا يصحح ما شابه من بطلان عند اصداره .
٨٨٥	١٨٣	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/١٠) :

(ثلاثة عشر) وقف العامل :

١ - العاملون بشركات القطاع العام • جواز وقف العامل احتياطياً متى اقتضت مصلحة التحقيق ذلك • لا محل للفرقة بين التحقيق الإداري والجنائي • القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ • لا مجال لأعمال قانون العمل •

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩) : ٢٥٣ ١٢٢٢

٢ - وقف العامل احتياطياً • أثره • وقف صرف نصف مرتبه • عدم طرح أمر وقف صرف نصف مرتب العامل على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف • مؤداه • استحقاقه صرف نصف مرتبه الموقوف •

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩) : ٢٥٣ ١٢٢٣

٣ - إنهاء وقف العامل واستحقاقه لأجره كاملاً عن مدة الوقف • شرطه • إخلاء سبيله أو الحكم ببراءته أو إيقاف تنفيذ العقوبة ثم انتفاء مسئوليته • مؤدى توفر مسئوليته • حرمانه من نصف مرتبه الموقوف مدة حبسه • علة ذلك •

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩) : ٢٥٣ ١٢٢٣

(أربعة عشر) انتقال ملكية المنشأة :

١ - انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة واعتباره مؤسسة عامة • القانون ٣٩ لسنة ١٩٦٠ • عدم تغيير شخصيته المعنوية كمؤسسة عامة بصدد القرار الجمهورى ٤٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصرحتى تم تحويله الى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ •

(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) : ٩٤ ٤٣٦

٢ - انتقال ملكية المنشأة • أثره • بقاء عقد العمل قائماً بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد •

(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) : ١٤٨ ٧٠٢

٣ - ادماج المنشأة فى أخرى • أثره • خضوع العمال لنظامى العمل والأجور فى المنشأة المدمجة • شرطه • ألا يؤدي ذلك الى نقص أجورهم التى كانوا يتقاضونها بالمنشأة المدمجة •

(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) : ١٤٨ ٧١٢

الصفحة	القاعدة	
		(خمسة عشر) انتهاء العقد :
		قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . عدم سريانه الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تحدث أو تنشأ في ظله . انتهاء عقد عمل الطاعن لدى شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير قبل مضي سنتين على تاريخ العمل به وقبل صدور قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي بتطبيق أحكامه على هذه الشركة - أثره - اعتبار مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها بمنأى عن نطاق تطبيق أحكام ذلك للقانون .
٩٠٢	١٨٧	(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٧/٦/١٩٨٥) :
		(ستة عشر) سلطة صاحب العمل :
		١ - ترقية العاملين الى المستويين الأول والثاني . لجهة العمل وضع المعايير اللازمة للترقية بالاختبار على أساس الكفاية وفقاً لمصلحة العمل . القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
٩٩	٢	(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥) :
		٢ - الترقية بالاختبار اعتباراً من الملاحظات التي تترخص فيها جهة الادارة . مناهها . انتفاء التعسف وقصد الاسءة الى العامل .
٩٩	٢٥	(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥)
		٣ - سلطة صاحب العمل في تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له والترقية على الوظائف الشاغرة . لا يحده في ذلك الا عيب اساءة استعمال السلطة .
١٠٣	٦٧	(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٣/١/١٩٨٥) :
		(سبعة عشر) المساواة :
		١ - المساواة بين الأفراد الاحتياط المستدعين والمستبقيين من حيث الخضوع للنظم والقرارات . أساسه . م ١١ ق ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .
١٥٨	٣٠	(الطعن ١٢٩٨ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ٢٨/١/١٩٨٥) :
		٢ - لا مساواة فيما يناهض حكم القانون .
١٢٢٩	٢٥٤	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ٢٩/١٢/١٩٨٥) :
		(ثمانية عشر) مسائل متنوعة :
		اعتبار قرارات اللجنة العليا المشكلة لتفسير أحكام القرار بق ٣٠ لسنة ١٩٦٧ تفسيراً تشريعياً ملزماً لا أثر له على قواعد الاختصاص .
١٠١٥	٢١٠	(الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٨/١١/١٩٨٥) :

(ف)

فوائد

استحقاق فوائد التأخير . شرطه . توافر ركن الخطأ في جانب المدين .
 تأخر المدين في الوفاء بدينه في الأجل المحدد يعتبر خطأ ، ثبتت أن هذا
 التأخير يرجع الى سبب أجنبي . أثره . انقضاء المسؤولية . فرض الحراسة
 على أموال المدين . مؤداه . وقف سريان الفوائد التأخيرية . علة ذلك .

(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :

(ق)

قانون - قرار ادارى - قسمة - قضاء مستعجل

قضاء - قوة الامر المقضى

قانون

أولا - دستورية القوانين :

١ - ا قضاء بعدم دستورية المادة ٦٠ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . لازمة . خضوع قرار الفصل الذى صدر اعمالا لها للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على العاملين بالقطاع العام الذى كان ساريا قبل العمل بها .

٢٠٣

٤٨

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٤)

٢ - القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ - بأيلولة القدر الزائد من الأراضى الزراعية المستولى عليها الى الدولة دون مقابل . قضاء المحكمة الدستورية العليا فى ١٩٨٣/٦/٢٥ بعدم دستوريته . مؤداه . عدم جواز تطبيقه من اليوم الثانى لتاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٧/٧ م ٤٩ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار ق المحكمة الدستورية العليا . نفاذ هذا القرار بقانون وقت اصدار الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢ . الحكم بعدم دستوريته فى تاريخ لاحق لا أثر له فى هذا الخصوص .

٩٣٩

١٩٤

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣)

ثانيا - القانون الواجب التطبيق :

فى مسائل العمل :

١ - القضاء بعدم دستورية المادة ٦٠ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . لازمة . خضوع قرار الفصل الذى صدر اعمالا لها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على العاملين بالقطاع العام الذى كان ساريا قبل العمل بها .

٢٠٣

٤٨

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٢/٤)

الصفحة	قاعدة	
		٢ - قانون العمل مكمل لأحكام قانونى نظامى العاملين بالقطاع العام ٢٣.٩ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو القانونان إشار إليهما من نص بشأن المقابل، النقدي للأجازات . مؤداه . الرجوع فى هذا الشأن لقانون العمل .
١٠٩١	٢٢٥	(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٨ / ١٩٨٥) فى المسئولية :
		١ - دعوى المسئولية . الحق فى رفعها . قاصر على الراكب وخلفه العام عند وفاته . علة ذلك . أحكام اتفاقية فارسوفيا . جزء من التشريع المصرى واجبة التطبيق مقيدة للتشريعات السابقة . الأشخاص الذين لهم حق التقاضى وحقوق كل منهم . تحديدهم طبقا للتشريع الوطنى .
٤٢٧	٩٢	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٣/٢٠ / ١٩٨٥)
		٢ - المدة التى يجب رفع دعوى المسئولية خلالها قبل الناقل الجوى . م ٢٩ اتفاقية فارسوفيا . سقوط الحق فى رفع الدعوى بانقضائها ، عدم ورود الوقف عليها .
٧٣٥	١٥١	(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٥/٨ / ١٩٨٥)
		٣ - إحالة القانون الى بيان محدد فى قانون آخر . أثره . اعتباره جزءاً من القانون الأول دون توقف على سريان القانون الآخر . مثال « إحالة المادة الخامسة بق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لقانون المرور الملغى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » .
١٢٨٤	م.ع.٥	(الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١/٣١ / ١٩٩١ «هيئة عامة»)
		أث: مسائل التأمين :
		١ - التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات . نطاقه . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له . عدم شموله لركاب الجرارات الزراعية . علة ذلك .
٩٧٤	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ٧/١١ / ١٩٨٥) :

الرقم	الصفحة	المادة
		٢ - التأمين الاجباري العادي على سيارات النقل . استمرار سريانه لمصلحة الغير والركاب المسموح لهم بركوبها . م ٥ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك الغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي احالت اليه المادة سالفه الذكر . عدم تحديد القانون الاخير لهؤلاء الركاب . مؤداه . وجوب الرجوع في هذا الخصوص لقانون المرور الذي وقع الحادث في ظله . الركوب في صندوق السيارة . يستلزم تصريحاً مستقلاً وتأميناً اجبارياً خاصاً .
٢٠٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦) (راجع حكم الهيئة صفحة ١٢٨٤) في مسائل التنفيذ :
		اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية ونظامها الاساسي . صيرورتها من قوانين الدولة بموافقة مجلس الشعب عليها وصدر القرار الجمهوري رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٤ . تضمنتها النص على حظر اتخاذ اجراءات حجز القضاة أو الاداري على حسابات المودعين بالمصرف المطعون عليه . مفاده . خروج المشرع عن الاحكام العامة في قانون المرافعات في هذا الشأن . علة ذلك .
٨٢٦	١٧١	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠) في مسائل الملكية :
		الأراضي الغير مزروعة والتي لا مالك لها . اعتبارها من اموال الدولة الخاصة . مؤداه . خضوعها لقواعد التقادم المكسب حتى تاريخ العمل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي حظر ملكيتها أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم . لا اثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من اموال الدولة الخاصة قبل العمل به .
٨٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢) (اتفاقية فارسوفيا) :
		عقد النقل الجوي الدولي . عدم وجود تذكرة السفر أو عدم انتظامها أو ضياعها . لا اثر له على قيام العقد أو صحته . مؤدى ذلك . خضوعه لاحكام اتفاقية فارسوفيا .
٤٢٧	٩٢	(الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		((الإحالة الى قانون آخر)) :
		إحالة القانون الى بيان محدد في قانون آخر . اثره . وجوب التقيد بما يطرا على القانون المحال اليه في هذه الحالة من تعديل أو تغيير .
١٢٠٤	٢٤٨	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦)
		ثالثا - نطاق تطبيق القانون :
		١ - ترقية العامل لفئة ثالثة وفقا لاحكام القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٧٧ . حقه في اختيار بين أن يطالب بها اما على أساس المادتين ١٥ و ١٧ من القانون المشار اليه . أو بالتسوية وفقا لاحكام المادة ١٤ منه اذا كان يخضع للتسوية المقررة بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . عدم جواز الجمع بين حكم الترقية والاستفادة بالتسوية .
٤٥٨	٩٨	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)
		٢ - تسوية حالة العاملين بالدولة من حملة المؤهلات العلمية وفقا للمادتين الثامنة والرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . مجال تطبيقها المعينون على درجات أو فئات أدنى من الدرجات المقررة لمؤهلاتهم العلمية وفقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، والمعنيين على اعتمادات الأجور بالترقية أو باعادة التعيين دون تعديل أقدمياتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو تاريخ حصولهم على مؤهلاتهم أيهما أقرب .
٤٥٨	٩٨	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)
		٣ - العاملون الذين يسرى في شأنهم القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٧ . تسوية حالاتهم من تاريخ دخولهم الخدمة أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب أسوة بزملائهم . عدم اعتبار من شملهم تطبيقه زميلا في مفهوم المادة ١٤ من القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ .
٤٥٨	٩٨	(الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)

الصفحة	القاعة	
		رابعاً - تفسير القانون :
		١ - القانون الخاص لا يجوز اهداره بذريعة أعمال قلعة عامة . علة ذلك .
٦٢٠	١٣٠	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢١)
		(تشريع تفسيري) :
		٢ - الأراضي الغير مزروعة والتي لا مالك لها . اعتبارها من أموال الدولة الخاصة . مؤداه . خضوعها لقواعد التقادم المكسب حتى تاريخ العمل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ الذي حظر ملكيتها او كسب أي حق عيني عليها بالتقادم . لا اثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به .
٨٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢)
		خامساً - سريان القانون من حيث الزمان :
		« القواعد الموضوعية الآمرة »
		١ - طلب الاخلاء والتسليم لانتفاء مدة عقد الايجار المفروش . تضمنه طلب الزام المستأجر بتنفيذ التزامه التعاقدى عيناً برد العين المؤجرة . م ٥٩٠ مدني . مؤداه . خضوع الدعوى المرفوعة به بعد العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ للقيد الوارد بالمادة ٤٢ منه ، ولو أبرم العقد او انتهت مدته في تاريخ سابق على سريان القانون المذكور . علة ذلك .
٧١	١	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة - هيئة عامة - ١٩٨٩/٢/٨)

الصفحة القاعدة

٢ - قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . عدم سريانه . لا على الوقائع والمراكز القانونية التي تحدث أو تنشأ في ظلّه . انتهاء عقد عميل الطاعن لدى شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير قبل مضي سنتين على تاريخ العمل به وقبل صدور قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي بتطبيق أحكامه على هذه الشركة - أثره - اعتبار مكافأة نهاية الخدمة المطالب بها بمنأى عن نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون .

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٨٥) :

« القواعد الاجرائية » :

القواعد المعدلة للاختصاص . سريانها على الدعاوى التي ترفع في ظلها .
م (١) مرافعات . مثال .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٥)

« عدم رجعية القوانين »

١ - القانون الجديد سريانه بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعي الا بنص خاص .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٨٥)

٢ - أحكام قاضي التنفيذ الصادرة في منازعات التنفيذ الموضوعية . القانون ٩١ لسنة ١٩٨٠ بتعديل نصاب استئنافها . عدم سريانه على ما كان صادرا منها في الدعاوى المرفوعة قبل العمل به .

(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٨٥)

٣ - سندات التعويض عن القدر الزائد من الأراضي المستولى عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي . وفاة المالك قبل صدور القرار بقانون ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ الذي آلت بموجبه ملكية هذه الأراضي إلى الدولة دون مقابل . دخول السندات في وعاء ضريبة التركات ورسم الأيلولة . علة ذلك .

٩٣٩

١٩٤

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣)

سادساً : إلغاء القانون

إلغاء النص التشريعي لا يكون إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد ذات الموضوع .

(الطعن رقم ٢٧ ، ٣١ لسنة ٥٤ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٥/١/٨) :

١٧

٢

سابعاً : القانون كمصدر للشرط :

الشرط الذي يكون القانون مصدراً له . أثره . عدم قيام الحكم المشروط إلا عند تحققه . اعتبار الشرط في هذه الحالة من عناصر الحق ذاته . (مثال) .

١٤٢

٣٤

(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :

ثامناً : أثر تعلق أحكام القانون بالنظام العام :

أحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تعلقها بالنظام العام ، قبول هيئة التأمينات للاشتراكات رغم عدم التزام صاحب العمل بها لا يكسب العامل حقاً تأمينياً لم ينص عليه في القوانين المذكورة .

١٢٥٤

٢٥٩

(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣٠) :

تاسعاً : اللوائح :

حق السلطة التنفيذية في توليها أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها • ماهيته •

(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٥)

٤١٣ ٨٩

عاشراً : مسائل متنوعة :

تمثيل الدولة في التقاضي • نيابة قانونية عنها • تعيين مداها وبيان حدودها مصدره القانون • الوزير • تمثيله للدولة فيما يتعلق بشئون وزارته • الاستثناء • اسناد القانون صفة النيابة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة إلى غير الوزير •

(الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٥)

٤٠٩ ٨٨

تحديد المشرع مدداً لرفع الدعاوى • لا مخالفة فيه للنظام العام • علة ذلك •

(الطعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨/٥/١٩٨٥)

٧٣٥ ١٥١

أجازات العامل • استبدالها بأيام آخر أو بمقابل نقدي غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانوناً ولمقتضيات العمل • حلول موعد الأجازة ورفض صاحب العمل الترخيص للعامل بها • أثره • استحقاق العامل التعويض عنها • علة ذلك •

(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ٨/١٢/١٩٨٥)

١٠٩١ ٢٢٥

الصفحة القاعدة

قرار ادارى

١ - القرار الادارى الذى لا تختص جهة القضاء العسادى بتأويله
أو الفائه أو تعديله . ماهيته .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٨) ٢٣٤ ١١٣٦

٢ - القرارات الصادرة من الهيئات الادارية ذات الاختصاص
القضائى فصلا فى المنازعات المطروحة عليها . قرارات ادارية . اختصاص
القضاء الادارى بالفصل فى الطعون التى ترفع عنها م ١٠ ثامنا ق ٤٧
١٩٧٢ . طلب بطلان القرارات النهائية الصادرة من لجنتى القسمة
والاعتراضات لمخالفتها القانون . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . اختصاص محكمة
القضاء الادارى بنظره .

(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) ٢٣٥ ١١٤٠

قسمة

١ - قسمة المال الشائع . ماهيتها . وضع القدر المباع شائعا
تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به . عدم اعتباره
قسمة المال للشائع .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧) ٥١ ٢٢٥

٢ - اختصاص قاضى الامور المستعجلة . مناطه . عدم المساس
بأصل الحق فى الاجراء المؤقت الذى يأمر به . فرض الحراسة القضائية
على الاموال محل عقدى القسمة المتنازع فى صحتها وتكليف الحارس
بتوزيع صافى الربح طبقا للأنصبة الشرعية . مؤداه . اعتبار الاموال محل
انعقدن شائعة . مساسه بأصل الحق .

(الطعن رقم ١٤٨٠ و ١٦٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨) ٧٢ ٣٢٤

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اعتبار تجزئة الارض المعدة للبناء تقسيما . شرطه . أن يكون يقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير . للمادتان ١ و ١٠ ق ٢٢ لسنة ١٩٤٠ . تجزئة الأرض بين مالكيها ليقيم كل منهم مسكنا عليها أو ليقيم مالكيها عدة مبان عليها . لا يعد تقسيما . مثال . في انتهاء حالة التسبوع بالقسمة .
٩٤٥	١٩٥	(انظعن رقم ١٩٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٣) :
		٤ - لدولى قسمة المال الشائع بالتراضى نيابة عن أولاده القصر . لاجابة لاستئذان محكمة الأحوال الشخصية أو موافقتها . علة ذلك . المواد ٨٣٥ مدنى و ٤٠ و ٤٠ مرسوم بق ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال .
٩٧٠	٢٠١	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٦) :
		٥ - توقف الفصل فى الدعوى على الفصل فى نزاع تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى . أثره . وجوب وقف الدعوى . م ١٦ ق ٤٦/١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية (مثال بشأن توقف الفصل فى صحة التعاقد على الفصل فى طلب بطلان قرار القسمة) .
١١٤٠	٢٣٥	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) :
		٦ - القرارات الصادرة من الهيئات الادارية ذات الاختصاص القضائى فصلا فى المنازعات المطروحة عليها . قرارات ادارية . اختصاص القضاء الإدارى بالفصل فى الطعون التى ترفع عنها م ١٠ ثامناً ق ٤٧/١٩٧٢ . طلب بطلان القرارات النهائية الصادرة من لجنتى القسمة والاعتراضات لمخالفتها القانون . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٠ . اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظره .
١١٤٠	٢٣٥	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) :

الصفحة القاعدة

قضاء مستعجل

اختصاص قاضى الأمور المستعجلة • مناطه • عدم المساس بأصل الحق فى الاجراء المؤقت الذى يأمر به • فرض الحراسة القضائية على الأموال محل عقدى القسمة المتنازع فى صحتها وتكليف الحارس بتوزيع صافى الربح طبقاً للأنصبة الشرعية • مؤداه • اعتبار الأموال محل العقدین شائعة • مساسه بأصل الحق •

(الطعن رقم ١٤٨٠ و ١٦٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨) : ٧٢ ٣٢٤

قضاء

« صلاحية القاضى » :

اصدار القاضى حكماً بالاستجواب خلوا من رأيه فى موضوع النزاع • لا يفقده صلاحيته للنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم القطعى الصادر فى ذات الدعوى بهيئة أخرى •

(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٤) : ٧٧ ٣٥٠

قوة الأمر المقضى

١ - حجية الشيء المحكوم فيه • لا تلحق الا بمنطوق الحكم وما ارتبط من اسباب لازمة لحمله وما فصل فيه صراحة أو ضمناً • ما تضمنه الحكم من اسباب لم تكن لازمة لقضائه • لا تحوز حجية • عدم تعلق مخالفتها بالنظام العام • مؤدى ذلك • اضافته كسبب جديد لم يرد فى صحيفة الطعن غير مقبول • مثال فى وصية •

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/١/٣) : ١٩ ٧٣

قوة الأمر الملقى

١٧١

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حجية الحكم الجنائي مام المحاكم المدنية • شرطه • أن يكون باتا لا يقبل الطعن •
٩٦٨	٢٠٠	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١) :
		٣ - القضاء النهائي فى مسألة أساسية • مانع للخصوم أنفسهم من التنازع فيها بأية دعوى تالية تكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق مترتبة عليها •
٩٨٢	٢٠٤	(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٧) :

(م)

محاماه - محكمة القيم - محكمة الموضوع - مرض الموت
مستولية - معاهدات - ملكية - مؤسسات عامة - موظفون

محاماه

« أتعاب المحاماه » :

أتعاب المحامى فى الدعاوى التى تنتهى صلحاً أو تحكيماً • شرط استحقاقها
كاملة • بقاء صفته فى اتمام العمل الذى وكل من أجله قبل انتهاء النزاع •
لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قيمة ما يستحقه من أجر بنسبة ما قام به من عمل •
(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧) :

٢٧١ ٦٠

« وكالة المحامى فى الطعن » :

١ - عدم تقديم المحامى سند وكالة عن أحد الطاعنين حتى قفل باب
المرافعة • أثره • عدم قبول الطعن منه •
(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧) :

٣٥٨ ٧٨

٢ - وجوب ايداع التوكيل الصادر من الطاعن الى محاميه الموكل
فى الطعن والا كان غير مقبول • م ٢٥٥ مرافعات • اقامة الطاعنة الطعن عن
نفسها وبصفتها وصية على اولادها • لازمه • صدور التوكيل منها ، عن نفسها
وبصفتها • لا يغنى عن ذلك التوكيل الصادر منها شخصياً الى ذلك المحامى •

٨٧٤ ١٨٠

(الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦) :

٣ - عدم تقديم الطاعنة الثالثة - حتى قفل باب المرافعة فى الطعن - سند
التوكيل الصادر منها الى الطاعنة الاولى التى وكلت المحامى الذى رفع الطعن •
أثره • عدم قبول الطعن من الطاعنة الثالثة •

١٠٨٧ ٢٢٤

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٥) :

الصفحة	القائمة	
		« وكالة المحامي في الدعوى » :
		محامي الحكومة • حضوره نائباً في قضية عن إحدى الجهات • لا يضاف عليه صفة بالنسبة لباقي الجهات التي لم تختص اختصاصاً صحيحاً • علة ذلك •
٤٠٩	٨٨	(الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٥) :
		٢ - مباشرة المحامي للإجراءات نيابة عن موكله • عدم استلزام حصوله على سند بالوكالة قبل مباشرته لذلك الاجراء ما لم ينص القانون على غير ذلك • مثال في شأن توقيع المحامي على اذار الشفعة •
٥٦٥	١١٩	(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ٩/٤/١٩٨٥) :
		« محامى القطاع العام »
		١ - النظم المالية المقررة بلائحة نظام العاملين بشركة مصر للتأمين الصادرة نفاذاً للقانون ١٩٨١/١٠ • عدم جواز الجمع بينها وبين بدل التفرغ المقرر للمحامين بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ • علة ذلك •
٧٨٨	١٦١	(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٨٥) :
		العاملون الفنيون بالادارات القانونية التي تدخل وظائفهم الفنية ضمن الهيكل التنظيمى لهذه الادارات • أحقيتهم دون غيرهم فى بدل التفرغ •
٨٩٩	١٨٦	(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٨٥) :

محكمة القيم

محكمة القيم • اختصاصها دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحرايسات
التي فرضت قبل العمل بق ٣٤ لسنة ٧١ • وجوب احالة ما يكون مطروحاً
على المحاكم بجميع درجاتها الى محكمة القيم • م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ •

٩٩٦	٢٠٧	(الطعن رقم ١٨٢٣ لسنة ٥١ ق - ١٤/١١/١٩٨٥) :
-----	-----	---

الصفحة	القاعدة	
		محكمة الموضوع
		أولا : فى التكييف :
		١ - محكمة الموضوع • التزامها باعطاء الدعوى وصفها الحق من وقائعها المطروحة عليها فى حدود طلبات الخصوم وسببها ، عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها •
٣١٤	٧٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧) :
		٢ - تكييف محكمة الموضوع للدعوى بما تتبينه من وقائعها وانزال الوصف الصحيح فى القانون عليها • شرطه • تقيدها بالوقائع والطلبات المطروحة عليها •
٤٨٥	١٠٢	(الطعون ارقام ١٤٩٨ و ١٤٧٤ و ٥٢١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥) :
		ثانيا : مسائل الواقع :
		(ا) فى العقود :
		١ - تفسير العقود والمشارطات وسائر المحررات من سلطة محكمة الموضوع • شرطه • ألا تخرج فى تفسير العقود عما تحمله عبارتها •
٦٩	١٨	(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١) :
		٢ - العقد • ماهيته • وصف التعاقد • المقصود به • لا يصدق على من ورد ذكره بالعقد كأحد أطرافه دون أن يكون له صلة بترتيب الأثر القانونى محل النزاع الناشئ عن العقد • لقاضى الموضوع استخلاص صفة التعاقد •
٥٣٦	١١٢	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣١) :
		٣ - تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقلين من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحمله عباراتها • عدم تقيدها بما تقيده فى جملتها •
٥٣٦	١١٢	(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣١) :

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تفسير العقود . من سلطة محكمة الموضوع . لا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تفسيرها ما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها .
١١٦١	٢٣٩	(الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣) : « عقد الإيجار » :
		١ - الحماية التي أسبغها المشرع على المجرين ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل . مؤداها . الحيلولة بين المؤجر واستعماله حقه في طلب الاخلاء للتنازل عن الإيجار . فبض المؤجر الأجرة من المجر ليس من شأنه انشاء علاقة مباشرة بينهما علة ذلك .
٦٩٤	١٤٤	(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :
		٢ - تقدير المبرر وقبوله في تأخير المستأجر في سداد الأجرة و امتداعه . واقع تستقل به محكمة الموضوع . خلو أوراق الطعن مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود المبرر . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٥٣	٢١٧	(الطعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧) :
		٣ - ترك المستأجر المعين المؤجرة أو تنازله عنها لآخر من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
١٠٥٧	٢١٨	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨) :
		٤ - ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها لآخر من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
١٥٠٧	٢١٨	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨) :

الصفحة	القاعدة	
		((عقد العمل))
		١ - استدلال المحكمة بأسباب سائغة أن الطاعن عين بداءة لدى المطعون عليها ولم يكن ذلك فصلا من وظيفته الأولى لاختلاف طبيعة العمل في الوظيفتين . النعى على ذلك يكون على غير أساس .
١١٢	٢٨	(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٢)
		٢ - استدلال المحكمة أن طبيعة عمل الطاعن في وظيفته السابقة تختلف عن عمله لدى المطعون فيها . المنازعة في ذلك جدول موضوعي . عدم جواز اثارته أمام محكمة النقض .
١١٢	٢٨	(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)
		((عقد التأمين على الحياة))
		تعين المستفيد في مشارطات التأمين . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها متى استندت الى أسباب شائغة .
٩٨٧	٢٠٥	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢)
		(ب) في الأحوال الشخصية
		١ - خلو الحاضنة من الزوج الأجنبي كشرط لصلاحية الحضانة ، يخضع التقدير القاضي ، له أن يبقى انصغير في يدها اذا اقتضت مصلحته ذلك اتقاء لأشد الأضرار بارتكاب أخفها .
٤٢٢	٩١	(الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٣ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٣/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - توافر الغلط الذي يجيز ابطال الزواج ، ومخالطة الزوج لزوجته أو عدم مخالطته ، واقع تستقل محكمة الموضوع بتقديره : طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
٦٠٦	١٢٧	(الطعن رقم ٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٨٥)
		(ج) في الأهلية
		١ - ابطال تصرف السفيه قبل تسجيل قرار الحجر . شرطه أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ . تقديرهما من سلطة محكمة الموضوع .
٢٦٥	٥٩	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٥)
		٢ - تغيير الدين أو المذهب أو الطائفة . يتصل بحرية العقيدة . الشخص مطلق الإرادة في ذلك طالما قد توافرت له أهلية الأداء . استخلاص هذا التغيير . من سلطة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغة .
١١٧٠	٢٤١	(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٥)
		(د) في الافلاس
		الدين الذي يشهر الافلاس عند التوقف عن دفعه . شرطه أن يكون ديناً تجارياً حال الأداء معلوم المقدار وخالياً من النزاع الجدى . على محكمة الموضوع أن تستظهر جميع المنازعات التي يثيرها المدين حول توافر هذه الشروط لتقدير جدية تلك المنازعات .
١١٠٩	٢٢٨	(الطعن رقم ٥٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٩/١٢/١٩٨٥)

الصفحة	لقاعدة	
		(هـ) في المسئولية
		الالتزام بالتعويض عن كل خطأ سبب ضرراً للغير . شموله كل فعل أو قول خاطيء ولو تجرد عن صفة الجريمة - المادة ١٦٣ مدني . مؤدى ذلك . التزام المحكمة المدنية ببحث كل فعل أو قول يعتبر خروجاً على الالتزام القانوني المفروض على الكافة بعدم الاضرار بالغير دون سبب مشروع .
١١٤٧	٢٣٦	(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩)
		(و) في تنفيذ الالتزام
		توافر الارهاق الذي يهدد بخسارة فادحة من عدمه . ومعياره . موضوعي . استقلال قاضي الموضوع بتقديره طالما كان استخلاصه سائغاً .
١١٧٨	٢٣٤	(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤)
		(ز) في مرض الموت
		مرض الموت . ضوابطه . أن يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض معه بدنواجله وينتهي بالوفاء . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص حصوله .
٦٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)
		(ح) في الحراسة القضائية
		تقدير توافر النزاع الجدي والخطر الموجبان لفرض الحراسة من النسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٣٢٤	٧٢	(الطعن رقم ١٤٨٠ و ١٦٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨)

الصفحة	القاعد	
		(ط) في المحاماه
		تعاب المحامي في الدعاوى التي تنتهى صلحاً أو تحكيماً • شرط استحقاقها كاملة • بقاء صفته في اتمام العمل الذي وكل من أجله قبل انتهاء النزاع • لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قيمة ما يستحقه من أجر بنسبة ما قام به من عمل •
٢٧١	٦٠	(الطعن رقم ١١٧٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٧)
		(ي) مسائل متنوعة
		قيام المصفي بحصر الديون المطلوب بها وندراجها في كشوف التصفية لتخصيص مقابل للوفاء بها عند قبولها • لا يعد اقراراً بها أو انها خالية من النزاع • استعداد الغير للوفاء بجزء من الدين لا يعد دليلاً على صحة هذا الدين •
١١٦٧	٢٤٠	(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٣)
		ثالثاً : مسائل الاثبات
		« أ » شهادة الشهود
		١ - تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها • مما يستقل به قاضي الموضوع • سلطته في الأخذ بمعنى الشهادة دون آخر واطراح ما لا يطمئن اليه وجدانه •
٢٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١١)
		٢ - محكمة الموضوع • استقلالها بتقدير أقوال الشهود ما لم تخرج بها عن مدلولها •
٦٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)

الترجمة	الصفحة
٣ - تقدير أقوال الشهود . مرهون بما يطمئن اليه قاضي الموضوع . شرطه . ألا تخرج بها عما يؤدي اليه مدلولها .	
(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)	٢١٨
٤ - تقدير أقوال الشهود وترجيح شهادة على آخر . من اطلاقات قاضي الموضوع . عدم التزامه ببيان أسباب هذا الترجيح طالما لم يخرج عن مدلولها .	
(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)	٢٦٠
(ب) الدليل الكتابي .	
١ - المحكمة الاستئنافية . سلطتها في مراقبة الحكم المستأنف . التزامها يبحث أوجه دفاع وأدلة الخصوم من الناحيتين القانونية والواقعية . اقامة الحكم قضاء بتأييد الحكم المستأنف على مجرد الإشارة الي ما ورد بملدونات حكم محكمة أول درجة من اطلاع على تقرير الخبير على مستندات المطعون ضده . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك .	
(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١)	٤٤
٢ - مخالفة المحكمة الثابتة بالأوراق . فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون .	
(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢)	٢٢٠
٣ - اعلان الحكم . اثباته بالبيان الوارد عنه في ورقة الاعلان . تحقق المحكمة من هذا التاريخ ووجوب الرجوع فيه الى ورقة اعلان الحكم ذاتها . الأخذ بدليل آخر في اثباته . التزام المحكمة بتحقيقه .	
(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ ق - « أقوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٤)	٢٤٢

الصفحة	القاعدة	
		« ح » طلب الاحالة للتحقيق :
		تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع • عدم التزامها باجابة طلب الاحالة الى التحقيق طالما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها • عدم الاشارة في الحكم الى هذا الطلب اعتباره رفضاً ضمنياً له •
١٢٦٣	٢٦	(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :
		« د » اعمال الخبير :
		١ - تقدير عمل الخبير من سلطة الموضوع • عدم التزامها بالرد استقلالا ل ما وجه الى تقرير الخبير من دطاعن •
١٣٦	٣٣	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :
		٢ - تقدير عمل الخبير من سلطة محكمة الموضوع • لها الاخذ بمحمولا على اسبابه متى اقتنعت بكفاية ابحاثه وسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه • عدم التزامها بالرد استقلالا على كل حجج الخصوم طالما اقامت قضاها على ما يكفي لحمله •
١٨٧	٤٥	(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١) :
		« ه » القرائن :
		١ - لمحكمة الموضوع استنباط القرائن القضائية التي تأخذ بها من وقائع الدعوى ما دامت مؤدية عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها • عدم التزامها بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم •
٨٢٣	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) :
		٢ - استقلال محكمة الموضوع باستخلاص القرائن متى كان استخلاصها سائغاً ولها الاخذ بقرينة دون أخرى والترجيح بينها •
١٢٦٣	٢٦١	(الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١) :

الترجمة	الصفحة
	« و » تقدير الدليل :
	١ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتفسير الاتفاقات والمحركات . من سلطة محكمة الموضوع متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارات العقد ، ولها تقدير ما يقدم اليها من أدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن اليه واستخلاص الحقيقة منها ما دام استخلاصها سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق .
٨٤	٢٢ (الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧) :
	٢ - محكمة الموضوع - اغفالها - الرد على دفاع لم يتم عليه دليل - لا قصور .
١٩٨	٤٧ (الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٣) :
	٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم فيها من أدلة . من سلطة محكمة الموضوع . حسبها أن تورد الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائفة .
٢١٠	٤٩ (الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥) :
	٤ - محكمة الموضوع سلطتها تامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير أدلتها ، حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله .
٣٨٩	٨٤ (الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢) :
	٥ - إقامة المحكمة قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله . عدم التزامها بتعقب كل حجج الخصوم . للنعي عليه بذلك جدل موضوعي لا يحوز اثره أمام محكمة النقض .
٤٥٨	٩٨ (الطعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) :

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تمسك الطاعن في دفعه بأن تخلفه عن تنفيذ التزامه يعزى الى فرض الحراسة عليه وغسل يده عن الادارة ، دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الراى في الدعوى باعتباره سببا اجنبيا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا . عدم رد الحكم المطعون فيه عليه . قصور .
٤٨٤	١٠٢	(الطعون ارقام ١٤٩٨ و ١٤٧٤ و ٥٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥)
		٧ - محكمة الموضوع ، لها السلطة التامة في تحصيل فهم الوقع في الدعوى وتقدير ادلتها ، حسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها ، وان تقيم قضاءها على اسباب سائفة تكفى لحمله .
٥٠٤	١٠٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦)
		٨ - شرط المنع من التصرف صحيح متى بنى على باعث مشروع واقتصر على مدة معقولة ، اعتبار الباعث مشروعاً اذا كان المراد بالمنع من التصرف نية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف اليه أو للغير . تقدير مشروعية المصاحبة ومدى معقولية المدة المحددة . من سلطة قاضي الموضوع متى بنى على اسباب سائفة .
٥٣٦	١١٢	(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣١)
		٩ - جواز اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . المادتان ٧٠ ، ٢٤٠ مرافعات . مناطه . ان يكون ذلك راجعا الى فعل المستأنف . استقلال محكمة الموضوع بتقديره بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا .
٩٧٨	٢٠٣	(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - محكمة الموضوع • استقلالها بتقدير الأدلة دون رقابة محكمة النقض • ما دام قضاءها قائماً على أسباب سائغة •
١٠٢٤	٢١٢	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢١) :
		١١ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الأخذ بما تطمئن اليه من الأدلة واطراح ما عداها دون حاجة للرد استقلالاً على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب لها أصلها في الأوراق وتؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها • عدم التزامها بإجابة الخصم الى طلب اتخاذ اجراءات اثبات أخرى متى كانت أوراق الدعوى والأدلة القائمة فيها كافية لتكوين عقيدتها •
١٠٣٢	٢١٣	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) :
		١٢ - تقدير الأدلة واستخلاص الصحيح الثابت منها • من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة •
١٠٣٧	٢١٤	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦) :
		١٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وموازنة الأدلة وترجيح ما يطمئن اليه منها • من سلطة قاضي الموضوع • حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاها على أسباب كافية لحمله • عدم التزامه بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم والرد عليها استقلالاً • اقتناعه بالحقيقة التي أورد دليلها فيه الرد الضمني المستقط لكل حجة تخالفها •
١٠٥٧	٢١٨	(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨) :

الصفحة	لقاعدة	
		١٤ - تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . استقلال قاضي الموضوع به مادام استخلاصه سائغاً .
١١٢٧	٢٣٢	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧)
		رابعاً : مدى التزامها بالرد على دفاع الخصوم
		١ - الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع ببحثه والبت فيه . شرطه .
١٠٦٧	٢١٩	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)
		٢ - الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . شرطه .
١١٨٣	٢٤٤	(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥)
		خامساً : مسائل الاجراءات
		١ - اجابة طلب فتح المرافعة . من سلطة محكمة الموضوع . التفاتها عنه . رفض ضمنى له .
٢١٠	٤٩	(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)
		٢ - محكمة الموضوع . حقها في استبعاد ما يقدم لها من طلبات أو مذكرات بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى دون أن تكون ملزمة بالرد على ما تضمنته .
٣٨٠	٨٣	(الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وقف الدعوى . م ١٢٩ مراضعات . جوازي لمحكمة الموضوع . شرطه . أن يكون الفصل في المسألة الأخرى خارجا عن اختصاص المحكمة الأولائي أو النوعي .
٦١٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٨)
		٤ - كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة . مرجعة ظروف كل واقعة على حده . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع طالما اقامت قضاءه على أسباب سائغة .
٨٧٠	١٧٩	(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦)

مرض الموت

		مرض الموت . ضوابطه . أن يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض معه بدنو أجله وينتهي بالوفاة . استقلال محكمة الموضوع باستخلاص حصوله .
٦٦٨	١٣٩	(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)

مسئولية

١ - المسئولية العقدية :

		انتأمين الاجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات نطاقه . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له . عدم شموله ركاب الجرارات الزراعية . علة ذلك .
٩٧٤	٢٠٢	(الطعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

مسئولية

١٩٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بطلان الشرط الوارد بوثيقة التأمين . شرطه . م ٣/٧٥٠ مدنى الاتفاق فى الوثيقة على استثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين جائز . متى كانت هذه الحالات محددة تحديدا واضحا فى شرط خاص ولو كان ضمن الشروط المطبوعة فى الوثيقة .
٩٨١	٢٠٥	(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٦)
		٣ - التأمين الاجبارى العادى على سيارات النقل . استمرار سريانه لمصلحة الغير والركاب المـمـرح لهم بركوبها . م ٥ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك الغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذى أحالت اليه المادة سائفة الذكر . عدم تحديد القانون الأخير لهؤلاء الركاب . مؤداه . وجوب الرجوع فى هذا الخصوص لقانون نرور الذى وقع أحداث فى ظله . الركوب فى صندوق السيارة . يستلزم تصريح مستقل وتأمينا اجباريا خاصا .
١٢٠٩	٢٤٩	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦)
		(راجع حكم الهيئة العامة صفحة ١٢٨٤)
		٤ - التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير ونصالح الراكبين المسموح بركوبهم ايا كان مكان وجودها بالسيارة فى غرفة قيادتها أو فى صندوقها م ١٦ بق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .
١٢٨٤	ع.٨	(الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩١/١/٣١ « هيئة عامة »)
		ب - « مسؤولية الناقل الجوى »
		١ - مسؤولية الناقل الجوى عن الضرر الذى يقع فى حالة وفاة او اصابة الراكب . مناطها . أن يقع الحادث على متن الطائرة أو أثناء عملية الصعود أو الهبوط . أساسها خطأ مفترض من جانب الناقل لا يرتفع عنه الا اذا أثبت أنه وتابعوه قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادى الضرر او كان من المستحيل عليه اتخاذها . م ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ اتفاقية فلوسوفيا .
٢٥٣	٥٧	(الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)
٤٢٧	٩٢	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
٤٢٧	٩٢	٢ - دعوى المسؤولية . الحق في رفعها . قاصر على الراكب وخلفه العام عند وفاته . علة ذلك . احكام اتفاقية فارسوفيا . جزء من التشريع المصري واجبة التطبيق مقيدة للتشريعات السابقة . الاشخاص الذين لهم حق التقاضي وحقوق كل منهم . تحديدهم طبقا للتشريع الوطني . (الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)
		المسئولية التقصيرية :
		(أ) الخطأ الجنائي والخطأ المدني :
١١٤٧	٢٣٦	الالتزام بالتعويض عن كل خطأ سبب ضررا للغير . شموله كل فعل أو قول خاطيء ولو تجرد من صفة الجريمة - المادة ١٦٣ مدني . مؤدى ذلك . التزام المحكمة ببحت كل فعل أو قول يعتبر خروجاً على الالتزام القانوني المفروض على الكافة بعدم الاضرار بالغير دون سبب مشروع . (الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) :
		(ب) الضرر والتعويض عنه :
٤٠٣	٨٦	الحرمان من الفرصة حتى فواتها . ضرر محقق ولو كانت الافادة منها امراً محتملاً . امتناع الناشر عن طبع المؤلف المتعاقد على طبعه وحبس أصوله عن مؤلفيه عدة سنوات . تضيق فرصة تسويقه خلال تلك المدة وهو ضرر محقق . رفض دعوى التعويض باعتباره ضرراً احتمالياً . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٤) :
		(ج) بعض صور المسؤولية التقصيرية :
٥٤٥	١١٤	١ - التعسف في استعمال الحق . مناطه . تحقق احدي صور التعسف المحددة في القانون على سبيل الحصر . م ٥ مدني . لا عبرة بمسلك الخصم ازاء هذا الحق . مثال في التصاق . (الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٤)
٨٧٠	١٧٩	٢ - وفاء المتبوع بالتعويض للمضروب . مؤداه . حلوله محل الأخير في حقه وانتقاله اليه بما يرد عليه من دفع . أثره . للتابع أن يتمسك في مواجهة المتبوع بكافة الدفع التي كانت له قبل المضروب طالما لم يكن خصماً في دعوى المضروب على المتبوع . (الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦) :

الصفحة	القاعدة
٦١١	١٢٨
٦١١	١٢٨

معاهدات

((اتفاقية فارسوفيا))

١ - نقل جوى . دعوى المسؤولية لوفاة الراكب أو إصابته . وجوب رفعها خلال سنتين اعتباراً من تاريخ الوصول أو من اليوم الذى كان يتمين فيه وصول الطائرة أو من تاريخ وقف النقل . المواد ١٧ : ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ . ٢٩ من اتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران المعدلة ببروتوكل لاهاي .

(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)

٢ - موافقة مصر على اتفاقية فارسوفيا بالقانون ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ وعلى بروتوكل لاهاي المعدل لها بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ . أنرد . وجوب تطبيق احكام الاتفاقية في دعوى المسؤولية عن الضرر الذى يقع في حالة وفاة الراكب أو إصابته .

(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧)

ملكية

أسباب كسب الملكية

١ - دعوى منع التعرض • وجوب توافر نية النملك لدى المدعى فيها ، لازم ذلك أن تكون الأموال محل الحيازة جائز تملكها بالتقادم • أموال الأوقاف الخيرية ليست من الأملاك التي يجوز تملكها أو كسب حق عيني عليها • مؤدى ذلك • عدم توافر شروط الحيازة التي يجوز حمايتها بدعوى منع التعرض • م ٩٧٠ مدني المعدل • مؤدى ذلك • دعوى منع التعرض لحائز لجزء منها غير مقبولة •

(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)

١٠٤ ٢٦

٢ - التمسك بالتقادم لاكتساب الملكية • وجوب أن يكون في عبارة واضحة لا تحتمل الإبهام مبيناً فيها نوع التقادم • علة ذلك •

(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٠)

١٣٣ ٣٢

٣ - ملكية العقار • بقاؤها معقودة لصاحبه الى أن يمتلكها منه غيره • ادعاؤه كسب ملكية مال هو في ملكيته فعلاً • غير مقبول • تحلل بائع العقار من التزاماته الناشئة عن البيع بحجة اكتساب العقار المبيع • بالتقادم • غير حائز - ما لم تكن الملكية قد انتقلت منه الى المشتري قبل ذلك •

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)

١٤٧ ٣٥

٤ - قاعدة ضم مدة حيازة السلف الى مدة حيازة الخلف • سريانها قبل غير من باع له وغير من تلقى الحق ممن باع له • القضاء بصورية أحد العقدين الصادرين من السلف • مؤداه جواز ضم حيازة صاحب العقد الآخر الى حيازة سلفه •

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٩)

١٦٧ ٤٠

الصفحة	القاعدة	
		٥ - القرار الوزاري بتخصيص العقار للمنفعة العامة • سقوطه بمضي سنتين على نشره في الجريدة الرسمية دون ايداعه أو النماذج الخاصة بنقل الملكية للمنفعة العامة بمكتب الشهر العقاري • الاستثناء • دخول العقار ضمن مشروعات تم تنفيذها بالفعل • الشروع في تنفيذها خلال هذه المدة • غير كاف • علة ذلك • المادتان ١٠ ، ٢٩ ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٣ لسنة ١٩٦٢ •
١٨٧	٤٥	(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١)
		٦ - استتراق الأرض المملوكة للأفراد المدة اللازمة لكسب ملكيتها بالتقادم الطويل • أثره • كسب الدولة لملكيتها بالتقادم •
٨٧	٤٥	(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٧)
		٧ - وضع اليد المدة الطويلة • سبب مستقل لكسب الملكية •
٩٨٢	٢٠٤	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٨)
١٠٦٧	٢١٩	٨ - دعوى صحة التعاقد • ماهيتها • وجوب تملك البائع للمبيع • مؤداه • وجوب بحث ما يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع • عدم كفاية ما يورده البائع في العقد من بيان لسند ملكيته •
١٠٨٧	٢٢٤	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - تخصيص ما يملكه الأفراد من عقارات للمنفعة العامة . الأصل وجوب ادخاله أولاً في ملكية الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة . جواز تخصيص المنفعة العامة مباشرة دون اتخاذ إجراءات نزع ملكيته التي نظمها القانون الخاص بذلك . أثره . تحقق حكم نزع الملكية وترتيب سائر الحقوق المنصوص عليها في القانون لذوى الشأن .
١١٩٧	٢٤٦	(الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥)
		١٠ - ملكية المشتري لما يجعله شغيعاً يفضل غيره من الشفعاء الذين هم من طبقته أو من طبقة أدنى . م ٣/٩٣٧ مدني . شرطه . أن تكون مسجلة وقت انبيع انشفوع فيه .
١٢٢٠	٢٥٢	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦)
		« انتقال الملكية » :
		١ - شهر حق الأثر . ليس شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت الوفاة . علم شهر حق الأثر . جزاؤه . منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث في عقارات الشركة دون منع التصرف ذاته . م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .
١٣٦	٣٣	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :
		٢ - دعوى صحة التعقد . شرط قبولها . أن يكون البيع ناقلاً للملكية مؤدى ذلك . اتساعها لبحث أسباب بطلان العقد .
١٤٢	٣٤	(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤) :

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التأميم . شرطه . وجود المشروع المراد تأميمه عند العمل بالقانون المؤمم له . هلاك المطحن هلاكاً كلياً بزوال مبانيه ومقوماته قبل صدور القانون . ووداه . عدم انتقال ملكيته بالتأميم الى شركة المطاحن الطاعنة .
٧٧٨	١٥٩	(الطعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥) :
		٤ - الملكية في بيع العقارات . عدم انتقالها الى المشتري الا بتسجيل عقده أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه والتأشير بمنطوقه في هرمش تسجيل صحيفة الدعوى . البناء الذي يقيمه مشتري الأرض بعقد غير مسجل . انتقال ملكيته بالاتصاق الى المشتري الآخر الذي سجل عقده .
٨٧٤	١٨٠	(الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٦/٦/١٩٨٥)
		« القيود الواردة على حق الملكية »
		١ - حظر تملك غير المصريين للعقارات المبينة والأراضي الفضاء المدة الاولى ق ٨١ لسنة ٧٦ . الاستثناء . المادتان ٢ ، ٥ من ذات القانون . مخالفة ذلك . أثره . بطلان التصرف . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
١٤٢	٣٤	(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٨٥)
		٢ - العقار الذي يمر فوقه أو بالقرب منه أسلاك الخطوط الكهربائية ذات الجهود الفائقة أو العالية أو المتوسطة . التزام صاحبه بمراعاة المسافات المقررة عند إقامة مبان على الجانبين اذا كان أرضاً فضاء أو الارتفاع بالمباني اذا كان مبنياً . مخالفة الحظر . أثره . المادتين ٣ ، ٦٦ ق ٦٣ لسنة ١٩٨٤ .
٣١٤	٧٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ٢٧/٢/١٩٨٥)

الرقم	الصفحة	القاعدة
		٣ - اعتبار مديرية الكهرباء المختصة ان المباني التي تعترض منشآت قطاع الكهرباء ينشأ عن وجودها اضرار بها . اثره . حق المديرية في طلب ازالتها مع تعويض صاحب الشأن م ٦ ق ٦٣ لسنة ١٩٧٤ .
٣١٤	٧٠	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧)
		٤ - التعاقد على ما يجاوز الحد الأقصى للملكية الزراعية . المادة الأولى ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . باطل بالنسبة للقدر الذي يترتب عليه وقوع المخالفة ما لم يكن محل التعاقد غير قابل للتجزئة . مثال في شفعة .
٦٧٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)
		٥ - اعتبار الأرض أثريه ومن ثم اخراجها من ملك الحكومة الخاصة الى الاملاك العامة للدولة . شرطه . صدور قانون أو مرسوم أو على الأقل قرار من وزير المعارف . المواد ٢ و ٤ و ١٣٧ ق ٢١٥ لسنة ١٩٥١ .
٨٤٨	١٧٤	(الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢)
		٦ - للمواطنين مشاركة الحكومة في تنفيذ المشروعات التي تعود عليهم بالنفع بتقديم الأموال أو الأراضي المملوكة لهم لتنفيذ المشروع دون مقابل أو الالتزام بما قد تدفعه الحكومة اليهم تعويضاً لهم . شرطه . ان يكون التصرف قد صدر عنهم طواعيه واختياراً دون قهر أو اكراه .
٨٣٢	١٧٠	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩)
		(دعوى الملكية)
		استناد خبير الدعوى في تحقيقه للملكية انورث للأرض المطالب بريعها على ما أورده في بيان المعاينة ان اثنين من اهالى المنطقة قررا بملكيتها لها . لا يحسم النزاع حول ملكيتها . تأييد الحكم المستأنف في قضائه بالريع على سند مما ورد بتقرير الخبير . قصور .
٤٠٦	٨٧١	(الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		((أملاك الدولة العامة))
		الجبانات . من أملاك الدولة العامة . ق الجبانات ه لسنة ١٩٦٦ ولائحة الجبانات لسنة ١٨٧٧ وديكرتو سنة ١٨٨٧ . عدم زوال هذه الصفة عنها الا بزوال تخصيصها بقرار او بالفعل .
٨٤٥	١٧٣	(الطعن رقم ١٧٦٦ و ١٨٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠)
		((أحكام الملكية الشائعة))
		بيع الشريك المشتاع حصته مفرزة لأجنبي . بيع صحيح معاق على نتيجة للقسمة أو اجازة باقى الشركاء . اعتباره فى حكم التصرف فى قدر تساع بالنسبة لهم . اثره . ثبوت حقهم فى أخذ الحصة المبعة بالشفعة المادتان ٨٢٦ . ٩٣٦ مدنى .
١٣٦	٣٣	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)
		« ملكية المستحقين فى الوقف الأهلى »
		الوقف . ماهيته . انتهاء نظام الأوقاف الأهلية دون اخضاع ملكية أعيانها لأحكام خاصة . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . مؤداه . سريان القواعد العامة فى الملكية وطرق كسبها . الاستعانة بشهاد الوقف لتحديد من يملك أعيانه . لا يعنى خضوع هذه الملكية لأحكام الاشهاد .
٥٥٠	١١٥	(الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٤)
		« مسائل متنوعة »
		جواز اجبار صاحب الأرض على النزول لجاره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء . مناطه . حسن نية البانى عند البناء . م ٩٢٨ مدنى .
٥٤٥	١١٤	(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - للمالك اختيار احدى طرق أداء مقابل التحسين المبينة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ خلال ستين يوماً من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائي بقيمة العقار . لا يشترط موافقة جهة الادارة .

(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٧)

مؤسسات عامة

٤٣٦	٩٤	١ - انتقال ملكية بنك مصر الى الدولة واعتباره مؤسسة عامة . القانون ٣٩ لسنة ١٩٦٠ . عدم تغير شخصيته المعنوية كمؤسسة عامة بصدور القرار الجمهورى ٤٤٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مؤسسة مصر . تحويله الى شركة مساهمة بالقرار الجمهورى ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥ . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) :
-----	----	---

٤٣٦	٩٤	٢ - العاملون ببنك مصر - قبل تحويله الى شركة مساهمة - موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفى المؤسسات العامة ، بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية . اختصاص القضاء الادارى دون غيره بنظر الدعاوى الخاصة بهم . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) :
-----	----	--

٤٣٦	٩٤	٣ - الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى العاامل بثبوت حقه فى الترقية العبرة فى تحديدها بوقت نشوء الحق . عدم الاعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك وتحويله الى شركة مساهمة . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤) :
-----	----	---

القاعدة الصفحة

موظفون

١ - اعارة ضباط الشرطة • أدواتها • لا يترتب على الاعارة انقطاع صلة الضابط المعار بوظيفته الأصلية أو دخوله في عداد الموظفين الأصليين الجهة المستعيرة - مؤدى ذلك .

٨٩

٢٣

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧)

٢ - العاملون بينك مصر - قبل تحويله الى شركة مساهمة - موظفون عموميون . تطبيق لائحة القرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على موظفي المؤسسات العامة ، بقاء علاقتهم بها رغم ذلك علاقة لائحية تنظيمية • اختصاص القضاء الإداري دون غيره بنظر الدعاوى الخاصة بهم .

٤٣٦

٩٤

(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)

٣ - الجهة القضائية المختصة بنظر دعوى العامل بثبوت حقه في الترقية • العبرة في تحديدها بوقت نشوء الحق • عدم الاعتداد بزوال صفة المؤسسة العامة عن البنك بعد ذلك وتحويله الى شركة مساهمة .

٤٣٦

٩٤

(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)

٤ - الجهاز الإداري للحراسة العامة منذ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومن بعده جهاز تصفية الحراسات . أحد الأجهزة الإدارية للدولة • العاملون به ، موظفون عموميون • علاقتهم بالجهاز علاقة تنظيمية .

٧٨٢

١٦٠

(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٩)

(ن)

نزع الملكية للمنفعة العامة - نظام عام
نقابات - نقض - نقل - نيابة عامة

نزع الملكية للمنفعة العامة

تخصيص ما يملكه الأفراد من عقارات للمنفعة العامة . الأصل وجوب
ادخله أولاً في ملكية الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة . جواز تخصيصه
للمنفعة مباشرة دون اتخاذ اجراءات نزع ملكيته التي نظمها القانون الخاص
بذلك . أثره . تحقق حكم نزع الملكية وترتيب سائر الحقوق المنصوص عليها
في القانون لذوى الشأن .

١١٩٧ ٢٤٦

(الطعن رقم ٢٣٤٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥)

« تقدير ثمن العقار المنزوع ملكيته »

نزع الملكية جبراً دون اتباع الاجراءات القانونية . غصب . أثره .
وجوب تعويض المالك كمضروب من عمل غير مشروع . له اقتضاء تعويض
الضرر سواء ما كان قائماً وقت الغصب أو تفاقم بعد ذلك حتى الحكم .

١٨٧ ٤٥

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		نظام عام
		اولا : المسائل المتعلقة بالنظام العام :
		« أ » القواعد الموضوعية الآمرة :
		١ - القواعد المنظمة لحقوق العاملين بشركات القطاع العام . من النظام العام لا يجوز مخالفتها . تقرير ميزة للعاملين بتلك الشركات . شرطه . الميزة العينية التي تمنح للعاملين على خلافها لا تنشئ لهم حقاً ولو تقدم العهد بها .
٣٧٢	٨١	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١١) :
		٢ - تحديد اجرة الأماكن الخاضعة للقوانين الاستثنائية . وتعلقها بالنظام العام .
٥٢٢	١٠٩	(الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٧)
		٣ - تعيين جهة القضاء صاحبة الاختصاص . تعلقه بالنظام العام . لمحكمة النقض التصدي له من تلقاء نفسها .
١١٤٠	٢٣٥	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩)
		« ب » المسائل الاجرائية :
		محضر التحقيق من محاضر جلسات المحكمة . عدم توقيعه من القاضي الذي باشره . أثره . بطلانه والحكم الصادر استناداً اليه بطلاناً من النظام
١٧٦	٤٢	(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣٠)

ثانيا : المسائل غير المتعلقة بالنظام العام .

١ - حجية الشيء المحكوم فيه . لا تلتحق الا بمنطوق الحكم وما أرتبط من أسباب لازمة لحمله وما فصل فيه صراحة أو ضمنا . ما تضمنه الحكم من أسباب لم تكن لازمة لقضائه . لا تحوز حجية . عدم تعاق مخالفتها بالنظام العام . مؤدى ذلك . اضافته كسبب جديد لم يرد في صحيفة الطعن غير مقبول . مثال في وصية .

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣) ٧٢ ١٩

٢ - قواعد الاثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . سكوت الخصم عن الاعتراض على الاجراء مع قدرته على ابدائه . اعتباره قبولاً ضمناً له .

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١١) ٢٤١ ٥٥

٣ - للمتعاقدين الاتفاق على التحكيم لتتظر ما ينشأ بينهم من نزاع م ٥٠١ مرافعات . جواز الاتفاق على أن يتم بالخارج على يد مصريين دون أن يمس ذلك النظام العام .

(الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) ٢٥٣ ٥٧

٤ - تحديد المشرع مددا لرفع الدعاوى . لا مخالفة فيه للنظام العام . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧) ٦١١ ١٢٨

٥ - النزاع حول بلوغ سن الرشد . ماهيته . نزاع حول الصفة . غير متعلق بالنظام العام . مؤدى ذلك . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) ٨٢٢ ١٦٩

الصفحة	القاعدة	
		نقابات
		((اللجنة النقابية))
		المنظمة النقابية مبلشرتها للمنازعات الفردية والجماعية لأعضائها . حقها في اقامة الدعاوى المتعلقة بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٦ . (الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)
١٢٣٣	٢٥٥	
		نقض
		اولا : - اجراءات الطعن .
		(ا) ميعاد الطعن (ميعاد المسافة)
		ايداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض . اثره . وجوب اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض . م ١٦ مرافعات . (الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٠ ق قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٤)
٤٤٧	٩٦	
		(ب) الوكالة في الطعن .
		١ - عدم تقديم المظامي سند وكالته عن احد الطاعنين حتى قفل باب المرافعة . اثره . عدم قبول الطعن منه . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧)
٣٥٨	٧٨	
		٢ - وجوب ايداع التوكيل الصادر من الطاعن الى محاميه الموكل في انظمين والا كان غير مقبول . م ٢٥٥ مرافعات . اقامة الطاعنة الطعن عن نفسها وبصفتها . وصية على اولادها . لازمه . صدور التوكيل منها ، عن نفسها وبصفتها . لا يفنى عن ذلك التوكيل الصادر منها شخصا الى ذلك المحامي . (الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٦)
٧٧٤	١٨٠	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم تقديم الطاعنة الثالثة - حتى قفل باب المرافعة في الطعن - سند التوكيل الصادر منها الى الطاعنة الاولى التي وكلت المحامي الذي رفع الطعن . اثره . عدم قبول الطعن من الطاعنة الثالثة .
١٠٨٧	٢٢٤	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٥)
		«ح» صحيفة الطعن :
		صحيفة الطعن بالنقض . وجوب اشتمالها على طلبات الطاعن دون استلزام ورودها في موطن معين منها . م ٢٥٣ مرافعات .
٨٤١	١٧٢	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/٥/٣٠)
		ثانيا : - شروط قبول الطعن .
		(١) «الصفة في الطعن» .
		جهاز تصفية الحراصات الذي حل محل ادارة الاموال والممتلكات التي آلت الى الدولة . اعتباره احد الاجهزة الادارية للدولة . انابة ادارة قضايا الحكومة في الطعن بالنقض في قضية خاصة به . جائر م ٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .
٧٨٢	١٦٠	(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٩)
		«ب» المصلحة في الطعن :
		١ - الاختصاص في الطعن - شرطه - توافر مصلحة قائمة يقرها القانون .
١٠٨١	٢٧١	(الطعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المصلحة النظرية . النعى المؤسس عليها . غير منتج .
٦٣٩	١٣٣	(الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)
		ثالثا : الخصوم فى الطعن :
		١ - الاختصاص فى الطعن . شرطه .
١٠٤	٢٦	(الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)
١٠١٠	٢٠٤	(والطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥٢ ق - لسنة ١٩٨٥/١١/١٧) :
		٢ - الاختصاص فى الطعن . شرطه . توافر مصلحة قائمة يقرها القانون .
١٨٠	٢٧	(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٣)
		٣ - الاختصاص فى الطعن بالنقض . للطاعن أن يختصم من يرى اختصاصهم ممن سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به .
٦٨٥	١٤٢	(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
		٤ - اختصاص من وجه اليهم الطاعنون الطلب الاصلى أمام محكمة أول درجة فى الطعن بالنقض المتضمن نعيًا على قضاء الحكم بخصوصه . صحيح .
		لايحول دونه اعتبار محكمة الاستئناف هذا الطلب غير مطروح عليها ووقوفهم موقفا سلبيا فى الاستئناف المرفوع عن الطلب الاحتياطي .
١٠٣٧	٢١٤	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الاختصاص في الطعن بالنقض • وجوب أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاص من يختصه •
١٠٩٧	٢٢٦	(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٩)
		رابعاً :- الأحكام الجائز الطعن فيها •
		١ - القضاء بحل الشركة وتعيين مصف لها • قضاء منه للخصومة • جواز الطعن فيه بالنقض طالما لم تطلب المدعية اعتماد نتيجة التصفية أو الحكم لها بنصيبها من ناتج التصفية •
٣٥٠	٧٧	(الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٤)
		٢ - الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة • شرطه م ٢١٢ مرافعات • قضاء المحكمة الابتدائية برفض التظلم من الأمر الوقتي • إلغاء محكمة الاستئناف للحكم المستأنف ولهذا الأمر الوقتي • اعتباره من الأحكام الوقتية • جواز الطعن فيها استقلالا • م ٢١٢ مرافعات •
٣٨٠	٨٣	(الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢)
		٣ - الحكم الصادر برفض الدفع بعدم قبول تعجيل الاستئناف وبإعادته إلى الإيقاف • جواز الطعن عليه استقلالا • علة ذلك • م ٢١٢ مرافعات •
١٠٤٤	٢١٥	(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦)
		« القرارات الانتهائية في مواد الحساب »
		١ - القرارات الانتهائية الصادرة في مواد الحساب الذي يقدمه الوصي عن إدارته مال القاصر • الطعن فيها جائز •
٧٣٠	١٥٠	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٤ ق - أحوال شخصية جلسة ١٩٨٥/٥/٧)

القاعدة الصفحة

خامساً : - الأحكام غير الجائز الطعن فيها

١ - الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى - في تظلم من أمر وقضى - برفض الدفيعين بانتفاء صفة القاضي الأمر وعدم الاختصاص المحلي . عدم اعتباره من الأحكام الجائز الطعن فيها استقلالاً قبل صدور الحكم المنهى الخصومة كلها .

(الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢) ٣٨٠ ٨٣

٢ - الأحكام الصادرة أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها على استقلال . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات .

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٦) ٧٢٢ ١٤٩

٣ - الحكم بتعديل شروط استغلال أموال القاصر ، ليس من المواد الجائز الطعن فيها بالنقض والوارد على سبيل الحصر في المادة ١٠٢٥ مرافعات .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٥٤ ق « أحوال شخصية » جلسة ١٩٨٥/٥/٧) ٧٣٠ ١٥٠

سادساً : - أسباب الطعن

« أ » بيان أسباب الطعن

١ - أسباب الطعن بالنقض ، وجوب بيانها في صحيفة الطعن ، الاحالة في هذا البيان الى اوراق أخرى . غير جائز .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ ق - « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢) ٣٨٩ ٨٤

٢ - وجوب بيان أسباب الطعن بالصحيفة ، بياناً دقيقاً كاشفاً عن المقصود منها نافيةً عنها الغموض والجهالة .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ ق - « أحوال شخصية » - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢) ٣٨٩ ٨٤

٣ - أسباب الطعن بالنقض ، وجوب بيانها بصحيفة الطعن بكيفية واضحة كاشفاً عن المقصود منها .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١) ٨٠٤ ١٦٥

الصفحة	القاعدة	
		«ب» أسباب قانونية يخالفها واقع :
		الدفاع القانوني الذي يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
٦٧٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨) :
		« ج » الأسباب الموضوعية :
		انتهاء الحكم سائفاً الى عدم مسئولية الجمعية المطعون ضدها عن قيمة الشيك والسندات الأذنية موضوع النزاع لصدورها من مدير الجمعية عن شخصه وبعبء عن صفته • المنازعة في ذلك • جدل موضوعي في تقدير الأدلة • عدم جوازه أمام محكمة النقض •
١١٦٧	٢٤٠	(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٣)
		« د » الأسباب الجديدة
		١ - حجية الشيء المحكوم فيه • لا تلحق الا بمنطوق الحكم وما ارتبط من أسباب لازمة لحملة وما فصل فيه صراحة أو ضمناً • ما تضمنه الحكم من أسباب لم تكن لازمة لقضائه • لا تحوز حجية • عدم تعلق مخالفتها بالنظام العام • مؤدى ذلك • اضافته كسبب جديد لم يرد في صحيفة الطعن غير مقبول • مثال في وصية •
٧٣	١٩	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣)
		٢ - الدفاع القانوني الذي يخالفه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
٦٧٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - دفاع يقوم على واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٩٧	١٤٤	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :
		٤ - النزاع حول بلوغ سن الرشد . ماهيته . نزاع حول الصفة غير متعلق بالنظام العام . مؤدى ذلك . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)
		٥ - النعى بأن التوكيل الذي حضر به محامى المطعون ضدها الثانية أمام محكمة الموضوع مزور . دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)
		٦ - النعى ببطلان عمل الخبير رغم عدم التمسك به أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧)
		٧ - خلو ملحق وثيقة التأمين من توقيع المؤمن له . أثره . لا محل للاحتجاج بها قبله . علة ذلك . تمسك شركة التأمين الطاعنة . بأن العرف فى مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة . دفاع يقوم على واقع لم يسبق به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٨٧	٢٠٥	(الطعن ٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢) :

الصفحة	القاعدة	
		٨ - تقدير المبرر وقبوله في تأخير المستأجر في سداد الأجرة أو امتناعه . واقع تستقل به محكمة الموضوع . خلو أوراق الطعن مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود المبرر . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٥٣	٢١٧	(الطعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٧) :
		٩ - مدعى التملك بوضع اليد المدة الطويلة له طلب ضم حيازة سلفة الى حيازته . وجوب تمسكه بهذا الطلب أمام محكمة الموضوع تمسكه بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
١١٢٧	٢٣٢	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٧) :
		« هـ » السبب غير المنتج :
		١ - اقامة الحكم قضائه على ما يكفي لحمله . النعى عليه غير منتج . مثال في عمل .
٣٠٥	٦٨	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤) :
		٢ - اقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية احداها لحمل قضائه . تعيبه في باقي الدعائم . غير منتج .
٦٩٧	١٤٥	(الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :
		٣ - مكافأة زيادة الانتاج للعاملين بالقطاع العام . ماهيتها . اختصاص مجلس ادارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . م ٢٢ ق ١٩٧١/٦١ . عدم وضع الشركة نظاماً مستقراً للمستحقات المطلوب احتسابها في معاش الطاعن . تعيب الحكم فيما انتهى اليه من عدم أحقية الطاعن في ضم مكافأة زيادة الانتاج للمرتب في حساب المعاش أيا كان وجه الرأي فيه . غير منتج .
٧٦٢	١٦٢	(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩) :

الصفحة	القاعدة	
		٤ - انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . دفع الطلبات الموجهة الى التركة في شخص الورثة . غير قابل للتجزئة . يكفي أن يبيده بعض الورثة ليستفيد منه البعض الآخر . استثناء أحد الورثة للحكم الابتدائي الصادر ضد التركة . استفادة الورثة الآخرين من الحكم الصادر فيه . قبول الحكم المطعون فيه استثناء أحد الورثة الذين لم يصدر الحكم الابتدائي ضده . النعي عليه بمخالفة القانون لقبوله هذا الاستثناء . غير منتج . علة ذلك .
٨٢٢	١٦٩	(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٧) :
		« و » السبب المجهل :
		١ - عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع الذي يعيب على الحكم المطعون فيه اغفاله الرد عليها . نعي مجهل . غير مقبول .
٣٨٩	٨٤	(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٣/١٢) :
		« ز » السبب المقتصر للدليل :
		عدم تقديم الطاعن الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن . نعي بغير دليل .
١٠٠٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٧) :
		« ح » الاسباب غير المقبولة :
		١ - عقد الاعتماد المستندي . عقد مستقل عن عقد البيع . تعهد البنك فاتح الاعتماد بمقتضاه انوفء بقيمة الاعتماد للمنفيد وبقبول الكمبيالة التي يسحبها عليه الأخير اذا كانت مستنداته كاملة ومطابقة تماماً لشروط خطاب الاعتماد . انتهاء الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة . النعي عليه بخطئه في تعريف عقد الاعتماد المستندي . غير مقبول .
٢٨٢	٦٣	(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٨) :

الصفحة	القائمة	
		٢ - ورود النعي على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم الاستثنائي المطعون عليه • غير مقبول •
٨٥٢	١٧٥	(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢) :
١٠٠٣	٢٠٨	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٧) :
		٣ - النعي على الحكم الابتدائي دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه • غير مقبول •
١٠٢٥	٢١٢	(الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢١) :
		٤ - اقامة القرار المطعون فيه قضاءه دون التعويل على تقرير الخبير • النعي على التقرير الأخير غير مقبول •
١٢٣٣	٢٥٥	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩) :
		سابعاً : الحكم في الطعن :
		« أ » نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص :
		نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص • مؤداه • اقتصار مهمة محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة الواجب التداعى اليها • م ١/١٢٦٩ مرافعات • (مثال) •
١٢١٦	٢٥١	(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٦) :

الصفحة	القاعدة	
		«ب» نقض الحكم والفصل في الموضوع :
		تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية م ٢٦٩ مرافعات • شرطه • أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ما طعن عليه في المرة الأولى •
١٧٦	٤٢	(الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣٠) :
		«ح» سلطة محكمة النقض :
		١ - انتهاء الحكم في قضائه الى النتيجة الصحيحة • اشتغال أسبابه على أخطاء قانونية لا يبطله • لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه •
٣٠٥	٦٨	(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤) :
		٢ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة • لا يبطله اشتغاله على أسباب قانونية خاطئة •
٩٢٢	١٩١	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٣٠) :
		٣ - النشاط في تكييف العقود هو ما عناه المتعاقدان • التعرف على قصد المتعاقدين من سلطة محكمة الموضوع • التكييف القانوني لما عساه المتعاقدان • مسألة قانونية • خضوعة لرقابة محكمة النقض •
٩٦٣	١٩٩	(الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠) :
		٤ - تعيين جهة القضاء صاحبة الاختصاص • تعلقه بالنظام العام • لمحكمة النقض التصدي له من تلقاء نفسها •
١١٤٠	٢٣٥	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩) :
		ثامناً : أثر نقض الحكم :
		١ - نقض الحكم • أثره •
٨١١	١٦٦	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥١ - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٤) :

الصفحة	القاعدة	
		٢ - نقض الحكم الصادر فى التزام بالتضامن • أثره • نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه •
١٠٧٦	٢٢١	(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٤) :

نقل

أولاً : نقل برى :

		١ - عقد النقل البرى • الكتابة ليست شرطاً لانعقاده ولا لاثباته ولا تعتبر كناً من أركانه • مؤدى ذلك • جواز اثباته فى مواجهة الناقل المحترف لعمليات النقل بالبيئة والقرائن مهما كانت قيمته •
٧٠٣	١٤٦	(الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :
		٢ - الاجراءات والمواعيد المشار اليها فى المادة ٩٩ تجارى • عدم سرعانها فى حالة الهلاك الكلى للبضاعة •
٧٠٣	١٤٦	(الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩) :

ثانياً : نقل بحرى :

		١ - الاحتجاج المنصوص عليه فى المادة ٢٧٤ من القانون البحرى • ماهيته • وجوب ثبوت تسليم الناقل للاحتجاج أو امتناعه عن تسليمه كشرط لقبول دعوى المسئولية • مجرد اثبات تسليم الخطاب المتضمن الاحتجاج الى هيئة البريد فى حالة انكثار الناقل تسليمه • غير كاف •
٤٩٨	١٠٣	(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥) :

الصفحة	القاعدة	
		« معاهدة بروكسل » :
		١ - تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمته الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى للتعويض المشار إليه بالفقرة الخامسة من المادة الرابعة من معاهدة بروكسل . مناطه . أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها . لا يغنى عن ذلك ورود هذا البيان بفاتورة الشراء .
٥٦١	١١٨	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨) :
		٢ - تبوت أن سند الشحن المقدم ضمن مفردات الطعن قد اقتصر على بيان نوع البضاعة وعددها ووزنها وأنها مشحونة في طرد واحد دون أن يتضمن بياناً بقيمتها . إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً على أن سند الشحن وفاتورة الشراء تضمنتا بياناً بنوع البضاعة وقيمتها وترتيبه على ذلك تقدير التعويض بما يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في معاهدة بروكسل . خطأ ومخالف للمثبت بالأوراق .
٥٦١	١١٨	(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨) :
		ثالثاً - نقل جوى :
		« اتفاقية فارسوفيا » :
		١ - مسئولية الناقل الجوى عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة أو إصابة الراكب . مناطها . أن يقع الحادث على متن الطائرة أو أثناء عملية الصعود أو الهبوط . أساسها خطأ مفترض من جانب الناقل لا يرتفع عنه الا اذا أثبت أنه وتابعيه قد اتخذوا كل التدابير اللازمة لتفادى الضرر أو كان من المستحيل عليه اتخاذها . م ١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ اتفاقية فارسوفيا .
٢٥٣	٥٧	(الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢) :

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عقد النقل الجوي الدولي • عدم وجود تذكيرة السفر أو عدم انتظامها أو ضياعها • لا اثر له على قيام العقد أو صحته • مؤدى ذلك • خضوعه لأحكام اتفاقية فارسوفيا •
٤٢٧	٩٢٠	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠) :
		٢ - الناقل الجوي • مسئوليته عن الحادث الناجم عنه الضرر في حالة وفاة أو إصابة الراكب على متن الطائرة أو أثناء عمليات الصعود أو الهبوط • أساس المسؤولية • الخطأ المفترض في جانب الناقل • الاعفاء منها • شرطه • اثبات الناقل اتخاذه وتابعيه التدابير اللازمة لتفادي وقوع الضرر أو كان من المستحيل عليهم تفاديه •
٤٢٧	٩٢	(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠) :
		٤ - دعوى المسؤولية • الحق في رفعها • قاصر على الراكب وخلفه العام عند وفاته • علة ذلك • أحكام اتفاقية فارسوفيا • جزء من التشريع المصري واجبة التطبيق مقيدة للتشريعات السابقة • الأشخاص الذين لهم حق التقاضي وحقوق كل منهم • تحديدهم طبقاً للتشريع الوطنى •
٤٢٧	٩٢	(الطعن ٤٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠) :
		٥ - نقل جوى • دعوى المسؤولية لوفاة الراكب أو إصابته • وجوب رفعها خلال سنتين اعتباراً من تاريخ الوصول أو من اليوم الذى كان يتعين فيه وصول الطائرة أو من تاريخ وقف النقل • المواد ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ من اتفاقية فارسوفيا الدولية للطيران المعدلة ببروتوكل لاهاي •
٦١١	١٢٨	(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧) :

نقل - نيابة عامة

٢٢٣

الصفحة	القاعدة	
		٦ - موافقة مصر على اتفاقية فارسوفيا بالقانون رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٥٥ وعلى بروتوكل لاهاي المعدل لها بالقانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ . أثره . وجوب تطبيق أحكام الاتفاقية في دعوى المسئولية عن الضرر الذي يقع في حالة وفاة الراكب أو إصابته .
٦١١	١٢١	(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٧) :
<hr/>		
<h3>نيابة عامة</h3>		
		تدخل النيابة العامة وجوبيا في قضايا الوقف . مناهة . تعلق النزاع بأصل الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه . تدخلها في غير ذلك . جوازي . المادتان ٣/٨٨ و ٢/٨٩ مرافعات .
٤٣٢	٩٣	(الطعن دم ٩٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢١) :
<hr/>		

الصفحة	القاعدة	
		(هـ)
		هبة
		١ - الهبة الباطلة لعيب في الشكل ترد عليها الاجازة بالتنفيذ الاختياري لها فقط طالما كان الواهب عالما ببطلان الهبة لهذا العيب . اثر ذلك .
		انقلاب الهبة صحيحة دون اشتراط الرسمية . المادتان ٤٨٨ / ١ ، ٤٨٩ مدني .
٧٤٨	١٥٤	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٢/٥/١٩٨٥)
		٢ - الهدايا التي تقدم في فترة الخطبة . هبة . استردادها . شرطه .
		استناد الواهب الخاطب الى عذر يقبله القاضي مع انتفاء موانع الرجوع .
		م ٥٠٠ مدني .
١٢٠٠	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٥) :
		٣ - الرجوع في الهبة عند فسخ الخطبة . شرطه . قيامه على اسباب .
		تبرره .
١٢٠٠	٢٤٧	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٥) :

الصفحة	القاعدة
--------	---------

(و)

وصية - وقف - وكالة

وصية

١ - تعدد الأموال الموصى بها . مجاوزتها قيمة ثلث التركة . عدم احارة الورثة لها . انره . نفاذها في حدود ثلث مقسمة بنسبة قيمة كل منها الى ثلث التركة .

٧٣

١٩

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٣) :

٢ - حجية الشيء المحكوم فيه . لا تلحق الا بمنطوق الحكم وما ارتبط من أسباب لازمة لحمله وما فصل فيه صراحة او ضمناً . ما تضمنه الحكم من أسباب لم تكن لازمة لقضائه . لا تجوز حجية . عدم تعلق مخالفتها بالنظام العام . مؤدى ذلك . اضافته كسبب جديد لم يرد في صحيفة الطعن غير معيول . مثال في وصية .

٧٣

١٩

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/٣) :

٣ - اعتبار العقد سائر لوصية . شرطه . ثبوت اتجاه قصد المتصرف الى التبرع واطافة التملك الى ما بعد الموت .

٥٨٨

١٢٣

(انطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/١٠) :

٤ - عجز المتصرف اليه عن دفع الثمن المسمى في عقد البيع . لا يعتبر بذاته دليلاً على أن العقد يخفى وصية .

٥٨٨

١٢٣

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٥٠ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/١٠) :

وقف

١ - اعيان الوقف . تسليمها للمجالس المحلية ثم هيئة الأوقاف لادارتها واستغلالها نيابة عن وزارة الأوقاف . القانونين ٤٤ لسنة ١٩٦٢ ، ٨٠٠ لسنة ١٩٧١ . لم يسلب الوزارة حقها في الادارة . علة ذلك .

٩٣

٢٤

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٠) :

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته . اختصاص رئيس هيئة الأوقاف دون الوزير . أثره . اعتبار الخصومة غير موجهة لوزارة الأوقاف . علة ذلك .
٩٣	٢٤	(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٠/١/١٩٨٥) : الوقف الأهلي :
		الوقف . ماهيته . انتهاء نظام الأوقاف الأهلية دون اخضاع ملكيه أعيانها لأحكام خاصة . ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . مؤداه . سريان القواعد العامة في الملكية وطرق كسبها . الاستعانة بشهاد الوقف لتحديد من يملك أعيانه لا يعنى خضوع هذه الملكية لأحكام الأشهاد .
٥٥٠	١١٥	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ٤/٤/١٩٨٥) : تدخل النيابة في قضايا الوقف :
		وجوب تدخل النيابة في قضايا الوقف . م ٢/١ ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . رهين بأن يكون النزاع متعلقاً بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه أو بتغير شروطه أو بالولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت .
٨٩٤ ٤٣٢	١٨٥ ٩٣	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٠ قضائية «أحوال شخصية» - جلسة ١١/٦/١٩٨٥) : (الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ٢١/٣/١٩٨٥) : « عقد الاستبدال » :
		الاستبدال . ماهيته . جواز طلب فسخه عند اخلال أحد طرفيه بالتزاماته الناشئة عنه . نقل ملكية الأرض موضوع البديل للغير أو خلو العقد من الشرط المانع من التصرف أو من احتفاظ المستبدلين بحق الامتياز . لا يحول دون ذلك .
٤٣٢	٩٣	(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ٢١/٣/١٩٨٥) :

« هيئة الأوقاف » :

مجلس ادارة هيئة الأوقاف له أن يفوض رئيس الهيئة في بعض اختصاصاته بشأن بدل واستبدال واستثمار الأعيان الموقوفة . م ٣ م ٨٠ لسنة ١٩٧١ .

٨٩٤ ١٨٥ (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٠ قضائية «أحوال شخصية» - جلسة ١٩٨٥/٦/١١) :

وكالة

١ - تسليم صورة الاعلان فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل الجمهورية الى هذا الفرع أو الوكيل . م ١٣ مرافعات . المقصود بالوكيل . كل من يكون نائباً عن الشركة في مصر نيابة قانونية عامة . لا محل لقصر حكم النص على الوكيل التجاري . علة ذلك . لا يغير من ذلك كون الوكيل العام عن الشركة الأجنبية محامياً لها ووكيلاً عنها بالخصومة في الوقت ذاته .

٥٥٤ ١١٦ (الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٨) :

٢ - التزام المحكمة بتأجيل الدعوى في حالة تنازل المحامي عن التوكيل . انتفاء حكمته إذا كان الخصم قد وكل محامياً آخر وبأشر الدعوى بالفعل .

٨٠٤ ١٦٥ (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٥/٢١) :

« اثبات الوكالة » :

مباشرة المحامي للإجراءات نيابة عن موكله . عدم استلزام حصوله على سند بالوكالة قبل مباشرته لذلك الاجراء ما لم ينص القانون على غير ذلك .

٥٦٥ ١١٩ (الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :

« هيئة قضايا الدولة » :

جهاز تصفية الحراسات الذي حل محل ادارة الأموال والممتلكات التي آلت الى الدولة . اعتباره أحد الأجهزة الادارية للدولة . اقامة ادارة قضايا الحكومة في الطعن بالنقض في قضية خاصة به . جائز م ٦ ق ٥٧ لسنة ١٩٦٣ .

٥٦٥ ١١٩ (الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٤/٩) :

الصفحة	القاعدة	
		« التوكيل في الطعن بالنقض » :
		١ - عدم تقديم المحامي سند وكالة عن أحد الطاعنين حتى قفل باب المرافعة . أثره . عدم قبول الطعن منه .
٣٥٨	٧٨	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٣/٧) :
		٢ - وجوب ايداع التوكيل الصادر من الطاعن الى محاميه الموكل في الطعن والا كان غير مقبول . م ٢٥٥ مرافعات . اقامة الطاعنة الطعن عن نفسها وبصفتها وصية على اولادها . لازمه . صدور التوكيل منها ، عن نفسها وبصفتها . لا يغنى عن ذلك التوكيل الصادر منها شخصياً الى ذلك المحامي .
٨٧٤	١٨٠	(الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ قضائية - جلسة ١٩٨٥/٦/٦) :
		٣ - عدم تقديم الطاعنة الثالثة - حتى قفل باب المرافعة في الطعن - سند التوكيل الصادر منها الى الطاعنة الاولى التي وكلت المحامي الذي رفع الطعن . أثره . عدم قبول الطعن من الطاعنة الثالثة .
١٠٨٧	٢٢٤	(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١٢/٥) :
		١ - الوكالة المستترة . ماهيتها . أن يعير الوكيل اسمه للأصيل ويبرم الطعن بصفته أصيلاً لا بصفته وكيلاً . أثرها . انصراف أثر العقد الى الموكل شأنها شأن الوكالة السافرة .
١٢٩	٣١	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٦) :
		٢ - الوكالة بطريق التستر أو التسخير تطبيق لقواعد الصورية . اثباتها على عاتق مدعيها . وفقاً للقواعد العامة في الاثبات . عدم جواز اثبات ما يخالف الثابت بالكتابة الا بالكتابة ما لم يوجد مانع مادي أو أدبي .
١٢٩	٣١	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٥٤ قضائية - جلسة ١٩٨٥/١/١٦) :

موضوعات وصفحات فهرس الاحكام
الصادرة في طلبات رجال القضاء
وفي المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٧	إختصاص		طلبات رجال القضاء:
٢١	إرتفاق	(١)	
٣٢	إرث	٥	إجراءات
٣٣	إستئناف	٦	إختصاص
٣٧	إصلاح زراعى	٦	إستقالة
٣٩	إعلان	٦	إعارة
٤١	إفلاس	٧	أهلية...
٤٢	الزام	(ت)	
٤٧	التصاق	٧	ترقية
٤٧	أمر أداء	٨	تعويض
٥٧	أمر وى	٩	تنبيه
٤٨	التماس إعادة النظر	(م)	
٤٩	أموال	٩	معاش
٥٠	أهلية	(ن)	
٥٠	أوراق تجارية	١٠	نقل
٥١	إيجار		٢ - المواد المدنية والتجارية
	(ب)		وأحوال الشخصية ...
		(١)	
٥٨	بطلان	١٣	آثار
٦٣	بنوك	١٤	إثبات
٦٤	بح	٢٠	أحوال شخصية

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	(ح)		(ت)
٩٤	حجز	٧٢	تأمين
٩٤	حراسة	٧٤	تأمين
٩٦	حكم	٧٥	تأمينات إجتماعية
١٠٩	حازة	٧٩	تجزئة
	(خ)	٨٠	تحسين
١١١	خبرة	٨٠	تحكيم
١١٢	خلاف	٨٢	تركة
	(د)	٨٣	تزوير
١١٣	دستور	٨٤	تسجيل
١١٤	دعوى	٨٥	تضامن
١٢٨	دفع	٨٦	تعويض
	(ر)	٨٨	تقادم
١٢٩	ر - ع	٩١	تقسيم
١٢٩	ري	٩٢	تنفيذ عقارى
	(ش)		(ج)
١٣٠	شركات	٩٣	جبانات
١٣٢	شفعة	٩٣	جبارك
١٣٥	شهر عقارى		
١٣٥	شيوخ		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	(م)		(ص)
١٨٠	محاماه		
١٨١	محكمة القيم	١٣٧	صاح
١٨٢	محكمة الموضوع	١٣٧	صوربة
١٩٤	مرض الموت		
١٩٤	مسئولية		(ض)
١٩٧	معاهدات	١٣٩	ضرائب
١٩٨	ملكية		
٢٠٤	مؤسسات عامة		(ع)
٢٠٥	موظفون	١٤٢	عقد
	(ج)	١٤٨	عمل
٢٠٦	نزع ملكية		
٢٠٧	نظام عام		(ف)
٢٠٩	نقابات	١٦٧	فوائد
٢٠٩	نقض		
٢٢٠	نقل		(ق)
٢٢٣	نيابة عامة		
	(هـ)	١٦٨	قانون
٢٢٤	هبة	١٧٦	قرار إداري
	(و)	١٧٦	قسمة
٢٢٥	وصية	١٧٨	قضاء مدعبل
٢٢٥	وقف	١٧٨	قضاء
٢٢٧	وكالة	١٧٨	قوة الأمر المقضي

تصويبات
العدد المدني لسنة ١٣٦ القضائية

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧	٧	الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٠	الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٥٠
١٠٤	١٢	أموال الأوقاف الخيرية . عدم جواز تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم	ملغاه
٤٧٧	١٠	لقاعدة	قاعدة
٩٢٢	٨	سقوطه بثلاث سنوات	سقوطه بثلاث سنوات . مدة تقادم الحق في إبطال العقد في الحالات الأخرى خمسة عشر سنة من تاريخ إبرام العقد
٩٣٩	١٦	الإصدار	إصدار
٩٣٩	١٧	أثر	لا أثر

طبع بمطابع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة
(رمزي السيد شعبان)

رقم الايحاء ٤٧٦٢ / ٨٩

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - نوبار

٤٢٨٢٢/٥٥٩٣ س ٨٩ - ٦٢٣٩ نسخة



Bibliotheca Alexandrina



0542348